

منتدى إقرأ الثقافي

# مجموعة الفتاوى

www.iqra.ahlamontada.com

لشَيْخِ الْإِسْلَامِ  
تَقِيَّ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنَ تَيْمِيَّةَ الْحَرَّانِي  
المتوفى سنة ٧٢٨ هـ

اُعْتَقَى بِهَا وَخَرَّجَ أَحَادِيثُهَا

عَامِرُ الْجَزَارِ أَنْوَرُ الْبَزْ

المجلد الثالث عشر  
فقه الزكاة والصَّوم والحج

دار ابن خزيمة

دار الفؤاد



لتحميل أنواع الكتب راجع: (مُنْتَدَى إِقْرَأِ الثَّقَافِي)

پراي دانلود کتابهای مختلف مراجعه: (منتدی اقرا الثقافی)

پۆدابهزانانی چۆرهها کتیب:سەردانی: (مُنْتَدَى إِقْرَأِ الثَّقَافِي)

[www.iqra.ahlamontada.com](http://www.iqra.ahlamontada.com)



[www.iqra.ahlamontada.com](http://www.iqra.ahlamontada.com)

للكتيب ( كوردی , عربي , فارسي )

# مَجْمُوعَةُ الْفَتَاوَى

لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ

تَقِيَّ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنَ حَبِيبَةَ الْحَمَزِيِّ

جميع الحقوق محفوظة للناسخ  
الطبعة الرابعة  
١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - ج.م.ع - المنصورة  
المطبعة: ش الإمام محمد عبده المواجه لكلية الآداب ص.ب ٢٣٠  
ت / ٢٢٥٦٢٣٠ فاكس ٢٢٦٠٩٧١ / ٢٢٦٠٩٧١ / ١٧٠٥٦٥٨ / ١٠  
E-MAIL: darelwafa@HOTMAIL.COM  
WWW.EL-WAFAA.COM



دار ابن حزم

بيروت - لبنان - ص.ب : 14/6366  
هاتف وفاكس : 701974 - 300227 (009611)  
البريد الإلكتروني : ibnhazim@cyberia.net.lb  
الموقع الإلكتروني : www.daribnhazm.com



# مَجْمُوعَةُ الْفَنَائِي

لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ

تَقِيِّ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنِ تَيْمِيَّةَ الْحَرَّانِيِّ

المتوفى سنة ٧٢٨ هـ

اُعْتَنَى بِهَا وَخَرَّجَ أَحَادِيثَهَا

أَنُورُ الْبَازِ

عَامِرُ الْجَزَارِ

الْجُزْءُ الْخَامِسُ وَالْعِشْرُونَ

كتاب

الفقه

الجزء الخامس

الزكاة والصوم

## كِتَابُ الزَّكَاةِ

قال شيخ الإسلام أحمد بن تيمية - رحمه الله :

الحمد لله، نستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، ونشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ تسليمًا.

أما بعد، فإن الله - تعالى - أنعم على عباده بمحمد ﷺ فهو أعظم نعمة عليهم، ومن قبلها، تمت عليه النعمة، وأكمل له الدين وجعله من خير أمة أخرجت للناس، فبعثه بالهدى ودين الحق، وأنزل عليه الكتاب والحكمة، وجعل كتابه مهيمناً على ما بين يديه من الكتب، وأمر فيه / بعبادة الله، وبالإحسان إلى خلق الله، فقال تعالى: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ النُّجْبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنْبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَلًا فَخُورًا﴾ [النساء: ٣٦].

وجعل دينه ثلاث درجات: إسلام، ثم إيمان، ثم إحسان. وجعل الإسلام مبنياً على أركان خمسة، ومن أكدها الصلاة - وهي خمسة فروض - وقرن معها الزكاة، فمن أكد العبادات الصلاة، وتليها الزكاة، ففي الصلاة عبادته، وفي الزكاة الإحسان إلى خلقه، فكرر فرض الصلاة في القرآن في غير آية، ولم يذكرها إلا قرن معها الزكاة.

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ١١٠]، وقال: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخِوَانُكُمْ فِي الدِّينِ﴾ [التوبة: ١١] وقال: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ﴾ [البينة: ٥].



٢٥/٧ وفى الصحيحين: من حديث أبى هريرة، رواه مسلم من حديث عمر: أن جبريل سأل النبى ﷺ عن الإسلام / فقال: «شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت»<sup>(١)</sup>. وعنه: قال ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا منى دماءهم، وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم على الله»<sup>(٢)</sup>. ولما بعث معاذاً إلى اليمن قال له: «إنك تقدم على قوم أهل كتاب، فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله، وأنى رسول الله. فإن هم أطاعوك لذلك، فأعلمهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات فى كل يوم وليلة. فإن هم أطاعوك لذلك، فأعلمهم أن الله قد افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم، فترد على فقرائهم. فإن هم أطاعوك لذلك، فخذ منهم، وتوق كرائم أموالهم، واتق دعوة المظلوم، فإنه ليس بينها وبين الله حجاب»<sup>(٣)</sup>.

## فصل

وجاء ذكر الصلاة والزكاة فى القرآن مجملًا، فبينه الرسول ﷺ، وإن بيانه - أيضاً - من الوحي؛ لأنه - سبحانه - أنزل عليه الكتاب والحكمة.

٢٥/٨ / قال حسان بن عطية: كان جبريل ينزل على النبى ﷺ بالسنة يعلمه إياها، كما يعلمه القرآن. وقد ذكرت فى الصلاة فصلاً قبل هذا.

والمقصود هنا ذكر الزكاة. فنذكر ما تيسر من أحكامها، وبعض الاحاديث، وشيئاً من أقوال الفقهاء. فقد سمي الله الزكاة صدقة، وركاة. ولفظ الزكاة فى اللغة يدل على النمو، والزرع. يقال فيه: زكا، إذا نما، ولا ينمو إلا إذا خلص من الدغل<sup>(٤)</sup>. فلهذا كانت هذه اللفظة فى الشريعة تدل على الطهارة: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ [الشمس: ٩]، ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾ [الاعلى: ١٤]. نفس المتصدق تزكو، وماله يزكو، يطهر ويزيد فى المعنى.

وقد أفهم الشرع أنها شرعت للمواساة، ولا تكون المواساة إلا فيما له مال من الأموال، فحد له أنصبه، ووضعها فى الأموال النامية، فمن ذلك ما ينمو بنفسه؛ كالماشية، والحرث.

(١) البخارى فى الإيمان ( ٥٠ ) ومسلم فى الإيمان ( ١/٨ ) .

(٢) البخارى فى الإيمان ( ٢٥ ) ومسلم فى الإيمان ( ٣٦/ ٢٢ )

(٣) البخارى فى الزكاة ( ١٤٥٨ ) ومسلم فى الإيمان ( ٢٩/ ١٩ ) .

(٤) الدغل: ما يدخل فى الامر، فيفسده. انظر: القاموس مادة «دغل».

وما ينمو بتغير عينه والتصرف فيه كالعين، وجعل المال المأخوذ على حساب التعب، فما وجد من أموال الجاهلية هو أقله تبعاً ففيه الخمس، ثم ما فيه التعب من طرف واحد فيه نصف الخمس، وهو العشر فيما سقته السماء. وما فيه التعب من طرفين فيه ربع الخمس، وهو نصف العشر فيما سقى بالنضح، وما فيه التعب في طول السنة كالعين ففيه ثمن ذلك وهو ربع العشر.

٢٥/٩

## / فَصْل

وافتح مالك - رحمه الله - كتاب الزكاة في موطنه بذكر حديث أبي سعيد؛ لأنه أصح ما روى في الباب، وكذلك فعل مسلم في صحيحه<sup>(١)</sup>. وفيه ذكر نصاب الورق، ونصاب الإبل، ونصاب الحب والتمر، ثم الماشية والعين، لا بد فيها من مرور الحول. فثنى بما رواه عن أبي بكر، وعمر، وابن عمر - رضى الله عنهم - في اعتبار الحول. ولو كان قد خالفهم معاوية، وابن عباس، فما رواه أو قاله الخلفاء حجة على من خالفهم، لاسيما الصديق لقوله ﷺ: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى»<sup>(٢)</sup>. وقوله: «إن يطع القوم أبا بكر، وعمر، يرشدوا»<sup>(٣)</sup>.

ثم ذكر نصاب الذهب، والحجة فيه أضعف من الورق؛ فلهذا أخره.

ثم ذكر ما تؤخذ الزكاة منه، فذكر الأحاديث والآيات في ذلك، وأجودها حديث عمر ابن الخطاب، وكتابه في الصدقة، وذكر عن عمر بن عبد العزيز: أن الصدقة لا تكون إلا في العين، والحراث، / والماشية، واختاره. وقال ابن عبد البر: وهو إجماع، أن الزكاة فيما ذكر، وقال ابن المنذر الإمام أبو بكر النيسابوري: أجمع أهل العلم على أن الزكاة تجب في تسعة أشياء: في الإبل، والبقر، والغنم، والذهب، والفضة، والبر، والشعير، والتمر، والزبيب. إذا بلغ من كل صنف منها ما تجب فيه الزكاة.

## فَصْل

في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال: «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة، ولا فيما دون خمس ذود صدقة، ولا فيما دون خمس أواق صدقة». وأشار

(١) مسلم في الزكاة (١/٩٧٩)، ومالك في الموطأ في الزكاة ١/ ٢٤٤ (١).

(٢) أبو داود في السنة (٤٦٠٧) والترمذي في العلم (٢٦٧٦) وقال: «حديث حسن صحيح».

(٣) مسلم في المساجد (٣١١/٦٨١).

بـخمس أصابعه<sup>(١)</sup>. وفى لفظ: «ليس فيما دون خمسة أوساق من تمر، ولا حب صدقة»<sup>(٢)</sup> وفى لفظ: «تمر» بالثاء المثلثة. وفى لفظ: «ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة». ورواه مسلم عن جابر<sup>(٣)</sup>، وروى مسلم عن جابر عن النبي ﷺ أنه قال: «فيما سقت الأنهار والغيم العشر، وفيما سقى بالسانية نصف العشر»<sup>(٤)</sup>. ورواه البخارى من حديث ابن عمر ولفظه: «فيما سقت السماء والعيون، أو كان عَثْرِيَا العشر، وما سقى بالنضح نصف العشر»<sup>(٥)</sup>.

٢٥/١١

وفى الموطأ «العيون والبلع»<sup>(٦)</sup>، والبلع: ما شرب بعروقه ويمتد فى الأرض / ولا يحتاج إلى سقى من الكرم، والنخل. و«العَثْرِي» ما تسقى السماء، وتسميه العامة العَذَى<sup>(٧)</sup>، وقيل: يجمع له ماء المطر فيصير سواقياً يتصل الماء بها.

قال أبو عمر بن عبد البر: فى الحديث الأول «فوائد»:

منها: إيجاب الصدقة فى هذا المقدار، ونفيها عما دونه و«الذود من الإبل»: من الثلاثة إلى العشر. و«الأوقية»: اسم لوزن أربعين درهماً، و«النش»: نصف أوقية، و«النواة»: خمسة دراهم، قاله أبو عبيد القاسم بن سلام، وما زاد على المائتين - وهى الخمس الأواق: فظاهر هذا الحديث إيجاب الزكاة فيه لعدم النص بالعفو عما زاد، ونصه على العفو فيما دونها، وذلك إيجاب لها فى الخمس فما فوقها، وعليه أكثر العلماء، روى ذلك عن على، وابن عمر، وهو مذهب مالك، والثورى، والأوزاعى، والليث، وابن أبى ليلى، والشافعى، وأبى يوسف، ومحمد، وأحمد، وإسحاق، وأبى عبيد، وأبى ثور.

وقالت طائفة: لاشئ فى الزيادة حتى يبلغ أربعين درهماً.

وفى الذهب أربعة دنانير. يروى هذا عن عمر، وبه قال سعيد والحسن، وطاوس

(١) البخارى فى الزكاة (١٤٠٥)، ومسلم فى الزكاة (٩٧٩ / ١، ٢).

(٢) البخارى فى الزكاة (١٤٥٩)، ومسلم فى الزكاة (٩٧٩ / ٤، ٥).

(٣) مسلم فى الزكاة (٩٨٠ / ٦). (٤) مسلم فى الزكاة (٩٨١ / ٧).

وقوله: «السانية»: الناقة التى يُسقى عليها. انظر: النهاية ٢ / ٤١٥.

(٥) البخارى فى الزكاة (١٤٨٣).

وقوله: «عَثْرِيَا»: هو من التخليل الذى يشرب بعروقه من ماء المطر يجتمع فى حفيرة، وقيل هو العَذَى،

وقيل: هو ما يسقى سيحاً. والأول أشهر. انظر: النهاية ٣ / ١٨٢.

(٦) مالك فى الموطأ فى الزكاة ١ / ٢٧٠ (٣٣) عن بسر بن سعيد.

(٧) فى المطبوعة: «العَذَى» والصواب ما أثبتناه.



وعطاء، والزهرى، ومكحول، وعمرو بن دينار، / وأبو حنيفة. وأما ما زاد على الخمسة ٢٥/١٢ أوسق، ففيه الزكاة عند الجميع.

## فصل

فنصاب الورق التى تجب زكاته مائتا درهم، على ما فى هذا الحديث، وهو قوله: «خمس أواق من الورق»<sup>(١)</sup> وهذا مجمع عليه. وفى حديث أنس فى الصحيحين - أيضاً -: «وفى الرقة ربع العشر»<sup>(٢)</sup>.

وأما نصاب الذهب، فقد قال مالك فى الموطأ: السنة التى لا اختلاف فيها عندنا: أن الزكاة تجب فى عشرين ديناراً، كما تجب فى مائتى درهم<sup>(٣)</sup>. فقد حكى مالك إجماع أهل المدينة، وما حكى خلاف إلا عن الحسن أنه قال: لا شئ فى الذهب حتى يبلغ أربعين مثقالاً. نقله ابن المنذر. وأما الحديث الذى يروى فيه، فضعيف.

وما دون العشرين، فإن لم تكن قيمته مائتى درهم، فلا زكاة فيه بالإجماع، وإن كان أقل من عشرين، وقيمه مائتى درهم، ففيه الزكاة عند بعض العلماء من السلف.

ودل القرآن والحديث على إيجاب الزكاة فى الذهب، كما وجبت فى الفضة. قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ الآية [التوبة: ٣٤]. وقال النبى ﷺ: «ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدى منها زكاتها... الحديث»<sup>(٤)</sup>. وسيأتى إن شاء الله، وسواء فى ذلك المضروب منها دراهم، ودنانير، وغير المضروب.

## فصل

وهل يضم الذهب إلى الفضة فيكمل بهما النصاب ويزكى أم لا؟ على ستة أقوال: قيل: لا يضم أحدهما إلى الآخر، وهو قول الشافعى، وروى عن شريك، والحسن بن صالح.

(١) سبق تخريجه ص ١٠ .

(٢) البخارى فى الزكاة (١٤٥٤)، وأبو داود فى الزكاة (١٥٦٧)، ومالك فى الموطأ فى الزكاة ١ / ٢٥٩ (٢٣)، وأحمد ١٢ / ١.

(٣) مالك فى الموطأ فى الزكاة ١ / ٢٥٠ (١١) . (٤) مسلم فى الزكاة (٩٨٧ / ٢٤).

وقيل: يضم الذهب؛ لأنه تبع، ولا يضم الورق إلى الذهب؛ لأنها أصل.

وقيل: يضم بشرط أن الأقل يتبع الأكثر، وهو قول الشعبي، والأوزاعي.

وقيل: يضم، لكن بالقيمة. وهو قول أبي حنيفة، والثوري.

وقيل: يضم بالأجزاء، وهو قول الحسن، وقتادة، والنخعي، / وهو مذهب مالك، وصاحب أبي حنيفة: أبو يوسف. فعند هؤلاء: من كان معه عشرة دنانير، ومائة درهم، وجبت الزكاة. فإن كان قيمة العشرة مائة وخمسين، ومعه خمسون درهماً، لم تجب الزكاة؛ لأن الدينار في الزكاة عشرة دراهم، والضم بالأجزاء لا بالقيمة. ٢٥/١٤

## فصل

والحول شرط في وجوب الزكاة في العين، والماشية، كما كان النبي ﷺ يبعث عماله على الصدقة كل عام، وعمل بذلك الخلفاء في الماشية والعين، لما علموه من سنده، فروى مالك في موطنه عن أبي بكر الصديق، وعن عثمان بن عفان، وعن عبد الله بن عمر أنهم قالوا: هذا شهر زكاتكم<sup>(١)</sup>. وقالوا: لا تجب زكاة مال حتى يحول عليه الحول. قال أبو عمر بن عبد البر: وقد روى هذا عن علي، وعبد الله بن مسعود، وعليه جماعة الفقهاء قديماً، وحديثاً. إلا ما روى عن معاوية، وعن ابن عباس، كما تقدم.

فمن ملك نصاباً من الذهب أو الورق وأقام في ملكه حولاً، وجبت فيه الزكاة. وإن ملك دون النصاب ثم ملك ما يتم النصاب، بنى الأول على حول الثاني. فالاعتبار من يوم كمل النصاب، وإن ملك/ نصاباً ثم بعد مدة ملك نصاباً، بنى كل واحد منهما على حوله، ٢٥/١٥ وربح المال مضموم إلى أصله، يزكى الربح لحول الأصل، وإذا كان الأصل نصاباً عند الجمهور. وإن كان الأصل دون النصاب فتم عند الحول نصاباً يربحه، ففيه الزكاة عند مالك - رحمه الله - وإن كان معه عرض للتجارة، ثم ملك ما يكمل النصاب، فعليه الزكاة.

(١) مالك في الموطأ في الزكاة ١/ ٢٥٣ (١٧).

## فصل

وأما العروض التى للتجارة، ففيها الزكاة، وقال ابن المنذر: أجمع أهل العلم أن فى العروض التى يراد بها التجارة الزكاة، إذا حال عليها الحول. روى ذلك عن عمر وابنه، وابن عباس، وبه قال الفقهاء السبعة، والحسن، وجابر بن زيد، وميمون بن مهران، وطاوس، والنخعى، والثورى، والأوزاعى، وأبو حنيفة، وأحمد، وإسحاق، وأبو عبيد، وحكى عن مالك وداود: لا زكاة فيها. وفى سنن أبى داود عن سمرة قال: كان النبى ﷺ يأمرنا أن نخرج الزكاة مما نعهده للبيع<sup>(١)</sup>. وروى عن حماس، قال: مر بى عمر، فقال: أد زكاة مالك، فقلت: مالى إلا جعاب وأدم، فقال: قَوْمُهَا، ثم أد زكاتها. واشتهرت القصة بلا منكر، فهى إجماع.

٢٥/١٦

/وأما مالك، فمذهبه أن التجار على قسمين: متربص، ومدير.

فالمتربص - وهو الذى يشتري السلع، ويتنظر بها الأسواق، فرمما أقامت السلع عنده سنين - فهذا عنده لا زكاة عليه، إلا أن يبيع السلعة فيزكيها لعام واحد، وحجته أن الزكاة شرعت فى الأموال النامية. فإذا زكى السلعة كل عام - وقد تكون كاسدة - نقصت عن شرائها فيتضرر. فإذا زكى عند البيع، فإن كانت ربحت، فالربح كان كامناً فيها، فيخرج زكاته، ولا يزكى حتى يبيع بنصاب ثم يزكى بعد ذلك ما يبيعه من كثير، وقليل.

وأما المدير - وهو الذى يبيع السلع فى أثناء الحول - فلا يستقر بيده سلعة، فهذا يزكى فى السنة الجميع، يجعل لنفسه شهراً معلوماً، يحسب ما بيده من السلع والعين، والدين الذى على الملىء الثقة، ويزكى الجميع، هذا إذا كان ينص فى يده فى أثناء السنة - ولو درهم - فإن لم يكن يبيع بعين أصلاً، فلا زكاة عليه عنده.

(١) أبو داود فى الزكاة (١٥٦٢)، وضعفه الألبانى .



## فَصْل

وأما الحلّى، فإن كان للنساء، فلا زكاة فيه عند مالك، والليث والشافعى، وأحمد، وأبى عبيد، وروى ذلك عن عائشة، وأسماء، / وابن عمر، وأنس، وجابر - رضى الله ٢٥/١٧ عنهم - وعن جماعة من التابعين. وقيل: فيه الزكاة، وهو مروي عن عمر، وابن مسعود، وابن عباس، وابن عمر، وجماعة من التابعين، وهو مذهب أبى حنيفة والثوري، والأوزاعي.

وأما حلية الرجال، فما أبيح منه فلا زكاة فيه، كحلية السيف، والخاتم الفضة. وأما ما يحرم اتخاذه كالأواني، ففيه الزكاة. وما اختلف فيه من تحلية المنطقة، والخوذة، والجَوْشَن<sup>(١)</sup>، ونحو ذلك، ففي زكاته خلاف، فعند مالك والشافعى فيه الزكاة، ولا يجوز اتخاذه، وأباحه أبو حنيفة وأحمد إذا كان من فضة، وأما حلية الفرس كالسرج واللجام والبرْدُون<sup>(٢)</sup>، فهذا فيه الزكاة عند جمهور العلماء. وقد منع من اتخاذه مالك، والشافعى، وأحمد، وكذلك الدواة، والمكحلة، ونحو ذلك فيه الزكاة عند الجمهور، سواء كان فضة أو ذهبًا.

## فَصْل

وتجب الزكاة فى مال اليتامى عند مالك، والليث، والشافعى، وأحمد، وأبى ثور، وهو مروي عن عمر، وعائشة، وعلى، وابن عمر، وجابر - رضى الله عنهم - قال عمر: اتجروا ٢٥/١٨ فى أموال اليتامى، / لا تأكلها الزكاة، وقالته عائشة - أيضًا . وروى ذلك عن الحسن ابن على، وهو قول عطاء، وجابر بن زيد، ومجاهد، وابن سيرين.

(١) الجَوْشَن: الصدر، والدرع، انظر: القاموس المحيط، مادة «جشن».

(٢) البرْدُون: الدابة. انظر: لسان العرب، مادة «بردن».

## فَصْل

المال المغصوب والضائع ونحو ذلك. قال مالك: ليس فيه زكاة حتى يقبضه، فيزكيه لعام واحد، وكذلك الدين عنده لا يزكيه حتى يقبضه زكاة واحدة وقول مالك: يروى عن الحسن، وعطاء، وعمر بن عبد العزيز. وقيل: يزكى كل عام إذا قبضه زكاة عما مضى، وللشافعي قولان.

## فَصْل

والمعادن: إذا أخرج منها نصاباً من الذهب، والفضة، ففيه الزكاة عند أخذه: عند مالك، والشافعي، وأحمد، وزاد أحمد: الياقوت، والزبرجد، والبلور، والعقيق، والكحل، والسبع، والزرنخ. وعند إسحاق، وابن المنذر: يستقبل به حولا ويزكيه، وأبو حنيفة يجعل فيه الخمس، وله قول أنه لا يخرج إلا فيما ينطع: كالحديد، والرصاص، والنحاس دون غيره.

/وأما ما يخرج من البحر كاللؤلؤ والمرجان، فلا زكاة فيه عند الجمهور. وقيل: فيه ٢٥/١٩ الزكاة، وهو قول الزهري، والحسن البصري، ورواية لأحمد.

## فَصْل

والدين يسقط زكاة العين: عند مالك، وأبي حنيفة، وأحمد، وأحد قولي الشافعي، وهو قول عطاء، والحسن، وسليمان بن يسار، وميمون بن مهران، والنخعي، والثوري، والأوزاعي، والليث، وإسحاق، وأبي ثور.

واحتجوا بما رواه مالك في الموطأ عن السائب بن يزيد قال: سمعت عثمان - رضى الله عنه - يقول: هذا شهر زكاتكم، فمن كان عليه دين، فليؤده، حتى تخلص أموالكم تؤدون منها الزكاة<sup>(١)</sup>. وعند مالك: إن كان عنده عروض توفي الدين، ترك العين وجعلها في مقابلة الدين، وهى التى يبيعها الحاكم فى الدين ما يفضل عن ضرورته، وإن كان له دين على

(١) سبق تخريجه ص ١٢ .

ملئ ثقة، جعله فى مقابلة دينه - أيضاً. وزكى العين فإن لم يكن إلا ما بيده، سقطت الزكاة.

## فصل

واختلف: هل فى العسل زكاة؟ فكان الخلاف فيه بين أهل المدينة.

٢٥/٢٠ / فرأى الزهرى أن فيه الزكاة، وهو قول الأوزاعى، وأبى حنيفة وأصحابه، وهو قول ربيعة، ويحيى بن سعيد، وهو العشر. وعند مالك والشافعى وأحمد لا زكاة فيه.

## فصل

وأما الحديث الثانى: وهو قوله ﷺ: «فيما سقت السماء، والعيون العشر...». الحديث<sup>(١)</sup>، ففيه ما اتفق العلماء عليه، وهو المقدار المأخوذ من المعشرات. ولكن اختلفوا فى أى شئ يجب العشر، ونصفه.

فقال طائفة: يجب العشر فى كل ما يزرعه آدميون من الحبوب، والبقول، وما أنبتته تجاراتهم من الثمار، قليل ذلك وكثيره، ويروى هذا عن حماد بن أبى سليمان، وأبى حنيفة، وزفر.

وقال أبو يوسف ومحمد: لا يجب إلا فيما له ثمرة باقية، فيما يبلغ خمسة أوسق. وقال أحمد: يجب العشر فيما يبيس، ويبقى، مما يكال ويبلغ خمسة أوسق، فصاعداً. وسواء عنده أن يكون قوتاً كالخطة، والشعير، والأرز، والذرة، أو من القطنيات كالباقلاء، والعدس، أو من الأباذير كالكسفرة، والكمون، والكرأويا، والبزر، كبزر الكتان، / والسهم، وسائر الحبوب. ٢٥/٢١

وتجب - أيضاً - عنده فيما جمع هذه الأوصاف، كالتمر، والزبيب، واللوز، والبندق، والفسق، ولا تجب فى الفواكه، ولا فى الخضر، وهذا قول أبى يوسف، ومحمد.

ويشبهه قول ابن حبيب من المالكية. قال مثل قول مالك، وزاد عليه فقال: تؤخذ الزكاة من الثمار ذوات الأصول كلها، ما ادخر منها وما لم يدخر. وقال: إذا اجتمع للرجل من الصنف الواحد منها ما يبلغ خرص ثمرته خمسة أوسق، إن كان مما يبيس: كالجوز، واللوز، والفسق، أخرج عشره، وإن كانت مما لا يبيس: مثل الرمان، والتفاح،

(١) سبق تخريجه ص ١٠ .



والفرسك، والسفرجل، وشبهه، فبلغ خرصها وهي خضراء خمسة أوسق، وجبت فيها الزكاة. إن باعه بعشر الثمن، وإن لم يبعها، فبعشر كيل خرصها.

وقال مالك وأصحابه في المشهور من قولهم: تجب الزكاة في الحنطة والشعير، والسُّلت<sup>(١)</sup>، والذرة، والدُّخن<sup>(٢)</sup>، والأرز، والحمص، والعدس، والجلباب، والرث، والبسلة، والسَّمسم، والماش<sup>(٣)</sup>، وحب الفجل، وما أشبه هذه الحبوب المأكولة المدخرة.

وتجب في ثلاثة أنواع من الثمار: وهي التمر، والزبيب، والزيتون. / وقال الشافعي: ٢٥/٢٢  
تجب الزكاة فيما يبس، ويدخر، ويقتات، مأكولا أو طبيخًا، أو سويقًا، وله في الزيتون قولان، وتجب الزكاة عنده في التمر والزبيب.

وقال الليث بن سعد: كل ما يختبز، ففيه الصدقة، مع أنه يوجب الزكاة في التمر والزبيب والزيتون. وكذلك الثوري يوجب الزكاة في الزيتون، والأوزاعي والزهرى، ويروى عن ابن عباس أيضًا. وقال الأوزاعي: مضت السنة أن الزكاة في الحنطة، وفي الشعير، والسلت والتمر، والعنب، والزيتون. وقال إسحاق: كل ما يختبز، ففيه الصدقة.

وعند ابن المنذر: تسعة أشياء كما تقدم فقط: التمر، والزبيب، والحنطة، والشعير، والفضة، والذهب، والإبل، والبقر، والغنم، وكل هؤلاء يعتبر الخمسة الأوسق، إلا ما يروى عن مجاهد، وأبى حنيفة: أنه يوجب الزكاة في القليل، ويعتبر - أيضًا - عندهم اليبس، والتصفية في الحبوب والجفاف في الثمار، وما لا زيت فيه من الزيتون، وما لا يزب من العنب، ولا يتمر من الرطب، تخرج الزكاة من ثمنه، أو من حبه. قال مالك: إذا بلغ منه خمسة أوسق، فبيع، أخرج الزكاة من ثمنه.

٢٥/٢٣

## /فصل/

ويضم القمح والشعير والسلت في الزكاة، وتضم القطافى بعضها إلى بعض، ويضم زرع العام بعضه إلى بعض، ولو كان بعضه صيفيًا، وبعضه شتويًا، وكذلك الثمرة. ولو كان في بلدان شتى، إذا كان لرجل واحد. وأما الشركاء: فلا بد أن يكون في حصة كل واحد منهم نصيب.

(١) السُّلت: ضرب من الشعير أبيض لا قشر له. وقيل: هو نوع من الحنطة، والاول اصح؛ لان البيضاء الحنطة. انظر: النهاية ٣٨٨/٢.

(٢) الدخن: حب الجاورس، وهو حب يشبه الذرة وهو أصغر منها. انظر: القاموس المحيط. مادة «دخن»، والمصباح المنير، مادة «جرس».

(٣) الماش: نوع من الحب. انظر: القاموس المحيط، مادة «موش» والمصباح المنير، مادة «موش».

## فَصْل

والوسق ستون صاعاً: والصاع: أربعة أمداد بمد النبي ﷺ. والمد خمسة أرطال وثلث بالبغدادى. والرطل البغدادي ثمانية وعشرون درهماً. والدرهم هي هذه التي هي من زمان عبد الملك: كل عشرة منها وزن سبعة مثاقيل. فمبلغ النصاب بالرطل البغدادي ألف وستمائة رطل.

وتقديره بالدمشقي: ثلاثمائة رطل، واثنان وأربعون رطلاً، وستة أسباع رطل.

## /فَصْل

٢٥/٢٤

ومن باع ثمرة، أو وهبها، أو مات عنها بعد بدو صلاحها، فالزكاة عليه، وإن كان قبل بدو صلاحها، فالزكاة على المشتري، والموهوب له، والوارث إن كان في حصة كل واحد نصاب. ويخرص النخل والكرم على أربابه، ويخلى بينهم وبينه، فإن شاؤوا أكلوا، وإن شاؤوا باعوا، ويخفف عنهم. وما أكل من الزرع، أو القطفاني وهو أخضر صغير، فلا زكاة فيه، وقال النبي ﷺ: «إذا خرصتم فدعوا الثلث، فإن لم تدعوا الثلث، فدعوا الربع». رواه أبو داود<sup>(١)</sup>. وقال: «خففوا على الناس، فإن في المال الوطية، والآكلة، والعرية». رواه أبو عبيد<sup>(٢)</sup>. وقال: «الوطية» السابلة، سموا بذلك لوطيهم بلاد الشام، مجتازين. و«العرية»: هي هبة ثمرة نخلة، أو نخلات لمن يأكله. و«الآكلة» أهل المال يأكلون منه.

## فَصْل

ولا تجب الزكاة إلا في خمسة أوسق من صنف واحد. والقمح والشعير والسلت عند مالك صنف واحد، فإذا اجتمع من هذه الثلاثة /نصاب، وجبت الزكاة، ويخرج كل بحسابه. وكذلك القطفاني: وهي الحمص، والبقلاء، والعدس، ونحو ذلك صنف واحد عنده، والقدر المأخوذ بقدر التعب والمؤنة. كما في الحديث: «ما كان يسقى بماء السماء

٢٥/٢٥

(١) أبو داود في الزكاة (١٦٠٥)، والترمذي في الزكاة (٦٤٣)، وأحمد ٤٤٨/٣، وضعفه الألباني.

(٢) ابن عبد البر في الاستذكار (١٣١٦٦).

والأنهار والعيون ففيه العشر، وما كان يسقى بالنضح أو السانية والدواليب - وهى أسماء شئ واحد، كالسانية، والناضح هى الإبل يستقى بها لشرب الماء - ففيه نصف العشر، وما سقى نصفه بهذا، ونصفه بهذا، أو نصف السنة، ففيه ثلاثة أرباع العشر<sup>(١)</sup>.

## فصل

وكل من نبت الزرع على ملكه، فعليه زكاته، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ﴾ الآية [البقرة: ٢٦٧] وسواء كانت الأرض ملكاً له، أو استأجرها، أو أقطعها له الإمام، يستغل منفعتها، أو استعارها، أو كانت موقوفة عليه.

قال ابن المنذر: أجمع كل من أحفظ عنه من أهل العلم، على أن كل أرض أسلم أهلها عليها، قبل قهرهم، أنها لهم، وأن عليهم فيما زرعوها فيها الزكاة. فأرض الصلح كما قال. وكذلك أرض العنوة، إذا / كان عليها خراج أدى الخراج، وزكى ما بقى.

٢٥/٢٦

فمن استأجر أرضاً للزرع، فعليه الزكاة، عند جمهور العلماء: كمالك والشافعى، وأحمد، وأبى يوسف، ومحمد. وكذلك المقطعين عليهم العشر، فإن كان الزرع كله له، وهو يعطى الفلاح أجره، فعليه العشر كله، وإن كان الزرع مقاسمة نصفه أو ثلثه للفلاح، ونصفه أو ثلثه للمقطع، فعلى كل منهما عشر نصيبه، فإن الزرع نبت على ملكه وهذا قول علماء الإسلام.

وقد كان الصحابة يأخذ منهم النبى ﷺ العشر يعطيه لمستحقه، ويأمرهم أن يجاهدوا بما يبقى من أموالهم، فإذا كان الجند قد أعطوا من بيت المال ما يجاهدون به، كان أولى أن يعطوا عشره، فمن أقطع الإمام أرضاً للاستغلال والجهاد إذا استغلها، ونبت الزرع على ملكه فى أرض عشرية، فما يقول عالم: إنه لا عشر عليه.

وقد تنازع العلماء، فيمن استحق منفعة الأرض بعوض، كالمستأجر لها بدراهم، أو بخدمة نفسه، ونحو ذلك. فجمهورهم يقول: عليه العشر، وهو قول صاحبى أبى حنيفة، ومالك، والشافعى، وأحمد. وأما أبو حنيفة فإنه يقول: العشر على رب الأرض.

فهؤلاء المقطعون إذا قدر أنهم استؤجروا بمنفعة الأرض، فبذلوا / خدمة أنفسهم، كان

٢٥/٢٧

(١) سبق تخريجه ص ١٠ .

عليهم العشر عند الجمهور، وعلى القول الآخر على الذى استأجرهم. فمن قال: إن العشر الذى أوجبه الله لمستحقى الصدقات يسقط، فقد خالف الإجماع.

وأيضاً، فهؤلاء الجند ليسوا كالأجراء، وإنما هم جند الله يقاتلون في سبيل الله عباده، ويأخذون هذه الأرزاق من بيت المال ليستعينوا بها على الجهاد، وما يأخذونه ليس ملكاً للسلطان، وإنما هو مال الله يقسمه ولى الأمر بين المستحقين، فمن جعلهم كالأجراء جعل جهادهم لغير الله. وقد جاء فى الحديث: «مثل الذين يغزون من أمتى، يأخذون ما يعطونه مثل أم موسى ترضع ابنها، وتأخذ أجرها»<sup>(١)</sup>.

## فصل

فإن كان على مالك الزرع والثمار دين، فهل تسقط الزكاة؟ فيه ثلاثة أقوال:

قيل: لا تسقط بحال وهو قول مالك، والاوزاعى، والشافعى ورواية عن أحمد.

وقيل: يسقطها. وهو قول عطاء، والحسن، وسليمان بن يسار، / وميمون بن مهران، والنخعى، والليث، والثورى، وإسحاق. وكذلك فى الماشية: الإبل، والبقر، والغنم.

٢٥/٢٨

وقيل: يسقطها الدين الذى أنفقه على زرعه، وثمرته، ولا يسقطها ما استدانه لنفقة أهله.

وقيل: يسقطها هذا وهذا. الأول: قول ابن عباس، واختاره أحمد بن حنبل، وغيره.

والثانى: قول ابن عمر.

## فصل

والرطب الذى لا يثمر، والزيتون الذى لا يعصر، والعنب الذى لا يزبب: فقال مالك

وغيره: تخرج الزكاة من ثمنه، إذا بلغ خمسة أوسق، وإن لم يبلغ ثمنه مائتى درهم، وإن كان يتناهى فيبيع قبل تناهيه، فقليل: تخرج الزكاة من ثمنه. وقيل: تخرج من حبه أو دهنه.

## / فصل

٢٥/٢٩

فهذه زكاة العين، والحرق التى دلت عليها الأحاديث المتقدمة، مع الآيات الكريمة. وأما زكاة الماشية: الإبل، والبقر، والغنم. فقد دلت عليها الأحاديث الصحيحة، وكتب النبى

(١) أبو داود فى المراسيل (٣٣٢)، والبيهقى فى السنن الكبرى ٩/ ٢٧، وسعيد بن منصور فى سننه (٢٣٦١)، وابن أبى شيبه فى مصنفه ٥/ ٣٤٧، والسيوطى فى الدر المنثور ٥/ ١٢٢ كلهم عن جبير بن نفير.

ﷺ فيها، وكذلك كتب أبو بكر وعمر وغيرهما من الصحابة. ففي الصحيح من حديث أنس بن مالك - هذا لفظ البخارى - أن أبا بكر كتب له هذا الكتاب لما وجهه إلى البحرين: بسم الله الرحمن الرحيم: هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ على المسلمين، والتي أمر الله بها ورسوله، فمن سألها من المسلمين على وجهها فليعطها، ومن سأل فوقها فلا يعطى: فى أربع وعشرين من الإبل فما دونها: الغنم. فى كل خمس شاة. فإذا بلغت خمسا وعشرين إلى خمس وثلاثين، ففيها بنت مخاض أنثى، فإذا بلغت ستا وثلاثين إلى خمس وأربعين، ففيها بنت لبون أنثى، فإذا بلغت ستا وأربعين إلى ستين، ففيها حقة طروقة الجمل، فإذا بلغت واحدة وستين إلى خمس وسبعين، ففيها جذعة، فإذا بلغت ستا وسبعين إلى تسعين، ففيها بنتا لبون، فإذا بلغت إحدى وتسعين إلى عشرين ومائة، ففيها حقتان / طروقتا الجمل. فإذا زادت على عشرين ومائة، ففي كل أربعين بنت لبون، وفى كل خمسين حقة، ومن لم يكن معه إلا أربع من الإبل، فليس فيها شيء، إلا أن يشاء ربها، فإذا بلغت خمسا من الإبل، ففيها شاة، وفى صدقة الغنم: فى سائمتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة، فإذا زادت على عشرين ومائة إلى مائتين، ففيها شاتان، فإذا زادت على مائتين إلى ثلاثمائة ففيها ثلاث شياه فإذا زادت على ثلاثمائة ففي كل مائة: شاة، فإذا كانت سائمة الرجل ناقصة عن أربعين واحدة، فليس فيها صدقة، إلا أن يشاء ربها. وفى الرقة ربع العشر. فإن لم يكن إلا تسعين ومائة، فليس فيها شيء، إلا أن يشاء ربها<sup>(١)</sup>.

وعن أنس فى هذا الكتاب - أيضاً -: «من بلغت عنده من الإبل صدقة الجذعة وليست عنده جذعة، وعنده حقة، فإنها تقبل منه الحقة، ويجعل معها شاتين إن تيسرنا له، أو عشرين درهما. ومن بلغت عنده صدقة الحقة، وليست عنده الحقة وعنده جذعة، فإنها تقبل منه الجذعة ويعطيه المصدق عشرين درهماً أو شاتين. ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده إلا بنت لبون، فإنها تقبل منه بنت لبون ويعطى شاتين أو عشرين درهماً. ومن بلغت عنده صدقة بنت لبون، وعنده حقة، فإنها تقبل منه، ويعطيه المصدق / عشرين درهما ٢٥/٣١ أو شاتين، ومن بلغت صدقته بنت لبون، وليست عنده، وعنده بنت مخاض، فإنها تقبل منه بنت مخاض ويعطى معها عشرين درهماً، أو شاتين<sup>(٢)</sup>، «ولا يجمع بين مفترق، ولا يفرق بين مجتمع، خشية الصدقة»<sup>(٣)</sup>، «وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما

(٢) البخارى فى الزكاة (١٤٥٣).

(١) البخارى فى الزكاة (١٤٥٤).

(٣) البخارى فى الزكاة (١٤٥٠).



بالسوية»<sup>(١)</sup>، «ولا يخرج في الصدقة هرمة، ولا ذات عوار، ولا تيس، إلا إن شاء المصدق»<sup>(٢)</sup>.

وعنه في هذا الكتاب - أيضاً -: «ومن بلغت صدقته بنت مخاض، وليست عنده وعنده بنت لبون، فإنها تقبل منه ويعطيه المصدق عشرين درهما أو شاتين، فإن لم يكن عنده بنت مخاض على وجهها، وعنده ابن لبون، فإنه يقبل منه وليس معه شيء»<sup>(٣)</sup>.

وروى مالك بن أنس كتاب عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - في موطنه بمثل هذا اللفظ، أو قريب منه<sup>(٤)</sup>، إلا ذكر البذل مع العشرين، فإنه لم يذكره.

## فصل

قال الإمام أبو بكر بن المنذر: وهذا مجمع عليه، إلى عشرين ومائة، ولا يصح عن ٢٥/٣٢ على ما روى في خمس وعشرين خمس شياء. / وقوله في هذا الحديث: في سائمة الغنم، موضع خلاف بين العلماء؛ لأن السائمة هي التي ترعى. فمذهب مالك: أن الإبل العوامل، والبقر العوامل، والكباش المعلوفة، فيها الزكاة. قال أبو عمر: وهذا قول الليث، ولا أعلم أحداً قال به غيرهما. وأما الشافعي، وأحمد، وأبو حنيفة، وكذلك الثوري، والأوزاعي، وغيرهم: فلا زكاة فيها عندهم. وروى هذا عن جماعة من الصحابة: علي، وجابر، ومعاذ بن جبل. وكتب به عمر بن عبد العزيز.

وقد روى في حديث بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ أنه قال: «في كل سائمة في كل أربعين بنت لبون»<sup>(٥)</sup>. فقيده بالسائمة، والمطلق يحمل على المقيد، إذا كان من جنسه بلا خلاف، وكذلك حديث أبي بكر في سائمة الغنم.

وقوله: «من بلغت عنده من الإبل صدقة الجذعة وليست عنده... إلى آخره. لم يقل به مالك، بل قال: إنه إذا لم يجد السن - كالجذعة أو غيرها - فإنه يبتاعها، ولا أحب أن يعطيه ثمنها. وقال: إذا لم يجد السن التي تجب في المال لم يأخذ ما فوقها، ولا ما دونها، ولا يزداد دراهم، وابتاع له رب المال مستأ.

(١) البخاري في الزكاة (١٤٥١). (٢) البخاري في الزكاة (١٤٥٥).

(٣) البخاري في الزكاة (١٤٤٨).

(٤) مالك في الموطأ في الزكاة ١/ ٢٥٧ (٢٣).

(٥) أبو داود في الزكاة (١٥٧٥)، والنسائي في الزكاة (٢٤٤٩)، وأحمد ٥/ ٢، ٤.

وقال الثوري والشافعي وأحمد بمثل ما في الحديث: أنه إذا لم يجد السن أخذ ما وجد، وأعطى شاتين، أو عشرين درهماً، أو أخذ مثل ذلك كما في الحديث. ومذهب أبي حنيفة وصاحبيه إن شاء أخذ القيمة، وإن شاء أخذ أفضل منها، وأعطى الزيادة. ومالك لم يقل بذلك؛ لأن مالكا إنما روى كتاب عمر وليس فيها ما في كتاب أبي بكر من الزيادة، وهذا شأن العلماء.

وقوله في هذا الحديث: «فإذا زادت على عشرين ومائة، ففي كل أربعين بنت لبون، وفي كل خمسين حقة». قال أبو عمر: هذا موضع خلاف - يعني إذا زادت واحدة - قال مالك: إذا زادت واحدة على عشرين ومائة، فالساعي بالخيار بين أن يأخذ حقتين، أو ثلاث بنات لبون، وقال الزهري: فيها ثلاث بنات لبون، إلى ثلاثين ومائة، فيكون فيها حقة وابنتا لبون. وبه قال الأوزاعي، والشافعي، وأبو ثور، وأبو عبيد، وهو قول محمد بن إسحاق، وهو قول أئمة الحجاز وهو أولى عند العلماء.

وأما قول الكوفيين: فإنه يستقبل الفريضة بعد العشرين ومائة، فيكون في كل خمس شاة.

٢٥/٣٤

## /فصل/

وقوله: «ولا يؤخذ في الصدقة هرمة، ولا ذات عوار، ولا تيس»، عليه جماعة فقهاء الأمصار؛ لأن المأخوذ في الصدقات العدل، كما قال عمر - رضي الله عنه -: عدل من عدل المال وخياره. «الهرمة»: الشاة الشارف، و«ذات العوار» بفتح العين: التي بها عيب، وبالضم التي ذهبت عينها. ولا يجزى ذلك في الصدقة، والشاة المأخوذة في الإبل الجذعة من الضأن، والثنية من المعز، فإن أخرج القيمة، فقولان.

وقوله: «ولا يجمع بين مفترق، ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة»، يعني بذلك: تفرقة المواشي، وجمعها خشية الصدقة، واختلف هل المخاطب بذلك أرباب الأموال، أو هو الساعي، أو هما جميعاً. وهذا في الخلطة، فقد يكون على الخلطاء عدد من الغنم، فإذا فرقت، قل العدد، أو في الفرقة عدد فإذا جمعوها، قل العدد، فنهوا عن ذلك. ولهذا نظائر: كثلاثة نفر لكل منهم أربعون، ففيها - حيثئذ - ثلاث شياه، فإذا جمعت، صار فيها شاة، أو يكون لرجلين من الغنم مائتين / وشاتين لكل واحد منهما مائة وشاة، فعليهما فيها ٢٥/٣٥ ثلاث شياه، فإذا تفرق، كان على كل واحد منهما شاة، ونحو ذلك.

وقوله: «وما كان من خليطين، فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية»، يعني: إذا أخذت شاة من غنم أحد الخليطين، فإنه يرجع على الآخر بقيمة ما يخصه.

## فصل

وقوله في الحديث: «في الغنم في سائمتها، إذا كانت أربعين، ففيها شاة إلى عشرين ومائة، فإذا زادت، ففيها شاتان، إلى مائتين، فإذا زادت على مائتين إلى ثلاثمائة، ففيها ثلاث شياه. فإذا رادت على ثلاثمائة، ففي كل مائة شاة» (١). هذا متفق عليه في صدقة الغنم - أيضاً - والضأن والمعرز سواء.

والسوم شرط في الزكاة، إلا عند مالك، والليث - كما تقدم - فإنهما يوجبان الزكاة في غير السائمة، ولا خلاف بين الفقهاء أن الضأن والمعرز يجمعان في الزكاة، وكذلك الإبل على اختلاف أصنافها، وكذلك البقر والجواميس.

٢٥/٣٦ / واختلفوا فيما إذا كان بعض الجنس أرفع من بعض. فقيل: يأخذ من أيها شاء، وقيل: من الوسط.

## فصل

وأما «صدقة البقر»، فقد ثبت عن معاذ بن جبل - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ لما بعثه إلى اليمن، أمره أن يأخذ صدقة البقر من كل ثلاثين تبيعاً أو تبعية. ومن كل أربعين مسنة. وأن يأخذ الجزية من كل حالم ديناراً. رواه أحمد، والنسائي، والترمذي، عن مسروق عنه (٢). وكذلك في كتاب النبي ﷺ الذي كتبه لعمر بن حزم، ورواه مالك في موطنه، عن طاوس عن معاذ (٣)، وحكى أبو عبيد الإجماع عليه، وجماهير العلماء على أنه ليس فيما دون الثلاثين شيء. وحكى عن سعيد والزهرى أن في الخمس شاة كالإبل.

ومن شرطها أن تكون سائمة، كما في حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال: «ليس في العوامل صدقة». رواه أبو داود (٤). وروى عن علي،

(١) سبق تخريجه ص ٢١.

(٢) أبو داود في الزكاة (١٥٧٧)، والترمذي في الزكاة (٦٢٣)، وقال: «حديث حسن»، والنسائي في الزكاة (٢٤٥٢)، وأحمد ٥/ ٢٣٠.

(٣) مالك في الموطأ في الزكاة ٢٥٩/١ (٢٤).

(٤) أبو داود في الزكاة (١٥٧٢) عن علي بن أبي طالب. وأما حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، رواه البيهقي في السنن الكبرى ١١٦/٤ وقال: «كذا قال غالب القطان، وروى في ذلك في البقر عن ابن عباس مرفوعاً، وعن معاذ بن جبل موقوفاً. وفي إسنادهما ضعف، وأشهر ما روى فيه مستنداً وموقوفاً». وانظر: التلخيص الحبير ١٥٧/٢.

ومعاذ، وجابر أنهم قالوا: لا صدقة فى البقر العوامل. ومالك، والليث يقولان: فيها الصدقة.

٢٥/٣٧ / ويخرج فى الثلاثين الذكر. وفى الأربعين الأثنى، فإن أخرج ذكرًا، هل يجزيه؟ قولان. قال ابن القاسم: يجزيه، وأشهب قال: لا يجزيه وهو مذهب أحمد، وجماعة من العلماء. فإن كانت كلها ذكورًا، أخرج منها. وإذا بلغت مائة وعشرين، خير رب المال، بين ثلاث مسنات أو أربعة أتبعه، والتبيع: الذى له سنة، ودخل فى الثانية. والبقرة المسنة مالها ستان.

## فصل

و«الجواميس» بمنزلة البقر، حكى ابن المنذر فيه الإجماع.

وأما «بقر الوحش»، فلا زكاة فيها عند الجمهور. وقال بعضهم: فيها الزكاة. فإن تولد من الوحشى والأهلى، فقال الشافعى: لا زكاة. وقال أحمد: تزكى. ومالك يفرق بين الأمهات والآباء، فإن كانت الأمهات أهلية أخرج الزكاة، وإلا فلا. وصغار كل صنف من جميع الماشية تبع يعد مع الكبار، ولكن لا يؤخذ إلا من الوسط، فإن كان الجميع صغارًا، فقل: يأخذ منها، وقيل: يشتري كبارًا.

٢٥/٣٨

## / فصل

والخلفاء فى الماشية - وهو إذا كان مال كل منهما متميزًا عن الآخر- فإن لم يتميز، فهما شريكان، وإذا كانا خليطين، زكيا زكاة المال الواحد، مثل أن يكون لكل منهما أربعون، فعليهما فى الخلطة شاة واحدة، ويرانان قيمتها. وتعتبر الخلطة بثلاثة شروط. وقيل: بشرطين. وقيل: بشرط واحد: وهو الدلو، والحوض، والمراح. والمبيت، والراعى، والفحل. وقيل: بالراعى وحده؛ لأنه به يجتمعان ويجتمعون فى غير ذلك.

وهل من شرط الخلطة: أن يكون لكل منهما نصيبًا أم لا؟ بالأول قال مالك. وقال غيره: لا يعتبر ذلك.

## فصل

إذا ملك ماشية فتوالدت، فإن كانت الأمهات نصاباً، زكى الأولاد تبعاً، وبنى على حول الأمهات عند الجمهور. وإن كانت دون النصاب / فتوالدت - ولو قبل الحول بيوم، وتم النصاب - أخرج الزكاة عند مالك وبنى الأولاد على حول الأمهات. وإن باع النصاب بجنسه بنى الثانى على حول الأول، وإن اشترى بنصاب من العين نصاباً من الماشية، وكان الأول لم يتم له حول، بنى الماشية على حول العين، فى أحد القولين.

## فصل

وتفرقة زكاة كل بلد فى موضعه، فزكاة الشام فى الشام، وزكاة مصر فى مصر، وهل يجوز نقلها لمصلحة فتنقل من الشام إلى مدينة النبى ﷺ، أو غيرها؟ فيه قولان لأهل العلم. قال مالك: لا بأس بنقلها للحاجة، وإذا لم يكن أهل البلد مستحقين، فتنقل بلا خلاف. ولما نقل معاذ بن جبل الصدقة من اليمن إلى المدينة، أنكر عمر، فقال: ما بعثك جابياً. فقال: ما وجدت آخذاً. فعند الشافعى، وأحمد: لا تنقل، وعند مالك: يجوز نقلها.

## فصل

وأما «قصة الصدقات»، فقد بين الله ذلك فى القرآن بقوله: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ / وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٦٠].

قال الإمام أبو جعفر الطبرى: عامة أهل العلم يقولون: للمتولى قسمتها، ووضعها فى أى الأصناف الثمانية شاء، وإنما سمي الله الأصناف الثمانية: إعلماً منه أن الصدقة لا تخرج من هذه الأصناف إلى غيرها، لا إيجاباً لقسمتها بين الأصناف الثمانية، وروى بإسناده عن حذيفة، وعن ابن عباس أنهما قالوا: إن شئت جعلته فى صنف أو صنفين أو ثلاثة. قال: وروى عن عمر أنه قال: أيا صنف أعطيته أجزأك، وروى عنه أنه كان عمر<sup>(١)</sup> يأخذ الفرض

(١) كنا بالأصل .

فى الصدقة؁ فىجعلله فى الصنف الواحد؁ وهو قول أبى العالفة؁ وميمون بن مهران؁ وإبراهيم النخعى .

قال : وكان بعض المتأخرين يقول : علىه وضعها فى ستة أصناف ؛ لأنه يقسمها؁ فسقط العامل؁ والمؤلفة سقطوا . قال : والصواب أن الله جعل الصدقة فى معنيين :

أحدهما : سد خلة المسلمين . والثانى : معونة الإسلام وتقويته . فما كان معونة للإسلام يعطى منه الغنى والفقير؁ كالمجاهد؁ ونحوه؁ ومن هذا الباب يعطى المؤلفة؁ وما كان فى سد خلة المسلمين .

## فصل

### الأصل الثاني: الزكاة

وهم - أيضاً - متبعون فيها لسنة النبي ﷺ وخلفائه، آخذين بأوسط الأقوال الثلاثة، أو بأحسنها في السائمة، فأخذوا في أوقاص الإبل بكتاب الصديق - رضى الله عنه - ومتابعته، المتضمن: أن في الإبل الكثيرة في كل أربعين بنت لبون، وفي كل خمسين حقة؛ لأنه آخر الأمرين من رسول الله ﷺ بخلاف الكتاب الذى فيه استئناف الفريضة بعد مائة وعشرين، فإنه متقدم على هذا؛ لأن استعمال عمرو بن حزم على نجران كان قبل موته بمدة، وأما كتاب الصديق، فإنه ﷺ كنهه ولم يخرججه إلى العمال حتى أخرجه أبو بكر<sup>(١)</sup>.

٢٥/٤٢

وتوسطوا في المعشرات بين أهل الحجاز وأهل العراق، فإن أهل / العراق - كأبى حنيفة - يوجبون العشر في كل ما أخرجت الأرض إلا القصب ونحوه في القليل والكثير منه، بناء على أن العشر حق الأرض كالخراج؛ ولهذا لا يجمعون بين العشر والخراج. وأهل الحجاز لا يوجبون العشر إلا في النصاب المقدر بخمسة أوسق، ووافقهم عليه أبو يوسف ومحمد، ولا يوجبون من الثمار إلا في التمر والزبيب، وفي الزروع في الأقوات، ولا يوجبون في عسل ولا غيره. والشافعى على مذهب أهل الحجاز.

وأما أحمد وغيره من فقهاء الحديث، فيوافق في النصاب قول أهل الحجاز؛ لصحة السنن عن النبي ﷺ بأنه ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة<sup>(٢)</sup>، ولا يوجبون الزكاة في الخضراوات؛ لما في الترك من عمل النبي ﷺ وخلفائه والأثر عنه، لكن يوجبها في الحبوب والثمار التى تدخر، وإن لم تكن تمرًا أو زبيبًا - كالفتق والبندق - جعلاً للبقاء في المعشرات بمنزلة الحول في الماشية والجرين<sup>(٣)</sup>، فيفرق بين الخضراوات وبين المدخرات. وقد يلحق بالموسق المورونات، كالقطن على إحدى الروايتين؛ لما في ذلك من الآثار عن الصحابة -

(١) سبق تخريجه ص ٢١ .

(٢) سبق تخريجه ص ١٠ .

(٣) الجرين: البيدر الذى يداس فيه الطعام، والموضع الذى يجفف فيه الثمار أيضاً. انظر: المصباح المنير، مادة «جرن».

رضى الله عنهم.

ويوجبها فى العسل؛ لما فيه من الآثار التى جمعها هو، وإن كان غيره لم تبلغه إلا من طريق ضعيفة، وتسوية بين جنس ما أنزله الله من / السماء وما أخرجه من الأرض. ٢٥/٤٣

ويجمعون بين العشر والخراج؛ لأن العشر حق الزرع، والخراج حق الأرض. وصاحب أبى حنيفة قولهما هو قول أحمد أو قريب منه. وأما مقدار الصاع والمد، ففيه ثلاثة أقوال:

أحدها: أن الصاع خمسة أرتال وثلث، والمد ربيع، وهذا قول أهل الحجاز فى الأطعمة والمياه، وقصة مالك مع أبى يوسف فيه مشهورة، وهو قول الشافعى وكثير من أصحاب أحمد أو أكثرهم.

والثانى: أنه ثمانية أرتال، والمد ربيع، وهو قول أهل العراق فى الجميع.

والقول الثالث: أن صاع الطعام خمسة أرتال وثلث، وصاع الطهارة ثمانية أرتال، كما جاء بكل واحد منهما الأثر. فصاع الزكوات والكفارات وصدقة الفطر، هو ثلثا صاع الفسل والوضوء، وهذا قول طائفة من أصحاب أحمد وغيرهم ممن جمع بين الأخبار الماثورة فى هذا الباب لمن تأمل الأخبار الواردة فى ذلك.

/ ومن أصولها: أن أبى حنيفة أوسع فى إيجابها من غيره، فإنه يوجب فى الخيل السائمة المشتعلة على الآثار<sup>(١)</sup>، ويوجبها فى جميع أنواع الذهب والفضة من الحلى المباح وغيره، ويجعل الركاز المعدن وغيره، فيوجب فيه الخمس، لكنه لا يوجب ما سوى صدقة الفطر والعشر إلا على مكلف، ويجوز الاحتياط لإسقاطها، واختلف أصحابه: هل هو مكروه أم لا؟ فكرهه محمد، ولم يكرهه أبو يوسف، وأما مالك والشافعى، فاتفقا على أنه لا يشترط لها التكليف لما فى ذلك من الآثار الكثيرة عن الصحابة.

ولم يوجبها فى الخيل، ولا فى الحلى المباح، ولا فى الخارج، إلا ما تقدم ذكره، وحرم مالك الاحتياط لإسقاطها، وأوجبها مع الحيلة، وكره الشافعى الحيلة فى إسقاطها.

وأما أحمد، فهو فى الوجوب بين أبى حنيفة ومالك، كما تقدم فى المعشرات، وهو يوجبها فى مال المكلف وغير المكلف.

واختلف قوله فى الحلى المباح، وإن كان المنصور عند أصحابه: أنه لا يجب. وقوله فى الاحتياط كقول مالك: يحرم الاحتياط لسقوطها،/ ويوجبها مع الحيلة، كما دلت عليه سورة ٢٥/٤٥

(١) كنا بالاصل.



«ن» وغيرها من الدلائل.

والأئمة الأربعة وسائر الأمة - إلا من شذ - متفقون على وجوبها في عرض التجارة، سواء كان التاجر مقيماً أو مسافراً، وسواء كان متربصاً - وهو الذي يشتري التجارة وقت رخصتها ويدخرها إلى وقت ارتفاع السعر - أو مديراً كالتجار الذين في الحوانيت، سواء كانت التجارة بَزاً<sup>(١)</sup> من جديد، أو لبيس، أو طعاماً من قوت أو فاكهة، أو آدم أو غير ذلك، أو كانت آتية كالفخار ونحوه، أو حيواناً من رقيق أو خيل، أو بغال، أو حمير، أو غنم معلوفة، أو غير ذلك، فالتجارات هي أغلب أموال أهل الأمصار الباطنة، كما أن الحيوانات الماشية هي أغلب الأموال الظاهرة.

## فصل

ولابد في الزكاة من الملك.

واختلفوا في اليد، فلهم في زكاة ما ليس في اليد كالدين ثلاثة أقوال:

أحدها: أنها تجب في كل دين وكل عين، وإن لم تكن تحت يد / صاحبها كالمغصوب والضال، والدين المجحود، وعلى معسر أو عاقل، وأنه يجب تعجيل الإخراج مما يمكن قبضه، كالدين على الموسر، وهذا أحد قولي الشافعي وهو أقواهما. ٢٥/٤٦

## فصل

وللناس في إخراج القيم في الزكاة ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه يجزئ بكل حال. كما قاله أبو حنيفة.

والثاني: لا يجزئ بحال، كما قاله الشافعي.

والثالث: أنه لا يجزئ إلا عند الحاجة، مثل من تجب عليه شاة في الإبل وليست عنده، ومثل من يبيع عنده ورطبه قبل اليبس. وهذا هو المنصوص عن أحمد صريحاً، فإنه منع من إخراج القيم، وجوزه في مواضع للحاجة، لكن من أصحابه من نقل عنه جوازه. فجعلوا عنه في إخراج القيمة روايتين. واختاروا المنع؛ لأنه المشهور عنه، كقول الشافعي. وهذا

---

(١) البَز - بالفتح : نوع من الثياب، وقيل: الثياب خاصة من أمتعة البيت، وقيل: أمتعة التاجر من الثياب. انظر: المصباح المنير، مادة «بز».

القول أعدل الأقوال، كما ذكرنا مثله فى الصلاة، فإن الأدلة الموجبة للعين نصاً وقياساً، كسائر أدلة الوجوب.

ومعلوم أن مصلحة وجوب العين، قد يعارضها أحياناً فى القيمة من المصلحة الراجحة، وفى العين من المشقة المنفية شرعاً.

/ وسئل - رحمه الله - عن صداق المرأة على زوجها تمر عليه السنون المتوالية لا يمكنها مطالبته به لثلا يقع بينهما فرقة، ثم إنها تتعوض عن صداقها بعقار، أو يدفع إليها الصداق بعد مدة من السنين، فهل تجب زكاة السنين الماضية؟ أم إلى أن يحول الحول من حين قبضت الصداق؟

فأجاب:

الحمد لله، هذه المسألة فيها للعلماء أقوال:

قيل: يجب تزكية السنين الماضية، سواء كان الزوج موسراً أو معسراً، كأحد القولين فى مذهب الشافعى وأحمد، وقد نصره طائفة من أصحابهما.

وقيل: يجب مع يساره، وتمكنها من قبضها، دون ما إذا لم يمكن تمكينه من القبض، كالقول الآخر فى مذهبهما.

وقيل: تجب لسنة واحدة، كقول مالك، وقول فى مذهب أحمد.

وقيل: لا تجب بحال، كقول أبى حنيفة، وقول فى مذهب أحمد.

/ وأضعف الأقوال: من يوجبها للسنين الماضية، حتى مع العجز عن قبضه، فإن هذا القول باطل، فأما أن يجب لهم ما يأخذونه مع أنه لم يحصل له شىء، فهذا ممتنع فى الشريعة، ثم إذا طال الزمان كانت الزكاة أكثر من المال، ثم إذا نقص النصاب، وقيل: إن الزكاة تجب فى عين النصاب، لم يعلم الواجب إلا بحساب طويل، يمتنع إتيان الشريعة به.

وأقرب الأقوال قول من لا يوجب فيه شيئاً بحال حتى يحول عليه الحول، أو يوجب فيه زكاة واحدة عند القبض، فهذا القول له وجه، وهذا وجه، وهذا قول أبى حنيفة، وهذا قول مالك، وكلاهما قيل به فى مذهب أحمد، والله أعلم.

وسئل عن رجل له جمالٌ، ويشترى لها أيام الرعى مرعى: هل فيها زكاة؟

فأجاب:

إذا كانت راعية أكثر العام، مثل أن يشتري لها ثلاثة أشهر أو أربعة، فإنه يزكيها، هذا أظهر قولى العلماء.

٢٥/٤٩ / وقال - رحمه الله :

إذا كانت الغنم أربعين صغاراً، أو كباراً، وجبت فيها الزكاة إذا حال عليها الحول، وإن كانت أقل من أربعين، فحال الحول وهى أربعون، ففى هذا نزاع، والأحوط أداء الزكاة. والله أعلم.

وسئل - رحمه الله - عن رجل له غنمٌ، ولم تبلغ النصاب: هل تجب فيها زكاة فى أثناء الحول؟

فأجاب:

هذه المسألة فيها قولان للعلماء، هما روايتان عن أحمد: أحدهما: أن ابتداء الحول حين صارت أربعين، كقول الشافعى. والثانى: أن ابتداء الحول من حين ملك الأمهات، كقول مالك. والله أعلم.

٢٥/٥٠ / وسئل عن قرية بها فلاحون، وهى نصفان: أحد فلاحى النصف له غنم تجب فيها

الزكاة، والنصف الآخر ليس لفلاحيه غنماً قدر ما تجب فيه الزكاة، فالزم الإمام أهل القرية بزكاة الغنم على الفلاحين، فهل تجب على من له النصاب؟ وإذا وجبت عليه، فهل يجوز للإمام أن يأخذ ممن ليس له نصاب؟

فأجاب:

إن كان المطلوب هو مقدار ما فرضه الله على من تجب عليه الزكاة اختصوا بأدائه، وإن كان المطلوب فوق الواجب على سبيل الظلم اشترك فيه الجميع، بحسب أموالهم. والله أعلم.

## / باب زكاة الخارج من الأرض

سئل - رحمه الله - عما يجب من عشر الحبوب ومقداره، وهل هو على المالك، أو الفلاح، أم عليهما؟  
فأجاب:

الحمد لله رب العالمين، النصاب خمسة أوسق، والوسق ستون صاعاً بصاع النبي ﷺ، وصاع النبي ﷺ قَدْرُهُ الأئمة لما بنيت بغداد بخمسة أرطال وثلث بالرطل العراقي إذ ذاك، فيكون ألفاً وستمائة رطل بالعراقي. وكان الرطل العراقي إذ ذاك تسعين مثقالاً - مائة وثمانية وعشرين درهماً، وأربعة أسباع درهم.

ولكن زيد فيه بعد ذلك حتى صار مائة وثلثين، ثم زيد فيه حتى صار مائة وأربعة وأربعين، فظن بعض متأخري الفقهاء أن هذا أو هذا هو الرطل الذي قَدْرُهُ به الأئمة غلطاً منهم.

وإذا كان كذلك، فمقداره بالرطل الدمشقي الذي هو ستمائة درهم / ثلاثمائة رطل، واثنان وأربعون رطل، وستة أسباع رطل. وستة أسباع الرطل: هو أربعمائة درهم وثمانية وعشرون، وأربعة أسباع، وهو ثلثا رطل، وأربعة أسباع أوقية.

ومن ظن من الفقهاء المتأخرين أن الرطل البغدادي: مائة وثلثون درهماً، زاد في كل رطل بغدادي مثقالاً، وهو درهم وثلاثة أسباع درهم، فيزيد ألفين وخمسة أسباع درهم، فيصير النصاب على قوله: ثلاثمائة وستة وأربعين رطلاً، وثلاثمائة درهم، وأربعة عشر وسبعي درهم وهو نصف رطل، وسبعاً أوقية.

والعشر على من يملك الزرع، فإذا زارع الفلاح، ففي صحة المزارعة قولان للعلماء.

فمن اعتقد جواز المزارعة أخذ نصيبه، وأعطى الفلاح نصيبه، وعلى كل منهما زكاة نصيبه، ومن لم يصحح المزارعة جعل الزرع كله لصاحب الحَبِّ، فإذا كان هو الفلاح استحق الزرع كله، ولم يكن للمالك إلا أجره الأرض، والزكاة حيثئذ على الفلاح.

ولم يقل أحد من المسلمين: إن المقاسمة جائزة، والعشر كله على الفلاح، بل من قال: العشر على الفلاح، قال: ليس للمالك في الزرع شيء، ولا المقطع، ولا غيرهما، فمن ظن

أن العشر على الفلاح / مع جواز المقاسمة؛ فقد خالف إجماع المسلمين.

والعمل فى بلاد الشام عند المسلمين على جواز المزارعة، كما مضت بذلك سنة رسول الله ﷺ، وسنة خلفائه الراشدين، وسواء كان البذر من المالك، أو من العامل، فإن النبی ﷺ عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج منها من ثمر وزرع<sup>(١)</sup>، على أن يعمروها من أموالهم، فكان البذر من عندهم، وهذا هو الذى اتفق عليه الصحابة، وعليه عمل المسلمين فى عامة بلاد الإسلام فى زمن نبیهم، وإلى اليوم.

فمن كان يعامل بالمزارعة؛ كان عليه ركاة نصيبهم، ومن كان يتقلد قول من يطل هذه المزارعة، ويرى أنه لا يستحق من الزرع شيئاً، وأنه ليس له عند الفلاح إلا الأجرة، وأنه إذا أخذ المقاسمة بغير اختيار الفلاح كان ظالماً، أكلاً للحرام، فعليه أن يعطى الزرع للفلاح، ويعرفه أنه لا يستحق عليه إلا أجرة المثل، فإن طابت نفس الفلاح بعد هذا بأن يقاسمه ويؤدى الزكاة؛ كان الفلاح حينئذ متفضلاً عليه بطيب نفسه. ومن المعلوم أن الفلاحين لو علموا هذا لما طابت بذلك نفس أكثرهم، فهذا حقيقة هذه المسألة على قول الطائفتين. والله أعلم.

/ وقال - رحمه الله :

## فصل

وأما «العشر»، فهو عند جمهور العلماء، كمالك، والشافعى، وأحمد، وغيرهم على من نبت الزرع على ملكه، كما قال الله - تعالى :- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٦٧]، فالأول يتضمن ركاة التجارة، والثانى يتضمن زكاة ما أخرج الله لنا من الأرض.

فمن أخرج الله له الحبَّ فعليه العشر، فإذا استأجر أرضاً ليزرعها، فالعشر على المستأجر عند هؤلاء العلماء كلهم، وكذلك عند أبى يوسف ومحمد. وأبو حنيفة يقول: العشر على المؤجر.

وإذا زارع أرضاً على النصف، فما حصل للمالك فعليه عشرة، وما حصل للعامل فعليه عشرة، على كل واحد منهما عشر ما أخرجه الله له.

/ ومن أعير أرضاً، أو أقطعها، أو كانت موقوفة على عينه، فازدوع فيها زرعاً، فعليه عشرة، وإن أجرها، فالعشر على المستأجر، وإن زارعها، فالعشر بينهما.

(١) البخارى فى الإجارة ( ٢٢٨٥ ) .

وأصل هؤلاء الأئمة: أن العشر حق الزرع؛ ولهذا كان عندهم يجتمع العشر والخراج؛ لأن العشر حق الزرع، ومستحقه أهل الزكاة، والخراج حق الزرع ومستحقه أهل الفئ، فهما حقان لمستحقين بسببين مختلفين، فاجتمعا، كما لو قتل مسلماً خطأ فعليه الدية لأهله، والكفارة حق لله. وكما لو قتل صيداً مملوكاً، وهو محرم فعليه البدل للمالكه، وعليه الجزاء حقاً لله.

وأبو حنيفة يقول: العشر حق الأرض، فلا يجتمع عليها حقان، ومما احتج به الجمهور: أن الخراج يجب في الأرض التي يمكن أن تزرع سواء زرعت أو لم تزرع، وأما العشر فلا يجب إلا في الزرع. والحديث المرفوع: «لا يجتمع العشر والخراج» كذب باتفاق أهل الحديث<sup>(١)</sup>.

/ وسئل عمن كانت له أشجار أعناب لا يصير زيباً ولا يتركه صاحبه إلى الجذاذ، كيف يخرج عشره رطباً أو يابساً؟ وإن أخرج يابساً أخرج من غير ثمر بستانه؟  
فأجاب:

أما العنب الذي لا يصير زيباً، فإذا أخرج عنه زيباً بقدر عشره لو كان يصير زيباً جاز - وهو أفضل - وأجزأه ذلك بلا ريب، ولا يتعين على صاحب المال الإخراج من عين المال، لا في هذه الصورة ولا غيرها، بل من كان معه ذهب أو فضة أو عرض تجارة، أو له حب أو ثمر يجب فيه العشر، أو ماشية تحب فيها الزكاة، وأخرج مقدار الواجب المنصوص من غير ذلك المال أجزأه، فكيف في هذه الصورة؟! وإن أخرج العشر عنباً ففيه قولان في مذهب أحمد:

أحدهما: وهو المنصوص عنه: أنه لا يجزئه.

والثاني: يجزئه، وهو قول القاضي أبي يعلى، وهذا قول أكثر العلماء، وهو أظهر.

/ وأما العنب الذي يصير زيباً لكنه قطعه قبل أن يصير زيباً، فهنا يخرج زيباً بلا ريب، فإن النبي ﷺ كان يبعث سعاته فيخزضون النخل والكرم، ويطلب أهله بمقدار الزكاة يابساً.

(١) البيهقي في السنن ١٣٢/٤ وقال: «يحيى بن عتبة مكشوف الأمر في ضعفه لروايته عن الثقات بالموضوعات»، وابن عدى في الكامل ٢٥٥/٧ وقال: «لا يرويه غير يحيى بن عتبة بهذا الإسناد عن أبي حنيفة، وإنما يروى هذا من قول إبراهيم ويحكيه أبو حنيفة عن حماد، عن إبراهيم في قوله، وهو مذهب أبي حنيفة. وجاء يحيى ابن عتبة فرواه عن أبي حنيفة فأوصله إلى النبي ﷺ وأبطل فيه». وابن الجوزي في الموضوعات ١٥١/٢ وقال: «قال أبو حاتم بن حبان: ليس هذا من كلام رسول الله ﷺ، ويحيى بن عتبة دجال يضع الحديث»، والشوكاني في الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ص ٦٠.

وإن كان أهل الثمار يأكلون كثيراً منها رطباً- ويأمر النبي ﷺ الخَارِصِينَ أَنْ يَدْعُوا لِأَهْلِ الْأَمْوَالِ الثَّلَثِ، أَوِ الرَّبِيعِ، لَا يُوْخَذُ مِنْهُ عَشْرٌ، وَيَقُولُ: «إِذَا خَرَصْتُمْ فَدَعُوا الثَّلَثَ، فَإِنْ لَمْ تَدْعُوا الثَّلَثَ فَدَعُوا الرَّبِيعَ»<sup>(١)</sup> وَفِي رِوَايَةٍ: «فَإِنْ فِي الْمَالِ الْعَرِيَّةُ، وَالْوَطِيئةُ وَالسَّابِلَةُ»<sup>(٢)</sup> يَعْنِي: أَنَّ صَاحِبَ الْمَالِ يَتَبَرَّعُ بِمَا يَعْرِيه مِنَ النَّخْلِ لِمَنْ يَأْكُلُهُ وَعَلَيْهِ ضَيْفٌ يَطْوُونَ حَدِيقَتَهُ يَطْعَمُهُمْ، وَيَطْعَمُ السَّابِلَةَ وَهُمْ أَبْنَاءُ السَّبِيلِ، وَهَذَا الْإِسْقَاطُ مَذْهَبُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ مِنْ فُقَهَاءِ الْحَدِيثِ.

وَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ نِزَاعٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، وَكَذَلِكَ فِي الْأُولَى.

وَأَمَّا الثَّانِيَةُ، فَمَا عَلِمْتَ فِيهَا نِزَاعًا، فَإِنَّ حَقَّ أَهْلِ السَّهْمَانِ لَا يَسْقُطُ بِاخْتِيَارِ قِطْعِهِ رُطْبًا، إِذَا كَانَ يَبِيسٌ. نَعَمْ لَوْ بَاعَ عَنْهُ أَوْ رُطْبَةً بَعْدَ بَدْوِ صِلَاحِهِ، فَقَدْ نَصَّ أَحْمَدُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ عَلَى أَنَّهُ يَجْزِيهِ إِخْرَاجُ عَشْرِ الثَّمَنِ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى إِخْرَاجِ عَنْبٍ أَوْ زَيْبٍ، فَإِنْ فِي إِخْرَاجِ الْقِيَمَةِ نِزَاعًا فِي مَذْهَبِهِ، وَنُصُوصُهُ الْكَثِيرَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ ذَلِكَ لِلْحَاجَةِ، وَلَا يَجُوزُ بِدُونِ الْحَاجَةِ، وَالْمَشْهُورُ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنْ أَصْحَابِهِ: لَا يَجُوزُ مُطْلَقًا، وَخَرَجَتْ عَنْهُ رِوَايَةٌ بِالْجَوَازِ مُطْلَقًا، وَنُصُوصُهُ الصَّرِيحَةُ إِنَّمَا هِيَ بِالْفَرْقِ.

٢٥/٥٨

/ وَمِثْلُ هَذَا كَثِيرٌ فِي مَذْهَبِهِ، وَمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، وَغَيْرِهِمَا مِنَ الْأَثَمَةِ قَدْ يَنْصُصُ عَلَى مَسْأَلَتَيْنِ مُتَشَابِهَتَيْنِ بِجَوَابَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ، وَيَخْرُجُ بَعْضُ أَصْحَابِهِ جَوَابَ كُلِّ وَاحِدَةٍ إِلَى الْآخَرَى، وَيَكُونُ الصَّحِيحُ إِقْرَارُ نُصُوصِهِ بِالْفَرْقِ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ. كَمَا قَدْ نَصَّ عَلَى أَنَّ الْوَصِيَّةَ لِلْقَاتِلِ تَجُوزُ بَعْدَ الْجَرْحِ، وَنَصَّ عَلَى أَنَّ الْمُدْبِرَ إِذَا قَتَلَ سَيِّدَهُ بَطْلَ التَّدْبِيرِ، فَمَنْ أَصْحَابُهُ مِنْ خَرَجَ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ رِوَايَتَيْنِ. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: بَلْ إِذَا قَتَلَ بَعْدَ الْوَصِيَّةِ بَطَلَتِ الْوَصِيَّةُ، كَمَا يَمْنَعُ قَتْلُ الْوَارِثِ لِمُورَثِهِ أَنْ يَرِثَهُ، وَأَمَّا إِذَا أَوْصَى لَهُ بَعْدَ الْجَرْحِ فَهِيَ الْوَصِيَّةُ صَحِيحَةٌ، فَإِنَّهُ رَضِيَ بِهَا بَعْدَ جَرْحِهِ. وَنِظَائِرُ هَذَا كَثِيرَةٌ.

وَسُئِلَ عَنْ مَقْطَعٍ لَهُ فَلَاحٍ، وَالزَّرْعُ بَيْنَهُمَا مَنَاصِفَةٌ، فَهَلْ عَلَيْهِ عَشْرٌ؟

فَأَجَابَ:

مَا نَبَتَ عَلَى مَلِكِ الْإِنْسَانِ فَعَلَيْهِ عَشْرُهُ، فَالْأَرْضُ الْمَقْطَعَةُ إِذَا كَانَتْ الْمَقَاسِمَةُ نِصْفَيْنِ، فَعَلَى الْفَلَاحِ تَعْشِيرُ نِصْفِهِ، وَعَلَى الْمَقْطَعِ تَعْشِيرُ نِصْفِهِ، هَذَا عَلَى الْقَوْلِ الصَّحِيحِ الَّذِي عَلَيْهِ عَمَلُ الْمُسْلِمِينَ قَدِيمًا وَحَدِيثًا. وَهُوَ قَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْمَزَارِعَةَ صَحِيحَةٌ، سِوَاهُ كَانَ الْبَذْرُ مِنَ الْمَالِكِ، أَوْ مِنَ الْعَامِلِ.

(١، ٢) سَبَقَ تَخْرِيجُهُمَا ص ١٨.

/ وأما من قال: إن المزارعة باطلة، فعنده لا يستحق المقطع إلا أجره المثل، والزرع كله /  
لرب البذر العامل، وحيث أن العشر كله على العامل، فإن أراد المقطع أن يأخذ نصف المغل  
مقاسمة، ويجعل العشر كله على صاحب النصف الآخر؛ لم يكن له هذا باتفاق العلماء  
والله أعلم.

وسئل عن إنسان له إقطاع من السلطان، فهل الحاصل الذي يحصل له من ذلك الإقطاع  
تجب فيه الزكاة أم لا؟

فأجاب:

الحمد لله، نعم ما يثبت على ملكه فعليه عشره، سواء كان مقطوعاً، أو مستأجراً، أو  
مالكاً، أو مستعيراً، والله أعلم.

وسئل عن نصيب العامل في المزرعة: هل فيه زكاة؟

فأجاب:

أما الزكاة في المساقاة والمزارعة، فهذا مبنى على أصل، / وهو أن المزارعة والمساقاة هل  
هى جائزة أم لا؟ على قولين مشهورين:

أحدهما: قول من قال: إنها لا تجوز، واعتقدوا أنها نوع من الإجارة بعوض مجهول،  
ثم من هؤلاء من أبطلها مطلقاً - كأبى حنيفة - ومنهم من استثنى ما تدعو إليه الحاجة،  
فيجوز المساقاة للحاجة؛ لأن الشجر لا يمكن إجارته، بخلاف الأرض، وجوزوا المزارعة  
على الأرض التى فيها شجر تبعاً للمساقاة، إما مطلقاً كقول الشافعى، وإما إذا كان البياض  
قدر الثلث فما دونه، كقول مالك. ثم منهم من جوز المساقاة مطلقاً، كقول مالك،  
والشافعى فى القديم، وفى الجديد: قصر الجوار على النخل، والعنب.

والقول الثانى: قول من يجوز المساقاة والمزارعة، ويقول: إن هذه مشاركة، وهى جنس  
غير جنس الإجارة التى يشترط فيها قدر النفع والأجرة، فإن العمل فى هذه العقود ليس  
بمقصود، بل المقصود هو الثمر الذى يشتركان فيه، ولكن هذا شارك بنفع ماله، وهذا بنفع  
بدنه، وهكذا المضاربة.

فعلى هذا، فإذا اختلف أصحاب هذه العقود؛ وجب للعامل قسط مثله من الربح، إما



ثلث الربح، ولما نصفه، ولم تجب أجرة المثل للعامل، وهذا القول هو الصواب المقطوع به، وعليه إجماع الصحابة.

٢٥/٦١ / والقول بجواز المساقاة والمزاعة، قول جمهور السلف من الصحابة والتابعين وغيرهم. وهو مذهب الليث بن سعد، وابن أبي ليلى، وأبى يوسف، ومحمد، وفقهاء الحديث - كأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهوية، ومحمد بن إسحاق بن خزيمة، وأبى بكر بن المنذر، والخطابي وغيرهم.

والصواب: أن المزاعة أحلُّ من الإجارة بثمن مسمى؛ لأنها أقرب إلى العدل، وأبعد عن الخطر؛ فإن الذى نهى عنه النبى ﷺ من العقود، منه ما يدخل فى جنس الربا المحرم فى القرآن، ومنه ما يدخل فى جنس الميسر الذى هو القمار، وبيع الغرر هو من نوع القمار والميسر، فالأجرة والثمن إذا كانت غررا مثل ما لم يوصف ولم ير ولم يعلم جنسه؛ كان ذلك غرراً وقماراً.

ومعلوم أن المستأجر إنما يقصد الانتفاع بالأرض بحصول الزرع له، فإذا أعطى الأجرة المسماة؛ كان المؤجر قد حصل له مقصوده بيقين. وأما المستأجر فلا يدري هل يحصل له الزرع أم لا؟

بخلاف المزاعة، فإنهما يشتركان فى المغنم وفى الحرمان - كما فى المضاربة - فإن حصل شيء اشتركا فيه، وإن لم يحصل شيء اشتركا فى الحرمان، وكان ذهاب نفع مال هذا فى مقابلة ذهاب نفع بدن هذا.

٢٥/٦٢ / ولهذا لم يجز أن يشترط لأحدهما شيء مقدر من النماء، لا فى المضاربة، ولا فى المساقاة، ولا فى المزاعة؛ لأن ذلك مخالف للعدل، إذ قد يحصل لأحدهما شيء، والآخر لا يحصل له شيء، وهذا هو الذى نهى عنه رسول الله ﷺ فى الأحاديث التى روى فيها: أنه نهى عن المخابرة<sup>(١)</sup>، أو عن كراء الأرض<sup>(٢)</sup>، أو عن المزاعة، كحديث رافع بن خديج وغيره<sup>(٣)</sup>، فإن ذلك قد جاء مفسراً بأنهم كانوا يعملون عليها بزرع بقعة معينة من الأرض للمالك؛ ولهذا قال الليث بن سعد: إن الذى نهى عنه رسول الله ﷺ من ذلك أمراً إذا نظر فيه ذو علم بالحلال والحرام علم أنه لا يجوز.

فأما المزاعة، فجائزة بلا ريب سواء كان البذر من المالك أو العامل أو منهما، وسواء كان بلفظ الإجارة أو المزاعة أو غير ذلك. هذا أصح الأقوال فى هذه المسألة.

(١) البخارى فى المساقاة (٢٣٨١)، ومسلم فى البيوع (١٥٣٦ / ٨١ - ٨٥) كلاهما عن جابر بن عبد الله.

(٢) البخارى فى الإجارة (٢٣٨٦)، ومسلم فى البيوع (١٥٤٧ / ١٠٩ - ١١١) كلاهما عن رافع بن خديج.

(٣) البخارى فى الحرث والمزاعة (٢٣٤٤)، ومسلم فى البيوع (١٥٤٧ / ١٠٩ - ١١٠).

وكذلك كل ما كان من هذا الجنس، مثل أن يدفع دابته، أو سفينته إلى من يكتسب عليها، والربح بينهما، أو من يدفع ماشيته أو نخله لمن يقوم عليها، والصوف، واللبن، والولد، والعسل بينهما.

فإذا عرف هذان القولان في المزارعة، فمن قال من العلماء: إن / المزارعة باطلة، قال: ٢٥/٦٣ الزرع كله لرب الأرض، إذا كان البذر منه، أو للعامل إذا كان البذر منه. ومن قال: له الزرع؛ كان عليه العشر، وأما من قال: إن رب الأرض يستحق جزءاً مشاعاً من الزرع، فإن عليه عشرة باتفاق<sup>(١)</sup> الأئمة، ولم يقل أحد من المسلمين: إن رب الأرض يقاسم العامل، ويكون العشر كله على العامل، فمن قال هذا، فقد خالف إجماع المسلمين.

**وسئل - رحمه الله - عن لبس الفضة للرجال من الكلايب، وخاتم، وحياسة<sup>(٢)</sup>، وحلية على السيف، وسائر لبس الفضة: هل هي محرمة ولا تجوز الصلاة فيها؟**

**فأجاب:**

الحمد لله، أما خاتم الفضة فيباح باتفاق الأئمة، فإنه قد صح عن النبي ﷺ أنه اتخذ خاتماً من فضة، وأن أصحابه اتخذوا خواتيم<sup>(٣)</sup>.

بخلاف خاتم الذهب، فإنها حرام باتفاق الأئمة الأربعة، فإنه قد صح عن النبي ﷺ أنه نهى عن ذلك<sup>(٤)</sup>.

/ والسيف يباح تحليته بيسير الفضة، فإن سيف النبي ﷺ كان فيه فضة، وكذلك يسير الذهب على الصحيح.

وأما الحياصة إذا كان فيها فضة يسيرة، فإنها تباح على أصح القولين. وأما الكلايب التي تملك بها العمامة، وتحتاج إليها، إذا كانت بزنة الخواتيم كالمثقال ونحوه، فهي أولى بالإباحة من الخاتم؛ فإن الخاتم يتخذ للزينة، وهذا للحاجة، وهذه متصلة باليسير ليست مفردة كالخاتم، ويسير الفضة التابع لغيره إذا كان يحتاج إلى جنسه كشعيرة السكين وحلقة الإناء، تباح في الآنية، وإن كره مباشرته بالاستعمال.

وباب اللباس أوسع من باب الآنية، فإن آنية الذهب والفضة تحرم على الرجال والنساء.

(١) في المطبوعة: «باتفاق» والصواب ما أثبتناه.

(٢) الحياصة: سير تُشد به حزام السرج. انظر: القاموس المحيط، مادة «حوص».

(٣) البخاري في اللباس (٥٨٦٦)، ومسلم في اللباس والزينة (٢٠٩١ / ٥٤) كلاهما عن عبد الله بن عمر.

(٤) البخاري في اللباس (٥٨٦٣)، ومسلم في اللباس (٢٠٦٦ / ٢).

وأما باب اللباس، فإن لباس الذهب والفضة يباح للنساء بالاتفاق، ويباح للرجل ما يحتاج إليه من ذلك، ويباح يسير الفضة للزينة، وكذلك يسير الذهب التابع لغيره، كالطرز ونحوه في أصح القولين، في مذهب أحمد وغيره، فإن النبي ﷺ نهى عن الذهب إلا مقطعا<sup>(١)</sup>.

فإذا كان رسول الله ﷺ أباح يسير الفضة للزينة مفردا، أو مضافا إلى غيره - كحلية السيف وغيره - فكيف يحرم / يسير الفضة للحاجة؟! ٢٥/٦٥

وهذا كله لو كان عن النبي ﷺ لفظ عام بتحريم لبس الفضة، كما جاء عنه لفظ عام بتحريم لبس الذهب والحرير على الرجال حيث قال: «هذان حرام على ذكور أمتي، حلّ لإناثها»<sup>(٢)</sup>، وكما جاء عنه لفظ عام في تحريم آتية الذهب والفضة<sup>(٣)</sup>.

فلما كانت ألفاظ النبي ﷺ عامة في آتية الذهب والفضة، وفي لباس الذهب والحرير؛ استثنى من ذلك ما خصته الأدلة الشرعية، كيسير الحرير، ويسير الفضة في الآتية للحاجة ونحو ذلك.

فأما لبس الفضة إذا لم يكن فيه لفظ عام بالتحريم؛ لم يكن لأحد أن يحرم منه إلا ما قام الدليل الشرعي على تحريمه، فإذا جاءت السنة بإباحة خاتم الفضة؛ كان هذا دليلا على إباحة ذلك، وما هو في معناه، وما هو أولى منه بالإباحة، وما لم يكن كذلك فيحتاج إلى نظر في تحليله وتحريمه والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

/ وسئل عن جندی قال للصانع: اعمل لي حياصة من ذهب أو فضة، واكتب عليها: بسم الله الرحمن الرحيم، فهل يجوز ذلك؟ ثم لا بد من إعادتها إلى النار لتمام عملها، وهل يجوز لأحد أن يلبس حياصة ذهب أو فضة؟ ٢٥/٦٦

## فأجاب:

الحمد لله رب العالمين، أما حياصة الذهب فمحرمة، فإن النبي ﷺ قال: «الذهب والحرير هذان حرام على ذكور أمتي، حلّ لإناثها».

(١) أبو داود في الخاتم (٤٢٣٩) وقال: «أبو قلابة لم يلق معاوية»، والنسائي في الزينة (٥١٥٠ - ٥١٥٢)، وأحمد ٩٢/٤، ٩٣، ٩٥ كلهم عن معاوية بن أبي سفيان.

(٢) ابن ماجه في اللباس (٣٥٩٥) والنسائي في الزينة (٥١٤٥).

(٣) البخاري في الاطعمة (٥٤٢٦)، ومسلم في اللباس والزينة (٢٠٦٧ / ٤) كلاهما عن حذيفة بن اليمان.

وأما حياسة الفضة، ففيها نزاع بين العلماء، وقد أباحها الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين.

وأما كتابة القرآن عليها، فيشبه كتابة القرآن على الدرهم والدينار، ولكن يثار هذا بأنها تعاد إلى النار بعد الكتابة، وهذا كله مكروه، فإنه يفضى إلى ابتذال القرآن وامتهانه، ووقوعه في / المواضع التي ينزه القرآن عنها، فإن الحياسة والدرهم والدينار ونحو ذلك، ٢٥/٦٧ هو في معرض الابتذال، والامتهان.

وإن كان من العلماء من رخصَ في حمل الدراهم المكتوب عليها القرآن، فذلك للحاجة، ولم يرخص في كتابة القرآن عليها. والله أعلم.

## / باب صدقة الفطر

سئل - رحمه الله - عن زكاة الفطر: هل تخرج تمرًا أو زبيبًا أو بُرًا أو شعيرًا أو دقيقًا وهل يعطى للأقارب ممن لا تجب نفقته؟ أو يجوز إعطاء القيمة؟

فأجاب:

الحمد لله، أما إذا كان أهل البلد يقتاتون أحد هذه الأصناف جاز الإخراج من قوتهم بلا ريب، وهل لهم أن يخرجوا ما يقتاتون من غيرها؟ مثل أن يكونوا يقتاتون الأرز، والدخن، فهل عليهم أن يخرجوا حنطة، أو شعيرًا، أو يجزئهم الأرز، والدخن والذرة؟ فيه نزاع مشهور، وهما روايتان عن أحمد:

إحدهما: لا يخرج إلا المنصوص.

/والأخرى: يخرج ما يقتاته، وإن لم يكن من هذه الأصناف، وهو قول أكثر العلماء - ٢٥/٦٩ كالشافعي وغيره - وهو أصح الأقوال؛ فإن الأصل في الصدقات أنها تجب على وجه المساواة للفقراء، كما قال تعالى: ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩].

والنبي ﷺ فرض زكاة الفطر صاعًا من تمر، أو صاعًا من شعير؛ لأن هذا كان قوت أهل المدينة، ولو كان هذا ليس قوتهم بل يقتاتون غيره؛ لم يكلفهم أن يخرجوا مما لا يقتاتونه، كما لم يأمر الله بذلك في الكفارات، وصدقة الفطر من جنس الكفارات، هذه معلقة بالبدن، وهذه معلقة بالبدن، بخلاف صدقة المال، فإنها تجب بسبب المال من جنس ما أعطاه الله.

وأما الدقيق، فيجوز إخراجه في مذهب أبي حنيفة وأحمد دون الشافعي، ويخرجه بالوزن، فإن الدقيق يَرِيع<sup>(١)</sup> إذا طحن.

والقريب الذي يستحقها إذا كانت حاجته مثل حاجة الأجنبي، فهو أحق بها منه، فإن صدقتك على المسكين صدقة، وعلى ذي الرحم صدقة وصلة. والله أعلم.

(١) الرِّيع: الزيادة والنماء. انظر: لسان العرب، مادة «رِيع».

/ وسئل - رحمه الله - ممن عليه زكاة الفطر، ويعلم أنها صاع ويزيد عليه،

ويقول: هو نافلة، هل يكره؟

**فأجاب:**

الحمد لله، نعم يجوز بلا كراهية عند أكثر العلماء، كالشافعي وأحمد وغيرهما. وإنما تنقل كراهيته عن مالك.

وأما النقص عن الواجب فلا يجوز باتفاق العلماء، لكن هل الواجب صاع أو نصف صاع أو أكثر؟ فيه قولان. والله أعلم.

/ وسئل شيخ الإسلام عن صدقة الفطر: هل يجب استيعاب الأصناف ٢٥/٧١

الثمانية في صرفها؟ أم يجزئ صرفها إلى شخص واحد؟ وما أقوال العلماء في ذلك؟  
فأجاب:

الحمد لله، الكلام في هذا الباب في أصلين:

أحدهما: في زكاة المال كزكاة الماشية والنقد، وعروض التجارة والمعشرات، فهذه فيها قولان للعلماء:

أحدهما: أنه يجب على كل مَرك أن يستوعب بزكاته جميع الأصناف المقدور عليها، وأن يعطى من كل صنف ثلاثة، وهذا هو المعروف من مذهب الشافعي، وهو رواية عن الإمام أحمد.

الثاني: بل الواجب ألا يخرج بها عن الأصناف الثمانية، ولا يعطى أحدًا فوق كفايته، ولا يحابى أحدًا بحيث يعطى واحدًا ويدع / من هو أحق منه أو مثله مع إمكان العدل. ٢٥/٧٢  
وعند هؤلاء إذا دفع زكاة ماله جميعها لواحد من صنف، وهو يستحق ذلك، مثل أن يكون غارمًا عليه ألف درهم لا يجد لها وفاء، فيعطيه زكاته كلها، وهي ألف درهم أجزاء. وهذا قول جمهور أهل العلم كأبي حنيفة وأحمد في المشهور عنه، وهو المأثور عن الصحابة كحذيفة ابن اليمان، وعبد الله بن عباس، ويذكر ذلك عن عمر نفسه.

وقد ثبت في صحيح مسلم أن النبي ﷺ قال لَقَيْصَةَ بن مُخَارِق الهَلَالِي: «أقم يا قبيصة حتى تأتينا الصدقة، فنأمر لك بها»<sup>(١)</sup>. وفي سنن أبي داود وغيرها أنه قال لسلمة بن صخر البياضي: «أذهب إلى عامل بني زريق، فليدفع صدقتهم إليك»<sup>(٢)</sup>. ففي هذين الحديثين أنه دفع صدقة قوم لشخص واحد، لكن الأمر هو الإمام، وفي مثل هذا تنازع، وفي المسألة بحث من الطرفين لا تحتمله هذه الفتوى.

فإن المقصود هو الأصل الثاني، وهو صدقة الفطر، فإن هذه الصدقة هل تجرى مجرى صدقة الأموال أو صدقة الأبدان كالكفارات؟ على قولين. فمن قال بالأول، وكان من قوله وجوب الاستيعاب، أوجب الاستيعاب فيها.

(١) مسلم في الزكاة (١٠٤٤ / ١٠٩).

(٢) أبو داود في الطلاق (٢٢١٣)، وابن ماجه في الطلاق (٢٠٦٢)، والدارمي في الطلاق ٢ / ١٦٤، وأحمد

٣٧ / ٤، وضعفه الألباني.

/وعلى هذين الأصلين يبنى ما ذكره السائل من مذهب الشافعى - رضى الله عنه - ومن كان من مذهبه أنه لا يجب الاستيعاب كقول جمهور العلماء، فإنهم يجوزون دفع صدقة الفطر إلى واحد، كما عليه المسلمون قديماً وحديثاً.

ومن قال بالثانى: إن صدقة الفطر تجرى مجرى كفارة اليمين، والظهار، والقتل، والجماع فى رمضان، ومجرى كفارة الحج، فإن سببها هو البدن ليس هو المال، كما فى السنن عن النبى ﷺ، أنه فرض صدقة الفطر طُهْرَةً للصائم من اللغو والرفثِ وطُعْمَةً للمساكين، من أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة، ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات<sup>(١)</sup>. وفى حديث آخر أنه قال: «أغثوهم فى هذا اليوم عن المسألة»<sup>(٢)</sup>.

ولهذا أوجبها الله طعاماً، كما أوجب الكفارة طعاماً، وعلى هذا القول فلا يجزئ إطعامها إلا لمن يستحق الكفارة، وهم الآخذون لحاجة أنفسهم، فلا يعطى منها فى المؤلفة، ولا الرقاب، ولا غير ذلك، وهذا القول أقوى فى الدليل.

وأضعف الأقوال قول من يقول: إنه يجب على كل مسلم أن يدفع / صدقة فطره إلى اثنى عشر، أو ثمانية عشر، أو إلى أربعة وعشرين، أو اثنين وثلاثين، أو ثمانية وعشرين، ونحو ذلك، فإن هذا خلاف ما كان عليه المسلمون على عهد رسول الله ﷺ، وخلفائه الراشدين، وصحابته أجمعين، لم يعمل بهذا مسلم على عهدهم، بل كان المسلم يدفع صدقة فطره وصدقة فطر عياله إلى المسلم الواحد.

ولو رأوا من يقسم الصاع على بضعة عشر نفساً، يعطى كل واحد حفنة لأنكروا ذلك غاية الإنكار، وعدوه من البدع المستكرة، والأفعال المستقبحة، فإن النبى ﷺ قدر المأمور به صاعاً من تمر، أو صاعاً من شعير. ومن البر إما نصف صاع، وإما صاعاً على قدر الكفاية التامة للواحد من المساكين، وجعلها طُعْمَةً لهم يوم العيد يستغنون بها، فإذا أخذ المسكين حفنة لم ينتفع بها، ولم تقع موقعاً.

وكذلك من عليه دينٌ، وهو ابن سبيل إذا أخذ حفنة من حنطة لم ينتفع بها من مقصودها ما يعد مقصوداً للعقلاء، وإن جاز أن يكون ذلك مقصوداً فى بعض الأوقات، كما لو فرض عدد مضطرون / وإن قسم بينهم الصاع عاشوا، وإن خص به بعضهم مات الباقون، فهنا ينبغى تفريقه بين جماعة، لكن هذا يقتضى أن يكون التفريق هو المصلحة، والشريعة منزهة عن هذه الأفعال المنكرة التى لا يرضاها العقلاء، ولم يفعلها أحد من سلف الأمة وأئمتها.

(١) أبو داود فى الزكاة (١٦٠٩)، وابن ماجه فى الزكاة (١٨٢٧) كلاهما عن ابن عباس.

(٢) الدارقطنى فى سننه فى الزكاة ٢ / ١٥٣، والزيلعى فى نصب الراية ٢ / ٤٣٢.



ثم قول النبي ﷺ: «طُعْمَةٌ لِلْمَسَاكِينِ»<sup>(١)</sup> نص في أن ذلك حق للمساكين. وقوله تعالى في آية الظهر: ﴿فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ [المجادلة: ٤]، فإذا لم يجز أن تصرف تلك للأصناف الثمانية، فكذلك هذه؛ ولهذا يعتبر في المخرج من المال أن يكون من جنس النصاب، والواجب ما يبقى وَيُسْتَمَى؛ ولهذا كان الواجب فيها الإناث دون الذكور، إلا في التبع، وابن لبون؛ لأن المقصود الدر والنسل، وإنما هو للإناث. وفي الضحايا والهدايا لما كان المقصود الأكل كان الذكر أفضل من الأنثى، وكانت الهدايا والضحايا إذا تصدق بها أو بيعها فإنما هو للمساكين أهل الحاجة دون استيعاب المصارف الثمانية وصدقة الفطر وجبت طعاماً للأكل لا للاستئمان، فعلم أنها من جنس الكفارات.

وإذا قيل: إن قوله: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ﴾ [التوبة: ٦٠]، نص في استيعاب الصدقة. قيل: هذا خطأ لوجوه:

/ أحدها: أن اللام في هذه إنما هي لتعريف الصدقة الموهدة التي تقدم ذكرها في قوله: ٢٥/٧٦ ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا﴾ [التوبة: ٥٨]، وهذه إذا صدقات الأموال دون صدقات الأبدان باتفاق المسلمين؛ ولهذا قال في آية الفدية: ﴿فَفِدْيَةٌ مِّن صِّيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ﴾ [البقرة: ١٩٦]، لم تكن هذه الصدقة داخلة في آية براءة، واتفق الأئمة على أن فدية الأذى لا يجب صرفها في جميع الأصناف الثمانية، وكذلك صدقة التطوع لم تدخل في الآية بإجماع المسلمين<sup>(٢)</sup>، وكذلك سائر المعروف فإنه قد ثبت في الصحيح من غير وجه عن النبي ﷺ أنه قال: «كل معروف صدقة»<sup>(٣)</sup>. لا يختص بها الأصناف الثمانية باتفاق المسلمين.

وهذا جواب من يمنع دخول هذه الصدقة في الآية، وهي تعم جميع الفقراء، والمساكين والغارمين في مشارق الأرض ومغاربها، ولم يقل مسلم: إنه يجب استيعاب جميع هؤلاء، بل غاية ما قيل: إنه يجب إعطاء ثلاثة من كل صنف، وهذا تخصيص اللفظ العام من كل صنف، ثم فيه تعيين فقير دون فقير.

وأيضاً لم يوجب أحد التسوية في آحاد كل صنف، فالقول عند الجمهور في الأصناف ٢٥/٧٧ عموماً وتسوية، كالقول في آحاد كل صنف عموماً وتسوية.

الوجه الثاني: أن قوله: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ﴾ [التوبة: ٦٠] للحصر، وإنما يشبث المذكور

(١) أبو داود في الزكاة (١٠٦٨) وابن ماجه في الزكاة (١٨٢٧).

(٢) في المطبوعة: «المسلمين» والصواب ما أثبتناه.

(٣) مسلم في الزكاة (١٠٠٥ / ٥٢).

وبقى ما عداه، والمعنى: ليست الصدقة لغير هؤلاء بل لهؤلاء، فالثبت من جنس المنفى، ومعلوم أنه لم يقصد تبيين الملك، بل قصد تبيين الحل، أى: لا تحل الصدقة لغير هؤلاء، فيكون المعنى: بل تحل لهم، وذلك أنه ذكر فى معرض الذم لمن سأل من الصدقات وهو لا يستحقها، والمذموم يذم على طلب ما لا يحل له، لا على طلب ما يحل له، وإن كان لا يملكه، إذ لو كان كذلك؛ لذم هؤلاء وغيرهم إذا سألوها من الإمام قبل إعطائها، ولو كان الذم عاماً؛ لم يكن فى الحصر ذم لهؤلاء دون غيرهم، وسياق الآية يقتضى ذمهم، والذم الذى اختصوا به سؤال ما لا يحل، فيكون ذلك نفي، ويكون الثبت هذا يحل، وليس من الإحلال للأصناف وآحادهم وجود الاستيعاب والتسوية. كاللام فى قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩]، وقوله: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ [الجن: ١٣]، وقوله عليه الصلاة والسلام: «أنت ومالك لابيك»<sup>(١)</sup> وأمثال ذلك مما جاءت به اللام للإباحة. فقول القائل: إنه قسمها بينهم بواو التشريك، ولام التملك، ممنوع لما ذكرناه.

٢٥/٧٨

الوجه الثالث: أن الله لما قال فى الفرائض: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ [النساء: ١١]، وقال: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ﴾ [النساء: ١٢]، وقال: ﴿وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِّجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ [النساء: ١٧٦]، لما كانت اللام للتمليك وجب استيعاب الأصناف المذكورين، وإفراد كل صنف والتسوية بينهم، فإذا كان لرجل أربع زوجات، وأربعة بنين أو بنات، أو أخوات، أو إخوة؛ وجب العموم والتسوية فى الأفراد؛ لأن كلاً منهم استحق بالنسب، وهم مستوون فيه. وهناك لم يكن الأمر فيه كذلك، ولم يجب فيه ذلك.

ولا يقال: إفراد الصنف لا يمكن استيعابه؛ لأنه يقال: بل يجب أن يقال فى الأفراد ما قيل فى الأصناف، فإذا قيل: يجب استيعابها بحسب الإمكان، ويسقط المعجور<sup>(٢)</sup> عنه، قيل: فى الأفراد كذلك. وليس الأمر كذلك، لكن يجب تحرى العدل بحسب الإمكان، كما ذكرناه، والله أعلم.

(١) أبو داود فى البيوع (٣٥٣٠)، وابن ماجه فى التجارات (٢٢٩١) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن جابر بن عبد الله، وفى الزوائد: «إسناده صحيح»، ورجاله ثقات على شرط البخارى، وأحمد ٢/ ٢٠٤ عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

(٢) المعجور: الرجل إذا ألح عليه فى المسألة: انظر: لسان العرب، مادة «عجز».

## / باب إخراج الزكاة

سُئِلَ شيخ الإسلام عن تاجر: هل يجوز أن يخرج من زكاته الواجبة عليه شيئاً يحتاج إليه؟ وهل إذا مات إنسان وعليه دينٌ له، فهل يجوز أن يعطى أحداً من أقارب الميت - إن كان مستحقاً للزكاة - ثم يستوفيه منه؟ وهل إذا أخرج زكاته على أهل بلد آخر مسافة القصر، هل يجزئه أم لا؟

**فأجاب:**

الحمد لله، إذا أعطاه دراهم أجزاء بلا ريب.

وأما إذا أعطاه القيمة، ففيه نزاع: هل يجوز مطلقاً أو لا يجوز مطلقاً؟ أو يجوز في بعض الصور للحاجة أو المصلحة الراجحة؟ على ثلاثة أقوال - في مذهب أحمد وغيره. وهذا القول أعدل الأقوال.

٢٥/٨٠. فإن كان أخذ الزكاة يريد أن يشتري بها كسوة، فاشترى رب / المال له بها كسوة وأعطاه، فقد أحسن إليه، وأما إذا قَوِّمَ هو الثياب التي عنده وأعطاهما، فقد يقومها بأكثر من السعر، وقد يأخذ الثياب من لا يحتاج إليها، بل يبيعها فيغرم أجره المنادى، وربما خسرت، فيكون في ذلك ضرر على الفقراء.

والأصناف التي يَتَجَرَّ فيها يجوز أن يخرج عنها جميعاً دراهم بالقيمة، فإن لم يكن عنده دراهم فأعطى ثمنها بالقيمة، فالأظهر أنه يجوز؛ لأنه واسبى الفقراء، فأعطاهم من جنس ماله.

وأما الدين الذي على الميت، فيجوز أن يوفى من الزكاة في أحد قولي العلماء، وهو إحدى الروايتين عن أحمد؛ لأن الله - تعالى - قال: ﴿وَالْغَارِمِينَ﴾ [التوبة: ٦٠]، ولم يقل: وللغارمين. فالغارم لا يشترط تملكه.

وعلى هذا يجوز الوفاء عنه، وأن يملك لوارثه ولغيره، ولكن الذي عليه الدين لا يعطى ليستوفى دينه.

/ وسئل - رحمه الله - عن زكاة العشر وغيره يأخذها السلطان، يصرفها حيث شاء، ولا يعطيها للفقراء والمساكين: هل يسقط الفرض بذلك أم لا؟  
فأجاب:

أما ما يأخذه ولاية المسلمين من العشر وزكاة الماشية والتجارة وغير ذلك، فإنه يسقط ذلك عن صاحبه، إذا كان الإمام عادلاً يصرفه في مصارفه الشرعية، باتفاق العلماء، فإن كان ظالماً لا يصرفه في مصارفه الشرعية، فينبغي لصاحبه ألا يدفع الزكاة إليه، بل يصرفها هو إلى مستحقيها، فإن أكره على دفعها إلى الظالم، بحيث لو لم يدفعها إليه لحصل له ضرر، فإنها تجزئة في هذه الصورة عند أكثر العلماء.  
وهم في هذه الحال ظلموا مستحقيها، كولى اليتيم، وناظر الوقف، إذا قبضوا ماله وصرفوه في غير مصارفه.

/ وسئل - رحمه الله - عن أخرج القيمة في الزكاة، فإنه كثيراً ما يكون أنفع للفقير: هل هو جائز أم لا؟  
فأجاب:

وأما إخراج القيمة في الزكاة والكفارة ونحو ذلك، فالمعروف من مذهب مالك والشافعي أنه لا يجوز، وعند أبي حنيفة يجوز، وأحمد - رحمه الله - قد منع القيمة في مواضع، وجوزها في مواضع، فمن أصحابه من أقر النص، ومنهم من جعلها على روايتين.  
والأظهر في هذا: أن إخراج القيمة لغير حاجة ولا مصلحة راجحة، ممنوع منه؛ ولهذا قَدَّرَ النبي ﷺ الجبران بشاتين، أو عشرين درهماً، ولم يعدل إلى القيمة؛ ولأنه متى جوز إخراج القيمة مطلقاً، فقد يعدل المالك إلى أنواع رديئة، وقد يقع في التقويم ضرر؛ ولأن الزكاة مبناه على المواساة، وهذا معتبر في قدر المال وجنسه، وأما إخراج القيمة للحاجة أو المصلحة أو العدل، فلا بأس به، مثل أن يبيع ثمر بستانه، أو زرعه بدراهم، فهنا إخراج عشر الدراهم يجزيه، ولا يكلف أن يشتري ثمرًا، أو حنطة، إذ كان قد ساوى الفقراء بنفسه، وقد نص أحمد على جواز ذلك.

ومثل أن يجب عليه شاة فى خمس من الإبل، وليس عنده من بيعه شاة، فإخراج القيمة هنا كاف، ولا يكلف السفر إلى مدينة أخرى ليشتري شاة، ومثل أن يكون المستحقون للزكاة طلبوا منه إعطاء القيمة؛ لكونها أنفع، فيعطيه إياها، أو يرى الساعى أن أخذها أنفع للفقراء، كما نقل عن معاذ بن جبل أنه كان يقول لأهل اليمن: اتنوني بخميص، أو ليس أسهل عليكم، وخير لمن فى المدينة من المهاجرين والأنصار<sup>(١)</sup>.  
وهذا قد قيل: إنه قاله فى الزكاة، وقيل: فى الجزية.

/ وسئل - رحمه الله - عن إسقاط الدين عن المعسر: هل يجوز أن يحسبه من الزكاة؟ ٢٥/٨٤

فأجاب:

وأما إسقاط الدين عن المعسر، فلا يجزئ عن زكاة العين بلا نزاع، لكن إذا كان له دين على من يستحق الزكاة، فهل يجوز أن يسقط عنه قدر زكاة ذلك الدين، ويكون ذلك زكاة الدين؟ فهذا فيه قولان للعلماء فى مذهب أحمد وغيره.

أظهرهما الجواز؛ لأن الزكاة مبناها على المواساة، وهنا قد أخرج من جنس ما يملك، بخلاف ما إذا كان ماله عيئاً، وأخرج ديناً، فإن الذى أخرجه دون الذى يملكه، فكان بمنزلة إخراج الخبيث عن الطيب، وهذا لا يجوز. كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَتِمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾ الآية [البقرة: ٢٦٧].

ولهذا كان على المزكى أن يخرج من جنس ماله، لا يخرج أدنى منه، فإذا كان له ثمر وحنطة جيدة لم يخرج عنها ما هو دونها.

/ وسئل - رحمه الله - عن له زكاة، وله أقارب فى بلد تقصر إليه الصلاة، وهم ٢٥/٨٥ مستحقون الصدقة، فهل يجوز أن يدفعها إليهم أم لا؟

فأجاب:

الحمد لله، إذا كانوا محتاجين مستحقين للزكاة، ولم تحصل لهم كفايتهم من جهة غيره، فإنه يعطيهم من الزكاة، ولو كانوا فى بلد بعيد. والله أعلم.

(١) البخارى فى الزكاة معلقاً (الفتح: ٣/ ٣١١).

وسئل شيخ الإسلام عن المسكين يحتاج إلى الزكاة من الزرع، فهل إعطاؤه يسقط  
الفرض عن صاحب الزرع، إذا عجلها له قبل إدراك زرعه أم لا؟

فأجاب:

وأما تعجيل الزكاة قبل وجوبها بعد سبب الوجوب، فيجوز عند جمهور العلماء، كأبي  
حنيفة والشافعي وأحمد، فيجوز / تعجيل زكاة الماشية والنقدين وعروض التجارة إذا ملك  
النصاب. ٢٥/٨٦

ويجوز: تعجيل المعشرات قبل وجوبها إذا كان قد طلع الثمر قبل بدو صلاحه، ونبت  
الزرع قبل اشتداد الحب.  
فأما إذا اشتد الحب وبدا صلاح الثمرة؛ وجبت الزكاة.

وسئل عن رجل تحت يده مال فوق النصاب، فأخرج منه شيئاً من زكاة الفرض، ظناً منه  
أنه قد حال عليه الحول، ثم تبين أنه لم يحل الحول وفيمن يخرج الزكاة، وفي نفسه إذا كان  
الحول حالاً فهي زكاة، وإلا تكون سلفاً على ما يجب بعد: هل يجزئ في الصورتين؟

فأجاب:

نعم، يجزئ ذلك في الصورتين جميعاً، إذا وجبت الزكاة. والله أعلم.

/ وسئل عن دفع الزكاة إلى قوم متسبين إلى المشايخ: هل يجوز أم لا؟  
فأجاب:

٢٥/٨٧

## فصل

وأما الزكاة، فينبغي للإنسان أن يتحرى بها المستحقين من الفقراء والمساكين والغارمين -  
وغيرهم من أهل الدين، المتبعين للشرية - فمن أظهر بدعة أو فجوراً؛ فإنه يستحق العقوبة  
بالحجر وغيره - والاستتابة، فكيف يعان على ذلك؟!

وأما من يأخذها وينفقها بحسب اختياره، أو ينفقها على عياله مع غناه، فهذا لا يجوز دفعها إليه، ولا تبرأ ذمة من دفعها إليه، بل لا تعطى إلا لمستحقها، أو لمن يعطيها لمستحقها، مثل من عنده خيرة / بأهلها وأمانة، فيؤديها إليهم، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨].

وإذا طلبها من لا يعلم حاجته إليها، وهو يعلم حاجة آخر، فأعطاء من يعلم أولى، وإعطاء القريب المحتاج الذي ليس من أهل نفقته أولى من إعطاء البعيد المساوي له في الحاجة.

**وسئل عن رجل عليه زكاة: هل يجوز له أن يعطيها لأقاربه المحتاجين؟ أو أن يشتري لهم منها ثياباً أو حبوباً، وإذا أخذ السلطان من غنمه هل تسقط زكاتها؟ وهل يلزمه إعطاء الزكاة في بلد القلة والمال أم لا؟ وهل إذا مات فقير وله عليه مال: هل له أن يحسبه من الزكاة؟ أو يطلبه من غيره فيأخذ عنه؟ وهل يعطى لمن لا يصلح أم لا؟**  
**فأجاب:**

الحمد لله يجوز أن يصرف الزكاة إلى من يستحقها، وإن كانوا من أقاربه الذين ليسوا في عياله، لكن يعطيهم من ماله، وهم يأذنون لمن يشتري لهم بها ما يريدون.

٢٥/٨٩ / وما أخذه السلطان من الزكاة بغير أمر أصحابه احتسب به، وجيران المال أحق بصدقته، فإن استغنوا عنها أعطى البعيد وإن أعطاها الفقراء في غير البلد جاز.  
وإن كان له دين على حي أو ميت لم يحتسب به من الزكاة، ولا يحتال في ذلك.  
ومن لم يكن مصلحاً أمر بالصلاة، فإن قال: أنا أصلي، أعطى، وإلا لم يعط.

**وسئل - قدس الله روحه - عن دفع الزكاة إلى أقاربه المحتاجين، الذين لا تلزمه نفقتهم: هل هو الأفضل أو دفعها إلى الأجنبي؟**

**فأجاب:**

أما دفع الزكاة إلى أقاربه، فإن كان القريب الذي يجوز دفعها إليه حاجته مثل حاجة الأجنبي إليها، فالقريب أولى، وإن كان البعيد أحوج، لم يحاب بها القريب. قال أحمد،

عن سفيان بن عيينة: كانوا يقولون: لا يحابى بها قريباً، ولا يدفع بها مذمة، ولا يقى بها ماله.

٢٥/٩٠ / وسئل - رحمه الله - عن دفعها إلى والديه، وولده الذين لا تلزمه نفقتهم: هل يجوز أم لا؟

فأجاب:

الذين يأخذون الزكاة صنفان: صنف يأخذ لحاجته، كالفقير والغارم لمصلحة نفسه. وصنف يأخذها لحاجة المسلمين، كالمجاهد، والغارم فى إصلاح ذات البين، فهؤلاء يجوز دفعها إليهم، وإن كانوا من أقاربه. وأما دفعها إلى الوالدين - إذا كانوا غارمين، أو مكاتبين - ففيها وجهان، والظاهر جواز ذلك.

وأما إن كانوا فقراء - وهو عاجز عن نفقتهم - فالأقوى جواز دفعها إليهم فى هذه الحال؛ لأن المقتضى موجود، والمانع مفقود، فوجب العمل بالمقتضى السالم عن المعارض المقاوم.

٢٥/٩١ / وسئل عن امرأة فقيرة، وعليها دينٌ، ولها أولاد بنت صغار، ولهم مال، وهم تحت الحجر: هل يجوز أن يدفعوا زكاتهم إلى جدتهم أم لا؟ وهل هى أولى من غيرها أم لا؟

فأجاب:

أما دفع زكاتهم إليها لقضاء دينها، فيجوز فى أظهر قولى العلماء، وهو أحد القولين فى مذهب أحمد وغيره، وكذلك دفعها إلى سائر الأقارب لأجل الدين.

وأما دفعها لأجل النفقة، فإن كانت مستغنية بنفقتهم، أو نفقة غيرهم؛ لم تدفع إليها، وإن كانت محتاجة إلى زكاتهم؛ دفعت إليها فى أظهر قولى العلماء، وهى أحق من الأجانب. والله أعلم.



هل من كان عليه دينٌ يجوز له أن يأخذ من زكاة أبيه لقضاء دينه أم لا؟

**فأجاب:**

إذا كان على الولد دينٌ، ولا وفاء له؛ جاز له أن يأخذ من زكاة أبيه في أظهر القولين في مذهب أحمد وغيره.

وأما إن كان محتاجاً إلى النفقة، وليس لأبيه ما ينفق عليه، ففيه نزاع، والأظهر أنه يجوز له أخذ زكاة أبيه.

وأما إن كان مستغنياً بنفقة أبيه، فلا حاجة به إلى زكاته. والله أعلم.

هل يجزئ الرجل عن زكاته ما يغرمه ولاية الأمور في الطرقات أم لا ؟

**فأجاب:**

ما يأخذه ولاية الأمور بغير اسم الزكاة لا يعتد به من الزكاة. والله - تعالى - أعلم.

**وسئل عن الصدقة على المحتاجين من الأهل وغيرهم ؟**

**فأجاب:**

إن كان مال الإنسان لا يتسع للأقارب والأباعد، فإن نفقة القريب واجبة عليه، فلا يعطى البعيد ما يضر بالقريب.

وأما الزكاة والكفارة، فيجوز أن يعطى منها القريب الذي لا ينفق عليه، والقريب أولى إذا استوت الحاجة.

/ وسئل - رحمه الله - عن رجل أعطاه أخ له شيئاً من الدنيا، أيقبله أم يرده ؟ وقد ٢٥/٩٤

ورد: «من جاءه شيء بغير سؤال فردّه، فكأنما رده على الله» هل هو صحيح أم لا ؟

## فأجاب:

قد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال لعمر: «ما أتاك من هذا المال، وأنت غير سائل، ولا مُشرف، فخذ، وما لا فلا تتبعه نفسك»<sup>(١)</sup>، وثبت - أيضاً - في الصحيح: أن حكيم بن حزام سأل فاعطاه، ثم سأل فاعطاه، ثم سأل فاعطاه، ثم قال: «ياحكيم، ما أكثر مسألتك؟ إن هذا المال خَصْرَةٌ حُلْوَةٌ، فمن أخذه بسخاوة نفس بُورك له فيه، ومن أخذه بإشراف نفس لم يُبارك له فيه، فكان كالذي يأكل ولا يشبع»، فقال له حكيم: والذي بعثك بالحق لا أرزأ بعدك من أحد شيئاً. فكان أبو بكر وعمر يعطيانه فلا يأخذ<sup>(٢)</sup>.

٢٥/٩٥ فبين بهذين الحديثين أن الإنسان إذا كان سائلاً بلسانه، أو / مشرفاً إلى ما يعطاه، فلا ينبغي أن يقبله، إلا حيث تباح له المسألة والاستشراف. وأما إذا أتاه من غير مسألة ولا إشراف، فله أخذه إن كان الذي أعطاه أعطاه حقه، كما أعطى النبي ﷺ عمر من بيت المال، فإنه قد كان عمل له فاعطاه عماله، وله ألا يقبله كما فعل حكيم بن حزام ما لا يستحقه عليه، فإن قبله وكان من غير إشراف له عليه فقد أحسن.

وأما الغنى، فينبغي له أن يكافئ بالمال من أسداه إليه؛ لخبر: «من أسدى إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تجدوا له ما تكافئوه فادعوا له حتى تعلموا أن قد كافأتموه»<sup>(٣)</sup>.

٢٥/٩٦ / وَقَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ :

## فصل

في الأخذ من غير سؤال.

في الصحيح حديث حكيم بن حزام: لما سأل النبي ﷺ مرة بعد مرة، ثم قال: «ياحكيم، إن هذا المال خَصْرَةٌ حُلْوَةٌ، فمن أخذه بسخاوة نفس بُورك له فيه، ومن أخذه بإشراف نفس لم يُبارك له فيه، وكان كالذي يأكل ولا يشبع، واليد العليا خير من اليد السفلى». قال حكيم: فقلت: يا رسول الله، والذي بعثك بالحق، لا أرزأ أحداً بعدك شيئاً حتى أفارق الدنيا. فكان أبو بكر - رضى الله عنه - يدعو حكيماً ليعطيه العطاء، فيأبى أن يقبل منه شيئاً، ثم إن عمر دعاه ليعطيه فأبى أن يقبله، فقال: يامعشر المسلمين.

(١) البخارى فى الزكاة (١٤٧٣)، ومسلم فى الزكاة (١٠٤٥ / ١١٠، ١١١) كلاهما عن عمر.

(٢) البخارى فى الزكاة (١٤٧٢)، ومسلم فى الزكاة (٩٦ / ١٠٣٥) كلاهما عن حكيم بن حزام.

(٣) أبو داود فى الزكاة (١٦٧٢)، والنسائى فى الزكاة (٢٥٦٧)، وأحمد ٢ / ٦٨، ٩٦، ٩٩ كلهم عن ابن عمر.

وفى رواية: إني أشهدكم يا معشر المسلمين، إني أعرض على حكيم حقه الذى قسم الله له فى هذا الفء فىأبى أن يأخذه، فلم يرزأ حكيم أحداً من الناس بعد النبى ﷺ<sup>(١)</sup>.

٢٥/٩٧

/ قوله: لم يرزأ ، أى: لم ينقص، لا لم يسأل، كما يدل عليه السياق.

ففيه أن حكيماً ذكر للنبى ﷺ أنه لا يقبل من أحد شيئاً، وأقره النبى ﷺ على ذلك، وكذلك الخلفاء بعده، وهذا حجة فى جواز الرد، وإن كان عن غير مسألة ولا إشراف.

وقوله: «اليد العليا خير من اليد السفلى»<sup>(٢)</sup> تنبيه له على أن يد الأخذ سفلى. وقد سئل أحمد عن حجة لذلك من الآية، فلم يعرفها، وهذه حجة جيدة.

وقد روى فيه زيادات مثل قوله: «إن خيراً لك ألا تأخذ من أحد شيئاً»<sup>(٣)</sup>، لكن ينظر إسناده، فهو صريح فى تفضيل عدم الأخذ مطلقاً.

---

(١) سبق تخريجهما ص ٥٦ .

(٢) البيهقى فى الشعب (٣٥٤٦) ، والسيوطى فى جامع الأحاديث (٧٥١٩) كلاهما عن عمر بن الخطاب.

## / كتاب الصيام

سُئِلَ شيخ الإسلام - رَحِمَهُ اللهُ - عن صوم يوم الغيم: هل هو واجب أم لا؟  
 وهل هو يوم شك منهي عنه أم لا؟  
 فأجاب:

### فصل

وأما صوم يوم الغيم إذا حال دون رؤية الهلال غيم أو قَتَرٌ<sup>(١)</sup>، فللعلماء فيه عدة أقوال وهي في مذهب أحمد وغيره.

أحدها: أن صومه منهي عنه. ثم هل هو نهى تحريم أو تنزيه؟ على قولين، وهذا هو المشهور في مذهب مالك، والشافعي، وأحمد في إحدى الروايات عنه. واختار ذلك طائفة من أصحابه، كأبي الخطاب / وابن عقيل، وأبي القاسم بن منده الأصفهاني وغيرهم. ٢٥/٩٩

والقول الثاني: أن صيامه واجب كاختيار القاضي، والخرقي، وغيرهما من أصحاب أحمد، وهذا يقال: إنه أشهر الروايات عن أحمد، لكن الثابت عن أحمد - لمن عرف نصوصه، وألفاظه - أنه كان يستحب صيام يوم الغيم اتباعاً لعبد الله بن عمر وغيره من الصحابة، ولم يكن عبد الله بن عمر يوجبه على الناس، بل كان يفعله احتياطاً، وكان الصحابة فيهم من يصومه احتياطاً، ونقل ذلك عن عمر، وعلي، ومعاوية وأبي هريرة، وابن عمر، وعائشة، وأسماء وغيرهم.

ومنهم من كان لا يصومه مثل كثير من الصحابة، ومنهم من كان ينهي عنه؛ كعمار بن ياسر وغيره، فأحمد - رضى الله عنه - كان يصومه احتياطاً.

وأما إيجاب صومه، فلا أصل له في كلام أحمد، ولا كلام أحد من أصحابه، لكن كثير من أصحابه اعتقدوا أن مذهب إيجاب صومه، ونصروا ذلك القول.

والقول الثالث: أنه يجوز صومه، ويجوز فطره، وهذا مذهب أبي حنيفة وغيره، وهو مذهب أحمد المنصوص الصريح عنه، وهو / مذهب كثير من الصحابة والتابعين أو أكثرهم. ٢٥/١٠٠

(١) القَتَرُ: غبرة يعلوها سواد كالمدخن، لسان العرب، مادة «قتر».

وهذا كما أن الإمساك عند الحائل عن روية الفجر جائز، فإن شاء أمسك، وإن شاء أكل حتى يتيقن طلوع الفجر، وكذلك إذا شك هل أحدث أم لا ؟ إن شاء توضأ ، وإن شاء لم يتوضأ . وكذلك إذا شك : هل حال حول الزكاة أو لم يحل ؟ وإذا شك : هل الزكاة الواجبة عليه مائة أو مائة وعشرون ؟ فأدى الزيادة .

وأصول الشريعة كلها مستقرة على أن الاحتياط ليس بواجب، ولا محرم، ثم إذا صامه بنية مطلقة، أو بنية معلقة، بأن ينوى إن كان من شهر رمضان كان عن رمضان، وإلا فلا، فإن ذلك يجزيه في مذهب أبي حنيفة، وأحمد في أصح الروايتين عنه، وهى التى نقلها المروزي وغيره، وهذا اختيار الخرقي في شرحه للمختصر، واختيار أبي البركات وغيرهما .  
والقول الثانى: أنه لا يجزيه إلا بنية أنه من رمضان، كإحدى الروايتين عن أحمد، اختارها القاضى، وجماعة من أصحابه .

وأصل هذه المسألة: أن تعيين النية لشهر رمضان: هل هو واجب؟ فيه ثلاثة أقوال فى مذهب أحمد:

٢٥/١٠١ / أحدها: أنه لا يجزيه، إلا أن ينوى رمضان، فإن صام بنية مطلقة، أو معلقة، أو بنية النفل أو النذر؛ لم يجزئه ذلك كالمشهور من مذهب الشافعى، وأحمد فى إحدى الروايات .  
والثانى: يجزئه مطلقاً كمذهب أبي حنيفة .

والثالث: أنه يجزئه بنية مطلقة، لابنية تعيين، غير رمضان، وهذه الرواية الثالثة عن أحمد، وهى اختيار الخرقي، وأبي البركات .

وتحقيق هذه المسألة: أن النية تتبع العلم، فإن علم أن غداً من رمضان، فلا بد من التعيين فى هذه الصورة، فإن نوى نفلاً أو صوماً مطلقاً لم يجزه؛ لأن الله أمره أن يقصد أداء الواجب عليه، وهو شهر رمضان الذى علم وجوبه، فإذا لم يفعل الواجب لم تبرأ ذمته .

وأما إذا كان لا يعلم أن غداً من شهر رمضان، فهنا لا يجب عليه التعيين، ومن أوجب التعيين مع عدم العلم، فقد أوجب الجمع بين الضدين .

٢٥/١٠٢ فإذا قيل: إنه يجوز صومه وصام فى هذه الصورة بنية مطلقة، أو معلقة أجزاء . وأما إذا قصد صوم ذلك تطوعاً، ثم تبين أنه كان / من شهر رمضان، فالأشبه أنه يجزئه - أيضاً - كمن كان لرجل عنده وديعة، ولم يعلم ذلك، فأعطاه ذلك على طريق التبرع، ثم تبين أنه حقه، فإنه لا يحتاج إلى إعطائه ثانياً، بل يقول: ذلك الذى وصل إليك هو حق كان لك عندي، والله يعلم حقائق الأمور . والرواية التى تروى عن أحمد أن الناس فيه تبع للإمام فى نيته، على أن الصوم والفطر بحسب ما يعلمه الناس، كما فى السنن عن النبى ﷺ أنه

قال: «صَوْمُكُمْ يوم تصومون، وفطركم يوم تفطرون، وأضحاكم يوم تضحون»<sup>(١)</sup>.

وقد تنازع الناس في «الهِلال»: هل هو اسم لما يطلع في السماء وإن لم يره أحد؟ أو لا يسمى هلالاً حتى يستهل به الناس ويعلموه؟ على قولين في مذهب أحمد وغيره.

وعلى هذا يبنى النزاع فيما إذا كانت السماء مطبقة بالغيم، أو في يوم الغيم مطلقاً: هل هو يوم شك؟ على ثلاثة أقوال في مذهب أحمد وغيره:

أحدها: أنه ليس بشك، بل الشك إذا أمكنت رؤيته، وهذا قول كثير من أصحاب الشافعي وغيرهم.

والثاني: أنه شك لإمكان طلوعه.

/ والثالث: أنه من رمضان حكماً، فلا يكون يوم شك، وهو اختيار طائفة من أصحاب أحمد وغيرهم. ٢٥/١٠٣

وقد تنازع الفقهاء في المنفرد برؤية هلال الصوم والفطر: هل يصوم ويفطر وحده؟ أو لا يصوم ولا يفطر إلا مع الناس؟ أو يصوم وحده ويفطر مع الناس؟ على ثلاثة أقوال معروفة في مذهب أحمد وغيره.

---

(١) أبو داود في الصيام (٢٣٢٤) والترمذي في الصوم (٦٩٧) وقال: «حسن غريب». وابن ماجه في الصيام (١٦٦٠)، والبيهقي في الكبرى في صلاة العيدين ٣/٣١٧، والدارقطني في سننه في الصيام ٢/١٦٤ كلهم من أبي هريرة.

## وَقَالَ - رحمه الله :

### فصل

مسألة رؤية بعض البلاد رؤية لجميعها فيها اضطراب، فإنه قد حكى ابن عبد البر الإجماع على أن الاختلاف فيما يمكن اتفاق المطالع فيه، فأما ما كان مثل الأندلس وخراسان فلا خلاف أنه لا يعتبر.

قلت: أحمد اعتمد في الباب على حديث الأعرابي الذي شهد أنه أهل الهلال البارحة، فأمر النبي ﷺ الناس على هذه الرؤية<sup>(١)</sup>، مع أنها كانت في غير البلد، وما يمكن أن تكون فوق مسافة القصر، ولم يستفصله، وهذا الاستدلال لا ينفي ما ذكره ابن عبد البر، لكن ما حد ذلك؟

/ والذين قالوا: لا تكون رؤية لجميعها - كأكثر أصحاب الشافعي - منهم من حدد ذلك بمسافة القصر، ومنهم من حدد ذلك بما تختلف فيه المطالع، كالحجاز مع الشام، والعراق مع خراسان، وكلاهما ضعيف؛ فإن مسافة القصر لا تعلق لها بالحلال، وأما الأقاليم فما حدد ذلك؟ ثم هذان خطأ من وجهين:

٢٥/١٠٤

أحدهما: أن الرؤية تختلف باختلاف التشريق والتغريب، فإنه متى روى في المشرق وجب أن يرى في المغرب ولا ينعكس؛ لأنه يتأخر غروب الشمس بالمغرب عن وقت غروبها بالمشرق، فإذا كان قد روى ازداد بالمغرب نوراً وبعداً عن الشمس وشعاعها وقت غروبها، فيكون أحق بالرؤية، وليس كذلك إذا روى بالمغرب؛ لأنه قد يكون سبب الرؤية تأخر غروب الشمس عندهم، فازداد بعداً وضوءاً، ولما غربت بالمشرق كان قريباً منها.

ثم إنه لما روى بالمغرب كان قد غرب عن أهل المشرق، فهذا أمر محسوس في غروب الشمس والهلال وسائر الكواكب؛ ولذلك إذا دخل وقت المغرب بالمغرب دخل بالمشرق ولا ينعكس، وكذلك الطلوع إذا طلعت بالمغرب طلعت بالمشرق ولا ينعكس، فطلوع الكواكب وغروبها بالمشرق سابق.

/ وأما الهلال فطلوعه ورؤيته بالمغرب سابق؛ لأنه يطلع من المغرب، وليس في السماء ما يطلع من المغرب غيره، وسبب ظهوره بعده عن الشمس، فكلما تأخر غروبها ازداد بعده

٢٥/١٠٥

(١) ابن ماجه في الصيام (١٥٦٢) عن ابن عباس ، وضعفه الالبانى .

عنها، فمن اعتبر بعد المساكن مطلقاً فلم يتمسك بأصل شرعى ولا حسى .  
وأيضا، فإن هلال الحج مازال المسلمون يتمسكون فيه برؤية الحجاج القادمين، وإن كان فوق مسافة القصر .

الوجه الثانى: أنه إذا اعتبرنا حداً - كمسافة القصر، أو الأقاليم - فكان رجل فى آخر المسافة والإقليم، فعليه أن يصوم ويفطر وينسك، وآخر بينه وبينه غلوة سهم لا يفعل شيئاً من ذلك، وهذا ليس من دين المسلمين .

فالصواب فى هذا - والله أعلم - ما دل عليه قوله: «صومكم يوم تصومون، وفطركم يوم تفطرون، وأضحاكم يوم تضحون»<sup>(١)</sup>، فإذا شهد شاهد ليلة الثلاثين من شعبان أنه رآه بمكان من الأمكنة قريب أو بعيد ؛ وجب الصوم .

وكذلك إذا شهد بالرؤية نهار تلك الليلة إلى الغروب؛ فعليهم إمساك ما بقى، سواء كان من إقليم أو إقليمين .

٢٥/١٠٦ /والاعتبار ببلوغ العلم بالرؤية فى وقت يفيد، فأما إذا بلغتهم الرؤية بعد غروب الشمس، فالمستقبل يجب صومه بكل حال، لكن اليوم الماضى: هل يجب قضاؤه ؟ فإنه قد يبلغهم فى أثناء الشهر أنه رؤى بإقليم آخر، ولم ير قريباً منهم، الأشبه أنه إن رؤى بمكان قريب، وهو ما يمكن أن يبلغهم خبره فى اليوم الأول، فهو كما لو رؤى فى بلدهم ولم يبلغهم .

وأما إذا رؤى بمكان لا يمكن وصول خبره إليهم إلا بعد مضى الأول، فلا قضاء عليهم؛ لأن صوم الناس هو اليوم الذى يصومونه، ولا يمكن أن يصوموا إلا اليوم الذى يمكنهم فيه رؤية الهلال، وهذا لم يكن يمكنهم فيه بلوغه، فلم يكن يوم صومهم، وكذلك فى الفطر والانسك، لكن هؤلاء هل يفطرون إذا ثبت عندهم فى أثناء الشهر أنه رؤى بناء على تلك الرؤية؟ لكن إن بلغتهم بخبر واحد لم يفطروا؛ لأنه قد ثبت عندهم فى أثناء ما يفطرون به، ولا يقضون اليوم الأول، فيكون صومهم تسعة وعشرين كما يقوله من يقول بالمطالع، إذا صام برؤية مكان ثم سافر إلى مكان تقدمت رؤيتهم، فإنه يفطر معهم، ولا يقضى اليوم الأول .

٢٥/١٠٧ وإن تأخرت رؤيتهم فهنا اختلفت نقول أصحابنا، إن قالوا: يفطر / وحده، فهو كما لو رآه عندهم لم يفطر وحده عندنا على المشهور، وإن صام معهم ، فقد صام إحدى وثلاثين يوماً .

والأشبه أن هذه المسألة يخرج فيها لأصحابنا قولان كالمفرد برؤيته فى الفطر؛ لأن انفراد الرجل بالفطر هو المحذور فى الموضعين، ورؤية أهل بلد دون غيرهم كرؤيته ورؤية طائفة

(١) سبق تخريجه ص ٦١ .



معه دون غيرهم . وأما هلال الفطر، فإذا ثبتت رؤيته في اليوم عملوا بذلك، وإن كان بعد ذلك لم يكن فيه فائدة، بل العيد هو اليوم الذي عيده الناس، ولكن نقل التاريخ<sup>(١)</sup>.

فالمضابط أن مدار هذا الأمر على البلوغ ؛ لقوله : «صوموا لرؤيته»<sup>(٢)</sup>، فمن بلغه أنه رأى ثبت في حقه من غير تحديد بمسافة أصلاً، وهذا يطابق ما ذكره ابن عبد البر، في أن طرفي المعمورة لا يبلغ الخبر فيهما إلا بعد شهر، فلا فائدة فيه، بخلاف الأماكن الذي يصل الخبر فيها قبل انسلاخ الشهر، فإنها محل الاعتبار، فتدبر هذه المسائل الأربعة: وجوب الصوم، والإمساك، ووجوب القضاء، ووجوب بناء العيد على تلك الرؤية، ورؤية البعيد، والبلاغ في وقت بعد انقضاء العبادة.

٢٥/١٠٨

ولهذا قالوا: إذا أخطأ الناس كلهم، فوقفوا في غير يوم عرفة / أجزاءهم اعتباراً بالبلوغ، وإذا أخطأ طائفة منهم لم يجزهم لإمكان البلوغ، فالبلوغ هو المعبر، سواء كان علم به للبعد، أو للقلة، وهذا الذي ذكرته هو الذي ذكره أصحابنا إلا وجوب القضاء إذا لم يكن مما يمكنهم فيه بلوغ الخبر.

والحجة فيه أنا نعلم بيقين أنه مازال في عهد الصحابة والتابعين يرى الهلال في بعض أمصار المسلمين بعد بعض، فإن هذا من الأمور المعتادة التي لا تبدل لها، ولا بد أن يبلغهم الخبر في أثناء الشهر، فلو كانوا يجب عليهم القضاء لكانت همهم تتوفر على البحث عن رؤيته في سائر بلدان الإسلام، كتوفرها على البحث عن رؤيته في بلده، ولكان القضاء يكثر في أكثر الرضانات، ومثل هذا لو كان لنقل، ولما لم ينقل دل على أنه لا أصل له، وحديث ابن عباس يدل على هذا<sup>(٣)</sup>.

وقد أجاب أصحابنا بأنه إنما لم يفطر؛ لأنه لم يثبت عنده إلا بقول واحد، فلا يفطر به، ولا يقال: أصحابنا كذلك - أيضاً - لم ينقل أنهم كانوا إذا بلغهم الهلال في أثناء الشهر بنوا فطرهم عليه.

٢٥/١٠٩

قلنا: لأن ذاك أمر لا تتعلق الهمم بالبحث عنه؛ لأن فيه ترك / صوم يوم، فإن ثبت عندهم، وإلا فالاحتياط الصوم؛ لأن ذاك الخبر قد يكون ضعيفاً، مع أن هذه المسألة فيها نظر.

ولو قيل: إذا بلغهم الخبر في أثناء الشهر لم يبنوا إلا على رؤيتهم، بخلاف ما إذا بلغهم في اليوم الأول لكان له وجه، بل الرؤية القليلة لو لم تبلغ الإنسان إلا في أثناء الشهر، ففي

(١) كنا بالمطبعة.

(٢) البخاري في الصوم (١٩٠٩)، وسلم في الصيام (١٨/١٠٨١) كلاهما عن أبي هريرة.

(٣) سبق تخريجه ص ٦٢.

وجوب قضاء ذلك اليوم نظر، وإن كان يفطر بها؛ لأن قوله: «صومكم يوم تصومون»<sup>(١)</sup> دليل على أن ذلك لم يكن يوم صومنا؛ ولأن التكليف يتبع العلم، ولا علم ولا دليل ظاهر، فلا وجوب، وطرد هذا: أن الهلال إذا ثبت في أثناء يوم قبل الأكل أو بعده أتموا وأمسكوا، ولا قضاء عليهم، كما لو بلغ صبي أو أفاق مجنون على أصح الأقوال الثلاثة.

فقد قيل: يمسك ويقضى. وقيل: لا يجب واحد منهما. وقيل: يجب الإمساك دون القضاء.

فإن الهلال مأخوذ من الظهور، ورفع الصوت، فطلوعه في السماء إن لم يظهر في الأرض، فلا حكم له لا باطناً ولا ظاهراً، واسمه مشتق من فعل الآدميين يقال: أهملنا الهلال، واستهملناه، فلا هلال إلا ما استهل، فإذا استهله الواحد والاثنان فلم يخبرا به، فلم يكن ذاك هلالاً، فلا يثبت به حكم حتى يخبرا به، فيكون خبرهما هو الإهلال الذي هو رفع الصوت / بالإخبار به؛ ولأن التكليف يتبع العلم، فإذا لم يمكن علمه لم يجب صومه.

وجوب القضاء إذا كان الترك بغير تفريط يفترق إلى دليل؛ ولأنه لو وجب القضاء أو استحب إذا بلغ رؤيته المكان البعيد، أو رؤية النفر القليل في أثناء الشهر؛ لاستحب الصوم يوم الشك مع الصحو، بل يوم الثلاثين مطلقاً؛ لأنه يمكن أن يخبر القليل أو البعيد برؤيته في أثناء الشهر فيستحب الصوم احتياطاً، وما من شيء في الشريعة يمكن وجوبه إلا والاحتياط مشروع في أدائه، فلما لم يشرع الاحتياط في أدائه، قطعنا بأنه لا وجوب مع بُعد الرائي أو خفائه، حتى يكون الرائي قريباً ظاهراً، فتكون رؤيته إهلالاً يظهر به الطلوع. وقد يحتج بهذا من لم يحتط في الغيم.

ولكن يجاب عنه: بأن طلوعه - هذا - مثال ظاهر أو مساوٍ، وإنما الحاجب مانع، كما لو كانوا ليلة الثلاثين في مغارة، أو مطمورة، وقد تعذر الترائي.

ولأن الذين لم يوجبوا التبيت، أصل مأخذهم: إجزاء يوم الشك، فإن بلوغ الرؤية قبل الزوال كثير، كيوم عاشوراء، وإيجاب القضاء فيه عسر لكثرة وقوع مثل ذلك، وعدم شهرة وجوب القضاء في السلف.

وجواب هذا: أنه لا يلزم من وجوب الإمساك وجوب القضاء، / فإنه لا وجوب إلا من حين الإهلال والرؤية؛ لا من حين الطلوع؛ ولأن الإجماع الذي حكاه ابن عبد البر يادل على هذا؛ لأن ما ذكره إذا لم يبلغ الخبر إلا بعد مضي الشهر؛ لم يبق فيه فائدة إلا وجوب القضاء، فعلم أن القضاء لا يجب برؤية بعيدة مطلقاً.

(١) سبق تخريجه ص ٦١ .

فتلخص: أنه من بلغه رؤية الهلال في الوقت الذي يؤدي بتلك الرؤية الصوم، أو الفطر، أو النسك؛ وجب اعتبار ذلك بلا شك، والنصوص وآثار السلف تدل على ذلك.

ومن حدد ذلك بمسافة قصر أو إقليم، فقوله مخالف للعقل والشرع.

ومن لم يبلغه إلا بعد الأداء، وهو عما لا يقضى كالعيد المفعول، والنسك، فهذا لا تأثير له، وعليه الإجماع الذي حكاه ابن عبد البر.

وأما إذا بلغه في أثناء المدة، فهل يؤثر في وجوب القضاء وفي بناء الفطر عليه؟ وكذلك في بقية الأحكام: من حلول الدين، ومدة الإيلاء وانقضاء العدة، ونحو ذلك. والقضاء يظهر لى أنه لا يجب وفي بناء الفطر عليه نظر.

فهذا متوسط في المسألة، وما من قول سواه إلا وله لوازم شنيعة / لا سيما من قال بالتعدد، فإنه يلزمه في المناسك ما يعلم به خلاف دين الإسلام، إذا رأى بعض الوفود أو كلهم الهلال، وقدموا مكة، ولم يكن قد رأى قريباً من مكة، ولما ذكرناه من فساده صار متنوعاً، والذي ذكرناه يحصل به الاجتماع الشرعي، كل قوم على ما أمكنهم الاجتماع عليه، وإذا خالفهم من لم يشعروا بمخالفته لانفراده من الشعور بما ليس عندهم لم يضر هذا، وإنما الشأن من الشعور بالفرقة والاختلاف.

وتحقيق ذلك العلم بالأهلة، فقال: ﴿هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٨٩].

وهذا يدل على أنه أراد المعلوم ببصر أو سمع؛ ولهذا ذهب الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين: إلا أنه إذا كانت السماء مصحبة ولم يحصل أحد على الرؤية أنه ليس بشك؛ لانتفاء الشك في الهلال، وإن وقع شك في الطلوع، وذلك من وجهين:

أحدهما: أن الهلال على وزن فعال. وهذا المثال في كلام العرب لما يفعل به كالإزار: لما يؤثر به، والرداء: لما يرتدى به، والركاب: لما يركب به، والوعاء: لما يوعى فيه وبه، والسماد: لما تسمد به الأرض، والعصاب: لما يعصب به، والسداد: لما يسد به، وهذا كثير مطرد في الأسماء.

٢٥/١١٣ / فالهلال اسم لما يهل به، أى: يصات به، والتصويت به لا يكون إلا مع إدراكه ببصر أو سمع، ويدل عليه قول الشاعر:

يهل بالفرقد ركبائها      كما يهل الراكب المعتمر

أى: يصوتون بالفرقد، فجعلهم مهلين به؛ فلذلك سمي هلالاً. ومنه قوله: ﴿وَمَا أَهْلُ بِهِ لغيرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٣] أى: صوت به، وسواء كان التصويت به رفيعاً أو خفيضاً، فإنه

عما تكلم به، وجهر به لغير الله، ونطق به.

الوجه الثاني: أنه جعلها مواقيت للناس، ولا تكون مواقيت لهم إلا إذا أدركوها ببصر أو سمع، فإذا انتفى الإدراك انتفى التوقيت، فلا تكون أهلة، وهو غاية ما يمكن ضبطه من جهة الحس، إذ ضبط مكان الطلوع بالحساب لا يصح أصلاً، وقد صنف في ذلك شيئاً.

وهذه المسألة تنبئ عليه - أيضاً - فإنه ليس في قوى البشر أن يضبطوا للرؤية زماناً ومكاناً محدوداً، وإنما يضبطون ما يدركونه بأبصارهم أو ما يسمعونهم بأذانهم، فإذا كان الواجب تعليقه في حق من رأى بالرؤية، ففي حق من لم ير بالسمع، ومن لا رؤية له ولا سماع، فلا إهلال له، والله هو المسؤول أن يتم نعمته علينا وعلى المسلمين.

/ وَسُئِلَ - قدس الله روحه - عن رجل رأى الهلال وحده، وتحقق الرؤية، فهل ٢٥/١١٤  
له أن يفطر وحده؟ أو يصوم وحده؟ أو مع جمهور الناس؟

فأجاب:

الحمد لله، إذا رأى هلال الصوم وحده، أو هلال الفطر وحده، فهل عليه أن يصوم برؤية نفسه؟ أو يفطر برؤية نفسه؟ أم لا يصوم ولا يفطر إلا مع الناس؟ على ثلاثة أقوال، هي ثلاث روايات عن أحمد:

أحدها: أن عليه أن يصوم، وأن يفطر سرّاً، وهو مذهب الشافعي.

والثاني: يصوم ولا يفطر إلا مع الناس، وهو المشهور من مذهب أحمد ومالك وأبي حنيفة.

والثالث: يصوم مع الناس، ويفطر مع الناس، وهذا أظهر / الأقوال؛ لقول النبي ﷺ: ٢٥/١١٥  
«صومكم يوم تصومون، وفطركم يوم تفطرون، وأضحاكم يوم تضحون» رواه الترمذي، وقال حسن غريب، ورواه أبو داود، وابن ماجه، وذكر الفطر والأضحى فقط<sup>(١)</sup>. ورواه الترمذي من حديث عبد الله بن جعفر، عن عثمان بن محمد، عن المقبري، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «الصوم يوم تصومون، والفطر يوم تفطرون، والأضحى يوم تضحون» قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، قال: وفسر بعض أهل العلم هذا الحديث، فقال: إنما معنى هذا الصوم والفطر مع الجماعة، وعظم الناس<sup>(٢)</sup>. ورواه أبو داود بإسناد آخر،

(١) سبق تخريجه ص ٦١ .

(٢) الترمذي في الصيام (٦٩٧).

فقار: حدثنا محمد بن عبيد، حدثنا حماد من حديث أيوب، عن محمد بن المنكدر، عن أبي هريرة، ذكر النبي ﷺ فيه فقال: «فطركم يوم تفطرون، وأضحاكم يوم تضحون، وكل عرفة موقف، وكل منى منحر، وكل فجاج مكة منحر، وكل جمع موقف»<sup>(١)</sup>.

ولأنه لو رأى هلال النحر لما اشتهر، والهلال اسم لما استهل به، فإن الله جعل الهلال مواقيت للناس والحج، وهذا إنما يكون إذا استهل به الناس، والشهر بين، وإن لم يكن هلالاً ولا شهراً.

وأصل هذه المسألة: أن الله - سبحانه وتعالى - علق أحكاماً شرعية/ بسمى الهلال والشهر، كالصوم والفطر والنحر، فقال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٨٩]. فبين - سبحانه أن الأهلة مواقيت للناس والحج.

قال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ إلى قوله: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٨٣ - ١٨٥] أنه أوجب صوم شهر رمضان، وهذا متفق عليه بين المسلمين، لكن الذي تنازع الناس فيه: أن الهلال هل هو اسم لما يظهر في السماء، وإن لم يعلم به الناس وبه يدخل الشهر؟ أو الهلال اسم لما يستهل به الناس، والشهر لما اشتهر بينهم؟ على قولين:

فمن قال بالاول يقول: من رأى الهلال وحده فقد دخل ميقات الصوم، ودخل شهر رمضان في حقه، وتلك الليلة هي في نفس الأمر من رمضان، وإن لم يعلم غيره. ويقول: من لم يره إذا تبين له أنه كان طالعاً قضى الصوم، وهذا هو القياس في شهر الفطر، وفي شهر النحر، لكن شهر النحر ما علمت أن أحداً قال: من رآه يقف وحده، دون سائر الحاج، وأنه ينحر في اليوم الثاني، ويرمى جمره العقبة، ويتحلل دون سائر الحاج، وإنما تنازعوا في الفطر، فالأكثرون أحقوه بالنحر، وقالوا: لا يفطر إلا مع المسلمين، وآخرون قالوا: بل الفطر كالصوم، ولم يأمر الله العباد بصوم واحد وثلاثين يوماً، وتناقض / هذه الأقوال يدل على أن الصحيح هو مثل ذلك في ذى الحجة.

وحينئذ، فشرط كونه هلالاً وشهراً شهرته بين الناس. واستهلال الناس به حتى لو رآه عشرة، ولم يشتهر ذلك عند عامة أهل البلد؛ لكون شهادتهم مردودة، أو لكونهم لم يشهدوا به، كان حكمهم حكم سائر المسلمين، فكما لا يقفون ولا ينحرون ولا يصلون العيد إلا مع المسلمين، فكذلك لا يصومون إلا مع المسلمين، وهذا معنى قوله: «صومكم يوم تصومون، وفطركم يوم تفطرون، وأضحاكم يوم تضحون»<sup>(٢)</sup>؛ ولهذا قال أحمد في

(١) أبو داود في الصيام (٢٣٢٤).

(٢) سبق تخريجه ص ٦١.

روايته: يصوم مع الإمام وجماعة المسلمين في الصحو والغيم. قال أحمد: يد الله على الجماعة.

وعلى هذا تفرق أحكام الشهر: هل هو شهر في حق أهل البلد كلهم؟ أو ليس شهراً في حقهم كلهم؟ يبين ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، فإنما أمر بالصوم من شهد الشهر، والشهود لا يكون إلا لشهر اشتهر بين الناس، حتى يتصور شهوده، والغيبة عنه.

وقول النبي ﷺ: «إذا رأيتموه فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا»<sup>(١)</sup>، «وصوموا من الوضح إلى الوضح»<sup>(٢)</sup> ونحو ذلك خطاب للجماعة، لكن من كان في مكان ليس فيه غيره، إذا رآه صامه، فإنه / ليس هناك غيره، وعلى هذا، فلو أفطر ثم تبين أنه رأى في مكان آخر، أو ثبت نصف النهار؛ لم يجب عليه القضاء، وهذا إحدى الروايتين عن أحمد، فإنه إنما صار شهراً في حقهم من حين ظهر، واشتهر، ومن حيث وجب الإمساك كأهل عاشوراء، الذين أمروا بالصوم في أثناء اليوم، ولم يؤمروا بالقضاء على الصحيح، وحديث القضاء ضعيف. والله أعلم.

٢٥/١١٩

/ وقال شيخ الإسلام - رحمه الله :

## فصل

### وأما الأصل الثالث : فالصيام

وقد اختلفوا في تبييت نيته على ثلاثة أقوال:

فقال طائفة - منهم أبو حنيفة - : إنه يجزئ كل صوم فرضاً كان أو نفلاً بنية قبل الزوال، كما دل عليه حديث عاشوراء<sup>(٣)</sup>، وحديث النبي ﷺ لما دخل على عائشة فلم يجد طعاماً، فقال: «إني إذا صائم»<sup>(٤)</sup>.

(١) البخاري في الصوم (١٩٠٠)، ومسلم في الصيام (٨/١٠٨٠) كلاهما عن ابن عمر.

(٢) الطبراني في الكبير ١/ ١٩٠، والخطيب في تاريخ بغداد ١٢/ ٣٦٠، ٣٦١، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٣/ ١٦١ وقال: «رواه البزار والطبراني في الكبير والأوسط وفيه سالم بن عبيد الله بن سالم ولم أجد من ترجمه، وبقية رجاله موثقون».

(٣) البخاري في الصوم (١٩٢٤)، ومسلم في الصيام (١١٣٥ / ١٣٥).

(٤) مسلم في الصيام (١١٥٤ / ١٧٠)، وأبو داود في الصوم (٢٤٥٥)، والترمذي في الصوم (٧٣٣، ٧٣٤) وقال: «حديث حسن»، وأحمد ٦/ ٢٠٧ كلهم عن عائشة.

وبإزائها طائفة أخرى - منهم مالك - قالت: لا يجزئ الصوم إلا مبيتاً من الليل، فرضاً كان أو نفلاً على ظاهر حديث حفصة، / وابن عمر الذي يروى مرفوعاً وموقوفاً: «لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل»<sup>(١)</sup>.

وأما القول الثالث: فالفرض لا يجزئ إلا بتبيت النية، كما دل عليه حديث حفصة وابن عمر؛ لأن جميع الزمان يجب فيه الصوم، والنية لا تنعطف على الماضي، وأما النفل فيجزئ بنية من النهار، كما دل عليه قوله: «إني إذا صائم»<sup>(٢)</sup> كما أن الصلاة المكتوبة يجب فيها من الأركان - كالقيام والاستقرار على الأرض - ما لا يجب في التطوع توسيعاً من الله على عباده في طرق التطوع، فإن أنواع التطوعات دائماً أوسع من أنواع المفروضات، وصومهم يوم عاشوراء - إن كان واجباً - فإنما وجب عليهم من النهار؛ لأنهم لم يعلموا قبل ذلك، وما رواه بعض الخلفاء المتأخرين: أن ذلك كان في رمضان، فباطل لا أصل له.

وهذا أوسط الأقوال، وهو قول الشافعي وأحمد. واختلف قولهما: هل يجزئ التطوع بنية بعد الزوال؟ والأظهر صحته، كما نقل عن الصحابة.

واختلف أصحابهما في الثواب: هل هو ثواب يوم كامل؟ أو من حين/نواه؟ والمنصوص عن أحمد: أن الثواب من حين النية.

وكذلك اختلفوا في التعيين، وفيه ثلاثة أقوال - في مذهب أحمد وغيره:

أحدها: أنه لا بد من نية رمضان، فلا تجزئ نية مطلقة، ولا معينة لغير رمضان، وهذا قول الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين، اختارها كثير من أصحابه.

الثاني: أنه يجزئ بنية مطلقة ومعينة لغيره، كمذهب أبي حنيفة ورواية محكية عن أحمد.

والثالث: أنه يجزئ بالنية المطلقة، دون نية التطوع أو القضاء أو النذر. وهو رواية عن أحمد، اختارها طائفة من أصحابه.

## / فصل

واختلفوا في صوم يوم الغيم، وهو ما إذا حال دون مطلع الهلال غيم، أو قتر، ليلة الثلاثين من شعبان.

فقال قوم: يجب صومه بنية من رمضان احتياطاً، وهذه الرواية عن أحمد، وهي التي

(١) أبو داود في الصوم (٢٤٥٤)، والترمذي في الصوم (٧٣٠)، والنسائي في الصيام (٢٣٣١ - ٢٣٤٠).

(٢) مسلم في الصيام (١١٥٤ / ١٧٠) وأبو داود في الصيام (٢٤٥٦) والترمذي في الصوم (٧٣٣) وقال:

«حديث حسن»

اختارها أكثر متأخري أصحابه، وحكوها عن أكثر متقدميهم، بناء على ما تأولوه من الحديث، وبناء على أن الغالب على شعبان هو النقص، فيكون الأظهر طلوع الهلال - كما هو الغالب - فيجب بغالب الظن.

وقالت طائفة: لا يجوز صومه من رمضان، وهذه رواية عن أحمد اختارها طائفة من أصحابه، كابن عقيل والحلواني، وهو قول أبي حنيفة ومالك والشافعي، استدلالاً بما جاء من الأحاديث، وبناء على أن الوجوب لا يثبت بالشك.

وهناك قول ثالث: وهو أنه يجوز صومه من رمضان، ويجوز / فطره، والأفضل صومه من وقت الفجر، ومعلوم أنه لو عرف وقت الفجر الذي يجوز فيه طلوعه جاز له الإمساك والاكل، وإن أمسك وقت الفجر، فإنه لا معنى لاستحباب الإمساك لكن... (١).

وأكثر نصوص أحمد إنما تدل على هذا القول، وأنه كان يستحب صومه ويفعله، لا أنه يوجبه، وإنما أخذ في ذلك بما نقله عن الصحابة في مسائل ابنه عبد الله، والفضل بن زياد القطان، وغيرهم، أخذ بما نقله عن عبد الله بن عمر ونحوه.

والمنقول عنهم: أنهم كانوا يصومون في حال الغيم، لا يوجبون الصوم، وكان غالب الناس لا يصومون، ولم ينكروا عليهم الترك.

وإنما لم يستحب الصوم في الصحو، بل نهى عنه؛ لأن الأصل والظاهر عدم الهلال، فصومه تقديم لرمضان بيوم. وقد نهى النبي ﷺ عن ذلك.

واختلفت الرواية عنه: هل يسمى يوم الغيم يوم الشك؟ على روايتين، وكذلك اختلف أصحابه في ذلك.

٢٥/١٢٤ / وأما يوم الصحو عنده، فيوم شك أو يقين من شعبان، ينهى عن صومه بلا توقف. وأصول الشريعة أدل على هذا القول منها على غيره، فإن المشكوك في وجوبه - كما لو شك في وجوب زكاة، أو كفارة أو صلاة، أو غير ذلك - لا يجب فعله ولا يستحب تركه، بل يستحب فعله احتياطاً، فلم تحرم أصول الشريعة الاحتياط، ولم توجب بمجرد الشك.

وأيضاً، فإن أول الشهر كأول النهار، ولو شك في طلوع النهار لم يجب عليه الإمساك، ولم يحرم عليه الإمساك بقصد الصوم؛ ولأن الإغمام أول الشهر كالإغمام بالشك، بل ينهى عن صوم يوم الشك؛ لما يخاف من الزيادة في الفرض.

---

(١) يياض بالأصل.



وعلى هذا القول يجتمع غالب المأثور عن الصحابة فى هذا الباب، فإن الجماعات الذين صاموا منهم - كعمر وعلى ومعاوية وغيرهم - لم يصرحوا بالوجوب، وغالب الذين أفطروا لم يصرحوا بالتحريم. ولعل من كره الصوم منهم إنما كرهه لمن يعتقد وجوبه خشية إيجاب ما ليس بواجب، كما كره من كره منهم الاستنجاء بالماء لمن خيف عليه أن يعتقد وجوبه، وكما أمر طائفة منهم من صام فى السفر أن يقضى؛ لما ظنوه به من كراهة الفطر فى السفر، فتكون الكراهة عائدة إلى حال الفاعل، لا إلى نفس الاحتياط بالصوم، فإن تحريم الصوم أو إيجابه كلاهما فيه بُعد عن أصول الشريعة.

والأحاديث المأثورة فى الباب إذا تؤملت إنما يصرح غالبها بوجوب الصوم بعد إكمال العدة، كما دل بعضها على الفعل قبل الإكمال، أما الإيجاب قبل الإكمال للصوم ففيهما نظر.

فهذا القول المتوسط هو الذى يدل عليه غالب نصوص أحمد.

ولو قيل بجواز الأمرين واستحباب الفطر؛ لكان<sup>(١)</sup> عن التحريم والإيجاب، ويؤثر عن الصديق - رضى الله عنه - أنهم كانوا يأكلون مع الشك فى طلوع الفجر.

## / وقال شيخ الإسلام - قدس الله روحه :

٢٥/١٢٦

الحمد لله الذى أنزل على عبده الكتاب، وجعله نبيانا لكل شيء، وذكرى لأولى الألباب، وأمرنا بالاعتصام به؛ إذ هو حبله الذى هو أثبت الأسباب، وهدانا به إلى سبل الهدى ومناهج الصواب، وأخبر فيه أنه: ﴿جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرُ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ لَتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ﴾ [يونس: ٥].

وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له رب الأرباب، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله المبعوث بجوامع الكلم، والحكمة وفصل الخطاب، صلى الله عليه وعلى آله صلاة دائمة باقية بعد إلى يوم المآب.

أما بعد: فإن الله قد أكمل لنا ديننا، وأتم علينا نعمته، ورضى لنا الإسلام ديناً، وأمرنا أن نتبع صراطه المستقيم، ولا نتبع السبل فتفرق بنا عن سبيله، وجعل هذه الوصية خاتمة وصاياه العشر، التى هى جوامع الشرائع التى تضاهى الكلمات التى أنزلها الله على موسى فى / التوراة<sup>(٢)</sup>، وإن كانت الكلمات التى أنزلت علينا أكمل وأبلغ؛ ولهذا قال الربيع بن خثيم: من سره أن يقرأ كتاب محمد ﷺ الذى لم يفض خاتمه بعده، فليقرأ آخر سورة

٢٥/١٢٧

(١) بياض بالأصل .

(٢) فى المطبوعة: «التوراة» والصواب ما أثبتناه.

الأنعام: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ﴾ الآيات [الأنعام: ١٥١ - ١٥٣].

وأمرنا ألا نكون كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات<sup>(١)</sup>، وأخبر رسوله أن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً لست منهم في شيء<sup>(٢)</sup>. وذكر أنه جعله على شريعة من الأمر وأمره أن يتبعها، ولا يتبع سبيل الذين لا يعلمون<sup>(٣)</sup>. وقال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ. وَأَنْ أَحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [المائدة: ٤٨، ٤٩]. فأمره ألا يتبع أهواءهم عما جاءه من الحق، وإن كان ذلك شرعاً أو طريقاً لغيره من الأنبياء، فإنه قد جعل لكل نبي سنة وسبيلاً، وحذره أن يفتنوه عن بعض ما أنزل الله إليه، فإذا كان هذا فيما جاءت به شريعة غيره، فكيف بما لا يعلم أنه جاءت به شريعة، بل هو طريقة من لا كتاب له؟!

٢٥/١٢٨ / وأمره وإيانا في غير موضع - أن نتبع ما أنزل إلينا، دون مخالفة فقال: ﴿الْمَصْحُورُ . كِتَابٌ أَنْزَلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِنْهُ لِتُنَذِرَ بِهِ وَذِكْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ . اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الاعراف: ١ - ٣].

وبين حال الذين ورثوا الكتاب فخالفوه، والذين استمسكوا به فقال: ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا الْكِتَابَ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَذَا الْأَدْنَى وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لَنَا﴾ إلى قوله: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾ [الاعراف: ١٦٩، ١٧٠]، وقال: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مَبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ . أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَنْزَلَ اللَّهُ الْكِتَابَ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا﴾ الآيات [الأنعام: ١٥٥، ١٥٦]. وقال: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا . وَاتَّبِعْ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [الاحزاب: ١، ٢] وقال: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا﴾ [آل عمران: ١٠٣]. وحبل الله كتابه، كما فسرہ النبي ﷺ وقال: ﴿وَاتَّبِعْ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَاصْبِرْ حَتَّىٰ يَحْكُمَ اللَّهُ﴾ [يونس: ١٠٩] إلى غير ذلك من نصوص الكتاب والسنة التي أجمع المسلمون

(١) يشير ابن تيمية - رحمه الله - إلى الآية: ١٠٥ من سورة آل عمران.

(٢) يشير ابن تيمية - رحمه الله - إلى الآية: ١٥٩ من سورة الأنعام.

(٣) يشير ابن تيمية - رحمه الله - إلى الآية: ١٨ من سورة الجاثية.

على اتباعها، وهذا مما لم يختلف المسلمون فيه جملة .

ولكن قد يقع التنازع فى تفصيله، فتارة يكون بين العلماء المعتبرين فى مسائل الاجتهاد، وتارة يتنازع فيه قوم جهال بالدين أو منافقون / أو سماعون للمنافقين . فقد أخبر الله - سبحانه - أن فينا قوماً سماعين للمنافقين، يقبلون منهم كما قال: ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَاعُونَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٧] وإنما عده باللام؛ لأنه متضمن معنى القبول والطاعة، كما قال الله على لسان عبده: «سمع الله لمن حمده» أى: استجاب لمن حمده، وكذلك ﴿سَمَاعُونَ لَهُمْ﴾ أى: مطيعون لهم، فإذا كان فى الصحابة قوم سماعون للمنافقين فكيف بغيرهم؟!

٢٥/١٢٩

وكذلك أخبر عن يظهر الانقياد لحكم الرسول ﷺ حيث يقول: ﴿لَا يَحْزَنُكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَاعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ﴾ إلى قوله: ﴿سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَاوُنَ لِلْسُّحْتِ﴾ [المائدة: ٤١، ٤٢]، فإن الصواب أن هذه اللام لام التعدي كما فى قوله: ﴿أَكَاوُنَ لِلْسُّحْتِ﴾ أى: قائلون للكذب، يريدون له وسماعون مطيعون لقوم آخرين غيرك، فليسوا مفردين لطاعة الله ورسوله . ومن قال: إن اللام لام كى، أى: يسمعون ليكذبوا لاجل أولئك، فلم يصب، فإن السياق يدل على أن الأول هو المراد، وكثيراً ما يضيع الحق بين الجهال الأمين، وبين المحرفين للكلم الذين فيهم شعبة نفاق، كما أخبر - سبحانه - عن أهل الكتاب / حيث قال: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ إلى قوله: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي﴾ الآية [البقرة: ٧٥ - ٧٨] .

٢٥/١٣٠

ولما كان النبى ﷺ قد أخبر أن هذه الأمة تتبع سنن من قبلها حذو القُذَّة بالقُذَّة، حتى لو دخلوا جُحْرَ ضَبٍّ لدخلتموه<sup>(١)</sup>، وجب أن يكون فيهم من يحرف الكلم عن مواضعه، فيغير معنى الكتاب والسنة فيما أخبر الله به أو أمر به، وفيهم أميون لا يفقهون معانى الكتاب والسنة، بل ربما يظنون أن ما هم عليه من الأمانى التى هى مجرد التلاوة، ومعرفة ظاهر من القول، هو غاية الدين .

ثم قد يناظرون المحرفين وغيرهم من المنافقين أو الكفار، مع علم أولئك بما لم يعلمه الأميون، فإما أن تضل الطائفتان، ويصير كلام هؤلاء فتنة على أولئك حيث يعتقدون أن ما يقوله الأميون هو غاية علم الدين ، ويصيروا فى طرفى النقيض . وإما أن يتبع أولئك

(١) البخارى فى الاعتصام ( ٧٣٢٠ ) ومسلم فى العلم ( ٢٦٦٩ / ٦ ) .

الأميون أولئك المحرفين فى بعض ضلالهم، وهذا من بعض أسباب تغيير الملل، إلا أن هذا الدين محفوظ، كما قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩] ولا تزال فيه طائفة قائمة ظاهرة على الحق، فلم ينله ما نال غيره من الأديان من تحريف كتبها، وتغيير شرائعها مطلقاً؛ لما ينطق / الله به القائمين بحجة الله وبيناته، الذين يحيون بكتاب الله الموتى، ويبصرون بنوره أهل العمى، فإن الأرض لن تخلو من قائم لله بحجة؛ لكيلا تبطل حجج الله وبيناته.

وكان مقتضى تقدم هذه «المقدمة» أنى رأيت الناس فى شهر صومهم، وفى غيره - أيضاً - منهم من يصغى إلى ما يقوله بعض جهال أهل الحساب: من أن الهلال يرى، أو لا يرى، ويبنى على ذلك إما فى باطنه، وإما فى باطنه وظاهره، حتى بلغنى أن من القضاة من كان يرد شهادة العدد من العدول لقول الحاسب الجاهل الكاذب: إنه يرى، أو لا يرى، فيكون ممن كذب بالحق لما جاءه، وربما أجاز شهادة غير المرضى لقوله، فيكون هذا الحاكم من السامعين للكذب، فإن الآية تتناول حكام السوء، كما يدل عليه السياق حيث يقول: ﴿سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكْأَلُونَ لِّلْسُحْتِ﴾ [المائدة: ٤٢]، وحكام السوء يقبلون الكذب ممن لا يجوز قبول قوله من مخبر أو شاهد، ويأكلون السحت من الرشا وغيرها، وما أكثر ما يقترن هذان.

وفيه من لا يقبل قول المنجم لا فى الباطن ولا فى الظاهر، لكن فى قلبه حسيكة<sup>(١)</sup> من ذلك، وشبهة قوية لثقت به من جهة أن الشريعة لم تلتفت إلى ذلك، لا سيما أن كان قد عرف شيئاً من حساب النيرين / واجتماع القرصين، ومفارقة أحدهما الآخر بعدة درجات، وسبب الإهلال والإيدار والاستتار والكسوف والخسوف، فأجرى حكم الحاسب الكاذب الجاهل بالرؤية هذا المجرى، ثم هؤلاء الذين يخبرون من الحساب، وصورة الأفلاك وحركاتها أمراً صحيحاً قد يعارضهم بعض الجهال من الأميين المتسبين إلى الإيمان، أو إلى العلم - أيضاً - فيراهم قد خالفوا الدين فى العمل بالحساب فى الرؤية، أو فى اتباع أحكام النجوم فى تأثيراتها المحمودة والمذمومة، فيراهم لما تعاطوا هذا - وهو من المحرمات فى الدين - صار يرد كل ما يقولونه من هذا الضرب، ولا يميز بين الحق الذى دل عليه السمع والعقل، والباطل المخالف للسمع والعقل، مع أن هذا أحسن حالاً فى الدين من القسم الأول؛ لأن هذا كذب بشئ من الحق، متاولاً جاهلاً من غير تبديل بعض أصول الإسلام. والضرب الأول قد يدخلون فى تبديل الإسلام.

فإننا نعلم بالاضطرار من دين الإسلام أن العمل فى رؤية هلال الصوم أو الحج أو العدة أو الإيلاء أو غير ذلك من الأحكام المعلقة بالهلال بخبر الحاسب أنه يرى أو لا يرى لا

(١) الحسيكة: الحقد والعداوة. انظر: القاموس المحيط، مادة «حك».

يجوز. والنصوص المستفيضة عن النبي ﷺ بذلك كثيرة، وقد أجمع المسلمون عليه، ولا يعرف فيه خلاف قديم أصلاً، ولا خلاف حديث؛ إلا أن / بعض المتأخرين من المتفقهة الحادئين بعد المائة الثالثة زعم أنه إذا غم الهلال؛ جاز للحاسب أن يعمل في حق نفسه بالحساب، فإن كان الحساب دل على الرؤية صام وإلا فلا. وهذا القول وإن كان مقيداً بالإغمام ومختصاً بالحاسب فهو شاذ، مسبوق بالإجماع على خلافه، فأما اتباع ذلك في الصحو، أو تعليق عموم الحكم العام به فما قاله مسلم.

وقد يقارب هذا قول من يقول من الإسماعيلية بالعدد دون الهلال، وبعضهم يروى عن جعفر الصادق جدولاً يعمل عليه، وهو الذي افتراه عليه عبد الله بن معاوية، وهذه الأقوال خارجة عن دين الإسلام، وقد برأ الله منها جعفرًا وغيره، ولا ريب أن أحدًا لا يمكنه مع ظهور دين الإسلام أن يظهر الاستناد إلى ذلك، إلا أنه قد يكون له عمدة في الباطن في قبول الشهادة وردها، وقد يكون عنده شبهة في كون الشريعة لم تعلق الحكم به، وأنا - إن شاء الله - أبين ذلك وأوضح ما جاءت به الشريعة دليلاً وتعليلاً، شرعاً وعقلاً.

قال الله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٨٩] فأخبر أنها مواقيت للناس، وهذا عام في جميع أمورهم، وخص الحج بالذكر تمييزاً له؛ ولأن الحج تشهده الملائكة وغيرهم، ولأنه يكون في آخر شهور الحول، فيكون علمًا على الحول، كما أن الهلال / علم على الشهر؛ ولهذا يسمون الحول حجة، فيقولون له: سبعون حجة، وأقمنا خمس حجج، فجعل الله الأهلة مواقيت للناس في الأحكام الثابتة بالشرع ابتداءً، أو سبباً من العبادة، وللأحكام التي تثبت بشروط العبد، فما ثبت من المؤقتات بشرع أو شرط فالهلال ميقات له، وهذا يدخل فيه الصيام والحج، ومدة الإيلاء والعدة وصوم الكفارة، وهذه الخمسة في القرآن.

قال الله - تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقال تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧]، وقال تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة: ٢٢٦]، وقال تعالى: ﴿فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾ [النساء: ٩٢، والمجادلة: ٤]، وكذلك قوله: ﴿فَسَبِّحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ [التوبة: ٢]. وكذلك صوم النذر وغيره، وكذلك الشروط من الأعمال المتعلقة بالثمن، ودين السلم، والزكاة، والجزية، والعقل، والخيار، والإيمان، وأجل الصداق، ونجوم الكتابة، والصلح عن القصاص، وسائر ما يؤجل من دين وعقد وغيرهما.

وقال تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْتَاهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾ [يس: ٣٩]، وقال

تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ مَا خَلَقَ اللَّهُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [يونس: ٥]، فقوله: ﴿لِتَعْلَمُوا﴾ متعلق - والله أعلم - بقوله: ﴿وَقَدَرَهُ﴾ لا بـ ﴿جَعَلَ﴾؛ لأن كون هذا / ضياء، وهذا نوراً لا تأثير له فى معرفة عدد السنين والحساب، وإنما يؤثر فى ذلك انتقالهما من برج إلى برج؛ ولأن الشمس لم يعلق لنا بها حساب شهر، ولا سنة، وإنما علق ذلك بالهلال، كما دلت عليه تلك الآية؛ ولأنه قد قال: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾ [التوبة: ٣٦]، فأخبر أن الشهور معدودة اثنا عشر، والشهر هلالى بالاضطرار، فعلم أن كل واحد منها معروف بالهلال.

وقد بلغنى أن الشرائع قبلنا - أيضا - إنما علقّت الأحكام بالاهلة، وإنما بدّل من بدّل من أتباعهم، كما يفعله اليهود فى اجتماع القرصين، وفى جعل بعض أعيادها بحساب السنة الشمسية، وكما تفعله النصارى فى صومها حيث تراعى الاجتماع القريب من أول السنة الشمسية، وتجعل سائر أعيادها دائرة على السنة الشمسية بحسب الحوادث التى كانت للمسيح، وكما يفعله الصابئة والمجوس وغيرهم من المشركين فى اصطلاحات لهم، فإن منهم من يعتبر بالسنة الشمسية فقط، ولهم اصطلاحات فى عدد شهورها؛ لأنها وإن كانت طبيعية، فشهرها عددى وضعى. ومنهم من يعتبر القمرية لكن يعتبر اجتماع القرصين، وما جاءت به الشريعة هو أكمل الأمور وأحسنها وأبينها وأصحها وأبعدها من الاضطراب.

٢٥/١٣٦ / وذلك أن الهلال أمر مشهود مرئى بالأبصار، ومن أصبح المعلومات ما شوهد بالأبصار؛ ولهذا سموه هلالاً؛ لأن هذه المادة تدل على الظهور والبيان، إما سمعاً وإما بصراً، كما يقال: أهلٌ بالعمرة، وأهلٌ بالذبيحة لغير الله، إذا رفع صوته، ويقال لوقع المطر: الهلّل. ويقال: استهلّ الجنين، إذا خرج صارخاً. ويقال: تهلّل وجهه، إذا استنار وأضاء.

وقيل: إن أصله رفع الصوت، ثم لما كانوا يرفعون أصواتهم عند رؤيته سموه هلالاً، ومنه قوله:

يهلّ بالفرقد ركبائها      كما يهلّ الراكب المعتمر

وتهلل الوجه مأخوذ من استنارة الهلال.

فالمقصود أن المواقيت حددت بأمر ظاهر بين يشترك فيه الناس، ولا يشرك الهلال فى ذلك شىء، فإن اجتماع الشمس والقمر الذى هو تحاذيهما الكائن قبل الهلال أمر خفى لا يعرف إلا بحساب ينفرد به بعض الناس، مع تعب وتضييع زمان كثير، واشتغال عما يعنى الناس، وما لا بد له منه، وربما وقع فيه الغلط والاختلاف.

/ وكذلك كون الشمس حاذت البرج الفلانى، أو الفلانى، هذا أمر لا يدرك بالأبصار، وإنما يدرك بالحساب الخفى الخاص المشكل الذى قد يغلط فيه، وإنما يعلم ذلك بالإحساس تقريباً، فإنه إذا انصرم الشتاء، ودخل الفصل الذى تسميه العرب الصيف، ويسميه الناس الربيع؛ كان وقت حصول الشمس فى نقطة الاعتدال الذى هو أول الحمل، وكذلك مثله فى الخريف، فالذى يدرك بالإحساس الشتاء والصيف، وما بينهما من الاعتدالين تقريباً، فأما حصولها فى بُرج بعد بُرج فلا يعرف إلا بحساب فيه كلفة وشغل عن غيره، مع قلة جدواه.

فظهر أنه ليس للمواقيت حد ظاهر عام المعرفة إلا الهلال.

وقد انقسمت عادات الأمم فى شهرهم وستهم القسمة العقلية؛ وذلك أن كل واحد من الشهر والسنة، إما أن يكونا عدديين، أو طبيعيين، أو الشهر طبيعياً، والسنة عددية، أو بالعكس.

فالذين يعدونهما، مثل من يجعل الشهر ثلاثين يوماً، والسنة اثني عشر شهراً، والذين يجعلونهما طبيعيين، مثل من يجعل الشهر قمرياً، والسنة شمسية، ويلحق فى آخر الشهور الأيام المتفاوتة بين / الستين، فإن السنة القمرية ثلاثمائة وأربعة وخمسون يوماً، وبعض يوم خمس أو سدس، وإنما يقال فيها: ثلاثمائة وستون يوماً جبراً للكسر فى العادة - عادة العرب فى تكميل ما ينقص من التاريخ فى اليوم والشهر والحول.

وأما الشمسية، فثلاثمائة وخمسة وستون يوماً، وبعض يوم، ربيع يوم؛ ولهذا كان التفاوت بينهما أحد عشر يوماً إلا قليلاً، تكون فى كل ثلاثة وثلاثين سنة وثلث سنة: سنة؛ ولهذا قال تعالى: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا﴾ [الكهف: ٢٥] قيل معناه: ثلاثمائة سنة شمسية. ﴿وَازْدَادُوا تِسْعًا﴾ بحساب السنة القمرية، ومراعاة هذين عادة كثير من الأمم، من أهل الكتابين بسبب تحريفهم، وأظنه كان عادة المجوس - أيضاً.

وأما من يجعل السنة طبيعية، والشهر عددياً، فهذا حساب الروم والسرانيين والقبط ونحوهم من الصابئين والمشركون، ممن يعد شهر كانون ونحوه عدداً، ويعتبر السنة الشمسية بسير الشمس.

فأما القسم الرابع، فبأن يكون الشهر طبيعياً، والسنة عددية، فهو سنة المسلمين ومن وافقهم، ثم الذين يجعلون السنة طبيعية لا يعتمدون/ على أمر ظاهر كما تقدم، بل لا بد من الحساب والعدد، وكذلك الذين يجعلون الشهر طبيعياً، ويعتمدون على الاجتماع لا بد من العدد والحساب، ثم ما يحسبونه أمر خفى يتفرد به القليل من الناس، مع كلفة ومشقة وتعرض للخطأ.

فالذى جاءت به شريعتنا أكمل الأمور؛ لأنه وقت الشهر بأمر طبيعى ظاهر عام يدرك بالابصار، فلا يضل أحد عن دينه، ولا يشغله مراعاته عن شيء من مصالحه، ولا يدخل بسببه فيما لا يعنيه، ولا يكون طريقاً إلى التلبيس فى دين الله - كما يفعل بعض علماء أهل الملل بمللهم.

وأما الحول، فلم يكن له حدٌ ظاهر فى السماء، فكان لا بد فيه من الحساب والعدد، فكان عدد الشهور الهلالية<sup>(١)</sup> أظهر وأعم من أن يحسب بسير الشمس، وتكون السنة مطابقة للشهور؛ ولأن السنين إذا اجتمعت فلا بد من عددها فى عادة جميع الأمم؛ إذ ليس للسنين إذا تعددت حد سماوى يعرف به عددها، فكان عدد الشهور موافقاً لعدد البروج، جعلت السنة اثني عشر شهراً بعدد البروج التى تكمل بدور الشمس فيها سنة شمسية، فإذا دار القمر فيها كمل دورته السنوية. وبهذا كله يتبين معنى قوله: ﴿وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ لِّتَعْلَمُوا عَدَّةَ السِّنِّ وَالْحِسَابَ﴾ [يونس: ٥]، فإن عدد شهور السنة، وعدد السنة بعد السنة إنما أصله بتقدير القمر منازل، وكذلك معرفة الحساب؛ فإن حساب بعض الشهور لما يقع فيه من الآجال ونحوها إنما يكون بالهلال، وكذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٨٩].

فظهر - بما ذكرناه - أنه بالهلال يكون توقيت الشهر والسنة، وأنه ليس شيء يقوم مقام الهلال البتة لظهوره وظهور العدد المبني عليه، وتيسر ذلك وعمومه، وغير ذلك من المصالح الخالية عن الفساد.

ومن عرف ما دخل على أهل الكتابين والصابئين والمجوس، وغيرهم فى أعيادهم وعباداتهم وتواريخهم وغير ذلك من أمورهم من الاضطراب والخرج، وغير ذلك من المفاسد؛ ازداد شكره على نعمة الإسلام، مع اتفاقهم أن الأنبياء لم يشرعوا شيئاً من ذلك، وإنما دخل عليهم ذلك من جهة المتفلسفة الصابئة الذين أدخلوا فى ملتهم، وشرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله.

فلهذا ذكرنا ما ذكرناه حفظاً لهذا الدين عن إدخال المفسدين، فإن هذا مما يخاف تغييره، فإنه قد كانت العرب فى جاهليتها قد غيرت ملة إبراهيم بالنسبة الذى ابتدعته، فزادت به فى السنة شهراً جعلتها كيبساً؛ لأغراض / لهم، وغيروا به ميقات الحج والأشهر الحرم، حتى كانوا يحجون تارة فى المحرم، وتارة فى صفر، حتى يعود الحج إلى ذى الحجة، حتى بعث الله المقيم لملة إبراهيم فوافى حجه ﷺ حجة الوداع، وقد استدار الزمان كما كان، ووقعت حجته فى ذى الحجة، فقال فى خطبته المشهورة فى الصحيحين وغيرهما: «إن الزمان قد

(١) فى المطبوعة: «الالهالية» والصواب ما أثبتناه.



استدار كهيته يوم خلق الله السموات والأرض، السنة اثنا عشر شهراً، منها أربعة حرم، ثلاثة متواليات: ذو القعدة، وذو الحجة، ومحرم، ورجب مضر الذى بين جمادى وشعبان<sup>(١)</sup>. وكان قبل ذلك الحج لا يقع فى ذى الحجة، حتى حجة أبى بكر سنة تسع كان فى ذى القعدة، وهذا من أسباب تأخير النبى ﷺ الحج، وأنزل الله - تعالى -: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ﴾ [التوبة: ٣٦].

فأخبر الله أن هذا هو الدين القيم؛ ليبين أن ما سواه من أمر النسيء وغيره من عادات الأمم ليس قيماً؛ لما يدخله من الانحراف والاضطراب.

ونظير الشهر والسنة اليوم والأسبوع، فإن اليوم طبعى من طلوع/ الشمس إلى غروبها، وأما الأسبوع فهو عددى من أجل الأيام الستة التى خلق الله فيها السموات والأرض، ثم استوى على العرش، فوقع التعديل بين الشمس والقمر باليوم، والأسبوع بسير الشمس، والشهر والسنة بسير القمر، وبهما يتم الحساب، وبهذا قد يتوجه قوله: ﴿لَتَعْلَمُوا﴾ إلى ﴿جَعَلَ﴾ فيكون جعل الشمس والقمر لهذا كله.

٢٥/١٤٢

فأما قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾ [الأنعام: ٩٦]، وقوله: ﴿[الشَّمْسُ] (٢) وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾ [الرحمن: ٥]، فقد قيل: هو من الحساب. وقيل: بحسبان كحسبان الرحا، وهو دوران الفلك، فإن هذا مما لا خلاف فيه، بل قد دل الكتاب والسنة وأجمع علماء الأمة على مثل ما عليه أهل المعرفة من أهل الحساب من أن الأفلاك مستديرة لا مسطحة.

## فصل /

٢٥/١٤٣

لما ظهر بما ذكرناه عود المواقيت إلى الأهلة؛ وجب أن تكون المواقيت كلها معلقة بها، فلا خلاف بين المسلمين أنه إذا كان مبدأ الحكم فى الهلال حسبت الشهور كلها هلالية، مثل أن يصوم للكفارة فى هلال المحرم، أو يتوفى زوج المرأة فى هلال المحرم، أو يولى من امرأته فى هلال المحرم، أو يبيعه فى هلال المحرم إلى شهرين أو ثلاثة، فإن جميع الشهور تحسب بالاهلة، وإن كان بعضها أو جميعها ناقصاً.

فأما إن وقع مبدأ الحكم فى أثناء الشهر، فقد قيل: تحسب الشهور كلها بالعدد بحيث لو

(١) البخاري فى بدء الخلق (٣١٩٧)، وفى التفسير (٤٦٦٢)، ومسلم فى القسامة (٢٩/١٦٧٩) كلاهما عن أبى بكر.

(٢) فى المطبوعة: «والشمس» والصواب ما أثبتناه.

باعه إلى سنة في أثناء المحرم عد ثلاثمائة وستين يوماً، وإن كان إلى ستة أشهر عد مائة وثمانين يوماً، فإذا كان المبتدأ منتصف المحرم كان المنتهى العشرين من المحرم. وقيل: بل يكمل الشهر بالعدد، والباقي بالأهلة، وهذان القولان روايتان عن أحمد وغيره، وبعض الفقهاء يفرق في بعض الأحكام.

٢٥/١٤٤ / ثم لهذا القول تفسيران: أحدهما: أنه يجعل الشهر الأول ثلاثين يوماً، وباقي الشهر هلالية، فإذا كان الإيلاء في منتصف المحرم حسب باقيه، فإن كان الشهر ناقصاً أخذ منه أربعة عشر يوماً، وكمله بستة عشر يوماً من جمادى الأولى، وهذا يقوله طائفة من أصحابنا وغيرهم.

والتفسير الثاني - هو الصواب الذي عليه عمل المسلمين قديماً وحديثاً - أن الشهر الأول إن كان كاملاً كمل ثلاثين يوماً، وإن كان ناقصاً جعل تسعة وعشرين يوماً، فمتى كان الإيلاء في منتصف المحرم كملت الأشهر الأربعة في منتصف جمادى الأولى، وهكذا سائر الحساب، وعلى هذا القول، فالجميع بالهلال ولا حاجة إلى أن نقول بالعدد، بل ننظر اليوم الذي هو المبدأ من الشهر الأول، فتكون النهاية مثله من الشهر الآخر، فإن كان في أول ليلة من الشهر الأول كانت النهاية في مثل تلك الساعة بعد كمال الشهور، وهو أول ليلة بعد انسلاخ الشهور، وإن كان في اليوم العاشر من المحرم كانت النهاية في اليوم العاشر من المحرم أو غيره على قدر الشهور المحسوبة، وهذا هو الحق الذي لا محيد عنه، ودل عليه قوله: ﴿قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٨٩]، فجعلها مواقيت لجميع الناس، مع علمه سبحانه أن الذي يقع في أثناء الشهور أضعاف أضعاف ما يقع في أوائلها، فلو لم يكن ميقاتاً إلا لما يقع في أولها لما كانت ميقاتاً إلا لأقل من ثلث عشر أمور الناس، ولأن الشهر إذا كان ما بين الهلالين، فما بين الهلالين مثل ما بين نصف هذا ونصف هذا سواء، والتسوية معلومة بالاضطرار. والفرق تحكم محض.

وأيضاً، فمن الذي جعل الشهر العددي ثلاثين، والنبى ﷺ قال: «الشهر هكذا، وهكذا، وهكذا» وخُتِنَ إيهامه<sup>(١)</sup> في الثالثة<sup>(٢)</sup>. ونحن نعلم أن نصف شهور السنة يكون ثلاثين، ونصفها تسعة وعشرين؟!

وأيضاً، فعامة المسلمين في عباداتهم ومعاملاتهم إذا أجل الحق إلى سنة، فإن كان مبدؤه هلال المحرم، كان منتهاه هلال المحرم، سَلَخَ<sup>(٣)</sup> ذى الحجة عندهم. وإن كان مبدؤه عاشر

(١) خنس إيهامه، أى: قبضها انظر: القاموس المحيط، مادة «خنس».

(٢) البخارى في الصوم (١٩٠٨)، ومسلم في الصيام (١٠٨٠/١٠)، والنسائي في الصيام (٢١٤١)، وأحمد ٢٨/٢، ٤٣. كلهم عن ابن عمر.

(٣) السَلَخُ: آخر الشهر. انظر: القاموس المحيط، مادة «سلخ».

المحرم كان متناه عاشر المحرم - أيضاً، لا يعرف المسلمون غير ذلك، ولا يبنون إلا عليه، ومن أخذ ليزيد يوماً لتقصان الشهر الأول؛ كان قد غير عليهم ما فطروا عليه من المعروف، وأتاهم بمنكر لا يعرفونه.

فعلم أن هذا غلط ممن توهمه من الفقهاء، ونهنا عليه ليحذر الوقوع فيه، وليعلم به حقيقة قوله: ﴿قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٨٩]، وإن هذا العموم محفوظ عظيم القدر، لا يستثنى منه شيء.

٢٥/١٤٦ / وكذلك قوله: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِّ وَالْحِسَابِ﴾ [يونس: ٥]، وكذلك قوله: ﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَتَيْنِ فَمَحَوْنَا آيَةَ اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً لِّتَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِّ وَالْحِسَابِ﴾ [الإسراء: ١٢]، يبين بذلك أن جميع عدد السنين والحساب تابع لتقديره منازل.

## فصل

ما ذكرناه من أن الأحكام مثل صيام رمضان متعلقة بالاهلة لا ريب فيه. لكن الطريق إلى معرفة طلوع الهلال هو الرؤية لا غيرها بالسمع والعقل.

٢٥/١٤٧ أما السمع فقد أخبرنا غير واحد، منهم شيخنا الإمام أبو محمد عبد الرحمن بن محمد المقدسى، وأبو الغنائم - المسلم بن عثمان القيسى وغيرهما، قالوا: أنبأنا حنبل بن عبد الله المؤذن، أنبأنا أبو القاسم عبد الله بن محمد بن الحُصَيْن، أنبأنا أبو على بن المذهب، أنبأنا أبو بكر / أحمد بن جعفر بن حمدان، أنبأنا أبو عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن محمد ابن حنبل، أنبأنا أبى، حدثنا محمد بن جعفر - غندر، حدثنا شعبة، عن الأسود بن قيس، سمعت سعيد بن عمر بن سعيد يحدث أنه سمع ابن عمر - رضى الله عنهما - يحدث عن النبى ﷺ أنه قال: «إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب، الشهر هكذا، وهكذا، وهكذا». وعقد الإبهام فى الثالثة: «والشهر هكذا، وهكذا، وهكذا»<sup>(١)</sup> يعنى تمام الثلاثين.

وقال أحمد: حدثنا عبد الرحمن، عن سفيان وإسحاق - يعنى الأزرق - أنبأنا سفيان، عن الأسود بن قيس، عن سعيد بن عمر، عن ابن عمر، عن النبى ﷺ قال: «إنا أمة أمية، لا نكتب ولا نحسب، الشهر هكذا، وهكذا، وهكذا» يعنى: ذكر تسعاً وعشرين: قال إسحاق: وطبق بيديه ثلاث مرات، وخنَسَ إبهامه فى الثالثة<sup>(٢)</sup>، أخرجه البخارى عن آدم،

(١) مسلم فى الصيام (١٠٨٠/١٥)، وأبو داود فى الصوم (٢٣١٩)، والنسائى فى الصيام (٢١٤٠).

(٢) أحمد ٥٢/٢ وقال أحمد شاكر (٥١٣٧): «إسناده صحيح».

عن شعبة، ولفظة: «إنا أمة أمية، لا نكتب ولا نحسب، الشهر هكذا، وهكذا، وهكذا»  
يعنى: مرة تسعة وعشرين، ومرة ثلاثين<sup>(١)</sup>.

وكذلك رواه أبو داود، عن سليمان بن حرب، عن شعبة، ولفظة: «إنا أمة أمية، لا  
نكتب، ولا نحسب، الشهر هكذا، وهكذا، وهكذا» وخس سليمان إصبعه فى الثالثة،  
يعنى: تسعة وعشرين، وثلاثين<sup>(٢)</sup>. رواه / النسائي من طريق عبد الرحمن بن مهدى، عن ٢٥/١٤٨  
سفيان - كما ذكرناه. ومن طريق غندر عن شعبة - أيضاً - كما سقناه، وقال فى آخره: تمام  
الثلاثين<sup>(٣)</sup>. ولم يقل: يعنى، فروايته من جهة المسند - كما سقناه - أجل الطرق، وأرفعها  
قدراً؛ إذ غندر أرفع من كل من رواه عن شعبة وأضبط لحديثه، والإمام أحمد أجل من  
رواه عن غندر، عن شعبة، وهذه الرواية المسندة التى رواها البخارى وأبو داود والنسائي  
من حديث شعبة تفسر رواية النووى وسائر الروايات عن ابن عمر مما فيه إجمال يوهم  
بسيبه على ابن عمر مثل ما روينا بالطريق المذكورة: إن أحمد قال: حدثنا محمد بن جعفر  
وبهز قالوا: حدثنا شعبة، عن جبلة يقول لنا ابن سحيم: قال بهز: أخبرنى جبلة بن سحيم،  
سمعت ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «الشهر هكذا» وطبق بأصابعه مرتين وكسر فى  
الثالثة الإبهام. قال محمد بن جعفر فى حديثه - يعنى قوله: «تسعا وعشرين»: هكذا رواه  
البخارى والنسائي من حديث شعبة ولفظه: «الشهر هكذا، وهكذا» وخس الإبهام فى  
الثالثة<sup>(٤)</sup>. ومثل ما روى نافع عن ابن عمر - كما روينا - بالإسناد المتقدم إلى أحمد: حدثنا  
إسماعيل، أنبأنا أيوب، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «إنما الشهر تسع  
وعشرون، فلا تصوموا حتى تروه، ولا تفطروا حتى تروه، فإن غم عليكم فاقدروا له» قال  
نافع: وكان عبد الله إذا مضى من شعبان تسع وعشرون، يبعث من / ينظر، فإن روى ٢٥/١٤٩  
فذاك، فإن لم ير ولم يحل دون منظره سحاب ولا قتر أصبح مفطراً، وإن حال دون منظره  
سحاب أو قتر أصبح صائماً<sup>(٥)</sup>.

ورويناه فى سنن أبى داود من حديث حماد بن زيد قال: أنبأنا أيوب هكذا سواء،  
ولفظه: «الشهر تسع وعشرون» قال فى آخره: فكان ابن عمر إذا كان شعبان تسعاً وعشرين  
نظر له، فإن روى فذاك، وإن لم ير ولم يحل دون منظره سحاب ولا قتر، أصبح مفطراً،  
فإن حال دون منظره سحاب أو قتر أصبح صائماً. قال: فكان ابن عمر يفطر مع الناس،

(١) البخارى فى الصوم (١٩١٣).

(٢) النسائي فى الصيام (٢١٤١).

(٣) البخارى فى الصوم (١٩٠٨).

(٤) أحمد ٥/٢، وقال أحمد شاكر (٤٤٨٨): «إسناده صحيح».

ولا يأخذ بهذا الحساب<sup>(١)</sup>، وروى له باللفظ الأول عبد الرزاق في «مصنفه» عن معمر، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، عن رسول الله ﷺ قال: «إنما الشهر تسع وعشرون»<sup>(٢)</sup> وبه عن ابن عمر أنه إذا كان سحاب أصبح صائماً، وإن لم يكن سحاب أصبح مفطراً.

قال: وأنبأنا معمر، عن ابن طاوس، عن أبيه مثله، وهكذا رواه عبيد الله بن عمر، عن نافع كما روينا بالإسناد المتقدم إلى أحمد: حدثنا يحيى بن سعيد، عن عبيد الله، حدثني نافع، عن ابن عمر: إذا كان ليلة تسع وعشرين، وكان في السماء سحاب أو قتر أصبح صائماً، رواه النسائي عن عمرو بن<sup>(٣)</sup> على عن يحيى، ولفظه: «لا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه»، فإن غم عليكم فاقدروا له<sup>(٤)</sup>. وذكر أن عبيد الله بن عمرو روى عنه محمد بن بشر، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة - رضى الله عنه - قال: ذكر رسول الله ﷺ الهلال، فقال: «إذا رأيتموه فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا، فإن غمَّ عليكم فعدوا ثلاثين»<sup>(٥)</sup> وجعل هذا اختلافاً على عبيد الله، ومثل هذا الاختلاف لا يقدح إلا مع قرينة، فإن الحفاظ كالزهرى وعبيد الله ونحوهما - يكون الحديث عندهم من وجهين وثلاثة أو أكثر، فتارة يحدثون به من وجه، وتارة يحدثون به من وجه آخر، وهذا يوجد كثيراً في الصحيحين وغيرهما، ويظهر ذلك بأن من الرواة من يفرق بين شيخين، أو يذكر الحديثين جميعاً.

٢٥/١٥٠

وقد روى البخارى من طريق نافع من حديث مالك بن أنس عنه، ولفظه: أن رسول الله ﷺ كان ذكر شهر رمضان فقال: «لا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفطروا حتى تروه، فإن غمَّ عليكم فاقدروا له»<sup>(٦)</sup>، لم يذكر في أوله قوله: «الشهر تسع وعشرون» ولا ذكر الزيادة على عادته في أنه كان كثيراً ما يترك التحديث بما لا يعمل به عنده. وأما قوله: «الشهر تسع وعشرون»، فرواها مالك من طريق عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، ورواها من طريقه البخارى/ عن عبد الله بن مسلمة - وهو القعنبي -: أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «الشهر تسع وعشرون ليلة، فلا تصوموا حتى تروه، فإن غمَّ عليكم فأكملوا العدة ثلاثين» هكذا وقع هذا اللفظ مختصراً في البخارى<sup>(٧)</sup>. وقد رواه عن القعنبي عن مالك، وهو

٢٥/١٥١

(١) أبو داود في الصوم (٢٣٢٠).

(٢) عبد الرزاق في مصنفه ٤٠٢/١٠ (١٩٤٩٨).

(٣) في المطبوعة: «عمر، وابن» والصواب ما أثبتناه من سنن النسائي.

(٤) النسائي في الصيام (٢١٢٣).

(٥) النسائي في الصيام (٢١٢٢).

(٦) البخارى في الصوم (١٩٠٧).

(٧) البخارى في الصوم (١٩٠٦).

ناقص، فإن الذى فى الموطأ: «يومًا»؛ لأن القعنبي لفظه: أن رسول الله ﷺ قال: «الشهر تسع وعشرون يومًا، فلا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفطروا حتى تروه، فإن غم عليكم فاقدروا له»<sup>(١)</sup> فذكر قوله: «ولا تفطروا حتى تروه» وذكره بلفظة: «فاقدروا له» لا بلفظ: «فاكملوا العدة» وهكذا فى سائر الموطآت مسبوق بذكر الجملتين، ولفظ «القدر»، حتى قال أبو عمر ابن عبد البر: لم يختلف عن نافع فى هذا الحديث فى قوله: «فاقدروا له» قال: وكذلك روى سالم عن ابن عمر، وقد روى حديث مالك وغيره عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر قال: ورواه الدراوردي عن عبد الله بن دينار فقال فيه: «فإن غم عليكم فأحصوا العدة» فهذه - والله أعلم - نقص، ورواية بالمعنى، وقع فى حديث مالك الذى فى البخارى، كما ذكر أبو بكر الإسماعيلي، غيره: أن مثل ذلك وقع فى هذا الباب فى لفظ حديث أبي هريرة.

ومثل هذا اللفظ المشعر بالحصص ما رويناه - أيضًا - بالإسناد المتقدم إلى / أحمد: حدثنا حسن بن موسى، حدثنا شيبان، عن يحيى، أخبرنى أبو سلمة قال: سمعت ابن عمر يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الشهر تسع وعشرون»، ورواه النسائي من حديث معاوية عن يحيى هكذا<sup>(٢)</sup>. وساقه - أيضًا - من طريق على، عن يحيى، عن أبي سلمة أن أبا هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «الشهر يكون تسعة وعشرين، ويكون ثلاثين، فإذا رأيتموه فافطروا، فإن غمَّ عليكم فأكملوا العدة» وجعل النسائي هذا اختلافًا على يحيى عن أبي سلمة<sup>(٣)</sup>. والصواب أن كلاهما محفوظ عن يحيى عن أبي سلمة، لا اختلاف فى اللفظ.

وقال أحمد: حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن عُبَيْة بن حُرَيْث، سمعت ابن عمر يقول: قال رسول الله ﷺ: «الشهر تسع وعشرون» وطبق شعبة يديه ثلاث مرات، وكسر الإبهام فى الثالثة، قال عُبَيْة: وأحسبه قال: «الشهر ثلاثون» وطبق كفيه ثلاث مرات<sup>(٤)</sup>، ورواه النسائي من حديث ابن المنى، عن غندر، لكن لفظه: «الشهر تسع وعشرون» لم يزد<sup>(٥)</sup>. فرواية أحمد أكمل وأحسن سياقًا تقدم، فإن الرواية المفسرة تبين أن سائر روايات ابن عمر التى فيها الشهر تسع وعشرون عنى بها أحد شيئين: إما أن الشهر / قد يكون تسعة وعشرين ردًا على من يتهم أن الشهر المطلق هو ثلاثون، كما توهم من توهم من المتقدمين، وتبعهم على ذلك بعض الفقهاء فى الشهر العددي، فيجعلونه ثلاثين يومًا

(٢) النسائي فى الصيام (٢١٣٩)، وأحمد ٧٥/٢.

(٤) أحمد ٧٨/٢، وإسناده صحيح.

(١) مالك فى الموطأ فى الصيام ٢٨٦/١ (٢).

(٣) النسائي فى الصيام (٢١٣٨).

(٥) النسائي فى الصيام (٢١٤٣).

بكل حال، وعارضهم قوم فقالوا: الشهر تسعة وعشرون، واليوم الآخر زيادة، وهذا المعنى هو الذى صرح به النبى ﷺ فقال: «الشهر هكذا، وهكذا، وهكذا، والشهر هكذا، وهكذا»<sup>(١)</sup>، يعنى: مرة ثلاثين، ومرة تسعة وعشرين، فمن جزم بكونه ثلاثين، أو تسعة وعشرين، فقد أخطأ.

والمعنى الثانى: أن يكون أراد أن عدد الشهر اللازم الدائم هو تسعة وعشرون، فأما الزائد فأمر جائز يكون فى بعض الشهور، ولا يكون فى بعضها.

والمقصود أن التسعة والعشرين يجب عددها واعتبارها بكل حال فى كل وقت، فلا يشرع الصوم بحال حتى يمضى تسعة وعشرون من شعبان، ولا بد أن يصام فى رمضان تسعة وعشرون؛ لا يصام أقل منها بحال، وهذا المعنى هو الذى يفسر به رواية أيوب عن نافع: «إنما الشهر تسع وعشرون، فلا تصوموا حتى تروه، ولا تفطروا حتى تروه»<sup>(٢)</sup> أى: إنما الشهر اللازم الدائم الواجب تسعة وعشرون. ولا يمكن أن يفسر / هذا اللفظ بالمعنى الأول؛ لما فيه من الحصر.

٢٥/١٥٤

وقد قيل: إن ذلك قد يكون إشارة إلى شهر بعينه، لا إلى جنس الشهر، أى: إنما ذلك الشهر تسعة وعشرون، كأنه الشهر الذى آلى فيه من أزواجه، لكن هذا يدفعه قوله عَقِبَهُ: «فلا تصوموا حتى تروه، ولا تفطروا حتى تروه، فإن غُمَّ عليكم فاقلدوا له»، فهذا يبين أنه ذكر هذا لبيان الشرع العام المتعلق بجنس الشهر، لا لشهر معين. فإنه قد بين أنه ذكر هذا لأجل الصوم، فلو أراد شهراً بعينه قد علم أنه تسعة وعشرون؛ لكان إذا علم أن ذلك الشهر تسع وعشرون لم يفترق الحال بين الغم وعدمه، ولم يقل: «فلا تصوموا حتى تروه»، ولأنه لا يعلم ذلك إلا وقد روى هلال الصوم، وحيث فلا يقال: «فإن غُمَّ عليكم».

ولذلك حمل الأئمة - كالإمام أحمد - قوله المطلق على أنه لجنس الشهر، لا لشهر معين، وبنوا عليه أحكام الشريعة. قال حنبل بن إسحاق: حدثنى أبو عبد الله، حدثنا يحيى ابن سعيد، عن حميد بن عبد الرحمن، قال أبو عبد الله: قلت ليحيى: الذين يقولون الملائي، قال: نعم، عن الوليد بن عقبة قال: صمنا على عهد على - رضى الله عنه - ثمان / وعشرين، فأمرنا على أن نتمها يوماً. أبو عبد الله - رحمة الله عليه - يقول: العمل على هذا الشهر؛ لأن هكذا وهكذا تسعة وعشرون، فمن صام هذا الصوم قضى يوماً، ولا كفارة عليه.

٢٥/١٥٥

وبما ذكرناه يتبين الجواب عما روى عن عائشة فى هذا قالت: يرحم الله أبا عبد الرحمن،

(١، ٢) سبق تخريجهما ص ٨٢ .

وظاهر رسول الله ﷺ شهراً فتزل لتسع وعشرين. ف قيل له، فقال: «إن الشهر قد يكون تسعاً وعشرين»، فعائشة - رضى الله عنها - ردت ما أفهموها عن ابن عمر، أو ما فهمته هي من أن الشهر لا يكون إلا تسعاً وعشرين. وابن عمر لم يرد هذا، بل قد ذكرنا عنه الروايات الصحيحة، بأن الشهر يكون مرة تسعة وعشرين، ومرة ثلاثين، فثبت بذلك أن ابن عمر روى أن الشهر يكون تارة كذلك، وتارة كذلك.

وما رواه إما أن يكون موافقاً لما روته عائشة - أيضاً - من أن الشهر قد يكون تسعاً وعشرين، وإما أن يكون معناه: أن الشهر اللازم الدائم الواجب هو تسعة وعشرون، ومن كلام العرب وغيرهم أنهم ينفون الشيء في صيغ الحصر أو غيرها، تارة لانتفاء ذاته، وتارة لانتفاء فائدته ومقصوده، ويحصررون الشيء في غيره، تارة لانحصار جميع الجنس منه، وتارة لانحصار المفيد أو الكامل فيه، ثم إنهم تارة / يعيدون النفي إلى المسمى، وتارة يعيدون النفي إلى الاسم، وإن كان ثابتاً في اللغة إذا كان المقصود الحقيقي بالاسم متغياً عنه ثابتاً لغيره، كقوله: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تُقِيمُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [المائدة: ٦٨]، فنفي عنهم مسمى الشيء، مع أنه في الأصل شامل لكل موجود من حق وباطل؛ لما كان ما لا يفيد ولا منفعة فيه يؤول إلى الباطل الذي هو العدم، فيصير بمنزلة المعلوم، بل ما كان المقصود منه إذا لم يحصل مقصوده؛ كان أولى بأن يكون معدوماً من المعلوم المستمر عدمه؛ لأنه قد يكون فيه ضرر.

فمن قال الكذب، فلم يقل شيئاً، ومن لم يعمل بما ينفعه، فلم يعمل شيئاً. ومنه قول النبي ﷺ لما سئل عن الكهان قال: «ليسوا بشيء»، ففي الصحيحين عن عائشة قالت: سئل رسول الله ﷺ عن ناس من الكهان فقال: «ليسوا بشيء»<sup>(١)</sup>. ويقول أهل الحديث عن بعض المحدثين: ليس بشيء، أو عن بعض الأحاديث: ليس بشيء، إذا لم يكن ممن ينتفع به في الرواية؛ لظهور كذبه عمداً أو خطأ. ويقال - أيضاً - لمن خرج عن موجب الإنسانية في الأخلاق ونحوها: هذا ليس بآدمي، ولا إنسان، ما فيه إنسانية ولا مروءة، هذا حمار، أو كلب، كما يقال ذلك لمن اتصف بما هو / فوقه من حدود الإنسانية، كما قلن ليوسف: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف: ٣١].

وكذلك قال النبي ﷺ: «ليس المسكين بهذا الطواف الذي ترده اللقمة واللقمتان، والتمرة والتمرتان، إنما المسكين الذي لا يجد غنى يغنيه، ولا يفطن له فيتصدق عليه، ولا

(١) البخارى فى التوحيد (٧٥٦١)، ومسلم فى السلام (٢٢٢٨/١٢٣).



يسأل الناس إلخافاً<sup>(١)</sup>، وقال: «ما تعدون المفلس فيكم؟» قالوا: الذي لا درهم له ولا دينار، فقال: «ليس ذلك، إنما المفلس الذي يجيء يوم القيامة» الحديث<sup>(٢)</sup>، وقال: «ما تعدون الرقوب؟» الحديث<sup>(٣)</sup>. فهذا نفى لحقيقة الاسم من جهة المعنى الذي يجب اعتباره باعتبار أن الرقوب والمفلس إنما قيد بهذا الاسم لما عُدَّ المال والولد، والنفوس تجزَع من ذلك، فبين النبي ﷺ أن عدم ذلك حيث يضره عدمه هو أحق بهذا الاسم ممن يعدمه حيث قد لا يضره ضرراً له اعتبار.

ومثال هذا أن يقال لمن يتألم ألماً يسيراً: ليس هذا بألم، إنما الألم كذا وكذا، ولمن يرى أنه غنى: ليس هذا بغنى إنما الغنى فلان، وكذلك يقال في العالم والزاهد، كقولهم: إنما العالم من يخشى الله - تعالى.

/ وكقول مالك بن دينار: الناس يقولون: مالك زاهد، إنما الزاهد عمر بن عبد العزيز الذي أته الدنيا فتركها، ونحو ذلك مما تكون القلوب تعظمه لذلك المسمى اعتقاداً واقتصاداً، إما طلباً لوجوده، وإما طلباً لعدمه، معتقداً أن ذلك هو المستحق للاسم، فبين لها أن حقيقة ذلك المعنى ثابتة لغيره دونه، على وجه ينبغي تعليق ذلك الاعتقاد والاقتصاد بذلك الغير.

٢٥/١٥٨

ومن هذا الباب قول النبي ﷺ: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه، والمؤمن من أتمه الناس على دمائهم وأموالهم، والمجاهد من جاهد نفسه في ذات الله»<sup>(٥)</sup>، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [الأنفال: ٢ - ٤]، فهؤلاء المستحقون لهذا الاسم على الحقيقة الواجبة لهم، ومنه قولهم: لا علم إلا ما نفع، ولا مدينة إلا بملك، ومنه قوله ﷺ: «لا ربا إلا في النسبة»<sup>(٦)</sup>، أو «إنما الربا في النسبة»<sup>(٧)</sup>، فإنما الربا العام الشامل

(١) البخارى فى الزكاة (١٤٧٩)، والنسائى فى الزكاة (٢٥٧٢)، والدارمى فى الزكاة ١/٣٧٩، وأحمد ٢/٣١٦ كلهم عن أبى هريرة.

(٢) مسلم فى البر والصلة (٢٥٨١ / ٥٩) .

(٣) الرقوب: الرجل والمرأة إذا لم يعيش لهما ولد؛ لأنه يرقب موته ويرصد خولفاً عليه انظر: القاموس للحيط، مادة «رقب».

(٤) مسلم فى البر والصلة (٢٦٠٨ / ١٠٦) .

(٥) البخارى فى الإيمان (١٠) وأبو داود فى الجهاد (٢٤٨١) روى جزءاً منه .

(٦) البخارى فى البيوع (٢١٧٨، ٢١٧٩)، والنسائى فى البيوع (٤٥٨٠)، وأحمد ٢/٢٠٢ كلهم عن أسامة بن زيد.

(٧) مسلم فى المساقاة (١٥٩٦ / ١٠٢)، والنسائى فى البيوع (٤٥٨١)، وابن ماجه فى التجارات (٢٢٥٧) كلهم عن أسامة بن زيد.

للجنسين وللجنس الواحد المتفقة صفاته إنما يكون فى النسبة. وأما ربا الفضل فلا يكون إلا فى الجنس الواحد، ولا يفعله أحد، إلا إذا اختلفت الصفات، كالمضروب بالتبر<sup>(١)</sup>، والجيد بالردىء، فأما إذا استوت الصفات،/ فليس أحد يبيع درهماً بدرهمين؛ ولهذا شرع القرض هنا لأنه من نوع التبرع، فلما كان غالب الربا وهو الذى نزل فيه القرآن أولاً، وهو ما يفعله الناس، وهو ربا النساء قيل: إنما الربا فى النسبة.

وأيضاً، ربا الفضل إنما حرم؛ لأنه ذريعة إلى ربا النسبة، فالربا المقصود بالقصد الأول هو ربا النسبة، فلا ربا إلا فيه، وأظهر ما تبين فيه الربا الجنس الواحد المتفق فيه الصفات، فإنه إذا باع مائة درهم بمائة وعشرين ظهر أن الزيادة قابلت الأجل الذى لا منفعة فيه، وإنما دخل فيه للحاجة؛ ولهذا لا تضمن الآجال باليد، ولا بالإتلاف، فلو تبقى العين فى يده، أو المال فى ذمته مدة لم يضمن الأجل، بخلاف زيادة الصفة فإنها مضمونة فى الإتلاف، والغصب، وفى البيع إذا قابلت غير الجنس، وهذا باب واسع.

فإن الكلام الخبرى إما إثبات، وإما نفى، فكما أنهم فى الإثبات يشتون للشيء اسم المسمى إذا حصل فيه مقصود الاسم، وإن انتفت صورة المسمى، فكذلك فى النفى، فإن أدوات النفى تدل على انتفاء الاسم بانتفاء مسماه، فكذلك تارة؛ لأنه لم يوجد أصلاً، وتارة لأنه لم توجد الحقيقة المقصودة بالمسمى، وتارة لأنه لم تكمل تلك الحقيقة، وتارة لأن ذلك المسمى مما لا ينبغي أن يكون مقصوداً، بل المقصود غيره،/ وتارة لأسباب أخرى، وهذا كله إنما يظهر من سياق الكلام، وما اقترن به من القرائن اللفظية التى لا تخرجها عن كونها حقيقة عند الجمهور، ولكون المركب قد صار موضوعاً لذلك المعنى، أو من القرائن الحالية التى تجعلها مجازاً عند الجمهور.

وأما إذا أطلق الكلام مجرداً عن القريتين، فمعناه السلب المطلق. وهو كثير فى الكلام، فكذلك قوله ﷺ: «إنما الشهر تسع وعشرون»<sup>(٢)</sup> وقوله: «الشهر تسع وعشرون»<sup>(٣)</sup>. حيث قصد به الحصر فى النوع، لما كان الله - تعالى - قد علق بالشهر أحكاماً، كقوله: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقوله: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧]، وقوله: ﴿شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾ [النساء: ٩٢] ونحو ذلك، وكان من الإفهام ما يسبق إلى أن مطلق الشهر ثلاثون يوماً.

(١) التبر: الذهب والفضة، أو فتاتهما قبل أن يصاغاً، فإذا صيغا فهما ذهب وفضة انظر: القاموس المحيط، مادة «تبر».

(٢، ٣) سبق تخريجهما ص ٨٣.

ولعل بعض من لم يعد أيام الشهر يتوهم أن السنة ثلاثمائة وستون يوماً، وأن كل شهر ثلاثون يوماً، فقال ﷺ: الشهر الثابت اللازم الذى لا بد منه تسع وعشرون. وزيادة اليوم قد تدخل فيه، وقد تخرج منه، كما يقول: الإسلام شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، فهذا هو الذى لا بد منه، وما زاد على ذلك فقد يجب على الإنسان، وقد يموت قبل الكلام، فلا يكون الإسلام فى حقه إلا ما تكلم به.

٢٥/١٦١

/وعلى ما قد ثبت عن ابن عمر، فيكون قد سمع من النبى ﷺ كلا الخبرين، أو أن يكون الذى سمع منه: «إن الشهر يكون تسعة وعشرين»<sup>(١)</sup>، «ويكون ثلاثين»<sup>(٢)</sup> كما جاء مصرحاً به، وسمع منه: «إن الشهر إنما هو تسع وعشرون» روى هذا بالمعنى الذى تضمنه الأول، وهو بعيد من ابن عمر، فإنه كان لا يروى بالمعنى، روى عن النبى ﷺ المعانى الثلاثة أن قوله: «الشهر تسع وعشرون»<sup>(٣)</sup> لشهر معين، وروى عنه أنه قال: «قد يكون»<sup>(٤)</sup>، وروى عنه أنه قال: «إنما الشهر»<sup>(٥)</sup>.

وقد استفاضت الروايات عن النبى ﷺ بما يوافق التفسير الأول فى حديث ابن عمر، مثل ما رواه البخارى من حديث ابن جريج، عن يحيى بن عبد الله بن صفى، عن عكرمة ابن عبد الرحمن، عن أم سلمة: أن النبى ﷺ ألى من نسائه شهراً، فلما مضى تسعة وعشرون يوماً غدا أو راح، فقبل له: إنك حلفت ألا تدخل شهراً. فقال: «إن الشهر يكون تسعة وعشرين يوماً»<sup>(٦)</sup> فيه ما يدل على أن الشهر يكمل بحسبه مطلقاً، إلا أن يكون الإيلاء كان فى أول الشهر، وهو خلاف الظاهر، فمتى كان الإيلاء فى أثنائه فهو نص فى مسألة النزاع. وروى البخارى - أيضاً - من حديث سليمان بن بلال، / عن حميد، عن أنس قال: ألى رسول الله ﷺ من نسائه وكانت انفكت رجله، فأقام فى مشربة تسعاً وعشرين ليلة، ثم نزل. فقالوا: يا رسول الله أليت شهراً؟ فقال: «إن الشهر يكون تسعاً وعشرين»<sup>(٧)</sup>.

٢٥/١٦٢

وأما الشهر المعين، فروى النسائى من حديث شعبة، عن سلمة، عن أبى الحكم، عن ابن عباس، عن النبى ﷺ قال: «أتانى جبريل فقال: تم الشهر لتسع وعشرين» هكذا رواه بهز عنه<sup>(٨)</sup>. ورواه من طريق غندر، ورواه من طريق غندر عنه، ولفظه: «الشهر تسع وعشرون»<sup>(٩)</sup>، فهذه الرواية تبين أن إيلاء النبى ﷺ كان فيما بين الهلالين، فلما مضى تسع وعشرون أخبره جبرائيل أن الشهر تم لتسع وعشرين؛ لأن الشهر الذى ألى فيه كان تسعاً

(٦) البخارى فى الصوم (١٩١٠).

(٨) النسائى فى الصيام (٢١٣٣).

(١-٥) سبق تخريجها ص ٨٣.

(٧) البخارى فى الصوم (١٩١١).

(٩) سبق تخريجه ص ٨٣.

وعشرين، وكان النبي ﷺ يظن أن عليه إكمال العدة ثلاثين، فأخبره جبرائيل بأنه تم شهر إيلائه لتسع وعشرين، ولو كان الإيلاء في أول الهلال لم يحتج إلى أن يخبره جبرائيل بذلك؛ لأنه إذا روى لتمام تسع وعشرين يعلم أنه قد تم، فإن هذا أمر ظاهر لا شبهة فيه حتى يخبره به جبرائيل.

وأيضاً، فلو كان الإيلاء بين الهلالين؛ لكان الصحابة يعلمون أن ذلك / شهر، فإن هذا أمر لم يكن يشكون فيه هم ولا أحد أن الشهر ما بين الهلالين، والاعتبار بالعدد، ولكن لما وقع الإيلاء في أثناء الشهر توهموا أنه يجب تكميل العدة ثلاثين، فأخبره جبريل بأنه قد تم شهر إيلائه لتسع وعشرين، وقال ﷺ لأصحابه: «إن الشهر تسع وعشرون»<sup>(١)</sup> أى: شهر الإيلاء «وإن الشهر يكون تسعة وعشرين»<sup>(٢)</sup>.

وأيضاً، فقول عائشة - رضى الله عنها -: أعدهن. ولو كان في أول الهلال لم تحتج إلى أن تعدهن، كما لم يعد رمضان إذا صاموا بالرؤية، بل روى عنه ما ظاهره الحصر سعد بن أبي وقاص بالإسناد المتقدم إلى أحمد: حدثنا محمد بن بشر، حدثنا إسماعيل بن أبي خالد، عن محمد بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه قال: خرج علينا رسول الله ﷺ وهو يضرب بإحدى يديه على الأخرى وهو يقول: «الشهر هكذا وهكذا» ثم يقبض إصبعه في الثالثة<sup>(٣)</sup>. وقال أحمد: حدثنا معاوية بن عمر، حدثنا زائدة، عن إسماعيل بن محمد بن سعد، عن أبيه، عن النبي ﷺ قال: «الشهر هكذا وهكذا، عشر عشر، وتسع مرة» رواه النسائي من حديث محمد بن بشر كما ذكرناه<sup>(٤)</sup>. ورواه هو وأحمد - أيضاً - من حديث ابن المبارك، عن إسماعيل مسنداً، كما تقدم<sup>(٥)</sup>. / وقد رواه يحيى بن سعيد ووكيع ومحمد بن عبيد، عن إسماعيل، عن محمد مرسلأ، وقال يحيى بن سعيد في روايته: قلت لإسماعيل: عن أبيه؟ قال: لا<sup>(٦)</sup>.

وقد صحح أحمد المسند، وقال في حديث إسماعيل بن أبي خالد: حديث سعد: «الشهر هكذا وهكذا»<sup>(٧)</sup> قال يحيى القطان: أردنا أن يقول عن أبيه فأبى. قال أحمد: هذا عن إسماعيل كان يسنده أحياناً وأحياناً لا يسنده. ورواه زائدة عن أبيه قيل له: إن وكيلاً قد رواه، ويحيى يقول: ما يقول؟ قال: زائدة قد رواه. وقال - أيضاً -: قد رواه عبد الله عن أبيه، وابن بشر وزائدة وغيرهم، وهذا الذى قاله، بيان أن هذه الزيادة من هؤلاء الثقة، فهي مقبولة. وأن الذين حدثوا عنه كان تارة يذكرها وتارة يتركها. وقد روى ما يفسره،

(١)، (٢) سبق تخريجهما ص ٨٣.

(٣) أحمد ١/ ١٨٤ وقال أحمد شاكر (١٥٩٤): «إسناده صحيح».

(٤) النسائي في الصيام (٢١٣٥)، وأحمد ١/ ١٨٤. (٥) النسائي في الصيام (٢١٣٦)، وأحمد ١/ ١٨٤.

(٦) النسائي في الصيام (٢١٣٧). (٧) سبق تخريجه ص ٨٣.

فروى أبو بكر الخلال وصاحبه من حديث وكيع، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن محمد ابن سعد قال: قال رسول الله ﷺ: «الشهر هكذا وهكذا وهكذا، والشهر هكذا وهكذا وهكذا»<sup>(١)</sup>، وأشار وكيع بالعشر الأصابع مرتين، وخسّ واحدة الإبهام فى الثالثة.

فهذه الأحاديث المستفيضة المتلقاة بالقبول دلت على أمور:

٢٥/١٦٥

أحدها: أن قوله: «إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب»<sup>(٢)</sup>، هو خبر / تضمن نهياً، فإنه أخبر أن الأمة التى اتبعتة هى الأمة الوسط، أمية لا تكتب ولا تحسب، فمن كتب أو حسب لم يكن من هذه الأمة فى هذا الحكم، بل يكون قد اتبع غير سبيل المؤمنين الذين هم هذه الأمة، فيكون قد فعل ما ليس من دينها، والخروج عنها محرم منهى عنه، فيكون الكتاب والحساب المذكوران محرّمين منهيّا عنهما، وهذا كقوله: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده»<sup>(٣)</sup> أى: هذه صفة المسلم، فمن خرج عنها خرج عن الإسلام، ومن خرج عن بعضها خرج عن الإسلام فى ذلك البعض، وكذلك قوله: «المؤمن من آمنه الناس على دمانهم وأموالهم»<sup>(٤)</sup>.

فإن قيل: فهلا قيل: إن لفظه خبر ومعناه الطلب؟. كقوله: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، ونحو ذلك، فيكون المعنى: أن من كان من هذه الأمة فلا ينبغي له أن يكتب ولا يحسب، نهاء عن ذلك؛ لئلا يكون خبراً قد خالف مخبره، فإن منهم من كتب أو حسب.

قيل: هذا معنى صحيح فى نفسه، لكن ليس هو ظاهر اللفظ، فإن ظاهره خبر، والصرف عن الظاهر إنما يكون لدليل يحوج إلى ذلك، ولا حاجة إلى ذلك كما بيناه.

٢٥/١٦٦

/ وأيضاً، فقوله: «إنا أمة أمية»<sup>(٥)</sup> ليس هو طلباً، فإنهم أميون قبل الشريعة، كما قال الله - تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ﴾ [الجمعة: ٢]، وقال: ﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ أَسْلَمْتُمْ﴾ [آل عمران: ٢٠]، فإذا كانت هذه صفة ثابتة لهم قبل المبعث لم يكونوا مأمورين بابتدائها. نعم، قد يؤمرون بالبقاء على بعض أحكامها، فإننا سنبين أنهم لم يؤمروا أن يبقوا على ما كانوا عليه مطلقاً.

فإن قيل: فلم لا يجوز أن يكون هذا إخباراً محضاً أنهم لا يفعلون ذلك، وليس عليهم أن يفعلوه؛ إذ لهم طريق آخر غيره، ولا يكون فيه دليل على أن الكتاب والحساب منهى عنه؛ بل على أنه ليس بواجب، فإن الأموة صفة نقص، ليست صفة كمال، فصاحبها بأن يكون معذوراً أول من أن يكون ممدوحاً.

(٢، ٤) سبق تخريجهما ص ٨٨ .

(٢، ١) سبق تخريجهما ص ٨٣ .

(٥) سبق تخريجه ص ٨٣ .

قيل: لا يجوز هذا، لأن الأمة التي بعث الله إليها، فيهم من يقرأ ويكتب كثيراً، كما كان في أصحابه وفيهم من يحسب، وقد بعث ﷺ بالفرائض التي فيها من الحساب ما فيها، وقد ثبت عنه ﷺ أنه لما قدم عامله على الصدقة - ابن اللثبية - حاسبه<sup>(١)</sup>. وكان له كتاب عدة - كأبي بكر وعمر وعثمان وعلي وزيد ومعاوية - يكتبون الوحي، ويكتبون العهود، ويكتبون كتبه إلى الناس، إلى من بعثه الله / إليه من ملوك الأرض، ورؤوس الطوائف، وإلى عماله وولاته وسعائه وغير ذلك. وقد قال الله - تعالى - في كتابه: ﴿لَتَعْلَمُوا عَدَدَ السَّيِّئِينَ وَالْحَسَابِ﴾ [يونس: ٥، الإسراء: ١٢]، في آيتين من كتابه فأخبر أنه فعل ذلك ليعلم الحساب.

٢٥/١٦٧

وإنما الأمي هو في الأصل: منسوب إلى الأمة، التي هي جنس الأميين، وهو من لم يتميز عن الجنس بالعلم المختص، من قراءة أو كتابة كما يقال: عامي لمن كان من العامة، غير متميز عنهم بما يختص به غيرهم من علوم، وقد قيل: إنه نسبة إلى الأم، أي: هو الباقي على ما عودته أمه من المعرفة والعلم، ونحو ذلك.

ثم التميز الذي يخرج به عن الأمية العامة إلى الاختصاص، تارة يكون فضلاً وكمالاً في نفسه - كالتميز عنهم بقراءة القرآن، وفهم معانيه - وتارة يكون بما يتوصل به إلى الفضل والكمال، كالتميز عنهم بالكتابة وقراءة المكتوب - فيمدح في حق من استعمله في الكمال، ويذم في حق من عطله أو استعمله في الشر. ومن استغنى عنه بما هو أنفع له كان أكمل وأفضل، وكان تركه في حقه مع حصول المقصود به أكمل وأفضل.

٢٥/١٦٨

فإذا تبين أن التميز عن الأميين نوعان، فالأمة التي بعث فيها / النبي ﷺ أولاهم العرب، وبواسطتهم حصلت الدعوة لسائر الأمم؛ لأنه إنما بعث بلسانهم، فكانوا أميين عامة، ليست فيهم مزية علم ولا كتاب ولا غيره، مع كون فطرتهم كانت مستعدة للعلم أكمل من استعداد سائر الأمم، بمنزلة أرض الحرث القابلة للزرع، لكن ليس لها من يقوم عليها، فلم يكن لهم كتاب يقرؤونه منزلاً من عند الله كما لأهل الكتاب، ولا علوم قياسية مستنبطة، كما للصائبة ونحوهم. وكان الخط فيهم قليلاً جداً، وكان لهم من العلم ما ينال بالفطرة التي لا يخرج بها الإنسان عن الأموة العامة، كالعلم بالصانع - سبحانه - وتعظيم مكارم الأخلاق، وعلم الانواء والانساب والشعر. فاستحقوا اسم الأمية من كل وجه، كما قال فيهم: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ﴾ [الجمعة: ٢]، وقال تعالى: ﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ إِذَا سَأَلْتُمُوهُم فَمَا اسْأَلُوا فَقَدْ ائْتَدُوا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ﴾ [آل عمران: ٢٠]، فجعل الأميين مقابلين لأهل الكتاب، فالكتابي غير الأمي.

(١) البخاري في الزكاة (١٥٠٠) .

فلما بعث فيهم ووجب عليهم اتباع ما جاء به من الكتاب وتدبره وعقله والعمل به - وقد جعله تفصيلاً لكل شيء، وعلمهم نبيهم كل شيء حتى الخراءة - صاروا أهل كتاب وعلم، بل صاروا أعلم الخلق، وأفضلهم في العلوم النافعة، وزالت عنهم الأمية المذمومة الناقصة، وهى عدم العلم والكتاب المنزل، إلى أن علموا الكتاب والحكمة وأورثوا الكتاب، كما قال فيهم: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [الجمعة: ٢]، فكانوا أميين من كل وجه، فلما علمهم الكتاب والحكمة قال فيهم: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذْنُ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣٢]، وقال تعالى: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مَبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾. أن تقولوا إنما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا وإن كنا عن دراستهم لغافلين. أو تقولوا لو أننا أنزل علينا الكتاب لكنا أهدى منهم ﴿[الأنعام: ١٥٥ - ١٥٧]، واستجيب فيهم دعوة الخليل حيث قال: ﴿رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٩]، وقال: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [آل عمران: ١٦٤].

فصار هذه الأمية منها ما هو محرم. ومنها ما هو مكروه، ومنها ما هو نقص، وترك الأفضل، فمن لم يقرأ الفاتحة، أو لم يقرأ شيئاً من القرآن تسميه الفقهاء في «باب الصلاة» أمياً، ويقابلونه بالقارئ، / فيقولون: لا يصح اقتداء القارئ، بالأمي، ويجوز أن يأتى الأمي بالأمي، ونحو ذلك من المسائل، وغرضهم بالأمي هنا: الذى لا يقرأ القراءة الواجبة سواء كان يكتب أو لا يكتب، يحسب أو لا يحسب.

فهذه الأمية منها ما هو ترك واجب يعاقب الرجل عليه، إذا قدر على التعلم فتركه.

ومنها ما هو مذموم كالذى وصفه الله - عز وجل - عن أهل الكتاب حيث قال: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيًّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [البقرة: ٧٨]، فهذه صفة من لا يفقه كلام الله ويعمل به، وإنما يقتصر على مجرد تلاوته، كما قال الحسن البصرى: نزل القرآن ليعمل به، فاتخذوا تلاوته عملاً. فالأمي هنا قد يقرأ حروف القرآن أو غيرها ولا يفقه، بل يتكلم في العلم بظاهر من القول ظناً، فهذا - أيضاً - أمي مذموم، كما ذمه الله؛ لنقص علمه الواجب سواء كان فرض عين، أم كفاية.

ومنها ما هو الأفضل الاكمل كالذى لا يقرأ من القرآن إلا بعضه، ولا يفهم منه إلا ما

يتعلق به، ولا يفهم من الشريعة إلا مقدار الواجب / عليه، فهذا - أيضاً - يقال له: أمى، ٢٥/١٧١  
وغيره ممن أوتى القرآن علماً وعملاً أفضل منه وأكمل.

فهذه الأمور المميزة للشخص عن الأمور التى هى فضائل وكمال، فقدما إما فقد واجب  
عيناً، أو واجب على الكفاية، أو مستحب، وهذه يوصف الله بها، وأنبياءه مطلقاً، فإن الله  
عليم حكيم، جمع العلم، والكلام النافع طلباً وخبراً وإرادة، وكذلك أنبياءه ونبينا سيد  
العلماء والحكماء.

وأما الأمور المميزة التى هى وسائل وأسباب إلى الفضائل مع إمكان الاستغناء عنها  
بغيرها، فهذه مثل الكتاب الذى هو الخط والحساب، فهذا إذا فقدما مع أن فضيلته فى نفسه  
لا تتم بدونها، وفقدما نقص، إذا حصلها واستعان بها على كماله وفضله كالذى يتعلم  
الخط فيقرأ به القرآن؛ وكب العلم النافعة، أو يكتب للناس ما يتفهمون به. كان هذا فضلاً  
فى حقه وكمالاً، وإن استعان به على تحصيل ما يضره، أو يضر الناس، كالذى يقرأ بها  
كتب الضلالة، ويكتب بها ما يضر الناس كالذى يزور خطوط الأمراء والقضاة والشهود.  
كان هذا ضرراً فى حقه، وسيئة ومنقصة؛ ولهذا نهى عمر أن تعلم النساء الخط.

/ وإن أمكن أن يستغنى عنها بالكلية، بحيث ينال كمال العلوم من غيرها، وينال كمال  
التعليم بدونها. كان هذا أفضل له وأكمل. وهذه حال نبينا ﷺ الذى قال الله فيه: ﴿الَّذِينَ  
يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ﴾ [الأعراف:  
١٥٧]، فإن أموته لم تكن من جهة فقد العلم والقراءة عن ظهر قلب، فإنه إمام الأئمة فى  
هذا، وإنما كان من جهة أنه لا يكتب ولا يقرأ مكتوباً. كما قال الله فيه: ﴿وَمَا كُنْتَ تَتْلُو مِنْ  
قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّ بِيَمِينِكَ﴾ [العنكبوت: ٤٨].

وقد اختلف الناس: هل كتب يوم الحديبية بخطه معجزة له؟ أم لم يكتب؟ وكان انتفاء  
الكتابة عنه مع حصول أكمل مقاصدها بالمتع من طريقها من أعظم فضائله، وأكبر معجزاته،  
فإن الله علمه العلم بلا واسطة كتاب معجزة له، ولما كان قد دخل فى الكتب من التحريف  
والتبديل، وعلم هو ﷺ أمته الكتاب والحكمة من غير حاجة منه إلى أن يكتب بيده، وأما  
سائر أكابر الصحابة - كالحلفاء الأربعة وغيرهم - فالغالب على كبارهم الكتابة لاحتياجهم  
إليها؛ إذ لم يؤت أحد منهم من الوحي ما أوتي، صارت أموته المختصة به كمالاً فى حقه  
من جهة الغنى بما هو أفضل منها وأكمل، ونقصاً فى حق غيره من جهة فقد الفضائل التى  
لا تتم إلا بالكتابة.

/ إذا تبين هذا، فكتَّابُ أيام الشهر وحُسَابُهُ من هذا الباب - كما قدمناه - فإن من كتب ٢٥/١٧٣



مسير الشمس والقمر بحروف «أبجد» ونحوها، وحسب كم مضى من مسيرها، ومتى يلتقيان ليلة الاستسرار، ومتى يتقابلان ليلة الإبدار، ونحو ذلك، فليس في هذا الكتاب والحساب من الفائدة، إلا ضبط المواقيت التي يحتاج الناس إليها في تحديد الحوادث والأعمال، ونحو ذلك، كما فعل ذلك غيرنا من الأمم، فضبطوا مواقيتهم بالكتاب والحساب، كما يفعلونه بالجدول، أو بحروف الجمل، وكما يحسبون مسار الشمس والقمر، ويعدلون ذلك، ويقومونه بالسير الأوسط، حتى يتبين لهم وقت الاستسرار والإبدار، وغير ذلك، فبين النبي ﷺ: إنا أيتها الأمة الأمية لا نكتب هذا الكتاب، ولا نحسب هذا الحساب، فعاد كلامه إلى نفى الحساب والكتاب فيما يتعلق بأيام الشهر الذي يستدل به على استسرار الهلال وطلوعه.

وقد قدمنا - فيما تقدم - أن النفي وإن كان على إطلاقه يكون عامًا، فإذا كان في سياق الكلام ما يبين المقصود علم به المقصود أخاص هو، أم عام، فلما قرن ذلك بقوله: «الشهر ثلاثون» و «الشهر تسعة وعشرون» بين أن المراد به: إنا لا نحتاج في أمر الهلال إلى كتاب ولا / حساب، إذ هو تارة كذلك، وتارة كذلك، والفارق بينهما هو الرؤية فقط، ليس بينهما فرق آخر من كتاب ولا حساب - كما سنبينه - فإن أرباب الكتاب والحساب لا يقدرون على أن يضبطوا الرؤية بضبط مستمر، وإنما يقربوا ذلك، فيصيون تارة، ويخطئون أخرى.

٢٥/١٧٤

وظهر بذلك أن الأمية المذكورة هنا صفة مدح وكمال من وجوه: من جهة الاستغناء عن الكتاب والحساب، بما هو أبين منه وأظهر، وهو الهلال، ومن جهة أن الكتاب والحساب هنا يدخلهما غلط، ومن جهة أن فيهما تعبًا كثيرًا بلا فائدة، فإن ذلك شغل عن المصالح؛ إذ هذا مقصود لغيره لا لنفسه، وإذا كان نفى الكتاب والحساب عنهم للاستغناء عنه بخير منه، وللمفسدة التي فيه كان الكتاب والحساب في ذلك نقصًا وعيًا، بل سيئة وذنبًا، فمن دخل فيه فقد خرج عن الأمة الأمية فيما هو من الكمال والفضل السالم عن المفسدة، ودخل في أمر ناقص يؤديه إلى الفساد والاضطراب.

وأيضًا، فإنه جعل هذا وصفًا للأمة، كما جعلها وسطًا في قوله تعالى: ﴿جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣]، فالخروج عن ذلك اتباع غير سبيل المؤمنين.

/ وأيضًا، فالشيء إذا كان صفة للأمة لأنه أصلح من غيره، ولأن غيره فيه مفسدة. كان ذلك مما يجب مراعاته، ولا يجوز العدول عنه إلى غيره لوجهين: لما فيه من المفسدة، ولأن صفة الكمال التي للأمة يجب حفظها عليها، فإن كان الواحد لا يجب عليه في نفسه تحصيل المستحبات، فإن كل ما شرع للأمة جميعًا صار من دينها، وحفظ مجموع الدين واجب على الأمة، فرض عين أو فرض كفاية؛ ولهذا وجب على مجموع الأمة حفظ

٢٥/١٧٥

جميع الكتاب، وجميع السنن المتعلقة بالمستحبات والرغائب، وإن لم يجب ذلك على أحدها؛ ولهذا أوجب على الأمة من تحصيل المستحبات العامة مالا يجب على الأفراد، وتحصيله لنفسه مثل الذى يؤم الناس فى صلاته، فإنه ليس له أن يفعل دائماً ما يجوز سمفرد فعله، بل يجب عليه ألا يطول الصلاة تطويلاً يضر من خلفه، ولا ينقصها عن سنتها الراجعة، مثل قراءة السورتين الأوليين، وإكمال الركوع والسجود، ونحو ذلك، حتى أن النبى ﷺ أمر الصحابة بعزل إمام كان يصلى لبصاقه فى قبلة المسجد، وقال: «يؤم القوم قرؤهم لكتاب الله، فإن كانوا فى القراءة سواء فأعلمهم بالسنة، فإن كانوا فى السنة سواء» الحديث<sup>(١)</sup>، وقال: «إذا أم الرجل القرم وفيهم من هو خير منه لم يزالوا فى سفال»<sup>(٢)</sup>،<sup>(٣)</sup>.

ولهذا قال الفقهاء: إن الإمام المقيم بالناس حجهم عليه أن يأتى بكمال الحج من تأخير النفر إلى الثالث من منى، ولا يتعجل فى النفر الأول، ونحو ذلك من سنن الحج التى لو تركها الواحد لم يأنثم، وليس للإمام تركها لأجل مصلحة عموم الحجيج من تحصيل كمال الحج وقامه؛ ولهذا لما اجتمع على عهد رسول الله ﷺ عيدان فشهد العيد، ثم رخص فى الجمعة، قال: «إنا مجمعون»<sup>(٤)</sup>. فقال أحمد فى المشهور عنه وغيره: إن على الإمام أن يقيم لهم الجمعة ليحصل الكمال لمن شهدا وإن جاز للأحاد الانصراف.

ونظائره كثيرة مما يوجب أن يحفظ للأمة - فى أمرها العام فى الأزمنة والأمكنة والأعمال - كمال دينها الذى قال الله فيه: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، فما أفضى إلى نقص كمال دينها - ولو بترك مستحب - يفضى إلى تركه مطلقاً؛ كان تحصيله واجباً على الكفاية، إما على الأئمة وإما على غيرهم، فالكمال والفضل الذى يحصل برؤية الهلال دون الحساب يزول بمراعاة الحساب لو لم يكن فيه مفسدة.

(١) مسلم فى المساجد (٦٧٣/ ٢٩٠)، والترمذى فى الصلاة (٢٣٥) وقال: «حديث حسن صحيح»، وابن ماجه فى إقامة الصلاة (٩٨٠) كلهم عن أبى مسعود الأنصارى.

(٢) السفال: النذالة، انظر: النهاية فى غريب الحديث ٣٧٦/٢.

(٣) الطبرانى فى الأوسط (٤٥٨٢)، وقال الهيثمى فى مجمع الزوائد ٦٧/٢، «رواه الطبرانى فى الأوسط، وفيه الهيثم بن عقاب، قال الأردى: لا يعرف، قلت: ذكره ابن حبان فى الثقات»، وابن عدى فى الكامل ٣٨١/٢، والعقلى فى الضعفاء ٣٥٥/٤، كلهم عن ابن عمر بلفظ: «من أم قوماً وفيهم من هو أقرأ لكتاب الله منه، لم يزل فى سفال إلى يوم القيامة».

(٤) ابن ماجه فى إقامة الصلاة (١٣١١) عن ابن عباس، وابن عدى فى الكامل ١٩٣/٣ عن أبى هريرة، وقال: «وهذا يرويه عن عبد العزيز بن رفيع مع زياد البكائى صالح بن موسى الطلحى، وروى عن شعبة عن عبد العزيز بن رفيع ولا أعلم يرويه عن شعبة غير بقية».

الوجه الثاني: ما دلت عليه الأحاديث ما فى قوله ﷺ: «لا تصوموا حتى تروه، ولا تفطروا حتى تروه» كما ثبت فى ذلك عنه من حديث ابن عمر<sup>(١)</sup>، فنهى عن الصوم قبل رؤيته وعن الفطر قبل / رؤيته. ولا يخلو النهى، إما أن يكون عامًا فى الصوم فرضًا ونفلًا ونذرًا وقضاء، أو يكون المراد: فلا تصوموا رمضان حتى تروه. وعلى التقديرين فقد نهى أن يصام رمضان قبل الرؤية، والرؤية الإحساس والإبصار به، فمتى لم يره المسلمون كيف يجوز أن يقال: قد أخبر مخبر أنه يرى، وإذا رأى كيف يجوز أن يقال: أخبر مخبر أنه لا يرى، وقد علم أن قوله: «فلا تصوموا حتى تروه، ولا تفطروا حتى تروه» ليس المراد به أنه لا يصومه أحد حتى يراه بنفسه، بل لا يصومه أحد حتى يراه أو يراه غيره؟!

وفى الجملة، فهو من باب عموم النفى لا نفى العموم، أى: لا يصومه أحد حتى يرى، أو حتى يعلم أنه قد رأى، أو ثبت أنه قد رأى؛ ولهذا لما اختلف السلف ومن بعدهم فى صوم يوم الشك من رمضان، فصامه بعضهم مطلقًا فى الصحو والغيم احتياطًا، وبعضهم كره صومه مطلقًا فى الصحو والغيم كراهة الزيادة فى الشهر، وفرق بعضهم بين الصحو والغيم لظهور العدم فى الصحو دون الغيم؛ كان الذى صاموه احتياطًا إنما صاموه لإمكان أن يكون قد رآه غيرهم. فينقصونه فيما بعد، وأما لو علموا أنه لم يره أحد لم يكن أحد من الأمة يستجيز أن يصومه؛ لكون الحساب قد دل على أنه يطلع ولم ير مع ذلك، كما / أن الجمهور الذين كرهوا صومه لم يلتفتوا إلى هذا الجواب؛ إذ الحكم ممدود إلى وقوع الرؤية لا إلى جوازها.

واختلف هؤلاء: هل يجوز أو يكره أو يحرم أو يستحب أن يصام بغير نية رمضان إذا لم يوافق عادة؟ على أربعة أقوال: هذا يجوز أو يستحبه حملاً للنهى عن صوم رمضان، ويكرهه ويحظره لنهى ﷺ عن التقدم، ولخوف الزيادة، ولمعان آخر.

ثم إذا صامه بغير نية رمضان، أو بنيته المكروهة، فهل يجزئه إذا تبين، أو لا يجزئه، بل عليه القضاء؟ على قولين للأمة. وإذا لم يتبين أنه رأى إلا من النهار، فهل يجزئه إنشاء النية من النهار؟ على قولين للأمة.

ولو تبين أنه رأى فى مكان آخر، فهل يجب القضاء، أو لا يجب مطلقًا؟ أم إذا كان دون مسافة القصر؟ أم إذا كانت الرؤية فى الإقليم؟ أم إذا كان العمل واحدًا؟ وهل تثبت الرؤية بقول الواحد؟ أم الاثنين مطلقًا؟ أم لا بد فى الصحو من عدد كثير؟ هذا مما تنازع فيه المسلمون، فهذه المسائل التى تنازع فيها المسلمون التى تتعلق بيوم الثلاثين، وتفرع بسببها مسائل آخر لعموم البلوى بهذا / الأمر، ولما فهموه من كلام الله ورسوله ورأوه من أصول

(١) سبق تخريجه ص ٨٤ .

شريعته، ولما بلغهم عن الصدر الأول، وهى من جنس المسائل التى تنازع فيها أهل الاجتهاد، بخلاف من خرج فى ذلك إلى الأخذ بالحساب، أو الكتاب، كالجداول، وحساب تقويم، والتعديل المأخوذ من سيرهما، وغير ذلك الذى صرح رسول الله ﷺ بنفيه عن أمته والنهى عنه.

ولهذا ما زال العلماء يعدون من خرج إلى ذلك قد أدخل فى الإسلام ما ليس منه، فيقابلون هذه الأقوال بالإنكار الذى يقابل به أهل البدع، وهؤلاء الذين ابتدعوا فيه ما يشبه بدع أهل الكتاب والصابئة أنواع: قوم منتسبه إلى الشيعة من الإسماعيلية وغيرهم، يقولون بالعدد دون الرؤية، ومبدأ خروج هذه البدعة من الكوفة.

فمنهم من يعتمد على جدول يزعمون أن جعفر الصادق دفعه إليهم ولم يأت به إلا عبد الله بن معاوية، ولا يختلف أهل المعرفة من الشيعة وغيرهم: أن هذا كذب مختلق على جعفر، اختلقه عليه عبد الله هذا، وقد ثبت بالنقل المرضى عن جعفر وعامة أئمة أهل البيت ما عليه المسلمون، وهو قول أكثر عقلاء الشيعة.

٢٥/١٨٠ / ومنهم من يعتمد على أن رابع رجب أول رمضان، أو على أن خامس رمضان الماضى أول رمضان الحاضر.

ومنهم من يروى عن النبى ﷺ حديثاً لا يعرف فى شيء من كتب الإسلام، ولا رواه عالم قط أنه قال: «يوم صومكم يوم نحركم»<sup>(١)</sup>. وغالب هؤلاء يوجبون أن يكون رمضان تاماً، ويمنعون أن يكون تسعة وعشرين.

ومنهم من يعتمد على رؤيته بالمشرق قبل الاستسرار، فيوجبون استساراه ليلتين، ويقولون: أول يوم يرى فى أوله فهو من الشهر الماضى، واليوم يكون اليوم الذى لا يرى فى طرفيه، ثم اليوم الذى يرى فى آخره هو أول الشهر الثانى، ويجعلون مبدأ الشهر قبل رؤية الهلال، مع العلم بأن الهلال يستر ليلة تارة، وليلتين أخرى، وقد يستر ثلاث ليال.

فأما الذين يعتمدون على حساب الشهور وتعديلها فيعتبرونها برمضان الماضى، أو برجب، أو يضمون جدولاً يعتمدون عليه، فهم مع مخالفتهم لقوله ﷺ: «لا نكتب ولا نحسب»<sup>(٢)</sup> إنما عمدتهم / تعديل سير التيرين، والتعديل أن يأخذ أعلى سيرهما، وأدناه، فيأخذ الوسط منه ويجمعه.

(١) كشف الخفاء للعجلونى ٣٩٨/٢ وقال: «لا أصل له كما قاله الإمام أحمد، وغيره: كالزركشى والسيوطى، وأغفله السخاوى» قلت: لم يغفله السخاوى كما قال العجلونى، بل ذكره فى المقاصد الحسنة ص ٤٨٠.

(٢) سبق تخريجه ص ٨٣.

ولما كان الغالب على شهور العام أن الأول ثلاثون والثاني تسعة وعشرون؛ كان جميع أنواع هذا الحساب والكتاب مبنية على أن الشهر الأول ثلاثون، والثاني تسعة وعشرون، والسنة ثلاثمائة وأربعة وخمسون، ويحتاجون أن يكتبوا في كل عدة من السنين زيادة يوم تصير فيه السنة ثلاثمائة وخمسة وخمسين يوماً، يزيدونه في ذى الحجة - مثلاً - فهذا أصل عدتهم، وهذا القدر موافق في أكثر الأوقات؛ لأن الغالب على الشهور هكذا، ولكنه غير مطرد، فقد يتوالى شهران وثلاثة وأكثر ثلاثين، وقد يتوالى شهران وثلاثة وأكثر تسعة وعشرين، فينتقص كتابهم وحسابهم، ويفسد دينهم الذى ليس بقيم، وهذا من الأسباب الموجبة لتلا يعمل بالكتاب والحساب فى الأهلة.

فهذه طريقة هؤلاء المبتدعة المارقين الخارجين عن شريعة الإسلام، الذين يحسبون ذلك الشهر بما قبله من الشهور، إما فى جميع السنين أو بعضها، ويكتبون ذلك.

وأما الفريق الثانى، فقوم من فقهاء البصريين ذهبوا إلى أن قوله: / «فاقدروا له»<sup>(١)</sup> تقدير حساب بمنازل القمر، وقد روى عن محمد بن سيرين قال: خرجت فى اليوم الذى شك فيه، فلم أدخل على أحد يؤخذ عنه العلم إلا وجدته يأكل، إلا رجلاً كان يحسب ويأخذ بالحساب، ولو لم يعلمه كان خيراً له. وقد قيل: إن الرجل مطرف بن عبد الله بن الشَّخِير، وهو رجل جليل القدر، إلا أن هذا إن صح عنه فهى من زلات العلماء. وقد حكى هذا القول عن أبى العباس بن سريج - أيضاً - وحكاه بعض المالكية عن الشافعى: أن من كان مذهبه الاستدلال بالنجوم ومنازل القمر لم يتبين له من جهة النجوم أن الهلال الليلة، وغم عليه جاز له أن يعتقد الصيام ويبيته ويجزئه، وهذا باطل عن الشافعى لا أصل له عنه، بل المحفوظ عنه خلاف ذلك كمذهب الجماعة، وإنما كان قد حكى ابن سُرَيْج - وهو كان من أكابر أصحاب الشافعى - نسبة ذلك إليه؛ إذ كان هو القائم بنصر مذهبه.

٢٥/١٨٢

واحتجاج هؤلاء بحديث ابن عمر فى غاية الفساد، مع أن ابن عمر هو الراوى عن النبى ﷺ: «إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب»<sup>(٢)</sup> فكيف يكون موجب حديثه العمل بالحساب؟! وهؤلاء يحسبون مسيره فى ذلك الشهر ولياليه، وليس لأحد منهم طريقة منضبطة أصلاً، بل أية طريقة سلكوها، فإن الخطأ واقع فيها - أيضاً - فإن الله - سبحانه - لم يجعل لمطلع الهلال حساباً مستقيماً، بل لا يمكن أن يكون إلى رؤيته / طريق مطرد إلا الرؤية، وقد سلوكوا طرقاً كما سلك الأولون منهم من لم يضبطوا سيره إلا بالتعديل الذى يتفق الحساب على أنه غير مطرد، وإنما هو تقريب مثل أن يقال: إن رؤى صبيحة ثمان وعشرين فهو تام،

٢٥/١٨٣

(١، ٢) سبق تخريجهما من ٨٣.

وإن لم ير صبيحة ثمان فهو ناقص، وهذا بناء على أن الاستمرار لليلتين، وليس بصحيح، بل قد يستمر ليلة تارة، وثلاث ليالٍ أخرى.

وهذا الذى قالوه إنما هو بناء على أنه كل ليلة لا يمكث فى المنزلة إلا ستة أسابيع ساعة، لا أقل ولا أكثر، فيغيب ليلة السابع نصف الليل، ويطلع ليلة أربعة عشر من أول الليل إلى طلوع الشمس، وليلة الحادى والعشرين يطلع من نصف الليل، وليلة الثامن والعشرين إن استمر فيها نقص وإلا كمل، وهذا غالب سيره، وإلا فقد يسرع ويبطئ.

وأما العقل، فاعلم أن المحققين من أهل الحساب كلهم متفقون على أنه لا يمكن ضبط الرؤية بحساب بحيث يحكم بأنه يرى لا محالة، أو لا يرى البتة على وجه مطرد، وإنما قد يتفق ذلك، أو لا يمكن بعض الأوقات؛ ولهذا كان المعتنون بهذا الفن من الأمم - الروم، والهند، والفرس، والعرب، وغيرهم مثل بطليموس الذى هو مقدم هؤلاء، ومن بعدهم قبل الإسلام وبعده - لم ينسبوا إليه فى الرؤية حرفاً واحداً، ولا حدوده كما حدوا اجتماع القرصين، وإنما تكلم به قوم منهم فى أبناء الإسلام، مثل / كوشيار الديلمى<sup>(١)</sup>، وعليه وعلى مثله يعتمد من تكلم فى الرؤية منهم. وقد أنكر ذلك عليه حذاقهم - مثل أبى على المروذى القطان وغيره - وقالوا: إنه تشوق بذلك عند المسلمين، وإلا فهذا لا يمكن ضبطه.

ولعل من دخل فى ذلك منهم كان مرموقاً بنفاق، فما النفاق من هؤلاء ببعيد، أو يتقرب به إلى بعض الملوك الجهال، ممن يحسن ظنه بالحساب، مع انتسابه إلى الإسلام.

وبيان امتناع ضبط ذلك: أن الحاسب إنما يقدره على ضبط شبح الشمس والقمر وجريهما، أنهما يتحاذيان فى الساعة الفلانية فى البرج الفلانى فى السماء المحاذى للمكان الفلانى من الأرض، سواء كان الاجتماع من ليل أو نهار، وهذا الاجتماع يكون بعد الاستمرار، وقبل الاستهلال، فإن القمر يجرى فى منازل الثمانية والعشرين، كما قدره الله منازل، ثم يقرب من الشمس فيستمر ليلة أو ليلتين؛ لمحاذاته لها، فإذا خرج من تحتها جعل الله فيه النور، ثم يزداد النور كلما بُعدَ عنها إلى أن يقابلها ليلة الإبدار، ثم ينقص كلما قرب منها إلى أن يجامعها؛ ولهذا يقولون: الاجتماع والاستقبال، ولا يقدر أن يقولوا: الهلال وقت المفارقة على كذا. يقولون: الاجتماع وقت الاستمرار، والاستقبال وقت الإبدار.

(١) هو أبو الحسن كوشيار بن لبان الجبلى، مهندس فلكى، من العلماء. صنف «مجملى الأصول فى أحكام النجوم»، و«الزيج الجامع» وكتباً أخرى. قال البيهقى: «وخالفه بعض المهندسين فى تقويم المريخ، فاستخرج جدولاً وسماه «تعديل المريخ». من كلامه: «من لم يعرف عيوبه لم يكن مشفقاً على نفسه»، مات سنة ٣٥٠هـ (الاعلام ٢٣٦/٥).

/ ومن معرفة الحساب الاستمرار والإبدار الذى هو الاجتماع والاستقبال، فالناس يعبرون عن ذلك بالأمر الظاهر من الاستمرار الهلالى فى آخر الشهر وظهوره فى أوله، وكمال نوره فى وسطه، والحساب يعبرون بالأمر الخفى من اجتماع القرصين الذى هو وقت الاستمرار، ومن استقبال الشمس والقمر الذى هو وقت الإبدار، فإن هذا يضبط بالحساب.

وأما الإهلال، فلا له عندهم من جهة الحساب ضبط؛ لأنه لا يضبط بحساب يعرف كما يعرف وقت الكسوف والخسوف، فإن الشمس لا تكشف فى سنة الله التى جعل لها إلا عند الاستمرار، إذا وقع القمر بينها وبين أبصار الناس على محاذاة مضبوطة، وكذلك القمر لا يخسف إلا فى ليالى الإبدار على محاذاة مضبوطة لتحول الأرض بينه وبين الشمس، فمعرفة الكسوف والخسوف لمن صح حسابه مثل معرفة كل أحد أن ليلة الحادى والثلاثين من الشهر لابد أن يطلع الهلال، وإنما يقع الشك ليلة الثلاثين. فنقول: الحاسب غاية ما يمكنه إذا صح حسابه أن يعرف مثلاً أن القرصين اجتماعاً فى الساعة الفلانية، وأنه عند غروب الشمس يكون قد فارقه القمر، إما بعشر درجات - مثلاً - أو أقل، أو أكثر، والدرجة هى جزء من ثلاثمائة وستين جزءاً من الفلك.

/ فإنهم قسموه اثني عشر قسماً، سموها «الداخل»، كل برج اثنتا عشرة درجة، وهذا غاية معرفته، وهى بتحديدكم بينهما من البعد فى وقت معين فى مكان معين. هذا الذى يضبطه بالحساب. أما كونه يرى أو لا يرى، فهذا أمر حسى طبيعى ليس هو أمراً حسابياً رياضياً، وإنما غايته أن يقول استقرأنا أنه إذا كان على كذا وكذا درجة يرى قطعاً أو لا يرى قطعاً، فهذا جهل وغلط؛ فإن هذا لا يجرى على قانون واحد لا يزيد ولا ينقص فى النفى والإثبات، بل إذا كان بعده - مثلاً - عشرين درجة، فهذا يرى مالم يحل حائل، وإذا كان على درجة واحدة فهذا لا يرى، وأما ما حول العشرة، فالأمر فيه يختلف باختلاف أسباب الرؤية من وجوه:

أحدها: أنها تختلف؛ وذلك لأن الرؤية تختلف لحدة البصر وكرالته، فمع دقته يراه البصر الحديد دون الكليل، ومع توسطه يراه غالب الناس، وليست أبصار الناس محصورة بين حاصرين، ولا يمكن أن يقال: يراه غالب الناس، ولا يراه غالبهم؛ لأنه لو رآه اثنان علق الشارع الحكم بهما بالإجماع، وإن كان الجمهور لم يروه، فإذا قال: لا يرى بناء على ذلك كان مخطئاً فى حكم الشرع، وإن قال: يرى بمعنى أنه يراه البصر الحديد، فقد لا يتفق فيمن يتراءى له من يكون بصره حديداً، / فلا يلتفت إلى إمكان رؤية من ليس بحاضر.

السبب الثانى: أن يختلف بكثرة التراثين وقتهم، فإنهم إذا كثروا كان أقرب أن يكون فيهم من يراه لحدة بصره وخبرته بموضع طلوعه، والتحديد نحو مطلعته، وإذا قلوا، فقد لا

يتفق ذلك، فإذا ظن أنه يرى قد يكونون قليلاً فلا يمكن أن يروه، وإذا قال: لا يرى، فقد يكون المتراوون كثيراً فيهم من فيه قوة على إدراك ما لم يدركه غيره.

السبب الثالث: أنه يختلف باختلاف مكان الترائي، فإن من كان أعلى مكاناً في منارة أو سطح عال، أو على رأس جبل، ليس بمنزلة من يكون على القاع الصفصف، أو في بطن واد، كذلك قد يكون أمام أحد المترائين بناء أو جبل أو نحو ذلك يمكن معه أن يراه غالباً، لم يره المنخفض ونحوه، وإذا قيل: لا يرى، فقد يراه المرتفع ونحوه، والرؤية تختلف بهذا اختلافاً ظاهراً.

السبب الرابع: أنه يختلف باختلاف وقت الترائي، وذلك أن عادة الحساب أنهم يخبرون ببعده وقت غروب الشمس، وفي تلك الساعة يكون قريباً من الشمس، فيكون نوره قليلاً، وتكون حمرة شعاع الشمس مانعاً له بعض المنع، فكلما انخفض إلى الأفق بعد عن الشمس، فيقوى شرط الرؤية، ويبقى مانعها، فيكثر نوره، ويبعد عن شعاع الشمس، فإذا ظن أنه لا يرى وقت الغروب أو عقبه، فإنه يرى بعد ذلك، ولو عند هويته في المغرب، وإن قال: إنه يضبط حاله من حين وجوب الشمس إلى حين وجوبه، فإنما يمكنه أن يضبط عدد تلك الدرجات؛ لأنه يبقى مرتفعاً بقدر ما بينهما من البعد، أما مقدار ما يحصل فيه من الضوء، وما يزول من الشعاع المانع له، فإن بذلك تحصل الرؤية بضبطه على وجه واحد - يصح مع الرؤية دائماً، أو يمتنع دائماً - فهذا لا يقدر عليه أبداً، وليس هو في نفسه شيئاً منضبطاً خصوصاً إذا كانت الشمس<sup>(١)</sup>.

السبب الخامس: صفاء الجو وكدره، لست أعني إذا كان هناك حائل يمنع الرؤية، كالغيم، والقطر الهائج من الأدخنة، والأبخرة، وإنما إذا كان الجو بحيث يمكن فيه رؤيته أمكن من بعض، إذا كان الجو صافياً من كل كدر، في مثل ما يكون في الشتاء عقب الأمطار في البرية الذي ليس فيه بخار، بخلاف ما إذا كان في الجو بخار بحيث لا يمكن/ فيه رؤيته، كنحو ما يحصل في الصيف بسبب الأبخرة والأدخنة، فإنه لا يمكن رؤيته في مثل ذلك، كما يمكن في مثل صفاء الجو.

وأما صحة مقابله، ومعرفة مطلعه، ونحو ذلك، فهذا من الأمور التي يمكن المترائي أن يتعلمها، أو يتحراها، فقد يقال: هو شرط الرؤية كالتحديق نحو المغرب خلف الشمس، فلم نذكره في أسباب اختلاف الرؤية، وإنما ذكرنا ما ليس في مقدور المترائين الإحاطة من صفة الأبصار، وأعدادها، ومكان الترائي، وزمانه، وصفاء الجو، وكدره.

فإذا كانت الرؤية حكماً تشترك فيه هذه الأسباب التي ليس شيء منها داخلاً في حساب

(١) يياض بالأصل.



الحاسب، فكيف يمكنه مع ذلك يخبر خبراً عاماً أنه لا يمكن أن يراه أحد حيث رآه على سبع أو ثمان درجات، أو تسع؟! أم كيف يمكنه يخبر خبراً جزماً أنه يرى إذا كان على تسعة أو عشرة مثلاً؟!

ولهذا تجدهم مختلفين فى قوس الرؤية: كم ارتفاعه؟ منهم من يقول: تسعة ونصف، ومنهم من يقول<sup>(١)</sup> ويحتاجون أن يفرقوا بين الصيف/ والشتاء، إذا كانت الشمس فى البروج الشمالية مرتفعة، أو فى البروج الجنوبية منخفضة، فتبين بهذا البيان أن خبرهم بالرؤية من جنس خبرهم بالأحكام، وأضعف، وذلك هب أنه قد ثبت أن الحركات العلوية سبب الحوادث الأرضية، فإن هذا القدر لا يمكن المسلم أن يجزم بنفيه؛ إذ الله - سبحانه - جعل بعض المخلوقات - أعيانها وصفاتها وحركاتها - سبباً لبعض، وليس فى هذا ما يحيله شرع ولا عقل، لكن المسلمون قسمان:

٢٥/١٩٠

منهم من يقول: هذا لا دليل على ثبوته، فلا يجوز القول به، فإنه قول بلا علم.

وآخر يقول: بل هو ثابت فى الجملة؛ لأنه قد عرف بعضه بالتجربة، ولأن الشريعة دلت على ذلك بقوله ﷺ: «إن الشمس والقمر لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته، لكنهما آيتان من آيات الله يخوف بهما عباده»<sup>(٢)</sup>. والتخويف إنما يكون بوجود سبب الخوف، فعلم أن كسوفهما قد يكون سبباً لأمور مخوف، وقوله: «لا يخسفان لموت أحد، ولا لحياته» رد لما توهمه بعض الناس، فإن الشمس خسفت يوم موت إبراهيم، فاعتقد بعض الناس أنها خسفت من أجل موته تعظيماً لموته، وأن موته سبب خسوفها، فأخبر النبى/ ﷺ أنه لا ينخسف لأجل أنه مات أحد، ولا لأجل أنه حى أحد.

٢٥/١٩١

وهذا كما فى الصحيحين عن ابن عباس قال: حدثنى رجال من الأنصار أنهم كانوا عند النبى ﷺ فرمى بنجم فاستنار، فقال: «ما كنتم تقولون لهذا فى الجاهلية؟» فقالوا: كنا نقول: ولد الليلة عظيم أو مات عظيم، فقال: «إنه لا يرمى بها لموت أحد، ولا لحياته، ولكن الله إذا قضى بالقضاء سبح حملة العرش» الحديث<sup>(٣)</sup>. فأخبر النبى ﷺ أن الشهب التى يرمى بها لا يكون عن سبب حدث فى الأرض، وإنما يكون عن أمر حدث فى السماء، وأن الرمى بها لطرد الشياطين المستترقة.

وكذلك الشمس والقمر هما آيتان من آيات الله يخوف بهما عباده، كما قال الله: ﴿وَمَا نُرْسِلُ بِالْآيَاتِ إِلَّا تَخْوِيفًا﴾ [الإسراء: ٥٩] فعلم أن هذه الآيات السماوية قد تكون سبب

(١) يياض بالأصل.

(٢) البخارى فى الكسوف (١٠٤٠ - ١٠٤٣) ومسلم فى الكسوف (٦ / ٩٠١).

(٣) مسلم فى السلام (١٢٤ / ٢٢٢٩)، والترمذى فى تفسير القرآن (٣٢٢٤) وقال: «حديث حسن صحيح»، وأحمد

عذاب؛ ولهذا شرع النبي ﷺ عند وجود سبب الخوف ما يدفعه من الأعمال الصالحة، فأمر بصلاة الكسوف - الصلاة الطويلة - وأمر بالعق والصدقة، وأمر بالدعاء، والاستغفار، كما قال ﷺ: «إن البلاء والدعاء / ليلتقيان فيعتلجان بين السماء والأرض»<sup>(١)</sup>، فالدعاء ونحوه يدفع البلاء النازل من السماء.

فإن قلت: من عوام الناس - وإن كان متسببا إلى علم - من يجزم بأن الحركات العلوية ليست سببا لحدوث أمر البتة، وربما اعتقد أن تجويز ذلك وإثباته من جملة التنجيم المحرم، لئذ قال فيه النبي ﷺ: «من اقتبس شعبة من النجوم، فقد اقتبس شعبة من السحر زاد ما زاد» رواه أبو داود وغيره<sup>(٢)</sup>، وربما احتج بعضهم بما فهمه من قوله: «لا يكسفن لموت أحد ولا لحياته»<sup>(٣)</sup> واعتقد أن العلة هنا هي العلة الغائية، أى: لا يكسفن ليحدث عن ذلك موت أو حياة.

قلت: قول هذا جهل؛ لأنه قول بلا علم، وقد حرم الله على الرجل أن ينفى ما ليس له به علم، وحرّم عليه أن يقول على الله ما لا يعلم، وأخبر أن الذي يأمر بالقول بغير علم هو الشيطان فقال: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، وقال: ﴿إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٦٩]، وقال: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنْزَلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣] فإنه ليس في كتاب الله ولا في سنة رسوله، ولا قال أحد من أهل العلم ذلك، / ولا في العقل، وما يعلم بالعقل ما يعلم به نفي ذلك، وإنما نفى ذلك جزما بغير مثل نفى بعض الجهال أن تكون الأفلاك مستديرة، فمنهم من ينفى ذلك جزما، ومنهم من ينفى الجزم به على كل أحد، وكلاهما جهل، فمن أين له نفي ذلك، أو نفى العلم به عن جميع الخلق، ولا دليل له على ذلك إلا ما قد يفهمه بفهمه الناقص؟!

هذا وقد ثبت بالكتاب والسنة وإجماع علماء الأمة أن الأفلاك مستديرة، قال الله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾ [فصلت: ٣٧]، وقال: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٣]، وقال تعالى: ﴿لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [يس: ٤٠] قال ابن عباس: في فلقة مثل فلقة المغزل، وهكذا هو في لسان العرب: الفلك: الشيء المستدير،

(١) قال الهيثمي في المجمع (١٠ / ١٤٩): «رواه الطبراني في الأوسط والبرز بنحوه»، وفيه زكريا بن منظور وثقه أحمد بن صالح المصري وضمحه الجمهور، وبقي رجاله ثقات.

(٢) أبو داود في الطب (٢٩٠٥)، وابن ماجه في الأدب (٣٧٢٦)، وأحمد ٣١١/١، كلهم عن ابن عباس.

(٣) سبق تخريجه ص ١٠٤.

ومنه يقال: تفلك ثدى الجارية إذا استدار، قال تعالى: ﴿يُكَوِّرُ اللَّيْلَ عَلَى النَّهَارِ وَيُكَوِّرُ النَّهَارَ عَلَى اللَّيْلِ﴾ [الزمر: ٥]، والتكوير هو التدوير، ومنه قيل: كار العمامة وكورها، إذا أدارها، ومنه قيل: للكرة: كرة، وهى الجسم المستدير؛ ولهذا يقال للأفلاك: كروية الشكل؛ لأن أصل الكرة كورة، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقبلت ألفا، وكورت الكرة، إذا دورتها، ومنه الحديث: «إن الشمس والقمر يكوران»<sup>(١)</sup> يوم القيامة / كأنهما ثوران فى نار جهنم»<sup>(٢)</sup>، وقال تعالى: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾ [الرحمن: ٥]، مثل حسان الرجا، وقال: ﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوُتٍ﴾ [الملك: ٣]، وهذا إنما يكون فيما يستدير من أشكال الأجسام دون المضلعات من المثلث، أو المربع، أو غيرهما، فإنه يتفاوت؛ لأن زواياه مخالفة لقوائمه، والجسم المستدير متشابه الجوانب والنواحي، ليس بعضه مخالفا لبعض.

٢٥/١٩٤

وقال النبى ﷺ للأعرابى الذى قال: إنا نستشفع بك على الله، ونستشفع بالله عليك. فقال: «ويحك إن الله لا يستشفع به على أحد من خلقه، إن شأنه أعظم من ذلك، إن عرشه على سمواته هكذا» وقال بيده مثل القبة: «وإنه ليضط به أطيح الرجل الجديد براكبه» رواه أبو داود وغيره من حديث جبير بن مطعم عن النبى ﷺ<sup>(٣)</sup>، وفى الصحيحين عن أبى هريرة، عن النبى ﷺ أنه قال: «إذا سألت الله الجنة فاسأله الفردوس، فإنها أعلى الجنة، وأوسط الجنة، وسقفها عرش الرحمن»<sup>(٤)</sup>، فقد أخبر أن الفردوس هى الأعلى والأوسط، وهذا لا يكون إلا فى الصورة المستديرة، فأما المربع ونحوه فليس أوسطه أعلاه، بل هو متساو.

٢٥/١٩٥

وأما إجماع العلماء، فقال إياسُ بنُ معاوية - الإمام المشهور قاضى / البصرة من التابعين : السماء على الأرض مثل القبة.

وقال الإمام أبو الحسين أحمد بن جعفر بن المنادى - من أعيان العلماء المشهورين بمعرفة الآثار والتصانيف الكبار فى فنون العلوم الدينية من الطبقة الثانية من أصحاب أحمد -: لا خلاف بين العلماء أن السماء على مثال الكرة، وأنها تدور بجميع ما فيها من الكواكب كدورة الكرة على قطبين ثابتين، غير متحركين: أحدهما فى ناحية الشمال، والآخر فى ناحية الجنوب. قال: ويدل على ذلك أن الكواكب جميعها تدور من المشرق تقع قليلا على

(١) يكوران، أى: يلفان ويجمعان ويلقيان فيها. النهاية فى غرب الحديث ٢٠٨/٤.

(٢) الطحاوى فى مشكل الآثار ١/٦٦، ٦٧، والالبانى فى الصحيحة (١٢٤) عن أبى هريرة. ورواه البخارى فى بدء الخلق (٣٢٠٠) بلفظ مختصر عن أبى هريرة أيضاً.

(٣) أبو داود فى السنة (٤٧٢٦)، وكتر العمال (١١٣٢)، (٢٩٨٢٧)، وضعفه الالبانى .

(٤) البخارى فى الجهاد (٢٧٩٠) ولم أقف عليه عند مسلم .

ترتيب واحد فى حركاتها، ومقادير أجزائها إلى أن تتوسط السماء، ثم تنحدر على ذلك ترتيب، كأنها ثابتة فى كرة تديرها جميعها دوراً واحداً. قال: وكذلك أجمعوا على أن لأرض بجميع حركاتها من البر والبحر مثل الكرة. قال: ويدل عليه أن الشمس والقمر والكواكب لا يوجد طلوعها وغروبها على جميع من فى نواحي الأرض فى وقت واحد، بل على المشرق قبل المغرب.

قال: فكرة الأرض مثبتة فى وسط كرة السماء، كالنقطة فى الدائرة، يدل على ذلك أن جرم كل كوكب يرى فى جميع نواحي السماء على قدر واحد، فيسدل ذلك على بعد ما بين السماء والأرض من جميع الجهات بقدر واحد، فاضطرار أن تكون الأرض وسط السماء.

وقد يظن بعض الناس أن ما جاءت به الآثار النبوية من أن العرش سقف الجنة، وأن الله على عرشه، مع ما دلت عليه من أن الأفلاك مستديرة متناقص، أو مقتض أن يكون الله تحت بعض خلقه - كما احتج بعض الجهمية على إنكار أن يكون الله فوق العرش باستدارة الأفلاك - وأن ذلك مستلزم كون الرب أسفل، وهذا من غلطهم فى تصور الأمر، ومن علم أن الأفلاك مستديرة، وأن المحيط الذى هو السقف هو أعلى عليين، وأن المركز الذى هو باطن ذلك وجوفه، وهو قعر الأرض، هو «سجين» و«أسفل سافلين» علم من مقابلة الله بين أعلى عليين، وبين سجين، مع أن المقابلة إنما تكون فى الظاهر بين العلو والسفل، أو بين السعة والضيقة؛ وذلك لأن العلو مستلزم للسعة، والضيقة مستلزم للسفل، وعلم أن السماء فوق الأرض مطلقاً، لا يتصور أن تكون تحتها قط - وإن كانت مستديرة<sup>(١)</sup> محيطة - وكذلك كلما علا كان أرفع وأشمل.

وعلم أن الجهة قسمان: قسم ذاتي، وهو العلو، والسفل فقط. وقسم إضافي، وهو ما ينسب إلى الحيوان بحسب حركته، فما أمامه / يقال له: أمام، وما خلفه يقال له: خلف، وما عن يمينه يقال له: اليمين، وما عن يسره يقال له: اليسار، وما فوق رأسه يقال له: فوق، وما تحت قدميه يقال له: تحت، وذلك أمر إضافي. أرايت لو أن رجلاً علق رجله إلى السماء، ورأسه إلى الأرض، أليست السماء فوقه وإن قابلها برجليه؟! وكذلك النملة أو غيرها لو مشى تحت السقف مقابلاً له برجليه، وظهره إلى الأرض؛ لكان العلو محاذياً لرجليه، وإن كان فوقه، وأسفل سافلين ينتهى إلى جوف الأرض.

والكواكب التى فى السماء - وإن كان بعضها محاذياً لرؤوسنا، وبعضها فى النصف الآخر من الفلك - فليس شىء منها تحت شىء، بل كلها فوقنا فى السماء، ولما كان الإنسان

(١) فى المطبوعة: «مديرة» والصواب ما أثبتناه.

إذا تصور هذا يسبق إلى وهمه السفلى الإضافى، كما احتج به الجهمى الذى أنكر علو الله على عرشه، وخيل على من لا يدري أن من قال: إن الله فوق العرش، فقد جعله تحت نصف المخلوقات، أو جعله فلما آخر - تعالى الله عما يقول الجاهل.

فمن ظن أنه لازم لأهل الإسلام من الأمور التى لا تليق بالله، ولا هى لازمة، بل هذا يصدقه الحديث الذى رواه أحمد فى مسنده، من حديث الحسن عن أبى هريرة<sup>(١)</sup>، ورواه الترمذى فى حديث الإدلاء؛/ فإن الحديث يدل على أن الله فوق العرش، ويدل على إحاطة العرش، وكونه سقف المخلوقات.

٢٥/١٩٨

ومن تأوله على قوله هبط على علم الله، كما فعل الترمذى لم يدر كيف الأمر، ولكن لما كان من أهل السنة، وعلم أن الله فوق العرش، ولم يعرف صورة المخلوقات، وخشى أن يتأوله الجهمى أنه مختلط بالخلق، قال: هكذا، وإلا فقول رسول الله ﷺ كله حق، يصدق بعضه بعضاً.

وما علم بالمعقول من العلوم الصحيحة يصدق ما جاء به الرسول ويشهد له. فنقول: إذا تبين أننا نعرف ما قد عرف من استدارة الأفلاك؛ علم أن المنكر له مخالف لجميع الأدلة، لكن المتوقف فى ذلك قبل البيان فعل الواجب، وكذلك من لم يزل يستفيد ذلك من جهة لا يثق بها. فإن النبى ﷺ قال: «إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم»<sup>(٢)</sup> وإن كون بعض الحركات العالية سبب لبعض الحوادث مما لا ينكر، بل إما أن يقبل أو لا يرد.

فالقول بالأحكام النجومية باطل عقلاً، محرم شرعاً، وذلك أن حركة الفلك - وإن كان لها أثر - ليست مستقلة، بل تأثير الأرواح وغيرها / من الملائكة أشد من تأثيره، وكذلك تأثير الأجسام الطبيعية التى فى الأرض، وكذلك تأثير قلوب آدميين بالدعاء وغيره من أعظم المؤثرات باتفاق المسلمين، وكالصائبة المشتغلين بأحكام النجوم وغيرهم من سائر الأمم، فهو فى الأمر العام جزء السبب، وإن فرضنا أنه سبب مستقل، أو أنه مستلزم لتتمام السبب، فالعلم به غير ممكن لسرعة حركته، وإن فرض العلم به، فمحل تأثيره لا ينضبط؛ إذ ليس تأثير خسوف الشمس فى الإقليم الفلانى بأولى من الإقليم الآخر، وإن فرض أنه سبب مستقل قد حصل بشروطه، وعلم به، فلا ريب أن ما يصغر من الأعمال الصالحة من الصلاة والزكاة والصيام والحج وصلة الأرحام، ونحو ذلك، مما أمرت به الشريعة يعارض

٢٥/١٩٩

(١) أبو داود فى السنة (٤٧٢٣)، ولم أقف عليه فى أحمد، وضعفه الألبانى.

(٢) البخارى فى التفسير (٤٤٨٥) عن أبى هريرة، وأحمد ١٣٦/٤، وابن حبان فى موارد الظمان (١١٠) كلاهما عن أبى غنم الأنصارى.

مقتضى ذلك السبب؛ ولهذا أمرنا النبي ﷺ بالصلاة والدعاء والاستغفار والعق والصدقة عند الخسوف، وأخبر أن الدعاء والبلاء يلتقيان فيعتلجان بين السماء والأرض<sup>(١)</sup>.

والمنجمون يعترفون بذلك حتى قال كبيرهم «بطليموس»: ضجيج الأصوات في هياكل لعبادات، بفنون الدعوات، من جميع اللغات، يحلل ما عقدته الأفلاك الدائرات. فصار ما حمت به الشريعة إن حدث سبب خير كان ذلك، الصلاة والزكاة يقويه ويؤيده، وإن حدث سبب شر كان ذلك العمل يدفعه، وكذلك استخارة العبد لربه إذا هم بأمر كما / أمر النبي ﷺ بقوله: «إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين» الحديث<sup>(٢)</sup>، فهذه الاستخارة لله العليم لتفسير خالق الأسباب والمسببات خير من أن يأخذ الطالع فيما يريد فعله، فإن الاختيار غايته تحصيل سبب واحد من أسباب النجاح إن صح. والاستخارة أخذ للنجاح من جميع طرقه، فإن الله يعلم الخيرة، فلما أن يشرح صدر الإنسان، ويسر الأسباب، أو يعسرها ويصرفه عن نيت.

وقد قال النبي ﷺ: «من أتى عرافاً فسأله الحديث، رواه مسلم من حديث صفية بنت نبي عبيدة عن بعض أزواج النبي ﷺ<sup>(٣)</sup>. والعراف يعم المنجم وغيره، إما لفظاً وإما معنى. وقال ﷺ: «من اقتبس شعبة من النجوم، فقد اقتبس شعبة من السحر زاد ما زاد»، رواه أبو داود وابن ماجه<sup>(٤)</sup>، فقد تبين تحريم الأخذ بأحكام النجوم علماً أو عملاً من جهة لشرع، وقد بينا من جهة العقل أن ذلك - أيضاً - متعذر في الغالب؛ لأن أسباب الحوادث وشروطها وموانعها لاتضبط بضبط حركة بعض الأمور، وإنما يتفق الإصابة في ذلك إذا كان غاية الأسباب موجودة، والموانع مرتفعة، لا أن ذلك عن دليل مطرد لازماً أو غالباً.

وحذاق المنجمين يوافقون على ذلك، ويعترفون أن طالع البلاد لا / يستقيم الحكم به غالباً لمعارضة طالع لوقت وغيره من الموانع، ويقولون: إن الأحكام مبناه على الحدس، وظهرهم. فنبين لهم: أن قولهم في رؤية الهلال وفي الأحكام من باب واحد يعلم بأدلة نعتقول امتناع ضبط ذلك، ويعلم بأدلة الشريعة تحريم ذلك والاستغناء عما نظن من منفعة بما بعث الله به محمداً ﷺ من الكتاب والحكمة، ولهذا قال من قال: إن كلام هؤلاء بين علوم صادقة لا منفعة فيها - ونعوذ بالله من علم لا ينفع - وبين ظنون كاذبة لا ثقة بها، وإن

(١) سبق تخريجه ص ١٠٥.

(٢) البخاري في التوحيد (٧٣٩٠)، وأبو داود في الصلاة (١٥٣٨)، والترمذي في أبواب الصلاة (٤٨٠) وقال: «حديث حسن صحيح غريب»، وابن ماجه في إقامة الصلاة (١٣٨٣)، وأحمد ٣/٣٤٤ كلهم عن جابر بن عبد الله.

(٤) سبق تخريجه ص ١٠٥.

(٣) مسلم في السلام (١٢٥/٢٢٣٠)، وأحمد ٦٨/٤.

بعض الظن إثم، ولقد صدق، فإن الإنسان الحاسب إذا قتل نفسه فى حساب الدقائق والثوانى كان غايته مالا يفيد، وإنما تعبوا عليه لأجل الأحكام، وهى ظنون كاذبة.

أما الكلام فى الشرعيات، فإن كان علماً كان فيه منفعة الدنيا والآخرة، وإن كان ظناً مثل الحكم بشهادة الشاهدين، أو العمل بالدليل الظنى الراجع فهو عمل بعلم، وهو ظن يثاب عليه فى الدنيا والآخرة. فالحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله، لقد جاءت رسل ربنا بالحق. آخر ما وجد. وصلى الله على محمد وآله وسلم.

/ وَسُئِلَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ - رحمه الله - عن أهل مدينة رأى بعضهم هلال ذى

٢٥/٢٠٢

الحجة، ولم يثبت عند حاكم المدينة، فهل لهم أن يصوموا اليوم الذى فى الظاهر التاسع، وإن كان فى الباطن العاشر؟

فأجاب:

نعم، يصومون التاسع فى الظاهر المعروف عند الجماعة، وإن كان فى نفس الأمر يكون عاشرًا، ولو قدر ثبوت تلك الرؤية؛ فإن فى السنن عن أبى هريرة عن النبى ﷺ أنه قال: «صومكم يوم تصومون، وفطركم يوم تفطرون، وأضحاكم يوم تضحون» أخرجه أبو داود، وابن ماجه، والترمذى وصححه<sup>(١)</sup>. وعن عائشة - رضى الله عنها - أنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «الفطر يوم يفطر الناس، والأضحى يوم يضحى الناس» رواه الترمذى<sup>(٢)</sup>، وعلى هذا العمل عند أئمة المسلمين كلهم.

فإن الناس لو وقفوا بعرفة فى اليوم العاشر خطأ أجزأهم الوقوف / بالاتفاق، وكان ذلك اليوم يوم عرفة فى حقهم، ولو وقفوا الثامن خطأ ففى الإجزاء نزاع، والأظهر صحة الوقوف - أيضا - وهو أحد القولين فى مذهب مالك، ومذهب أحمد وغيره.

٢٥/٢٠٣

قالت: عائشة - رضى الله عنها : إنما عرفة اليوم الذى يعرفه الناس. وأصل ذلك أن الله - سبحانه وتعالى - علق الحكم بالهلال والشهر، فقال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٨٩]، والهلال اسم لما يستهل به، أى: يعلن به، ويجهز به، فإذا طلع فى السماء ولم يعرفه الناس ويستهلوا لم يكن هلالا.

وكذا الشهر مأخوذ من الشهرة، فإن لم يشتهر بين الناس لم يكن الشهر قد دخل، وإنما

(١) سبق تخريجه ص ٦١ .

(٢) الترمذى فى الصوم (٨٠٢) وقال: «حديث حسن غريب صحيح من هذا الوجه».

يغلط كثير من الناس في مثل هذه المسألة؛ لظنهم أنه إذا طلع في السماء كان تلك الليلة أول شهر، سواء ظهر ذلك للناس واستهلوا به أو لا، وليس كذلك، بل ظهوره للناس واستهلالهم به لا بد منه؛ ولهذا قال النبي ﷺ: «صومكم يوم تصومون، وفطركم يوم تفطرون، وأضحاكم يوم تضحون»<sup>(١)</sup> أى: هذا اليوم الذى تعلمون أنه وقت الصوم، والفطر، والأضحى، فإذا لم تعلموه لم يترتب عليه حكم، وصوم اليوم الذى يشك فيه: هل هو تاسع ذى الحجة؟ أو عاشر ذى الحجة؟ جائز لا نزاع بين العلماء؛ لأن الأصل عدم العاشر. كما أنهم لو شكوا ليلة الثلاثين من رمضان؛ هل طلع الهلال أم لم يطلع؟ فإنهم يصومون ذلك اليوم المشكوك فيه باتفاق الأئمة، وإنما يوم الشك الذى رويت فيه الكراهة الشك فى أول رمضان؛ لأن الأصل بقاء شعبان.

٢٥/٢٠٤

وإنما الذى يشبهه فى هذا الباب مسألتان:

إحدهما: لو رأى هلال شوال وحده، أو أخبره به جماعة يعلم صدقهم: هل يفطر أم لا؟

والثانية: لو رأى هلال ذى الحجة، أو أخبره جماعة - يعلم صدقهم -: هل يكون فى حقه يوم عرفة، ويوم النحر هو التاسع، والعاشر بحسب هذه الرؤية التى لم تشتهر عند الناس؟ أو هو التاسع والعاشر الذى اشتهر عند الناس؟

فأما المسألة الأولى، فالمنفرد برؤية هلال شوال لا يفطر علانية باتفاق العلماء، إلا أن يكون له عذر يبيح الفطر كمرض وسفر، وهل يفطر سراً؟ على قولين للعلماء أصحهما لا يفطر سراً، وهو مذهب مالك، وأحمد فى المشهور فى مذهبهما.

وفيهما قول: إنه يفطر سراً كالمشهور فى مذهب أبى حنيفة / والشافعى، وقد روى أن رجلين فى زمن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - رأيا هلال شوال، فأفطر أحدهما، ولم يفطر الآخر، فلما بلغ ذلك عمر قال للذى أفطر: لولا صاحبك لأوجعتك ضرباً.

٢٥/٢٠٥

والسبب فى ذلك: أن الفطر يوم يفطر الناس، وهو يوم العيد، والذى صامه المنفرد برؤية الهلال ليس هو يوم العيد الذى نهى النبي ﷺ عن صومه، فإنه نهى عن صوم يوم الفطر، ويوم النحر<sup>(٢)</sup>. وقال: «أما أحدهما فيوم فطركم من صومكم، وأما الآخر فيوم تأكلون فيه من نسككم»<sup>(٣)</sup>، فالذى نهى عن صومه هو اليوم الذى يفطره المسلمون، ونسك فيه المسلمون.

(١) سبق تخريجه ص ١١٠ .

(٢) البخارى فى الصوم (١٩٩١)، ومسلم فى الصيام (١٤١/١١٣٨)، كلاهما عن أبى سعيد الخدرى.

(٣) البخارى فى الصوم (١٩٩٠)، ومسلم فى الصيام (١٣٨/١١٣٧) كلاهما عن عمر بن الخطاب.



وهذا يظهر بالمسألة الثانية، فإنه لو انفرد برؤية ذى الحجة لم يكن له أن يقف قبل الناس فى اليوم الذى هو فى الظاهر الثامن، وإن كان بحسب رؤيته هو التاسع، وهذا لأن فى انفراد الرجل فى الوقوف والذبح، من مخالفة الجماعة ما فى إظهاره للفطر.

وأما صوم يوم التاسع فى حق من رأى الهلال، أو أخبره ثقتان أنهما رأيا الهلال، وهو العاشر بحسب ذلك، ولم يثبت ذلك عند العامة، وهو العاشر بحسب الرؤية الخفية، فهذا يخرج على ما تقدم.

٢٥/٢٠٦ / فمن أمره بالصوم يوم الثلاثين الذى هو بحسب الرؤية الخفية من شوال، ولم يأمره بالفطر سراً، سوغ له صوم هذا اليوم واستحبه؛ لأن هذا هو يوم عرفة، كما أن ذلك من رمضان، وهذا هو الصحيح الذى دلت عليه السنة والاعتبار.

ومن أمره بالفطر سراً لرؤيته، نهاء عن صوم هذا اليوم عند هذا القائل، كهلال شوال الذى انفرد برؤيته.

فإن قيل: قد يكون الإمام الذى فوض إليه إثبات الهلال مقصراً، لردّه شهادة العدول، إما لتقصيره فى البحث عن عدالتهم. وإما ردّ شهادتهم لعداوة بينه وبينهم، أو غير ذلك من الأسباب التى ليست بشرعية، أو لاعتماده على قول المنجم الذى زعم أنه لا يرى.

قيل: ما يثبت من الحكم لا يختلف الحال فيه بين الذى يؤتم به فى رؤية الهلال، مجتهداً مصيباً كان أو مخطئاً أو مفرطاً، فإنه إذا لم يظهر الهلال ويشتهر بحيث يتحرى الناس فيه. وقد ثبت فى الصحيح أن النبى ﷺ قال فى الأئمة: «يصلون لكم، فإن أصابوا فلكم ولهم، وإن أخطؤوا فلكم وعليهم»<sup>(١)</sup>. فخطؤه وتفريطه عليه لا على المسلمين الذين لم يفرطوا ولم يخطئوا.

٢٥/٢٠٧ / ولا ريب أنه ثبت بالسنة الصحيحة واتفاق الصحابة: أنه لا يجوز الاعتماد على حساب النجوم، كما ثبت عنه فى الصحيحين أنه قال: «إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب، صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته»<sup>(٢)</sup>.

والمعتمد على الحساب فى الهلال، كما أنه ضال فى الشريعة مبتدع فى الدين، فهو مخطئ فى العقل وعلم الحساب؛ فإن العلماء بالهيئة يعرفون أن الرؤية لا تنضبط بأمر حسابى، وإنما غاية الحساب منهم إذا عدل أن يعرف كم بين الهلال والشمس من درجة وقت الغروب مثلاً، لكن الرؤية ليست مضبوطة بدرجات محدودة، فإنها تختلف باختلاف حدة النظر وكرالته، وارتفاع المكان الذى يتراءى فيه الهلال

(٢) سبق تخريجه ص ٨٣ .

(١) البخارى فى الأذان ( ٦٩٤ ) .

وانخفاضه، وباختلاف صفاء الجو وكدره. وقد يراه بعض الناس لثمان درجات، وآخر لا يراه لثنتى عشرة درجة؛ ولهذا تنازع أهل الحساب فى قوس الرؤية تنازعا مضطربا، وأئمتهم - كبطليموس - لم يتكلموا فى ذلك بحرف؛ لأن ذلك لا يقوم عليه دليل حسابى.

وإنما يتكلم فيه بعض متأخريهم - مثل كوشيار الديلمى وأمثاله - لما رأوا الشريعة علفت الأحكام بالهلال، فرأوا الحساب طريقا تنضبط فيه / الرؤية، وليست طريقة مستقيمة، ولا معتدلة، بل خطأها كثير، وقد جرب، وهم يختلفون كثيرا: هل يرى أم لا يرى؟

وسبب ذلك: أنهم ضبطوا بالحساب ما لا يعلم بالحساب، فأخطؤوا طريق الصواب، وقد بسطت الكلام على ذلك فى غير هذا الموضع، وبينت أن ما جاء به الشرع الصحيح هو الذى يوافق العقل الصريح، كما تكلمت على حد اليوم - أيضا - وبينت أنه لا ينضبط بالحساب؛ لأن اليوم يظهر بسبب الأبخرة المتصاعدة، فمن أراد أن يأخذ حصة العشاء من حصة الفجر، إنما يصح كلامه لو كان الموجب لظهور النور وخفائه مجرد محاذاة الأفق التى تعلم بالحساب.

فأما إذا كان للأبخرة فى ذلك تأثير، والبخار يكون فى الشتاء والأرض الرطبة أكثر مما يكون فى الصيف والأرض اليابسة، وكان ذلك لا ينضبط بالحساب؛ فسدت طريقة القياس الحسابى.

ولهذا توجد حصة الفجر فى زمان الشتاء أطول منها فى زمان الصيف، والآخذ بمجرد القياس الحسابى يشكل عليه ذلك؛ لأن حصة الفجر عنده تتبع النهار، وهذا - أيضا - مبسوط فى موضعه، والله - سبحانه - أعلم، وصلى الله على محمد.

/ وَسُئِلَ - رحمه الله - عن المسافر في رمضان، ومن يصوم، ينكر عليه، وينسب إلى الجهل. ويقال له: الفطر أفضل، وما هو مسافة القصر؟ وهل إذا أنشأ السفر من يومه يفطر؟ وهل يفطر السفار من المكارية والتجار والجمال والملاح وراكب البحر؟ وما الفرق بين سفر الطاعة وسفر المعصية؟

### فأجاب:

الحمد لله، الفطر للمسافر جائز باتفاق المسلمين، سواء كان سفر حج، أو جهاد، أو تجارة، أو نحو ذلك من الاسفار التي لا يكرهها الله ورسوله. وتنازعوا في سفر المعصية - كالذى يسافر ليقطع الطريق ونحو ذلك - على قولين مشهورين، كما تنازعوا في قصر الصلاة.

فأما السفر الذى تقصر فيه الصلاة، فإنه يجوز فيه الفطر مع القضاء / باتفاق الأئمة، ويجوز الفطر للمسافر باتفاق الأئمة، سواء كان قادراً على الصيام، أو عاجزاً، وسواء شق عليه الصوم، أو لم يشق، بحيث لو كان مسافراً في الظل والماء ومعه من يخدمه جاز له الفطر والقصر.

ومن قال: إن الفطر لا يجوز إلا لمن عجز عن الصيام، فإنه يستتاب، فإن تاب وإلا قتل، وكذلك من أنكر على المفطر، فإنه يستتاب من ذلك.

ومن قال: إن المفطر عليه إثم، فإنه يستتاب من ذلك، فإن هذه الأحوال خلاف كتاب الله وخلاف سنة رسول الله ﷺ، وخلاف إجماع الأمة. وهكذا السنة للمسافر أنه يصلى الرباعية ركعتين، والقصر أفضل له من التربع، عند الأئمة الأربعة، كمذهب مالك وأبى حنيفة وأحمد، والشافعى فى أصح قوليه.

ولم تتنازع الأمة فى جواز الفطر للمسافر، بل تنازعوا فى جواز الصيام للمسافر، فذهب طائفة من السلف والخلف إلى أن الصائم فى / السفر كالمفطر فى الحضر، وأنه إذا صام لم يجزه، بل عليه أن يقضى، ويروى هذا عن عبد الرحمن بن عوف، وأبى هريرة وغيرهما من السلف، وهو مذهب أهل الظاهر. وفى الصحيحين عن النبى ﷺ أنه قال: « ليس من البر الصوم فى السفر »<sup>(١)</sup>. لكن مذهب الأئمة الأربعة أنه يجوز للمسافر أن يصوم وأن يفطر، كما فى الصحيحين عن أنس قال: كنا تسافر مع النبى ﷺ فى رمضان

(١) البخارى فى الصوم (١٩٤٦)، ومسلم فى الصيام (٩٢ / ١١١٥). كلاهما عن جابر بن عبد الله.

فمن الصائمت، ومن المفطر، فلا يعيب الصائم على المفطر، ولا المفطر على الصائم<sup>(١)</sup>. وقد قال الله - تعالى - : ﴿وَمَنْ كَانَ (٢) مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]. وفي المسند عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الله يحب أن يؤخذ برخصه، كما يكره أن تؤتى معصيته»<sup>(٣)</sup>. وفي الصحيح: أن رجلاً قال للنبي ﷺ: «إني رجل أكثر الصوم، أفأصوم في السفر؟» فقال: «إن أفطرت فحسن، وأن صمت فلا بأس»<sup>(٤)</sup>. وفي حديث آخر: «خياركم الذين في السفر يقصرون ويفطرون»<sup>(٥)</sup>.

وأما مقدار السفر الذي يقصر فيه ويفطر، فمذهب مالك والشافعي وأحمد: أنه مسيرة يومين قاصدين بسير الإبل والأقدام، وهو ستة عشر فرسخًا، كما بين مكة وعُسفان، ومكة وجدة. وقال أبو حنيفة: مسيرة/ ثلاثة أيام. وقال طائفة من السلف والخلف: بل يقصر ويفطر في أقل من يومين، وهذا قول قوي، فإنه قد ثبت أن النبي ﷺ كان يصلي بعرفة، ومزدلفة، ومنى، يقصر الصلاة، وخلفه أهل مكة وغيرهم يصلون بصلاته، لم يأمر أحدًا منهم بإتمام الصلاة<sup>(٦)</sup>.

وإذا سافر في أثناء يوم، فهل يجوز له الفطر؟ على قولين مشهورين للعلماء، هما روايتان عن أحمد. أظهرهما: أنه يجوز ذلك، كما ثبت في السنن: أن من الصحابة من كان يفطر إذا خرج من يومه، ويذكر أن ذلك سنة النبي ﷺ<sup>(٧)</sup>. وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه نوى الصوم في السفر، ثم إنه دعا بماء فأفطر، والناس ينظرون إليه<sup>(٨)</sup>. وأما اليوم الثاني، فيفطر فيه بلا ريب، وإن كان مقدار سفره يومين في مذهب جمهور الأئمة والامة.

وأما إذا قدم المسافر في أثناء يوم، ففي وجوب الإمساك عليه نزاع مشهور بين العلماء، لكن عليه القضاء سواء أمسك أو لم يمسك.

(١) البخارى فى الصوم (١٩٤٧)، ومسلم فى الصيام (١١١٨ / ٩٨).

(٢) فى المطبوعة: «فمن كان»، والصواب ما أثبتناه.

(٣) أحمد ١٠٨ / ٢ عن عبد الله بن عمر، وقال أحمد شاكر (٥٨٧٣): «إسناده صحيح».

(٤) مسلم فى الصيام (١١٢١ / ١٠٧) عن حمزة بن عمرو الأسلمى.

(٥) الشافعى فى المسند ١ / ١٧٩، وعبد الرزاق فى مصنفه (٤٤٨٠)، والبيهقى فى معرفة السنن والآثار (٨٧٨٥) كلهم عن سعيد بن المسيب مرسلاً.

(٦) البخارى فى حج (١٦٥٥، ١٦٥٦) ومسلم فى صلاة المسافرين وقصرها (١٦ / ٦٩٤) وأبو داود فى الحج (١٩٦٥) والترمذى فى الحج (٨٢٢) والنسائى فى تقصير الصلاة فى السفر (١٤٤٧ - ١٤٤٩).

(٧) أبو داود فى الصوم (٢٤١٢)، والنسائى فى الصيام (٢٢٨٢).

(٨) مسلم فى الصيام (١١١٤ / ٩٠)، والنسائى فى الصيام (٢٢٦٣) كلاهما عن جابر بن عبد الله.

/ ويفطر من عادته السفر إذا كان له بلد يأوى إليه، كالتاجر الجلاب الذي يجلب الطعام، وغيره من السلع، وكالمكاري الذي يكرى دوابه من الجلاب وغيرهم، وكالبريد الذي يسافر في مصالح المسلمين ونحوهم، وكذلك الملاح الذي له مكان في البر يسكنه.  
فأما من كان معه في السفينة امرأته وجميع مصالحه ولا يزال مسافراً، فهذا لا يقصر ولا يفطر.

وأهل البادية - كأعراب العرب، والأكرد، والترك، وغيرهم - الذين يشتون في مكان، ويصيفون في مكان، إذا كانوا في حال ظعنهم من المشتى إلى المصيف، ومن المصيف إلى المشتى، فإنهم يقصرون، وأما إذا نزلوا بمشتاهم ومصيفهم، لم يفطروا ولم يقصروا، وإن كانوا يتبعون المراعى. والله أعلم.

**وَسُئِلَ - رحمه الله - عن يكون مسافراً في رمضان، ولم يصبه جوع ولا عطش ولا تعب، فما الأفضل له الصيام أم الإفطار؟**

**/ فأجاب:**

أما المسافر فيفطر باتفاق المسلمين، وإن لم يكن عليه مشقة، والفطر له أفضل، وإن صام جاز عند أكثر العلماء.  
ومنهم من يقول: لا يجزئه.

**وَسُئِلَ عن إمام جماعة بمسجد مذهبه حنفى ذكر لجماعته أن عنده كتاباً فيه: أن الصيام في شهر رمضان إذا لم ينو بالصيام قبل عشاء الآخرة، أو بعدها أو وقت السحور، وإلا فما له في صيامه أجر، فهل هذا صحيح أم لا؟**

**فأجاب:**

الحمد لله، على كل مسلم يعتقد أن الصوم واجب عليه، وهو يريد أن يصوم شهر رمضان النية، فإذا كان يعلم أن غداً من رمضان فلا بد أن ينو الصوم، فإن النية محلها القلب، وكل من علم ما يريد فلا بد أن ينويه.

والتكلم بالنية ليس واجباً بإجماع المسلمين، فعامة المسلمين إنما يصومون بالنية، وصومهم صحيح بلا نزاع بين العلماء. والله أعلم.

/ وَسُئِلَ شَيْخُ الْإِسْلَامَ مَا يَقُولُ سَيِّدُنَا فِي صَائِمِ رَمَضَانَ: هَلْ يَفْتَقِرُ كُلُّ يَوْمٍ إِلَى نِيَّةٍ ٢٥/٢١٥

أَمْ لَا؟

فَأَجَابَ:

كُلُّ مَنْ عَلِمَ أَنَّ غَدًا مِنْ رَمَضَانَ، وَهُوَ يَرِيدُ صَوْمَهُ فَقَدْ نَوَى صَوْمَهُ، سَوَاءً تَلَفَّظَ بِالنِّيَّةِ أَوْ لَمْ يَتَلَفَّظْ. وَهَذَا فَعْلٌ عَامَةٌ لِلْمُسْلِمِينَ، كُلُّهُمْ يَتَوَلَّى بِالصِّيَامِ.

/ وَسُئِلَ عَنْ غُرُوبِ الشَّمْسِ: هَلْ يَجُوزُ لِلصَّائِمِ أَنْ يَفْطِرَ بِمَجْرَدِ غُرُوبِهَا؟

فَأَجَابَ:

إِذَا غَابَ جَمِيعُ الْقُرْصِ أَفْطَرَ الصَّائِمُ، وَلَا عِبْرَةَ بِالْحُمْرَةِ الشَّدِيدَةِ الْبَاقِيَةِ فِي الْأَفْقِ.

/ وَإِذَا غَابَ جَمِيعُ الْقُرْصِ ظَهَرَ السَّوَادُ مِنَ الْمَشْرِقِ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا أَقْبَلَ اللَّيْلُ ٢٥/٢١٦ مِنْ هَاهُنَا، وَأَدْبَرَ النَّهَارُ مِنْ هَاهُنَا وَغَرِبَتِ الشَّمْسُ، فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ»<sup>(١)</sup>.

/ وَسُئِلَ عَمَّا إِذَا أَكَلَ بَعْدَ أَذَانِ الصُّبْحِ فِي رَمَضَانَ: مَاذَا يَكُونُ؟

فَأَجَابَ:

الْحَمْدُ لِلَّهِ، أَمَّا إِذَا كَانَ الْمُؤَذِّنُ يُؤَذِّنُ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ - كَمَا كَانَ بِلَالٌ يُؤَذِّنُ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَمَا يُؤَذِّنُ الْمُؤَذِّنُونَ فِي دِمَشْقَ وَغَيْرِهَا قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ - فَلَا بَأْسَ بِالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ بَعْدَ ذَلِكَ بِزَمَنِ يَسِيرٍ.

وَإِنْ شَكَّ: هَلْ طَلَعَ الْفَجْرُ أَوْ لَمْ يَطْلَعْ؟ فَلَهُ أَنْ يَأْكُلَ وَيَشْرَبَ حَتَّى يَتَبَيَّنَ الطُّلُوعُ، وَلَوْ عَلِمَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّهُ أَكَلَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، فَفِي وَجُوبِ الْقَضَاءِ نِزَاعٌ.

وَالْأَظْهَرُ: أَنَّهُ لَا قَضَاءَ عَلَيْهِ، وَهُوَ الثَّابِتُ عَنْ عُمَرَ، وَقَالَ بِهِ طَائِفَةٌ / مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ، ٢٥/٢١٧ وَالْقَضَاءُ هُوَ الْمَشْهُورُ فِي مَذْهَبِ الْفُقَهَاءِ الْأَرْبَعَةِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) الْبَخَارِيُّ فِي الصَّوْمِ (١٩٥٤)، وَمُسْلِمٌ فِي الصِّيَامِ (١١٠٠ / ٥١) كِلَاهُمَا عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ..

وَسُئِلَ عَنْ رَجُلٍ كَلِمَا أَرَادَ أَنْ يَصُومَ أَغْمَى عَلَيْهِ، وَيَزِيدُ وَيَخْبُطُ، فَيَقِي أَيَّامًا لَا يَفِيقُ،  
 حَتَّى يَتَهُمَ أَنَّهُ جُنُونٌ، وَلَمْ يَتَحَقَّقْ ذَلِكَ مِنْهُ؟  
 فَأَجَابَ:

الحمد لله، إِنْ كَانَ الصَّوْمُ يُوجِبُ لَهُ مِثْلَ هَذَا الْمَرَضِ فَإِنَّهُ يَفْطَرُ وَيَقْضِي، فَإِنْ كَانَ هَذَا  
 يَصِيْبُهُ فِي أَيِّ وَقْتٍ صَامَ، كَانَ عَاجِزًا عَنِ الصِّيَامِ، فَيَطْعَمُ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينًا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَسُئِلَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَنْ امْرَأَةٍ حَامِلٍ رَأَتْ شَبَهَ الْخَيْضِ، وَالدَّمُ مُوَظِّبُهَا، وَذَكَرَ  
 الْقَوَائِلُ: أَنَّ الْمَرْأَةَ تَفْطَرُ لِأَجْلِ مَنَفْعَةِ الْجَنِينِ، وَلَمْ يَكُنْ بِالْمَرْأَةِ أَلَمٌ، فَهَلْ / يَجُوزُ لَهَا الْفِطْرُ أَمْ لَا؟ ٢٥/٢١٨  
 فَأَجَابَ:

إِنْ كَانَتِ الْحَامِلُ تَخَافُ عَلَى جَنِينِهَا، فَإِنَّهَا تَفْطَرُ وَتَقْضِي عَنْ كُلِّ يَوْمٍ يَوْمًا، وَتَطْعَمُ عَنْ  
 كُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينًا، رِطْلًا مِنْ خُبْزٍ بِأَدَمِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

/ وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَحْمَدُ بْنُ تَيْمِيَّةٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ : ٢٥/٢١٩

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله، نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ  
 أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَنَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ،  
 وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَنَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ﷺ تَسْلِيمًا.

## فَصْلٌ

فِيمَا يَفْطَرُ الصَّائِمُ وَمَا لَا يَفْطَرُهُ

وهذا نوعان: منه ما يَفْطَرُ بالنَّصِّ والإجماع، وهو الأكل والشرب، والجماع، قال  
 تعالى: ﴿فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَأَتَّعُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ / وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمْ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ  
 مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، فأذن في المباشرة،  
 فعقل من ذلك: أَنَّ الْمُرَادَ الصِّيَامَ مِنَ الْمُبَاشَرَةِ وَالْأَكْلِ وَالشَّرْبِ، وَلَمَّا قَالَ أَوَّلًا: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ

لَصِيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴿﴾ [البقرة: ١٨٣]، كان معقولا عندهم: أن الصيام هو إمساك عن الأكل والشرب والجماع، ولفظ «الصيام» كانوا يعرفونه قبل الإسلام يستعملونه، كما في الصحيحين عن عائشة - رضى الله عنها -: أن يوم عاشوراء كان يوماً تصومه قريش في الجاهلية<sup>(١)</sup>.

وقد ثبت عن غير واحد: أنه قبل أن يفرض شهر رمضان أمر بصوم يوم عاشوراء وأرسل منادياً ينادى بصومه<sup>(٢)</sup>، فعلم أن مسمى هذا الاسم كان معروفاً عندهم.

وكذلك ثبت بالسنة واتفاق المسلمين: أن دم الحيض ينافى الصوم، فلا تصوم الحائض، لكن تقضى الصيام<sup>(٣)</sup>.

وثبت بالسنة - أيضاً - من حديث لَقِيط بن صَبْرَةَ، أن النبي ﷺ قال له: «وبالغ في لاستئثار إلا أن تكون صائماً»<sup>(٤)</sup>، فدل على أن إنزال الماء من الأنف يفطر الصائم، وهو قول جماهير العلماء.

٢٥/٢٢١ / وفي السنن حديثان: أحدهما: حديث هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة - رضى الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ ذَرَعَهُ قَيْءٌ وَهُوَ صَائِمٌ فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ، وَإِنْ اسْتَقَاءَ فَلْيَقْضِ»<sup>(٥)</sup>، وهذا الحديث لم يثبت عند طائفة من أهل العلم، بل قالوا: هو من قول أبي هريرة، قال أبو داود: سمعت أحمد بن حنبل قال: ليس من ذا شيء. قال الخطابي: يريد أن الحديث غير محفوظ. وقال الترمذى: سألت محمد بن إسماعيل البخارى عنه، فلم يعرفه إلا عن عيسى بن يونس، قال: وما أراه محفوظاً. قال: وروى يحيى بن كثير، عن عمر بن الحكم: أن أبا هريرة كان لا يرى القيء يفطر الصائم.

قال الخطابي: وذكر أبو داود أن حفص بن غياث رواه عن هشام، كما رواه عيسى بن يونس، قال: ولا أعلم خلافاً بين أهل العلم في أن من ذرعه القيء فإنه لا قضاء عليه، ولا في أن من استقاء عامداً فعليه القضاء، ولكن اختلفوا في الكفارة، فقال عامة أهل العلم: ليس عليه غير القضاء. وقال عطاء: عليه القضاء والكفارة، وحكى عن الأوزاعى

(١) البخارى فى الصوم (٢٠٠٢)، ومسلم فى الصيام (١١٢٥ / ١١٣) كلاهما عن عائشة.

(٢) البخارى فى الصوم (٢٠٠١)، ومسلم فى الصيام (١١٢٥ / ١١٥)، وأبو داود فى الصوم (٢٤٤٢) كلهم عن عائشة.

(٣) مسلم فى الحيض (٣٣٥ / ٦٩)، والترمذى فى الصوم (٧٨٧) وقال: «حديث حسن».

(٤) أبو داود فى الصوم (٢٣٦٦)، والترمذى فى الصوم (٧٨٨) وقال: «حديث حسن صحيح»، والنسائى فى الطهارة (٨٧)، وابن ماجه فى الطهارة (٤٠٧)، وأحمد ٣٣/٤.

(٥) أبو داود فى الصوم (٢٣٨٠)، والترمذى فى الصوم (٧٢٠)، وقال: «حسن غريب»، وابن ماجه فى الصيام (١٦٧٦)، وأحمد ٤٩٨/٢.



وهو قول أبي ثور.

٢٥/٢٢٢

/قلت: وهو مقتضى إحدى الروايتين عن أحمد في إيجابه الكفارة على المحتجم، فإنه إذا أوجبها على المحتجم فعلى المستقيء أولى، لكن ظاهر مذهبه: أن الكفارة لا تجب بغير الجماع كقول الشافعي.

والذين لم يثبتوا هذا الحديث لم يبلغهم من وجه يعتمدونه، وقد أشاروا إلى عليه، وهو انفراد عيسى بن يونس، وقد ثبت أنه لم ينفرد به، بل وافقه عليه حفص بن غياث، والحديث الأخير يشهد له، وهو ما رواه أحمد وأهل السنن، كالترمذي، عن أبي الدرداء: أن النبي ﷺ قال: فافطر، فذكرت ذلك لثوبان. فقال: صدق، أنا صبيت له وضوءاً، لكن لفظ أحمد: أن رسول الله ﷺ قال فتوضأ. رواه أحمد عن حسين المعلم<sup>(١)</sup>.

قال الأثرم: قلت لأحمد: قد اضطربوا في هذا الحديث، فقال: حسين المعلم يجوده. وقال الترمذي: حديث حسين أرجح شيء في هذا الباب، وهذا قد استدل به على وجوب الوضوء من القيء، ولا يدل على ذلك، فإنه إذا أراد بالوضوء الوضوء الشرعي، فليس فيه إلا أنه توضأ، والفعل المجرد لا يدل على الوجوب، بل يدل على أن الوضوء من ذلك مشروع، فإذا قيل: إنه مستحب كان فيه عمل بالحديث.

٢٥/٢٢٣

/وكذلك ما روى عن بعض الصحابة من الوضوء من الدم الخارج ليس في شيء منه دليل على الوجوب، بل يدل على الاستحباب، وليس في الأدلة الشرعية ما يدل على وجوب ذلك، كما قد بسط في موضعه، بل قد روى الدارقطني وغيره، عن حميد، عن أنس قال: احتجم رسول الله ﷺ ولم يتوضأ، ولم يزد على غسل محاجمه<sup>(٢)</sup>، ورواه ابن الجوزي في «حجة المخالف» ولم يضعفه، وعادته الجرح بما يمكن.

وأما الحديث الذي يروى: «ثلاث لا تفطر: القيء، والحجامة، والاحتلام»<sup>(٣)</sup>، وفي لفظ: «لا يفطرون لا من قاء ولا من احتلم ولا من احتجم»، فهذا إسناده الثابت: ما رواه الثوري وغيره، عن زيد بن أسلم، عن رجل من أصحابه، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: هكذا رواه أبو داود، وهذا الرجل لا يعرف<sup>(٤)</sup>. وقد رواه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عطاء، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ، لكن

(١) الترمذي في الطهارة (٨٧)، وأحمد ٦/ ٤٤٣، والدارقطني ١/ ١٥٨.

(٢) الدارقطني في الطهارة ١/ ١٥٧.

(٣) الترمذي في الصوم (٧١٩) وقال: «حديث أبي سعيد حديث غير محفوظ»، والبخاري في شرح السنة ٦/ ٢٩٤،

وابن عساكر في تهذيب تاريخ دمشق ٣/ ٢٣١ كلهم عن أبي سعيد الخدري.

(٤) أبو داود في الصوم (٢٣٧٦)، وضعفه الألباني.

عبد الرحمن ضعيف عند أهل العلم بالرجال .

قلت: روايته عن زيد من وجهين: مرفوعاً لا يخالف روايته / المرسلة بل يقويها، ٢٥/٢٢٤  
والحديث ثابت عن زيد بن أسلم؛ لكن هذا فيه: «إذا ذرعه القىء»<sup>(١)</sup>.

وأما حديث الحجامة، فإما أن يكون منسوخاً، وإما أن يكون ناسخاً؛ لحديث ابن عباس: أنه احتجم وهو محرم صائم - أيضاً<sup>(٢)</sup>، ولعل فيه القىء إن كان متناولاً للاستقاء هو - أيضاً - منسوخ. وهذا يؤيد أن النهى عن الحجامة هو المتأخر، فإنه إذا تعارض نصان ناقل وباق على الاستصحاب، فالناقل هو الراجح في أنه الناسخ، ونسخ أحدهما يقوى نسخ قرينه، ورواه غير واحد عن زيد بن أسلم مرسلًا، وقال يحيى بن معين: حديث زيد بن أسلم ليس بشيء، ولو قدر صحته؛ لكان المراد من ذرعه القىء، فإنه قرنه بالاحتلام، ومن احتلم بغير اختياره - كالتائم - لم يفطر باتفاق الناس.

وأما من استمنى فأنزل، فإنه يفطر، ولفظ الاحتلام إنما يطلق على من احتلم في منامه. وقد ظن طائفة أن القياس ألا يفطر شيء من الخارج، وأن المستقى إنما أفطر؛ لأنه مظنة رجوع بعض الطعام، وقالوا: إن فطر الحائض على خلاف القياس. وقد بسطنا في الأصول: أنه ليس في الشريعة / شيء على خلاف القياس الصحيح. ٢٥/٢٢٥

فإن قيل: فقد ذكرتم أن من أفطر عامداً بغير عذر كان فطره من الكبائر، وكذلك من فوت صلاة النهار إلى الليل عامداً من غير عذر كان تفويته لها من الكبائر، وأنها ما بقيت تقبل منه على أظهر قولى العلماء، كمن فوت الجمعة، ورمى الجمار وغير ذلك من العبادات المؤقتة، وهذا قد أمره بالقضاء.

وقد روى في حديث المجامع في رمضان: أنه أمره بالقضاء، قيل: هذا إنما أمره بالقضاء؛ لأن الإنسان إنما يتقيا لعذر كالمرضى يتداوى بالقىء، أو يتقيا لأنه أكل ما فيه شبهة كما تقيا أبو بكر من كسب المتكهن.

وإذا كان المتقيا معذوراً كان ما فعله جائزاً وصار من جملة المرضى الذين يقضون، ولم يكن من أهل الكبائر الذين أفطروا بغير عذر، وأما أمره للمجامع بالقضاء فضعفه غير واحد من الحفاظ، وقد ثبت هذا الحديث من غير وجه في الصحيحين من حديث أبى هريرة ومن حديث عائشة<sup>(٣)</sup>، ولم يذكر أحد أمره بالقضاء، ولو كان أمره بذلك لما أهمله

(١) سبق تخريجه ص ١١٩ .

(٢) البخارى فى الطب (٥٦٩٤ ، ٥٦٩٥)، ومسلم فى الحج (١٢٠٢ / ٨٧)، وأبو داود فى الصوم (٢٣٧٣)، والترمذى فى الصوم (٧٧٥)، وابن ماجه فى الصيام (١٦٨٢)، كلهم عن ابن عباس.

(٣) البخارى فى الصوم معلقا (فتح ١٦٠ / ٤) عن أبى هريرة ، ( ١٩٣٥ ) عن عائشة ، ومسلم فى الصيام ( ٨٣ / ١١١١ ، ٨٤ ، ٨٥ / ١١١٢ ) .

هؤلاء كلهم وهو حكم شرعى يجب بيانه، ولما لم / يأمره به دل على أن القضاء لم يبق مقبولا منه، وهذا يدل على أنه كان متعمداً للفطر لم يكن ناسياً ولا جاهلاً.

والمجامع الناسى فيه ثلاثة أقوال فى مذهب أحمد وغيره، ويذكر ثلاث روايات عنه:

إحداها: لا قضاء عليه ولا كفارة، وهو قول الشافعى وأبى حنيفة والأكثرين.

والثانية: عليه القضاء بلا كفارة، وهو قول مالك.

والثالثة: عليه الأمران، وهو المشهور عن أحمد.

والأول أظهر - كما قد بسط فى موضعه - فإنه قد ثبت بدلالة الكتاب والسنة: أن من فعل محظوراً مخطئاً أو ناسياً لم يؤاخذ الله بذلك، وحيثئذ يكون بمنزلة من لم يفعله، فلا يكون عليه إثم، ومن لا إثم عليه لم يكن عاصياً ولا مرتكباً لما نهى عنه، وحيثئذ فيكون قد فعل ما أمر به ولم يفعل ما نهى عنه، ومثل هذا لا يبطل عبادته، إنما يبطل العبادات إذا لم يفعل ما أمر به أو فعل ما حظر عليه.

وطرد هذا: أن الحج لا يبطل بفعل شيء من المحظورات لا ناسياً ولا مخطئاً لا الجماع ولا غيره، وهو أظهر قولى الشافعى.

/ وأما الكفارة والغدية، فتلك وجبت لأنها بدل المتلف من جنس ما يجب ضمان المتلف بمثله، كما لو أتلغه صبي أو مجنون أو نائم ضمنه بذلك، وجزاء الصيد إذا وجب على الناسى والمخطئ فهو من هذا الباب بمنزلة دية المقتول خطأ، والكفارة الواجبة بقتله خطأ بنص القرآن وإجماع المسلمين.

وأما سائر المحظورات، فليست من هذا الباب، وتقليم الأظفار وقص الشارب والترفة المنافى للتفت كالطيب واللباس؛ ولهذا كانت فديتها من جنس فدية المحظورات ليست بمنزلة الصيد المضمون بالبدل. فأظهر الأقوال فى الناسى والمخطئ: إذا فعل محظوراً ألا يضمن من ذلك إلا الصيد.

وللناس فى أقوال، هذا أحدها، وهو قول أهل الظاهر.

والثانى: يضمن الجميع مع النسيان، كقول أبى حنيفة وإحدى الروايات عن أحمد، واختاره القاضى وأصحابه.

والثالث: يفرق بين ما فيه إتلاف كقتل الصيد والحلق والتقليم وما ليس فيه إتلاف كالطيب واللباس، وهذا قول الشافعى وأحمد فى الرواية الثانية، واختارها طائفة من

صحابه، وهذا القول أجود من / غيره، لكن إزالة الشعر والظفر ملحق باللباس والطيب لا  
يقتل الصيد هذا أجود.

والرابع: أن قتل الصيد خطأ لا يضمه، وهو رواية عن أحمد، فخرجوا عليه الشعر  
والظفر بطريق الأولى.

وكذلك طرد هذا: أن الصائم إذا أكل أو شرب أو جامع ناسياً أو مخطئاً، فلا قضاء عليه  
وهو قول طائفة من السلف والخلف، ومنهم من يفطر الناسى والمخطئ كمالك، وقال أبو  
حنيفة: هذا هو القياس لكن خالفه لحديث أبي هريرة فى الناسى، ومنهم من قال: لا يفطر  
الناسى ويفطر المخطئ، وهو قول أبى حنيفة والشافعى وأحمد، فأبو حنيفة جعل الناسى  
موضع استحسان، وأما أصحاب الشافعى وأحمد فقالوا: النسيان لا يفطر؛ لأنه لا يمكن  
الاحتراز منه، بخلاف الخطأ، فإنه يمكنه ألا يفطر حتى يتيقن غروب الشمس، وأن يسمك  
إذا شك فى طلوع الفجر.

وهذا التفريق ضعيف، والأمر بالعكس، فإن السنة للصائم أن يعجل الفطر ويؤخر  
السحور، ومع الغيم المطبق لا يمكن اليقين الذى لا يقبل الشك إلا بعد أن يذهب وقت  
طويل جداً يفوت مع المغرب / ويفوت معه تعجيل الفطور، والمصلى مأمور بصلاة المغرب  
وتعجيلها<sup>(١)</sup>، فإذا غلب على ظنه غروب الشمس أمر بتأخير المغرب إلى حد اليقين، فربما  
يؤخرها حتى يغيب الشفق وهو لا يستيقن غروب الشمس، وقد جاء عن إبراهيم النخعى  
وغيره من السلف - وهو مذهب أبى حنيفة -: أنهم كانوا يستحبون فى الغيم تأخير المغرب  
وتعجيل العشاء وتأخير الظهر وتقدير العصر، وقد نص على ذلك أحمد وغيره، وقد علل  
ذلك بعض أصحابه بالاحتياط لدخول الوقت، وليس كذلك؛ فإن هذا خلاف الاحتياط فى  
وقت العصر والعشاء، وإنما سن ذلك؛ لأن هاتين الصلاتين يجمع بينهما للعذر، وحال  
الغيم حال عذر، فأخرت الأولى من صلاتي الجمع، وقدمت الثانية لمصلحتين:  
إحدهما: التخفيف عن الناس حتى يصلوها مرة واحدة لأجل خوف المطر كالجمع بينهما  
مع المطر.

والثانية: أن يتيقن دخول وقت المغرب، وكذلك يجمع بين الظهر والعصر على أظهر  
القولين، وهو إحدى الروايتين عن أحمد، ويجمع بينهما للوحد الشديد والريح الشديدة  
الباردة ونحو ذلك فى أظهر قولى العلماء، وهو قول مالك وأظهر القولين فى مذهب  
أحمد.

(١) فى المطبوعة: «وتعجيلها» والصواب ما أثبتناه.

/ الثاني: أن الخطأ في تقديم العصر والعشاء أولى من الخطأ في تقديم الظهر والمغرب، فإن فعل هاتين قبل الوقت لا يجوز بحال بخلاف تينك، فإنه يجوز فعلهما في وقت الظهر والمغرب؛ لأن ذلك وقت لهما حال العذر، وحال الاشتباه حال عذر، فكان الجمع بين الصلاتين مع الاشتباه أولى من الصلاة مع الشك.

وهذا فيه ما ذكره أصحاب المأخذ الأول من الاحتياط، لكنه احتياط مع تيقن الصلاة في الوقت المشترك، ألا ترى أن الفجر لم يذكروا فيها هذا الاستحباب ولا في العشاء والعصر، ولو كان لعلم خوف الصلاة قبل الوقت لطردها في الفجر، ثم يطرد في العصر والعشاء. وقد جاء الحديث عن النبي ﷺ بالتبكير بالعصر في يوم الغيم، فقال: «بُكِّرُوا بالصلاة في يوم الغيم، فإنه من ترك صلاة العصر فقد حبط عمله»<sup>(١)</sup>.

فإن قيل: فإذا كان يستحب أن يؤخر المغرب مع الغيم، فكذلك يؤخر الفطور. قيل: إنما يستحب تأخيرها مع تقديم العشاء بحيث يصلحها قبل مغيب الشفق، فأما تأخيرها إلى أن يخاف مغيب الشفق فلا يستحب، ولا يستحب تأخير الفطور إلى هذه الغاية.

ولهذا كان الجمع المشروع مع المطر هو جمع التقديم في وقت / المغرب، ولا يستحب أن يؤخر بالناس المغرب إلى مغيب الشفق، بل هذا حرج عظيم على الناس، وإنما شرع الجمع لئلا يحرص المسلمون.

وأيضاً، فليس التأخير والتقديم المستحب أن يفعلهما مقترنتين؛ بل أن يؤخر الظهر ويقدم العصر، ولو كان بينهما فصل في الزمان. وكذلك في المغرب والعشاء بحيث يصلون الواحدة ويتنظرون الأخرى لا يحتاجون إلى ذهاب إلى البيوت ثم رجوع، وكذلك جواز الجمع لا يشترط له الموالاة في أصح القولين، كما قد ذكرناه في غير هذا الموضع.

وأيضاً، فقد ثبت في صحيح البخاري، عن أسماء بنت أبي بكر قالت: أفطرن يوماً من رمضان في غيم على عهد رسول الله ﷺ، ثم طلعت الشمس<sup>(٢)</sup>. وهذا يدل على شيئين: على أنه لا يستحب مع الغيم التأخير إلى أن يتيقن الغروب؛ فإنهم لم يفعلوا ذلك ولم يأمرهم به النبي ﷺ، والصحابة مع نبيهم أعلم وأطوع لله ولرسوله ممن جاء بعدهم. والثاني: لا يجب القضاء؛ فإن النبي ﷺ لو أمرهم بالقضاء لشاع ذلك كما نقل فطرهم، فلما لم ينقل ذلك دل على أنه لم يأمرهم به.

(١) البخاري في مواقيت الصلاة (٥٩٤)، والنسائي في الصلاة (٤٧٤)، وابن ماجه في الصلاة (٩٦٤)، وأحمد ٥/

٣٦١ كلهم عن بريدة.

(٢) البخاري في الصوم (١٩٥٩)، وابن ماجه في الصيام (١٦٧٤)، وأحمد ٦/ ٣٤٦.

فإن قيل: فقد قيل لهشام بن عروة: أمروا بالقضاء؟ قال: أو بُد من القضاء؟

٢٥/٢٣٢ / قيل: هشام قال ذلك برأيه، لم يرو ذلك في الحديث، ويدل على أنه لم يكن عنده بذلك علم: أن معمرًا روى عنه قال: سمعت هشامًا قال: لا أدري أقضوا أم لا؟ ذكر هذا وهذا عنه البخاري، والحديث رواه عن أمه فاطمة بنت المنذر عن أسماء<sup>(١)</sup>.

وقد نقل هشام عن أبيه عروة: أنهم لم يؤمروا بالقضاء، وعروة أعلم من ابنه، وهذا قول إسحاق بن راهويه - وهو قرين أحمد بن حنبل - ويوافقه في المذهب: أصوله وفروعه، وقولهما كثيرًا ما يجمع بينه. والكوسج<sup>(٢)</sup> سأل مسائله لأحمد وإسحاق، وكذلك حرب الكرماني سأل مسائله لأحمد وإسحاق، وكذلك غيرهما؛ ولهذا يجمع الترمذي قول أحمد وإسحاق، فإنه روى قولهما من مسائل الكوسج.

وكذلك أبو زرعة وأبو حاتم وابن قتيبة وغير هؤلاء - من أئمة السلف والسنة والحديث، وكانوا يتفقهون على مذهب أحمد وإسحاق - يقدمون قولهما على أقوال غيرهما، وأئمة الحديث كالبخاري ومسلم والترمذي والنسائي وغيرهم هم أيضًا - من أتباعهما ومن يأخذ العلم والفقه عنهما، وداود من أصحاب إسحاق.

٢٥/٢٣٣ / وقد كان أحمد بن حنبل إذا سئل عن إسحاق يقول: أنا أسأل عن إسحاق؟ إسحاق يسأل عني.

والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق وأبو عبيد وأبو ثور ومحمد بن نصر المروزي وداود ابن علي ونحو هؤلاء كلهم فقهاء الحديث - رضى الله عنهم أجمعين.

وأيضًا، فإن الله قال في كتابه: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧] وهذه الآية مع الأحاديث الثابتة عن النبي ﷺ تبين أنه مأمور بالاكل إلى أن يظهر الفجر، فهو مع الشك في طلوعه مأمور بالاكل كما قد بسط في موضعه.

(١) انظر تخريج الحديث السابق.

(٢) هو أبو يعقوب إسحاق بن منصور بن بهرام المروزي، الإمام الفقيه الحافظ الحجة، نزيل نيسابور، طلب العلم ودونه وبرع واشتهر، وهو صاحب المسائل عن أحمد بن حنبل الذي يستهزئ به المتبدعة والمتجربون، تفقه على أحمد وإسحاق، وكان ثقة نبيلًا، ولد بعد ١٧٠ هـ، ومات بنيسابور سنة ٢٥١ هـ. [سير أعلام النبلاء ١٢/ ٢٥٨، وتهذيب التهذيب ١/ ٢٤٩، وشذرات الذهب ٢/ ١٢٣].

## فصل

وأما الكحل والحقنة وما يقطر فى إحليله<sup>(١)</sup>، ومداواة المأمومة<sup>(٢)</sup> والجائفة<sup>(٣)</sup>، فهذا مما تنازع فيه أهل العلم، فمنهم من لم يفطر بشيء من ذلك، ومنهم من فطر بالجميع لا بالكحل، ومنهم من فطر بالجميع لا بالتقطير، ومنهم من لم يفطر بالكحل ولا بالتقطير ويفطر بما سوى ذلك.

٢٥/٢٣٤ / والأظهر أنه لا يفطر بشيء من ذلك؛ فإن الصيام من دين المسلمين الذى يحتاج إلى معرفته الخاص والعام، فلو كانت هذه الأمور مما حرمها الله ورسوله فى الصيام، ويفسد الصوم بها لكان هذا مما يجب على الرسول بيانه، ولو ذكر ذلك لعلمه الصحابة وبلغوه الأمة كما بلغوا سائر شرعه، فلما لم ينقل أحد من أهل العلم عن النبى ﷺ فى ذلك لا حديثاً صحيحاً ولا ضعيفاً ولا مسنداً ولا مرسلأ علم أنه لم يذكر شيئاً من ذلك. والحديث المروى فى الكحل ضعيف رواه أبو داود فى السنن ولم يروه غيره ولا هو فى مسند أحمد ولا سائر الكتب المعتمدة. قال أبو داود: حدثنا النفيلى، ثنا على بن ثابت، حدثنى عبد الرحمن بن النعمان، ثنا معبد بن هودة، عن أبيه، عن جده، عن النبى ﷺ: أنه أمر بالإئتمد المروح عند النوم. وقال: «ليتقه الصائم». قال أبو داود: وقال يحيى بن معين: هذا حديث منكر<sup>(٤)</sup>. قال المنذرى وعبد الرحمن: قال يحيى بن معين: ضعيف. وقال أبو حاتم الرازى: هو صدوق، لكن من الذى يعرف أباه وعدالته وحفظه؟!

وكذلك حديث معبد قد عورض بحديث ضعيف، وهو ما رواه الترمذى بسنده عن أنس ابن مالك قال: جاء رجل إلى النبى ﷺ فقال: اشتكت عيني أفأكتحل وأنا صائم؟ قال: «نعم». قال الترمذى: ليس بالقوى، ولا يصح عن النبى ﷺ فى هذا الباب شيء. وفيه أبو عاتكة<sup>(٥)</sup>. قال البخارى: منكر الحديث.

والذين قالوا: إن هذه الأمور تفطر كالحقنة ومداواة المأمومة والجائفة لم يكن معهم حجة عن النبى ﷺ، وإنما ذكروا ذلك بما رأوه من القياس، وأقوى ما احتجوا به قوله: «وبالغ

(١) الإحليل: مخرج البول من الإنسان، ومخرج اللبن من الثدي والضرع. انظر: لسان العرب، مادة «حل».

(٢) المأمومة: الإصابة البالغة فى الرأس. انظر: القاموس، مادة «أمم».

(٣) الجائفة: الطعنة تبلغ الجوف. انظر: القاموس، مادة «جوف».

(٤) أبو داود فى الصوم (٢٣٧٧)، وضعفه الألبانى.

(٥) الترمذى فى الصوم (٧٢٦).

فى الاستنشاق إلا أن تكون صائماً<sup>(١)</sup>. قالوا: فذل ذلك على أن ما وصل إلى الدماغ يفطر الصائم إذا كان بفعله، وعلى القياس كل ما وصل إلى جوفه بفعله من حقنة وغيرها، سواء كان ذلك فى موضع الطعام والغذاء أو غيره من حشو جوفه.

والذين استثنوا التقطير قالوا: التقطير لا ينزل إلى جوفه، وإنما يرشح رشحاً، فالداخل إلى إحليله كالداخل إلى فمه وأنفه.

والذين استثنوا الكحل قالوا: العين ليست كالقفل والدبر، ولكن هى تشرب الكحل كما يشرب الجسم الدهن والماء.

والذين قالوا: الكحل يفطر، قالوا: إنه ينفذ إلى داخله حتى يتنخمه / الصائم؛ لأن فى ٢٥/٢٣٦ داخل العين منفذاً إلى داخل الحلق.

وإذا كان عمدتهم هذه الاقيسة ونحوها لم يجز إفساد الصوم بمثل هذه الاقيسة لوجوه:

أحدها: أن القياس وإن كان حجة إذا اعتبرت شروط صحته، فقد قلنا فى الأصول: إن الأحكام الشرعية كلها بينتها النصوص - أيضاً، وإن دل القياس الصحيح على مثل ما دل عليه النص دلالة خفية، فإذا علمنا بأن الرسول لم يحرم الشئ ولم يوجب علمنا أنه ليس بحرام ولا واجب، وأن القياس المثبت لوجوبه وتحريمه فاسد، ونحن نعلم أنه ليس فى الكتاب والسنة ما يدل على الإفطار بهذه الأشياء التى ذكرها بعض أهل الفقه، فعلمنا أنها ليست مفطرة.

الثانى: أن الأحكام التى تحتاج الأمة إلى معرفتها لا بد أن يبينها الرسول ﷺ بياناً عاماً، ولا بد أن تنقلها الأمة، فإذا انتفى هذا علم أن هذا ليس من دينه، وهذا كما يعلم أنه لم يفرض صيام شهر غير رمضان، ولا حج بيت غير البيت الحرام، ولا صلاة مكتوبة غير الخمس، ولم يوجب الغسل فى مباشرة المرأة بلا إنزال، ولا أوجب الوضوء من الفرع العظيم، وإن كان فى مظنة خروج الخارج، ولا سن / الركعتين بعد الطواف بين الصفا والمروة كما سن الركعتين بعد الطواف بالبيت، وبهذا يعلم أن المنى ليس بنجس؛ لأنه لم ينقل عن أحد بإسناد يحتج به أنه أمر المسلمين بغسل أبدانهم وثيابهم من المنى مع عموم البلوى بذلك، بل أمر الحائض أن تغسل قميصها من دم الحيض مع قلة الحاجة إلى ذلك، ولم يأمر المسلمين بغسل أبدانهم وثيابهم من المنى.

والحديث الذى يرويه بعض الفقهاء: «يغسل الثوب من البول والغائط والمنى والمذى

(١) سبق تخريجه ص ١١٩ .



والدم»<sup>(١)</sup> ليس من كلام النبي ﷺ، وليس فى شىء من كتب الحديث التى يعتمد عليها، ولا رواه أحد من أهل العلم بالحديث بإسناد يحتج به، وإنما روى عن عمار وعائشة من قولهما.

وغسل عائشة للمنى من ثوبه وفركها إياه لا يدل على وجوب ذلك، فإن الثياب تغسل من الوسخ والمخاط والبصاق، والوجوب إنما يكون بأمره، لاسيما ولم يأمر هو سائر المسلمين بغسل ثيابهم من ذلك، ولا نقل أنه أمر عائشة بذلك، بل أقرها على ذلك، فدل على جوازه أو حسنه واستحبابه.

٢٥/٢٣٨ / وأما الوجوب فلا بد له من دليل.

وبهذه الطرق يعلم - أيضاً - أنه لم يوجب الوضوء من لمس النساء ولا من النجاسات الخارجة من غير السيلين، فإنه لم ينقل أحد عنه بإسناد يثبت مثله أنه أمر بذلك مع العلم بأن الناس كانوا لا يزالون يحتجمون ويتقيؤون ويجرحون فى الجهاد وغير ذلك، وقد قطع عرق بعض أصحابه ليخرج منه الدم وهو الفَصَادُ<sup>(٢)</sup>، ولم ينقل عنه مسلم: أنه أمر أصحابه بالتوضؤ من ذلك.

وكذلك الناس لا يزال أحدهم يلمس امرأته بشهوة وبغير شهوة، ولم ينقل عنه مسلم: أنه أمر الناس بالتوضؤ من ذلك، والقرآن لا يدل على ذلك؛ بل المراد بالملامسة الجماع كما بسط فى موضعه، وأمره بالوضوء من مس الذكر إنما هو استحباب إما مطلقاً وإما إذا حرك الشهوة، وكذلك يستحب لمن لمس النساء فتحركت شهوته أن يتوضأ، وكذلك من تفكر فتحركت شهوته فانتشر، وكذلك من مس الأمرد أو غيره فانتشر.

فالتوضؤ عند تحرك الشهوة من جنس التوضؤ عند الغضب، وهذا مستحب لما فى السنن عن النبي ﷺ أنه قال: «إن / الغضب من الشيطان، وإن الشيطان من النار، وإنما تطفأ النار بالماء، فإذا غضب أحدكم فليتوضأ»<sup>(٣)</sup>. وكذلك الشهوة الغالبة هى من الشيطان والنار، والوضوء يطفئها فهو يطفى حرارة الغضب، والوضوء من هذا مستحب. وكذلك أمره بالوضوء مما مسته النار أمر استحباب؛ لأن ما مسته النار يخالط البدن فليتوضأ، فإن النار

(١) ابن عدى فى الكامل ٩٨ / ٢ وقال: «ولا أعلم روى هذا الحديث عن على بن زيد غير ثابت بن حماد هذا»، والدارقطنى فى الطهارة ١ / ١٢٧ وقال: «لم يروه غير ثابت بن حماد وهو ضعيف جداً، وإبراهيم وثابت ضعيفان»، كلاهما عن عمار بن ياسر.

(٢) الفصد: شق العرق واستخراج الدم منه. انظر: لسان العرب، مادة «فصد».

(٣) أبو داود فى الأدب (٤٧٨٤)، وأحمد ٤ / ٢٢٦، والطبرانى فى الكبير ١٧ / ١٦٧، والبخارى فى شرح السنة ١٣ / ١٦١ كلهم عن عطية السعدى بسند ضعيف، وضعفه الألبانى.

تطفأ بالماء. وليس في النصوص ما يدل على أنه منسوخ؛ بل النصوص تدل على أنه ليس بواجب، واستحباب الوضوء من أعدل الأقوال - من قول من يوجب، وقول من يراه منوخاً - وهذا أحد القولين في مذهب أحمد وغيره.

وكذلك بهذه الطريق يعلم أن بول ما يؤكل لحمه وروثه ليس بنجس، فإن هذا مما تعم به ثبلوى، والقوم كانوا أصحاب إبل وغنم، يقعدون ويصلون في أمكنتها وهي مملوءة من إبعارها، فلو كانت بمنزلة المراحيض<sup>(١)</sup> كانت تكون حشوشاً. وكان النبي ﷺ يأمرهم باجتنابها، وألا يلوثوا أبدانهم وثيابهم بها ولا يصلون فيها.

فكيف وقد ثبتت الأحاديث بأن النبي ﷺ وأصحابه كانوا يصلون في مرايض الغنم، وأمر بالصلاة في مرايض الغنم<sup>(٢)</sup>، ونهى / عن الصلاة في معادن الإبل<sup>(٣)</sup>، فعلم أن ذلك ليس لنجاسة الأبعار، بل كما أمر بالتوضؤ من لحوم الإبل، وقال في الغنم: «إن شئت ففوضاً، وإن شئت فلا تتوضأ»<sup>(٤)</sup>، وقال: «إن الإبل خلقت من جن، وإن على ذروة كل بعير شيطاناً»<sup>(٥)</sup>، وقال: «الفخر والخيل في الفدادين أصحاب الإبل، والسكنة في أهل الغنم»<sup>(٦)</sup>.

فلما كانت الإبل فيها من الشيطنة مالا يحبه الله ورسوله أمر بالتوضؤ من لحمها، فإن ذلك يطفى تلك الشيطنة، ونهى عن الصلاة في أعطانها؛ لأنها مأوى الشياطين، كما نهى عن الصلاة في الحمام؛ لأنها مأوى الشياطين.

فإن مأوى الأرواح الخبيثة أحق بأن تجتنب الصلاة فيه وفي موضع الأجسام الخبيثة، بل الأرواح الخبيثة تحب الأجسام الخبيثة.

ولهذا كانت الحشوش محتضرة تحضرها الشياطين، والصلاة فيها أولى بالنهي من الصلاة في الحمام ومعادن الإبل، والصلاة على الأرض النجسة. ولم يرد في الحشوش نص خاص؛ لأن الأمر فيها كان أظهر عند المسلمين أن يحتاج إلى بيان؛ ولهذا لم يكن أحد من المسلمين يقعد في الحشوش، ولا يصلى فيها، وكانوا يتأبون البرية لقضاء حوائجهم / قبل أن تتخذ الكُف<sup>(٧)</sup> في بيوتهم.

وإذا سمعوا نهي عن الصلاة في الحمام أو أعطان الإبل علموا أن النهي عن الصلاة في

(١) المراحيض: جمع مراحض، والمرحاض: المغتسل، والكنيف، وخشبة يضرب بها الثوب إذا غُسل. انظر: المعجم الوسيط، مادة «رحض».

(٢) الترمذی فی الصلاة (٣٤٦) والنسائی فی المساجد (٧٣٥) وابن ماجه فی المساجد (٧٦٨) والدارمی فی الصلاة ٣٢٣/١ وأحمد ١٠٠/٥.

(٤) مسلم فی الحيض (٩٧/٣٦٠).

(٥) أحمد ٤٩٤/٣ والدارمی ٢٨٥/٢ بنحوه.

(٦) البخاری فی يده الخلق (٣٣) ومسلم فی الايمان (٥٢ / ٨٥ - ٨٩).

(٧) جمع الكنيف، وهو المرحاض، انظر: المصباح المنير، مادة «كنف».

الحشوش أولى وأحرى، مع أنه قد روى الحديث الذى فيه النهى عن الصلاة فى المقبرة والمجزرة والمزيلة والحشوش وقارعة الطريق ومعاطن الإبل، وظهر بيت الله الحرام<sup>(١)</sup>.

وأصحاب الحديث متنازعون فيه، وأصحاب أحمد فيه على قولين: منهم من يرى هذه من مواضع النهى، ومنهم من يقول: لم أجد فى هذا الحديث، ولم أجد فى كلام أحمد فى ذلك إذناً، ولا منعاً، مع أنه قد كره الصلاة فى مواضع العذاب، نقله عنه ابنه عبد الله؛ للحديث المسند فى ذلك عن على الذى رواه أبو داود، وإنما نص على الحشوش وأعطان الإبل والحمام، وهذه الثلاثة التى ذكرها الحرقي وغيره، والحكم فى ذلك عند من يقول به قد يشبهه بالقياس على موارد النص، وقد يشبهه بالحديث، ومن فرق يحتاج إلى الطعن فى الحديث وبيان الفارق، و - أيضاً - المنع قد يكون منع كراهة، وقد يكون منع تحريم.

وإذا كانت الأحكام التى تعم بها البلوى لا بد أن يبينها الرسول ﷺ بياناً عاماً، ولا بد أن تنقل الأمة ذلك، فمعلوم / أن الكحل ونحوه مما تعم به البلوى كما تعم بالدهن والاغتسال والبخور والطيب، فلو كان هذا مما يفطر لبيته النبي ﷺ كما بين الإفطار وغيره، فلما لم يبين ذلك علم أنه من جنس الطيب والبخور والدهن، والبخور قد يتصاعد إلى الأنف ويدخل فى الدماغ وينعقد أجساماً، والدهن يشربه البدن ويدخل إلى داخله ويتقوى به الإنسان، وكذلك يتقوى بالطيب قوة جيدة، فلما لم ينه الصائم عن ذلك دل على جواز تطيبه وتبخيره وادمانه، وكذلك اكتحاله.

وقد كان المسلمون فى عهده ﷺ يُجرح أحدهم إما فى الجهاد وإما فى غيره مأمومة وجائفة، فلو كان هذا يفطر لبين لهم ذلك، فلما لم ينه الصائم عن ذلك علم أنه لم يجعله مفطراً.

والوجه الثالث: إثبات التفطير بالقياس يحتاج إلى أن يكون القياس صحيحاً، وذلك إما قياس علة بإثبات الجامع، وإما بإلغاء الفارق، فإما أن يدل دليل على العلة فى الأصل فيعدى بها إلى الفرع، وإما أن يعلم ألا فارق بينهما من الأوصاف المعتبرة فى الشرع، وهذا القياس هنا متنف.

وذلك أنه ليس فى الأدلة ما يقتضى أن المفطر الذى جعله الله / ورسوله مفطراً هو ما كان واصلاً إلى دماغ أو بدن، أو ما كان داخلًا من منفذ، أو واصلاً إلى الجوف. ونحو ذلك من المعانى التى يجعلها أصحاب هذه الأقاويل هى مناط الحكم عند الله ورسوله، ويقولون:

(١) سبق تخريجه ص ١٢٩ .

ن الله ورسوله إنما جعلاً<sup>(١)</sup> الطعام والشراب مفطراً لهذا المعنى المشترك من الطعام ونشرب، ومما يصل إلى الدماغ والجوف من دواء المأمومة والجائفة، وما يصل إلى الجوف من الكحل ومن الحقنة والتقطير في الإحليل ونحو ذلك.

وإذا لم يكن على تعليق الله ورسوله للحكم بهذا الوصف دليل كان قول القائل: إن الله ورسوله إنما جعلاً هذا مفطراً لهذا قولاً بلا علم، وكان قوله: إن الله حرم على الصائم أن يفعل هذا، قولاً بأن هذا حلال وهذا حرام بلا علم، وذلك يتضمن القول على الله بما لا يعلم، وهذا لا يجوز.

ومن اعتقد من العلماء أن هذا المشترك مناط الحكم، فهو بمنزلة من اعتقد صحة مذهب ثم يكن صحيحاً، أو دلالة لفظ على معنى لم يردده الرسول، وهذا اجتهد يثابون عليه، ولا يلزم أن يكون قولاً بحجة شرعية يجب على المسلم اتباعها.

٢٥/٢٤٤ / والوجه الرابع: أن القياس إنما يصح إذا لم يدل كلام الشارع على علة الحكم إذا سَبَرْنَا<sup>(٢)</sup> أوصاف الأصل، فلم يكن فيها ما يصلح للعللة إلا الوصف المعين، وحيث أثبتنا علة الأصل بالمناسبة أو الدوران أو الشبه المطرد عند من يقول به، فلا بد من السبر، فإذا كان في الأصل وصفان مناسبان لم يجز أن يقول: الحكم بهذا دون هذا.

ومعلوم أن النص والإجماع أثبتا الفطر بالاكل والشرب والإجماع والحيض، والنبى ﷺ قد نهى المتوضى عن المبالغة في الاستشاق إذا كان صائماً<sup>(٣)</sup>، وقياسهم على الاستشاق أقوى حججهم كما تقدم، وهو قياس ضعيف؛ وذلك لأن من نشق الماء بمنخرية ينزل الماء إلى حلقه وإلى جوفه، فحصل له بذلك ما يحصل للشارب بفمه ويغذى بدنه من ذلك الماء، ويزول العطش ويطبخ الطعام في معدته كما يحصل بشرب الماء، فلو لم يرد النص بذلك لعلم بالعقل أن هذا من جنس الشرب، فإنهما لا يفرقان إلا في دخول الماء من الفم، وذلك غير معتبر، بل دخول الماء إلى الفم وحده لا يفطر، فليس هو مفطراً ولا جزءاً من المفطر لعدم تأثيره، بل هو طريق إلى الفطر، وليس كذلك الكحل والحقنة ومداداة الجائفة والمأمومة، فإن الكحل لا يغذى البتة ولا يدخل أحد كحلاً إلى جوفه لا من أنفه ولا فمه، وكذلك الحقنة لا تغذى، بل تستفرغ ما في البدن كما لو شمس شيئاً من المسهلات أو فزع / فزعاً أوجب استطلاق جوفه وهي لا تصل إلى المعدة.

(١) في المطبوعة: «جعل»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) السبر: هو التعمق في معرفة الشيء. انظر: لسان العرب، مادة «سبر».

(٣) سبق تخريجه ص ١١٩.

والدواء الذى يصل إلى المعدة فى مداواة الجائفة والمأمومة لا يشبه ما يصل إليها من غذائه، والله - سبحانه - قال: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٣]، وقال ﷺ: «الصوم جنة»<sup>(١)</sup> وقال: «إن الشيطان يجرى من ابن آدم مجرى الدم، فضيقوا مجاريه بالجوع بالصوم»<sup>(٢)</sup>.

فالصائم نهى عن الأكل والشرب؛ لأن ذلك سبب التقوى، فترك الأكل والشرب الذى يولد الدم الكثير الذى يجرى فيه الشيطان إنما يتولد من الغذاء لا عن حقنة ولا كحل، ولا ما يقطر فى الذكر، ولا ما يداوى به المأمومة والجائفة، وهو متولد عما استنشقت من الماء؛ لأن الماء مما يتولد منه الدم، فكان المنع منه من تمام الصوم.

فإذا كانت هذه المعانى وغيرها موجودة فى الأصل الثابت بالنص والإجماع، فدعواهم أن الشارع علق الحكم بما ذكره من الأوصاف/ معارض بهذه الأوصاف، والمعارضة تبطل كل نوع من الأقيسة إن لم يتبين أن الوصف الذى ادعوه هو العلة دون هذا. ٢٥/٢٤٦

الوجه الخامس: أنه ثبت بالنص والإجماع منع الصائم من الأكل والشرب والجماع، وقد ثبت عن النبى ﷺ أنه قال: «إن الشيطان يجرى من ابن آدم مجرى الدم» ولا ريب أن الدم يتولد من الطعام والشراب، وإذا أكل أو شرب اتسعت مجارى الشياطين؛ ولهذا قال: «فضيقوا مجاريه بالجوع» وبعضهم يذكر هذا اللفظ مرفوعاً؛ ولهذا قال النبى ﷺ: «إذا دخل رمضان فتحت أبواب الجنة وغلقت أبواب النار وصفدت<sup>(٣)</sup> الشياطين<sup>(٤)</sup>» فإن مجارى الشياطين الذى هو الدم ضاقت، وإذا ضاقت انبعثت القلوب إلى فعل الخيرات التى بها تفتح أبواب الجنة، وإلى ترك المنكرات التى بها تفتح أبواب النار، وصفدت الشياطين، فضعفت قوتهم وعملهم بتصفيدهم، فلم يستطيعوا أن يفعلوا فى شهر رمضان ما كانوا يفعلونه فى غيره، ولم يقل: إنهم قتلوا ولا ماتوا، بل قال: «صفدت» والمصفد من

(١) البخارى فى الصوم (١٨٩٤)، ومسلم فى الصيام (١١٥١ / ١٦٢)، وأبو داود فى الصوم (٢٣٦٣)، والترمذى فى الصوم (٧٦٤)، والنسائى فى الصيام (٢٢١٥، ٢٢١٦)، وأحمد ٢ / ٢٧٣ كلهم عن أبى هريرة.

(٢) البخارى فى الاعتكاف (٢٠٣٨، ٢٠٣٩)، وأبو داود فى الصوم (٢٤٧٠)، وابن ماجه فى الصيام (١٧٧٩)، وأحمد ٦ / ٣٣٧ كلهم عن صفية أم المؤمنين.

(٣) صفدت، أى: شلت وأوقفت بالأغلال. انظر: النهاية فى غريب الحديث ٣ / ٣٥.

(٤) مسلم فى الصيام (١٠٧٩ / ١)، والترمذى فى الصوم (٦٨٢)، والنسائى فى الصيام (٢٠٩٧، ٢٠٩٨)، وابن ماجه فى الصيام (١٦٤٢)، وأحمد ٢ / ٣٥٧ كلهم عن أبى هريرة.

لشياطين قد يؤذى، لكن هذا أقل وأضعف مما يكون فى غير رمضان، فهو بحسب كمال  
نقصه ونقصه، فمن كان صومه كاملاً دفع الشيطان دفعاً لا يدفعه دفع الصوم الناقص،  
فهذه المناسبة ظاهرة فى منع الصائم من الأكل / والشرب، والحكم ثابت على وفقه، وكلام  
الشارع قد دل على اعتبار هذا الوصف وتأثيره، وهذا المنع متف فى الحقنة والكحل وغير  
ذلك.

فإن قيل: بل الكحل قد ينزل إلى الجوف ويستحيل دمًا.

قيل: هذا كما قد يقال فى البخار الذى يصعد من الأنف إلى الدماغ فيستحيل دمًا،  
وكالدهن الذى يشربه الجسم، والممنوع منه إنما هو ما يصل إلى المعدة، فيستحيل دمًا ويتوزع  
على البدن.

ونجعل هذا وجهًا سادسًا، فتقيس الكحل والحقنة ونحو ذلك على البخور والدهن ونحو  
ذلك؛ لجامع ما يشتركان فيه من أن ذلك ليس مما يتغذى به البدن ويستحيل فى المعدة دمًا،  
وهذا الوصف هو الذى أوجب ألا تكون هذه الأمور مفطرة، وهذا موجود فى محل  
التزاع، والفرع قد يتجاذبه أصلان فيلحق كلا منهما بما يشبهه من الصفات.

فإن قيل: هذا تطبخه المعدة ويستحيل دمًا ينمى عنه البدن لكنه غذاء ناقص، فهو كما لو  
أكل سما أو نحوه مما يضره، وهو بمنزلة من / أكل أكلاً كثيراً أورثه تخمة ومرضًا، فكان  
منعه فى الصوم عن هذا أوكد؛ لأنه ممنوع عنه فى الإفطار وبقي الصوم أوكد، وهذا كمنعه  
من الزنا، فإنه إذا منع من الوطء المباح فالمحظور أولى.

فإن قيل: فالجماع مفطر، وهذه العلة منتفية فيه.

قيل: تلك أحكام ثابتة بالنص والإجماع، فلا يحتاج إثباتها إلى القياس؛ بل يجوز أن  
تكون العلل مختلفة، فيكون تحريم الطعام والشراب والفطر بذلك لحكمة، وتحريم الجماع  
والفطر به لحكمة، والفطر بالحيض لحكمة، فإن الحيض لا يقال فيه: إنه يحرم: وهذا لأن  
المفطرات بالنص والإجماع لما انقسمت إلى أمور اختيارية تحرم على العبد كالأكل والجماع،  
وإلى أمور لا اختيار له فيها كدم الحيض، كذلك تنقسم عللها.

فتقول: أما الجماع فإنه باعتبار أنه سبب إنزال المنى يجرى مجرى الاستقاء والحيض  
والاحتجام - كما سنبينه إن شاء الله تعالى - فإنه من نوع الاستفراغ لا الامتلاء كالأكل  
والشرب، ومن جهة أنه إحدى الشهوتين، فجرى مجرى الأكل والشرب، قد قال النبى ﷺ  
فى الحديث الصحيح عن الله - تعالى - «قال: الصوم لى وأنا أجزى/ به، يدع شهوته

وطعامه من أجله<sup>(١)</sup> فترك الإنسان ما يشتهي لله هو عبادة مقصودة يثاب عليها كما يثاب المحرم على ترك ما اعتاده من اللباس والطيب ونحو ذلك من نعيم البدن، والجماع من أعظم نعيم البدن، وسرور النفس وانسائها، هو يحرك الشهوة والدم والبدن أكثر من الأكل، فإذا كان الشيطان يجرى من ابن آدم مجرى الدم، والغذاء يبسط الدم الذى هو مجاريه، فإذا أكل أو شرب انبسطت نفسه إلى الشهوات، وضعفت إرادتها ومحبتها للعبادات، فهذا المعنى فى الجماع أبلغ، فإنه يبسط إرادة النفس للشهوات، ويضعف إرادتها عن العبادات أعظم، بل الجماع هو غاية الشهوات، وشهوته أعظم من شهوة الطعام والشراب؛ ولهذا أوجب على المجمع كفارة الظهار، فوجب عليه العتق أو ما يقوم مقامه بالسنة والإجماع؛ لأن هذا أغلظ، وداعيه أقوى، والمفسدة به أشد، فهذا أعظم الحكمتين فى تحريم الجماع.

وأما كونه يضعف البدن كالاستفراغ، فذاك حكمة أخرى، فصار فيهما كالأكل والحيض وهو فى ذلك أبلغ منهما، فكان إفساده الصوم أعظم من إفساد الأكل والحيض.

فنذكر حكمة الحيض وجريان ذلك على وفق القياس، فنقول: إن الشرع جاء بالعدل فى كل شيء، والإسراف فى العبادات من الجور / الذى نهى عنه الشارع وأمر بالاقتصاد فى العبادات؛ ولهذا أمر بتعجيل الفطر وتأخير السحور، ونهى عن الوصال وقال: «أفضل الصيام وأعدل الصيام صيام داود عليه السلام، كان يصوم يوماً ويفطر يوماً، ولا يفر إذا لاقى»<sup>(٢)</sup>، فالعدل فى العبادات من أكبر مقاصد الشارع؛ ولهذا قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾ الآية [المائدة: ٨٧]، فجعل تحريم الحلال من الاعتداء المخالف للعدل، وقال تعالى: ﴿فَبُظْلِمَ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا. وَأَخَذَهُمُ الرَّبُّ وَقَدْ نَهَوْنَا عَنْهُ﴾ [النساء: ١٦٠، ١٦١]، فلما كانوا ظالمين عوقبوا بأن حرمت عليهم الطيبات؛ بخلاف الأمة الوسط العدل، فإنه أحل لهم الطيبات وحرّم عليهم الخبائث.

وإذا كان كذلك، فالصائم قد نهى عن أخذ ما يقويه ويغذيه من الطعام والشراب، فينهى عن إخراج ما يضعفه ويخرج مادته التى بها يتغذى، وإلا فإذا مكن من هذا ضرره وكان متعدداً فى عبادته لا عادلاً.

والخارجات نوعان: نوع يخرج لا يقدر على الاحتراز منه أو على وجه لا يضره، فهذا

(١) البخارى فى الصوم (١٨٩٤)، ومسلم فى الصيام (١١٥١ / ١٦١) كلاهما عن أبى هريرة.  
(٢) البخارى فى الإنبياء (٣٤١٩)، ومسلم فى الصيام (١١٥٩ / ١٨١)، وأبو داود فى الصوم (٢٤٢٧)، والنسائى فى الصيام (٢٣٩٣)، وأحمد ٢ / ٢٠٠ كلهم عن عبد الله بن عمرو.

لا يمنع منه كالأخبثين، فإن خروجهما لا يضره، ولا يمكنه الاحتراز منه - أيضا، ولو استدعى خروجهما فإن خروجهما لا يضره بل ينفعه، وكذلك إذا ذرعه القيء لا يمكنه الاحتراز منه، وكذلك الاحتلام / في المنام لا يمكنه الاحتراز منه، وأما إذا استقاء فالقيء ٢٥/٢٥١ يخرج ما يتغذى به من الطعام والشراب المستحيل في المعدة، وكذلك الاستمنا مع ما فيه من الشهوة فهو يخرج المنى الذي هو مستحيل في المعدة عن الدم، فهو يخرج الدم الذي يتغذى به؛ ولهذا كان خروج المنى إذا أفرط فيه يضر الإنسان ويخرج أحمر.

والدم الذي يخرج بالحيض فيه خروج الدم، والحائض يمكنها أن تصوم في غير أوقات الدم في حال لا يخرج فيها دمها، فكان صومها في تلك الحال صوما معتدلا لا يخرج فيه الدم الذي يقوى البدن الذي هو مادته، وصومها في الحيض يوجب أن يخرج فيه دمها الذي هو مادتها، ويوجب نقصان بدنها وضعفها وخروج صومها عن الاعتدال، فأمرت أن تصوم في غير أوقات الحيض.

بخلاف المستحاضة؛ فإن الاستحاضة تعم أوقات الزمان، وليس لها وقت تؤمر فيه بالصوم، وكان ذلك لا يمكن الاحتراز منه - كذرع القيء، وخروج الدم بالجراح والدمامل والاحتلام ونحو ذلك مما ليس له وقت محدد يمكن الاحتراز منه - فلم يجعل هذا منافيا للصوم كدم الحيض.

٢٥/٢٥٢ / وطردهذا: إخراج الدم بالحجامة والفضاد ونحو ذلك، فإن العلماء متنازعون في الحجامة: هل تفطر الصائم أم لا؟ والأحاديث الواردة عن النبي ﷺ في قوله: «أفطر الحاجم والمحجوم»<sup>(١)</sup> كثيرة قد بينها الأئمة الحفاظ.

وقد كره غير واحد من الصحابة الحجامة للصائم، وكان منهم من لا يحتجم إلا بالليل. وكان أهل البصرة إذا دخل شهر رمضان أغلقوا حوانيت الحجامين. والقول بأن الحجامة تفطر مذهب أكثر فقهاء الحديث - كأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وابن خزيمة، وابن المنذر وغيرهم.

وأهل الحديث الفقهاء فيه العاملون به أخص الناس باتباع محمد ﷺ. والذين لم يروا إفطار المحجوم احتجوا بما ثبت في الصحيح: أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم محرم<sup>(٢)</sup>، وأحمد وغيره طعنوا في هذه الزيادة، وهي قوله: «وهو صائم»، وقالوا: الثابت أنه احتجم وهو محرم، قال أحمد: قال يحيى بن سعيد: قال شعبة: لم يسمع الحكم حديث مقسم في

(١) البخارى في الصوم معلقا (الفتح ٤ / ١٧٤)، وأبو داود في الصوم (٢٣٦٧)، والترمذى في الصوم (٧٧٤)، وابن ماجه في الصيام (١٦٧٩)، وفي الزوائد: «إسناده حديث أبي هريرة منقطع. قال أبو حاتم: عبد الله بن بشر لم يثبت سماعه من الأعمش، وإنما يقول: كتب إلى أبو بكر بن عياش عن الأعمش» وأحمد ٢ / ٣٦٤.

(٢) سبق تخريجه ص ١٢١.



الحجامة للصائم، يعنى حديث شعبة، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس: أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم محرّم<sup>(١)</sup>.

٢٥/٢٥٣

/ قال مهنا: سألت أحمد عن حديث حبيب بن الشهيد، عن ميمون بن مهران، عن ابن عباس؛ أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم محرّم، فقال: ليس بصحيح. وقد أنكره يحيى ابن سعيد الأنصارى. قال الأثرم: سمعت أبا عبد الله رد هذا الحديث فضعفه، وقال: كانت كتب الأنصارى ذهبت فى أيام المتنصر، فكان بعد يحدث من كتب غلامه، وكان هذا من تلك.

وقال مهنا: سألت أحمد عن حديث قبيصة، عن سفيان، عن حماد، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس... إلخ فقال: هو خطأ من قبل قبيصة. وسألت يحيى عن قبيصة فقال: رجل صدق، والحديث الذى يحدث به عن سفيان عن سعيد خطأ من قبله.

قال مهنا: سألت أحمد عن حديث ابن عباس: أن النبي ﷺ احتجم وهو محرّم صائم، فقال: ليس فيه: صائم، إنما هو محرّم، ذكره سفيان، عن عمرو بن دينار، عن طاوس، عن ابن عباس: احتجم النبي ﷺ على رأسه وهو محرّم - عن طاوس وعطاء مثله عن ابن عباس، وعن عبد الرزاق، عن معمر، عن ابن خثيم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس مثله، وهؤلاء أصحاب ابن عباس لا يذكرون: صائما.

٢٥/٢٥٤

/ قلت: وهذا الذى ذكره الإمام أحمد هو الذى اتفق عليه الشيخان: البخارى ومسلم؛ ولهذا أعرض مسلم عن الحديث الذى ذكر حجامة الصائم، ولم يثبت إلا حجامة المحرم. وتناولوا أحاديث الحجامة بتأويلات ضعيفة، كقولهم: كانا يفتابان، وقولهم: أفطر لسبب آخر. وأجود ما قيل: ما ذكره الشافعى وغيره أن هذا منسوخ، فإن هذا القول كان فى رمضان، واحتجامة وهو محرّم كان بعد ذلك؛ لأن الإحرام بعد رمضان، وهذا - أيضا - ضعيف، بل هو صلوات الله عليه أحرم سنة ست عام الحديبية بعمره فى ذى القعدة، وأحرم من العام القابل بعمره القضية فى ذى القعدة، وأحرم من العام الثالث سنة الفتح من الجعرانة فى ذى القعدة بعمره، وأحرم سنة عشر بحجة الوداع فى ذى القعدة، فاحتجامة ﷺ وهو محرّم صائم لم يبين فى أى الإحرامات كان.

والذى يقوى أن إحرامه الذى احتجم فيه كان قبل فتح مكة، قوله: «أفطر الحاجم والمحجوم»<sup>(٢)</sup>، فإنه كان عام الفتح بلا ريب هكذا فى أجود الأحاديث. وروى أحمد بإسناده، عن ثوبان أن رسول الله ﷺ أتى على رجل يحتجم فى رمضان قال: «أفطر الحاجم والمحجوم»<sup>(٣)</sup>.

(١) سبق تخريجه ص ١٢١. (٢) سبق ص ١٣٥. (٣) أحمد ٥/ ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٨٠، ٢٨٢.

٢٥/٢٥٥ / وقال أحمد: أنبأنا إسماعيل، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن الأشعث، عن شداد ابن أوس أنه مر مع النبي ﷺ زمن الفتح على رجل محتجم بالبقيع لثمان عشرة ليلة خلت من رمضان، فقال: «أفطر الحاجم والمحجوم»<sup>(١)</sup> وقال الترمذي: سألت البخاري، فقال: ليس في هذا الباب أصح من حديث شداد بن أوس وحديث ثوبان، فقلت: وما فيه من الاضطراب؟ فقال: كلاهما عندي صحيح؛ لأن يحيى بن سعيد روى عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن ثوبان، عن أبي الأشعث، عن شداد الحديثين جميعاً.

قلت: وهذا الذي ذكره البخاري من أظهر الأدلة على صحة كلا الحديثين اللذين رواهما أبو قلابة - إلى أن قال - وما يقوى أن الناسخ هو الفطر بالحجامة أن ذلك رواه عنه خواص أصحابه الذين كانوا يباشرونه حضراً وسفراً، ويطلعون على باطن أمره مثل بلال وعائشة، ومثل أسامة وثوبان ومولاه، ورواه عنه الأنصار الذين هم بطانته، مثل رافع بن خديج وشداد ابن أوس، وفي مسند أحمد عن رافع بن خديج، عن النبي ﷺ قال: «أفطر الحاجم والمحجوم»<sup>(٢)</sup>. قال أحمد: أصح شيء في هذا الباب حديث رافع، وذكر أحاديث: «أفطر الحاجم والمحجوم» إلى أن قال: ثم اختلفوا على أقوال:

٢٥/٢٥٦ / أحدها: يفطر المحجوم دون الحاجم ذكره الخرقى؛ لكن المنصوص عن أحمد وجمهور أصحابه الإفطار بالأمرين، والنص دال على ذلك فلا سبيل إلى تركه.

والثاني: أنه يفطر المحجوم الذي يحتجم ويخرج منه الدم، ولا يفطر بالافتصاد ونحوه؛ لأنه لا يسمى احتجاماً، وهذا قول القاضى وأصحابه، فالتشريط في الأذان هل هو داخل في مسمى الحجامة؟ تنازع فيه المتأخرون. فبعضهم يقول: التشريط كالحجامة، كما يقوله شيخنا أبو محمد المقدسى، وعليه يدل كلام العلماء قاطبة، فليس منهم من خص التشريط بذكر، ولو كان عندهم لا يدخل في الحجامة لذكروه، كما ذكروا الفصاد. فعلم أن التشريط عندهم من نوع الحجامة، وقال شيخنا أبو محمد: هذا هو الصواب، إلى أن قال:

والرابع: وهو الصواب واختاره أبو المظفر بن هبيرة<sup>(٣)</sup> - الوزير العالم العادل - وغيره أنه يفطر بالحجامة والفصاد ونحوهما؛ وذلك لأن المعنى الموجود في الحجامة موجود في

(١) أحمد ٤ / ١٢٣ - ١٢٥.

(٢) أحمد ٣ / ٤٦٥.

(٣) هو أبو المظفر يحيى بن محمد بن هبيرة بن سعيد بن الحسن بن جهم، الشيباني، العراقي الحنبلي، الوزير الكامل، الإمام العادل، عون الدين، من كبار الوزراء في الدولة العباسية، له مصنفات كثيرة منها: «الإيضاح والتبيين في اختلاف الأئمة المجتهدين» و«المقتصد في النحو»، وأرجوزة في «علم الخط» وغيرها، ولد بالعراق سنة ٤٩٩ هـ، ومات سنة ٥٦٠ هـ [سير أعلام النبلاء ٢٠ / ٤٢٦، وشلرات الذهب ٤ / ١٩١، والأعلام ٨ / ١٧٥].

الفصاد شرعا وطبعاً، وحيث حض النبي ﷺ على الحجامة وأمر بها، فهو حض على ما فى معناها من الفصاد وغيره؛ لكن الأرض الحارة تجتذب الحرارة فيها دم البدن، / فيصعد إلى سطح الجلد فيخرج بالحجامة، والأرض الباردة يغور الدم فيها إلى العروق هرباً من البرد، فإن شبه الشيء منجذب إليه، كما تسخن الأجواف فى الشتاء وتبرد فى الصيف، فأهل البلاد الباردة لهم الفصاد وقطع العروق، كما للبلاد الحارة الحجامة، لا فرق بينهما فى شرع ولا عقل.

وقد بينا أن الفطر بالحجامة على وفق الأصول والقياس، وأنه من جنس الفطر بدم الحيض والاستقاء وبالإستمناء، وإذا كان كذلك، فبأى وجه أراد إخراج الدم أفطر، كما أنه بأى وجه أخرج القيء أفطر، سواء جذب القيء بإدخال يده، أو بشم مايقبته، أو وضع يده تحت بطنه واستخرج القيء، فتلك طرق لإخراج القيء، وهذه طرق لإخراج الدم؛ ولهذا كان خروج الدم بهذا وهذا سواء فى باب الطهارة، فتبين بذلك كمال الشرع واعتداله وتناسبه، وأن ما ورد من النصوص ومعانيها فإن بعضه يصدق بعضها ويوافقه ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

وأما الحاجم، فإنه يجتذب الهواء الذى فى القارورة بامتصاصه، والهواء يجتذب ما فيها من الدم، فربما صعد مع الهواء شىء من الدم ودخل فى حلقه وهو لا يشعر، والحكمة إذا كانت خفية أو متشعبة علق الحكم / بالمظنة، كما أن النائم الذى تخرج منه الريح ولا يدرى يؤمر بالوضوء، فكذلك الحاجم يدخل شىء من الدم مع ريقه إلى بطنه وهو لا يدرى.

والدم من أعظم المفطرات، فإنه حرام فى نفسه لما فيه من طغيان الشهوة، والخروج عن العدل، والصائم أمر بحسم مادته، فالدم يزيد الدم فهو من جنس المحظور، فيفطر الحاجم لهذا، كما يتقضى وضوء النائم، وإن لم يستيقن خروج الريح منه؛ لأنه يخرج ولا يدرى، وكذلك الحاجم قد يدخل الدم فى حلقه وهو لا يدرى.

وأما الشارط فليس بحاجم، وهذا المعنى متف فيه، فلا يفطر الشارط، وكذلك لو قدر حاجم لا يمتص القارورة بل يمتص غيرها أو يأخذ الدم بطريق أخرى لم يفطر.

والنبي ﷺ كلامه خرج على الحاجم المعروف المعتاد. وإذا كان اللفظ عاماً وإن كان قصده شخصاً بعينه، فيشترك فى الحكم سائر النوع؛ للعادة الشرعية من أن ما ثبت فى حق الواحد من الأمة ثبت فى حق الجميع، فهذا أبلغ، فلا يثبت بلفظه ما يظهر لفظاً ومعنى أنه لم يدخل فيه مع بعده عن الشرع والعقل، والله أعلم، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

٢٥/٢٥٩ / وسئل عن رجل باشر زوجته، وهو يسمع التسحر يتكلم، فلا يدري: أهو يتسحر؟ أم يؤذن؟ ثم غلب على ظنه أنه يتسحر، فوطئها، وبعد يسير أضاء الصبح، فما الذى يجب عليه؟ أفنونا مأجورين.

فأجاب:

هذه المسألة للعلماء فيها ثلاثة أقوال:

أحدها: عليه القضاء، والكفارة، هذا إحدى الروايتين عن أحمد.

وقال مالك: عليه القضاء لا غير، وهذه الرواية الأخرى عنه، وهذا مذهب الشافعى وأبى حنيفة وغيرهما.

٢٥/٢٦٠ والثالث: لا قضاء، ولا كفارة عليه، وهذا قول النبى ﷺ، وهو أظهر الأقوال؛ ولأن الله - تعالى - عفا عن الخطأ / والنسيان، وأباح - سبحانه وتعالى - الأكل والشرب والجماع حتى يتبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود. والشاك فى طلوع الفجر يجوز له الأكل والشرب والجماع بالاتفاق، ولا قضاء عليه إذا استمر الشك.

وسئل - رحمه الله - عن رجل أراد أن يواقع زوجته فى شهر رمضان بالنهار، فأنظر بالأكل قبل أن يجمع، ثم جامع، فهل عليه كفارة أم لا؟ وما على الذى يفطر من غير عذر؟

فأجاب:

الحمد لله، هذه المسألة قولان للعلماء مشهوران:

أحدهما: تجب، وهو قول جمهورهم، كمالك، وأحمد، وأبى حنيفة وغيرهم.

٢٥/٢٦١ والثانى: لا تجب، وهو مذهب الشافعى، وهذان القولان مبناهما على أن الكفارة سببها الفطر من الصوم، أو من الصوم الصحيح بجماع، أو بجماع وغيره - على اختلاف المذاهب - فإن أبا حنيفة / يعتبر الفطر بأعلى جنسه، ومالك يعتبر الفطر مطلقا، فالنزاع بينهما إذا أفطر بابتلاع حصاة أو نواة ونحو ذلك. وعن أحمد رواية: أنه إذا أفطر بالحجامة كفر، كغيرها من المفطرات، بجنس الوطء، فأما الأكل والشرب ونحوهما فلا كفارة فى ذلك.

ثم تنازعوا: هل يشترط الفطر من الصوم الصحيح؟ فالشافعي وغيره يشترط ذلك، فلو أكل ثم جامع، أو أصبح غير ناوٍ للصوم ثم جامع، أو جامع وكفر ثم جامع؛ لم يكن عليه كفارة، لأنه لم يطأ في صوم صحيح.

وأحمد في ظاهر مذهبه وغيره يقول: بل عليه كفارة في هذه الصور ونحوها؛ لأنه وجب عليه الإمساك في شهر رمضان، فهو صوم فاسد، فأشبهه الإحرام الفاسد.

وكما أن المحرم بالحج إذا أفسد إحرامه لزمه المضي فيه بالإمساك عن محظوراته، فإذا أتى شيئاً منها كان عليه ما عليه من الإحرام الصحيح، وكذلك من وجب عليه صوم شهر رمضان إذا وجب عليه الإمساك فيه وصومه فاسد لأكل أو جماع أو عدم نية، فقد لزمه الإمساك عن محظورات الصيام، فإذا تناول شيئاً منها كان عليه ما عليه في الصوم الصحيح. / الصحيح. ٢٥/٢٦٢

وذلك لأن هتك حرمة الشهر حاصلة في الموضعين، بل هي في هذا الموضع أشد؛ لأنه عاص بفطره أولاً، فصار عاصياً مرتين، فكانت الكفارة عليه أوكد؛ ولأنه لو لم تجب الكفارة على مثل هذا لصار ذريعة إلى ألا يكفر أحد، فإنه لا يشاء أحد أن يجامع في رمضان إلا أمكنه أن يأكل ثم يجامع، بل ذلك أعون له على مقصوده، فيكون قبل الغداء عليه كفارة، وإذا تغدى هو وامراته ثم جامعها، فلا كفارة عليه، وهذا شنيع في الشريعة لا ترد بمثله.

فإنه قد استقر في العقول والأديان: أنه كلما عظم الذنب كانت العقوبة أبلغ، وكلما قوى الشبه قويت، والكفارة فيها شوب العبادة، وشوب العقوبة، وشرعت زاجرة ومأخية، فبكل حال قوة السبب يقتضى قوة المسبب.

ثم الفطر بالاكل لم يكن سبباً مستقلاً موجباً للكفارة كما يقوله أبو حنيفة ومالك، فلا أقل أن يكون معينا للسبب المستقل، بل / يكون مانعاً من حكمه، وهذا بعيد عن أصول الشريعة. ٢٥/٢٦٣

ثم المجامع كثيراً ما يفطر قبل الإيلاج، فتسقط الكفارة عنه بذلك على هذا القول، وهذا ظاهر البطلان، والله أعلم.

وسئل عن رجل أفطر نهار رمضان متعمداً ثم جامع، فهل يلزمه القضاء والكفارة؟

أم القضاء بلا كفارة؟

فأجاب:

عليه القضاء .

وأما الكفارة، فتجب في مذهب مالك، وأحمد، وأبي حنيفة، ولا تجب عند الشافعي .

وسُئِلَ عن رجل وطئ امرأته وقت طلوع الفجر معتقداً بقاء الليل، ثم تبين أن الفجر

قد طلع، فما يجب عليه؟

/ فأجاب:

٢٥/٢٦٤

الحمد لله، هذه المسألة فيها ثلاثة أقوال لأهل العلم:

أحدها: أن عليه القضاء والكفارة، وهو المشهور من مذهب أحمد.

والثاني: أن عليه القضاء، وهو قول ثان في مذهب أحمد، وهو مذهب أبي حنيفة، والشافعي، ومالك.

والثالث: لا قضاء عليه، ولا كفارة، وهذا قول طوائف من السلف، كسعيد بن جبير، ومجاهد، والحسن، وإسحاق، وداود، وأصحابه والخلف. وهؤلاء يقولون: من أكل معتقداً طلوع الفجر، ثم تبين له أنه لم يطلع. فلا قضاء عليه.

وهذا القول أصح الأقوال، وأشبهها بأصول الشريعة، ودلالة الكتاب والسنة، وهو قياس أصول أحمد وغيره، فإن الله رفع المؤاخذه عن الناس، والمخطئ، وهذا مخطئ، وقد أباح الله الأكل والوطء حتى يتبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر، واستحب تأخير السحور، ومن فعل ما ندب إليه وأبيح له، لم يفرط، فهذا أولى بالعدر من الناس والله أعلم.

٢٥/٢٦٥

/ وسُئِلَ عما إذا قَبَّلَ زوجته، أو ضمها، فأمذى: هل يفسد ذلك صومه أم لا؟

فأجاب:

يفسد الصوم بذلك، عند أكثر العلماء .

وسُئِلَ عن أفطر في رمضان ... إلخ .

## فأجاب:

إذا أفطر في رمضان مستحلاً لذلك، وهو عالم بتحريمه استحلالاً له وجب قتله، وإن كان فاسقاً عوقب عن فطره في رمضان بحسب ما يراه الإمام، وأخذ منه حد الزنا، وإن كان جاهلاً عرف بذلك، وأخذ منه حد الزنا، ويرجع في ذلك إلى اجتهاد الإمام. والله أعلم.

**وسئل - رحمه الله - عن المضمضة، والاستنشاق، والسواك، وذوق الطعام، والقيء وخروج الدم، والادهان والاكتمال؟**

## فأجاب:

يفسد الصوم بذلك، عند أكثر العلماء.

أما المضمضة والاستنشاق، فمشروعان للصائم باتفاق العلماء. وكان النبي ﷺ والصحابة يتمضمضون ويستنشقون مع الصوم، لكن قال للقيط بن صبرة: «وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً»<sup>(١)</sup>.

وأما السواك، فجائز بلا نزاع، لكن اختلفوا في كراهيته بعد الزوال على قولين مشهورين، هما روايتان عن أحمد، ولم يقم على كراهيته دليل شرعي يصلح أن يخص عمومات نصوص السواك، وقياسه على دم الشهيد ونحوه ضعيف من وجوه. كما هو مبسوط في موضعه.

وذاق الطعام يكره لغير حاجة؛ لكن لا يفطره وأما للحاجة / فهو كالمضمضة. ٢٥/٢٦٧

وأما القيء، فإذا استقاء أفطر، وإن غلبه القيء لم يفطر.

والادهان، لا يفطر بلا ريب.

وأما خروج الدم الذي لا يمكن الاحتراز منه، كدم المستحاضة، والجروح، والذي يرْعَفُ ونحوه، فلا يفطر، وخروج دم الحيض والنفاس يفطر باتفاق العلماء.

وأما الاحتجام، ففيه قولان مشهوران، ومذهب أحمد وكثير من السلف أنه يفطر، والفصاد ونحوه فيه قولان في مذهبه: أحدهما: أن ذلك كالاحتجام.

ومذهبه في الكحل الذي يصل إلى الدماغ: أنه يفطر، كالطيب وللحاجة<sup>(٢)</sup>، ومذهب

(١) سبق تخريجه ص ١١٩ .

(٢) كذا بالأصل.

مالك نحو ذلك . وأما أبو حنيفة والشافعي - رحمهما الله - فلا يريان الفطر بذلك . والله أعلم .

/ وسئل عن رجل افتصد بسبب وجع رأسه وهو صائم: هل يفطر ويجب عليه قضاء  
ذلك اليوم أم لا؟ وهل إذا أعلم أنه يفطر إذ افتصد، يآثم أم لا؟

فأجاب:

الحمد لله ، هذه المسألة فيها نزاع فى مذهب أحمد وغيره ، والأحوط أنه يقضى ذلك  
اليوم . والله أعلم .

وسئل عن الفصاد فى شهر رمضان: هل يفسد الصوم أم لا؟

فأجاب:

إن أمكنه تأخير الفصاد آخره ، وإن احتاج إليه لمرض افتصد وعليه القضاء فى أحد قولى  
العلماء . والله أعلم .

/ وسئل عن الميت فى أيام مرضه أدركه شهر رمضان، ولم يكن يقدر على الصيام،  
وتوفى وعليه صيام شهر رمضان، وكذلك الصلاة مدة مرضه، ووالديه بالحياة، فهل تسقط  
الصلاة والصيام عنه إذا صاماً عنه وصلياً إذا وصى، أو لم يوص؟

فأجاب:

إذا اتصل به المرض ، ولم يمكنه القضاء ، فليس على ورثته إلا الإطعام عنه ، وأما الصلاة  
المكتوبة ، فلا يصلى أحد عن أحد ، ولكن إذا صلى عن الميت واحد منهما تطوعاً ، وأهداه  
له ، أو صام عنه تطوعاً وأهداه له ، نفعه ذلك . والله أعلم .



## / الاقتصاد فى الأعمال

المسؤول من إحسان السادة العلماء - رضى الله عنهم - حل هذه الشبهة التى دخل على العباد بسببها ضرر بين، وهى أن بعضهم سمع قوله ﷺ: «أحب الصلاة إلى الله صلاة داود، وأحب الصيام إلى الله صيام داود، كان ينام نصف الليل، ويقوم ثلثه، وينام سدسه، وكان يصوم يوماً، ويفطر يوماً»<sup>(١)</sup> فعقد مع الله أن يصوم يوماً، ويفطر يوماً، فعل ذلك سنة أو أكثر، وهو متأهل له عيال، وهو ذو سبب يحتاج إلى نفسه فى حفظ صحته، فحدثت عنده بعد ذلك همة فى حفظ القرآن، فصار مع هذه المجاهدة يتلقن كل يوم ويكرر، ثم حدثت عنده مع ذلك همة إلى طلب المقصود، وقيام أكثر الليل، وكثرة الاجتهاد، والدأب فى العبادة، فاجتمع عليه ثقل ييس الصيام، مع ضعف القوة فى السبب، مع ييس التكرار وكثرته، مع الييس الحادث من الهمة الحادة، وهو شاب عنده حرارة الشبوية، فآثر مجموع ذلك خللاً فى ذهنه، من ذهول، وصداع يلحقه فى رأسه، وبلادة / فى فهمه، بحيث إنه لا يحيط بمعنى الكلام إذا سمعه، وظهر أثر الييس فى عينيه حتى كادنا أن تغورا. وقد وجد فى هذا الاجتهاد شيئاً من الأنوار، وهو لا يترك هذا الصيام لعقده الذى عقده مع الله - تعالى، لخوفه أن يذهب النور الذى عنده، فإذا نهى أحد من أهل المعرفة بتعلل، ويقول: أنا أريد أن أقتل نفسى فى الله، فهل صومه هذا يوافق رضا الله - تعالى - وهو بهذه الصفة؟ أم هو مكروه لا يرضى الله به؟ وهل يباح له هذا العقد وعليه فيه كفارة يمين أم لا؟ وهل اشتغاله بما فيه صلاح جسمه، وصيانة دماغه، وعقله، وذهنه، ليتوفر على حفظ فرائضه، ومصلحة عياله الذى يرضى الله منه، ويريده منه أم لا؟ وهل إصراره على ذلك موجب لمقت الله - تعالى - حيث يلقي نفسه إلى التهلكة بشئ لم يجب عليه؟

وإن كان مشروعاً فى السنة، فهل هو مشروع مطلقاً لكل أحد؟ أم هو مخصوص بمن لا يتضرر به؟ يسأل كشف هذه المسألة وحلها فقد أعيا هذا الشخص الأطباء، وأحزن العقلاء لدخوله فى السلوك بالجهل، غافلاً عن مراد ربه، ونسأل تقييد الجواب، وإعضاده بالكتاب

(١) سبق تخريجه ص ١٣٤ .

والسنة، ليصل إلى قلبه ذلك، آجركم الله - تعالى - ومتع المسلمين بطول بقاءكم، وصلى الله على سيدنا محمد وسلم، ورضى الله عن أصحابه أجمعين.

٢٥/٢٧٢ / فأجاب شيخ الإسلام العلامة الحافظ المجتهد مفتي الأنام تقي الدين أحمد بن تيمية بخطه:

الحمد لله، جواب هذه المسألة مبني على أصلين:

أحدهما: موجب الشرع.

والثاني: مقتضى العهد، والنذر.

أما الأول: فإن المشروع المأمور به الذي يحبه الله ورسوله ﷺ هو الاقتصاد في العبادة، كما قال النبي ﷺ: «عليكم هدياً قاصداً، عليكم هدياً قاصداً»<sup>(١)</sup> وقال: «إن هذا الدين متين، ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه، فاستعينوا بالغدوة والروحة وشيء من الدلجة، والقصد القصد تبثغوا» وكلاهما في الصحيح<sup>(٢)</sup>.

وقال أبي بن كعب: اقتصاد في سنة، خير من اجتهاد في بدعة.

فمتى كانت العبادة توجب له ضرراً يمنعه عن فعل واجب أنفع له منها، كانت محرمة، مثل أن يصوم صوما يضعفه عن الكسب الواجب أو يمنعه عن العقل، أو الفهم الواجب، أو يمنعه عن الجهاد الواجب، / وكذلك إذا كانت توقعه في محل محرم لا يقاوم مفسدته مصلحتها، مثل أن يخرج ماله كله، ثم يستشرف إلى أموال الناس ويسألهم.

وأما إن أضعفته عما هو أصلح منها، وأوقته في مكروهات، فإنها مكروهة. وقد أنزل الله - تعالى - في ذلك قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْرِمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [المائدة: ٨٧]، فإنها نزلت في أقوام من الصحابة كانوا قد اجتمعوا وعزموا على التبتل للعبادة: هذا يسرد الصوم، وهذا يقوم الليل كله، وهذا يجنب أكل اللحم، وهذا يجنب النساء، فهاهم الله - سبحانه وتعالى - عن تحريم الطيبات من أكل اللحم، والنساء، وعن الاعتداء وهو الزيادة على الدين المشروع في الصيام، والقيام، والقراءة، والذكر، ونحو ذلك، والزيادة في التحريم على ما حرم والزيادة في المباح على ما أبيح، ثم إنه أمرهم بعد هذا بكفارة ما عقدوه من اليمين على هذا التحريم، والعدوان.

(١) أحمد ٤ / ٣٥٠، وابن خزيمة في صحيحه (١١٧٩)، والبيهقي في شرح السنة ٤ / ٥٣ كلهم عن بريدة.

(٢) البخاري في الإيمان (٣٩)، وفي الرقاق (٦٤٦٣)، وأحمد ٢ / ٥١٤ كلاهما عن أبي هريرة.

وفى الصحيحين عن أنس: أن نفرًا من أصحاب النبي ﷺ سألوا أزواج النبي ﷺ عن عمله فى السر، فقال بعضهم: أما أنا فاصوم لا أفطر، وقال الآخر: أما أنا فاقوم لا أنام، وقال الآخر: أما أنا فلا أتزوج النساء، وقال الآخر: أما أنا / فلا أكل اللحم. فبلغ ذلك ٢٥/٢٧٤ النبي ﷺ، فقال: «ما بال أقوام يقولون: كذا، وكذا، لكنى أصلى، وأنام، وأصوم، وأفطر، وأتزوج النساء، وأكل اللحم، فمن رغب عن سنتى فليس منى»<sup>(١)</sup>.

وفى الصحاح من غير وجه، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، أنه كان قد جعل يصوم النهار، ويقوم الليل، ويقرأ القرآن فى كل ثلاث، فنهاه النبي ﷺ عن ذلك، وقال: «لا تفعل، فإنك إذا فعلت ذلك هَجَمَتْ له العين، ونَفَهَتْ له النفسُ أى: غارت العين وملت النفس، وسئمت»<sup>(٢)</sup>. وقال له: «إن لنفسك عليك حقًا، وإن لزوجك عليك حقًا، وإن لزورك عليك حقًا فأت كل ذى حق حقه»<sup>(٣)</sup>.

فبين له النبي ﷺ أن عليك أمورًا واجبة من حق النفس، والأهل، والزائرين، فليس لك أن تفعل ما يشغلك عن أداء هذه الحقوق الواجبة، بل أت كل ذى حقه حقه. ثم أمره النبي ﷺ أن يصوم من كل شهر ثلاثة أيام، وقال: «إنه يعدل صيام الدهر» وأمره أن يقرأ القرآن فى كل شهر مرة، فقال: «إنى أطيق أفضل من ذلك، ولم يزل يزيده، حتى قال: فصم يوما، وأفطر يوما، فإن ذلك أفضل الصيام» قال: «إنى أطيق أفضل / من ذلك، قال: ٢٥/٢٧٥ «لا أفضل من ذلك»»<sup>(٤)</sup>.

وكان عبد الله بن عمرو لما كبر يقول: يا ليتنى قبلت رخصة رسول الله ﷺ، وكان ربما عجز عن صوم يوم، وفطر يوم، فكان يفطر أيامًا، ثم يسرد الصيام أيامًا بقدرها، لئلا يفارق النبي ﷺ على حال ثم يتقل عنها؛ وهذا لأن بدنه كان يتحمل ذلك، وإلا فمن الناس من إذا صام يوما، وأفطر يوما، شغله عما هو أفضل من ذلك، فلا يكون الصوم أفضل فى حقه.

وكان النبي ﷺ هكذا، فإنه كان أفضل من صوم داود، ومع هذا، فقد ثبت عنه فى الصحيح أنه سئل عمن يصوم الدهر فقال: «من صام الدهر فلا صام، ولا أفطر»<sup>(٥)</sup>، وسئل عمن يصوم يومين، ويفطر يوما، فقال: «ومن يطيق ذلك»<sup>(٦)</sup>، وسئل عمن يصوم يوما، ويفطر يومين، فقال: «وددت أنى طوقت ذلك»<sup>(٧)</sup>، وسئل عمن يصوم يوما

(١) البخارى فى النكاح (٥٠٦٣)، ومسلم فى النكاح (١٤٠١ / ٥).

(٢) فى المطبوعة: «وسئمت» والصواب ما أثبتناه.

(٣) البخارى فى الصوم (١٩٧٤ - ١٩٨٠)، ومسلم فى الصيام (١١٥٩ / ١٨١ - ١٨٨)، وأبو داود فى الصوم

(٢٤٢٧)، والنسائى فى الصيام (٢٣٩١ - ٢٣٩٥).

(٤) البخارى فى الصوم (١٩٧٦) ومسلم فى الصيام (١١٥٩ / ١٨١).

(٥ - ٧) مسلم فى الصيام (١١٦٢ / ١٩٧).

ويفطر يوما، فقال: «ذلك أفضل الصيام»<sup>(١)</sup>، فأخبر أنه ود أن يطيق صوم ثلث الدهر؛ لأنه كان له من الأعمال التي هي أوجب عليه، وأحب إلى الله ما لا يطيق معه صوم ثلث الدهر.

٢٥/٢٧٦

وكذلك ثبت عنه في الصحيح: أنه لما قرب من العدو في غزوة الفتح / في رمضان، أمر أصحابه بالفطر، فبلغه أن قوما صاموا فقال: «أولئك العصاة»<sup>(٢)</sup> وصلى على ظهر دابته مرة، وأمر من معه أن يصلوا على ظهور دوابهم، فوثب رجل عن ظهر دابته فصلى على الأرض، فقال النبي ﷺ: «مخالف، خالف الله به» فلم يمت حتى ارتد عن الإسلام<sup>(٣)</sup>. وقال ابن مسعود: إني إذا صمت ضعفت عن قراءة القرآن، وقراءة القرآن أحب إليّ. وهذا باب واسع قد بسط في غير هذا الموضع.

وأما الأصل الثاني: وهو أنه إذا عاهد الله على ذلك ونذره، فالأصل فيه ما أخرجنا في الصحيحين عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه»<sup>(٤)</sup> فإذا كان المنذور الذي عاهد الله يتضمن ضررا غير مباح، يفضى إلى ترك واجب، أو فعل محرم؛ كان هذا معصية لا يجب الوفاء به، بل لو نذر عبادة مكروهة مثل قيام الليل كله، وصيام النهار كله، لم يجب الوفاء بهذا النذر.

ثم تنازع العلماء: هل عليه كفارة يمين؟ على قولين:

٢٥/٢٧٧

أظهرهما: أن عليه كفارة يمين؛ لما ثبت عن النبي ﷺ / في الصحيح أنه قال: «كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ»<sup>(٥)</sup> وقال: «النذر حلقة»<sup>(٦)</sup> وفي السنن عنه: «لا نذر في معصية، وكفارته كفارة يمين»<sup>(٨)</sup>، وقد ذكرنا سبب نزول الآية.

(١) سبق تخريجه ص ١٤٧.

(٢) مسلم في الصيام (١١١٤ / ٩٠)، والترمذي في الصوم (٧١٠) وقال: «حديث حسن صحيح» كلاهما عن جابر بن عبد الله.

(٣) ابن عساكر في تهذيب تاريخ دمشق ٧ / ٣٩١.

(٤) البخاري في الإيمان (٦٦٩٦) ولم أقف عليه عند مسلم.

(٥) في المطبوعة: «يمين» والصواب ما أثبتناه من صحيح مسلم، وسنن أبي داود ومسنن الإمام أحمد.

(٦) مسلم في النذر (١٦٤٥ / ١٣)، وأبو داود في الإيمان والنذور (٣٣٢٣، ٣٣٢٤)، وأحمد ٤ / ١٤٤، ١٤٦، ١٤٧ كلهم عن عقبة بن عامر.

(٧) أحمد ٤ / ١٤٩، والطبراني في الكبير ١٧ / ٣١٣ كلاهما عن عقبة بن عامر بلفظ: «النذر يمين».

(٨) أبو داود في الإيمان والنذور (٣٢٩٠)، والنسائي في الإيمان والنذور (٣٨٣٤ - ٣٨٣٩)، وأحمد ٦ / ٢٤٧ كلهم عن عائشة.

ومثل ذلك ما رواه البخارى فى صحيحه، عن ابن عباس: أن النبى ﷺ رأى رجلاً قائماً فى الشمس، فقال: «ما هذا؟» فقالوا: هذا أبو إسرائيل، نذر أن يقوم، ولا يستظل، ولا يتكلم، وأن يصوم. فقال: «مروه فليتكلم، وليستظل، وليقعد، وليتم صومه»<sup>(١)</sup>، فلما نذر عبادة غير مشروعة من الصمت والقيام والتضحية أمره بفعل المشروع وهو الصوم فى حقه، ونهاه عن فعل غير المشروع.

وأما إذا عجز عن فعل المندور، أو كان عليه فيه مشقة، فهنا يكفر، ويأتى ببديل عن المندور، كما فى حديث عقبة بن عامر: أن أخته لما نذرت أن تحج ماشية، قال النبى ﷺ: «إن الله لغنى عن تعذيب أختك نفسها، مرها فلتركب ولتهده» وروى: «ولتصم»<sup>(٢)</sup>.

فهذا الرجل الذى عقد مع الله - تعالى - صوم نصف الدهر، وقد أضر ذلك بعقله، وبدنه عليه أن يفطر ويتناول ما يصلح عقله وبدنه، ويكفر كفارة يمين، ويكون فطره قدر ما يصلح به عقله وبدنه،/ على حسب ما يحتمله حاله إما أن يفطر ثلثى الدهر، أو ثلاثة أرباعه، أو جميعه، فإذا أصلح حاله، فإن أمكنه العود إلى صوم يوم، وفطر يوم بلا مضرة، وإلا صام ما ينفعه من الصوم، ولا يشغله عما هو أحب إلى الله منه، فالله لا يحب أن يترك الأحب إليه بفعل ما هو دونه، فكيف يوجب ذلك؟! ٢٥/٢٧٨

وأما النور الذى وجده بهذا الصوم، فمعلوم أن جنس العبادات ليس شراً محضاً، بل العبادات المنهى عنها تشتمل على منفعة ومضرة، ولكن لما ترجح ضررها على نفعها نهى عنها الشارع، كما نهى عن صيام الدهر، وقيام الليل كله دائماً، وعن الصلاة بعد الصبح، وبعد العصر، مع أن خلقاً يجدون فى المواصلة الدائمة نورا بسبب كثرة الجوع، وذلك من جنس ما يجده الكفار من أهل الكتاب والأمين، مثل الرهبان، وعباد القبور، لكن يعود ذلك الجوع المفرط الزائد على الحد المشروع يوجب لهم ضرراً فى الدنيا والآخرة، فيكون إثمهم أكثر من نفعه، كما قد رأينا من هؤلاء خلقاً كثيراً آل بهم الإفراط فيما يعانونه من شذائد الأعمال إلى التفريط والتشيط، والملل والبطالة، وربما انقطعوا عن الله بالكلية، أو بالأعمال المرجوحة عن الراجحة، أو بذهاب العقل بالكلية، أو بحصول خلل فيه؛ وذلك لأن أصل أعمالهم وأساسها على غير استقامة ومتابعة.

/وأما قوله: أريد أن أقتل نفسى فى الله. فهذا كلام مجمل، فإنه إذا فعل ما أمره الله ٢٥/٢٧٩

(١) البخارى فى الايمان والنذور (٦٧٠٤).

(٢) البخارى فى جزاء الصيد (١٨٦٦)، وأبو داود فى الايمان والنذور (٣٣٠٣)، والبيهقى فى السنن الكبرى فى النذور ٧٩/١٠.

به، فأفضى ذلك إلى قتل نفسه، فهذا محسن في ذلك، كالذى يحمل على الصف وحده حملاً فيه منفعة للمسلمين، وقد اعتقد أنه يُقتل، فهذا حسن. وفي مثله أنزل الله قوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ﴾ [البقرة: ٢٠٧]، ومثل ما كان بعض الصحابة ينغمس في العدو بحضرة النبي ﷺ. وقد روى الخلال بإسناده عن عمر بن الخطاب: أن رجلاً حمل على العدو وحده، فقال الناس: ألقى بيده إلى التهلكة. فقال عمر: لا، ولكنه ممن قال الله فيه: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ﴾<sup>(١)</sup>.

وأما إذا فعل ما لم يؤمر به، حتى أهلك نفسه، فهذا ظالم متعدٍ بذلك، مثل أن يغتسل من الجنابة في البرد الشديد بماء بارد يغلب على ظنه أنه يقتله، أو يصوم في رمضان صوماً يفضى إلى هلاكه، فهذا لا يجوز، فكيف في غير رمضان؟!

وقد روى أبو داود في سنته، في قصة الرجل الذى أصابته جراحة، فاستفتى من كان معه: هل تجدون لى رخصة في التيمم؟ فقالوا: لا نجد لك رخصة، فاغتسل، فمات، فقال النبي ﷺ: / «قَتَلُوهُ، قَتَلَهُمُ اللَّهُ، هَلَا سَأَلُوا إِذَا لَمْ يَعْلَمُوا، فَإِنَّمَا شِفَاءُ الْعِيِّ السُّؤَالُ»<sup>(٢)</sup>. ٢٥/٢٨٠

وكذلك روى حديث عمرو بن العاص، لما أصابته الجنابة في غزوة ذات السلاسل، وكانت ليلة باردة فتييم، وصلى بأصحابه بالتيمم، ولما رجعوا ذكروا ذلك للنبي ﷺ، فقال: «يا عمرو، أصليت بأصحابك، وأنت جنب؟» فقال: يا رسول الله، إنى سمعت الله يقول: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [النساء: ٢٩] فضحك، ولم يقل شيئاً<sup>(٣)</sup>. فهذا عمرو قد ذكر أن العبادة المفضية إلى قتل النفس بلا مصلحة مأمور بها، هى من قتل النفس المنهى عنه، وأقره النبي ﷺ على ذلك.

وقتل الإنسان نفسه حرام بالكتاب والسنة والإجماع، كما ثبت عنه في الصحاح أنه قال: «من قتل نفسه بشيء عُدب به يوم القيامة»<sup>(٤)</sup>، وفي الحديث الآخر: «عبدى بادأنى بنفسه، فحرمت عليه الجنة، وأوجب له النار»<sup>(٥)</sup>، وحديث القاتل الذى قتل نفسه لما اشتدت عليه الجراح، وكان النبي ﷺ يخبر أنه من أهل النار، لعلمه بسوء خاتمته<sup>(٦)</sup>، وقد كان ﷺ لا

(١) ابن جرير في التفسير ١٨٢/٢، والسيوطى في الدر المنثور ٢٤٠/١.

(٢) أبو داود في الطهارة (٣٣٦) عن جابر بن عبد الله. (٣) أبو داود في الطهارة (٣٣٤).

(٤) البخارى في الأدب (٦٠٤٧)، ومسلم في الإيمان (١٧٦/١١٠) كلاهما عن ثابت بن الضحاك.

(٥) مسلم في الإيمان (١٨٠/١١٣) بنحوه.

(٦) مسلم في الإيمان (١٧٨/١١)، وأحمد ٣٠٩/٢ كلاهما عن أبى هريرة.

يصلى على من / قتل نفسه<sup>(١)</sup>؛ ولهذا قال سمرة بن جندب عن ابنه لما أخبر أنه بُشِمَ<sup>(٢)</sup>، ٢٥/٢٨١ فقال: لو مات لم أصل عليه.

فينبغي للمؤمن أن يفرق بين ما نهى الله عنه من قصد الإنسان قتل نفسه، أو تسببه في ذلك، وبين ما شرعه الله من بيع المؤمنين أنفسهم وأموالهم له، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ﴾ [التوبة: ١١١]، وقال: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٠٧] أى: يبيع نفسه.

والاعتبار في ذلك بما جاء به الكتاب والسنة، لا بما يستحسنه المرء أو يجده، أو يراه من الأمور المخالفة للكتاب والسنة، بل قد يكون أحد هؤلاء كما قال عمر بن عبد العزيز: من عبد الله بجهل، أفسد أكثر مما يصلح.

ومما ينبغي أن يعرف: أن الله ليس رضاه أو محبته في مجرد عذاب النفس، وحملها على المشاق، حتى يكون العمل كلما كان أشق كان أفضل، كما يحسب كثير من الجهال أن الأجر على قدر المشقة في كل شيء، لا ! ولكن الأجر على قدر منفعة العمل، ومصلحته، وفائدته، وعلى قدر طاعة أمر الله ورسوله، فأى العاملين كان أحسن، وصاحبه أطوع ٢٥/٢٨٢ وأتبع، كان أفضل؛ فإن الأعمال لا تتفاضل بالكثرة، وإنما تتفاضل بما يحصل في القلوب حال العمل.

ولهذا لما نذرت أخت عقبة بن عامر أن تحج ماشية حافية، قال النبي ﷺ: «إن الله لغنى عن تعذيب أختك نفسها، مرها فلتركب»<sup>(٣)</sup>، وروى: أنه أمرها بالهدى، وروى: بالصوم<sup>(٤)</sup>. وكذا حديث جويرية في تسييحها بالخصى، أو النوى، وقد دخل عليها ضحى، ثم دخل عليها عشية، فوجدها على تلك الحال. وقوله لها: «لقد قلت بعدك أربع كلمات، ثلاث مرات، لو وزنت بما قلت منذ اليوم لرجحت»<sup>(٥)</sup>.

وأصل ذلك: أن يعلم العبد أن الله لم يأمرنا إلا بما فيه صلاحنا، ولم ينهنا إلا عما فيه فسادنا؛ ولهذا يشئ الله على العمل الصالح، ويأمر بالصلاح والإصلاح، وينهى عن الفساد.

فألله - سبحانه - إنما حرم علينا الخبائث لما فيها من المصرة والفساد، وأمرنا بالأعمال الصالحة لما فيها من المنفعة والصلاح لنا. وقد لا تحصل هذه الأعمال إلا/ بمشقة، كالجهاد، ٢٥/٢٨٣

(١) مسلم في الجنائز (١٠٧/٩٧٨)، والترمذى في الجنائز (١٠٦٨) وقال: «حديث حسن صحيح»، والنسائي في الجنائز (١٩٦٤)، وأحمد ٩٤/٥، كلهم عن جابر بن سمرة.

(٢) البشم: التَّخْمَةُ عن الدَّسَم. النهاية في غريب الحديث ١/١٣١.

(٣) سبق تخريجهما ص ١٤٩.

(٥) أحمد ٢٥٨/١، وأبو داود في الوتر (١٥٠٣).

والحج، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وطلب العلم، فيحتمل تلك المشقة، ويثاب عليها لما يعقبه من المنفعة، كما قال النبي ﷺ لعائشة لما اعتمدت من التنعيم عام حجة الوداع: «أَجْرُكَ عَلَى قَدَرِ نَصَبِكَ»<sup>(١)</sup>. وأما إذا كانت فائدة العمل منفعة لا تقاوم مشقته، فهذا فساد، والله لا يحب الفساد.

ومثال ذلك منافع الدنيا، فإن من تحمل مشقة لربح كثير، أو دفع عدو عظيم، كان هذا محموداً، وأما من تحمل كلفاً عظيمة، ومشاقاً شديدة، لتحصيل يسير من المال، أو دفع يسير من الضرر، كان بمنزلة من أعطى ألف درهم، ليعتاض بمائة درهم. أو مشى مسيرة يوم، ليتغدى غدوة يمكنه أن يتغدى خيراً منها في بلده.

فالأمر المشروع المسنون جميعه مبناه على العدل، والاقتصاد، والتوسط الذي هو خير الأمور وأعلاها كالفردوس، فإنه أعلى الجنة، وأوسط الجنة، فمن كان كذلك، فمصيبه إليه إن شاء الله - تعالى.

هذا في كل عبادة لا تقصد لذاتها، مثل الجوع، والسهر، والمشي.

وأما ما يقصد لنفسه مثل معرفة الله، ومحبه، والإنابة إليه، / والتوكل عليه، فهذه ٢٥/٢٨٤  
يشرع فيها الكمال، لكن يقع فيها سرف، وعدوان، بإدخال ما ليس منها فيها، مثل أن يدخل ترك الأسباب المأمور بها في التوكل، أو يدخل استحلال المحرمات، وترك المشروعات في المحبة، فهذا هذا. والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

---

(١) البخاري في العمرة (١٧٨٧)، ومسلم في الحج (١٢٦/١٢١١)، كلاهما عن عائشة.



وَسُئِلَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ - عَنْ لَيْلَةِ الْقَدْرِ، وَهُوَ مَعْتَقِلٌ بِالْقَلْعَةِ - قَلْعَةُ

الْجَبَلِ - سَنَةِ سِتٍّ وَسَبْعِمِائَةٍ.

فَأَجَابَ:

الْحَمْدُ لِلَّهِ، لَيْلَةُ الْقَدْرِ فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ هَكَذَا صَحَّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «هِيَ فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ»<sup>(١)</sup>. وَتَكُونُ فِي الْوَتْرِ مِنْهَا.

لَكِنَّ الْوَتْرَ يَكُونُ بِاعْتِبَارِ الْمَاضِي، فَتَطْلُبُ لَيْلَةَ إِحْدَى وَعَشْرِينَ، وَلَيْلَةَ ثَلَاثٍ وَعَشْرِينَ، وَلَيْلَةَ خَمْسٍ وَعَشْرِينَ، وَلَيْلَةَ سَبْعٍ وَعَشْرِينَ، وَلَيْلَةَ تِسْعٍ وَعَشْرِينَ.

٢٥/٢٨٥ / وَيَكُونُ بِاعْتِبَارِ مَا بَقِيَ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لِتَّاسِعَةِ تَبْقَى، لِسَّابِعَةِ تَبْقَى، لِخَامِسَةِ تَبْقَى، لِثَلَاثَةِ تَبْقَى»<sup>(٢)</sup>. فَعَلَى هَذَا إِذَا كَانَ الشَّهْرُ ثَلَاثِينَ يَكُونُ ذَلِكَ لَيْالِ الْإِشْفَاعِ، وَتَكُونُ الْإِثْنَيْنِ وَعَشْرِينَ تَاسِعَةً تَبْقَى، وَلَيْلَةُ أَرْبَعٍ وَعَشْرِينَ سَابِعَةً تَبْقَى، وَهَكَذَا فَسَرَهُ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ<sup>(٣)</sup>. وَهَكَذَا أَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الشَّهْرِ.

وَإِنْ كَانَ الشَّهْرُ تِسْعًا وَعَشْرِينَ؛ كَانَ التَّارِيخُ بِالْبَاقِي، كَالتَّارِيخِ الْمَاضِي.

وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ هَكَذَا، فَيَنْبَغِي أَنْ يَتَحَرَّاهَا الْمُؤْمِنُ فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ جَمِيعَهُ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «تَحَرَّوْهَا فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ»<sup>(٤)</sup>. وَتَكُونُ فِي السَّبْعِ الْآخِرِ أَكْثَرُ، وَأَكْثَرُ مَا تَكُونُ لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعَشْرِينَ كَمَا كَانَ أَبِي بِنِ كَعْبٍ يَحْلِفُ أَنَّهَا لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعَشْرِينَ، فَقِيلَ لَهُ: بِأَيِّ شَيْءٍ عَلِمْتَ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: بِالْآيَةِ الَّتِي أَخْبَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ أَخْبَرَنَا أَنَّ الشَّمْسَ تَطْلُعُ صَبِيحَةَ صَبِيحَتِهَا كَالطُّشْتِ، لِاشْتِعَاعِ لَهَا<sup>(٥)</sup>.

٢٥/٢٨٦ فَهَذِهِ الْعَلَامَةُ الَّتِي رَوَاهَا أَبِي بِنِ كَعْبٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ / مِنْ أَشْهُرِ الْعَلَامَاتِ فِي الْحَدِيثِ،

(١) الْبُخَارِيُّ فِي فَضْلِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ (٢٠١٧، ٢٠٢٠)، وَمُسْلِمٌ فِي الصِّيَامِ (٢١٦٩/٢١٩)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الصَّوْمِ (٧٩٢) وَقَالَ: «حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ» كُلُّهُمْ عَنْ عَائِشَةَ.

(٢) الْبُخَارِيُّ فِي فَضْلِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ (٢٠٢١)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي الصَّلَاةِ (١٣٨١) وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ فِي الصَّوْمِ ٤٣٨/١ وَقَالَ: «صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَوَاقِعُهُ ذَهَبِيٌّ».

(٣) مُسْلِمٌ فِي الصِّيَامِ (٢١٥/١١٦٧).

(٤) سَبَقَ تَخْرِيجُهُ أَنْظَرُ رَقْمَ (١).

(٥) مُسْلِمٌ فِي صَلَاةِ الْمَسَافِرِينَ (١٧٩/٧٦٢)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي الصَّلَاةِ (١٣٧٨)، وَاحْمَدُ ١٣٠/٥ - ١٣٢.

وقد روى في علاماتها: أنها ليلة بلجة منيرة<sup>(١)</sup>، وهى ساكنة لا قوية الحر، ولا قوية البرد، وقد يكشفها الله لبعض الناس فى المنام أو اليقظة، فيرى أنوارها، أو يرى من يقول له: هذه ليلة القدر، وقد يفتح على قلبه من المشاهدة ما يتبين به الأمر. والله - تعالى - أعلم.

**وَسُئِلَ عَنْ «لَيْلَةِ الْقَدْرِ»، وَ«لَيْلَةِ الْإِسْرَاءِ» بِالنَّبِيِّ ﷺ أَيُّهُمَا أَفْضَلُ ؟**

**فَأَجَابَ:**

بأن ليلة الإسراء أفضل فى حق النبى ﷺ وليلة القدر أفضل بالنسبة إلى الأمة، فحظ النبى ﷺ الذى اختص به ليلة المعراج منها أكمل من حظه من ليلة القدر.

وحظ الأمة من ليلة القدر أكمل من حظهم من ليلة المعراج، وإن كان لهم فيها أعظم حظ، لكن الفضل والشرف والرتبة العليا إنما حصلت فيها، لمن أسرى به ﷺ.

**/ وَسُئِلَ عَنْ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ، وَالْعَشْرِ الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ أَيُّهُمَا أَفْضَلُ ؟**

٢٥/٢٨٧

**فَأَجَابَ:**

أيام عشر ذى الحجة أفضل من أيام العشر من رمضان، والليالى العشر الأواخر من رمضان أفضل من ليالى عشر ذى الحجة.

قال ابن القيم: وإذا تأمل الفاضل اللبيب هذا الجواب. وجده شافيا كافيا؛ فإنه ليس من أيام العمل فيها أحب إلى الله من أيام عشر ذى الحجة، وفيها: يوم عرفة، ويوم النحر، ويوم التروية.

وأما ليالى عشر رمضان، فهى ليالى الإحياء، التى كان رسول الله ﷺ يحييها كلها، وفيها ليلة خير من ألف شهر.

فمن أجاب بغير هذا التفصيل، لم يمكنه أن يدلى بحجة صحيحة.

**/ سئل شيخ الإسلام: أيما أفضل: يوم عرفة، أو الجمعة، أو الفطر، أو النحر؟**

٢٥/٢٨٨

(١) أحمد ٣٢٤/٥ عن عيادة بن الصامت ومعنى قوله: «بَلْجَة» أى: مشرقة. والبُلْجَة - بالضم والفتح - : ضوء الصبح. انظر: النهاية ١/١٥١.

## فأجاب:

الحمد لله، أفضل أيام الأسبوع يوم الجمعة باتفاق العلماء، وأفضل أيام العام هو يوم النحر، وقد قال بعضهم: يوم عرفة، والأول هو الصحيح؛ لأن في السنن عن النبي ﷺ أنه قال: «أفضل الأيام عند الله يوم النحر ثم يوم القر»<sup>(١)</sup>؛ لأنه يوم الحج الأكبر في مذهب مالك والشافعي وأحمد، كما ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «يوم النحر هو يوم الحج الأكبر»<sup>(٢)</sup>.

وفيه من الأعمال مالا يعمل في غيره، كالوقوف بمزدلفة، ورمى جمرة العقبة وحدها، والنحر، والحلق، وطواف الإفاضة، فإن فعل هذه فيه أفضل بالسنة، واتفاق العلماء. والله أعلم.

٢٥/٢٨٩

## / وَسُئِلَ عَنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، وَيَوْمِ النَّحْرِ، أَيُّهُمَا أَفْضَلُ ؟ فأجاب:

يوم الجمعة أفضل أيام الأسبوع، ويوم النحر أفضل أيام العام. قال ابن القيم. وغير هذا الجواب لا يسلم صاحبه من الاعتراض الذي لا حيلة له في دفعه.

## وَسُئِلَ عَنْ أَفْضَلِ الْأَيَّامِ ؟ فأجاب:

الحمد لله، أفضل أيام الأسبوع يوم الجمعة؛ فيه خلق آدم. وفيه أدخل الجنة، وفيه أخرج منها.

وأفضل أيام العام يوم النحر، كما روى عن النبي ﷺ: «أفضل الأيام عند الله يوم

---

(١) أبو داود في المناسك (١٧٦٥)، وأحمد ٤/ ٣٥٠، وابن حبان في موارد الظمان (١٠٤٤)، وابن خزيمة في صحيحه (٢٩١٧) كلهم عن عبد الله بن قرط.

وقوله: «القر»: هو الغد من يوم النحر، وهو حادى عشر ذى الحجة؛ لأن الناس يقرون فيه بمنى، أى: يسكنون ويقيمون. انظر: النهاية ٤/ ٣٧.

(٢) البخارى في التفسير (٤٦٥٧).

النحر، ثم يوم القر<sup>(١)</sup>.

وَسُئِلَ عَنْ رَجُلٍ نَذَرَ أَنَّهُ يَصُومُ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسَ، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ أَنْ يَصُومَ يَوْمًا، وَيَفْطُرَ يَوْمًا، وَلَمْ يَرْتَبْ ذَلِكَ إِلَّا بِأَنْ يَصُومَ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ، وَيَفْطُرَ ثَلَاثَةً أَوْ يَفْطُرَ أَرْبَعَةً، وَيَصُومَ ثَلَاثَةً، فَأَيُّهُمَا أَفْضَلُ؟ أَفْتُونَا - يَرْحَمُكَ اللَّهُ؟

فأجاب:

الحمد لله، إذا انتقل من صوم الاثنين والخميس إلى صوم / يوم وفطر يوم، فقد انتقل إلى ما هو أفضل، وفيه نزاع، والأظهر أن ذلك جائز، كما لو نذر الصلاة في المسجد المفضل، وصلى في الأفضل، مثل أن ينذر الصلاة في المسجد الأقصى، فيصلى في مسجد أحد الحرمين. والله أعلم. ٢٥/٢٩٠

وَسُئِلَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَمَّا وَرَدَ فِي ثَوَابِ صِيَامِ الثَّلَاثَةِ أَشْهُرٍ، وَمَا تَقُولُ فِي الْاِعْتِكَافِ فِيهَا، وَالصِّمْتِ: هَلْ هُوَ مِنَ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَاتِ أَمْ لَا؟

فأجاب:

أما تخصيص رجب وشعبان جميعاً بالصوم أو الاعتكاف، فلم يرد فيه عن النبي ﷺ شيء، ولا عن أصحابه، ولا أئمة المسلمين، بل قد ثبت في الصحيح: أن رسول الله ﷺ كان يصوم إلى شعبان، ولم يكن يصوم من السنة أكثر مما يصوم من شعبان، من أجل شهر رمضان<sup>(٢)</sup>.

وأما صوم رجب بخصوصه، فأحاديثه كلها ضعيفة، بل موضوعة، لا يعتمد أهل العلم على شيء منها، وليست من الضعيف الذي يروى في/ الفضائل، بل عامتها من الموضوعات المكذوبات، وأكثر ما روى في ذلك، أن النبي ﷺ كان إذا دخل رجب يقول: «اللهم بارك لنا في رجب، وشعبان وبلغنا رمضان»<sup>(٣)</sup>.

(١) سبق تخريجه ص ١٥٥ .

(٢) البخاري في الصوم (١٩٦٩)، ومسلم في الصيام (١٧٥/١١٥٦، ١٧٦) كلاهما عن عائشة.

(٣) أحمد ٢٥٩/١، والطبراني في الأوسط (٣٩٣٩)، والبيهقي في الشعب (٣٨١٥)، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ١٤٣/٣ وقال: «رواه البزار والطبراني في الأوسط وفيه وثقة بن أبي الرقاد وفيه كلام وقد وثق». كلهم عن أنس.

وقد روى ابن ماجه فى سنته ، عن ابن عباس ، عن النبى ﷺ أنه نهى عن صوم رجب<sup>(١)</sup> ، وفى إسناده نظر ، لكن صح أن عمر بن الخطاب كان يضرب أيدى الناس ؛ ليضعوا أيديهم فى الطعام فى رجب ، ويقول : لا تشبهوه برمضان .

ودخل أبو بكر فرأى أهله قد اشتروا كيزانا للماء ، واستعدوا للصوم ، فقال : ما هذا ؟ فقالوا : رجب ، فقال : أتريدون أن تشبهوه برمضان ؟ وكسر تلك الكيزان . فمتى أفطر بعضاً لم يكره صوم البعض .

وفى المسند وغيره حديث عن النبى ﷺ أنه أمر بصوم الأشهر الحرم ، وهى رجب ، وذو القعدة ، وذو الحجة ، والحرم<sup>(٢)</sup> . فهذا فى صوم الأربعة جميعاً ، لا من يخصص رجب .

وأما تخصيصها بالاعتكاف ، فلا أعلم فيه أمراً ، بل كل من صام صوماً / مشروعاً ، وأراد أن يعتكف من صيامه كان ذلك جائزاً بلا ريب ، وإن اعتكف بدون الصيام ، ففيه قولان مشهوران ، وهما روايتان عن أحمد :

أحدهما : أنه لا اعتكاف إلا بصوم ، كمذهب أبى حنيفة ، ومالك .

والثانى : يصح الاعتكاف بدون الصوم ، كمذهب الشافعى .

وأما الصمت عن الكلام مطلقاً فى الصوم أو الاعتكاف أو غيرهما ، فبدعة مكروهة باتفاق أهل العلم ، لكن هل ذلك محرم ، أو مكروه ؟ فيه قولان فى مذهبه وغيره .

وفى صحيح البخارى : أن أبا بكر الصديق دخل على امرأة من أحسن فوجدها مُصَمِّتَةً لا تتكلم ، فقال لها أبو بكر : إن هذا لا يحل ، إن هذا من عمل الجاهلية<sup>(٣)</sup> ، وفى صحيح البخارى عن ابن عباس أن النبى ﷺ رأى رجلاً قائماً فى الشمس ، فقال : «من هذا؟» فقالوا : هذا أبو إسرائيل ، نذر أن يقوم فى الشمس ، ولا يستظل ، ولا يتكلم ويصوم ، فقال : «مروه فليجلس ، وليستظل ، وليتكلم ، وليتم صومه»<sup>(٤)</sup> . فأمره ﷺ مع نذره للصمت أن يتكلم ، كما أمره مع / نذره للقيام أن يجلس ، ومع نذره ألا يستظل ، أن يستظل ، وإنما أمره بأن يوفى بالصوم فقط . وهذا صريح فى أن هذه الأعمال ليست من القرب التى يؤمر بها الناذر .

(١) ابن ماجه فى الصيام (١٧٤٣) ، وفى الزوائد : «فى إسناده داود بن عطاء ، وهو ضعيف متفق على ضعفه» .

(٢) أبو داود فى الصوم (٢٤٢٨) ، وأحمد ٢٨/٥ كلاهما عن رجل من باهلة ، وضعفه الألبانى .

(٣) البخارى فى مناقب الأنصار (٢٨٣٤) عن قيس بن أبى حارم .

(٤) سبق تخريجه ص ١٤٩ .

وقد قال ﷺ في الحديث الصحيح: «من نذر أن يُطيع الله فليطعه، ومن نذر أنه يعصى الله فلا يعصه»<sup>(١)</sup>. كذلك لا يؤمر الناذر أن يفعلها، فمن فعلها على وجه التعبد بها والتقرب واتخاذ ذلك ديناً وطريقاً إلى الله - تعالى، فهو ضال جاهل، مخالف لأمر الله ورسوله. ومعلوم أن من يفعل ذلك - من نذر اعتكافاً، ونحو ذلك - إنما يفعله تديناً، ولا ريب أن فعله على وجه التدين حرام؛ فإنه يعتقد ما ليس بقربة قربة، ويتقرب إلى الله - تعالى - بما لا يحبه الله، وهذا حرام، لكن من فعل ذلك قبل بلوغ العلم إليه، فقد يكون معذوراً بجهره، إذا لم تقم عليه الحجة، فإذا بلغه العلم فعليه التوبة.

وجماع الأمر في الكلام قوله ﷺ: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فليقل خيراً أو ليصمت»<sup>(٢)</sup>. فقول الخير - وهو الواجب، أو المستحب - خير من السكوت عنه، وما ليس بواجب، ولا مستحب، فالسكوت عنه خير من قوله.

/ ولهذا قال بعض السلف لصاحبه: السكوت عن الشر خير من التكلم به، فقال له الآخر: التكلم بالخير خير من السكوت عنه. وقد قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَنَاجَيْتُمْ فَلَا تَتَنَاجَوْا بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَمَعْصِيَةِ الرَّسُولِ وَتَنَاجَوْا بِالْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ [المجادلة: ٩]، وقال تعالى: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّنْ نُّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١١٤].

وفي السنن عن النبي ﷺ أنه قال: «كل كلام ابن آدم عليه لا له، إلا أمراً بمعروف، أو نهياً عن منكر، أو ذكراً لله تعالى»<sup>(٣)</sup>. والأحاديث في فضائل الصمت كثيرة، وكذلك في فضائل التكلم بالخير والصمت عما يجب من الكلام حرام، سواء اتخذه ديناً أو لم يتخذه كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فيجب أن تحب ما أحبه الله ورسوله، وتبغض ما يبغضه الله ورسوله، وتبيح ما أباحه الله ورسوله، وتحرم ما حرمه الله ورسوله.

/ وَقَالَ - رحمه الله :

## فصل

قول عائشة: ما زال رسول الله ﷺ يعتكف العشر الاواخر حتى قبضه الله<sup>(٤)</sup>. هذا إشارة إلى مقامه في المدينة وأنه كان يعتكف أداء أو قضاء، فإنه قد ثبت في الصحيح: أنه

(١) سبق تخريجه ص ١٤٨ .

(٢) البخارى فى الادب (٦٠١٨، ٦٠١٩) ومسلم فى الإيمان (٤٧ / ٧٤) .

(٣) الترمذى فى الزهد (٢٤١٢) وقال : « حسن غريب » وابن ماجه فى الفتن (٣٩٧٤) .

(٤) البخارى فى الاعتكاف (٢٠٢٦)، ومسلم فى الاعتكاف (٥/١١٧٢) .

أراد أن يعتكف مرة، فطلب نساؤه الاعتكاف معه، فرأى أن مقصود بعضهن المباهاة، فأمر بالخيام فُقُوضَتْ<sup>(١)</sup>، وترك الاعتكاف ذلك العام، حتى قضاءه من شوال<sup>(٢)</sup>.

وهو ﷺ لم يصم رمضان إلا تسع مرات، فإنه فرض في العام الثاني من الهجرة، بعد أن صام يوم عاشوراء، وأمر الناس بصيامه مرة واحدة، فإنه قدم المدينة في شهر ربيع الأول من السنة الأولى. وقد تقدم عاشوراء فلم يأمر ذلك العام بصيامه، فلما أهل العام الثاني أمر الناس بصيامه، وهل كان أمر إيجاب، أو / استحباب؟ على قولين لأصحابنا وغيرهم، والصحيح أنه كان أمر إيجاب ابتدئ في أثناء النهار، لم يؤمروا به من الليل. ٢٥/٢٩٦

فلما كان في أثناء الحول - رجب أو غيره - فرض شهر رمضان وغزا النبي ﷺ في شهر رمضان ذلك العام - أول شهر فرض - غزوة بدر، وكانت يوم الجمعة لسبع عشرة خلت من الشهر، فلما نصره الله على المشركين أقام بالعرصة بعد الفتح ثلاثاً، فدخل عليه العشر وهو في السفر، فرجع إلى المدينة، ولم يبق من العشر إلا أقله، فلم يعتكف ذلك العشر بالمدينة، وكان في تمامه مشغولاً بأمر الأسرى والفداء، ولما شاورهم في الفداء قام فدخل بيته ثم خرج.

وأحواله المنقولة عنه تدل على أنه لم يعتكف تمام ذلك العشر، لكن يمكن أنه قضى اعتكافه كما قضى صيامه، وكما قضى اعتكاف العام الذي أراد نساؤه الاعتكاف معه فيه، فهذا عام بدر.

وأيضاً، فعام الفتح سنة ثمان، كان قد سافر في شهر رمضان، ودخل مكة في أثناء الشهر، وقد بقي منه أقله، وهو في مكة مشغول بآثار الفتح، وتسرية السرايا إلى ما حول مكة، وتقدير أصول الإسلام بأم القرى، والتجهز لغزو هوازن، لما بلغه أنهم قد جمعوا له مع مالك بن عوف النَّضْرِي، وقد أقام بمكة في غزوة الفتح تسع عشرة ليلة يقصر الصلاة. ٢٥/٢٩٧

قالوا: لأنه لم يكن قد أجمع المقام بمكة لأجل غزو هوازن، فكان مسافراً فيها غير متفرغ للاعتكاف بمكة ذلك العام، فهذه ثلاثة أعوام لم يعتكف فيها في رمضان، بل قضى العام الواحد الذي أراد اعتكافه ثم تركه، وأما الآخران - فالله أعلم - أقضاهما مع الصوم، أم لم يقضهما مع شطر الصلاة، فقد ثبت عنه أنه قال: «إذا مرض العبد أو سافر كتب له من العمل ما كان يعمل وهو صحيح مقيم»<sup>(٣)</sup>، وثبت عنه أنه قال: «إن الله وضع عن المسافر

(١) قُوضَتْ، أى : قلعت وأزيلت. انظر: لسان العرب، مادة «قوض».

(٢) البخارى في الاعتكاف (٢٠٣٣)، ومسلم في الاعتكاف (٦/١١٧٣) كلاهما عن عائشة.

(٣) البخارى في الجهاد (٢٩٩٦).

الصوم وشَطَرَ الصلاة<sup>(١)</sup>. أى: الصوم أداءً، والشطر أداء وقضاء، فالاعتكاف ملحق بأحدهما.

ولم ينقل عنه أنه قضى اعتكافاً فاته فى السفر، فلا يثبت الجواز، إلا أنه لعموم حديث عائشة يبقى فيه إمكان. والله أعلم.

٢٥/٢٩٨ / وَسُئِلَ عَنْ يَمَلِّ كُلِّ سَنَةٍ خَتَمَةً فِي لَيْلَةِ مَوْلِدِ النَّبِيِّ ﷺ : هَلْ ذَلِكَ مُسْتَحَبٌّ أَمْ لَا ؟  
فَأَجَابَ :

الحمد لله، جمع الناس للطعام فى العيدين، وأيام التشريق سنة، وهو من شعائر الإسلام التى سنّها رسول الله ﷺ للمسلمين، وإعانة الفقراء بالإطعام فى شهر رمضان هو من سنن الإسلام، فقد قال النبى ﷺ: «مَنْ قَطَرَ صَائِماً فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ»<sup>(٢)</sup> وإعطاء فقراء القراء ما يستعينون به على القرآن عمل صالح فى كل وقت، ومن أعانهم على ذلك كان شريكهم فى الأجر.

وأما اتخاذ موسم غير المواسم الشرعية، كبعض ليالى شهر ربيع الأول، التى يقال: إنها ليلة المولد، أو بعض ليالى رجب، أو ثامن عشر ذى الحجة، أو أول جمعة من رجب، أو ثامن شوال، الذى يسميه الجهال: عيد الأبرار، فإنها من البدع التى لم يستحبها السلف ولم يفعلوها، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

٢٥/٢٩٩ / وَسُئِلَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ عَمَّا يَفْعَلُهُ النَّاسُ فِي يَوْمِ عَاشُورَاءَ مِنَ الْكُحْلِ ،  
وَالِاغْتِسَالِ، وَالْحِنَاءِ، وَالْمَصَافَحَةِ، وَطَبِخِ الْحُبُوبِ، وَإِظْهَارِ السُّرُورِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ إِلَى الشَّارِعِ،  
فَهَلْ وَرَدَ فِي ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثٌ صَحِيحٌ أَمْ لَا ؟ وَإِذَا لَمْ يَرِدْ حَدِيثٌ صَحِيحٌ فِي شَيْءٍ  
مِنْ ذَلِكَ، فَهَلْ يَكُونُ فِعْلُ ذَلِكَ بَدْعَةً أَمْ لَا ؟ وَمَا تَفْعَلُهُ الطَّائِفَةُ الْآخَرَى مِنَ الْمَأْتَمِ وَالْحَزَنِ  
وَالْعَطَشِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ النَّدْبِ وَالنِّيَاحَةِ، وَقِرَاءَةِ الْمَصْرُوعِ، وَشُقِّ الْجُيُوبِ. هَلْ لَذَلِكَ أَصْلٌ  
أَمْ لَا ؟

(١) أبو داود فى الصوم (٢٤٠٨) ، والترمذى فى الصيام (٧١٥) وقال : « حديث أنس بن مالك الكعبى حديث حسن » .

(٢) الترمذى فى الصوم (٨٠٧) وقال : « حديث حسن صحيح »، وابن ماجه فى الصيام (١٧٤٦)، وأحمد ٤/١١٤، ١١٥، والطبرانى فى الكبير (٥٢٦٧)، كلاهما عن زيد بن خالد الجهنى.



## فأجاب:

الحمد لله رب العالمين، لم يرد في شيء من ذلك حديث صحيح عن النبي ﷺ ، ولا عن أصحابه، ولا استحب ذلك أحد من أئمة المسلمين، لا الأئمة الأربعة ولا غيرهم، ولا روى أهل الكتب المعتمدة في ذلك شيئاً، لا عن النبي ﷺ ولا الصحابة ولا التابعين، لا صحيحاً ولا ضعيفاً، لا في كتب الصحيح / ولا في السنن ولا المسانيد، ولا يعرف شيء من ٢٥/٣٠٠ هذه الأحاديث على عهد القرون الفاضلة.

ولكن روى بعض المتأخرين في ذلك أحاديث مثل ما رويوا أن من اكتحل يوم عاشوراء لم يرمد من ذلك العام، ومن اغتسل يوم عاشوراء لم يمرض ذلك العام، وأمثال ذلك<sup>(١)</sup>.

وروي فضائل في صلاة يوم عاشوراء ، ورويوا أن في يوم عاشوراء توبة آدم، واستواء السفينة على الجودي، ورد يوسف على يعقوب، وإنجاء إبراهيم من النار، وفداء الذبيح بالكبش ونحو ذلك<sup>(٢)</sup>.

وروي في حديث موضوع مكذوب على النبي ﷺ ، أنه من وسع على أهله يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر السنة. ورواية هذا كله عن النبي ﷺ كذب، ولكنه معروف من رواية سفيان بن عيينة عن إبراهيم بن محمد بن المتشر عن أبيه، قال: بلغنا أنه من وسع على أهله يوم عاشوراء، وسع الله عليه سائر سنته<sup>(٣)</sup>، وإبراهيم بن محمد بن المتشر من أهل الكوفة، وأهل الكوفة كان فيهم طائفتان:

/ طائفة رافضة يظهرن موالة أهل البيت، وهم في الباطن إما ملاحدة زنادقة، ٢٥/٣٠١ وإما جهال وأصحاب هوى.

وطائفة ناصبة تبغض علياً وأصحابه؛ لما جرى من القتال في الفتنة ما جرى.

وقد ثبت في صحيح مسلم عن النبي ﷺ أنه قال: «سيكون في ثقيف كذابٌ، ومُبيرٌ»<sup>(٤)</sup>، فكان الكذاب هو المختار بن أبي عبيد الثقفي، وكان يظهر موالة أهل البيت، والانتصار لهم، وقتل عبيد الله بن زياد - أمير العراق - الذي جهز السرية التي قتلت الحسين

(١) ابن الجوزي في الموضوعات: ١٠٣/٢.

(٢) ابن الجوزي في الموضوعات: ٢٠٠/٢، ٢٠١.

(٣) الطبراني في الكبير: ٩٤/١٠، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ١٩٢/٣، وقال فيه الهيصم بن الشداخ: وهو ضعيف جداً، وأورده ابن الجوزي في الموضوعات ٢٠٣/٢.

(٤) مسلم في فضائل الصحابة (٢٢٩/٢٥٤٥) عن أسماء بنت أبي بكر. وقوله «مُبيرٌ»: أي مُهلك يسرف في إهلاك الناس. انظر: النهاية ١٦١/١.

ابن على - رضى الله عنهما - ثم إنه أظهر الكذب، وادعى النبوة، وأن جبريل عليه السلام ينزل عليه، حتى قالوا لابن عمر وابن عباس، قالوا لأحدهما: إن المختار بن أبي عبيد يزعم أنه ينزل عليه، فقال: صدق، قال الله تعالى: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَا تَزُولُ الشَّيَاطِينُ نَزَلَ عَلَىٰ كُلِّ آفَافٍ أُتِيمٌ﴾ [الشعراء: ٢٢١، ٢٢٢]، وقالوا للآخر: إن المختار يزعم أنه يوحى إليه، فقال: صدق: ﴿وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ﴾ [الأنعام: ١٢١].

وأما المبير، فهو الحجاج بن يوسف الثقفي، وكان منحرفاً عن على وأصحابه، فكان هذا من النواصب، والاول من الروافض، وهذا / الرافضى كان أعظم كذباً وافتراء وإلحاداً في الدين، فإنه ادعى النبوة، وذلك كان أعظم عقوبة لمن خرج على سلطانه، وانتقاماً لمن اتهمه بمعضية أميره عبد الملك بن مروان، وكان في الكوفة بين هؤلاء وهؤلاء فتن وقتال، فلما قُتل الحسين بن على - رضى الله عنهما - يوم عاشوراء قتلته الطائفة الظالمة الباغية، وأكرم الله الحسين بالشهادة، كما أكرم بها من أكرم من أهل بيته، أكرم بها حمزة وجعفر، وأباه علياً وغيرهم، وكانت شهادته مما رفع الله بها منزلته، وأعلى درجته، فإنه هو وأخوه الحسن سيّد شباب أهل الجنة، والمنازل العالية لا تنال إلا بالبلاء كما قال النبي ﷺ لما سئل: أى الناس أشدّ بلاء؟ فقال: «الأنبياء ثم الصالحون ثم الأمثل فالأمثل، يتلى الرجل على حسب دينه، فإن كان في دينه صلابة ريد في بلائه، وإن كان في دينه رقة خفف عنه، ولا يزال البلاء بالمؤمن حتى يمشى على الأرض وليس عليه خطيئة» رواه الترمذى وغيره<sup>(١)</sup>.

فكان الحسن والحسين قد سبق لهما من الله - تعالى - ما سبق من المنزلة العالية، ولم يكن قد حصل لهما من البلاء ما حصل لسلفهما الطيب، فإنهما ولدا في عز الإسلام، وتربيا في عز وكرامة، والمسلمون يعظمونهما ويكرمونهما، ومات النبي ﷺ ولم يستكملا سن التمييز، / فكانت نعمة الله عليهما أن ابتلاههما بما يلحقهما بأهل بيتهما، كما ابتلى من كان أفضل منهما، فإن على بن أبى طالب أفضل منهما، وقد قتل شهيداً، وكان مقتل الحسين مما ثارت به الفتن بين الناس، كما كان مقتل عثمان - رضى الله عنه - من أعظم الأسباب التى أوجبت الفتن بين الناس، وبسببه تفرقت الأمة إلى اليوم؛ ولهذا جاء في الحديث: «ثلاث من نجا منهن فقد نجا: موتى، وقتل خليفة مضطهد، والدجال»<sup>(٢)</sup>.

فكان موت النبي ﷺ من أعظم الأسباب التى افتتن بها خلق كثير من الناس، وارتدوا عن الإسلام، فأقام الله - تعالى - الصديق - رضى الله عنه - حتى ثبت الله به الإيمان،

(١) الترمذى فى الزهد (٢٣٩٨) وقال: «حسن صحيح»، وابن ماجه فى الفتن (٤٠٢٣).

(٢) أحمد ٤/١٠٥، ١٠٩، ١١٠، وابن أبى شيبه فى مصنفه فى الفتن ١٥/١٣٥، وذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد ٧/٣٣٧ وقال: «رواه أحمد والطبرانى ورجال أحمد رجال الصحيح غير ربيعة بن لقيط وهو ثقة». كلهم عن عبد الله بن حوالة.

وأعاد به الأمر إلى ما كان، فأدخل أهل الردة في الباب الذي منه خرجوا، وأقر أهل الإيمان على الدين الذي ولجوا فيه، وجعل الله فيه من القوة والجهاد والشدة على أعداء الله، واللين لأولياء الله ما استحق به وبغيره أن يكون خليفة رسول الله ﷺ.

ثم استخلف عمر، فقهركفار من المجوس وأهل الكتاب، وأعز الإسلام، ومصر الأمصار، وفرض العطاء، ووضع الديوان، ونشر العدل، وأقام السنة، وظهر الإسلام في أيامه ظهوراً بان به تصديق قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَىٰ الدِّينِ كُلِّهِ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الفتح: ٢٨]، وقوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا﴾ [النور: ٥٥]، وقول النبي ﷺ: «إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده، والذي نفسي بيده لتُنْفَخَنَّ كُنُوزُهُمَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ»<sup>(١)</sup>. فكان عمر - رضى الله عنه - هو الذي أنفق كنوزهما، فعلم أنه أنفقها في سبيل الله، وأنه كان خليفة راشداً مهدياً، ثم جعل الأمر شورى في ستة، فاتفق المهاجرون والانصار على تقديم عثمان بن عفان من غير رغبة بذلها لهم، ولا رهبة أخافهم بها، وبإيعوه بأجمعهم طائعين غير كارهين، وجرى في آخر أيامه أسباب ظهر بالشر فيها على أهل العلم أهل الجهل والعدوان، ومازالوا يسعون في الفتنة حتى قتل الخليفة مظلوماً شهيداً بغير سبب يبيح قتله وهو صابر محتسب، لم يقاتل مسلماً.

فلما قُتِلَ - رضى الله عنه - تفرقت القلوب، وعظمت الكروب، وظهرت الاشرار، وذل الأخيار، وسعى في الفتنة من كان عاجزاً عنها، وعجز عن الخير والصلاح من كان يحب إقامته، فبايعوا أمير المؤمنين على بن أبى طالب - رضى الله عنه - وهو أحق الناس بالخلافة حينئذ، / وأفضل من بقى، لكن كانت القلوب متفرقة، ونار الفتنة متوقدة، فلم تنفق الكلمة، ولم تنظم الجماعة، ولم يتمكن الخليفة وخيار الأمة من كل ما يريدونه من الخير، ودخل في الفرقة والفتنة أقوام، وكان ما كان إلى أن ظهرت الحرورية المارقة، مع كثرة صلاتهم وصيامهم وقرائهم، فقاتلوا أمير المؤمنين علياً ومن معه، فقتلهم بأمر الله ورسوله، طاعة لقول النبي ﷺ لما وصفهم بقوله: «يَحْرِقُ أَحَدُكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِمْ، وَصِيَامَهُ مَعَ

(١) البخارى في الجهاد (٣٠٢٧)، وفي فرض الخمس (٣١٢٠)، ومسلم في الفتنة وأشرط الساعة (٧٥/٢٩١٨)، (٧٦) كلاهما عن أبى هريرة.

صيامهم، وقراءته مع قراءتهم، يقرؤون القرآن لا يجاور حناجرهم، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية، أينما لقيتموهم فاقتلوهم، فإن قتلهم أجراً عند الله لمن قتلهم يوم القيامة<sup>(١)</sup>، وقوله: «تمرق مارقة على حين فرقة من المسلمين، يقتلهم أدنى الطائفتين إلى الحق» أخرجاه في الصحيحين<sup>(٢)</sup>.

فكانت هذه الحرورية هي المارقة، وكان بين المؤمنين فرقة، والقتال بين المؤمنين لا يخرجهم من الإيمان، كما قال تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتُلُوا فَاصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبَغَىٰ حَتَّىٰ تَأْتِيَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَاصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ . إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَاصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات: ٩، ١٠] فين - سبحانه وتعالى - أنهم مع الاقتال وبغى بعضهم / على بعض مؤمنون إخوة، وأمر بالإصلاح بينهم، فإن بغت إحداهما بعد ذلك قوتلت الباغية، ولم يأمر بالاقتيال ابتداء.

٢٥/٣٠٦

وأخبر النبي ﷺ أن الطائفة المارقة يقتلها أدنى الطائفتين إلى الحق، فكان على بن أبي طالب ومن معه هم الذين قاتلوهم، فدل كلام النبي ﷺ على أنهم أدنى إلى الحق من معاوية ومن معه مع إيمان الطائفتين.

ثم إن عبد الرحمن بن ملجم من هؤلاء المارقين، قتل أمير المؤمنين علياً، فصار إلى كرامة الله ورضوانه شهيداً، وباع الصحابة للحسن ابنه، فظهرت فضيلته التي أخبر بها رسول الله ﷺ في الحديث الصحيح حيث قال: «إن ابني هذا سيد، وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين»<sup>(٣)</sup> فتزل عن الولاية وأصلح الله به بين الطائفتين، وكان هذا مما مدحه به النبي ﷺ وأثنى عليه، ودل ذلك على أن الإصلاح بينهما مما يحبه الله ورسوله ويحمده الله ورسوله.

ثم إنه مات وصار إلى كرامة الله ورضوانه، وقامت طوائف كاتبوا الحسين ووعده بالنصر والمعاونة إذا قام بالامر، ولم يكونوا من أهل / ذلك، بل لما أرسل إليهم ابن عمه أخلفوا وعده، ونقضوا عهده، وأعانوا عليه من وعده أن يدفعوه عنه، ويقاتلوه معه.

٢٥/٣٠٧

وكان أهل الرأي والمحبة للحسين كابن عباس وابن عمر وغيرهما أشاروا عليه بالآ يذهب إليهم، ولا يقبل منهم، ورأوا أن خروجه إليهم ليس بمصلحة، ولا يترتب عليه ما يسر، وكان الامر كما قالوا، وكان امر الله قدرًا مقدورًا.

(١) البخارى فى الانبياء ( ٣٦١٠، ٣٦١١ ) ، وسلم فى الزكاة ( ١٠٦٤، ١٤٧، ١٤٨ ) .

(٢) مسلم فى الزكاة ( ١٠٦٥، ١٥٠، ١٥٢ ) ، وأبو داود فى السنة ( ٤٦٦٧ ) .

(٣) البخارى فى الصلح ( ٢٧٠٤ ) .

فلما خرج الحسين - رضى الله عنه - ورأى أن الأمور قد تغيرت، طلب منهم أن يدعوه يرجع، أو يلحق ببعض الثغور، أو يلحق بابن عمه يزيد، فمنعوه هذا وهذا، حتى يستأسر، وقتلوه، فقاتلهم، فقتلوه وطائفة ممن معه مظلوماً شهيداً شهادة أكرمه الله بها وألحقه بأهل بيته الطيبين الطاهرين، وأهان بها من ظلمه واعتدى عليه، وأوجب ذلك شراً بين الناس.

فصارت طائفة جاهلة ظالمة، إما ملحدة منافقة، وإما ضالة غاوية، تظهر موالاته وموالاة أهل بيته، تتخذ يوم عاشوراء يوم ماتم وحزن ونياحة، وتظهر فيه شعار الجاهلية من لطم الخدود، وشق الجيوب، والتعزى بعزاء الجاهلية.

والذى أمر الله به ورسوله فى المصيبة - إذا كانت جديدة - إنما هو الصبر والاحتساب / والاسترجاع، كما قال تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ . أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٥٥ - ١٥٧]، وفى الصحيح عن النبى ﷺ أنه قال: «ليس منا من لطم الخدود، وشق الجيوب، ودعا بدعوى الجاهلية»<sup>(١)</sup>، وقال: «أنا برىء من الصالقة، والحالقة، والشاقة»<sup>(٢)</sup>، وقال: «النائحة إذا لم تتب قبل موتها تقام يوم القيامة وعليها سربال من قطران، ودرع من جرب»<sup>(٣)</sup>. وفى المسند عن فاطمة بنت الحسين، عن أبيها الحسين، عن النبى ﷺ أنه قال: «ما من رجل يصاب بمصيبة، فيذكر مصيبته وإن قدمت، فيحدث لها استرجاعاً، إلا أعطاه الله من الأجر مثل أجره يوم أصيب بها»<sup>(٤)</sup>.

وهذا من كرامة الله للمؤمنين، فإن مصيبة الحسين وغيره إذا ذكرت بعد طول العهد، فينبغى للمؤمن أن يسترجع فيها كما أمر الله ورسوله ليعطى من الأجر مثل أجر المصاب يوم أصيب بها.

وإذا كان الله - تعالى - قد أمر بالصبر والاحتساب عند حدثان العهد / بالمصيبة، فكيف مع طول الزمان؟ فكان ما رينه الشيطان لأهل الضلال والغى من اتخاذ يوم عاشوراء مأتماً، وما يصنعون فيه من الندب والنياحة، وإنشاد قصائد الحزن، ورواية الأخبار التى فيها كذب كثير

(١) البخارى فى الجنائز ( ١٢٩٤ ) ، ومسلم فى الإيمان ( ١٠٣ / ١٦٥ ) .

(٢) البخارى فى الجنائز (١٢٩٦)، ومسلم فى الإيمان (١٠٤/١٦٧) كلاهما عن أبى موسى .

وقوله: «الصالقة»: هى من ترفع صوتها فى المصائب وعند الفجعة بالموت. انظر: النهاية ٤٨/٣ .

(٣) مسلم فى الجنائز (٢٩٤/٢٩)، وابن ماجه فى الجنائز (١٥٨١) كلاهما عن أبى مالك الأشعرى، وفى الزوائد: «إسناده صحيح وإسناده ثقات» .

(٤) ابن ماجه فى الجنائز (١٦٠٠) وفى الزوائد: «فى إسناده ضعف، لضعف هشام بن زياد»، وأحمد ٢٠١/١ .

والصدق فيها ليس فيه إلا تجديد الحزن والتعصب، وإثارة الشحنة والحرب، وإلقاء الفتن بين أهل الإسلام، والتوسل بذلك إلى سب السابقين الأولين، وكثرة الكذب والفتن في الدنيا، ولم يعرف طوائف الإسلام أكثر كذباً وفتناً ومعاونة للكفار على أهل الإسلام من هذه الطائفة الضالة الغاوية، فإنهم شر من الخوارج المارقين.

وأولئك قال فيهم النبي ﷺ: «يقتلون أهل الإسلام، ويدعون أهل الأوثان»<sup>(١)</sup>. وهؤلاء يعاونون اليهود والنصارى والمشركين على أهل بيت النبي ﷺ، وأمتهم المؤمنين كما أعانوا المشركين من الترك والتار على ما فعلوه ببغداد وغيرها بأهل بيت النبوة، ومعدن الرسالة ولد العباس، وغيرهم من أهل البيت والمؤمنين، من القتل والسبى وخراب الديار. وشر هؤلاء وضررهم على أهل الإسلام لا يحصيه الرجل الفصيح في الكلام.

٢٥/٣١٠

فعارض هؤلاء قوم إما من النواصب المتعصبين على الحسين وأهل بيته، وإما من الجهال الذين قابلوا الفاسد بالفاسد، والكذب بالكذب، والشر بالشر، والبدعة بالبدعة، فوضعوا الآثار في شعائر الفرح والسرور يوم عاشوراء كالاكتحال والاختضاب، وتوسيع النفقات على العيال، وطبخ الأطعمة الخارجة عن العادة، ونحو ذلك مما يفعل في الأعياد والمواسم، فصار هؤلاء يتخذون يوم عاشوراء موسماً كمواسم الأعياد والأفراح، وأولئك يتخذونه مأتماً يقيمون فيه الأحزان والأتراح، وكلا الطائفتين مخطئة خارجة عن السنة، وإن كان أولئك أسوأ قصداً وأعظم جهلاً، وأظهر ظلماً، لكن الله أمر بالعدل والإحسان، وقد قال النبي ﷺ: «إنه من يعيش منكم بعدى فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بستى وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل بدعة ضلالة»<sup>(٢)</sup>.

٢٥/٣١١

ولم يسن رسول الله ﷺ ولا خلفاؤه الراشدون في يوم عاشوراء شيئاً من هذه الأمور، لا شعائر الحزن والترح، ولا شعائر السرور والفرح، ولكنه ﷺ لما قدم المدينة وجد اليهود تصوم يوم عاشوراء، فقال: «ما هذا؟» فقالوا: هذا يوم نجي الله فيه موسى من الغرق فنحن نصومه. فقال: «نحن أحق بموسى منكم» فصامه وأمر بصيامه<sup>(٣)</sup>. وكانت قريش - أيضاً -

(١) البخارى في الانبياء (٣٣٤٤)، وفي التوحيد (٧٤٣٢)، ومسلم في الزكاة (١٠٦٤/١٤٣) كلاهما عن أبى سعيد الخدرى.

(٢) سبق تخريجه ص ٩.

(٣) البخارى في الصوم (٢٠٠٤)، وفي الانبياء (٢٣٩٧)، ومسلم في الصيام (١٢٧/١١٣٠، ١٢٨) كلاهما عن ابن عباس.

تعظمه فى الجاهلية.

واليوم الذى أمر الناس بصيامه كان يوماً واحداً، فإنه قدم المدينة فى شهر ربيع الاول، فلما كان فى العام القابل صام يوم عاشوراء وأمر بصيامه، ثم فرض شهر رمضان ذلك العام، فنسخ صوم عاشوراء.

وقد تنازع العلماء: هل كان صوم ذلك اليوم واجباً أو مستحباً؟ على قولين مشهورين، أصحهما: أنه كان واجباً، ثم إنه بعد ذلك كان يصومه من يصومه استحباباً، ولم يأمر النبى ﷺ العامة بصيامه، بل كان يقول: «هذا يوم عاشوراء، وأنا صائم فيه، فمن شاء صام»<sup>(١)</sup>، وقال: «صَوْمُ يَوْمِ عَاشُورَاءٍ يَكْفُرُ سَنَةً وَصَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ يَكْفُرُ سِتِينَ»<sup>(٢)</sup>. ولما كان آخر عمره ﷺ وبلغه أن اليهود يتخذونه عيداً، قال: «لئن عشتُ إلى قَابِلٍ لَأَصُومَنَّ التَّاسِعَ»<sup>(٣)</sup>؛ ليخالف اليهود، ولا يشابههم فى اتخاذه عيداً، وكان من الصحابة والعلماء من لا يصومه، ولا يستحب صومه، بل يكره إفراذه بالصوم، كما نقل ذلك عن طائفة من الكوفيين، ومن العلماء من يستحب صومه.

25/312 /والصحيح أنه يستحب لمن صامه أن يصوم معه التاسع؛ لأن هذا آخر أمر النبى ﷺ؛ لقوله: «لئن عشتُ إلى قَابِلٍ، لَأَصُومَنَّ التَّاسِعَ مع العاشر». كما جاء ذلك مفسراً فى بعض طرق الحديث، فهذا الذى سنه رسول الله ﷺ.

وأما سائر الأمور، مثل اتخاذ طعام خارج عن العادة، إما حبوب وإما غير حبوب، أو تجديد لباس أو توسيع نفقة، أو اشتراء حوائج العام ذلك اليوم، أو فعل عبادة مختصة، كصلاة مختصة به، أو قصد الذبح، أو ادخار لحوم الأضاحى لطبخ بها الحبوب، أو الاكتحال، أو الاختضاب، أو الاغتسال، أو التصفاح، أو التزاور، أو زيارة المساجد والمشاهد، ونحو ذلك، فهذا من البدع المنكرة، التى لم يسنها رسول الله ﷺ، ولا خلفاؤه الراشدون، ولا استحباها أحد من أئمة المسلمين لا مالك ولا الثورى، ولا الليث بن سعد، ولا أبو حنيفة، ولا الأوزاعى، ولا الشافعى، ولا أحمد بن حنبل، ولا إسحاق بن راهويه، ولا أمثال هؤلاء من أئمة المسلمين وعلماء المسلمين، وإن كان بعض المتأخرين من

(١) البخارى فى الصوم (٢٠٠٣)، ومسلم فى الصيام (١٢٦/١٢٩) كلاهما عن معاوية بن أبى سفيان.

(٢) مسلم فى الصيام (١١٦٢ / ١٩٦، ١٩٧) والترمذى فى الصوم (٧٥٢)، وأحمد ٢٩٦/٥، والبيهقى فى السنن الكبرى فى الصيام ٢٨٣/٤، وابن أبى شيبه فى مصنفه فى الصيام ٥٨/٣.

(٣) مسلم فى الصيام (١٣٤/١٣٣، ١٣٤)، وأبو داود فى الصوم (٢٤٤٥)، والترمذى فى الصوم (٧٥٥).

أتباع الأئمة قد كانوا يأمررون ببعض ذلك، ويروون في ذلك أحاديث وآثاراً، ويقولون: إن بعض ذلك صحيح. فهم مخطئون غلطون بلا ريب عند أهل المعرفة / بحقائق الأمور. وقد قال حرب الكرماني في «مسائله»: سئل أحمد بن حنبل عن هذا الحديث: «مَنْ وَسَّعَ عَلَى أَهْلِهِ يَوْمَ عَاشُورَاءَ»<sup>(١)</sup> فلم يره شيئاً.

وأعلى ما عندهم أثر يروى عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر، عن أبيه أنه قال: بلغنا أنه من وسَّعَ على أهله يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر سنته<sup>(٢)</sup>. قال سفيان بن عيينة: جربناه منذ ستين عاماً فوجدناه صحيحاً، وإبراهيم بن محمد كان من أهل الكوفة، ولم يذكر ممن سمع هذا ولا عمن بلغه، فلعل الذي قال هذا من أهل البدع الذين يبغضون علياً وأصحابه، ويريدون أن يقابلوا الرافضة بالكذب، مقابلة الفاسد بالفاسد والبدعة بالبدعة.

وأما قول ابن عيينة، فإنه لا حجة فيه، فإن الله - سبحانه - أنعم عليه برزقه، وليس في إنعام الله بذلك ما يدل على أن سبب ذلك كان التوسيع يوم عاشوراء، وقد وسَّعَ الله على من هم أفضل الخلق من المهاجرين والأنصار، ولم يكونوا يقصدون أن يوسعوا على أهلهم يوم عاشوراء بخصوصه، وهذا كما أن كثيراً من الناس ينذرون نذراً لحاجة يطلبها، فيقضى الله حاجته، فيظن أن النذر كان السبب، وقد ثبت / في الصحيح عن النبي ﷺ أنه نهى عن النذر، وقال: «إنه لا يأتي بخير، وإنما يستخرج به من البخيل»<sup>(٣)</sup>. فمن ظن أن حاجته إنما قضيت بالنذر، فقد كذب على الله ورسوله، والناس مأمورون بطاعة الله ورسوله، واتباع دينه وسبيله، واقتفاء هداه ودليله، وعليهم أن يشكروا الله على ما عظمت به النعمة، حيث بعث فيهم رسولاً من أنفسهم يتلو عليهم آياته، ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة، وقد قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «إن خيرَ الكلام كلامُ الله، وخيرَ الهدى هدى محمد، وشرُ الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة»<sup>(٤)</sup>.

وقد اتفق أهل المعرفة والتحقيق: أن الرجل لو طار في الهواء، أو مشى على الماء، لم يتبع إلا أن يكون موافقاً لأمر الله ورسوله، ومن رأى من رجل مكاشفة أو تأثيراً فاتبعه في خلاف الكتاب والسنة كان من جنس أتباع الدجال، فإن الدجال يقول للسماء: أمطري فتمطر، ويقول للأرض: أنبتى فتنبت، ويقول للخربة: أخرجى كنوزك فتخرج معه كنوز الذهب والفضة، ويقتل رجلاً ثم يأمره أن يقوم فيقوم، وهو مع هذا كافر ملعون عدو لله، قال النبي ﷺ: «ما من نبي إلا قد أنذر أمته الدجال، وأنا أنذركموه: إنه أعور / وإن الله ليس بأعور، مكتوب بين عينيه كافر - ك ف ر - يقرؤه كل مؤمن قارئ وغير قارئ،

(٢، ١) سبق تخريجهما ص ١٦١ .

(٣) البخاري في الإيمان والنور (٦٦٩٢، ٦٦٩٣) ومسلم في النذر (١٦٣٩ / ٢ - ٦) .

(٤) مسلم في الجمعة (٨٦٧ / ٤٣) .



واعلموا أن أحداً منكم لن يرى ربه حتى يموت»<sup>(١)</sup>. وقد ثبت عنه في الصحيح أنه قال: «إذا قعد أحدكم في الصلاة، فليستعذ بالله من أربع، يقول: اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم، ومن عذاب القبر، ومن فتنه المحيا والممات، ومن فتنه المسيح الدجال»<sup>(٢)</sup>.

وقال ﷺ: «لا تقوم الساعة حتى يخرج ثلاثون دجالون كذابون، كلهم يزعم أنه رسول الله»<sup>(٣)</sup>. وقال ﷺ: «يكون بين يدي الساعة كذابون دجالون، يحدثونكم بما لم تسمعوا أنتم ولا آبائكم، فإياكم وإياهم»<sup>(٤)</sup>. وهؤلاء تنزل عليهم الشياطين وتوحى إليهم، كما قال تعالى: ﴿هَلْ أَنْبَيْكُمْ عَلَىٰ مَنْ تَنْزِلُ الشَّيَاطِينُ. تَنْزِلُ عَلَىٰ كُلِّ آفَاكٍ أَثِيمٍ. يُلْقُونَ السَّمْعَ وَأَكْثُرُهُمْ كَاذِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢١ - ٢٢٣]، ومن أول من ظهر من هؤلاء المختار بن أبي عبيد المتقدم ذكره.

ومن لم يفرق بين الأحوال الشيطانية والأحوال الرحمانية، كان بمنزلة من سوى بين محمد رسول الله وبين مسيلة الكذاب، فإن مسيلة كان له شيطان ينزل عليه ويوحى إليه.

٢٥/٣١٦ / ومن علامات هؤلاء: أن الأحوال إذا تنزلت عليهم وقت سماع المكاء والتصديدة أزيدوا وأرعدوا - كالمصروع - وتكلموا بكلام لا يفقه معناه، فإن الشياطين تتكلم على ألسنتهم، كما تتكلم على لسان المصروع.

والأصل في هذا الباب: أن يعلم الرجل أن أولياء الله هم الذين نعتهم الله في كتابه، حيث قال: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ. الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٦٢، ٦٣]، فكل من كان مؤمناً تقياً كان لله ولياً. وفي الحديث الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «يقول الله تعالى: من عادى لي ولياً فقد بارزني بالمحاربة، وما تقرب إلى عبدي بمثل أداء ما افترضت عليه، ولا يزال عبدي يتقرب إلى بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، فبى يسمع، وبى يبصر، وبى يبطش، وبى يمشى، ولئن سألتني لآعطينه، ولئن استعاذني لأعيذنه وما ترددت في شيء أنا فاعله ترددي في قبض نفس عبدي المؤمن، يكره الموت وأكره مساءته، ولا بد له منه»<sup>(٥)</sup>.

٢٥/٣١٧ ودين الإسلام مبنى على أصلين: على ألا نعبد إلا الله، وأن/ نعبد، بما شرع، لا نعبد

(١) مسلم في الفتى (٢٩٣١ / ٩٥) . (٢) مسلم في المساجد (٥٨٨ / ١٢٨ ، ٥٨٩ / ١٢٩ ، ١٣٠) .

(٣) البخارى في الفتى (٧١٢١) ، وأبو داود في الملاحم (٤٣٣٣)، والبغوى في شرح السنة ٤٠ / ١٥ كلاهما عن أبى هريرة.

(٤) مسلم في المقدمة (٦ / ٦) وذكره الهيمى في مجمع الزوائد ٣٣٦ / ٧ وعزاه إلى الطبرانى، وكثر العمال (٣٨٣٨٠) وعزاه إلى الطبرانى أيضاً عن ابن عمر، والحديث بمعناه.

(٥) البخارى في الرقاق (٦٥٠٢) .

بالبدع، قال تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: ١١٠]، فالعمل الصالح ما أحبه الله ورسوله، وهو المشروع المسنون؛ ولهذا كان عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - يقول فى دعائه: اللهم اجعل عملى كله صالحًا، واجعله لوجهك خالصًا، ولا تجعل لأحد فيه شيئًا.

ولهذا كانت أصول الإسلام تدور على ثلاثة أحاديث: قول النبى ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى»<sup>(١)</sup>، وقوله: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»<sup>(٢)</sup>، وقوله: «الحلال بينٌ والحرام بينٌ، وبين ذلك أمورٌ مشبهات لا يعلمهن كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع فى الشبهات وقع فى الحرام، كالراعى يرعى حول الحمى يوشك أن يواقع، ألا وإن لكل ملك حمى، ألا وإن حمى الله محارمه، ألا وإن فى الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهى القلب»<sup>(٣)</sup>. والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

/ وسئل عن الخميس ونحوه من البدع.

٢٥/٣١٨

فأجاب:

أما بعد حمد الله والصلاة والسلام على محمد وصحبه وسلم، فإن الشيطان قد سَوَّلَ لكثير ممن يدعى الإسلام فيما يفعلونه فى أواخر صوم النصارى، وهو الخميس الحقيق من الهدايا، والأفراح، والتفقات، وكسوة الأولاد. وغير ذلك مما يصير به مثل عيد المسلمين.

وهذا الخميس الذى يكون فى آخر صوم النصارى، فجميع ما يحدثه الإنسان فيه من المنكرات، فمن ذلك خروج النساء، وتبخير القبور، ووضع الثياب على السطح، وكتابة الورق وإصاقها بالأبواب، واتخاذة موسماً لبيع الخمر وشرائها، ورُقَى البخور مطلقاً فى ذلك الوقت أو غيره، أو قصد شراء البخور المرقى، فإن رُقَى البخور واتخاذة قرباناً هو دين النصارى والصابئين، وإنما البخور طيب يتطيب بدخانه، كما يتطيب بسائر الطيب، وكذلك تخصيصه بطبخ الاطعمة، وغير ذلك من صَنِيع البيض.

/ وأما القمار بالبيض، ويبيع لمن يقامر به، أو شراؤه من المقامرين، فحكمه ظاهر.

٢٥/٣١٩

ومن ذلك ما يفعله النساء من أخذ ورق الزيتون، أو الاغتسال بمائه، فإن أصل ذلك ماء

(١) البخارى فى بدء الوحى (١) ومسلم فى الإمارة (١٥٥/١٩٠٧).

(٢) مسلم فى الآفة (١٨/ ١٧١٨).

(٣) البخارى فى الإيمان (٥٢) ومسلم فى المساقاة (١٠٨، ١٠٧/١٥٩٩).

المعمودية، ومن ذلك - أيضاً - ترك الوظائف الراتبية من الصنائع، والتجارات، أو خلق العلم فى أيام عيدهم واتخاذهم يوم راحة وفرحة، وغير ذلك، فإن النبى ﷺ نهاهم عن اليومين اللذين كانوا يلعبون فيهما فى الجاهلية، ونهى النبى ﷺ عن الذبح بالمكان إذا كان المشركون يعبدون فيه، ويفعلون أموراً يقشعر منها قلب المؤمن الذى لم يمت قلبه - بل يعرف المعروف، وينكر المنكر - كما لا يتشبه بهم، فلا يعان المسلم التشبه بهم فى ذلك، بل ينهى عن ذلك.

فمن صنع دعوة مخالفة للعادة فى أعيادهم لم تجب دعوته، ومن أهدى من المسلمين هدية فى هذه الأعياد مخالفة للعادة فى سائر الأوقات لم تقبل هديته، خصوصاً إن كانت الهدية مما يستعان به على التشبه بهم، مثل إهداء الشمع ونحوه فى الميلاد، وإهداء البيض واللبن والغنم فى الخميس الصغير الذى فى آخر صومهم، وهو الخميس الحقيق، ولا يباع المسلم ما يستعين به المسلمون على مشابعتهم فى العيد من الطعام واللباس والبخور؛ لأن فى ذلك إعانة على المنكر.

### وقال الشيخ - رضى الله عنه :

ونذكر أشياء من منكرات دين النصارى لما رأيت طوائف من المسلمين قد ابتلى ببعضها، وجهل كثير منهم أنها من دين النصارى الملعون هو وأهله، وقد بلغنى أنهم يخرجون فى الخميس الحقيق الذى قبل ذلك، أو السبت أو غير ذلك إلى القبور، وكذلك يخرجون فى هذه الأوقات، وهم يعتقدون أن فى البخور بركة، ودفع مضرة، ويعدونه من القرايين مثل الذبائح، ويرقونه بنحاس يضربونه كأنه ناقوس صغير وبكلام مصنف، ويصلبون على أبواب بيوتهم إلى غير ذلك من الأمور المنكرة، حتى إن الأسواق تبقى مملوءة أصوات النواقيس الصفار، وكلام الرقاين من المنجمين وغيرهم بكلام أكثره باطل، وفيه ما هو محرم أو كفر.

وقد ألقى إلى جماهير العامة أو جميعهم إلا من شاء الله، وأعنى/ بالعامة هنا: كل من لم يعلم حقيقة الإسلام، فإن كثيراً ممن ينسب إلى فقه ودين قد شاركهم فى ذلك، ألقى إليهم أن هذا البخور المرقى ينفع ببركته من العين والسحر، والأدواء والهوام، ويصورون صور الحيات والعقارب، ويلصقونها فى بيوتهم زعمًا أن تلك الصور الملعون فاعلها التى لا تدخل الملائكة بيتاً هى فيه، تمنع الهوام. وهو ضرب من طلاسـم الصابئة، ثم كثير منهم على ما بلغنى يصلب باب البيت، ويخرج خلق عظيم فى الخميس الحقيق المتقدم، وعلى هذا

يخرون القبور، ويسمون هذا المتأخر الخميس الكبير، وهو عند الله الخميس المهين الحقير هو وأهله ومن يعظمه، فإن كل ما عظم بالباطل من مكان أو زمان أو حجر أو شجر أو بنية يجب قصد إهانتة، كما تهان الأوثان المعبودة، وإن كانت لولا عبادتها لكانت كسائر الأحجار.

ومما يفعله الناس من المنكرات: أنهم يوظفون على الفلاحين وظائف أكثرها كرهاً، من الغنم والدجاج واللبن والبيض، يجتمع فيها تحريمان: أكل مال المسلم والمعاهد بغير حق، وإقامة شعار النصرارى، ويجعلونه ميقناً لإخراج الوكلاء على المزارع، ويضطبخون منه، ويضطبخون فيه البيض، وينفقون فيه النفقات الواسعة، ويزينون أولادهم / إلى غير ذلك من الأمور التى يقشعر منها قلب المؤمن الذى لم يمت قلبه، بل يعرف المعروف، وينكر المنكر. وخلق كثير منهم يضعون ثيابهم تحت السماء رجاء لبركة نزول مريم عليها، فهل يستريب من فى قلبه أدنى حبة من الإيمان أن شريعة جاءت بما قدمنا بعضه من مخالفة اليهود والنصارى، لا يرضى من شرعها ببعض هذه القبائح؟! وأصل ذلك كله إنما هو اختصاص أعياد الكفار بأمر جديد أو مشابهتهم فى بعض أمورهم، فيوم الخميس هو عيدهم - يوم عيد المائدة، ويوم الأحد يسمونه عيد الفصح، وعيد النور، والعيد الكبير، ولما كان عيداً صاروا يصنعون لأولادهم فيه البيض المصبوغ ونحوه؛ لأنهم فيه يأكلون ما يخرج من الحيوان من لحم ولبن وبيض؛ إذ صومهم هو عن الحيوان، وما يخرج منه. وعامة هذه الأعمال المحكية عن النصرارى وغيرها مما لم يحك قد زينها الشيطان لكثير ممن يدعى الإسلام، وجعل لها فى قلوبهم مكانة وحسن ظن، وزادوا فى بعض ذلك ونقصوا وقدموا وأخروا، وكل ما خصت به هذه الأيام من أفعالهم وغيرها، فليس للمسلم أن يشابههم فى أصله ولا فى وصفه، ومن ذلك - أيضاً - أنهم يكسون بالحمر دوابهم، ويصبغون الأطعمة التى لا تكاد تفعل فى عيد الله ورسوله، ويتهادون الهدايا التى تكون فى مثل مواسم الحج، وعامتهم قد نسوا أصل ذلك / وبقي عادة مطردة، وهذا كله تصديق قول النبى ﷺ: «لَتَتَّبِعَنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ»<sup>(١)</sup>. وإذا كانت المتابعة فى القليل ذريعة ووسيلة إلى بعض هذه القبائح كانت محرمة، فكيف إذا أفضت إلى ما هو كفر بالله من التبرك بالصليب، والتعمد فى المعمودية؟! المعمودية!

٢٥/٣٢٢

٢٥/٣٢٣

وقول القائل: المعبود واحد، وإن كانت الطرق مختلفة ونحو ذلك من الأقوال والأفعال التى تتضمن، إما كون الشريعة النصرانية أو اليهودية المبدلين المنسوخين موصلة إلى الله، وإما استحسان بعض ما فيها مما يخالف دين الله أو الدين بذلك، أو غير ذلك مما هو كفر

(١) البخارى فى الأنبياء (٣٤٥٦) ومسلم فى العلم (٢٦٦٩ / ٦) .

بالله ورسوله وبالقرآن وبالإسلام، بلا خلاف بين الأمة، وأصل ذلك المشابهة والمشاركة.

وبهذا يتبين لك كمال موقع الشريعة الخنيفية، وبعض حكم ما شرع الله لرسوله من مباينة الكفار، ومخالفتهم في عامة الأمور؛ لتكون المخالفة أحسم لمادة الشر، وأبعد عن الوقوع فيما وقع فيه الناس، فينبغي للمسلم إذا طلب منه أهله وأولاده شيئاً من ذلك أن يحيلهم على ما عند الله ورسوله، ويقضى لهم في عيد الله من الحقوق ما يقطع استشرافهم إلى غيره، فإن لم يرضوا فلا حول ولا قوة إلا بالله، ومن أغضب أهله الله أرضاه الله وأرضاهم.

فليحذر العاقل من طاعة النساء في ذلك، وفي الصحيحين عن أسامة بن زيد قال: قال رسول الله ﷺ: «ما تركت بعدى فتنة أضرب على الرجال من النساء»<sup>(١)</sup>.

وأكثر ما يفسد الملك والدول طاعة النساء، ففي صحيح البخاري عن أبي بكر قال: قال رسول الله ﷺ: «لا أفلح قوم ولوا أمرهم امرأة»<sup>(٢)</sup>. وروى - أيضاً -: «هلكت الرجال حين أطاعت النساء»<sup>(٣)</sup> وقد قال ﷺ لأمهات المؤمنين لما راجعته في تقديم أبي بكر: «إنكن صواحب يوسف»<sup>(٤)</sup>. يريد أن النساء من شأنهن مراجعة ذى اللب، كما قال في الحديث الآخر: «ما رأيت من ناقصات عقل ودين أغلب للذليل من إحدكن»<sup>(٥)</sup>. ولما أنشده الأعشى - أعشى باهلة - أبياته التي يقول فيها:

وهن شر غالب لمن غلب

جعل النبي ﷺ يرددها ويقول: «وهن شر غالب لمن غلب»<sup>(٦)</sup>؛ ولذلك امتن الله - سبحانه - على زكريا حيث قال: ﴿وَأَصْلَحْنَا لَهُ زَوْجَهُ﴾ [الأنبياء: ٩٠] قال بعض العلماء: ينبغي للرجل أن يجتهد إلى الله في إصلاح زوجته.

/ وقد قال ﷺ: «من تشبه بقوم فهو منهم»<sup>(٧)</sup>. وقد روى البيهقي بإسناد صحيح - في باب كراهية الدخول على المشركين يوم عيدهم في كنائسهم. والتشبه بهم يوم نيروزهم

(١) البخاري في النكاح (٥٠٩٦)، ومسلم في الذكر والدعاء (٩٧/٢٧٤٠) كلاهما عن أسامة بن زيد.

(٢) البخاري في المغازي (٤٤٢٥)، وفي الفتن (٧٠٩٩).

(٣) أحمد ٤٥/٥، الحاكم في المستدرک ٢٩١/٤ وقال: «حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي. كلاهما عن أبي بكر.

(٤) البخاري في الأنبياء (٣٣٨٤).

(٥) البخاري في الزكاة (١٤٦٢) عن أبي سعيد الخدري، ومسلم في الإيمان (١٣٢/٧٩) عن ابن عمر.

(٦) أحمد ٢٠٢/٢، والبيهقي في السنن الكبرى في الشهادات ٢٤٠/١٠، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٣٣٤/٤ وقال: «رواه الطبراني وفيه جماعة لم أعرفهم».

(٧) أبو داود في اللباس (٤٠٣١)، وأحمد ٥٠/٢ كلاهما عن ابن عمر.

ومهرجاناتهم - عن سفيان الثوري، عن ثور بن يزيد، عن عطاء بن دينار، قال: قال عمر بن الخطاب - رضى الله عنه -: لا تَعَلَّمُوا رَطَانَةَ<sup>(١)</sup> الاعاجم ولا تدخلوا على المشركين في كنائسهم يوم عيدهم، فإن السخط ينزل عليهم<sup>(٢)</sup>. فهذا عمر قد نهى عن تعلم لسانهم، وعن مجرد دخول الكنيسة عليهم يوم عيدهم، فكيف من يفعل بعض أفعالهم؟! أو قصد ما هو من مقتضيات دينهم؟! أليست موافقتهم في العمل أعظم من موافقتهم في اللغة؟! أو ليس عمل بعض أعمال عيدهم أعظم من مجرد الدخول عليهم في عيدهم؟! وإذا كان السخط ينزل عليهم يوم عيدهم بسبب عملهم، فمن يشركهم في العمل أو بعضه أليس قد تعرض لعقوبة ذلك؟! لعقوبة ذلك؟!

ثم قوله: «اجتنبوا أعداء الله في عيدهم»<sup>(٣)</sup>. أليس نهياً عن لقائهم والاجتماع بهم فيه؟ فكيف بمن عمل عيدهم؟! وقال ابن عمر في كلام له: من صنع نيروزهم ومهرجاناتهم، وتشبه بهم حتى يموت حشر معهم<sup>(٤)</sup>. وقال عمر: اجتنبوا أعداء الله في عيدهم. ونص الإمام أحمد على أنه / لا يجوز شهود أعياد اليهود والنصارى، واحتج بقول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ﴾ [الفرقان: ٧٢] قال: الشعانين وأعيادهم. وقال عبد الملك بن حبيب - من أصحاب مالك - في كلام له قال: فلا يعاونون على شيء من عيدهم؛ لأن ذلك من تعظيم شركهم، وعونهم على كفرهم، وينبغي للسلطين أن ينهوا المسلمين عن ذلك، وهو قول مالك وغيره، لم أعلم أنه اختلف فيه.

٢٥/٣٢٦

وأكل ذبائح أعيادهم داخل في هذا الذي اجتمع على كراهيته، بل هو عندى أشد، وقد سئل أبو القاسم عن الركوب في السفن التي تركب فيها النصارى إلى أعيادهم، فكره ذلك؛ مخافة نزول السخط عليهم بشركهم الذي اجتمعوا عليه، وقد قال الله - تعالى -: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ﴾ فيوافقهم ويعينهم ﴿فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٥١]. وروى الإمام أحمد بإسناد صحيح عن أبي موسى قال: قلت لعمر: إن لى كاتباً نصرانياً قال: مالك قاتلك الله، أما سمعت الله - تعالى - يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [المائدة: ٥١] ألا اتخذت حنيفاً؟! قال: قلت: يا أمير المؤمنين، لى / كتابته وله دينه، قال: لا أكرمهم إذ أهانهم الله، ولا أعزهم إذ أذلهم الله، ولا أدنيهم إذ أقصاهم الله، وقال الله - تعالى -: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ﴾ [الفرقان: ٧٢]<sup>(٥)</sup>. قال مجاهد:

٢٥/٣٢٧

(١) الرطانة: التكلم بالعجمية. انظر: لسان العرب، مادة «رطن».

(٢-٤) البيهقي في السنن الكبرى في الجزية ٢٣٤/٩.

(٥) لم أقف عليه.

أعياد المشركين، وكذلك قال الربيع بن أنس. وقال القاضى أبو يعلى: مسألة فى النهى عن حضور أعياد المشركين: وروى أبو الشيخ الأصبهاني بإسناده فى شروط أهل الذمة عن الضحاك فى قوله: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ﴾ [الفرقان: ٧٢] قال: عيد المشركين، وبإسناده عن سنن عن الضحاك ﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ﴾: كلام المشركين، وروى بإسناده عن ابن سلام، عن عمرو بن مرة ﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ﴾: لا يماثلون أهل الشرك على شركهم ولا يخالطونهم.

وقد دل الكتاب وجاءت سنة رسول الله ﷺ وسنة خلفائه الراشدين التى أجمع أهل العلم عليها بمخالفتهم وترك التشبه بهم... (١) إيقاد النار، والفرح بها من شعار المجوس، عباد النيران. والمسلم يجتهد فى إحياء السنن، وإماتة البدع، ففى الصحيحين عن أبى هريرة - رضى الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «إن اليهود والنصارى لا يصبغون فخالفوهم» (٢)، وقال النبى ﷺ: «اليهود مَغْضُوبٌ عليهم، والنصارى ضَالُونَ» (٣). وقد أمرنا الله - تعالى - أن نقول فى صلاتنا: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ . صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٦، ٧]، والله - سبحانه - أعلم.

/ وسئل عن يفعل من المسلمين، مثل طعام النصارى فى النيروز، ويفعل سائر المواسم  
مثل الغطاس، والميلاد، وخميس العدس، وسبت النور، ومن يبيعهم شيئاً يستعينون به على أعيادهم أيجوز للمسلمين أن يفعلوا شيئاً من ذلك أم لا؟

**فأجاب:**

الحمد لله، لا يحل للمسلمين أن يتشبهوا بهم فى شيء مما يختص بأعيادهم، لا من طعام، ولا لباس ولا اغتسال، ولا إيقاد نيران، ولا تبطيل عادة من معيشة أو عبادة، أو غير ذلك، ولا يحل فعل وليمة، ولا الإهداء، ولا البيع بما يستعان به على ذلك لأجل ذلك، ولا تمكين الصبيان ونحوهم من اللعب الذى فى الأعياد ولا إظهار زينة.

وبالجملة، ليس لهم أن يخصصوا أعيادهم بشيء من شعائهم، بل يكون يوم عيدهم عند المسلمين كسائر الأيام لا يخصصه المسلمون بشيء من خصائصهم.

(١) بياض بالأصل.

(٢) البخارى فى الأنبياء (٣٤٦٢)، ومسلم فى اللباس (٢١٠٣ / ٨٠).

(٣) أحمد ٣٧٨/٤، والترمذى فى التفسير (٢٩٥٤).

/ وأما إذا أصابه المسلمون قصداً، فقد كره ذلك طوائف من السلف والخلف، وأما تخصيصه بما تقدم ذكره، فلا نزاع فيه بين العلماء، بل قد ذهب طائفة من العلماء إلى كفر من يفعل هذه الأمور؛ لما فيها من تعظيم شعائر الكفر. وقال طائفة منهم: من ذبح نطيخة يوم عيدهم فكأنما ذبح خنزيراً.

وقال عبد الله بن عمرو بن العاص: من تأسى ببلاد الأعاجم، وصنع نيروزهم، ومهرجانهم، وتشبه بهم حتى يموت - وهو كذلك - حشر معهم يوم القيامة<sup>(١)</sup>. وفي سنن أبي داود عن ثابت بن الضحاك قال: نذر رجل على عهد رسول الله ﷺ أن ينحر إبلًا بيوانة<sup>(٢)</sup>، فأتى رسول الله ﷺ، فقال: إني نذرت أن أنحر إبلًا بيوانة، فقال النبي ﷺ: «هل كان فيها من وثن يعبد من دون الله من أوثان الجاهلية؟» قال: لا. قال: «فهل كان فيها عيد من أعيادهم؟» قال: لا. قال رسول الله ﷺ: «أوف بنذرك، فإنه لا وفاء لنذر في معصية الله، ولا فيما لا يملك ابن آدم»<sup>(٣)</sup>. فلم يأذن النبي ﷺ لهذا الرجل أن يوفى بنذره مع أن الأصل في الوفاء أن يكون واجباً، حتى أخبره أنه لم يكن بها عيد من أعياد الكفار، وقال: «لا وفاء لنذر في / معصية الله».

فلماذا كان الذبح بمكان كان فيه عيدهم معصية، فكيف بمشاركتهم في نفس العيد؟! بل قد شرط عليهم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب والصحابه وسائر أئمة المسلمين ألا يظهروا أعيادهم في دار المسلمين، وإنما يعملونها سرّاً في مساكنهم، فكيف إذا أظهرها المسلمون أنفسهم؟! حتى قال عمر بن الخطاب - رضى الله عنه -: لا تتعلموا رطانة الأعاجم، ولا تدخلوا على المشركين في كنائسهم يوم عيدهم، فإن السخط ينزل عليهم<sup>(٤)</sup>.

وإذا كان الداخل لفرجة أو غيرها منهياً عن ذلك؛ لأن السخط ينزل عليهم، فكيف بمن يفعل ما يسخط الله به عليهم، مما هي من شعائر دينهم؟! وقد قال غير واحد من السلف في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ﴾ [الفرقان: ٧٢] قالوا: أعياد الكفار، فلماذا كان هذا في شهودها من غير فعل، فكيف بالأفعال التي هي من خصائصها؟!.

وقد روى عن النبي ﷺ في المسند والسنن أنه قال: «من تشبه بقوم فهو منهم»<sup>(٥)</sup>، وفي

(١) سبق تخريجه ص ١٧٤ .

(٢) بوانة - بالضم وتخفيف الواو -: هضبة وراء ينبع قرية من ساحل البحر، وقريب منها ماء تسمى القصية وماء آخر يقال له: للحجار. ويقال: إنها ماء بنجد لبني جشم. انظر: معجم البلدان ١/ ٥٠٥، ٥٠٦.

(٣) أبو داود في الإيمان والنور (٣٣١٣).

(٤) سبق تخريجه ص ١٧٣ .

(٥) سبق تخريجه ص ١٧٤ .



لفظ: «ليس منا من تشبه بغيرنا» وهو حديث جيد<sup>(١)</sup>، فإذا كان هذا فى التشبه بهم، وإن كان / من العادات، فكيف التشبه بهم فيما هو أبلغ من ذلك؟! ٢٥/٣٣٢

وقد كره جمهور الأئمة - إما كراهة تحريم، أو كراهة تنزيه - أكل ما ذبحوه لأعيادهم وقربانهم إدخالاً له فيما أهل به لغير الله وما ذبح على النصب، وكذلك نهوا عن معاونتهم على أعيادهم بإهداء أو مبايعة، وقالوا: إنه لا يحل للمسلمين أن يبيعوا للنصارى شيئاً من مصلحة عيدهم، لا لحمًا، ولا دماً، ولا ثوبًا، ولا يعارون دابة، ولا يعاونون على شيء من دينهم؛ لأن ذلك من تعظيم شركهم وعونهم على كفرهم، وينبغى للسلطين أن ينهوا المسلمين عن ذلك؛ لأن الله - تعالى - يقول: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢].

ثم إن المسلم لا يحل له أن يعينهم على شرب الخمر بعصرها، أو نحو ذلك، فكيف على ما هو من شعائر الكفر؟! وإذا كان لا يحل له أن يعينهم هو، فكيف إذا كان هو الفاعل لذلك؟! والله أعلم. قاله أحمد بن تيمية.

#### آخر المجلد الخامس والعشرين

---

(١) الترمذى فى الاستذكار (٢٦٩٥) وقال: «إسناده ضعيف» والطبرانى فى الأوسط (٧٣٨٠)، وذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد ٤١/٨ وقال: «فيه من لم أعرفه».

## فهرس المجلد الخامس والعشرين

الصفحة

الموضوع

### كتاب الزكاة

٧	خطبة الكتاب
٧	درجات الدين
٨	* فصل : بيان السنة وتفصيلها للكتاب
٩	* فصل : ترتيب مالك لأحاديث الزكاة وذكره الأصناف التي تجب فيها
٩	* فصل : إجمال ما تجب فيه الزكاة
١١	* فصل : نصاب الورق والذهب
١١	* فصل : هل يضم الذهب إلى الفضة ويصبحان نصاباً واحداً ؟
١٢	* فصل : الحول شرط وجوب الزكاة في العين والماشية
١٣	* فصل : زكاة عروض التجارة
١٤	* فصل : في الحلّى
١٤	* فصل : الزكاة في مال اليتيم
١٥	* فصل : المال المغصوب لا زكاة فيه حتى يقبضه
١٥	* فصل : زكاة المعادن
١٥	* فصل : الدين يسقط زكاة العين
١٥	* فصل : هل في العسل زكاة ؟
١٦	* فصل : في زكاة الزروع
١٧	* فصل : يضم القمح والشعير والسلت
١٨	* فصل : في تقدير الكيل والدرهم
١٨	* فصل : من تبرع بثمره بعد بدو صلاحها
١٨	* فصل : نصاب الزروع
١٩	* فصل : الزكاة على مالك الزرع
٢٠	* فصل : في الدين على مالك الزرع والثمار
٢٠	* فصل : في الزكاة من ثمن بعض الثمار
٢٠	* فصل : في زكاة الماشية
٢٣	* فصل : لا تؤخذ الزكاة من المعيب ولا يجمع بين مفترق
٢٣	* فصل : في زكاة الغنم السائمة

- ٢٤ \* فصل : فى زكاة البقر
- ٢٥ \* فصل : فى زكاة الجواميس
- ٢٥ \* فصل : فى خلط الماشية
- ٢٦ \* فصل : فى توالد الماشية
- ٢٦ \* فصل : تفرق زكاة كل بلد فى موضعه
- ٢٦ \* فصل : فى قسمة الصدقات
- ٢٨ \* فصل : الأصل الثانى : الزكاة
- ٢٨ - زكاة أوقاص الإبل
- ٢٨ - زكاة المعشرات
- ٢٩ - مقدار الصاع والمد
- ٢٩ - رأى أبى حنيفة فى الزكاة وتوسعته فى إيجابها
- ٣٠ \* فصل : الزكاة شرطها الملك
- ٣٠ \* فصل : إخراج القيم فى الزكاة
- ٣١ \* سئل عن صداق المرأة تخشى المطالبة به ، فهل تجب عليه الزكاة ؟
- ٣٢ \* سئل عن رجل له جمال ويشترى لها مرعى
- ٣٢ - نصاب الغنم
- ٣٢ \* سئل عن رجل له غنم لم تبلغ النصاب ، هل فيها زكاة أثناء الحول ؟
- ٣٢ \* سئل عن قرية بها فلاحون : نصفهم له غنم تجب فيها الزكاة والنصف الآخر ليس عنده غنم

### باب زكاة الخارج من الأرض

- ٣٣ \* سئل عما يجب من عشر الحبوب ، وهل هو على المالك أو الزارع ؟
- ٣٤ \* فصل : العشر على من ملك الزرع
- ٣٥ \* سئل عن كانت له أعناب لا تصير ربيبا
- ٣٦ \* سئل عن مقطع له فلاح والزرع بينهما مناصفة
- ٣٧ \* سئل عن إنسان له إقطاع من السلطان
- ٣٧ \* سئل عن نصيب العامل فى المزارعة
- ٣٧ - جوار المزارعة والمساقاة
- ٣٩ \* سئل عن لبس الفضة للرجال
- ٤٠ \* سئل عن طلب من الصانع عمل حياسة من ذهب أو فضة

## باب صدقة الفطر

- \* سئل عن زكاة الفطر ، كيف تخرج ؟ ٤٣ \_\_\_\_\_  
\* سئل عن يزيد فى زكاة الفطر \_\_\_\_\_ ٤٤  
\* سئل : هل يجب استيعاب الاصناف الثمانية ؟ \_\_\_\_\_ ٤٥

## باب إخراج الزكاة

- \* سئل : هل يجوز للتاجر أن يخرج من زكاته صنفاً يحتاج إليه ؟ \_\_\_\_\_ ٤٩  
— الدين على الميت يوفى من الزكاة \_\_\_\_\_ ٤٩  
\* سئل عن الزكاة يأخذها السلطان ويصرفها كيف شاء \_\_\_\_\_ ٥٠  
\* سئل عن إخراج القيمة فى الزكاة \_\_\_\_\_ ٥٠  
\* سئل عن إسقاط الدين على المعسر من الزكاة \_\_\_\_\_ ٥١  
\* سئل عن له زكاة وله أقارب فى بلد تقصر إليه الصلاة \_\_\_\_\_ ٥١  
\* سئل عن المسكين يحتاج إلى الزكاة من الزرع \_\_\_\_\_ ٥٢  
\* سئل عن رجل تحت يده مال فوق النصاب \_\_\_\_\_ ٥٢  
\* فصل : يتحرى من يدفع إليه الزكاة \_\_\_\_\_ ٥٢  
\* سئل عن عليه زكاة ، هل يدفعها إلى المحتاجين من أقاربه ؟ \_\_\_\_\_ ٥٣  
\* سئل : هل الأفضل دفع الزكاة إلى الأقارب المحتاجين أو الأجانب ؟ \_\_\_\_\_ ٥٣  
\* سئل عن دفعها إلى والديه وولده \_\_\_\_\_ ٥٤  
\* سئل عن جدة فقيرة مدينة هل يدفع لها الزكاة أولاد بنتها ؟ \_\_\_\_\_ ٥٤  
\* سئل عن عليه دين ، هل يأخذ زكاة من والده ليسد دينه ؟ \_\_\_\_\_ ٥٥  
\* سئل : هل يجزى الرجل عن زكاته ما يأخذه ولاية الأمر ؟ \_\_\_\_\_ ٥٥  
\* سئل عن الصدقة على المحتاجين عن الأهل وغيرهم \_\_\_\_\_ ٥٥  
\* سئل ما أعطى من غير مسألة \_\_\_\_\_ ٥٥  
\* فصل : فى الأخذ من غير سؤال \_\_\_\_\_ ٥٦

## كتاب الصيام

- \* فصل : فى صوم يوم الغيم \_\_\_\_\_ ٥٩  
— الإمساك عن الحائل \_\_\_\_\_ ٦٠  
— نية شهر رمضان \_\_\_\_\_ ٦٠  
\* فصل : رؤية بعض البلاد الهلال رؤية لجميعها \_\_\_\_\_ ٦٢  
— إذا صام فى مكة ثم سافر أفطر مع من قدم إليهم \_\_\_\_\_ ٦٣  
— إذا ثبت الهلال أثناء اليوم أمسكوا ولا قضاء عليهم \_\_\_\_\_ ٦٤

- \* سئل عن رجل رأى الهلال وحده ..... ٦٧
- \* فصل : الأصل الثالث : الصيام ..... ٦٩
- ..... تبين نية ..... ٦٩
- \* فصل : صوم يوم الغيم ، وهل يسمى يوم الشك ؟ ..... ٧٠

## رسالة فى الهلال

- ..... خطبة الرسالة ..... ٧٢
- ..... سبب هذه الخطبة ..... ٧٥
- ..... العمل بالحساب وحكمه ..... ٧٥
- ..... الشرائع السابقة عملت بالاهلة ..... ٧٧
- ..... اصطلاحات الشهر والحول واليوم ..... ٧٨
- \* فصل : أول الشهر يحسب بالهلال ، وأثناء الشهر بالعد ..... ٨٠
- \* فصل : الطريق إلى معرفة الهلال الرؤية ..... ٨٢
- ..... « إذا غم فاقدروا له » ..... ٨٤
- ..... صيغ الحصر وفائدة ذلك ..... ٨٦
- ..... دلالات حديث : « إنا أمة أمية » ..... ٩١
- ..... هل كتب رسول الله ﷺ صلح الحديبية بخطه ؟ ..... ٩٥
- ..... الاختلاف فى صوم يوم الشك ..... ٩٨
- ..... العمل بالحساب أمر بدعى عند العلماء ..... ٩٩
- ..... الرد على من قال بالعمل بالحساب ..... ١٠٠
- ..... دليل العقل على أن معرفة الهلال بالرؤية ..... ١٠١
- ..... استدارة الافلاك ..... ١٠٥
- ..... حديث الادلاء وتأويل الإمام الترمذى ..... ١٠٧
- ..... إبطال التنجيم ..... ١٠٨
- \* سئل عن أهل مدينة رأوا هلال ذى الحجة ولم يثبت عند الحاكم ..... ١١٠
- ..... الوقوف بعرفة خطأ ..... ١١٠
- ..... لو رأى هلال شوال ، لو رأى هلال ذى الحجة ..... ١١١
- \* سئل : هل ينكر على الصائم فى السفر ؟ ..... ١١٤
- ..... إذا سافر أو قدم أثناء اليوم ..... ١١٥
- \* سئل عن المسافر فى الصوم لا يصيبه جوع ولا عطش ولا تعب ..... ١١٦
- \* سئل عن حنفى يرى أن الصيام لا يصح إذا لم تعقد النية قبل العشاء أو وقت السحور ..... ١١٦
- \* سئل : هل يحتاج الصائم إلى نية كل يوم ؟ ..... ١١٧

- \* سئل : هل يفطر الصائم بمجرد الغروب ؟ ١١٧
- \* سئل عن أكل بعد أذان الصبح ، ماذا يكون ؟ ١١٧
- \* سئل عن يغمى عليه كلما أراد الصوم ١١٨
- \* سئل عن حامل رأت شيئا شبه الحيض ١١٨
- \* فصل : فيما يفطر الصائم ولا يفطره ١١٨
- الأكل والشرب والجماع مفطرة بالإجماع ١١٨
- الحيض ووصول الماء عن طريق الأنف يفطر ١١٨
- القيء ١١٩
- ما لا يفطر ١٢٠
- من فعل محظورا ناسيا أو مخطئا ١٢٢
- ظن الغروب للصائم في يوم الغيم ١٢٣
- \* فصل : الكحل والحقنة وغيرها والخلاف فيه ١٢٥
- الأحكام التي تحتاجها الأمة بينها الرسول ١٢٧
- حكم الحجامة للصائم ١٣٥
- الحاجم يفطر إذا وصل الدم جوفه ١٣٨
- \* سئل عن باشر زوجته وهو يسمع التسحر ولا يجزم أنه يؤذن ١٣٩
- \* سئل عن أراد أن يواقع زوجته فأفطر بالاكل ١٣٩
- \* سئل عن أفطر نهارا ثم واقع زوجته ١٤٠
- \* سئل عن رجل وطئ امراته وقت طلوع الفجر معتقدا بقاء الليل ١٤١
- \* سئل لو قبل زوجته فأمدى ١٤١
- \* سئل عن أفطر مستحلا ١٤١
- \* سئل عن المضمضة والاستنشاق والسواك وذوق الطعم ١٤٢
- \* سئل عن اقتصد بسبب وجع رأسه وهو صائم ١٤٣
- \* سئل عن الفصاد في رمضان ١٤٣
- \* سئل عن الميت في أيام مرضه أدركه شهر رمضان ١٤٣
- \* مسألة : في الاقتصاد في الأعمال ١٤٥
- العبادة الموجبة للضرر فعل الواجب أنفع منها ١٤٦
- الاقتصاد في العبادة والتطوع ١٤٧
- حكم من نذر عبادة كصوم نصف الدهر أرهقت عقله ويدنه ١٤٩
- قوله : أريد قتل نفسي في الله ١٤٩
- الأجر على قدر منفعة العمل وفائدته ١٥١
- \* سئل عن ليلة القدر ١٥٣

- \* سئل عن ليلة القدر وليلة الإسراء أيهما أفضل ؟ ١٥٤
- \* سئل عن عشر ذى الحجة ، والعشر الاواخر من رمضان أيهما أفضل ؟ ١٥٤
- \* سئل : أيهما أفضل : يوم عرفة أو الجمعة أو الفطر أو النحر ١٥٤
- \* سئل عن يوم الجمعة ويوم النحر أيهما أفضل ؟ ١٥٥
- \* سئل عن أفضل الأيام ١٥٥
- \* سئل عمن نذر يوم الاثنين والخميس ، ثم بدا له أن يصوم يوما ويفطر يوما ١٥٦
- \* سئل عما ورد في ثواب الثلاثة أشهر والاعتكاف ١٥٦
- \* فصل : الجمع بين قول عائشة في الاعتكاف ، وتركه له ﷺ ثلاثة أعوام ١٥٨
- \* سئل عمن يعمل ختمة في مولد النبي ١٦٠
- \* سئل عما يفعله الناس في يوم عاشوراء من الكحل والحناء ١٦٠
- أحاديث فضل عاشوراء موضوعة ١٦١
- طوائف أهل الكوفة : رافضة ، ناصبة ١٦١
- بيعة الحسن وتنازله عن الولاية ١٦٤
- صيام عاشوراء ١٦٦
- \* سئل عما في الخميس آخر صوم النصارى من البدع ١٧٠
- \* وقال : بعض منكرات دين النصارى ١٧١
- أكثر مما يفسد الملوك والدول طاعة النساء ١٧٣
- نهى عمر عن اتخاذ كاتب نصراني ١٧٤
- \* سئل عمن يفعل من المسلمين مثل طعام النصارى في النيروز وغيره ١٧٧
- هل يحل أكل ما ذبح لأعيادهم ؟ ١٧٧

رقم الإيداع : ٥٨٩٠ / ١٩٩٧ م

I.S.B.N: 977 - 15 - 0198 - 4

# مَجْمُوعَةُ الْفَنَائِي

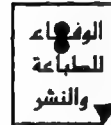
لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ

تَقِيَّ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنَ تَيْمِيَّةَ الْحَرَامِيِّ



بجميع الحقوق محفوظة للناس  
الطبعة الرابعة  
١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م

دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - ج.م.ع - المنصورة  
الإدارة: ش. الإمام محمد عبده المواجه لكلية الآداب ص.ب ٢٣٠  
ت / ٢٢٣٠ ٢٢٥٦٢٣ فاكس / ٢٢٦٠ ٩٧٤ / ٥٠ / ١٧٠ ٥٦٥٨٨  
E-MAIL: darelwafa@HOTMAIL.COM  
WWW.EL-WAFAA.COM



دار ابن حزم

بيروت - لبنان - ص.ب : 14/6366  
هاتف وفاكس : 701974 - 300227 (009611)  
البريد الإلكتروني : ibnhazim@cyberia.net.lb  
الموقع الإلكتروني : www.daribnhazm.com

# مَجْمُوعَةُ الْفَنَائِي

لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ

تَقِيِّ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنِ تَيْمِيَّةَ الْحَرَّانِيِّ

المتوفى سنة ٧٢٨ هـ

اُعْتَقَتْ بِهَا وَحَدَّثَ أَحَادِيثُهَا

أَنُورُ الْبَازِ

عَامِرُ الْجَزَارِ

الْجُزْءُ السَّادُسُ الْعَشْرُونَ

كتاب

الفقه

الجزء السادس

الحج

سئل شيخ الإسلام - رحمه الله ورضي عنه - عن العمرة هل هي واجبة؟  
وإن كان فما الدليل عليه؟

فأجاب:

### فصل

والعمرة في وجوبها قولان للعلماء، هما قولان في مذهب الشافعي وأحمد، والمشهور  
عنهما وجوبها. والقول الآخر : لا تجب، وهو مذهب أبي حنيفة، ومالك.

وهذا القول أرجح؛ فإن الله إنما أوجب الحج بقوله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾  
[آل عمران: ٩٧]، لم يوجب العمرة، وإنما أوجب إتمامها. فأوجب إتمامها لمن شرع  
فيهما، وفي الابتداء إنما أوجب الحج. وهكذا سائر الأحاديث الصحيحة ليس فيها إلا  
إيجاب الحج؛ ولأن العمرة ليس فيها جنس غير ما في الحج، فإنها إحرام وإحلال، وطواف  
بالبیت، وبين /الصفة والمروة، وهذا كله داخل في الحج.

٢٦/٦

وإذا كان كذلك فأفعال الحج لم يفرض الله منها شيئاً مرتين، فلم يفرض وقتين، ولا  
طوافين، ولا سعيين، ولا فرض الحج مرتين.

وطواف الوداع ليس بركن، بل هو واجب، وليس هو من تمام الحج، ولكن كل من  
خرج من مكة عليه أن يودع؛ ولهذا من أقام بمكة لا يودع على الصحيح، فوجوبه ليكون  
آخر عهد الخارج بالبیت، كما وجب الدخول بالإحرام في أحد قولی العلماء لسبب عارض  
لا كون ذلك واجباً بالإسلام، كوجوب الحج.

ولأن الصحابة المقيمين بمكة لم يكونوا يعتمرون بمكة، لا على عهد النبي ﷺ، ولا على  
عهد خلفائه، بل لم يعتمر أحد عمرة بمكة على عهد النبي ﷺ إلا عائشة وحدها، لسبب  
عارض. وقد بسطنا الكلام على ذلك في غير هذا الموضع.

وَسُئِلَ عَمَّنْ حَجَّ وَلَمْ يَعْتَمِرْ، وَتَرَكَهَا إِمَامًا أَوْ نَاسِيًا. فَهَلْ تَسْقُطُ / عَنْهُ بِالْحَجِّ أَمْ لَا؟  
وهل ذكر أحد في ذلك خلافاً أم لا؟

فأجاب:

الحمد لله رب العالمين، العمرة في وجوبها قولان مشهوران للعلماء، هما قولان للشافعي، وروايتان عن أحمد، والمشهور عن أصحابهما وجوبها، ولكن القول بعدم وجوبها قول الأكثرين؛ كمالك، وأبي حنيفة، وكلا القولين منقول عن بعض الصحابة.

والأظهر أن العمرة ليست واجبة، وأن من حج ولم يعتمر فلا شيء عليه، سواء ترك العمرة عامداً، أو ناسياً؛ لأن الله إنما فرض في كتابه حج البيت بقوله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ [آل عمران: ٩٧]. ولفظ الحج في القرآن لا يتناول العمرة، بل هو سبحانه إذا أراد العمرة ذكرهما مع الحج، كقوله: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وقوله: ﴿فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨]، فلما أمر بالإتمام أمر بإتمام الحج والعمرة، وهذه الآية نزلت عام الحديبية سنة ست باتفاق الناس. وآية آل عمران نزلت بعد ذلك، سنة تسع أو عشر، وفيها فرض الحج.

ولهذا كان أصح القولين أن فرض الحج كان متأخراً. ومن قال: إنه فرض سنة ست فإنه احتج بآية الإتمام، وهو غلط، فإن الآية إنما أمر فيها بإتمامها لمن شرع فيها لم يأمر فيها بابتداء الحج والعمرة. والنبي ﷺ اعتمر عمرة الحديبية قبل أن تنزل هذه الآية، ولم يكن فرض عليه لا حج ولا عمرة، ثم لما صده المشركون أنزل الله هذه الآية، فأمر فيها بإتمام الحج والعمرة، وبين حكم المحصر الذي تعذر عليه الإتمام؛ ولهذا اتفق الأئمة على أن الحج والعمرة يلزمان بالشروع، فيجب إتمامهما. وتنازعوا في الصيام، والصلاة والاعتكاف.

وأيضاً، فإن العمرة ليس فيها جنس من العمل غير جنس الحج، فإنها إحرام وطواف وسمى وإحلال، وهذا كله موجود في الحج. والحج إنما فرضه الله مرة واحدة لم يفرضه مرتين، ولا فرض شيئاً من فرائضه مرتين، لم يفرض فيه وقوفين، ولا طوافين؛ بل الفرض طواف الإفاضة، وأما طواف الوداع فليس من الحج، وإنما هو لمن أراد الخروج من مكة؛ ولهذا لا يطوف من أقام بمكة، وليس فرضاً على كل أحد، بل يسقط عن الحائض، ولو لم يفعله لأجزاه دم، ولم يبطل الحج بتركه بخلاف طواف الفرض، والوقوف. وكذلك السعي لا يجب إلى مرة واحدة، والرمي يوم النحر لا يجب إلا مرة واحدة، ورمى كل جمرة

فى كل يوم لا يجب إلا مرة واحدة، وكذلك الحلق والتقصير لا يجب إلا مرة واحدة.

فإذا كانت العمرة ليس فيها عمل غير أعمال الحج - وأعمال الحج إنما فرضها الله مرة، لا مرتين - علم أن الله لم يفرض العمرة.

/والحديث المأثور فى «أن العمرة هى الحج الأصغر»<sup>(١)</sup>، قد احتج به بعض من أوجب ٢٦/٩ العمرة، وهو إنما يدل على أنها لا تجب؛ لأن هذا الحديث دال على حجّين: أكبر، وأصغر كما دل على ذلك القرآن فى قوله: ﴿يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ﴾ [التوبة: ٣]، وإذا كان كذلك فلو أوجبناها لأوجبنا حجّين: أكبر، وأصغر. والله تعالى لم يفرض حجّين، وإنما أوجب حجاً واحداً، والحج المطلق إنما هو الحج الأكبر، وهو الذى فرضه الله على عباده، وجعل له وقتاً معلوماً، لا يكون فى غيره كما قال: ﴿يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ﴾، بخلاف العمرة فإنها لا تختص بوقت بعينه، بل تفعل فى سائر شهور العام.

ولأن العمرة مع الحج كالوضوء مع الغسل، والمغتسل للجنازة يكفيه الغسل، ولا يجب عليه الوضوء عند جمهور العلماء، فكذلك الحج؛ فإنهما عبادتان من جنس واحد: صغرى، وكبرى. فإذا فعل الكبرى لم يجب عليه فعل الصغرى، ولكن فعل الصغرى أفضل وأكمل كما أن الوضوء مع الغسل أفضل وأكمل.

وهكذا فعل النبى ﷺ وأصحابه، لكنه أمرهم بأمر التمتع وقال: «دخلت العمرة فى الحج إلى يوم القيامة»<sup>(٢)</sup>، كما قد بسط فى موضع آخر. والله أعلم.

---

(١) الدارقطنى فى الحج ٢/ ٢٨٥، والبيهقى فى السنن الكبرى فى الحج ٤/ ٨٩، ٣٥٢ وابن حبان فى موارد الظمان (٧٩٣)، كلهم عن عمرو بن حزم.

(٢) مسلم فى الحج (١٢٤١/ ٢٠٣) وأبو داود فى المناسك (١٧٩٠) والترمذى فى الحج (٩٣٢) والدارمى فى المناسك ٢/ ٥٠، وأحمد ١/ ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٥٣، ٢٥٩، ٣٤١، كلهم عن ابن عباس، وابن ماجه فى المناسك (٢٩٧٧) والدارقطنى فى الحج ٢/ ٢٨٣، والبيهقى فى السنن الكبرى فى الحج ٤/ ٣٥٢، والحاكم ٣/ ٦١٩، كلهم عن سراقه بن جعشم. والطبرانى فى الكبير (١٥٨١، ١٥٨٢) عن جبير بن مطعم.

٢٦/١٠ / وَسُئِلَ عَنْ امْرَأَةٍ حَجَّتْ حِجَّةَ الْإِسْلَامِ، وَمَا اعْتَمَرَتْ، وَفِي الْعَامِ الثَّانِي قَصَدَتْ أَنْ تَحْجَّ عَنْ بَنَتِهَا، وَكَانَتْ بِالْأَوَّلِ أَحْرَمَتْ بِحِجٍّ وَعُمْرَةٍ، فَهَلْ عَلَيْهَا عُمْرَةٌ أُخْرَى؟

فأجاب:

لا عمره عليها لما مضى، وأما إذا اعتمرت فى هذا العام عن نفسها غير العمره عن بنته جاز ذلك.

وَسُئِلَ - رَحِمَهُ اللَّهُ :

ماذا يقول أهل العلم فى رجل  
آتاه ذو العرش مالا حج واعتمرا  
فهزه الشوق نحو المصطفى طربا  
أترون الحج أفضل أم إيثاره الفقرا  
أم حجه عن أبيه ذاك أفضل أم  
ماذا الذى يا سادتى ظهرا  
/ فافنتوا محبا لكم فديتكمو  
وذكركم دأبه إن غاب أو حضرا

٢٦/١١

فأجاب - رضى الله عنه :

نقول فيه : بأن الحج أفضل من  
فعل التصدق والإعطاء للفقرا  
والحج عن والديه فيه برهما  
والأم أسبق فى البر الذى ذكرنا

لكن إذا الفرض خص الأب كان إذا

هو المقدم فيما يمنع الضررا

كما إذا كان محتاجاً إلى صلة

وأمه قد كفاهها من برى البشرى

هذا جوابك يا هذا موازنة

وليس مفتيك معدوداً من الشعرا

/ وَسُئِلَ - رحمه الله - عن امرأة تملك زيادة عن نحو ألف درهم، ونَوَتْ أن تهب ٢٦/١٢ ثيابها لبنتها، فهل الأفضل أن تبقى قماشها لبنتها؟ أو تحج بها؟

فأجاب:

الحمد لله، نعم، تحج بهذا المال وهو ألف درهم، ونحوها. وتزوج البنت بالباقي إن شاءت، فإن الحج فريضة مفروضة عليها، إذا كانت تستطيع إليه سبيلاً. ومن لها هذا المال تستطيع السيل.

وَسُئِلَ عن شيخ كبير وقد انحلت أعضاؤه. لا يستطيع أن يأكل أو يشرب، ولا يتحرك، هل يجوز أن يستاجر من يحج عنه الفرض؟

فأجاب:

أما الحج فإذا لم يستطع الركوب على الدابة، فإنه يستنيب من يحج عنه.



هل يجوز أن تحج المرأة بلا مخرم؟

فأجاب:

إن كانت من القواعد اللاتي لم يحضن، وقد يست من النكاح، ولا محرم لها، فإنه يجوز في أحد قولي العلماء أن تحج مع من تأمنه، وهو إحدى الروايتين عن أحمد، ومذهب مالك والشافعي.

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ :

### فَصْل

يجوز للمرأة أن تحج عن امرأة أخرى باتفاق العلماء، سواء كانت بنتها، أو غير بنتها، وكذلك يجوز أن تحج المرأة عن الرجل عند الأئمة الأربعة، وجمهور العلماء كما أمر النبي ﷺ المرأة الخثعمية أن تحج عن أبيها، لما قالت: يا رسول الله، إن فريضة / الله في الحج ٢٦/١٤ على عباده أدركت أبي، وهو شيخ كبير. فأمرها النبي ﷺ أن تحج عن أبيها<sup>(١)</sup>، مع أن إحرام الرجل أكمل من إحرامها. والله أعلم.

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ :

### فَصْل

في الحج عن الميت، أو المعضوب بمال يأخذه إما نفقة، فإنه جائز بالاتفاق، أو بالإجارة أو بالجمالة على نزاع بين الفقهاء في ذلك، سواء كان المال المحجوج به موصى به لمعين، أو عيناً مطلقاً، أو مبدولاً، أو مخرجاً من صلب التركة. فمن أصحاب الشافعي من استحب ذلك، وقال: هو من أطيب المكاسب؛ لأنه يعمل صالحاً ويأكل طيباً. والمتنصوص عن أحمد أنه قال: لا أعرف في السلف من كان يعمل هذا، وعدّه بدعة، وكرهه. ولفظ نصه مكتوب في غير هذا الموضع. ولم يكره إلا الإجارة والجمالة.

(١) أبو داود في المناسك (١٨٠٩) والنسائي في الحج (٢٦٤٢) وابن ماجه في المناسك (٢٩٠٧) كلهم عن ابن عباس.

قلت: حقيقة الأمر في ذلك: أن الحاج يستحب له ذلك إذا كان مقصوده أحد شيئين:  
الإحسان إلى المحجوج عنه، أو نفس / الحج لنفسه.

٢٦/١٥

وذلك أن الحج عن الميت إن كان فرضاً فذمته متعلقة به، فالحج عنه إحسان إليه بإبراء ذمته، بمنزلة قضاء دينه، كما قال النبي ﷺ للخنثية: «أرأيت لو كان على أبيك دين فقضيتيه أكان يجزى عنه؟» قالت: نعم، قال: «فالله أحق بالقضاء»<sup>(١)</sup>، وكذلك ذكر هذا المعنى في عدة أحاديث، بين أن الله لرحمته وكرمه أحق بأن يقبل قضاء الدين عمن قضى عنه، فإذا كان مقصود الحاج قضاء هذا الدين الواجب عن هذا، فهذا محسن إليه، والله يحب المحسنين، فيكون مستحباً، وهذا غالباً إنما يكون لسبب يبعثه على الإحسان إليه، مثل رحم بينهما، أو مودة وصداقة، أو إحسان له عليه يجزيه به، ويأخذ من المال ما يستعين به على أداء الحج عنه، وعلامة ذلك أن يطلب مقدار كفاية حجه، ولهذا جورنا نفقة الحج بلا نزاع. وكذلك لو وصى بحجة مستحبة، وأحب إيصال ثوابها إليه.

والموضع الثاني: إذا كان الرجل مؤثراً أن يحج محبة للحج وشوقاً إلى المشاعر، وهو عاجز فيستعين بالمال المحجوج به على الحج، وهذا قد يعطى المال ليحج به لا عن أحد، كما يعطى المجاهد المال ليغزو به، فلا شبهة فيه، فيكون لهذا أجر الحج بيده، ولهذا أجر الحج بماله، كما في الجهاد فإنه من جهز غازياً فقد غزا، وقد يعطى / المال ليحج به عن غيره، فيكون مقصود المعطى الحج عن المعطى عنه. ومقصود الحاج ما يحصل له من الأجر بنفس الحج لا بنفس الإحسان إلى الغير.

٢٦/١٦

وهذا يتوجه على أصل أبي حنيفة حيث قال: الحج يقع عن الحاج، وللمعطى أجر الإنفاق، كالجهاد. وعلى أصلنا فإن المصلى والصائم والمتصدق عن الغير والحاج عن الغير له قصد صالح في ذلك العمل، وقصد صالح في عمله عن الغير. وإذا كان النبي ﷺ قد قال: «الخازن الأمين الذي يعطى ما أمر به كاملاً موفراً طيبة به نفسه أحد المتصدقين»<sup>(٢)</sup>، فجعل للوكيل مثل الموكل في الصدقة، وهو نائب، وقال: «إذا أنفقت المرأة من بيت زوجها غير مفسدة كان لها أجرها بما أنفقت، وللزوج أجره بما اكتسب، وللخادم مثل ذلك»<sup>(٣)</sup>،

(١) البخارى في الحج (١٥١٣) وفي جزاء الصيد (١٨٥٤، ١٨٥٥) ومسلم في الحج (١٣٣٤ / ٤٠٧) والترمذى في الحج (٩٢٨) والنسائي في الكبرى في الحج (٣٦١٨) وأحمد ١ / ٢١٢، ٢١٣، كلهم عن ابن عباس دون لفظ: «فالله أحق بالقضاء» ورواه النسائي في الكبرى في القضاء (٥٩٥٠) وابن ماجه في المناسك (٢٩٠٩) بلفظه.

(٢) البخارى في الإجارة (٢٢٦٠) والوكالة (٢٣١٩) ومسلم في الزكاة (١٠٢٣ / ٧٩) والنسائي في الزكاة (٢٥٦٠) وأحمد ٤ / ٣٩٤، كلهم عن أبي موسى الأشعري.

(٣) مسلم في الزكاة (١٠٢٤ / ٨٠) والنسائي في الزكاة (٢٣٥٩) وابن ماجه في التجارات (٢٢٩٤) وأحمد ٦ / ٤٤، كلهم عن عائشة.

فكذلك النائب فى الحج، وسائر ما يقبل النيابة من الأعمال له أجر، وللمستنيب أجر .  
وهذا أيضاً إنما يأخذ ما ينفقه فى الحج كما لا يأخذ إلا ما ينفقه فى الغزو، فهاتان صورتان مستحبتان، وهما الجائزتان من أن يأخذ نفقة الحج ويرد الفضل، وأما إذا كان قصده الاكتساب بذلك، وهو أن يستفضل مالا، فهذا صورة الإجارة والجمالة، والصواب أن هذا لا يستحب، وإن قيل بجوازه؛ لأن العمل المعمول للدنيا ليس بعمل صالح فى نفسه، إذا لم يقصد / به إلا المال، فيكون من نوع المباحات. ومن أراد الدنيا بعمل الآخرة فليس له فى الآخرة من خلاق.

٢٦/١٧

ونحن إذا جوزنا الإجارة والجمالة على أعمال البر التى يختص أن يكون فاعلها من أهل القرب لم نجعلها فى هذه الحال إلا بمنزلة المباحات، لا نجعلها من «باب القرب»، فإن الأقسام الثلاثة: إما أن يعاقب على العمل بهذه النية، أو يثاب، أو لا يثاب ولا يعاقب.

وكذلك المال المأخوذ: إما منهى عنه، وإما مستحب، وإما مباح فهذا هذا والله أعلم. لكن قد رجحت الإجارة على... (١) إذا كان محتاجاً إلى ذلك المال للنفقة ومدة الحج، وللنفقة بعد رجوعه أو قضاء دينه، فيقصد إقامة النفقة وقضاء الدين الواجب عليه فهنا تصوير الأقسام ثلاثة: إما أن يقصد الحج والإحسان فقط، أو يقصد النفقة المشروعة له فقط، أو يقصد كلاهما، فمتى قصد الأول فهو حسن، وإن قصدهما معا فهو حسن إن شاء الله؛ لأنهما مقصودان صالحان، وأما إن لم يقصد إلا الكسب لنفقته فهذا فيه نظر. والمسألة مشروحة فى مواضع.

/ وَسُئِلَ عَنْ امْرَأَةٍ حَجَّتْ وَقَصَدَتْ أَنْ تَحْجَّ عَنْ مَيْتَةٍ بِأَجْرَةٍ، فَهَلْ لَهَا أَنْ تَحْجَّ؟

٢٦/١٨

**فأجاب:**

يجوز أن تحج عن الميت بما لا يؤخذ على وجه النيابة بالاتفاق. وأما على وجه الإجارة ففيه قولان للعلماء، هما روايتان عن أحمد: إحداهما: يجوز وهو قول الشافعى.

والثانى: لا يجوز، وهو مذهب أبى حنيفة. ثم هذه الحاجة عن الميت إن كان قصدها الحج، أو نفع الميت كان لها فى ذلك أجر وثواب، وإن كان ليس مقصودها إلا أخذ الأجرة فما لها فى الآخرة من خلاق.

(١) يباشر بالأصل.

## وَسُئِلَ عَمَّنْ حَجَّ عَنِ الْغَيْرِ لِيُوفِيَ دِينَهُ؟

/ فَأَجَابَ :

٢٦/١٩

أما الحاج عن الغير لأن يوفى دينه، فقد اختلف فيها العلماء أيهما أفضل. والأصح أن الأفضل الترك، فإن كون الإنسان يحج لأجل أن يستفضل شيئاً من النفقة ليس من أعمال السلف، حتى قال الإمام أحمد: ما أعلم أحداً كان يحج عن أحد بشيء. ولو كان هذا عملاً صالحاً لكانوا إليه مبادرين، والارتزاق بأعمال البر ليس من شأن الصالحين. أعنى إذا كان إنمًا مقصوده بالعمل اكتساب المال، وهذا المدين يأخذ من الزكاة ما يوفى به دينه خير له من أن يقصد أن يحج ليأخذ دراهم يوفى بها دينه، ولا يستحب للرجل أن يأخذ مالا يحج به عن غيره، إلا لأحد رجلين:

إما رجل يحب الحج، ورؤية المشاعر، وهو عاجز. فيأخذ ما يقضى به وطره الصالح، ويؤدى به عن أخيه فريضة الحج.

أو رجل يحب أن يرى ذمة الميت عن الحج، إما لصلة بينهما، أو لرحمة عامة بالمؤمنين، ونحو ذلك، فيأخذ ما يأخذ ليؤدى به ذلك. وجماع هذا أن المستحب أن يأخذ ليحج لا أن يحج ليأخذ، وهذا في جميع الارتزاق المأخوذة على عمل صالح، فمن ارتزق ليتعلم، أو ليعلم، أو ليجاهد، فحسن، كما جاء عن النبي ﷺ أنه قال: «مثل الذين يغزون من أمتي، ويأخذون أجورهم، مثل أم موسى ترضع ابنها وتأخذ أجرها»<sup>(١)</sup>، شبههم بمن يفعل الفعل/الرغبة فيه كغربة أم موسى في الإرضاع، بخلاف الظئر<sup>(٢)</sup> المستأجر على الرضاع، إذا كانت أجنبية. وأما من اشتغل بصورة العمل الصالح لأن يرتزق فهذا من أعمال الدنيا.

٢٦/٢٠

ففرق بين من يكون الدين مقصوده والدنيا وسيلة، ومن تكون الدنيا مقصوده والدين وسيلة. والأشبه أن هذا ليس له في الآخرة من خلاق، كما دلت عليه نصوص ليس هذا موضعها.

(١) أبو داود في المراسيل (٢٣٢) وسعيد بن منصور في سننه (٢٣٦١) والبيهقي في السنن الكبرى ٩ / ٢٧ كلهم عن جبير بن نفير، وذكره السيوطي في الجامع الصغير (٨١٤٣) وأشار لصحته.

(٢) الظئر - مهمور -: العاطفة على غير ولدها المرزعة له من الناس. انظر: لسان العرب، مادة «ظائر».

وَسُئِلَ - رحمه الله - عن رجل عليه دين لشخص غائب ببغداد، والمديون مقيم بمصر وهو معسر، وقصد شخص أن يحج به من عنده. فهل يجوز له أن يحج وعليه الدين؟

فأجاب:

نعم، يجوز أن يحج المدين المعسر، إذا حججه غيره، ولم يكن في ذلك إضاعة لحق الدين، إما لكونه عاجزاً عن الكسب، وإما لكون الغريم غائباً لا يمكن توفيته من الكسب. والله أعلم.

/ وَسُئِلَ - رحمه الله - عن رجل خرج حاجاً إلى بيت الله الحرام بالزاد والراحلة، فأدركه الموت في الطريق فهل يسقط عنه الفرض؟ أم لا؟

فأجاب:

الحمد لله رب العالمين، لا يسقط عنه بذلك، ثم إن كان خرج إلى الحج حين وجب عليه من غير تفريط مات غير عاص، وإن فرط بعد الوجوب مات عاصياً، ويحج عنه من حيث بلغ، وإن كان قد خلف مالا فالنفقة من ذلك واجبة، في أظهر قولی العلماء.

وتفصيل ذلك: أنه إذا استطاع الحج بالزاد والراحلة وجب عليه الحج بالإجماع، فإن حج عقب ذلك بحسب الإمكان ومات في الطريق وجب أجره على الله، ومات وهو غير عاص، وله أجر نيته وقصده.

فإن كان فرط، ثم خرج بعد ذلك ومات قبل أداء الحج، مات عاصياً آثماً، وله أجر ما فعله، ولم يسقط عنه الفرض بذلك، بل الحج باق في ذمته، ويحج عنه من حيث بلغ. والله أعلم.

## / باب الإحرام

سُئِلَ شيخ الإسلام عما حكى أصحابنا - رحمهم الله - في الإحرام. هل هو ركن؟ أم لا؟ ثم إنهم ذكروا في موضع آخر: أن الإحرام عبارة عن نية الحج، فكيف يتصور الخلاف في النية، مع أنه لا يتصور وجود الحج الشرعى بدونها، أين لنا عن هذا مثاباً، معظم الأجر؟

فأجاب:

الحمد لله رب العالمين، الجواب من طريقين: إجمالى وتفصيلى.

أما الإجمالى فنقول: أما النية للحج والعمرة فلا خلاف بين أصحابنا، وسائر المسلمين أن الحج لا يصح إلا بها، إما من الحاج نفسه، وإما من يحج به، كما يحج ولى الصبى، ولو عمل الرجل أعمال الحج من غير قصد لم يصح الحج، كما لا تصح الصلاة والصوم بغير نية، وسواء قيل: إن الحج ينعقد بمجرد النية، أو لا ينعقد إلا بها وبشيء آخر من قول أو عمل: من تلبية، أو تقليد هدى، على الخلاف / المشهور بين العلماء فى ذلك.

٢٦/٢٣

وسواء قلنا: إن الإحرام ركن، أم ليس بركن، وهذا أمر لا يقبل الخلاف، فإن العبادات المقصودة يمتنع أن تكون هى العبادات المأمور بها بدون النية.

وأما انعقاد الإحرام بمجرد النية، ففيه خلاف فى المذهب وغيره، كما سنذكره إن شاء الله تعالى.

وفرق بين النية المشترطة للحج، والنية التى ينعقد بها الإحرام، فإن الرجل يمكنه أن ينوى الحج من حين يخرج من بيته، كما هو الواقع، ويقف ويطوف مستصحباً لهذه النية، ذكراً وحكماً، وإن لم يقصد الإحرام ولا يخطر بقلبه.

وأصل ذلك أن النية المعهودة فى العبادات تشتمل على أمرين: على قصد العبادة، وقصد المعبود. وقصد المعبود هو الأصل الذى دل عليه قوله سبحانه: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [البينة: ٥]، وقول النبى ﷺ: «فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله

فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها، أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه<sup>(١)</sup>.

٢٦/٢٤ فإنه ﷺ ميز بين مقصود ومقصود، وهذا / المقصود في الجملة لا بد منه في كل فعل اختياري، قال النبي ﷺ: «أصدق الأسماء حارث وهمام»<sup>(٢)</sup>، فإن كل بشر بل كل حيوان لا بد له من همة وهو الإرادة، ومن حرث وهو العمل، إذ من لوازم الحيوان أنه يتحرك بإرادته، ثم ذلك الذي يقصده هو غايته، وإن كان قد يحدث له بعد ذلك القصد قصد آخر، وإنما تطمئن النفوس بوصولها إلى مقصودها.

وأما قصد العبادة فقصد العمل الخاص، فإن من أراد الله والدار الآخرة بعمله فقد يريده بصلاة، وقد يريده بحج. وكذلك من قصد طاعته بامتثال ما أمره به، فقد أطاعه في هذا العمل. وقد يقصد طاعته في هذا العمل، فهذا القصد الثاني مثل قصد الصلاة دون الصوم، ثم صلاة الظهر دون صلاة العصر، ثم الغرض دون النفل، وهذه النية التي تذكر غالباً في كتب الفقه المتأخرة، وكل واحدة من النيتين فرض في الجملة.

أما الأولى: فيها يتميز من يعبد الله مخلصاً له الدين ممن يعبد الطاغوت، أو يشرك بعبادة ربه، ومن يريد حرث الآخرة ممن يريد حرث الدنيا، وهو الدين الخالص لله الذي تشترك فيه جميع الشرائع، الذي نهى الأنبياء عن التفرق فيه. كما قال تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى / وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣].

ولهذا كان دين الأنبياء واحداً، وإن كانت شرائعهم متنوعة، قال تعالى: ﴿وَأَسْأَلُ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ﴾ [الزخرف: ٤٥]، وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، وقال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ﴾ [البقرة: ٢١].

أما النية الثانية: فيها تتميز أنواع العبادات، وأجناس الشرائع، فيتميز المصلى من الحاج والصائم، ويتميز من يصلى الظهر ويصوم قضاء رمضان ممن يصلى العصر ويصوم شيئاً من شوال، ويتميز من يتصدق عن زكاة ماله ممن يتصدق من نذر عليه أو كفارة.

(١) البخارى فى بدء الوحي (١) ومسلم فى الإمامة (١٩٠٧ / ١٥٥).

(٢) أبو داود فى الأدب (٤٩٥٠) والسيوطى فى الجامع الصغير (٢٠٧).

وأصناف العبادات مما تتنوع فيه الشرائع، إذ الدين لا قوام له إلا الشريعة، إذ أعمال القلوب لا تتم إلا بأعمال الأبدان، كما أن الروح لا قوام لها إلا بالبدن، أعنى: ما دامت فى الدنيا.

وكما أن معانى الكلام لا تتم إلا بالألفاظ، وبمجموع اللفظ والمعنى يصير الكلام كلاماً، وإن كان المعنى لا يختلف باختلاف الأمم، واللفظ / يتنوع بتنوع الأمم، ثم قد يكون لغة بعض الأمم أبلغ فى إكمال المعنى من بعض، وبعض ألفاظ اللغة أبلغ تماماً للمعنى من بعض.

فالدین العام يتعلق بقصد القلب، ثم لا بد من عمل بدنى يتم به القصد ويكمل، فتنوع الأعمال البدنية كذلك، وتنوع لما اقتضته مشيئة الله ورحمته لعباده، وبحكمته فى أمره، وإنما وجب كل واحد من النيتين؛ لأن الله فرض علينا أن نقيم دينه بالشريعة التى بعث بها رسوله محمداً ﷺ، إذ لا يقبل منا أن نعبده بشريعة غيرها.

والاعمال المشروعة مؤلفة من أقوال وأعمال مخصوصة، قد يعتبر لها أوقات وأمكنة مخصوصة، وصفات، كلما كان فرضاً علينا أن نعبد الله، وأن تكون العبادة على وصف معين، كان فرضاً علينا أن نقصده القصد الذى نكون به عابدين. والقصد الذى به نكون عابدين بنفس العمل الذى أمر به.

ثم اعلم أن النيات قد تحصل جملة، وقد تحصل تفصيلاً، وقد تحصل بطريق التلازم، وقد تتنوع النيات حتى يكون بعضها أفضل من بعض، بحيث يسقط الفرض بأدناها، لكن الفضل لمن أتى بالأعلى. وقد يكون الشيء مقصوداً بالقصد الثانى دون الأول، ثم قد يحضر الإنسان القصد الثانى، ويذهل عن القصد الأول، فإن الإنسان فى / قصده العبادة قد يريد وجه الله من حيث الجملة، أو يريد طاعته أو عبادته، أو التقرب إليه، أو يريد ثوابه من غير أن يستشعر ثواباً معيناً، أو يرجو ثواباً معيناً فى الآخرة، أو فى الدنيا، أو فيهما، أو يخاف عقاباً إما مجملاً، وإما مفصلاً. وتفاصيل هذه النيات باب واسع.

وهو بهذا الاعتبار قد لا يكون له غرض فى نوع من الأعمال البدنية دون نوع إلا باعتبار تقييس ذلك نية نوع العمل، فإن من قصد الحج قد يكون قد استشعر الحج من حيث الجملة، وهو أنه قصد مكان معين، فيقصد ما استشعره من غير علم، ولا قصد تفصيل أعماله من وقوف وطواف، وترك محظورات، وغير ذلك؛ بل إنما تصير تفاصيل أعمال الحج مقصودة إذا استشعرها، وقد يكون عالماً بجنس أعمال الحج، وأنها وقوف، وطواف، ونحو ذلك؛ لأنها قد وصفت له، وإن لم يعلم عين المكان، وصورة الطواف، فينوى



ذلك . وقد يعلم ذلك كله فينوي ما قد علمه .

وكذلك الكافر إذا أسلم، وقلنا له: قد وجبت عليك الصلاة، فإنه يلتزمها وينويها لاستشعاره لها جملة، ولم يعلم صفتها، بل كل من آمن بالرسول ﷺ إيماناً راسخاً، فإن إيمانه متضمن لتصديقه فيما أخبره، وطاعته فيما أمره، وإن لم يعلم ولم يقصد أنواع / الأخبار والأعمال، ثم عند العلم بالتفصيل: إما أن يصدق، ويطيع، فيصير من الذين آمنوا وعملوا الصالحات، أو يخالف ذلك فيصير إما منافقاً، وإما عاصياً فاسقاً، أو غير ذلك. ٢٦/٢٨

وهذا يبين لك أن الأقسام ثلاثة: رجل يقصد عبادة الله وطاعته ولم يقصد العمل المعين المأمور به: كرجل له أموال ينفق منها على السائل والمحروم، مريداً بذلك وجه الله من غير أن يخطر بباله لا زكاة، ولا كفارة، ولا وضعها في الأصناف الثمانية دون بعض، فهذا يثاب على ما يعمل الله سبحانه، لكن يبقى في عهدة الأمر بالواجبات.

ورجل قد يقصد العمل المعين، من غير أن يقصد طاعة الله وعبادته، كمن يدفع زكاة ماله إلى السلطان؛ لئلا يضرب عنقه، أو ينقص حرمة، أو يأخذ ماله، أو قام يصلى خوفاً على دمه، أو ماله أو عرضه. وهذه حال المنافقين عموماً، والمرائين في بعض الأعمال خصوصاً، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالٍ يُرَاءُونَ النَّاسَ﴾ [النساء: ١٤٢]، وقال: ﴿قَوْلٍ لِلْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ. الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ. وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ﴾ [الماعون: ٤ - ٧]، وقال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَى وَلَا يُنْفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَارِهُونَ﴾ [التوبة: ٥٤].

والقسم الثالث: أن يقصد فعل ما أمر به من ذلك العمل المعين/ الله سبحانه. واتفق الفقهاء على أن نية نوع العمل الواجب لا بد منها في الجملة، فلا بد أن يقصد الصلاة أو الحج أو الصيام، ولهم في فروع ذلك تفصيل وخلاف ليس هذا موضعه. ٢٦/٢٩

واختلفوا في النية الأولى: وهي نية الإضافة إلى الله تعالى. من أصحابنا من قال: لا تجب نية الإضافة إلى الله تعالى، ومنهم من فرق بين العبادات المقصودة، كالصلاة، والحج، والصوم، وغير المقصودة كالطهارة والتميم، وكذلك أصحاب الشافعي لم يعتبروا نية الإضافة إلى الله تعالى، في أصح الوجهين.

وذلك لأن نفس نية فعل العبادة، تتضمن الإضافة، كما تتضمن عدد الركعات، فإن الصلاة لا تشرع إلا لله تعالى، كما أن صلاة الظهر في الحضر لا تكون إلا أربع ركعات، فلهذا لم تجب نية الإضافة.

وأيضاً، النية الحكيمة تقوم مقام النية المستحضرة، وإن كانت النية المستحضرة أكمل وأفضل، فإذا نوى العبد صلاة الظهر فى أول الأمر أجزأه استصحاب النية حكماً، فكذا العبد المؤمن الذى دخل الإيمان فى قلبه قد نوى نية عامة: أن عباداته هى له لا لغيره، فإنه إن لم يكن كذلك كان منافقاً.

٢٦/٣٠ فإذا نوى عبادة معينة من صلاة وصوم كان مستصحباً لحكم تلك / النية الشاملة لجميع أنواع العبادات، كما أنه فى الصلاة إذا نوى الركوع والسجود فى أثناء الصلاة، كان مستصحباً لحكم نية الظهر أو العصر الشاملة لجميع أعمال الصلاة، ثم إن أتى بما ينقض علم تلك أفسدها، فإنه يكون فاسخاً لها كما لو فسخ نية الصلاة فى أثنائها، فإذا قام يصلى لثلاث يضرب أو يؤخذ ماله، أو أدى الزكاة لثلاث يضرب، كان قد فسخ تلك النية الإيمانية.

فلهذا كان الصحيح عندنا وعند أكثر العلماء أن هذه العبادة فاسدة لا يسقط الفرض بهذه النية، وقلنا: إن عبادات المرائين الواجبة باطلة، وأن السلطان إذا أخذ الزكاة من الممتنع من أدائها لم يجزه فى الباطن على أصح الوجهين، لكن لما كان غالب المسلمين يولد بين أبوين مسلمين، يصيرون مسلمين إسلاماً حكماً من غير أن يوجد منهم إيمان بالفعل، ثم إذا بلغوا فمتهم من يرزق الإيمان الفعلى، فيؤدى الفرائض ومنهم من يفعل ما يفعله بحكم العادة المحضة، والمتابعة لأقاربه، وأهل بلده، ونحو ذلك؛ مثل أن يؤدى الزكاة لأن العادة أن السلطان يأخذ الكلف، ولم يستشعر وجوبها عليه لا جملة ولا تفصيلاً. فلا فرق عنده بين الكلف المتدعة، وبين الزكاة المشروعة، أو من يخرج من أهل مكة كل سنة إلى عرفات؛ لأن العادة جارية بذلك، من غير استشعار أن هذا عبادة لله، لا جملة ولا تفصيلاً، أو يقاتل الكفار / لأن قومه قاتلوهم، فقاتل تبعاً لقومه، ونحو ذلك، فهؤلاء لا تصح عبادتهم بلا تردد، بل نصوص الكتاب والسنة وإجماع الأمة قاضية بأن هذه الأعمال لاتسقط الفرض، فلا يظن ظان أن قول من قال من الفقهاء: أن نية الإضافة ليست واجبة: أراد مثل هؤلاء؛ وإنما اكتفى فيها بالنية الحكيمة، كما قدمناه.

ففرق بين من لم يرد الله بعمله لا جملة ولا تفصيلاً، وبين من أراده جملة ودَهَل<sup>(١)</sup> عن إرادته بالعمل المعين تفصيلاً.

فإن أحداً من الأمة لا يقول: إن الأول عابد لله، ولا مؤد لما أمر به أصلاً؛ وهذا ظاهر،

(١) أى غفل: انظر: المصباح النير مادة «وهل».

ومن أصحابنا من اشترط هذه النية عند العمل المعين، فقال: النية الواجبة في الصلاة أن يعتقد أداء فعل ما افترض الله عليه، من فعل الصلاة بعينها، وامثال أمره الواجب من غير رياء، ولا سمعة. ولفظ بعضهم: اتباع أمره، وإخلاص العمل له. وعلى هذا يدل كلام أكثرهم، فإنهم يستدلون على النية الواجبة في الطهارة والصلاة ونحوهما بقوله: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [البينة: ٥]، قالوا: وإخلاص الدين هو النية. ومن اغتسل للتبرد أو للتنظف لم يخلص الدين لله، ويستدلون بقوله: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ﴾ [الشورى: ٢٠]، قالوا: ومن اغتسل للتبرد والتنظف لم يرد حَرْث الْآخِرَةِ / فيجب ألا يخلص له. ٢٦/٣٢

ومعلوم أن هاتين الآيتين تدلان على وجوب العمل لله والدار الآخرة، أبلغ من دلالتهما على وجوب نية العمل المعين، لكن من نصر الوجه الأول قد يقول: نية النوع مستلزمة لنية الجنس، فإن من نوى العمل المعين فقد نوى العمل لله بحكم إيمانه، كما تقدم.

ومن نصر الثاني يقول: النية الواجبة لا تتقدم على العمل بعشرين سنة، بل إنما تقدم عليه إما بالزمن اليسير، وإما من أول وقت الوجوب، على اختلاف الوجهين.

وأيضاً، فالدليل الظاهر والقياس، يوجب وجود النية المحضرة في جميع العبادات، وإنما عفى عن استصحابها في أثناء العبادة، لما في ذلك؛ من المشقة، ولا مشقة في نية العبادة لله عند فعل كل عبادة.

وأيضاً، فغالب الناس إسلامهم حكماً، وإنما يدخل في قلوبهم في أثناء الأمر، إن دخل، فإن لم توجب عليهم هذه النية لم يقصدوها، فتخلو قلوبهم منها، فيصيرون منافقين، إنما يعملون الأعمال عادة ومتابعة، كما هو الواقع في كثير من الناس.

/ وسئل شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن تيمية - رضى الله عنه ٢٦/٣٣ وأرضاه - عن «التمتع والقران» أيهما أفضل ؟ .

فأجاب:

الحمد لله، نستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، ونشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليماً.

لا يختلف مذهب أحمد أنه إذا قدم في أشهر الحج، ولم يسق الهدى فالتمتع الخاص أفضل له، وهو أن يتمتع بعمره فيحل منها إذا طاف بالبيت، وبين الصفا والمروة، ثم يحرم بالحج. وأما إذا ساق الهدى، فنقل المروزي عنه: أن القران أفضل. فمن أصحابنا من جعل هذا رواية ثانية عن أحمد. وجعلوا فيها إذا ساق الهدى: هل الأفضل التمتع؟ أو القران؟ على روايتين.

وهذه طريقة المتأخرين الذين قالوا: إن النبي ﷺ / حج متمتعاً<sup>(١)</sup>، فإنه على هذا القول ٢٦/٣٤ يكون النبي ﷺ تمتع، وساق الهدى، وأمر أصحابه بالتمتع، فلا يبقى لاختيار القران وجه. ولكن المنصوص عن أحمد الذي عليه أئمة أصحابه المتقدمون: أنه حج قارناً، ولكن أمر أصحابه بالتمتع - من لم يسق الهدى - أن يحل من إحرامه، ويجعلها متعة. وقال: «لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لما سقت الهدى، وجعلتها عمره»<sup>(٢)</sup>.

وعلى هذا القول، فهذا من باب المطلق والمقيد، فإن أحمد لم ينص على أنه من ساق الهدى فالتمتع أفضل له. بل إنما اختار التمتع لأمر النبي ﷺ لأصحابه به، ولقوله: «لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لما سقت الهدى، وجعلتها عمره». والنبي ﷺ إنما أمر بالتحلل من لم يسق الهدى، وإنما اختار أن يجعلها عمره، ولا يحل من لم يختار أن يجعلها عمره مع سوق الهدى.

(١) البخارى فى الحج (١٥٦١)، ومسلم فى الحج (١١٢/١٢١١) كلاهما عن عائشة.

(٢) أحمد ١٤٨/٣، ٢٦٦، وأبو يعلى (٤٣٤٥)، كلاهما عن أنس بن مالك، وقال الهيثمى فى المجمع ٢٣٨/٣:

«فيه أبو أسماء الصيقل، ولم أجد من روى عنه غير أبي إسحاق».

وأيضاً ، فإن أحمد لم يقل : إن النبي ﷺ حج متمتعاً - التمتع الخاص - بل نص على أن النبي ﷺ حج قارناً. وقال : لا أشك أن النبي ﷺ كان قارناً، والتمتع أحب إلى ؛ لأنه آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ، / فإنه قال : «لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لما سقت الهدى، ولجعلتها عمرة». فكلامه إنما كان فى أيهما أفضل : أن يسوق ويقرن، أو يتمتع ولا يسوق؟. لأنه إذا ساق الهدى لم يجز له أن يتحلل. فهذا مما يختلف فيه الاجتهاد؛ لأن قول النبي ﷺ : «لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لما سقت الهدى ولجعلتها عمرة»، هل كان لأن التحلل بعمرة أفضل من القران، أم لا؛ موافقة لأصحابه لما أمرهم بالتحلل فشق ذلك عليهم. فهذا مورد اجتهاد. ولم يختلف كلام أحمد أن من لم يسق الهدى وقدم فى أشهر الحج فالتمتع أفضل له.

وأيضاً، فإنه إذا ساق الهدى، وقدم فى العشر لم يجز له التحلل عند أحمد، وأبى حنيفة، وغيرهما حتى ينحر الهدى يوم النحر، سواء كان متمتعاً التمتع الخاص، أو قارناً. وحيث فلا فرق بين المتمتع والقارن عند أحمد إلا فى شيئين :

أحدهما: أن القارن يكون قد أحرم بالحج قبل الطواف، سواء أحرم بالحج مع العمرة، أو أحرم بالعمرة، ثم أدخل عليها الحج، بأنه فى كلاهما قارن باتفاق الأئمة.

وأما المتمتع التمتع الخاص، فإنه يؤخر إحرامه بالحج إلى ما بعد / قضاء العمرة. ومعلوم حيث لا فرق بين الإحرام بالحج أفضل من تأخيره فيكون القارن أفضل لمن ساق الهدى.

الثانى: أن القارن عنده لا يطوف بين الصفا والمروة إلا مرة واحدة، كالمفرد. وأما المتمتع فقد اختار له أن يسعى سعيين، ونص على أنه يجزيه سعى واحد كالمفرد، والقارن، وحيث لا يكون قد تميز بسعى رائد مستحب، لكن هو أيضاً يستحب للمتمتع أن يطوف أولاً بعد عرفة طواف القدوم، فيكون المتمتع قد طاف بعد عرفة مرتين، وسعى سعيًا ثانيًا.

وأما القارن، فإنه يعمل ما يعمل المفرد، لكن كل هذا فيه نزاع، وفى مذهبه قول آخر: أن السعى الثانى واجب على المتمتع.

وقول : إن القارن يطوف طوافين، ويسعى سعيين، كمذهب أبى حنيفة.

وقول : إن المتمتع لا يستحب له طواف القدوم، وهذا هو الصواب، بل ولا يستحب له سعى ثان. فإن الصحابة الذين حجوا مع النبي ﷺ لم يسعوا إلا مرة واحدة، وبهذا يظهر فضل القارن إذا ساق الهدى، على المتمتع الغير السائق.

وأما إذا حصل فى عمل المتمتع زيادة سعى واجب، أو مستحب، / أو زيادة طواف مستحب، فقد يقال : إنه أفضل من هذا الوجه، لكن هو خلاف سنة رسول الله ﷺ.

وأيضاً، فلو سلم استحباب ذلك، لم يسلم أن كلما زاد عملاً كان أفضل، بل الأفضل قد يكون هو الأيسر، كما أن التمتع أفضل من الإفراد، وهو أيسر، والفطر في السفر أفضل، وهو أيسر، وكذلك القصر أفضل من التربع، وهو أيسر.

وقد يفضل المتمتع بأن طوافه الأول يكون واجباً؛ لأنه طواف عمرة، والقارن يكون طوافه طواف قدوم، وهو لا يجب. والواجب أفضل وهذا ممنوع. فإن الفضل بحسب كثرة مصلحة الفعل، والوجوب سبب حصول مفسدة في الترك.

ولم يختلف كلام أحمد أن من لم يسق الهدى، وقدم في أشهر الحج، فالتمتع أفضل له؛ لأن النبي ﷺ أمر الذين حجوا معه جميعهم أن يحلوا من إحرامهم، ويجعلوها عمرة إلا من ساق الهدى<sup>(١)</sup>.

ومذهب أحمد - أيضاً - أنه إذا أفرد الحج بسفرة، والعمرة بسفرة، فهذا الإفراد أفضل له من التمتع. نص على ذلك في غير موضع.

وذكره أصحابه؛ كالقاضي أبي يعلى في تعليقه، وغيره، وكذلك / مذهب سائر العلماء ٢٦/٣٨ حتى أصحاب أبي حنيفة، فإنهم نصوا على أن العمرة الكوفية أفضل من القِران، مع أن القِران عندهم أفضل.

لكن القِران الذي فعله النبي ﷺ ليس هو القِران الذي يقوله أبو حنيفة، فإن النبي ﷺ لم يطف إلا طوافاً واحداً، ولم يسع إلا سعيّاً واحداً<sup>(٢)</sup>.

ومذهب أبي حنيفة أن القارن يطوف أولاً، ويسعى للعمرة، ثم يطوف ويسعى للحج، وإذا فعل محظوراً كان عليه جزاءان للحج والعمرة، وقد حكى هذا رواية عن أحمد، وأن القارن يلزمه طوافان، وسعيان كمذهب أبي حنيفة، لكن مذهب المنصوص عنه في غير موضع المعروف كمذهب مالك، والشافعي، وغيرهما، أنه ليس في عمل القارن زيادة على عمل المفرد.

بل أبلغ من ذلك أن المتمتع هل يجزيه السعي الأول الذي مع طواف العمرة، أو يحتاج إلى سعي ثان عقيب طواف الإفاضة، أو غيره، على قولين عن أحمد.

والمشهور عند أصحابه هو الثاني، والأول قد نص عليه أيضاً. قال عبد الله بن أحمد: قلت لأبي: المتمتع يسعى بين الصفا والمروة. قال: / إن طاف طوافين فهو أجود، وإن طاف طوافاً واحداً فلا بأس.

(١) سبق تخريجه ص ٢٣ .

(٢) البخاري في المغازي (٤١٨٥) ، والدارمي في المناسك ٢/ ٦٠ ، ٦١ كلاهما عن ابن عمر .

قال: وإن طاف طوافين فهو أعجب إلى، واحتج بحديث جابر وكذلك نقل عنه ابن منصور. وإنما اختلف مذهبه في ذلك، لاختلاف الأحاديث في ذلك.

ففي صحيح مسلم عن جابر. قال: لم يطف النبي ﷺ وأصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافاً واحداً، طوافه الأول. وهذا مع أنهم كانوا متمتعين<sup>(١)</sup>.

وروى أحمد قال: ثنا الوليد بن مسلم، قال: ثنا الأوزاعي، عن عطاء، عن ابن عباس أنه كان يقول: القارن والمتمتع والمفرد يجزيه طواف بالبيت، وسعى بين الصفا والمروة.

وفى الصحيحين عن عائشة قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع، فأهللنا بعمره، ثم قال رسول الله ﷺ: «من كان معه هدى فليهل بالحج، والعمره، ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعاً». إلى أن قالت: فطاف الذين أهلوا بالعمره بالبيت وبالصفا والمروة، ثم حلوا، ثم طافوا طوافاً آخر بعد أن رجعوا من منى لحجهم، وأما الذين كانوا جمعوا بين الحج والعمره / فإنما طافوا طوافاً واحداً بالبيت<sup>(٢)</sup>. ٢٦/٤٠

قلت: فقولها: «طوافاً آخر» إنما أرادت به الطواف بالبيت، وبين الصفا والمروة. كذكرها في أول الحديث، ولأن الذين جمعوا بين الحج والعمره لابد لهم من طواف الإفاضة، فعلم أنها إنما نفت طوافاً معه الطواف بين الصفا والمروة، لا الطواف المجرد بالبيت، والذي نفته عن القارن أثبتته للمتمتع الذي أحرم بالعمره، ولم يدخل عليها الحج.

وأحمد في بعض روايته فهم من هذا أنهم طافوا بالبيت فقط للقدوم، فاستحب للمتمتع أولاً إذا رجع من منى أن يطوف أولاً للقدوم ثم يطوف طواف الفرض.

ومن رد على أحمد حجته بأن المراد بالطواف طواف الفرض، فقد غلط؛ لأن طواف الفرض مشترك بين المتمتع والمفرد والقارن. وعائشة أثبتت للمتمتع ما نفته عن القارن.

ولكن المراد بهذا الحديث الطواف بالبيت، وبالصفا والمروة، إن لم تكن أرادت الطواف بالبيت؛ لأنها هي لم تطف بالبيت إلا مرة واحدة؛ لأجل حيضها. وهذا قد عارضه حديث جابر الصحيح: أن النبي ﷺ وأصحابه - الذين أمرهم بأن يحلوا من إحرامهم ويجعلوها عمرة - لم يطوفوا بين الصفا والمروة إلا أول مرة<sup>(٣)</sup>. وهذا / يناقض ما فهم من حديث عائشة، فإنهم إذا لم يكونوا سعوا بعد طواف الفرض فالأولى يطوفوا قبله للقدوم أولى وأحرى.

(١) مسلم في الحج (٢٢٧٩/٢٦٥) عن جابر بن عبد الله.

(٢) البخاري في الحج (١٥٥٦)، ومسلم في الحج (١١١/١٢١١) كلاهما عن عائشة واللفظ لمسلم.

(٣) مسلم في الحج (١٢١٣/١٣٨).

وفى ترجيح أحد الحديثين كلام ليس هذا موضع بسطه، فإن المحققين من أهل الحديث يعلمون أن هذه الزيادة فى حديث عائشة، هى من كلام الزهرى ليست من قول عائشة، فلا تعارض الحديث الصحيح.

وقد روى البخارى تعليقا عن ابن عباس، مثل حديث عائشة. وفيه أيضاً علة<sup>(١)</sup>.

والشافعى اختار التمتع تارة، واختار الإفراد تارة. ومن قال: إن النبى ﷺ أحرم إحراماً مطلقاً فقد غلط، واختلف كلامه فى إحرام النبى ﷺ على هذه الأقوال الثلاثة.

ومالك يختار الإفراد، لكن قد قيل: يستحب مع ذلك تأخير العمرة إلى المحرم، فأما العمرة عقيب الحج من مكة كما يفعله كثير من الناس اليوم: فهذا لم يعرف على عهد السلف، ولا نقل أحد عن النبى ﷺ، ولا عن أحد من الذين حجوا معه أنهم فعلوا ذلك، إلا عائشة - رضى الله عنها - لأنها كانت قدمت متمتعة فحاضت، فأمرها النبى ﷺ أن تحرم بالحج، وتدع العمرة<sup>(٢)</sup>.

/ فمذهب أحمد ومالك والشافعى أنها صارت قارنة، ولا يجب عليها قضاء تلك العمرة، ٢٦/٤٢ لكن أحمد فى إحدى الروايتين عنه جعل القضاء واجباً عليها لوجوب العمرة عنده فى المشهور عنه، وكون عمرة القارن والعمرة من أدنى الحل لا يسقط وجوب العمرة عنده فى إحدى الروايتين.

وهكذا يقولون فى كل متمتع ضاق عليه الوقت فلم يتمكن من الطواف قبل التعريف، فإنهم يأمرونه بإدخال الحج على العمرة، ويصير قارناً كالمفرد الذى قدم وقد ضاق عليه الوقت، فإنه يقف بعرفة أولاً ولا يطوف قبل التعريف.

وهكذا يصنع حاج العراق إذا قدموا متأخرين، فإنهم يوافون عرفة يوم التعريف، فيعرفون ولا يطوفون قبل التعريف. ومذهب أبى حنيفة أن عائشة رفضت العمرة، وأهلت بالحج فصارت مفردة.

وعنده يجب عليها قضاء العمرة التى رفضتها، وبنى ذلك على أصله: فى أن القارن يطوف طوافين، ويسعى سعين، فلم يكن فى القران لها فائدة.

وأما الجمهور فبنوه على أصولهم: فى أن عمل القارن لا يزيد على عمل المفرد، وقالوا: إن النبى ﷺ إنما أعرم عائشة / تطيئاً لنفسها؛ لأنها قالت: يذهب أصحابى بحجة ٢٦/٤٣

(٢) البخارى فى الحج ( ١٥٦٠ ) .

(١) البخارى فى الحج تعليقا (فتح البارى ٤١٩/٣).



وعمره، أذهب أنا بحجة. فقال لها النبي ﷺ: «يسمك طوافك بحجك وعمرتك»<sup>(١)</sup>. وفي رواية أهل السنن: «طوافك بالبيت وبين الصفا والمروة يكفيك لحجك وعمرتك»<sup>(٢)</sup>.

فلما لحت أعمارها تطيباً لنفسها، وأحمد في رواية الأثرم وغيره. قال: إن عمرة القارن، والعمرة المكية لا تجزئ عن عمرة الإسلام، واحتج بحديث عائشة لما أعمارها النبي ﷺ فإنها كانت قارئة، وأعمارها بعد ذلك. فجعل هذه العمرة واجبة في هذه الرواية. كما قال أبو حنيفة. لكن اختلفا في تنقيح المناط، ولم يعتمر من مكة على عهد رسول الله ﷺ إلا عائشة خاصة؛ لاجل هذا العذر.

وأما عمر النبي ﷺ فلما كانت وهو قاصد إلى مكة، فأحرم بالعمرة عام الحديبية من ذي الحليفة، وحل بالحديبية لما أحصر وصده المشركون عن البيت، والحديبية غربي جبل التنعيم حيث بايع النبي ﷺ أصحابه تحت الشجرة، وصالحه المشركون. وجبل التنعيم هو الجبل الذي عند المساجد، التي تسمى مساجد عائشة عن يمينك، وأنت داخل إلى مكة، وتلك المساجد مبنية في التنعيم، / ولم تكن هذه المساجد على عهد النبي ﷺ ...<sup>(٣)</sup>. ٢٦/٤٤

فإن النبي ﷺ أمرها أن تعتمر من التنعيم<sup>(٤)</sup>، والتنعيم أدنى الحل إلى مكة، فهو أقرب الحل إلى مكة، والمعتمر من مكة يخرج إلى الحل ليجتمع بين الحل والحرم، بخلاف الحاج من مكة فإنه يخرج إلى عرفة، وعرفة من الحل، ثم اعتمر من العام القابل عمرة القضية من ذي الحليفة، ثم لما لقي هوازن بوادي حنين فهزمهم، ثم ذهب إلى الطائف فحاصروهم، ثم رجع إلى الجعرانة<sup>(٥)</sup> فقسم غنائم حنين بالجعرانة، اعتمر داخلا إلى مكة، وحنين والجعرانة والطائف كل ذلك من جهة الشرق، شرقى عرفات، فأقربها إلى عرفة الجعرانة، ثم وادي حنين، ثم الطائف.

ولم يكن يخرج هو ولا أصحابه من مكة فيعتمرون، إلا ما ذكر من حديث عائشة، فلهذا نص أحمد في غير موضع على أن أهل مكة ليس عليهم عمرة، وروى أحمد عن ابن عباس أنه قال: يا أهل مكة، ليس عليكم عمرة، إنما عمرتكم الطواف بالبيت، فمن أبي إلا أن يعتمر فليجعل بينه وبين مكة بطن واد. وذلك لأن الصحابة المقيمين بمكة على عهد النبي ﷺ لم يكونوا يعتمرون من مكة.

/ والعمرة واجبة في أشهر الروايتين عن أحمد. فمن أصحابه من جعل هذا رواية ثالثة. ٢٦/٤٥

(١) مسلم في الحج (١٢١١ / ١٣٢ ، ١٣٣) .  
(٢) انظر : السابق .  
(٣) بياض بالأصل .  
(٤) سبق تخريجه في السابق .  
(٥) موضع بين مكة والطائف، على سبعة أميال من مكة. انظر: المصباح النير، مادة «جعر».

فقال: المسألة على ثلاث روايات: رواية نجب، ورواية لا نجب، ورواية يفرق بين المكي وغيره. وهى طريقة جدنا أبى البركات وغيره.

ومنهم من قال: أهل مكة يستثنون، فلا نجب عليهم عمرة، رواية واحدة. وهى طريقة الشيخ أبى محمد. وهى أصح.

ومن الفقهاء: من استحب لمن اعتمر من مكة أن يحرم من الحديبية، أو الجعرانة، محتجاً بعمرة النبى ﷺ. وهو غلط، فإن الحديبية كانت موضع حله لما أحصر، لم تكن موضع إحرامه. وأما الجعرانة فإنه أحرم منها داخلا إلى مكة؛ لأنه أنشأ العمرة من هناك؛ ولهذا كان أصح الوجهين لأصحابنا، وهو المنصوص عن أحمد أنه لا يستحب الإكثار من العمرة لا من مكة ولا غيرها، بل يجعل بين العمرتين مدة ولو أنه مقدار ما ينبت فيه شعره. ويمكنه الحلاق، وهذا لمن يخرج إلى ميقات بلده ويعتمر.

وأما المقيم بمكة فكثرة الطواف بالبيت أفضل له من العمرة المكية، كما كان الصحابة يفعلون، إذا كانوا مقيمين بمكة، كانوا يستكثرون من الطواف، ولا يعتمرون عمرة مكية، فالصحابة الذين استحبوا الأفراد / كعمر بن الخطاب، وغيره إنما استحبوا أن يسافر سافراً آخر للعمرة؛ ليكون للحج سفر على حدة، وللعمرة سفر على حدة.

وأحمد وأبو حنيفة وغيرهما اتبعوا الصحابة فى ذلك، واستحبوا هذا الأفراد على التمتع والقران.

قال أبو بكر الأثرم: قيل لأبى عبد الله: فأى العمرة عندك أفضل؟ قال: أفضل العمرة عندى أن تكون فى غير أشهر الحج، كما قال عمر، فإن ذلك أتم لحجكم، وأتم لعمركم، أن تجعلوها فى غير أشهر الحج. قيل لأبى عبد الله: فأنت تأمر بالمتعة، وتقول: العمرة فى غير أشهر الحج أفضل؟ فقال: إنما مثلت عن أتم العمرة، فقلت: فى غير أشهر الحج، وقلت: المتعة تجزيه من عمرته، فأتم العمرة أن تكون فى غير أشهر الحج.

وقال: على بن تمام: العمرة أن تقدم من ديرة أهلك، وكان سفيان بن عيينة يفسره أن ينشئ لها سافراً يقصد له، ليس أن تحرم من أهلك، حتى تقدم الميقات.

وقال عمر فى العمرة: من ديرة أهلك. قيل لأبى عبد الله: فيجعل للحج سافراً على حدة، وللعمرة سافراً على حدة، قال: نعم. قلت له: فإن اعتمر فى غير أشهر الحج، ثم أقام بمكة حتى يحج، أ يكون هذا قد / جعل له سافراً على حدة، وللحج سافراً على حدة؟ فقال: لا، حتى يرجع ثم يحج. فهذا مد للعمرة من أهله، وقصد للحج من أهله، هذا معناه.

قيل لأبى عبد الله : فإنهم يحكون عنك أنك تقول: المتعة أفضل من غيرها، فقال: أما أفضل من الحج وحده، فليس فيه شك، ثم قال: أيما أفضل أن يجيء بعمرة وحج أو أن يجيء بحج وحده؟ هي أفضل من أفراد الحج.

قلت له: وأفضل من القران؛ لأنه جاء بكل واحد على حدة، فهو أفضل من أن يجمع بينهما، فقال نعم، وأفضل من القران، ثم قال نحو ما قلت.

وقال الأثرم: سمعت أبا عبد الله يقول: التمتع أحب إلى، هو آخر الأمرين من رسول الله ﷺ، أنه قال: «لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لصنعت كما صنعتم»<sup>(١)</sup>، وقوله لأصحابه: «حلوا»<sup>(٢)</sup> وما جاء فيها من الحديث.

وقال أيضاً: قيل لأبى عبد الله : أنت تذهب إلى المتعة. فقال: هي أحب إلى ، وأفضل. وذلك أننا نذهب إلى أن العمرة واجبة، قال تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، ثم قال: هذا بين.

٢٦/٤٨ / وكان ابن عباس وابن عمر يريانها واجبة، وقال ابن عباس: والله إنها لقرينتها فى كتاب الله، وقال جماعة: الحج الأصغر العمرة، فإذا وقع عليها اسم الحج، فهذا يدل على أنها فريضة، فإذا خرج متمتعاً فقد أجزأه من حجه وعمرته، جاء بعمرة مفردة، وحجة مفردة. فأما عمرة المحرم فليس بمجزئ عنه عندى ، وليست بعمرة تامة، إنما هي من أربعة أميال.

وقال رسول الله ﷺ لعائشة: «إنما هي على قدر نصبك ونفقتك»<sup>(٣)</sup>، ومعنى عمرة المحرم: أنهم كانوا يخرجون فى المحرم من مكة ليعتمروا من أدنى الحل إلى أن يعتمر، فكيف من اعتمر فى ذى الحجة من مكة عقيب الحج، وهذا لم يكن السلف يفعلونه.

فإذا تبين أن العمرة المكية عقب الحج مع الحج، لم يفعلها النبى ﷺ باتفاق العلماء، ولا أحد من الصحابة إلا عائشة، ولا كان خلفاؤه الراشدون يفعلونها - امتنع أن يكون ذلك أفضل.

وأما من قال من الفقهاء: الأفراد أن يحج، ويعتمر عقب ذلك من مكة، فهذا غلط، بإجماع العلماء، فإنه لا نزاع بينهم أن من اعتمر قبل أشهر الحج، ورجع إلى بلده ثم حج، أو قام بمكة حتى يحج من / عامه، أنه مفرد للحج، وكذلك لو اعتمر بعد الحج فى سفرة ٢٦/٤٩

(١) سبق تخريجه ص ٢٣.

(٢) مسلم فى الحج (١٤١/١٢١٦) وأحمد ٣/٣١٧ كلاهما عن جابر بن عبد الله.

(٣) البخارى فى الحج (١٧٨٧) ومسلم فى الحج (١٢٦/١٢١١) كلاهما عن عائشة.

أخرى، فإنه مفرد بالاتفاق، وهذا الأفراد هو الذى استحببه الصحابة، وهو مستحب - أيضا - عند أحمد وغيره، فإن الاعتماد فى رمضان، والإقامة إلى أن يحج أفضل من التمتع، وإن كان الرجوع إلى بلده ثم السفر للحج أفضل منها.

والتمتع جائز باتفاق أهل العلم، وإنما كان طائفة من بنى أمية وغيرهم يكرهونه.

وقد قيل: إن الذين كرهوا ذلك إنما كرهوا فسخ الحج إلى التمتع، فإن الناس يقدمون من الآفاق فيحرمون بالحج، فمن جور الفسخ جور لهم المتعة ومن منع من ذلك منعهم منه.

والفسخ فيه ثلاثة أقوال معروفة؛ قيل: هو واجب، كقول ابن عباس وأتباعه، وأهل الظاهر والشيعة.

وقيل: هو محرم، كقول معاوية، وابن الزبير، ومن اتبعهما كأبى حنيفة، ومالك، والشافعى.

وقيل: هو جائز مستحب، وهو مذهب فقهاء الحديث، أحمد وغيره، والأمر به معروف عن غير واحد من الصحابة، والتابعين؛ / ولهذا كان ابن عمر وابن عباس يأمران بالمتعة. ٢٦/٥٠

قال أحمد: أخبرنا عبد الرزاق، حدثنا مَعْمَرُ عن الزهرى عن سالم قال: سئل ابن عمر عن متعة الحج، فأمر بها، فقيل له: إنك تخالف أباك، فقال: عمر لم يقل الذى تقولون، إنما قال عمر: أفراد الحج من العمرة، فإنها أتم للعمرة، أو أن العمرة لا تتم فى أشهر الحج إلا أن يهدى، وأراد أن يزار البيت فى غير أشهر الحج، فجعلتموها أنتم حراما، وعاقبتهم الناس عليها، وقد أحلها الله، وعمل بها رسول الله ﷺ. فإذا أكثروا عليه قال: أفكتاب الله أحق أن تتبعوا، أم عمر ١٩؟ وكان ابن عباس يأمر بها، فيقولون: إن أبا بكر وعمر لم يفعلوها، فيقول: يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء، أقول لكم: قال النبى ﷺ، وتقولون: قال أبو بكر وعمر!

وكان عروة بن الزبير يناظر ابن عباس فيها، فقال: إن أبا بكر وعمر أعلم برسول الله ﷺ منك، فقال له ابن عباس: يا عروة، سل أمك، يعنى: أنها تخبره، أن النبى ﷺ أمر أصحابه بالإحلال، وكانت أسماء من أحلت (١).

وهذه المشاجرة إنما وقعت؛ لأن ابن عباس كان يوجب المتعة، / بل كان يوجب الفسخ، ٢٦/٥١ وكان يقول: كل من طاف بالبيت وبين الصفا والمروة ولم يسق الهدى، فقد حل من إحرامه. ويحتج بأمر النبى ﷺ لأصحابه بالتحلل فى حجة الوداع، ويقول تعالى: ﴿ثُمَّ

(١) سبق تخريجه ص ٢٣.

مَحَلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴿[الحج : ٣٣].

وإيجاب المتعة هو قول طائفة من أهل الحديث، والظاهرية؛ كابن حزم وغيره، وهو مذهب الشيعة أيضاً، لكن الجماهير من الصحابة، والأئمة الأربعة، وغيرهم، على أنه يجوز التمتع، والإفراد، والقران، لكن أهل مكة وبنو هاشم وعلماء أهل الحديث يستحبونها، فاستحبها علماء سنته، وأهل سنته، وأهل بلدته التي بقربها المناسك، وهؤلاء الثلاثة أخص الناس به، وهو أحد قولى الشافعى.

وأبو يوسف يجعل التمتع والقران سواء. وإنما جوز الجمهور الثلاثة؛ لأنه قد ثبت فى الصحيح عن النبى ﷺ أنه قال لأصحابه: «من شاء منكم أن يهل بعمره فليفعل، ومن شاء منكم أن يهل بحجة فليفعل، ومن شاء منكم أن يهل بحجة وعمره فليفعل»<sup>(١)</sup>.

وأما أمره لأصحابه ﷺ بعد ذلك أن يحلوا من إحرامهم، ويجعلوها عمرة إلا من ساق الهدى، فلأنه أراد أن يجمعوا بين الحج والعمرة، ألا يعتمروا عمرة مكية، وإن سافروا سفيراً / آخر للعمرة. ومن كان هذه حاله فينبغى له أن يتمتع، فالتمتع كان متعيناً فى حق الصحابة. ٢٦/٥٢

إذا أرادوا أن يفعلوا الأفضل لهم، وكان أولاً قد أذن لهم فى الفسخ، ولم يأمرهم به، لاسيما إذا قيل بوجوب العمرة، فإنه يجب التمتع على من لم يسافر سفرة أخرى ولم يعتمر عقب الحج من مكة، وعمرة التمتع بمنزلة التوضؤ للمغتسل، فالمغتسل للجنازة إذا توضأ كان وضوءه بعض اغتساله الكامل، كذلك عمرة التمتع عند أحمد بعض حجه الكامل؛ ولهذا يجوز عنده للمتمتع أن يصوم الأيام الثلاثة من حين يحرم بالعمرة، وقد قال الله تعالى: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٦] فهو من حين أحرم بالعمرة دخل فى الحج، كما أن المغتسل من حين توضأ دخل فى الغسل.

وقوله ﷺ: «من حج هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق، رجع من ذنوبه كيوم ولدته أمه» أخرجاه فى الصحيحين<sup>(٢)</sup>. يدخل فيه المتمتع من حين يحرم بالعمرة.

ولهذا كان أحمد ينكر على من يقول: إن حجة المتمتع حجة مكية. قال الأثرم: سمعت أبا عبد الله يقول: كان ابن المبارك - زعموا - يقول بالمتعة، فقليل له: يكون مجيؤه حيثئذ للعمرة. فقال: رأيتم لو / أن رجلاً خرج يريد صلاة الظهر فى جماعة، فتطوع قبلها بأربع ركعات، ثم صلى الظهر، أزاده ذلك خيراً، أم نقصه؟ ٢٦/٥٣

ثم قال أحمد: ما أحسن ما قال! ثم قال أبو عبد الله: يقول مجيؤه حيثئذ للظهر، أو

(١) مسلم فى الحج (١١٤/١٢١١) من عائشة.

(٢) البخارى فى الحج (١٥٢١) ومسلم فى الحج (١٣٥٠ / ٤٣٨).

للتطوع، أى إنما مجيؤه للظهر، قال أبو عبد الله: هذا قول محدث، يعنى: قولهم: حجة مكية.

قال: وسمعت أبا عبد الله مرة أخرى وذكر قول ابن المبارك: إنه قول محدث، يعنى: قولهم: حجة مكية.

قيل لأبى عبد الله: قول عبد الله قول محدث؟ قال: إى والله قول محدث، كلام بغيض، ما أدري ما هو، وكيف لا يكون محدثاً ورسول الله ﷺ يعلم به، ويأمر به أصحابه؟ وغلظ القول فيه.

قال: وسمعت أبا عبد الله مرة أخرى. قيل له: من قال: حجة مكية؟ قال: هذا قول محدث، قيل له: عن من يروى؟ فقال: عن الشعبي، وسعيد بن جبير.

## / فصل /

والدليل على أنه قد تواترت الأحاديث عن النبي ﷺ / : أنه أمر أصحابه فى حجة الوداع - لما طافوا بالبيت وبين الصفا والمروة - أن يحلوا من إحرامهم، ويجعلوها عمرة، إلا من ساق الهدى، فإنه أمره أن يبقى على إحرامه، حتى يبلغ الهدى محله<sup>(١)</sup>.

ولهذا لما قال سلمة بن شبيب لأحمد: يا أبا عبد الله، قويت قلوب الرافضة، لما أفتيت أهل خراسان بالمتعة. فقال: ياسلمة، كان يبلغنى عنك أنك أحق، وكنت أدافع عنك، والآن فقد تبين لى أنك أحق، عندى أحد عشر حديثاً صحيحاً عن رسول الله ﷺ، أدعها لقولك؟ فبين أحمد أن الأحاديث متواترة بأمر النبي ﷺ بالتمتع لجميع أصحابه، الذين لم يسوقوا الهدى، حتى من كان منهم مفرداً، أو قارناً، والنبي ﷺ لا ينقلهم من الفاضل إلى المفضول، بل إنما يأمرهم بما هو أفضل لهم.

ولهذا كان فسخ الحج إلى التمتع مستحباً عند أحمد، ولم يجعل اختلاف العلماء فى جواز الفسخ موجباً للاحتياط بترك الفسخ، فإن الاحتياط إنما يشرع إذا لم تبين سنة رسول الله ﷺ، فإذا تبينت السنة فاتباعها أولى. وإن كان بعض العلماء قد قال: إنه لا يجوز ذلك، لا سيما وآخرون من السلف والخلف قد أوجبوا الفسخ فليس الاحتياط بالخروج من خلاف أولئك بأولى من الخروج من خلاف هؤلاء.

/ والذين منعوا الفسخ، أو المتعة مطلقاً، قالوا: كان لأصحاب النبي ﷺ خاصة. قالوا: ٢٦/٥٥

(١) سبق تخريجه ص ٢٣.

لأن أهل الجاهلية كانوا يكرهون العمرة في أشهر الحج. ويقولون: إذ برأ الدبر<sup>(١)</sup>، وعفا الأثر، وانسلخ صفر، فقد حلت العمرة لمن اعتمر. قالوا: فأمر النبي ﷺ أصحابه بالعمرة<sup>(٢)</sup>، ليبن جواز العمرة في أشهر الحج. وهذا القول خطأ عند أحمد وغيره لوجوه:

أحدها: لأن النبي ﷺ كان قد اعتمر قبل ذلك عمره الثلاثة في أشهر الحج، فاعتمر عمرته الأولى عمرة الحديبية في ذي القعدة، واعتمر عمرة القضية في ذي القعدة، واعتمر من الجعرانة في ذي القعدة<sup>(٣)</sup>. وقد ثبت في الصحيح أن عائشة قيل لها: إن ابن عمر يقول: إن النبي ﷺ اعتمر في رجب، فقالت: يغفر الله لأبي عبد الرحمن! ما اعتمر رسول الله ﷺ في رجب قط، وما اعتمر إلا وابن عمر معه<sup>(٤)</sup>. وقد اتفق أهل العلم على ما قالت عائشة: بأن عمره كلها كانت في ذي القعدة، وهو أوسط أشهر الحج. فكيف يقال: إن الصحابة لم يعلموا جواز العمرة في أشهر الحج حتى أمرهم بالفسخ، وقد فعلها قبل ذلك ثلاث مرات!؟

الوجه الثاني: أنه قد ثبت في الصحيحين عن عائشة أنه قال لهم عند الميقات: «من شاء أن يهل بعمرة وحجة فليفعل»<sup>(٥)</sup>. فبين لهم جواز / الاعتمار في أشهر الحج عند الميقات، وعامة المسلمين معه، فكيف لم يعلموا ذلك.

٢٦/٥٦

الوجه الثالث: أنه أمر من لم يسق الهدى أن يتحلل، وأمر من ساق الهدى أن يتم على إحرامه حتى يبلغ الهدى محله، ففرق بين محرم ومحرم، فهذا يدل على أن سوق الهدى هو المانع من التحل لإحرامه الأول. وما ذكره يشترك فيه السابق...<sup>(٦)</sup> أمرنا أن نفضى إلى نسائنا فئاتى عرفة تقطر مذاكيرنا المنى، قال: فقام النبي ﷺ فينا فقال: «قد علمتم أنى أتقاكم لله، وأصدقكم وأبركم، ولولا هدىي لحللت كما تحلون، ولو استقبلت من أمرى ما استدبرت لم أسق الهدى، فحلوا». فحللنا، وسمعنا، وأطعنا. فقدم على من سعايته، فقال: «بما أهللت؟» قال: بما أهل به رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: «فاهد وامكث حرًا». قال: وأهدى على له هديا، فقال سراقه بن مالك بن جُعشم: لعامنا هذا أم للأبد؟ فقال: «بل للأبد». وفي رواية البخارى: وأن سراقه بن مالك بن جُعشم لقي

(١) الدبر: المرح الذي يكون في ظهر البعير. انظر: النهاية ٩٧/٢.

(٢) سبق تخريجه ص ٢٣.

(٣) البخارى في العمرة (١٧٧٨) ومسلم في الحج (٢١٧/١٢٥٣) والترمذى في الحج (٨١٥م) كلهم عن قتادة عن أنس. وقال الترمذى: «حديث حسن صحيح». وأبو داود في المناسك (١٩٩٣) عن عكرمة عن ابن عباس.

(٤) البخارى في العمرة (١٧٧٦) ومسلم في الحج (٢١٩/١٢٥٥)، (٢٢٠) والترمذى في الحج (٩٣٦) وقال: «حديث غريب» وابن ماجه في المناسك (٢٩٩٨) كلهم عن عروة.

(٥) سبق تخريجه ص ٣٢. (٦) يياض في الاصل.

رسول الله ﷺ بالعقبة، وهويرميها، فقال جعشم: ألكم هذه خاصة يارسول الله؟ قال: «لا بل للأبد»<sup>(١)</sup>.

٢٦/٥٧ فبين أن تلك العمرة التي فُسِّخَ من فُسِّخَ منها حجه إليها للأبد، / وأن العمرة دخلت في الحج إلى يوم القيامة، وهذا يبين أن عمرة التمتع بعض الحج، ولم يرد السائل بقوله: عمرتنا هذه لعامنا هذا، أم للأبد؟ أنه يسقط الفرض بها في عامنا هذا؛ لأن العمرة إن كانت واجبة فلا تجب إلا مرة واحدة، ولأنه لو أراد ذلك لم يقل بل للأبد، فإن الأبد لا يكون في حق طائفة معينة، بل إنما يكون لجميع المسلمين، ولا قال: «دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة»<sup>(٢)</sup>.

فإن قيل: قوله: «دخلت العمرة في الحج» أراد به جواز العمرة في أشهر الحج؟ قيل: نعم. ومن ذلك عمرة الفاسخ، فإنها سبب هذا اللفظ، وسبب اللفظ العام لا يجوز إخراجه منه، فعلم أن قوله: «دخلت العمرة في الحج» يتناول عمرة الفاسخ، وأنها دخلت في الحج إلى يوم القيامة.

الوجه السادس: أن يقال: فسخ الحج إلى التمتع موافق لقياس الأصول لا مخالف له، فإن المحرم إذا التزم أكبر ما لزمه جاز باتفاق الأئمة فلو أحرم بالعمرة ثم أدخل عليها الحج جاز بلا نزاع، وأما إذا أحرم بالحج، ثم أدخل عليه العمرة، لم يجز عند الجمهور وهو مذهب أحمد ومالك، وظاهر مذهب الشافعي. وأما أبو حنيفة فيجوز؛ لأنه يصير قارئاً، والقارن عنده يلزمه طوافان، وسعيان، وهنا قياس الرواية المحكية عن أحمد في القارن.

٢٦/٥٨ / وإذا كان كذلك فالمحرم بالحج لم يلزمه إلا الحج، فإذا صار متمتعاً صار ملتزماً لعمرة وحج، فكان ما التزمه بالفسخ أكبر مما كان عليه، فجاز ذلك، وهو أفضل، فاستحب ذلك، وإنما يشكل هذا على من يظن أنه فسخ حجاً إلى عمرة مجردة، وليس كذلك، فإنه لو أراد أن يفسخ الحج إلى العمرة مفردة، لم يجز بلا نزاع، وإنما الفسخ جائز لمن كان نيته أن يحج بعد العمرة.

وقد قدمنا أن المتمتع من حين يحرم بالعمرة دخل في الحج، كما قال النبي ﷺ: «دخلت العمرة في الحج»؛ ولهذا يجوز أن يصوم الأيام الثلاثة من حيثئذ، وإنما إحرامه بالحج بعد ذلك، كما كان النبي ﷺ إذا اغتسل للجنابة بدأ بالوضوء<sup>(٣)</sup>، وكما قال للنسوة

(١) البخارى فى العمرة (١٧٨٥) وأحمد ٣/٣٠٥، ٣٦٦. كلاهما عن جابر بن عبد الله.

(٢) سبق تخريجه ص ٩.

(٣) البخارى فى الفسل (٢٤٨) والنسائى فى الفسل (٤٢٠) كلاهما عن عائشة وأحمد ١/٣٠٧ عن ابن عباس.



فى غسل ابته: «ابدأن بيامنها، ومواضع الوضوء منها»<sup>(١)</sup>. فكان غسل مواضع الوضوء توضيية، وهو بعض الغسل.

فإن قيل: دم المتمتع دم جبران، ونسك لا جبران فيه أفضل من نسك مجبور. قيل: هذا لا يصح لوجهين:

أحدهما: أنه ثبت عن النبى ﷺ أنه أكل من هديه فإنه أمر من كل بدنة ببضعة، فجعلت فى قدر فأكل من لحمها، وشرب من مرقها<sup>(٢)</sup>. وثبت أنه كان متمتعاً المتمتع العام، فإن / القارن يدخل فى مسمى المتمتع، كما سنذكره. فدل على استحباب الأكل من هدى المتمتع، ودم الجبران ليس كذلك. وثبت - أيضاً - فى الصحيحين عن عائشة - رضى الله عنها - أن النبى ﷺ أطعم نساءه من الهدى الذى ذبحه عنهن، وكن متمتعات<sup>(٣)</sup>. وهذا مما احتج به الإمام أحمد.

٢٦/٥٩

الثانى: أن سبب الجبران محظور فى الأصل، كالإفساد بالوطء، وكفعل المحظورات، أو بترك الواجبات، فإنه لا يجوز له أن يفسد حجه، ولا أن يفعل المحظور إلا لعذر، ولا يترك الواجب إلا لعذر، والمتمتع جائز مطلقاً، فلو كان دمه دم جبران لم يجز مطلقاً، فعلم أنه دم نسك وهدى، وأنه مما وسع الله به على المسلمين، فأباح لهم التحلل فى أثناء الإحرام، والهدى مكانه، لما فى استمرار الإحرام من المشقة، فيكون بمنزلة قصر الصلاة فى السفر، وبمنزلة الفطر للمسافر، والمسح على الخفين للابس الخف.

فإن ذلك أفضل له من أن يخلع ويغسل فى ظاهر مذهب أحمد؛ لأن النبى ﷺ إذا كان لابس الخف على طهارة مسح عليه، ولم يكن يخلع ويغسل، بخلاف ما إذا لم تكن رجلاه فى الخفين، فإنه كان يغسل. وقد ثبت عنه فى الصحيح أنه كان يقول فى خطبته: «خير الكلام كلام الله، وخير الهدى هدى محمد»<sup>(٤)</sup>. / وهدى محمد لمن كان مكشوف الرجلين أن يغسلهما. لا يقصد أن يلبس ليمسح عليهما، ولمن كان لابس الخفين أن يمسح عليهما، لا أن يخلعهما ويغسل، مع أن مسح الخفين بدل، فكذلك الهدى.

٢٦/٦٠

وإن كان بدلاً عن ترفهه بسقوط أحد السفريين، فهو أفضل لمن جمع بينهما، وقد قدم فى أشهر الحج من أن يأتى بحج مفرد يعتمر عقبه والبدل قد يكون واجباً كالجمعة، فإنها وإن كانت بدلاً عن الظاهر فهى واجبة، وكالمتميم العاجز عن استعمال الماء؛ فإن التيمم واجب عليه، وهو بدل. فإذا جار أن يكون البدل واجباً، فكونه مستحباً أولى بالجواز.

(١) البخارى فى الوضوء (١٦٧) ومسلم فى الجنائز (٩٣٩ / ٤٢).

(٢) مسلم فى الحج (١٤٧/١٢١٨) عن جابر بن عبد الله.

(٣) البخارى فى الحج (١٧٢٠) ومسلم فى الحج (١٢٥/١٢١١).

(٤) مسلم فى الجمعة (٨٦٧ / ٤٣).

ولهذا يستحب للمسافر أن يفطر ويقضى، والقضاء بدل عن الأداء وكذلك المريض الذى يشق عليه الصوم يفطر ويقضى، والقضاء بدل.

وتخلل الإحلال لا يمنع أن يكون الجميع بمنزلة العبادة الواحدة، كطواف الفرض؛ فإنه من تمام الحج باتفاق المسلمين، ولا يفعل إلا بعد التحلل الأول، ورمى الجمار أيام منى من تمام الحج. وإذا طاف قبل ذلك فقد رمى الجمار أيام منى، بعد الحل التام، وهو السنة، كما فعل النبي ﷺ، وشهر رمضان يتخلل صيام أيامه/الفطر بالليل، وهو الصوم المفروض ٢٦/٦١ المذكور فى قوله: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ إلى قوله: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ [البقرة: ١٨٣ - ١٨٥]، وقال النبي ﷺ: «من صام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه»<sup>(١)</sup>. وهذا الصوم يتخلله الفطر كل ليلة، فكذلك قوله: «من حج هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق رجع من ذنوبه كيوم ولدته أمه»<sup>(٢)</sup>.

والآية تناول لمن حج حجة تمتع فيها بالعمرة، وإن كان قد يتخلل هذا الإحرام إحلال، وهو من حين إحرامه بالحج قد دخل فى الحج، كما أنه بصيام أول يوم دخل فى صيام شهر رمضان، وكذلك قال النبي ﷺ: «من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه»<sup>(٣)</sup>، والقيام يتخلله السلام من كل ركعتين، وكذلك الوتر بثلاث مفصولة.

## فصل

### فى صفة حجة الوداع

لم يختلف أحد من أهل العلم أن النبي ﷺ أمر أصحابه إذا طافوا بالبيت وبين الصفا والمروة أن يحلوا من إحرامهم، ويجعلوها عمرة<sup>(٤)</sup>، وهذا مما تواترت به الأحاديث، / ولم ٢٦/٦٢ يختلفوا أنه لم يعتمر بعد الحج، لا النبي ﷺ، ولا أحد من الصحابة إلا عائشة، فهذا كله متفق عليه لم يختلف فيه النقل، ولا خالف فيه أحد من أهل العلم.

ولكن تنازعوا: هل حج متمتعاً، أو مفرداً، أو قارناً؟ أو أحرم مطلقاً؟ واضطربت عليهم فيه الأحاديث، وهى - بحمد الله - غير مختلفة عند من فهم مراد الصحابة بها.

(١) البخارى فى الإيمان (٣٧) .

(٢) البخارى فى الحج (١٥٢١) ومسلم فى الحج (٤٣٨/١٣٥٠) كلاهما عن أبى هريرة.

(٣) البخارى فى الإيمان (٣٨) .

(٤) البخارى تعليقاً (الفتح ٦١٥/٣) ومسلم فى الحج (١٤٧/١٢٨١) عن جابر بن عبد الله.

والمخصوص عن الإمام أحمد أن النبي ﷺ كان قارئاً بين العمرة والحج، حتى قال: لا أشك أن النبي ﷺ كان قارئاً، وهذا قول أئمة الحديث: كإسحاق بن راهويه، وغيره. وهو الصواب الذي لا ريب فيه وقد صنف أبو محمد بن حزم في حجة الوداع مصنفاً جمع فيه الآثار وقرر ذلك.

وأحمد إنما اختار التمتع؛ لأمر النبي ﷺ لأصحابه به، لا لكونه كان متمتعاً التمتع الخاص عنده؛ ولهذا قال في رواية المروزي: إنه إذا ساق الهدى فالقران أفضل؟ ولولا أن النبي ﷺ قرن عنده، وساق الهدى لم يكن لهذا القول وجه، فإنه لو كان متمتعاً عنده لكان قد فعلها وأمر بها، فلا وجه حيث لا اختيار القران لمن ساق الهدى.

٢٦/٦٣ / ولم يقل أحد من قدماء أصحاب أحمد أنه كان متمتعاً التمتع الخاص، وأول من ادعى من أصحاب أحمد أن النبي ﷺ كان متمتعاً التمتع الخاص - فيما علمناه - القاضي أبو يعلى، وذكر في تعليقه الاحتجاج بهذه الطريقة على فضيلة التمتع، وذكر أن الأولى - وهي أن الاحتجاج بأمره لا بفعله، وبقوله: «لو استقبلت من أمرى ما استدبرت»<sup>(١)</sup> - هي طريقة الأصحاب، كما كان يحتج بها إمامهم أحمد.

ثم إن الذين نصرروا أن النبي ﷺ كان متمتعاً، من الأصحاب، على قولين: الأول: أنه حل من إحرامه مع سوقه الهدى، وحمل هؤلاء رواية من روى أن المتعة كانت لهم خاصة، على أنهم خصوا بالتحلل من الإحرام مع سوق الهدى، دون من ساق الهدى من الصحابة، وهذه طريقة القاضي ومن اتبعه. وهذا الذي قاله هؤلاء منكر عند جماهير أهل العلم، ومن أنكر ذلك على القاضي الشيخ أبو البركات، وغيره. وقالوا: من تأمل الأحاديث المستفيضة تبين له أن النبي ﷺ لم يحل هو، ولا أحد ممن ساق الهدى.

٢٦/٦٤ والقول الثاني: أن النبي ﷺ تمتع، بمعنى أنه أحرم بالعمرة ولم يحل من إحرامه؛ لكونه ساق الهدى، وأحرم بالحج / بعد أن طاف وسمى للعمرة وهذه طريقة الشيخ أبي محمد، وغيره. وهؤلاء يسمون هذا متمتعاً، وقد يسمونه قارئاً، لكونه أحرم قبل التحلل من العمرة، لكن القران المعروف أن يحرم بالعمرة قبل أن يطوف بالبيت ليقع الطواف عن العمرة والحج.

والفرق بين القارئ والمتمتع الذي ساق الهدى يظهر من وجهين:

أحدهما: من الإحرام بالحج قبل الطواف.

والثاني: من السعي عقب طواف الإفاضة، فإن القارئ ليس عليه سعي ثان، كما ليس

(١) سبق تخريجه ص ٢٣ .

ذلك على المفرد. وأما المتمتع فهذا السعى واجب في حقه عند أكثر العلماء وفيه عند أحمد روايتان.

وأما الشافعي، فاختلف كلامه في حج النبي ﷺ. فقال تارة: إنه أفرد. وقال تارة: إنه تمتع. وقال تارة: إنه أحرم مطلقا. فقال في «مختصر الحج»: وأحب إلى أن يفرد؛ لأن الثابت عندنا أن النبي ﷺ أفرد. وقال في «اختلاف الأحاديث»: إن النبي ﷺ قال: «لو استقبلت من أمري ما استدبرت لما سقت الهدى، ولجعلتها عمرة»<sup>(١)</sup>. قال: ومن قال: إنه أفرد الحج، يشبه أن يكون قاله على ما يعرف من أهل العلم - الذين أدرك، دون رسول الله ﷺ - أن / أحدا لا يكون مقيما على حج إلا وقد ابتداء إحرامه بحج، قال: وأحسب عروة حين حدث أن النبي ﷺ أحرم بحج ذهب إلى أنه سمع عائشة تقول: يفعل في حجه على هذا المعنى.

فقد بين الشافعي هنا أن النبي ﷺ كان متمتعاً، وأن من قال: أفرد الحج، فلأنه لما رأى أن من استمر على إحرامه لا يكون إلا حاجا، والنبي ﷺ لما استمر على إحرامه ظن أنه كان حاجا.

وقال - أيضا - فيما اختلف فيه من الأحاديث عن رسول الله ﷺ في مخرجه: ليس شيء من الاختلاف أبين من هذا، وإن كان الغلط فيه قبيحا من جهة أنه مباح؛ لأن الكتاب، ثم السنة ثم ما أعلم فيه خلافا يدل على أن التمتع بالعمرة إلى الحج، وإفراد الحج والقران واسع كله. قال: وثبت أنه خرج ينتظر القضاء، فنزل عليه القضاء، وهو فيما بين الصفا والمروة، وأمر أصحابه أن من كان منهم أهلا، ولم يكن معه هدى، أن يجعلها عمرة، وقال: «لو استقبلت من أمري ما استدبرت لما سقت الهدى، ولجعلتها عمرة»<sup>(٢)</sup>.

قال: فإن قال قائل: فمن أين أثبت حديث عائشة، وجابر، وابن عمر، وطاوس، دون حديث من قال: قرَن.

/ قيل: لتقدم صحة جابر للنبي ﷺ، وحسن سياقه لابتداء الحديث، وآخره، ولرواية ٢٦/٦٦ عائشة عن النبي ﷺ وفضل حفظها عنه، وقرب ابن عمر منه.

قال: ولأن من وصف انتظار النبي ﷺ القضاء، إذ لم يحج من المدينة بعد نزول فرض الحج طلب الاختيار فيما وسع الله من الحج والعمرة، يشبه أن يكون أحفظ؛ لأنه قد أتى في المتلاعنين فانتظر القضاء، فكذلك حفظ في الحج ينتظر القضاء.

قال المزني: إن ثبت حديث أنس عن النبي ﷺ، أنه قرن حتى يكون معارضا للأحاديث

(١، ٢) سبق تخريجهما ص ٢٣.

سواء، فأصل قول الشافعي أن العمرة فرض، وأداء الفرض في وقت الحج أفضل من أداء فرض واحد؛ لأن من أكثر عمله لله كان أكثر في ثواب الله.

قلت: والصواب في هذا الباب أن الأحاديث متفقة ليست مختلفة إلا اختلافاً يسيراً، يقع مثله في غير ذلك، فإن الصحابة ثبت عنهم أنه تمتع، والتمتع عندهم يتناول القران، والذين رَوَى عنهم أنه أفرد رَوَى عنهم أنه تمتع.

أما الأول: ففي الصحيحين عن سعيد بن المسيب قال: اجتمع على عثمان، فكان عثمان ينهى عن المتعة أو العمرة، فقال على: ما / يريد إلا أمراً فعله رسول الله ﷺ ينهى عنه، فقال عثمان: دعنا منك. فقال: إني لا أستطيع أن أدعك، فلما أن رأى على ذلك أهل بهما جميعاً. هذا لفظ مسلم<sup>(١)</sup>. ولم يذكر البخاري دعنا، إلى أن أدعك. وخرجه البخاري وحده من حديث مروان بن الحكم قال: شهدت عثمان ينهى عن المتعة، وأن يجمع بين الحج والعمرة، فلما رأى على ذلك أهل بهما: ليك بعمرة وحجة. قال: ما كنت لأدع سنة النبي ﷺ لقول أحد من الناس<sup>(٢)</sup>.

فهذا يبين أنه إذا جمع بينهما كان متمتعاً عندهم، وأن هذا هو الذي فعله النبي ﷺ، وهو سنة النبي ﷺ التي فعلها على بن أبي طالب، ووافقه عثمان على أن النبي ﷺ فعل ذلك، لكن كان النزاع: هل ذلك أفضل في حقنا، أم لا؟ وهل يشرع فسخ الحج إلى المتعة في حقنا؟ كما تنازع فيه الفقهاء.

وفي الصحيح عن عبد الله بن شقيق، قال: كان عثمان ينهى عن المتعة وكان على يأمر بها، فقال عثمان لعلي: كلمة، فقال: لقد علمت أنا تمتعنا مع رسول الله ﷺ، فقال: أجل، ولكننا كنا خائفين<sup>(٣)</sup>، فقد اتفق عثمان وعلي على أنهم تمتعوا مع النبي ﷺ. وأما قول عثمان «كنا خائفين» فإنهم كانوا خائفين في عمرة القضية، / وكانوا قد اعتَمَرُوا في أشهر الحج، وكان كل من اعتَمَر في أشهر الحج يسمى - أيضاً - متمتعاً؛ لأن الناهين عن المتعة كانوا ينهون عن العمرة في أشهر الحج مطلقاً.

وشاهده ما في الصحيح عن سعد بن أبي وقاص لما بلغه أن معاوية نهى عن المتعة، قال: فعلناها مع رسول الله ﷺ، وهذا كافر بالعرش. يعني معاوية<sup>(٤)</sup>. ومعلوم أن معاوية كان مسلماً في حجة الوداع، بل وفي عمرة الجعرانة عام الفتح، أو قبل ذلك، ولكن في عمرة القضية كافر بعرش مكة. وقد سمي سعد عمرة القضية متعة. فلعل عثمان أراد الخوف عام القضية، وكانوا - أيضاً - خائفين عام الفتح. وأما عام حجة الوداع فكانوا آمنين، لم يكن

(٢) البخاري في الحج (١٥٦٣).

(٤) مسلم في الحج (١٢٢٥/١٦٤).

(١) مسلم في الحج (١٢٢٣/١٥٩).

(٣) مسلم في الحج (١٢٢٣/١٥٨).

قد بقى مشرك، بل نفى الله الشرك وأهله؛ ولهذا قالوا: صلينا مع رسول الله ﷺ فى آمن ما كان الناس ركعتين، فلعله قد اشتبه حالهم هذا العام بحالهم هذا العام. كما اشتبه على من روى أنه نهى عن متعة النساء فى حجة الوداع. وإنما كان النهى فى غزاة الفتح.

وكما يظن بعض الناس أن النبى ﷺ دخل الكعبة فى حجة أو عمرة، وإنما كان دخوله الكعبة عام الفتح لما فتح مكة، ولم يقل أحد: إنه دخلها فى حجة، ولا عمرة. بل فى الصحيحين عن إسماعيل بن أبى خالد قال: قلت لعبد الله بن أبى أوفى - من صحابة النبى ﷺ - أَدْخَلَ النبى ﷺ البيت فى عمرته؟ قال: لا (١).

٢٦/٦٩

وفى الصحيحين عن مطرف بن الشخير، قال: قال لى عمران بن حصين: أحدثك حديثاً، لعل الله أن ينفعك به: إن رسول الله ﷺ جمع بين حجته وعمرته، ثم إنه لم يمه عنه حتى مات (٢)، ولم ينزل فيه قرآن يحرمه. وفى رواية قال: تمتع رسول الله ﷺ، وتمتعا معه (٣) فهذا عمران وهو من أجل السابقين الأولين، أخبر أنه تمتع وأنه جمع بين الحج والعمرة.

وفى صحيح مسلم عن غنيم بن قيس قال: سألت سعد بن أبى وقاص عن المتعة فى الحج، فقال: فعلناها، وهذا يومئذ كافر بالعرش. يعنى بيوت مكة - يعنى معاوية (٤). وهذا إنما أراد به سعد عمرة القضية، فإن معاوية لم يكن أسلم إذ ذاك. وأما فى حجة الوداع فكان قد أسلم، فكذلك فى عمرة الجعرانة، فسمى سعد الاعتمار فى أشهر الحج متعة؛ لأن بعض الشاميين كانوا ينهون عن الاعتمار فى أشهر الحج، فصار الصحابة يروون السنة فى ذلك ردّاً على من نهى عن ذلك، فالقارن عندهم تمتع، ولهذا وجب عليه الهدى ودخل فى قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦].

٢٦/٧٠

وفى صحيح البخارى وغيره عن عمر بن الخطاب قال: سمعت رسول الله ﷺ وهو بواد العقيق يقول: «أتانى الليلة آت من ربي، فقال: صل فى هذا الوادى المبارك، وقل: عمرة فى حجة» (٥). فهؤلاء الخلفاء الراشدون: عمر، وعثمان، وعلى، وغير الخلفاء كعمران ابن حصين يروى عنهم بأصح الأسانيد، أن النبى ﷺ قرن بين العمرة والحج، وكانوا يسمونه تمتعاً.

وفى الصحيحين عن بكر بن عبد الله المزنى، عن أنس بن مالك، قال: سمعت رسول الله ﷺ يلبى بالحج والعمرة، فحدثت بذلك ابن عمر، فقال: لبي بالحج وحده، فلقيت

(١) البخارى فى الحج (١٦٠٠)، ومسلم فى الحج (٣٩٧/١٣٣٢).

(٢) مسلم فى الحج (١٦٧/١٢٢٦).

(٣) مسلم فى الحج (١٦٧/١٢٢٦).

(٤) البخارى فى الحج (١٥٣٤).

(٥) مسلم فى الحج (١٦٤/١٢٢٥).

أنساً فحدثته، فقال: ما يعدونا إلا صبيانا، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ليكن عمره وحجاً»<sup>(١)</sup>. فهذا أنس يخبر أنه سمع النبي ﷺ يلبي بالحج والعمرة جميعاً، وما ذكره بكر عن ابن عمر عنه، فجوابه أن الثقة - الذين هم أثبت في ابن عمر من بكر، مثل ابنه سالم، رووا عنه أنه قال: تمتع رسول الله ﷺ بالعمرة إلى الحج، وهؤلاء أثبت عن ابن عمر من بكر. وغلط بكر على ابن عمر، أولى من تغليب سالم ابنه عنه، وتغليظه هو على النبي ﷺ.

ويشبه هذا أن ابن عمر قال له: أفرد الحج فظن أنه قال: لبي بالحج، فإن أفراد الحج كانوا يطلقونه ويريدون به أفراد أعمال الحج، وذلك/ يرد قول من يقول: إنه قرن فطاف طوافين، وسعى سعين، ومن يقول: إنه أحل من إحرامه. فرواية من روى من الصحابة أنه أفرد الحج ترد على هؤلاء. يبين هذا: ما رواه مسلم في صحيحه عن نافع عن ابن عمر قال: أهللنا مع رسول الله ﷺ بالحج مفرداً، وفي رواية أهل بالحج مفرداً<sup>(٢)</sup>. فلم يذكروا عن ابن عمر إلا أنه قال: أفرد الحج، لا أنه قال: لبي بالحج.

وفي السنن من حديث البراء بن عازب أن النبي ﷺ قال لعلى: «قد سقت الهدى، وقرنت»<sup>(٣)</sup>. وفي الصحيحين من حديث الزهري عن سالم عن أبيه، عن عبد الله بن عمر، قال: تمتع رسول الله ﷺ في حجة الوداع بالعمرة إلى الحج، وأهدى فساق معه الهدى، من ذى الحليفة، وقد اعتمر رسول الله ﷺ فأهل بالعمرة ثم أهل بالحج، وتمتع الناس مع رسول الله ﷺ بالعمرة إلى الحج، فكان من الناس من أهدى فساق الهدى، ومنهم من لم يهد، فلما قدم رسول الله ﷺ مكة قال للناس: «من كان منكم أهدى فإنه لا يحل من شيء حرم منه، حتى يقضى حجه، ومن لم يكن منكم أهدى فليطف بالبيت، وبالصفا والمروة، وليقصّر، وليتحلل، ثم ليهل بالحج، وليهدى، فمن لم يجد هدياً فصيام ثلاثة أيام في الحج، وسبعة / إذا رجع إلى أهله». وطاف رسول الله ﷺ حين قدم مكة فاستلم الركن أول شيء، ثم خَبَّ ثلاثة أشواط، من السبع، ومشى أربعة أطواف، ثم رجع حين قضى طوافه بالبيت، فصلى عند المقام ركعتين، ثم سلم فانصرف، فأتى الصفا فطاف بالصفا والمروة، سبعة أطواف ثم لم يتحلل من كل شيء حرم منه، حتى قضى حجه، ونحر هديه يوم النحر، وأفاض فطاف بالبيت، ثم حل من كل شيء حرم منه، وفعل مثل ما فعل رسول الله ﷺ من أهدى فساق الهدى من الناس<sup>(٤)</sup>. قال الزهري:

(١) البخارى فى الحج (١٥٦٣) عن مروان بن الحكم، ومسلم فى الحج (١٢٣٢/١٨٥) عن أنس.

(٢) مسلم فى الحج (١٢٣١/١٨٤). (٣) أبو داود فى الحج (١٧٩٧).

(٤) البخارى فى الحج (١٦٩١) ومسلم فى الحج (١٢٢٧/١٧٤) كلاهما عن عبد الله بن عمر.

والحج: ضرب من العتو. انظر: النهاية ٣/٢.

وحدثني عروة عن عائشة مثل حديث سالم عن أبيه .

فهذا أصح حديث على وجه الأرض . وهو من حديث الزهري - أعلم أهل زمانه بالسنة - عن سالم ، عن ابن عمر ، وهو أصح من حدث ابن عمر ، ومن حديث عروة عن عائشة وهو أصح من حديث عائشة ، وقد ثبت عنها في الصحيحين أن النبي ﷺ اعتمر أربع عمر : الرابعة مع حجته<sup>(١)</sup> . ولم يعتمر بعدها باتفاق المسلمين ، فتعين أن يكون قرن بين العمرة والحج ، وقال : هكذا فعل رسول الله ﷺ . وكذلك أخبرت أن الذين جمعوا الحج والعمرة ، إنما طافوا طوافاً واحداً .

وأما الذين نقل عنهم : أنه أفرد الحج ، فهم ثلاثة : عائشة ، وابن / عمر ، وجابر . ٢٦/٧٣  
والثلاثة نقل عنهم التمتع . وحديث عائشة وابن عمر أنه تمتع بالعمرة إلى الحج أصح من حديثهما أنه أفرد الحج ، وما صح عنهما من ذلك فمعناه : أفراد أعمال الحج .

وفي الصحيحين عن حفصة أن النبي ﷺ أمر أزواجه أن يحلن عام حجة الوداع ، قالت حفصة : فما يمنعك أن تحل ؟ فقال : «إني لبدت رأسي ، وقلدت هدي ، فلا أحل حتى أنحر هدي» . وفي رواية : ما شأن الناس ، حلوا ولم تحل أنت من عمرتك ؟ فقال : «إني لبدت رأسي ، وقلدت هدي ، فلا أحل حتى أنحر الهدى»<sup>(٢)</sup> . فهذا يدل على أنه كان معتمراً ، وليس فيه أنه لم يكن مع العمرة حاجاً .

وما يبين ذلك أن في الصحيحين عن أنس أن النبي ﷺ اعتمر أربع عمر ، كلهن في ذي القعدة إلا التي مع حجته ، عمرة الحديبية في ذي القعدة ، وعمرة في العام المقبل في ذي القعدة ، وعمرة من الجمرانة في ذي القعدة ، وعمرة مع حجته<sup>(٣)</sup> .

وفي الصحيحين عن مجاهد قال : دخلت أنا وعروة بن الزبير المسجد ، فإذا عبد الله بن عمر جالس إلى حجرة عائشة ، فقال له عروة : يا أبا عبد الرحمن ، كم اعتمر النبي ﷺ ؟ فقال : أربع عمر ؛ إحداهن في رجب ، فقال عروة : ألا تسمعين يا أم المؤمنين إلى / ما يقول ٢٦/٧٤  
أبو عبد الرحمن ، فقالت : وما يقول ؟ قال يقول : اعتمر رسول الله ﷺ أربع عمر إحداهن في رجب ، فقالت : يرحم الله أبا عبد الرحمن ؟ ما اعتمر رسول الله ﷺ إلا وهو معه ، وما اعتمر في رجب قط<sup>(٤)</sup> . فعائشة أنكرت كونه اعتمر في رجب ، وما أنكرت كونه اعتمر

(١) البخاري في العمرة (١٧٧٥) ومسلم في الحج (٢١٧/١٢٥٣) .

(٢) البخاري في الحج (١٧٢٥) ومسلم في الحج (١٧٩/١٢٢٩) .

وتليد الشعر : أن يجعل فيه شيء من صمغ عند الإحرام ، لتلا شعث ويقمل ، إبقاء على الشعر . وإنما يلبّد من يطول مكته في الإحرام . انظر : النهاية ٢٢٤/٤ .

(٣) البخاري في العمرة (١٧٧٩) ومسلم في الحج (٢١٧/١٢٥٣) .

(٤) البخاري في العمرة (١٧٦٦) ومسلم في الحج (٢٢٠/١٢٥٥) .



أربع عمر. فقد اتفقت عائشة وابن عمر على أنه اعتمر أربع عمر، كما روى ذلك عن أنس. وقد ثبت باتفاق الناس أنه لم يعتمر بعد الحج. وثبت أن ابن عمر وعائشة نقلا عنه أنه اعتمر مع الحج، وهذا هو التمتع العام الذي يدخل فيه القران، وهو الموجب للهدى. فتبين أن الروايات الكثيرة الثابتة عن ابن عمر وعائشة توافق ما فعله سائر الصحابة، أنه كان متمتعا التمتع العام.

ومن قال: إنه أحرم مطلقاً فاحتج بحديث مرسل، ومثل هذا لا يجوز أن يعارض به الأحاديث الصحيحة.

فقد تبين أن من قال: أفرد الحج، فإن ادعى أنه اعتمر بعد الحج كما يظنه بعض المتفقهة، فهذا مخطئٌ باتفاق العلماء، ومن قال: إنه أفرد الحج، بمعنى أنه لم يأت مع حجته بعمره، فهذا قد اعتقده بعض العلماء، وهو غلط، ولم يثبت ذلك عن أحد من الصحابة.

٢٦/٧٥

/ومن قال: إنه أحرم إحراماً مطلقاً، فقله غلط، لم ينقل عن أحد من الصحابة.

ومن قال: إنه تمتع، بمعنى أنه لم يحرم بالحج حتى طاف وسعى، فقله - أيضاً - غلط، لم ينقل عن أحد من الصحابة.

ومن قال: إنه تمتع، بمعنى أنه حل من إحرامه، فهو - أيضاً - مخطئٌ باتفاق العلماء العارفين بالأحاديث.

ومن قال: إنه قرن، بمعنى أنه طاف طوافين وسعى سعيين، فقد غلط أيضاً، ولم ينقل ذلك أحد من الصحابة عن النبي ﷺ. فالغلط في هذا الباب وقع ممن دون الصحابة، فلم يفهموا كلامهم، وأما الصحابة فتقولهم متفقة.

ومما يبين أنه لم يطف طوافين، ولا سعى سعيين لا هو ولا أصحابه، ما في الصحيحين عن عروة عن عائشة قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ فقال: «من كان معه هدى فليهل بالحج مع العمرة، ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعاً». وقالت فيه: فطاف الذين كانوا أهلوا بالعمرة بالبيت، وبين الصفا والمروة، ثم حلوا، ثم طافوا طوافاً آخر بعد أن رجعوا من منى لحجهم، وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة فإنما طافوا طوافاً واحداً<sup>(١)</sup>.

٢٦/٧٦

/وفى صحيح مسلم عن طاوس عن عائشة: أنها أهلت بعمره، فقدمت ولم تطف بالبيت حتى حاضت، فنسكت المناسك كلها، وقد أهلت بالحج، فقال لها النبي ﷺ يوم النفر: «يَسَعُكَ طَوَافُكَ لِحْجِكَ وَعِمْرَتُكَ». فأبت، فبعث بها مع عبد الرحمن إلى التنعيم،

(١) البخارى فى العمرة (١٧٨٣) ومسلم فى الحج (١٢١١/١١١) واللفظ لمسلم.

فاعتمرت بعد الحج<sup>(١)</sup>. وفي مسلم - أيضا - عن مجاهد عن عائشة: أنها حاضت بسرف، فطهرت بعرفة، فقال لها النبي ﷺ: «يجزى عنك طوافك بالصفاء والمروة، عن حجك وعمرتك»<sup>(٢)</sup>. وفي سنن أبي داود عن عطاء عن عائشة: أن النبي ﷺ قال لها: «طوافك بالبيت، وبين الصفاء والمروة، يكفيك لحجك وعمرتك»<sup>(٣)</sup>. وفي الصحيحين عن جابر قال: دخل النبي ﷺ على عائشة ثم وجدها تبكي، وقالت: قد حضت، وقد حل الناس، ولم أحلل، ولم أطف بالبيت، فقال: «اغتسلي ثم أهلي بالحج». ففعلت ووقفت المواقف كلها، حتى إذا طهرت طافت بالكعبة، وبالصفا والمروة، ثم قال: «قد حللت من حجك وعمرتك جميعاً». قالت: يا رسول الله، إنى أجد فى نفسى، أنى لم أطف بالبيت حين حججت، فقال: «فاذهب بها يا عبد الرحمن فأعمرها من التعميم» وذلك ليلة الحصة<sup>(٤)</sup>.

فقد أخبرت عائشة فى الحديث الصحيح أن الذين قرنوا لم يطوفوا بالبيت، وبين الصفاء والمروة، إلا الطواف الأول الذى طافه / المتمتعون أولا.

٢٦/٧٧

وأىضا، فقد ثبت بالأحاديث الصحيحة فى قضيتها، أنها لما طافت يوم النحر بالبيت، وبين الصفاء والمروة، قال لها: «قد حللت»، وقال لها: «يسعك طوافك لحجك وعمرتك»، وأنه لا يجب عليها قضاء تلك العمرة، ودل ذلك على أن القارن يجزئ طواف واحد بالبيت، وبين الصفاء والمروة، كما يجزئ المفرد، لا سيما وعائشة لم تطف إلا طواف قدوم، بل لم تطف إلا بعد التعريف، وسعت مع ذلك، فإذا كان طواف الإفاضة والسعى بعده يكفى القارن، فلأن يكفيه طواف القدوم مع طواف الإفاضة، وسعى واحد مع أحدهما بطريق الأولى.

ومما يبين ذلك أن الصحابة الذين نقلوا حجة رسول الله ﷺ كلهم نقلوا أنه لما طاف الصحابة بالبيت، وبين الصفاء والمروة، أمرهم النبي ﷺ بالتحلل إلا من ساق الهدى، فإنه لا يتحلل إلا يوم النحر. ولم ينقل أحد منهم أن أحداً منهم طاف وسعى، ثم طاف وسعى، ومن المعلوم أن مثل هذا مما تتوفر الهمم والدواعى على نقله، فلما لم ينقله أحد من الصحابة علم أن هذا لم يكن، وعمدة من قال ذلك أثر يرويه الكوفيون عن على، وأثر آخر عن ابن مسعود، وقد روى جعفر بن محمد عن أبيه محمد بن على أنه كان يحفظ عن على بن أبى طالب للقارن طوافاً واحداً بين الصفاء والمروة، خلاف ما يحفظ أهل العراق. وما رواه العراقيون منه ما هو منقطع، ومنه ما رجاله مجهولون أو مجروحون. ولهذا طعن علماء النقل فى ذلك، حتى قال ابن حزم: كل ما روى فى ذلك عن الصحابة لا يصح منه

٢٦/٧٨

(١) مسلم فى الحج (١٢١١ / ١٣٢) .

(٢) مسلم فى الحج (١٢١١ / ١٣٣) .

(٣) أبو داود فى المناسك (١٨٩٧) .

(٤) البخارى فى العمرة (١٧٨٥) ومسلم فى الحج (١٢١٢ / ١٣٥) واللفظ لمسلم .

ولا كلمة واحدة، وقد نقل في ذلك عن النبي ﷺ ما هو موضوع بلا ريب.

وأيضاً، ففي الصحيحين عن ابن عمر قال لهم: اشهدوا أني قد أوجبت حجاً مع عمرتي، ثم انطلق يهل بهما جميعاً، حتى قدم مكة فطاف بالبيت، وبالصفا والمروة. ولم يزد على ذلك، ولم يخلق ولا قصر، ولا أحل من شيء حرم منه حتى كان يوم النحر، فخلق ونحر، ورأى أنه قد قضى طواف الحج والعمرة بطوافه الأول. ثم قال: هكذا فعل رسول الله ﷺ<sup>(١)</sup>.

وأيضاً، فقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة»<sup>(٢)</sup>، وإذا دخلت فيه لم تحتاج إلى عمل زائد على عمله. وقد روى سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل، قال: حلف لي طاوس ما طاف أحد من أصحاب رسول الله ﷺ في حجته وعمرته إلا طوافاً واحداً.

وقد ثبت مثل هذا عن ابن عمر، وابن عباس، وجابر، وغيرهم، وهم من أعلم الناس بحجة رسول الله ﷺ ولا يخالفونها.

٢٦/٧٩ / فهذه الأحاديث الثابتة الصحيحة عن النبي ﷺ تبين: أنه لم يطف بالبيت، وبين الصفا والمروة إلا طوافاً واحداً. فتبين بذلك أن الذي دلت عليه الأحاديث هو الذي قاله أئمة أهل الحديث، كأحمد وغيره، أن النبي ﷺ كان قارئاً، وأنه لم يطف إلا طوافاً واحداً بالبيت، وبين الصفا والمروة، لكنه ساق الهدى، فمن ساق الهدى فالقرآن أفضل له من التمتع، ومن لم يسق الهدى فالتمتع أفضل له، كما أمر النبي ﷺ أصحابه، والله أعلم.

٢٦/٨٠ / وسئل - رحمه الله تعالى - عن حج النبي ﷺ، هل كان مفرداً؟ أو قارئاً؟ أو متمتعاً؟ وأيما أفضل لمن يحج، فقد أكثر الناس القول، وأطالوا وزادوا ونقصوا، والقصد كشف الحق عن هذه الأحوال، وقول بعض الناس إن أحداً من الصحابة أتى بعمرة من مكة، والحديث الذي رواه: «أن عمرة في رمضان تقوم كذا وكذا حجة»<sup>(٣)</sup>. هل هو صحيح؟ أم لا؟

فأجاب:

الحمد رب العالمين، أما حج النبي ﷺ، فالصحيح أنه كان قارئاً، قرن بين الحج

(١) البخاري في الحج (١٦٤٠) ومسلم في الحج (١٨٢/١٢٣٠).

(٢) مسلم في الحج (١٤٧/١٢١٨) عن جابر بن عبد الله.

(٣) البخاري في العمرة (١٧٨٢) ومسلم في الحج (٢٢١/١٢٥٦) عن ابن عباس.

والعمرة، وساق الهدى ولم يطف بالبيت، وبين الصفا والمروة إلا طوافاً واحداً، حين قدم.  
لكنه طاف طواف الإفاضة مع هذين الطوافين.

وهذا الذى ذكرناه هو الصواب المحقق عند أهل المعرفة بالأحاديث، الذين جمعوا طرقها،  
وعرفوا مقصدها، وقد جمع أبو محمد بن حزم فى حجة الوداع كتاباً جيداً فى هذا الباب.

وقال الإمام أحمد: لا أشك أن النبى ﷺ كان / قارئاً، والتمتع أحب إلى ؛ لأنه آخر  
الأمرين. يريد به قول النبى ﷺ بعد أن طاف وسعى، وأمر أصحابه بالتحلل، فشق عليهم،  
فقال: «لو استقبلت من أمرى ما استدبرت، لما سقت الهدى، ولجعلتها عمرة»<sup>(١)</sup>. وهذا  
إنما يقتضى أنه كان متمتعاً بدون سوق الهدى، والنبى ﷺ كان قد ساق الهدى؛ ولهذا قال  
أحمد فى رواية المروزي: إذا ساق الهدى فالقران أفضل، وذلك لأنه فعل النبى ﷺ.

وهذا الذى ذكرناه من أنه حج قارئاً يتبين لمن تدبر الأحاديث، وفهم مضمونها، وبسط  
ذلك فى هذا الموضع غير ممكن، لكن نذكر نكتاً مختصرة:

منها: أن الذين نقلوا لفظ رسول الله ﷺ كلفظ تليته، ولفظه فى خبره عن نفسه،  
وفيما يخبر به عن أمر الله له: إنما ذكروا القران؛ كقول أنس فى الصحيحين: سمعته  
يقول: «ليك عمرة وحجة» وكان تحت ناقته<sup>(٢)</sup>. وكحديث عمر الذى فى الصحيح حيث  
قال: «أتانى آت من ربي فى هذا الوادى المبارك، وقال: قل: عمرة فى حجة»<sup>(٣)</sup>. وقوله  
فى حديث البراء بن عازب: «فإنى سقت الهدى وقرنت»<sup>(٤)</sup>.

والذين قالوا: تمتع بالعمرة إلى الحج، لم تزل قلوبهم على غير / القران، فإن القران كان  
عندهم داخلاً فى مسمى التمتع بالعمرة إلى الحج كما جاء مفسراً فى الصحيحين، من أن  
عثمان كان ينهى عن المتعة، وكان على يأمر بها، فلما رأى ذلك على أهل بهما جميعاً.

ولهذا وجب عند الأئمة على القارئ الهدى بقوله: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا  
اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦]. وذلك أن مقصود حقيقة التمتع أن يأتى بالعمرة فى  
أشهر الحج، ويحج من عامه، فيترفه بسقوط أحد السفرين، قد أحل من عمرته، ثم أحرم  
بالحج، أو أحرم بالحج مع العمرة، أو أدخل الحج على العمرة، فأتى بالعمرة والحج جميعاً  
فى أشهر الحج من غير سفر بينهما، فيترفه بسقوط أحد السفرين. فهذا كله داخل فى  
مسمى التمتع، مع أن هؤلاء لم ينقلوا لفظ رسول الله ﷺ.

وكذلك الذين قالوا: أفرد الحج، مع أن هذا اللفظ يراد به الرد على من قال: تمتع

(١) سبق تخريجه ص ٢٣.

(٢) مسلم فى الحج (١٢٣٢/١٨٥، ١٨٦) ولم يعزه المزى فى التحفة إلى البخارى.

(٣) سبق تخريجه ص ٤١. (٤) سقط بالأصل وما بين المعقوفين من أبى داود نى المناسك (١٧٩٧).

بالعمرة إلى الحج، وحل من إحرامه، وعلى من قال: إنه طاف طوافين، وسعى سبعين، فإن أصحابه حلوا من إحرامهم حيث لم يسوقوا الهدى، فبقوا محرمين كما يبقى مفردًا بحج ولم يأتوا بزيادة على عمل المفرد. فبين هؤلاء أنه لم يفعل إلا أفعال الحج، لم يحل من إحرامه ولا زاد عليها، وتبين بذلك أنه قد اعتمر أربعاً؛ إحداهن عمرة مع حجته، ولا نزاع بين أهل العلم أنه لم يعتمر/ بعد الحجة لا هو ولا أحد ممن حج معه حجة الوداع، إلا عائشة خاصة، فإنه أعمرها مع أخيها عبد الرحمن، لأجل حيضها الذي حاضته وبنيت بعد ذلك مساجد، فسميت «مساجد عائشة»، فإنها أحرمت بالعمرة من هناك، فإنه أدنى الحل إلى مكة؛ إذ ذاك الجانب من الحرم أقرب جوانبه من مكة. وكان قد اعتمر مع حجته ولم يعتمر بعدها، فتبين أن عمرته كانت فيها قبلها، فيكون متمتعاً.

٢٦/٨٣

يوضح ذلك أن عامة الذين روى عنهم أنه أفرد الحج، كعائشة، وابن عمر. روى عنهم أنه تمتع بالعمرة إلى الحج، كما ثبت ذلك في الصحيحين عن ابن عمر وعائشة وغيرهما، وقد تبين أن من قال: تمتع بالعمرة إلى الحج، وأنه حل من إحرامه، كما زعم ذلك بعض أصحاب أحمد، كالقاضي، وغيره، وزعموا أنه كان مخصوصاً بذلك، دون من تمتع وساق الهدى - فهذا القول خطأ.

وكذلك من يظن من أصحاب مالك والشافعي أنه أفرد الحج، واعتمر عقب ذلك، فهذا القول خطأ، وكلا القولين مخالف لإجماع أهل العلم بالآثار.

وكذلك من زعم أنه طاف طوافين، وسعى سبعين، كما يختار ذلك أصحاب أبي حنيفة، وأنه خلاف الأحاديث الصحيحة، التي / تبين أنه لم يطف بالبيت والصفاء والمروة إلا مرة واحدة.

٢٦/٨٤

وأما من قال من أصحاب أحمد: إنه تمتع ولم يحل من إحرامه؛ لأجل سوق الهدى، كما يختاره أبو محمد وغيره، فالتمتع على المشهور عندهم: السعى بين الصفاء والمروة بعد طواف الإفاضة للحج، كما سعى أولاً للعمرة، والنبي ﷺ لم يسع بعد الإفاضة، فكيف يكون متمتعاً على هذا القول؟ لكن عن أحمد رواية أخرى، أن المتمتع لا يحتاج إلى سعى ثان، بل يكفيه السعى الأول، كما يكفى المفرد، وكما يكفى القارن.

وسبب اختلاف الروایتين عن أحمد: أن في حديث عامر: أنهم لم يطوفوا بالبيت، وبين الصفاء والمروة، إلا الطواف الأول، وفي حديث عائشة: أنهم طافوا بعد التعريف، فإنه على هذه الرواية لا يتوجه هذا الإلزام؛ لكن لا يبقى بين القارن وبين المتمتع الذي ساق الهدى - فلم يحل لأجله - فرق، إلا أن القارن أحرَم بالحج قبل الطواف والسعى، والمتمتع أحرَم بالحج بعد ذلك، فإذا كان إدخاله الحج عليها بعد طوافه وسعيه كإدخاله قبل طوافه

وسعيه لا يوجب عليه سعيًا ثانيًا، لم يكن بين القارن والمتمتع الذى لم يحل فرق أصلاً.

وعلى هذا، لإحرامه بالحج قبل أن يطوف ويسعى، أفضل من أن / يحرم به بعد الطواف والسعى، وقد صح عن النبي ﷺ أنه أحرم بهما جميعاً، وقال: «ليكن عمرة وحجاً»<sup>(١)</sup>، ومن لم يحرم بالحج إلا بعد الطواف والسعى لا يقول هذا.

ومن قال من أصحاب مالك والشافعى: أفرد الحج ولم يعتمر مع حجته، فالأحاديث الصحيحة - التى تبين أنه اعتمر مع حجته وأنه اعتمر أربع عمر؛ عمرة الحديبية، وعمرة القضية، وعمرة الجعرانة، والعمرة التى مع حجته - ترد هذا القول. وكذلك قول حفصة فى الحديث المتفق عليه: ما بال الناس حلو. ولم تحل من عمرتك؟ فقال: «إنى لبُدت راسى، وقلدت هدى، فلا أحل حتى أنحر»<sup>(٢)</sup>.

وأما قول القائل: أيما أفضل؟

فالتحقيق فى هذه المسألة: أنه إذا أفرد الحج بسفرة، والعمرة بسفرة، فهو أفضل من القارن، والتمتع الخاص بسفرة واحدة وقد نص على ذلك أحمد وأبو حنيفة، مع مالك، والشافعى، وغيرهم. وهذا هو الأفراد الذى فعله أبو بكر وعمر. وكان عمر يختاره للناس وكذلك على - رضى الله عنه - وقال عمر وعلى فى قوله: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦] قالوا: إتمامهما أن تهل بهما من ديرة أهلك. وقد قال النبي ﷺ لعائشة فى عمرتها: «أجرك على قدر / نصبك»<sup>(٣)</sup>. وإذا رجع الحاج إلى ديرة أهله، فأنشأ منها العمرة، أو اعتمر قبل أشهر الحج، وأقام حتى يحج، أو اعتمر فى أشهره، ورجع إلى أهله ثم حج، فهنا قد أتى بكل واحد من النسكين من ديرة أهله. وهذا أتى بهما على الكمال، فهو أفضل من غيره.

وأما إذا أفرد الحج واعتمر عقب ذلك من أدنى الحل، فهذا الأفراد لم يفعله رسول الله ﷺ، ولا أحد من أصحابه الذين حجوا معه، بل ولا غيرهم. كيف يكون هو الأفضل مما فعلوه معه بأمره؟ بل لم يعرف أن أحداً اعتمر من مكة على عهد رسول الله ﷺ إلا عائشة، لا فى حجة الوداع، ولا قبلها، ولا بعدها، بل هذه العمرة لا تجزئ عن عمرة الإسلام فى إحدى الروايتين عن أحمد. وعند بعض أهل العلم أنها متعة.

وتكره العمرة فى ذى الحجة عند طائفة من أهل العلم، مع أن عائشة كانت إذا حجت صبرت حتى يدخل المحرم، ثم تحرم من الجحفة فلم تكن تعتمر من أدنى الحل، ولا فى ذى الحجة.

وأما إذا أراد أن يجمع بين النسكين بسفرة واحدة، وقدم مكة فى أشهر الحج، ولم يسق

(١) سبق تخريجه ص ٤٣.

(٢) سبق تخريجه ص ٤٢.

(٣) البخارى فى العمرة (١٧٨٧) ومسلم فى الحج (١٢١١/١٢٦).

الهدى. فالتمتع أفضل له، من أن يحج ويعتمر بعد ذلك من الحل؛ لأن أصحاب رسول الله ﷺ / الذين حجوا معه ولم يسوقوا الهدى، أمرهم جميعهم أن يحجوا هكذا: أمرهم إذا طافوا بالبيت وبين الصفا والمروة أن يحلوا من إحرامهم، ويجعلوها متعة، فلما كان يوم التروية أمرهم أنم يحرموا بالحج، وهذا متواتر عنه ﷺ أنه أمرهم بذلك، وحجوا معه كذلك. ومعلوم أنهم أفضل الأمة بعده، ولا حجة تكون أفضل من حجة أفضل الأمة، مع أفضل الخلق بأمره، فكيف يكون حج من حج مفرداً، واعتمر عقب ذلك، أو قارناً ولم يسق الهدى أفضل من حج هؤلاء معه بأمره، وكيف يتقلهم عن الأفضل إلى المفضول وأمره ابلغ من فعله؟! ٢٦/٨٧

وأيضاً، فإن من يحرم بالعمرة قد نوى الحج، فإنه ينوى التمتع بالعمرة إلى الحج، كما ينوى المغتسل إذا بدأ بالتوضؤ أنه يتوضأ الوضوء الذي هو بعض الغسل، فيكون تحريمان وتحليان، كما للمفرد تحليان وتحريمان، فيكون له هدى، كما للقارن هدى، والهدى هدى نسك، لا هدى جيران، فإن هدى الجيران - الذي يكون لترك واجب، أو فعل محرم - لا يحل سببه إلا مع العذر. فليس له أن يترك شيئاً من واجبات الحج بلا عذر، أو يفعل شيئاً من محظوراته بلا عذر، ويأتى بدم. وهذا له أن يتمتع بلا عذر، ويأتى بالهدى، فعلم أنه دم نسك. وقد ثبت بالسنة أنه يأكل، كما أكل / النبي ﷺ من هديه، وقد كان قارئاً، وكما ذبح عن نسائه البقرة، وأطعمهن من ذلك، وكن متمتعات. ٢٦/٨٨

وأيضاً، فلمن يأتى بالعبادتين: إذا كانتا من جنس يجمع بينهما، أن يبدأ بالصغرى على الكبرى، كما يتوضأ المغتسل، ثم يتم غسله، وكما أمره بمثل ذلك فى غسل الميت، فإذا اعتمر ثم أتى بالحج كان موافقاً لهذا، بخلاف من حج فإنه أتى بالغاية. فإذا اعتمر عقب ذلك لم يكن فى عمرته عمل رائد.

وإذا أحرم بالعمرة ثم أدخل عليها الحج جاز ذلك بالاتفاق؛ لأنه التزم أكثر مما كان عليه.

وأما إذا أحرم بالحج ثم أدخل عليه العمرة لم يجز على الصحيح لأنه لا يلتزم زيادة شئ، وإنما جوزه أبوحنيفة بناء على أصله، فى أن عمل القارن فيه زيادة على عمل المفرد.

ومن سافر سفرة واحدة واعتمر فيها، ثم أراد أن يسافر أخرى للحج، فتمتعه أيضاً أفضل له من الحج، فإن كثيراً من الصحابة الذين حجوا مع النبي ﷺ كانوا قد اعتمروا قبل ذلك، ومع هذا فأمرهم بالتمتع، لم يأمرهم بالافراد، ولأن هذا يجمع بين عمرتين وحجة وهدى، وهذا أفضل من عمرة وحجة.

/ وكذلك لو تمتع ثم سافر من دويرة أهله للمتعة، فهذا أفضل من سفرة بعمره، وسفرة ٢٦/٨٩ بحجة مفردة، وهذا المفرد أفضل من سفرة واحدة يتمتع فيها.

وأما إذا أراد أن يجمع بين النسكين بسفرة واحدة، ويسوق الهدى، فالقران أفضل، اقتداء برسول الله ﷺ حيث قرن، وساق الهدى.

ومن قال: إنه مع سوق الهدى يكون التمتع أفضل له. قيل له: مع أن هذا مخالف للسنة إذا أحرم قبل الطواف والسعى كان قد تقدم إحرامه، ووقع الطواف والسعى عن الحج والعمره، وإذا أحرم بعدهما لم يكن الطواف والسعى واقعاً إلا عن العمره. ووقوع الأفعال عن حج مع عمره خير من وقوعها عن عمره لا يتحلل فيها إلى أن يحج، لكنه قد يقول: إذا تأخر إحرامه بالحج لزمه سعى ثان، وهذا زيادة عمل، لكن هذا فيه نزاع كما تقدم.

وليس له أن يحتج بقول النبي ﷺ: «لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لما سقت الهدى، ولجعلتها عمره»<sup>(١)</sup>. لانه ﷺ لم يقل لتمتع مع سوق الهدى، بل قال: «لما سقت الهدى ولجعلتها عمره». فجعل المطلوب متعة بلا سوق هدى، وهذا / دليل ثان على أن من ساق الهدى لا يتمتع، بل يقرن. وإذا كان القران والتمتع مع سوق الهدى سواء، ارتفع النزاع.

فإن قيل: أيما أفضل أن يسوق الهدى ويقرن، أو أن يتمتع بلا سوق هدى، ويحل من إحرامه؟

قيل: هذا موضع الاجتهاد، فإنه قد تعارض دليلان شرعيان:

أحدهما: أنه قرن وساق الهدى في حجة الوداع، ولم يكن الله ليختار لنبه المفضل دون الأفضل، فإن خير الهدى هدى محمد ﷺ.

والثاني: أن قوله هذا، يقتضى أنه لو كان ذلك الحال هو وقت إحرامه، لكان أحرم بعمره، ولم يسق الهدى بقوله: «لو استقبلت من أمرى ما استدبرت»<sup>(٢)</sup>، فالذى استدبره هو الذى فعله ومضى فصار خلفه، والذى يستقبله هو الذى لم يفعله بعد، بل هو أمامه، فتبين أنه لو كان مستقبلاً لما استدبره من أمره - وهو الإحرام - لأحرم بالعمره دون هدى، وهو لا يختار أن ينتقل من الأفضل إلى المفضل، بل إنما يختار الأفضل. وذلك يدل على أنه تبين له حينئذ أن التمتع بلا هدى أفضل له.

ولكن من نصر الأول يجيب عن هذا بأنه لم يقل هذا لأجل أن / الذى فعله مفضل، ٢٦/٩١

(١، ٢) سبق تخريجهما ص ٢٣.



بل لأن أصحابه شق عليهم أن يحلوا من إحرامهم مع بقائه محرماً، فكان يختار موافقتهم ليفعلوا ما أمروا به عن انشراح وموافقة، وقد يتقل من الأفضل إلى المفضول لما فيه من الموافقة، واتلاف القلوب، كما قال لعائشة: «لولا أن قومك حديثوا عهد بجاهلية لنقضت الكعبة، ولجعلت لها بابين»<sup>(١)</sup>. فهنا ترك ما هو الأولى؛ لاجل الموافقة والتأليف الذي هو الأدنى من هذا الأولى، فكذلك اختار المتعة بلا هدى.

وعلى هذا التقدير، فيكون الله قد جمع له بين أن فعل الأفضل وبين أن أعطاه بما يراه من الموافقة لهم ما في ذلك من الفضل، فاجتمع له الأجران، وهذا هو اللائق بحاله ﷺ. يبين ذلك أن سوق الهدى أفضل من ترك سوقه، وقد ساق مائة بدنة، فكيف يكون ترك ذلك أفضل في نفسه بمجرد التحلل والإحرام ثانياً، وسوق الهدى فيه من تعظيم شعائر الله ما ليس في تكرار التحلل والتحريم.

يبين ذلك أن المتمتع إذا ساق الهدى فينبغي أن يكون أفضل من جميع من لم يسق، والقارن الذي ساق الهدى أفضل منهما.

٢٦/٩٢

وأيضاً، فإن القارن والمتمتع عليه هدى، ومعلوم أن الهدى الذي يسوقه / من الحل أفضل باتفاق المسلمين، مما يشتره من الحرم، بل في أحد قولى العلماء: لا يكون هدياً إلا بما أهدى من الحل إلى الحرم.

وحجبت، فسوقه من الميقات أفضل من سوقه من أدنى الحل، فكيف يجعل الهدى الذي لم يسق أفضل مما سيق، فهذا وغيره مما يبين أن سوق الهدى مع التمتع والقران أفضل من تمتع لا سوق فيه.

وأما سؤال السائل عن بعض الصحابة: هل اعتمر من مكة؟ فلم يعتمر أحد على عهد رسول الله ﷺ من مكة إلا عائشة خاصة، وعائشة نفسها كانت إذا حجت تمكث إلى أن يهل الحرم، ثم تخرج إلى الجحفة فتحرم منها بعمرة.

وقوله ﷺ: «عمرة في رمضان تعدل حجة»<sup>(٢)</sup>. وفي لفظ: «تعدل حجة معي»<sup>(٣)</sup>، وفي رواية أنه قال: «الحج من سبيل الله»<sup>(٤)</sup>، فبين لها أن اعتمارها في رمضان تقوم مقام الحجة التي تخلفت عنها، والحجة كانت من المدينة، والعمرة كانت من المدينة، وذلك لأن شهر رمضان هو شهر الصيام، وهو قبل أشهر الحج.

(٢) سبق تخريجه ص ٤٦.

(١) البخارى فى العلم (١٢٦) .

(٣) مسلم فى الحج (٢٢٢/١٢٥٦) عن ابن عباس.

(٤) أبو داود فى الحج (١٩٨٨) عن أم مقل.

ومن حج من عامه كان أفضل من المتمتع، والمتمتع لا بد أن يعتمر في أشهر الحج، وقد كان يمكنه أن يحرم بالحج، فلما عدل عن الإحرام / بالحج إلى الإحرام بالعمرة ترفه بسقوط أحد السفرين، فصار الهدى قائماً مقام هذا الترفه.

ولهذا ظن بعض الفقهاء أن هدى المتمتع هدى جبران، ومنعوه من الأكل منه، وجعلوا وجوب الهدى في المتمتع دليلاً على أنه مرجوح، فإن النسك السالم عن جبران أفضل من النسك المجبور.

فقال لهم الآخرون: دم الجبران لا يجوز للرجل أن يفعل سببه بغير عذر، وهنا يجوز التمتع من غير حاجة، فامتنع أن يكون هذا دم جبران. نعم، قد يقال: التمتع رخصة، والرخصة قد تكون أفضل، كما أن القصر أفضل من الترييح عند العلماء بالسنة المتواترة، واتفاق السلف، وكذلك «الفطر، والمسح» على أن أظهر قولى العلماء، فإن الفطر هو آخر الأمرين منه ﷺ.

وتنازع العلماء في وجوبه، وفي أجزاء الصوم في السفر، فذهب طائفة من السلف والخلف إلى أن الصائم في السفر عليه القضاء، واتفق المسلمون على أن الفطر في السفر جائز؛ لأنه كان آخر الأمرين من النبي ﷺ، واتفق المسلمون على جوازه وهو أفضل، فما تنازعوا في جوازه، مع أنه قد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «ليس من البر الصيام في السفر»<sup>(١)</sup>، وثبت في صحيح مسلم، أن حمزة / بن عمرو قال للنبي ﷺ: إني رجل أكثر الصيام، أفأصوم في السفر؟ فقال: «إن أفطرت فحسن، وإن صمت فلا بأس»<sup>(٢)</sup>. فحسن الفطر، ورفع البأس عن الصوم.

وهكذا «المسح على الخفين»، فإنه لم يتقل أحد أن النبي ﷺ كان إذا لبس الخفين على طهارة ثم أحدث أنه ينزعهما، ويغسل رجليه، بل كان يمسح عليهما، وهذا مورد النزاع، فأما إذا لم يكن عليه خفان ففرضه الغسل، ولا يشرع له أن يلبس الخفين لأجل المسح، بل صورة المسألة إذا لبسهما لحاجته، فهل الأفضل أن يمسح عليهما، أو يخلعهما، أو كلاهما على السواء؟ على ثلاثة أقوال:

والصواب: أن المسح أفضل، اتباعاً للسنة.

وأيضاً، فالذى يحج متمتعاً فعل ما يشرع باتفاق العلماء المعروفين، وأما غير المتمتع ففي حجه نزاع، فقد ثبت عن ابن عباس، وطائفة من السلف أن التمتع واجب، وأن كل من

(١) البخارى فى الصوم ( ١٩٤٦ ) ومسلم فى الصيام ( ١١١٥ / ٩٢ ) .

(٢) البخارى فى الصوم ( ١٩٤٣ ) ومسلم فى الصيام ( ١١٢١ / ١٠٣ ) .

طاف وسعى ولم يكن معه هدى، فإنه يحل من إحرامه، سواء قصد التحلل أو لم يقصده، وليس لأحد عند هؤلاء أن يحج إلا متمتعاً، وهذا مذهب ابن حزم، وغيره من أهل الظاهر. وهو مذهب الشيعة أيضاً؛ لأن النبي ﷺ أمر بذلك أصحابه في حجة الوداع، فإذا كان المتمتع / مختلفاً في وجوبه متفقاً على جوازه، وغيره ليس بواجب، ولم يتفق على جوازه، كان الحج الذي اتفق على جوازه أولى.

ولا يعارض هذا أن بعض المتقدمين كان ينهى عن المتعة، وكان بعض الولاة يضرب عليها، فعلماء أصحاب هذا القول قد قيل: إنهم لم يكونوا يحرمون المتعة، بل كانوا يختارون أن يعتمر الناس في غير أشهر الحج، كي لا يزال البيت معموراً بالحجاج والعمار. ومن قدر أنه نهى عن ذلك نهى تحريم، فهذا قول مخالف للسنّة الثابتة عن النبي ﷺ، مع مخالفته لكتاب الله، فلا يلتفت إليه.

وأما تنازع العلماء في جواز فسخ الفرد، والقارن، وانتقالهما إلى التمتع. فمن العلماء من قال: إن ذلك منسوخ، وإن ذلك كان مخصوصاً بالذين حجوا مع النبي ﷺ. قال بعضهم: لأن النبي ﷺ أراد أن يعلمهم جواز العمرة في أشهر الحج.

وقال آخرون: هذا قول ضعيف جداً، فإن النبي ﷺ اعتمر في أشهر الحج غير مرة، بل عمره كانت في أشهر الحج: عمرة الحديبية كانت في ذى القعدة، وعمرة القضاء في العام القابل كانت في ذى القعدة، وعمرة الجعرانة كانت في ذى القعدة، أما كان في هذا ما يبين جواز الاعتمار في أشهر الحج؟

وأيضاً، فقد ثبت في الصحيحين أنهم لما كانوا بذى الحليفة، قال: «من شاء أن يهل بعمرة وحجة فليفعل، ومن شاء أن يهل بحجة / فليفعل، ومن شاء أن يهل بعمرة فليفعل»<sup>(١)</sup>. فقد صرح لهم بجواز الثلاثة، وفي هذا بيان واضح لجواز العمرة في أشهر الحج.

وأيضاً، فالذين حجوا معه متمتعين كان في حجهم ما بين الجواز، فلا يجوز أن يأمر جميع من حج معه بالتحلل من إحرامه، وأن يجعلوا ذلك تمتعاً بمجرد بيان جواز ذلك، ولا ينقلهم عن الأفضل إلى المفضول، فعلم أنه إنما نقلهم إلى الأفضل، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قيل له: عمرتنا هذه لعامنا، أم للأبد؟ فقال: «بل للأبد، دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة»<sup>(٢)</sup>.

(١) البخارى في العمرة (١٧٨٣) ومسلم في الحج (١١٤/١٢١١) عن عائشة.

(٢) سبق تخريجه ص ٩.

وأيضاً، فإذا كان الكفار لم يكونوا يتمتعون، ولا يعتمرون في أشهر الحج، والنبى ﷺ قصد مخالفة الكفار، كان هذا من سنن الحج كما فعل في وقوفه بعرفة، ومزدلفة، فإن المشركين كانوا يعجلون الإفاضة من عرفة قبل الغروب، ويؤخرون الإفاضة من جَمْع<sup>(١)</sup> إلى أن تطلع الشمس. فخالفهم النبى ﷺ، وقال: «خالف هدينا هدى المشركين»<sup>(٢)</sup>. فأخر الإفاضة من عرفة إلى أن غربت الشمس، وعجل الإفاضة من جَمْع قبل طلوع الشمس، وهذا هو السنة للمسلمين باتفاق المسلمين، فهكذا ما فعله من التمتع والفسخ إن كان قصد به مخالفة المشركين، فهذا هو السنة، وإن فعله لأنه أفضل، وهو سنة، فعلى التقديرين يكون الفسخ أفضل، اتباعاً لما أمر به النبى ﷺ أصحابه، والله سبحانه أعلم.

٢٦/٩٧

## / وقال شيخ الإسلام - رحمه الله :

وأما الركن اليماني فلا يقبل على القول الصحيح، وأما سائر جوانب البيت، والركنان الشاميان، ومقام إبراهيم فلا يقبل، ولا يتمسح به باتفاق المسلمين المتبعين للسنة المتواترة عن النبى ﷺ.

فإذا لم يكن التمسح بذلك، وتقبيله مستحباً، فأولى ألا يقبل ولا يتمسح بما هو دون ذلك.

واتفق العلماء على أنه لا يستحب لمن سلم على النبى ﷺ عند قبره أن يقبل الحجر، ولا يتمسح بها لثلاثيها بيت المخلوق بيت الخالق، ولأنه قال ﷺ: «اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد»<sup>(٣)</sup>، وقال: «لا تتخذوا قبري عيداً»<sup>(٤)</sup>، وقال: «إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد، فإني أنهاكم عن ذلك»<sup>(٥)</sup>. فإذا كان هذا دين المسلمين في قبر النبى ﷺ، الذى هو سيد ولد آدم، فقبر غيره أولى ألا يقبل ولا يستلم.

وقد حكى بعض العلماء فى هذا خلافاً مرجوحاً، وأما الائمة المتبعون، والسلف الماضون، فما أعلم بينهم فى ذلك خلافاً، والله سبحانه أعلم.

(١) أى : المزدلفة. انظر: القاموس، مادة «جمع».

(٢) البخارى فى الحج (١٦٨٤).

(٣) أحمد ٢ / ٢٤٦ ومالك فى الموطأ فى قصر الصلاة ١ / ١٧٢ (٨٥) وقال ابن عبد البر : « لا خلاف عن مالك فى إرسال هذا الحديث ».

(٤) أحمد ٢ / ٣٦٧ وأبو داود فى المناسك ( ٢٠٤٢ ) .

(٥) مسلم فى المساجد ( ٥٣٢ / ٢٣ ) .

/ وقال شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن شهاب الدين عبد الحليم  
ابن الإمام مجد الدين عبد السلام بن عبد الله بن تيمية - رضى الله  
عنه :

الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستهديه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن  
سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا  
الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه  
وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد: فقد تكرر السؤال من كثير من المسلمين أن أكتب فى بيان مناسك الحج، ما  
يحتاج إليه غالب الحجاج فى غالب الأوقات، فإنى كنت قد كتبت منسكاً فى أوائل عمرى،  
فذكرت فيه أدعية كثيرة، وقلدت فى الاجكام من اتبعته قبلى من العلماء، وكتبت فى هذا ما  
تبين لى من سنة رسول الله ﷺ مختصراً مبيّناً، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

## / فصل /

أول ما يفعله قاصد الحج والعمرة إذا أراد الدخول فيهما: أن يحرم بذلك، وقبل ذلك  
فهو قاصد الحج أو العمرة، ولم يدخل فيهما بمنزلة الذى يخرج إلى صلاة الجمعة فله أجر  
السعى، ولا يدخل فى الصلاة حتى يحرم بها.

وعليه إذا وصل إلى الميقات أن يحرم. والمواقيت خمسة: ذو الحليفة، والجحفة، وقرن  
المنازل، ويَلَمَلَم، وذات عرق، ولما وقت النبى ﷺ المواقيت قال: «من لاهلهن ولمن مر  
عليهن من غير اهلهن، لمن يريد الحج والعمرة، ومن كان منزله دونهن فمهله من أهله،  
حتى أهل مكة يهلون من مكة»<sup>(١)</sup>.

ف ذو الحليفة: هى أبعد المواقيت، بينها وبين مكة عشر مراحل، أو أقل أو أكثر بحسب  
اختلاف الطرق، فإن منها إلى مكة عدة طرق، وتسمى وادى العقيق، ومسجدها يسمى  
مسجد الشجرة، وفيها بئر، تسميها جهال العامة: «بئر على»؛ لظنهم أن علياً قاتل الجن بها،  
وهو كذب، فإن الجن لم يقاتلهم أحد من الصحابة، وعلى أرفع / قدراً من أن يثبت الجن  
لقتاله، ولا فضيلة لهذا البئر، ولا مذمة، ولا يستحب أن يرمى بها حجراً ولا غيره.

وأما الجحفة: فينتها وبين مكة نحو ثلاث مراحل، وهى قرية كانت قديمة معمورة،

(١) البخارى فى الحج (١٥٢٤) ومسلم فى الحج (١١/١١٨١) كلاهما عن ابن عباس.

وكانت تسمى مهبة، وهى اليوم خراب؛ ولهذا صار الناس يحرمون قبلها من المكان الذى يسمى رابعا، وهذا ميقات لمن حج من ناحية المغرب: كأهل الشام ومصر، وسائر المغرب لكن إذا اجتازوا بالمدينة النبوية - كما يفعلونه فى هذه الاوقات - أحرموا من ميقات أهل المدينة، فإن هذا هو المستحب لهم بالاتفاق. فإن آخروا الإحرام إلى الجحفة ففيه نزاع.

وأما المواقيت الثلاثة. فبين كل واحد منها وبين مكة نحو مرحلتين. وليس لأحد أن يجاوز الميقات إذا أراد الحج أو العمرة إلا بإحرام. وإن قصد مكة للتجارة أو الزيارة فينبغى له أن يحرم، وفى الوجوب نزاع.

ومن وافى الميقات فى أشهر الحج، فهو مخير بين ثلاثة أنواع: وهى التى يقال لها: التمتع، والإفراد، والقران، إن شاء أهلٌ بعمرة، فإذا حل منها أهلٌ بالحج، وهو يخص باسم التمتع، وإن شاء أحرم بهما جميعاً، أو أحرم بالعمرة ثم أدخل عليها الحج قبل الطواف، / وهو القران، وهو داخل فى اسم التمتع فى الكتاب والسنة، وكلام الصحابة، ٢٦/١٠١ وإن شاء أحرم بالحج مفرداً، وهو الإفراد.

## فصل

فى الأفضل من ذلك:

فالتحقيق فى ذلك أنه يتنوع باختلاف حال الحاج، فإن كان يسافر سفرة للعمرة، وللحج سفرة أخرى، أو يسافر إلى مكة قبل أشهر الحج، ويعتمر ويقيم بها حتى يحج، فهذا الأفراد له أفضل باتفاق الأئمة الأربعة.

والإحرام بالحج قبل أشهره ليس مسنوناً، بل مكروه، وإذا فعله فهل يصير محرماً بعمرة، أو بحج، فيه نزاع.

وأما إذا فعل ما يفعله غالب الناس، وهو أن يجمع بين العمرة والحج فى سفرة واحدة، ويقدم مكة فى أشهر الحج وهن: شوال، وذو القعدة، وعشر من ذى الحجة، فهذا إن ساق الهدى فالقران أفضل له، وإن لم يسق الهدى فالتحلل من إحرامه بعمرة أفضل، فإنه قد ثبت بالنقول المستفيضة التى لم يختلف فى صحتها أهل / العلم بالحديث، أن النبى ﷺ لما حج حجة الوداع، هو وأصحابه، أمرهم جميعهم أن يحلوا من إحرامهم، ويجعلوها عمرة، إلا من ساق الهدى، فإنه أمره أن يبقى على إحرامه حتى يبلغ الهدى محله يوم النحر، وكان النبى ﷺ قد ساق الهدى هو وطائفة من أصحابه، وقرن هو بين العمرة والحج، فقال: «ليكن عمرة وحجاً»<sup>(١)</sup>.

(١) سبق تخريجه ص ٤٢.

ولم يعتمر بعد الحج أحد ممن كان مع النبي ﷺ إلا عائشة وحدها؛ لأنها كانت قد حاضت، فلم يمكنها الطواف؛ لأن النبي ﷺ قال: «تقضى الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت»<sup>(١)</sup>. فأمرها أن تهل بالحج، وتدع أفعال العمرة لأنها كانت متمتعة، ثم إنها طلبت من النبي ﷺ أن يعمرها فأرسلها مع أخيها عبد الرحمن، فاعتمرت من التنعيم، والتنعيم هو أقرب الحل إلى مكة، وبه اليوم المساجد التي تسمى «مساجد عائشة»، ولم تكن هذه على عهد النبي ﷺ، وإنما بنيت بعد ذلك علامة على المكان الذي أحرمت منه عائشة، وليس دخول هذه المساجد، ولا الصلاة فيها - لمن اجتار بها محرماً - لا فرضاً ولا سنة، بل قصد ذلك، واعتقاد أنه يستحب بدعة مكروهة، لكن من خرج من مكة ليعتمر، فإنه إذا دخل واحداً منها وصلى فيه/ لأجل الإحرام، فلا بأس بذلك. ٢٦/١٠٣

ولم يكن على عهد النبي ﷺ وخلفائه الراشدين أحد يخرج من مكة ليعتمر إلا لعذر، لا في رمضان ولا في غير رمضان، والذين حجوا مع النبي ﷺ ليس فيهم من اعتمر بعد الحج من مكة، إلا عائشة كما ذكر. ولا كان هذا من فعل الخلفاء الراشدين، والذين استحبوا الأفراد من الصحابة إنما استحبوا أن يحج في سفر، ويعتمر في أخرى، ولم يستحبوا أن يحج ويعتمر عقب ذلك عمرة مكية، بل هذا لم يكونوا يفعلونه قط، اللهم إلا أن يكون شيئاً نادراً.

وقد تنازع السلف في هذا: هل يكون متمتعا عليه دم؟ أم لا؟ وهل تجزئه هذه العمرة عن عمرة الإسلام؟ أم لا؟.

وقد اعتمر النبي ﷺ بعد هجرته أربع عمر:

عمرة الحديبية. وصل إلى الحديبية - والحديبية وراء الجبل الذي بالتنعيم عند مساجد عائشة عن يمينك وأنت داخل إلى مكة - فصدّه المشركون عن البيت فصالحهم، وحل من إحرامه، وانصرف.

وعمرة القضية؛ اعتمر من العام القابل.

وعمرة الجعرانة؛ فإنه كان قد قاتل المشركين بحنين، وحنين من / ناحية المشرق من ناحية الطائف، وأما بدر فهي بين المدينة وبين مكة وبين الغزوتين ست سنين، ولكن قرنتا في الذكر؛ لأن الله تعالى أنزل فيهما الملائكة لنصر النبي ﷺ والمؤمنين في القتال، ثم ذهب فحاصر المشركين بالطائف، ثم رجع وقسم غنائم حنين بالجعرانة، فلما قسم غنائم حنين اعتمر من الجعرانة داخلا إلى مكة لا خارجاً منها للإحرام. ٢٦/١٠٤

(١) مسلم في الحج (١١٩/١٢١١) عن عائشة.

والعمرة الرابعة مع حجته، فإنه قرن بين العمرة والحج باتفاق أهل المعرفة بسنته، وباتفاق الصحابة على ذلك، ولم ينقل عن أحد من الصحابة أنه تمتع تمتعاً حل فيه، بل كانوا يسمون القران تمتعاً، ولا نقل عن أحد من الصحابة أنه لما قرن طاف طوافين، وسعى سعين.

وعامة المنقول عن الصحابة في صفة حجته ليست بمختلفة، وإنما اشتبهت على من لم يعرف مرادهم، وجميع الصحابة الذين نقل عنهم أنه أفرد الحج؛ كعائشة، وابن عمر، وجابر. قالوا: إنه تمتع بالعمرة إلى الحج. فقد ثبت في الصحيحين عن عائشة وابن عمر بإسناد أصح من إسناد الأفراد، ومرادهم بالتمتع القران، كما ثبت ذلك في الصحاح أيضاً.

فلإذا أراد الإحرام، فإن كان قارئاً قال: لبيك عمرة وحجاً. وإن كان متمتعاً قال: لبيك عمرة متمتعاً بها إلى الحج. وإن كان مفرداً قال: لبيك حجة، / أو قال: اللهم إني أوجبت عمرة وحجاً، أو أوجبت عمرة أتمتع بها إلى الحج، أو أوجبت حجاً، أو أريد الحج، أو أريد هماً، أو أريد التمتع بالعمرة إلى الحج، فمهما قال من ذلك أجزاء باتفاق الأئمة، ليس في ذلك عبارة مخصوصة، ولا يجب شيء من هذه العبارات، باتفاق الأئمة، كما لا يجب التلفظ بالنية في الطهارة، والصلاة، والصيام، باتفاق الأئمة، بل متى لبي قاصداً للإحرام انعقد إحرامه باتفاق المسلمين، ولا يجب عليه أن يتكلم قبل التلبية بشيء.

ولكن تنازع العلماء: هل يستحب أن يتكلم بذلك؟ كما تنازعوا: هل يستحب التلفظ بالنية في الصلاة؟ والصواب المقطوع به: أنه لا يستحب شيء من ذلك، فإن النبي ﷺ لم يشرع للمسلمين شيئاً من ذلك، ولا كان يتكلم قبل التكبير بشيء من ألفاظ النية، لا هو ولا أصحابه، بل لما أمر ضباعة بنت الزبير، بالاشتراط، قالت: فكيف أقول؟ قال: «قولى: لبيك اللهم لبيك، ومحلى من الأرض حيث تحبسنى». رواه أهل السنن، وصححه الترمذى، ولفظ النسائي: «إني أريد الحج فكيف أقول؟ قال: «قولى: لبيك اللهم لبيك، ومحلى من الأرض حيث تحبسنى، فإن لك على ربك ما استثنيت» وحديث الاشتراط في الصحيحين<sup>(١)</sup>.

لكن المقصود بهذا اللفظ أنه أمرها بالاشتراط في التلبية، ولم / يأمرها أن تقول قبل التلبية شيئاً، لا اشتراطاً ولا غيره، وكان يقول في تليته: «لبيك عمرة وحجاً»<sup>(٢)</sup>. وكان يقول للواحد من أصحابه: «بم أهلت؟». وقال في المواقيت: «مهَلْ أهل

(١) مسلم في الحج (١٠٦/١٢٠٨) والترمذى في الحج (٦٤١) والنسائي في الحج (٢٧٦٦).

(٢) سبق تخريجه ص ٤٢.



المدينة ذو الحليفة، ومهل أهل الشام الجحفة، ومهل أهل اليمن يَلَمَم، ومهل أهل نجد قرن المنازل، ومهل أهل العراق ذات عِرْق، ومن كان دونهن فمهله من أهله<sup>(١)</sup>، والإهلال هو التلية، فهذا هو الذى شرع النبي ﷺ للمسلمين التكلم به فى ابتداء الحج والعمرة، وإن كان مشروعاً بعد ذلك كما تشرع تكبيرة الإحرام، ويشرع التكبير بعد ذلك عند تغير الأحوال.

ولو أحرم إحراماً مطلقاً جاز، فلو أحرم بالقصد للحج من حيث الجملة، ولا يعرف هذا التفصيل جاز.

ولو أهل ولبى كما يفعل الناس قاصداً للنسك، ولم يسم شيئاً بلفظه ولا قصد بقلبه لا تمتعاً ولا إفراداً، ولا قرانا - صح حجه أيضاً، وفعل واحداً من الثلاثة: فإن فعل ما أمر به النبي ﷺ أصحابه كان حسناً، وإن اشترط على ربه خوفاً من العارض، فقال: وإن حبسنى حابس فمحلى حيث حبستى، كان حسناً، فإن النبي ﷺ أمر ابنة عمه ضباعة بنت الزبير ابن عبد المطلب أن تشرط على ربها، لما كانت شاكية، فخاف أن يصددها المرض عن البيت، ولم يكن يأمر بذلك كل من حج.

وكذلك إن شاء المحرم أن يتطيب فى بدنه فهو حسن، ولا يؤمر المحرم قبل الإحرام بذلك، فإن النبي ﷺ فعله، ولم يأمر به الناس، ولم يكن النبي ﷺ يأمر أحداً بعبارة بعينها، وإنما يقال: أهل بالحج، أهل بالعمرة، أو يقال: لبي بالحج، لبي بالعمرة، وهو تأويل قوله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧].

وثبت عنه فى الصحيحين أنه قال: «من حج هذا البيت، فلم يرفث، ولم يفسق، خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه»<sup>(٢)</sup>. وهذا على قراءة من قرأ: «فلا رَفَثٌ ولا فسوق» بالرفع، فالرفث: اسم للجماع قولاً وعملاً، والفسوق: اسم للمعاصى كلها، والجidal - على هذه القراءة - هو المراءى فى أمر الحج. فإن الله قد أوضحه وبينه، وقطع المراءى فيه، كما كانوا فى الجاهلية يتمارون فى أحكامه وعلى القراءة الأخرى قد يفسر بهذا المعنى أيضاً، وقد فسروها بالامتناع الحاج أحداً، والتفسير الأول أصح، فإن الله لم ينه المحرم ولا غيره عن الجidal مطلقاً، بل الجidal قد يكون واجباً أو مستحباً، كما قال تعالى: ﴿وَجَادِلْهُمْ بَالِئِهِ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥]، وقد يكون الجidal محرماً فى الحج وغيره كالجidal بغير علم. وكالجidal فى الحق بعد ما تبين.

(٢) سبق تخريجه ص ٣٧ .

(١) سبق تخريجه ص ٥٦ .

/ولفظ (الفسوق) يتناول ما حرمه الله تعالى، ولا يختص بالسباب وإن كان سباب المسلم ٢٦/١٠٨ فسوقًا، فالفسوق يعم هذا وغيره.

و(الرفث) هو الجماع، وليس فى المحظورات ما يفسد الحج إلا جنس الرفث، فلهذا ميز بينه وبين الفسوق.

وأما سائر المحظورات، كاللباس، والطيب، فإنه وإن كان يائى بها، فلا تفسد الحج عند أحد من الأئمة المشهورين.

وينبغى للمحرم ألا يتكلم إلا بما يعنيه، وكان شُرَّيْح إذا أحرم كأنه الحية الصماء، ولا يكون الرجل محرمًا بمجرد ما فى قلبه من قصد الحج، ونيتة، فإن القصد مازال فى القلب منذ خرج من بلده، بل لابد من قول أو عمل يصير به محرمًا؛ هذا هو الصحيح من القولين. والتجرد من اللباس واجب فى الإحرام، وليس شرطًا فيه، فلو أحرم وعليه ثياب صح ذلك بسنة رسول الله ﷺ، وباتفاق أئمة أهل العلم، وعليه أن يتزع اللباس المحظور.

## فصل

يستحب أن يحرم عقيب صلاة، إما فرض، وإما تطوع إن كان/ وقت تطوع فى أحد ٢٦/١٠٩ القولين، وفى الآخر إن كان يصلى فرضًا أحرم عقيه وإلا فليس للإحرام صلاة تخصه، وهذا أرجح.

ويستحب أن يغتسل للإحرام، ولو كانت نساء أو حائضًا، وإن احتاج إلى التنظيف: كتقليم الأظفار، ونشف الإبط، وحلق العانة، ونحو ذلك فعل ذلك. وهذا ليس من خصائص الإحرام، وكذلك لم يكن له ذكر فيما نقله الصحابة، لكنه مشروع بحسب الحاجة، وهكذا يشرع لمصلى الجمعة والعيد على هذا الوجه.

ويستحب أن يحرم فى ثوبين نظيفين، فإن كانا أبيضين فهما أفضل، ويجوز أن يحرم فى جميع أجناس الثياب المباحة؛ من القطن والكتان، والصوف.

والسنة أن يحرم فى إزار ورداء، سواء كانا مخيطين، أو غير مخيطين، باتفاق الأئمة، ولو أحرم فى غيرهما جاز، إذا كان مما يجوز لبسه، ويجوز أن يحرم فى الأبيض، وغيره من الألوان الجائزة، وإن كان ملونًا.

والأفضل أن يحرم فى نعلين إن تيسر، والنعل هى التى يقال لها: التاسومة، فإن لم يجد نعلين لبس خفين، وليس عليه أن يقطعهما دون الكعبين، فإن النبى ﷺ أمر

٢٦/١١٠ بالقطع أولاً، ثم /رخص بعد ذلك فى عرفات فى لبس السراويل، لمن لم يجد إزاراً، ورخص فى لبس الخفين لمن لم يجد نعلين، وإنما رخص فى المقطوع أولاً؛ لأنه يصير بالقطع كالنعلين.

ولهذا كان الصحيح أنه يجوز أن يلبس ما دون الكعبين؛ مثل الخف المكعب، والجمجم، والمداس، ونحو ذلك، سواء كان واجداً للنعلين، أو فاقداً لهما. وإذا لم يجد نعلين، ولا ما يقوم مقامهما، مثل الجمجم، والمداس، ونحو ذلك. فله أن يلبس الخف، ولا يقطعه، وكذلك إذا لم يجد إزاراً فإنه يلبس السراويل، ولا يفتقه، هذا أصح قولى العلماء؛ لأن النبى ﷺ رخص فى البدل فى عرفات كما رواه ابن عمر<sup>(١)</sup>.

وكذلك يجوز أن يلبس كل ما كان من جنس الإزار والرداء، فله أن يلتحف بالقباء، والجبّة، والقميص، ونحو ذلك، ويتغطى به باتفاق الأئمة عرضاً، ويلبسه مقلوباً، يجعل أسفله أعلاه، ويتغطى باللحاف وغيره؛ ولكن لا يغطى رأسه إلا لحاجة، والنبى ﷺ نهى المحرم أن يلبس القميص، والبرنس، والسراويل، والخف، والعمامة<sup>(٢)</sup>. ونهاهم أن يغطوا رأس المحرم بعد الموت، وأمر من أحرم فى جبّة أن ينزعها عنه<sup>(٣)</sup>. فما كان من هذا الجنس فهو فى معنى ما نهى عنه النبى ﷺ، فما كان فى معنى القميص / فهو مثله، وليس له أن يلبس القميص لا بكم، ولا بغير كم، وسواء أدخل فيه يديه، أو لم يدخلهما، وسواء كان سليماً أو مخروفاً، وكذلك لا يلبس الجبّة، ولا القباء الذى يدخل يديه فيه، وكذلك الدرع الذى يسمى: (عرق جين)، وأمثال ذلك باتفاق الأئمة.

وأما إذا طرح القباء على كتفيه، من غير إدخال يديه، ففيه نزاع. وهذا معنى قول الفقهاء: لا يلبس. والمخيط ما كان من اللباس على قدر العضو، وكذلك لا يلبس ما كان فى معنى الخف: كالموق<sup>(٤)</sup>، والجورب، ونحو ذلك.

ولا يلبس ما كان فى معنى السراويل، كالتبان<sup>(٥)</sup>، ونحوه، وله أن يعقد ما يحتاج إلى عقده، كالإزار، وهميان النفقة، والرداء لا يحتاج إلى عقده، فلا يعقده، فإن احتاج إلى عقده ففيه نزاع، والأشبه جواره حيثئذ. وهل المنع من عقده منع كراهة أو تحريم، فيه نزاع، وليس على تحريم ذلك دليل، إلا ما نقل عن ابن عمر - رضى الله عنه - أنه كره عقد

(١) مسلم فى الحج (١١٧٧/٢، ٣). (٢) مسلم فى الحج (١١٧٧/١) عن ابن عمر.

(٣) مسلم فى الحج (١١٨٠/٦) عن يعلى بن أمية.

(٤) الموق: نوع من الخفاف. انظر: اللسان مادة «موق».

(٥) التبان: سروال صغير يستر العورة. انظر: اللسان مادة «تبن».

الرداء. وقد اختلف المتبعون لابن عمر، فمنهم من قال: هو كراهة تنزيه كأبى حنيفة، وغيره، ومنهم من قال: كراهة تحریم.

وأما الرأس فلا يغطيه لا بمخيط ولا غيره، فلا يغطيه بعمامة، ولا قلنسوة، ولا كوفية، ولا ثوب يلصق به، ولا غير ذلك. وله أن / يستظل تحت السقف، والشجر، ويستظل فى الخيمة، ونحوه ذلك باتفاقهم. وأما الاستئلال بالمحمل؛ كالمحارة التى لها رأس فى حال السير، فهذا فيه نزاع، والأفضل للمحرم أن يضحى لمن أحرم له، كما كان النبى ﷺ وأصحابه يحجون، وقد رأى ابن عمر رجلاً ظَلَّلَ عليه فقال: أيها المحرم، أضح لمن أحرمت له. ولهذا كان السلف يكرهون القباب على المحامل، وهى المحامل التى لها رأس، وأما المحامل المكشوفة فلم يكرهها إلا لبعض النساء، وهذا فى حق الرجل.

وأما المرأة فإنها عورة، فلذلك جاز لها أن تلبس الثياب التى تستر بها، وتستظل بالمحمل، لكن نهاها النبى ﷺ أن تتقّب، أو تلبس القفازين، والقفازان: غلاف يصنع لليد، كما يفعله حملة البزاة، ولو غطت المرأة وجهها بشيء لا يمس الوجه جاز بالاتفاق، وإن كان يمسّه فالصحيح أنه يجوز أيضاً. ولا تكلف المرأة أن تحافى سترتها عن الوجه، لا يعود ولا بيد، ولا غير ذلك، فإن النبى ﷺ سوى بين وجهها ويديها، وكلاهما كبدين الرجل، لا كراسه.

وأزواجه ﷺ كن يسدن على وجوههن من غير مراعاة المجافاة، ولم ينقل أحد من أهل العلم عن النبى ﷺ أنه قال: «إحرام المرأة فى وجهها»، وإنما هذا قول بعض السلف، لكن النبى ﷺ نهاها أن تتقّب، أو تلبس القفازين<sup>(١)</sup>.

٢٦/١١٣ / كما نهى المحرم أن يلبس القميص، والخف، مع أنه يجوز له أن يستر يديه ورجليه، باتفاق الأئمة، والبرقع أقوى من النقاب. فلهذا ينهى عنه باتفاقهم، ولهذا كانت المحرمة لا تلبس ما يصنع لستر الوجه، كالبرقع ونحوه، فإنه كالنقاب.

وليس للمحرم أن يلبس شيئاً مما نهى النبى ﷺ عنه إلا الحاجة، كما أنه ليس للصائم أن يفطر إلا الحاجة، والحاجة مثل البرد الذى يخاف أن يمرضه، إذا لم يغط رأسه، أو مثل مرض نزل به يحتاج معه إلى تغطية رأسه، فيلبس قدر الحاجة، فإذا استغنى عنه نزع.

(١) أبو داود فى المناسك (١٨٢٥، ١٨٢٦) والترمذى فى الحج (٨٣٣) عن ابن عمر.

وعليه أن يفندي: إما بصيام ثلاثة أيام، وإما<sup>(١)</sup> بنسك شاة، أو بإطعام ستة مساكين، لكل مسكين نصف صاع من تمر، أو شعير، أو مُدٌّ من بر، وإن أطعمه خبزاً جاز، ويكون رطلين، بالعراقي، قريباً من نصف رطل بالدمشقي، وينبغي أن يكون مأدوماً، وإن أطعمه مما يؤكل؛ كالبقسماط، والرقاق، ونحو ذلك جاز، وهو أفضل من أن يعطيه قمحاً أو شعيراً، وكذلك في سائر الكفارات، إذا أعطاه مما يقتات به مع أدمه، فهو أفضل من أن يعطيه حباً مجرداً إذا لم يكن عادتهم أن يطحنوا بأيديهم، ويخبزوا بأيديهم، والواجب في ذلك كله ما ذكره الله تعالى بقوله: ﴿إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ / أَوْ كِسْوَتُهُمْ﴾ الآية [المائدة: ٨٩]، فأمر الله تعالى بإطعام المساكين من أوسط ما يطعم الناس أهلهم.

٢٦/١١٤

وقد تنازع العلماء في ذلك، هل ذلك مقدر بالشرع، أو يرجع فيه إلى العرف، وكذلك تنازعوا في النفقة؛ نفقة الزوجة. والراجح في هذا كله أن يرجع فيه إلى العرف، فيطعم كل قوم مما يطعمون أهلهم، ولما كان كعب بن عُجْرَةَ ونحوه يقتاتون التمر، أمره النبي ﷺ أن يطعم فرقاً من التمر بين ستة مساكين، والفرق ستة عشر رطلاً بالبغدادي.

وهذه الفدية يجوز أن يخرجها إذا احتاج إلى فعل المحظور قبله وبعده، ويجوز أن يذبح النسك قبل أن يصل إلى مكة ويصوم الأيام الثلاثة متتابعة إن شاء، ومتفرقة إن شاء. فإن كان له عذر أخر فعلها، وإلا عجل فعلها.

وإذا لبس، ثم لبس مراراً، ولم يكن أدى الفدية أجزائه فدية واحدة في أظهر قولي العلماء.

## فصل

فإذا أحرم لبي بتلبية رسول الله ﷺ: «ليك اللهم ليك، ليك لا شريك لك ليك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا / شريك لك»<sup>(٢)</sup>. وإن زاد على ذلك: ليك ذا المعارج، أو ليك وسعديك، ونحو ذلك، جاز كما كان الصحابة يزيدون، ورسول الله ﷺ يسمعهم، فلم ينههم، وكان هو يداوم على تليته، ويلبى من حين يحرم، سواء ركب دابة، أو لم يركبها، وإن أحرم بعد ذلك جاز.

٢٦/١١٥

والتلبية هي: إجابة دعوة الله تعالى لخلقه، حين دعاهم إلى حج بيته على لسان خليله إبراهيم ﷺ، والملبى هو المستسلم المتقاد لغيره، كما ينقاد الذئب لبي وأخذ بلبته. والمعنى:

(١) في المطبوعة: «وما» وهو خطأ.

(٢) البخاري في الحج (١٥٤٩، ١٥٥٠) عن ابن عمر وعائشة.

إنا مجيبوك لدعوتك؛ مستسلمون لحكمتك، مطيعون لأمرك مرة بعد مرة، لا نزال على ذلك، والتلبية شعار الحج، فأفضل الحج العَجَّ والشَّجَّ، فالعج: رفع الصوت بالتلبية، والشج: إراقة دماء الهدى.

ولهذا يستحب رفع الصوت بها للرجل، بحيث لا يجهد نفسه، والمرأة ترفع صوتها بحيث تسمع رفيقتها، ويستحب الإكثار منها عند اختلاف الأحوال، مثل أدبار الصلوات، ومثل ما إذا صعد نشراً، أو هبط وادياً، أو سمع ملبياً أو أقبل الليل، والنهار، أو التقت الرفاق، وكذلك إذا فعل ما نهى عنه، وقد روى أنه من لبي حتى تغرب الشمس، فقد أمسى مغفوراً له.

وإن دعا عقيب التلبية، وصلى على النبي ﷺ، / وسأل الله رضوانه، والجنة، واستعاذ ٢٦/١١٦ برحمته من سخطه، والنار، فحسن.

## فصل

ومما ينهى عنه المحرم: أن يتطيب بعد الإحرام في بدنه أو ثيابه أو يتعمد لشم الطيب، وأما الدهن في رأسه، أو بدنه، بالزيت والسمن، ونحوه إذا لم يكن فيه طيب، ففيه نزاع مشهور، وتركه أولى.

ولا يقلم أظفاره، ولا يقطع شعره. وله أن يحك بدنه إذا حكه، ويحتجم في رأسه، وغير رأسه، وإن احتاج أن يحلق شعراً لذلك جاز، فإنه قد ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ احتجم في وسط رأسه، وهو محرم<sup>(١)</sup>. ولا يمكن ذلك إلا مع حلق بعض الشعر.

وكذلك إذا اغتسل وسقط شيء من شعره بذلك لم يضره وإن تيقن أنه انقطع بالغسل، ويفتصد إذا احتاج إلى ذلك، وله أن يغتسل من الجنابة بالاتفاق، وكذلك لغير الجنابة، ولا ينكح المحرم، ولا ينكح، ولا يخطب، ولا يصطاد صيداً برياً، ولا يملكه بشراء، ولا اتهاب، ولا غير ذلك، ولا يعين على صيد ولا يذبح صيداً، فأما صيد البحر كالسمك ونحوه، فله أن يصطاده، ويأكله.

وله أن يقطع الشجر، لكن نفس الحرم لا يقطع شيئاً من / شجره، وإن كان غير محرم، ٢٦/١١٧ ولا من نباته المباح، إلا الإذخر، وأما ما غرس الناس، أو زرعه، فهو لهم، وكذلك ما ييس من النبات، يجوز أخذه، ولا يصطاد به صيداً، وإن كان من الماء كالسمك على الصحيح، بل ولا ينفر صيده؛ مثل أن يقيمه ليقعد مكانه.

(١) مسلم في الحج (١٢٠٣ / ٨٨) عن ابن بُعَيْثَ، وهو عبد الله بن مالك، وَحُيَّثُ أُمُّ.

وكذلك حرم مدينة رسول الله ﷺ، وهو ما بين لايتها - واللاية هي الحرة، وهي الأرض التي فيها حجارة سود، وهو بريد في بريد. والبريد: أربعة فراسخ، وهو من غير إلى ثور، وغير: هو جبل عند الميقات يشبه العير، وهو الحمار، وثور: هو جبل من ناحية أحد، وهو غير جبل ثور الذي بمكة؛ فهذا الحرم - أيضاً - لا يصاد صيده ولا يقطع شجره، إلا لحاجة كالة الركوب، والحراث، ويؤخذ من حشيشه ما يحتاج إليه للعلف، فإن النبي ﷺ رخص لأهل المدينة في هذا لحاجتهم إلى ذلك؛ إذ ليس حولهم ما يستغنون به عنه، بخلاف الحرم المكي. وإذا أدخل عليه صيد لم يكن عليه إرساله.

وليس في الدين حرم لا بيت المقدس، ولا غيره، إلا هذان الحرمين، ولا يسمى غيرهما حرماً كما يسمى الجهال. فيقولون: حرم المقدس، وحرم الخليل. فإن هذين وغيرهما ليسا بحرم باتفاق المسلمين، والحرم المجمع عليه حرم مكة. وأما المدينة فلها حرم - أيضاً - عند الجمهور، كما استفاضت / بذلك الأحاديث عن النبي ﷺ، ولم يتنازع المسلمون في حرم ثالث إلا في «وج» وهو واد بالطائف، وهو عند بعضهم حرم، وعند الجمهور ليس بحرم. ٢٦/١١٨

وللمحرم أن يقتل ما يؤذى بعبادته الناس؛ كالحية، والعقرب، والفأرة، والغراب، والكلب العقور، وله أن يدفع ما يؤذيه من الآدميين، والبهائم، حتى لو صال عليه أحد، ولم يندفع إلا بالقتال قاتله، فإن النبي ﷺ قال: «من قتل دون ماله فهو شهيد، ومن قتل دون دمه فهو شهيد، ومن قتل دون دينه فهو شهيد، ومن قتل دون حرمة فهو شهيد»<sup>(١)</sup>.

وإذا قرصته البراغيث والقمل فله إلقاؤها عنه، وله قتلها، ولا شيء عليه، وإلقاؤها أهون من قتلها، وكذلك ما يتعرض له من الدواب فينهى عن قتلها، وإن كان في نفسه محرماً كالأسد، والفهد، فإذا قتله فلا جزاء عليه، في أظهر قولی العلماء، وأما التفلی بدون التأذى فهو من الترفه فلا يفعله، ولو فعله فلا شيء عليه.

ويحرم على المحرم الوطء، ومقدماته، ولا يطأ شيئاً سواء كان امرأة ولا غير امرأة، ولا يتمتع بقبله، ولا مس بيد ولا نظر بشهوة.

فإن جامع فسد حجه، وفي الإنزال بغير جماع نزاع، ولا يفسد / الحج بشيء من المحظورات إلا بهذا الجنس، فإن قبل بشهوة أو أمذى لشهوة فعليه دم. ٢٦/١١٩

## فصل

إذا أتى مكة جاز أن يدخل مكة والمسجد من جميع الجوانب، لكن الأفضل أن يأتي من وجه الكعبة اقتداء بالنبي ﷺ، فإنه دخلها من وجهها من الناحية العليا التي فيها اليوم باب

(١) أبو داود في السنة (٤٧٧٢) والترمذي في الدييات (١٤٢١)، وقال: «حديث حسن».

المعلاة .

ولم يكن على عهد النبي ﷺ لمكة ولا للمدينة سور، ولا أبواب مبنية، ولكن دخلها من الشية العليا ثنية كداء بالفتح والمد المشرفة على المقبرة، ودخل المسجد من الباب الأعظم الذى يقال له: باب بنى شيبة، ثم ذهب إلى الحجر الأسود، فإن هذا أقرب الطرق إلى الحجر الأسود لمن دخل من باب المعلاة.

ولم يكن قديماً بمكة بناء يعلو على البيت، ولا كان فوق الصفا والمروة والمشعر الحرام بناء، ولا كان بمنى ولا يعرفات مسجد، ولا عند الجمرات مساجد، بل كل هذه محدثة بعد الخلفاء الراشدين، ومنها ما أحدث بعد الدولة الأموية، ومنها ما أحدث بعد ذلك، فكان البيت يرى قبل دخول المسجد.

٢٦/١٢٠ / وقد ذكر ابن جرير أن النبي ﷺ كان إذا رأى البيت رفع يديه وقال: «اللهم زد هذا البيت تشريقاً، وتعظيماً، وتكريماً، ومهابة وبراً، وزد من شرفه وكرمه، ممن حجه أو اعتمره تشريقاً وتعظيماً». فمن رأى البيت قبل دخول المسجد فعل ذلك، وقد استحسب ذلك من استحسبه عند رؤية البيت، ولو كان بعد دخول المسجد.

لكن النبي ﷺ بعد أن دخل المسجد ابتداءً بالطواف ولم يصل قبل ذلك تحية المسجد، ولا غير ذلك، بل تحية المسجد الحرام هو الطواف بالبيت، وكان ﷺ يغتسل لدخول مكة، كما يبيت بذى طوى، وهو عند الآبار التى يقال لها: آبار الزاهر. فمن تيسر له المبيت بها، والاعتسال، ودخول مكة نهاراً وإلا فليس عليه شيء من ذلك.

وإذا دخل المسجد بدأ بالطواف، فيبتدئ من الحجر الأسود يستقبله استقبالا، ويستلمه، ويقبله إن أمكن، ولا يؤذى أحداً بالمزاحمة عليه، فإن لم يمكن استلمه: وقبل يده، وإلا أشار إليه، ثم ينتقل للطواف، ويجعل البيت عن يساره، وليس عليه أن يذهب إلى ما بين الركنين، ولا يمشى عرضاً، ثم ينتقل للطواف، بل ولا يستحب ذلك.

٢٦/١٢١ ويقول إذا استلمه: بسم الله، والله أكبر، وإن شاء قال: / اللهم إيماناً بك، وتصديقاً بكتابك، ووفاء بعهدك، واتباعاً لسنة نبيك محمد ﷺ. ويجعل البيت عن يساره، فيطوف سبعاً، ولا يخترق الحجر فى طوافه، لما كان أكثر الحجر من البيت، والله أمر بالطواف به، لا بالطواف فيه.

ولا يستلم من الأركان إلا الركنين اليمانيين، دون الشاميين، فإن النبي ﷺ إنما استلمهما خاصة، لأنهما على قواعد إبراهيم، والآخران هما فى داخل البيت. فالركن الأسود يستلم ويقبل، واليمانى يستلم ولا يقبل، والآخران لا يستلمان ولا يقبلان. والاستلام هو مسحه



باليد. وأما سائر جوانب البيت، ومقام إبراهيم، وسائر ما فى الأرض من المساجد، وحيطانها، ومقابر الأنبياء، والصالحين، كحجرة نبينا ﷺ، ومغارة إبراهيم، ومقام نبينا ﷺ الذى كان يصلى فيه، وغير ذلك من مقابر الأنبياء والصالحين، وصخرة بيت المقدس، فلا تستلم، ولا تقبل، باتفاق الأئمة.

وأما الطواف بذلك فهو من أعظم البدع المحرمة، ومن اتخذه، دينًا يستتاب، فإن تاب وإلا قتل، ولو وضع يده على الشاذروان الذى يربط فيه أستار الكعبة لم يضره ذلك، فى أصح قولى العلماء، وليس الشاذروان من البيت، بل جعل عمادًا للبيت.

ويستحب له فى الطواف الأول أن يرمل من الحَجَرِ إلى الحَجَرِ، / فى الاطواف الثلاثة، والرمل مثل الهرولة، وهو مسارعة المشى مع تقارب الخطأ، فإن لم يكن الرمل للزحمة كان خروجه إلى حاشية المطاف، والرمل أفضل من قربه إلى البيت بدون الرمل. وأما إذا أمكن القرب من البيت مع إكمال السنة فهو أولى.

ويجوز أن يطوف من وراء قبة زمزم، وما وراءها من السقائف المتصلة بحيطان المسجد. ولو صلى المصلى فى المسجد والناس يطوفون أمامه لم يكره، سواء مر أمامه رجل، أو امرأة، وهذا من خصائص مكة.

وكذلك يستحب أن يضطبع فى هذا الطواف، والاضطباع: هو أن ييدى ضبعه الأيمن، فيضع وسط الرداء تحت إبطه الأيمن، وطرفيه على عاتقه الأيسر، وإن ترك الرمل والاضطباع فلا شيء عليه.

ويستحب له فى الطواف أن يذكر الله تعالى، ويدعوه بما يشرع، وإن قرأ القرآن سرًا فلا بأس، وليس فيه ذكر محدود عن النبى ﷺ، لا بأمره، ولا بقوله، ولا بتعليمه، بل يدعو فيه بسائر الأدعية الشرعية، وما يذكره كثير من الناس من دعاء معين تحت الميزاب، ونحو ذلك فلا أصل له. وكان النبى ﷺ يختم طوافه بين الركنين بقوله: ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ [البقرة: ٢٠١]، كما كان يختم سائر دعائه بذلك، وليس فى ذلك ذكر واجب باتفاق الأئمة، والطواف بالبيت كالصلاة، إلا أن الله أباح فيه الكلام، فمن تكلم فيه فلا يتكلم إلا بخير.

ولهذا يؤمر الطائف أن يكون متطهرًا الطهارتين الصغرى والكبرى ويكون مستور العورة، مجتنب النجاسة التى يجتنبها المصلى والطائف طاهرًا، لكن فى وجوب الطهارة فى الطواف نزاع بين العلماء، فإنه لم ينقل أحد عن النبى ﷺ أنه أمر بالطهارة للطواف ولا نهى المحدث أن يطوف، ولكنه طاف طاهرًا، لكنه ثبت عنه أنه نهى الخائض عن الطواف<sup>(١)</sup>.

(١) مسلم فى الحج (١٢١١ / ٢٨٢ - ٢٨٧) .

وقد قال النبي ﷺ: «مفتاح الصلاة الطهور، وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم»<sup>(١)</sup>. فالصلاة التي أوجب لها الطهارة ما كان يفتح بالتكبير، ويختم بالتسليم، كالصلاة التي فيها ركوع وسجود، كصلاة الجنائز، وسجدة السهو، وأما الطواف، وسجود التلاوة فليسا من هذا.

والاعتكاف يشترط له المسجد، ولا يشترط له الطهارة بالاتفاق، والمعتكف الحائض تنهى عن اللبث في المسجد مع الحيض، وإن كانت تلبث في المسجد وهي محدثة.

قال أحمد بن حنبل في «مناسك الحج» لابنه عبد الله: حدثنا / سهل بن يوسف، أنبأنا شعبة، عن حماد، ومنصور قال: سألتهما عن الرجل يطوف بالبيت وهو غير متوضئ. فلم يريا به بأساً. قال عبد الله: سألت أبي عن ذلك، فقال: أحب إلى ألا يطوف بالبيت وهو غير متوضئ؛ لأن الطواف بالبيت صلاة. وقد اختلفت الرواية عن أحمد في اشتراط الطهارة فيه، ووجوبها، كما هو أحد القولين في مذهب أبي حنيفة، لكن لا يختلف مذهب أبي حنيفة أنها ليست بشرط.

ومن طاف في جوب ونحوه؛ لثلا يطأ نجاسة من ذرق الحمام، أو غطى يديه لثلا يمس امرأة، ونحو ذلك، فقد خالف السنة، فإن النبي ﷺ وأصحابه والتابعين مازالوا يطوفون بالبيت وما زال الحمام بمكة، لكن الاحتياط حسن، ما لم يخالف السنة المعلومة فإذا أفضى إلى ذلك كان خطأ.

واعلم أن القول الذي يتضمن مخالفة السنة خطأ، كمن يخلع نعليه في الصلاة المكتوبة، أو صلاة الجنائز خوفاً من أن يكون فيهما نجاسة، فإن هذا خطأ مخالف للسنة. فإن النبي ﷺ كان يصلي في نعليه، وقال: «إن اليهود لا يصلون في نعالهم فخالقوهم»<sup>(٢)</sup>، وقال: «إذا أتى المسجد أحدكم فينظر في نعليه، فإن كان فيهما أذى فليدلكهما في التراب، فإن التراب لهما طهور»<sup>(٣)</sup>.

وكما يجوز أن يصلى في نعليه، فكذلك يجوز أن يطوف في نعليه، وإن لم يمكنه الطواف ماشياً فطاف راكباً. أو محمولا أجزأه بالاتفاق، وكذلك ما يعجز عنه من واجبات الطواف، مثل من كان به نجاسة لا يمكنه إزالتها كالستحاضة، ومن به سلس البول، فإنه يطوف ولا شيء عليه باتفاق الأئمة. وكذلك لو لم يمكنه الطواف إلا عريانا فطاف بالليل، كما لو لم يمكنه الصلاة إلا عريانا.

وكذلك المرأة الحائض إذا لم يمكنها طواف الغرض إلا حائضاً، بحيث لا يمكنها التأخر

(١) أبو داود في الطهارة ( ٦١ ) والترمذي في الطهارة ( ٣ ) وقال: «هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب» .

(٢) أبو داود في الصلاة ( ٦٥٢ ) .

(٣) أبو داود في الصلاة ( ٦٥٠ ) وأحمد ٩٣ / ٣ .

بمكة، ففى أحد قولى العلماء الذين يوجبون الطهارة على الطائف: إذا طافت الحائض أو الجنب أو المحدث أو حامل النجاسة مطلقاً، أجزأه الطواف، وعليه دم؛ إما شاة، وإما بدنة مع الحيض والجنابة، وشاة مع الحدث الأصغر.

ومنع الحائض من الطواف قد يعلل بأنه يشبه الصلاة، وقد يعلل بأنها ممنوعة من المسجد، كما تمنع منه بالاعتكاف، وكما قال عز وجل لإبراهيم عليه السلام: ﴿أَنْ طَهِّرَ الْبَيْتَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ [البقرة: ١٢٥]، فأمره بتطهيره لهذه العبادات، فمنعت الحائض من دخوله، وقد اتفق العلماء على أنه لا يجب للطواف ما يجب للصلاة من تحريم وتحليل وقراءة، وغير ذلك، ولا يبطله ما يبطلها من الأكل والشرب والكلام، وغير ذلك.

٢٦/١٢٦

ولهذا كان مقتضى تعليل من منع الحائض لحرمة المسجد، أنه / لا يرى الطهارة شرطاً، بل مقتضى قوله أنه يجوز لها ذلك عند الحاجة كما يجوز لها دخول المسجد عند الحاجة، وقد أمر الله تعالى بتطهيره للطائفين والعاكفين والركع السجود. والعاكف فيه لا يشترط له الطهارة ولا تجب عليه الطهارة من الحدث الأصغر، باتفاق المسلمين، ولو اضطرت العاكفة الحائض إلى لبثها فيه للحاجة جاز ذلك. وأما ﴿الرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ فهم المصلون، والطهارة شرط للصلاة باتفاق المسلمين، والحائض لا تصلى، لا قضاءً ولا أداة.

يبقى الطائف، هل يلحق بالعاكف، أو بالمصلى، أو يكون قسماً ثالثاً بينها؟ هذا محل اجتهاد.

وقوله: «الطواف بالبيت صلاة» لم يثبت عن النبي ﷺ، ولكن هو ثابت عن ابن عباس، وقد روى مرفوعاً، ونقل بعض الفقهاء عن ابن عباس أنه قال: «إذا طاف بالبيت وهو جنب عليه دم». ولا ريب أن المراد بذلك أنه يشبه الصلاة من بعض الوجوه، ليس المراد أنه نوع من الصلاة التى يشترط لها الطهارة. وهكذا قوله: «إذا أتى أحدكم المسجد فلا يشبك بين أصابعه، فإنه فى صلاة»<sup>(٢)</sup>، وقوله: «إن العبد فى صلاة ما كانت الصلاة تحبسه، وما دام ينتظر الصلاة، وما كان يعتمد إلى الصلاة»<sup>(٣)</sup> ونحو ذلك.

٢٦/١٢٧

فلا يجوز لحائض أن تطوف إلا طاهرة إذا أمكنها ذلك باتفاق العلماء، ولو قدمت المرأة حائضاً لم تطف بالبيت، لكن تقف بعرفة، وتفعل سائر المناسك كلها مع الحيض، إلا الطواف، فإنها تنتظر حتى تطهر إن أمكنها ذلك، ثم تطوف، وإن اضطرت إلى الطواف

(١) فى المطبوعة: «وطهر» والصواب ما أثبتناه.

(٢) أبو داود فى الصلاة ( ٥٦٢ ) والترمذى فى الصلاة ( ٣٨٦ ) .

(٣) البخارى فى الصلاة ( ٤٧٧ ) ومسلم فى المساجد ( ٦٤٩ / ٢٧٥ ) .

نطافت أجزاها ذلك، على الصحيح من قولى العلماء.

فإذا قضى الطواف صلى ركعتين للطواف، وإن صلاهما عند مقام إبراهيم فهو أحسن، ويستحب أن يقرأ فيهما بسورتى الإخلاص: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ و ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، ثم إذا صلاهما استحب له أن يستلم الحجر، ثم يخرج إلى الطواف بين الصفا والمروة. ولو أخرج ذلك إلى بعد طواف الإفاضة جاز.

فإن الحج فيه ثلاثة أطوفة: طواف عند الدخول، وهو يسمى: طواف القدوم، والدخول، والورود. والطواف الثانى: هو بعد التعريف، ويقال له: طواف الإفاضة، والزيارة. وهو طواف الفرض الذى لا بد منه، كما قال تعالى: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩]. والطواف الثالث: هو لمن أراد الخروج من مكة، وهو طواف الوداع.

وإذا سعى عقيب واحد منها أجزأه، فإذا خرج للسعى خرج من باب الصفا. وكان النبى ﷺ يرقى على الصفا والمروة، وهما فى جانب / جبلى مكة، فيكبر ويهمل، يدعو الله ٢٦/١٢٨ تعالى، واليوم قد بنى فوقهما دكتان، فمن وصل إلى أسفل البناء أجزأه السعى، وإن لم يصعد فوق البناء، فيطوف بالصفا والمروة سبعاً يتدئ بالصفا ويختم بالمروة، ويستحب أن يسعى فى بطن الوادى من العلم إلى العلم، وهما معلمان هناك. وإن لم يسع فى بطن الوادى، بل مشى على هيئته جميع ما بين الصفا والمروة، أجزأه باتفاق العلماء، ولا شيء عليه.

ولا صلاة عقيب الطواف بالصفا والمروة، وإنما الصلاة عقيب الطواف بالبيت بسنة رسول الله ﷺ، واتفاق السلف والائمة.

فإذا طاف بين الصفا والمروة حل من إحرامه، كما أمر النبى ﷺ أصحابه لما طافوا بهما أن يحلوا، إلا من كان معه هدى فلا يحل حتى ينحره<sup>(١)</sup>، والمفرد والقارن لا يحلان إلا يوم النحر، ويستحب له أن يقصر من شعره ليدع الحلاق للحج، وكذلك أمرهم النبى ﷺ. وإذا أحل حل له ما حرم عليه بالإحرام.

(١) سبق تخريجه ص ٢٣.

## فصل

٢٦/١٢٩ فإذا كان يوم التروية، أحرم وأهل بالحج، فيفعل كما فعل عند / الميقات، وإن شاء أحرم من مكة، وإن شاء من خارج مكة، هذا هو الصواب. وأصحاب النبي ﷺ إنما أحرموا كما أمرهم النبي ﷺ من البطحاء، والسنة أن يحرم من الموضع الذي هو نازل فيه، وكذلك المكى يحرم من أهله، كما قال النبي ﷺ: «من كان منزله دون مكة فمهلُّه من أهله، حتى أهل مكة يهلون من مكة»<sup>(١)</sup>.

والسنة أن يبيت الحاج بمنى؛ فيصلون بها الظهر والعصر، والمغرب والعشاء والفجر، ولا يخرجون منها حتى تطلع الشمس، كما فعل النبي ﷺ.

وأما الإيقاد فهو بدعة مكروهة باتفاق العلماء. وإنما الإيقاد بمزدلفة خاصة بعد الرجوع من عرفة، وأما الإيقاد بمنى أو عرفة فبدعة أيضاً.

ويسيرون منها إلى ثمة على طريق ضب، من يمين الطريق، و«ثمة» كانت قرية خارجة عن عرفات من جهة اليمين، فيقيمون بها إلى الزوال، كما فعل النبي ﷺ، ثم يسيرون منها إلى بطن الوادي، وهو موضع النبي ﷺ؛ الذي صلى فيه الظهر والعصر، وخطب، وهو فى حدود عرفة ببطن عرنة. وهناك مسجد يقال له: مسجد إبراهيم، وإنما بنى فى أول دولة / بنى العباس. ٢٦/١٣٠

فيصلى هناك الظهر والعصر قصرًا، كما فعل النبي ﷺ، ويصلى خلفه جميع الحاج: أهل مكة وغيرهم قصرًا وجمعًا، يخطب بهم الإمام كما خطب النبي ﷺ على بعيره، ثم إذا قضى الخطبة أذن المؤذن وأقام، ثم يصلى كما جاءت بذلك السنة، ويصلى بعرفة ومزدلفة ومنى قصرًا، ويقصر أهل مكة وغير أهل مكة.

وكذلك يجمعون الصلاة بعرفة ومزدلفة ومنى، كما كان أهل مكة يفعلون خلف النبي ﷺ بعرفة ومزدلفة ومنى، وكذلك كانوا يفعلون خلف أبى بكر وعمر - رضى الله عنهما - ولم يأمر النبي ﷺ ولا خلفاؤه أحدًا من أهل مكة أن يتموا الصلاة، ولا قالوا لهم بعرفة ومزدلفة ومنى أمّوا صلاتكم، وإنما قوم سفر، ومن حكى ذلك عنهم فقد أخطأ، ولكن المنقول عن النبي ﷺ أنه قال ذلك فى غزوة الفتح، لما صلى بهم بمكة.

وأما فى حجه، فإنه لم ينزل بمكة، ولكن كان نازلاً خارج مكة، وهناك كان يصلى

(١) البخارى فى الحج (١٥٢٤) عن ابن عباس.

بأصحابه، ثم لما خرج إلى منى وعرفة خرج معه أهل مكة وغيرهم، ولما رجع من عرفة رجعوا معه، ولما صلى بمنى أيام منى صلوا معه، ولم يقل لهم: أتموا صلاتكم فإننا قوم سفر، ولم يحد النبي ﷺ السفر لا بمسافة، ولا بزمان، ولم يكن بمنى أحد ساكنًا في زمنه؛ ولهذا قال: «منى مناخ من سبق»<sup>(١)</sup>، ولكن قيل: إنها سكنت في خلافة عثمان، وأنه بسبب ذلك أتم عثمان الصلاة؛ لأنه كان يرى أن المسافر من يحمل الزاد والمزاد:

ثم بعد ذلك يذهب إلى عرفات. فهذه السنة، لكن في هذه الاوقات لا يكاد يذهب أحد إلى ثمرة. ولا إلى مصلى النبي ﷺ، بل يدخلون عرفات بطريق المازمين، ويدخلونها قبل الزوال، ومنهم من يدخلها ليلاً، ويبيتون بها قبل التعريف، وهذا الذي يفعله الناس كله يجزى معه الحج، لكن فيه نقص عن السنة، فيفعل ما يمكن من السنة مثل الجمع بين الصلاتين، فيؤذن أذاناً واحداً ويقيم لكل صلاة، والإيقاد بعرفة بدعة مكروهة، وكذلك الإيقاد بمنى بدعة، باتفاق العلماء، وإنما يكون الإيقاد بمزدلفة خاصة في الرجوع.

ويقفون بعرفات إلى غروب الشمس، ولا يخرجون منها حتى تغرب الشمس، وإذا غربت الشمس يخرجون إن شأوا بين العلمين، وإن شأوا من جانبيهما. والعلمان الأولان حد عرفة، فلا يجاوزونهما حتى تغرب الشمس، والميلان بعد ذلك حد مزدلفة، وما بينهما بطن عرفة.

ويجتهد في الذكر والدعاء هذه العشية، فإنه ما رؤى إبليس في/ يوم هو فيه أصغر ولا أحقر ولا أغبط ولا أدحض من عشية عرفة، لما يرى من تنزيل الرحمة، وتجاوز الله سبحانه عن الذنوب العظام، إلا ما رؤى يوم بدر، فإنه رأى جبريل يزعم الملائكة.

ويصح وقوف الحائض، وغير الحائض.

ويجوز الوقوف ماشياً، وراكباً. وأما الأفضل فيختلف باختلاف الناس، فإن كان ممن إذا ركب رآه الناس لحاجتهم إليه، أو كان يشق عليه ترك الركوب وقف راكباً، فإن النبي ﷺ وقف راكباً.

وهكذا الحج، فإن من الناس من يكون حجه راكباً أفضل، ومنهم من يكون حجه ماشياً أفضل، ولم يعين النبي ﷺ لعرفة دعاء، ولا ذكراً، بل يدعو الرجل بما شاء من الأدعية الشرعية، وكذلك يكبر ويهتل ويذكر الله تعالى حتى تغرب الشمس.

(١) أبو داود في المناسك (٢٠١٩)، والترمذي في الحج (٨٨١)، كلاهما عن عائشة، وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

والاغتسال لعرفة قد روى فى حديث عن النبى ﷺ، وروى عن ابن عمر، وغيره، وله ينقل عن النبى ﷺ ولا عن أصحابه فى الحج إلا ثلاثة أغسال: غسل الإحرام، والغسل عند دخول مكة، والغسل يوم عرفة. وما سوى ذلك كالغسل لرمى الجمار، وللطواف، والمبيت بمزدلفة فلا أصل له، لا عن النبى / ﷺ، ولا عن أصحابه، ولا استحبه جمهور الأئمة؛ لا مالك، ولا أبوحنيفة، ولا أحمد، وإن كان قد ذكره طائفة من متأخري أصحابه، بل هو بدعة إلا أن يكون هناك سبب يقتضى الاستحباب، مثل أن يكون عليه رائحة يؤذى الناس بها، فيغتسل لإزالة تلك الرائحة.

وعرفة كلها موقف، ولا يقف ببطن عرنة، وأما صعود الجبل الذى هناك فليس من السنة، ويسمى جبل الرحمة، ويقال له إلال على وزن هلال، وكذلك القبة التى فوقه التى يقال: لها قبة آدم، لا يستحب دخولها، ولا الصلاة فيها. والطواف بها من الكبائر، وكذلك المساجد التى عند الجمرات لا يستحب دخول شئ منها، ولا الصلاة فيها. وأما الطواف بها أو بالصخرة، أو بحجرة النبى ﷺ، وما كان غير البيت العتيق، فهو من أعظم البدع المحرمة.

## فصل

فإذا أفاض من عرفات ذهب إلى المشعر الحرام على طريق المازمين وهو طريق الناس اليوم، وإنما قال الفقهاء: على طريق المازمين؛ لأنه إلى عرفة طريق أخرى تسمى طريق ضب، ومنها دخل النبى / ﷺ إلى عرفات، وخرج على طريق المازمين. ٢٦/١٣٤

وكان ﷺ فى المناسك والأعياد يذهب من طريق ويرجع من أخرى، فدخل من الثنية العليا، وخرج من الثنية السفلى. ودخل المسجد من باب بنى شيبة، وخرج بعد الوداع من باب جزورة اليوم. ودخل إلى عرفات من طريق ضب، وخرج من طريق المازمين وأتى إلى جمره العقبة - يوم العيد - من الطريق الوسطى التى يخرج منها إلى خارج منى، ثم يعطف على يساره إلى الجمره، ثم لما رجع إلى موضعه بمنى الذى نحر فيه هديه، وحلق رأسه، رجع من الطريق المتقدمة التى يسير منها جمهور الناس اليوم.

فيؤخر المغرب إلى أن يصلحها مع العشاء بمزدلفة، ولا يزاحم الناس، بل إن وجد خلوة أسرع، فإذا وصل إلى المزدلفة صلى المغرب قبل تبريك الجمال إن أمكن، ثم إذا بركوها صلوا العشاء، وإن أخر العشاء لم يضر ذلك، ويبىء بمزدلفة، ومزدلفة كلها يقال لها: المشعر الحرام، وهى ما بين مازمى عرفة إلى بطن محسر.

فإن بين كل مشعرين حدًا ليس منهما، فإن بين عرفة ومزدلفة بطن عرنة، وبين مزدلفة ومنى بطن محسر. قال النبي ﷺ: «عرفة كلها موقف، وارفعوا عن بطن عرنة، ومزدلفة كلها / موقف، وارفعوا عن بطن محسر، ومنى كلها منحرا، وفجاج مكة كلها طريق»<sup>(١)</sup>. ٢٦/١٣٥

والسنة أن يبيت بمزدلفة إلى أن يطلع الفجر، فيصلى بها الفجر في أول الوقت، ثم يقف بالمشعر الحرام إلى أن يسفر جدًا قبل طلوع الشمس، فإن كان من الضعفة كالنساء والصبيان ونحوهم فإنه يتعجل من مزدلفة إلى منى إذا غاب القمر، ولا ينبغي لأهل القوة أن يخرجوا من مزدلفة حتى يطلع الفجر، فيصلوا بها الفجر، ويقفوا بها، ومزدلفة كلها موقف، لكن الوقوف عند قرح أفضل، وهو جبل الميقدة، وهو المكان الذي يقف فيه الناس اليوم. وقد بنى عليه بناء، وهو المكان الذي يخصه كثير من الفقهاء باسم المشعر الحرام.

فإذا كان قبل طلوع الشمس أفاض من مزدلفة إلى منى، فإذا أتى محسرًا أسرع قدر رمية بحجر، فإذا أتى منى رمى جمرة العقبة بسبع حصيات، ويرفع يده في الرمي، وهي الجمرة التي هي آخر الجمرات من ناحية منى، وأقربهن من مكة، وهي الجمرة الكبرى، ولا يرمى يوم النحر غيرها، يرميها مستقبلًا لها يجعل البيت عن يساره، ومنى عن يمينه، هذا هو الذي صح عن النبي ﷺ فيها، ويستحب أن يكبر مع كل حصاة، وإن شاء قال مع ذلك: اللهم اجعله حجًا مبرورًا، وسعيًا مشكورًا، وذنبًا مغفورًا، ويرفع يديه / في الرمي. ٢٦/١٣٦

ولا يزال يلبي في ذهابه من مشعر إلى مشعر، مثل ذهابه إلى عرفات، وذهابه من عرفات إلى مزدلفة، حتى يرمى جمرة العقبة، فإذا شرع في الرمي قطع التلبية، فإنه حيثئذ يشرع في التحلل.

والعلماء في التلبية على ثلاثة أقوال: منهم من يقول: يقطعها إذا وصل إلى عرفة. ومنهم من يقول: بل يلبي بعرفة وغيرها إلى أن يرمى الجمرة. والقول الثالث: أنه إذا أفاض من عرفة إلى مزدلفة لبي، وإذا أفاض من مزدلفة إلى منى لبي حتى يرمى جمرة العقبة، وهكذا صح عن النبي ﷺ.

(١) مسلم في الحج (١٤٩/١٢١٨) وأبو داود في المناسك (١٩٣٧) كلاهما عن جابر بن عبد الله واللفظ لأبي داود.



## فصل

وأما التلبية في وقوفه بعرفة، ومزدلفة، فلم ينقل عن النبي ﷺ، وقد نقل عن الخلفاء الراشدين وغيرهم أنهم كانوا يلبون بعرفة، فإذا رمى جمرة العقبة نحر هديه إن كان معه هدى، ويستحب أن تنحر الإبل مستقبلة القبلة، قائمة، معقولة اليد اليسرى، والبقر والغنم يرضعها على شقها الأيسر، مستقبلا بها القبلة، ويقول: بسم الله، والله أكبر، اللهم منك ولك، اللهم تقبل مني، كما تقبلت من إبراهيم خليلك.

٢٦/١٣٧

وكل ما ذبح بمنى، وقد سبق من الحل إلى الحرم فإنه هدى، سواء كان من الإبل، أو البقر أو الغنم، ويسمى - أيضا - أضحية، بخلاف ما يذبح يوم النحر بالحل، فإنه أضحية، وليس بهدى. وليس بمنى ما هو أضحية وليس بهدى، كما في سائر الأمصار. فإذا اشترى الهدى من عرفات وساقه إلى منى فهو هدى باتفاق العلماء، وكذلك إن اشتراه من الحرم فذهب به إلى التنعيم، وأما إذا اشترى الهدى من منى وذبحه فيها، ففيه نزاع؛ فمذهب مالك أنه ليس بهدى، وهو منقول عن ابن عمر، ومذهب الثلاثة أنه هدى، وهو منقول عن عائشة.

وله أن يأخذ الحصى من حيث شاء، لكن لا يرمى بحصى قد رمى به، ويستحب أن يكون فوق الحمص، ودون البندق، وإن كسره جار. والتقاط الحصى أفضل من تكسيه من الجبل.

ثم يحلق رأسه، أو يقصره، والحلق أفضل من التقصير، وإذا قصره جمع الشعر وقص منه بقدر الأنملة، أو أقل، أو أكثر، والمرأة لا تقص أكثر من ذلك. وأما الرجل فله أن يقصر ما شاء.

وإذا فعل ذلك فقد تحلل باتفاق المسلمين التحلل الأول، فيلبس الثياب، ويقلم أظفاره، وكذلك له على الصحيح أن يتطيب، ويتزوج، وأن / يصطاد، ولا يبقى عليه من المحظورات إلا النساء.

٢٦/١٣٨

وبعد ذلك يدخل مكة فيطوف طواف الإفاضة، إن أمكنه ذلك يوم النحر وإلا فعله بعد ذلك، لكن ينبغي أن يكون في أيام التشريق، فإن تأخيره عن ذلك فيه نزاع. ثم يسعى بعد ذلك سعى الحج، وليس على المفرد إلا سعى واحد، وكذلك القارن عند جمهور العلماء،

وكذلك المتمتع فى أصح أقوالهم، وهو أصح الروایتين عند أحمد، وليس عليه إلا سعى واحد، فإنه الصحابة الذين تمتعوا مع النبى ﷺ لم يطوفوا بين الصفا والمروة إلا مرة واحدة قبل التعريف.

فإذا اكتفى المتمتع بالسعى الأول أجزاء ذلك، كما يجزئ المفرد، والقارن، وكذلك قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: قيل لأبى: المتمتع كم يسعى بين الصفا والمروة؟ قال: إن طاف طوافين - يعنى بالبيت، وبين الصفا والمروة - فهو أجود، وإن طاف طوافا واحدا فلا بأس، وإن طاف طوافين فهو أعجب إلى. وقال أحمد: حدثنا الوليد بن مسلم، حدثنا الأوزاعى، عن عطاء، عن ابن عباس، أنه كان يقول: المفرد والمتمتع يجزئه طواف بالبيت، وسعى بين الصفا والمروة.

وقد اختلفوا فى الصحابة المتمتعين مع النبى ﷺ مع اتفاق الناس على أنهم طافوا أولا بالبيت، وبين الصفا والمروة لما رجعوا من عرفة، قيل: إنهم سعوا - أيضا - بعد طواف الإفاضة، / وقيل: لم يسعوا، وهذا هو الذى ثبت فى صحيح مسلم عن جابر، قال: لم يطف النبى ﷺ وأصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافا واحدا، طوافه الأول<sup>(١)</sup>. وقد روى فى حديث عائشة أنهم طافوا مرتين<sup>(٢)</sup>. لكن هذه الزيادة قيل: إنها من قول الزهرى، لا من قول عائشة، وقد احتج بها بعضهم على أنه يستحب طوافان بالبيت، وهذا ضعيف. والأظهر ما فى حديث جابر. ويؤيده قوله: «دخلت العمرة فى الحج إلى يوم القيامة»<sup>(٣)</sup>. فالتمتع من حين أحرم بالعمرة دخل بالحج، لكنه فصل بتحلل ليكون أبسر على الحاج، وأحب الدين إلى الله الحنيفية السمحة.

ولا يستحب للمتمتع ولا لغيره أن يطوف للقدوم بعد التعريف، بل هذا الطواف هو السنة فى حقه، كما فعل الصحابة مع النبى ﷺ، فإذا طاف طواف الإفاضة، فقد حل له كل شيء، النساء وغير النساء.

وليس بمنى صلاة عيد، بل رمى جمرة العقبة لهم كصلاة العيد لأهل الأمصار، والنبى ﷺ لم يصل جمعة ولا عيدا فى السفر، لا بمكة ولا عرفة، بل كانت خطبته بعرفة خطبة نسك، لا خطبة جمعة، ولم يجهر بالقراءة فى الصلاة بعرفة.

(١)، (٢) سبق تخريجهما ص ٢٦ .

(٣) سبق تخريجه ص ٩ .

## / فصل

ثم يرجع إلى منى فيبيت بها، ويرمى الجمرات الثلاث، كل يوم بعد الزوال، يتدى بالجمرة الاولى التي هي أقرب إلى مسجد الخيف. ويستحب أن يمشى إليها فيرميها بسبع حصيات. ويستحب له أن يكبر مع كل حصاة، وإن شاء قال: اللهم اجعله حجا مبرورا، وسعيا مشكورا، وذنباً مغفورا. ويستحب له إذا رماها أن يتقدم قليلا إلى موضع لا يصيه الحصى، فيدعو الله تعالى، مستقبل القبلة، رافعاً يديه بقدر سورة البقرة.

ثم يذهب إلى الجمرة الثانية فيرميها كذلك، فيتقدم عن يساره يدعو مثل ما فعل عند الاولى.

ثم يرمى الثالثة، وهي جمرة العقبة، فيرميها بسبع حصيات أيضاً ولا يقف عندها.

ثم يرمى في اليوم الثاني من أيام منى مثل ما رمى في الأول، ثم إن شاء رمى في اليوم الثالث، وهو الأفضل، وإن شاء تعجل في اليوم الثاني بنفسه قبل غروب الشمس، كما قال تعالى: ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ / فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ الآية [البقرة: ٢٠٣].

٢٦/١٤١

فإذا غربت الشمس وهو بمنى أقام حتى يرمى مع الناس في اليوم الثالث، ولا ينفر الإمام الذي يقيم للناس المناسك، بل السنة أن يقيم إلى اليوم الثالث، والسنة للإمام أن يصلى بالناس بمنى، ويصلى خلفه أهل الموسم.

ويستحب ألا يدع الصلاة في مسجد منى - وهو مسجد الخيف - مع الإمام، فإن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يصلون بالناس قصراً بلا جمع بمنى، ويقصر الناس كلهم خلفهم أهل مكة، وغير أهل مكة. وإنما روى عن النبي ﷺ أنه قال: «يا أهل مكة، أتموا صلاتكم، فإننا قوم سفر»<sup>(١)</sup> لما صلى بهم بمكة نفسها. فإن لم يكن للناس إمام عام صلى الرجل بأصحابه، والمسجد بنى بعد النبي ﷺ، لم يكن على عهده.

ثم إذا نفر من منى فإن بات بالمحصب - وهو الأبطح، وهو ما بين الجبلين إلى المقبرة - ثم نفر بعد ذلك فحسن؛ فإن النبي ﷺ بات به، وخرج. ولم يقم بمكة بعد صدوره من منى، لكنه ودع البيت، وقال: «لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت»<sup>(٢)</sup> فلا يخرج

(١) مالك في الموطأ في قصر الصلاة ١/ ١٥٠ (٢١) .

(٢) البخاري في الحج (١٧٥٥) ومسلم في الحج (٣٧٩/١٣٢٧) كلاهما عن ابن عباس.

الحاج حتى يودع البيت، فيطوف طواف الوداع، حتى يكون / آخر عهده بالبيت، ومن أقام ٢٦/١٤٢ بمكة فلا وداع عليه.

وهذا الطواف يؤخره الصادر من مكة حتى يكون بعد جميع أموره، فلا يشتغل بعده بتجارة ونحوها، لكن إن قضى حاجته، أو اشترى شيئاً في طريقه بعد الوداع، أو دخل إلى المنزل الذي هو فيه ليحمل المتاع على دابته، ونحو ذلك، مما هو من أسباب الرحيل، فلا إعادة عليه، وإن أقام بعد الوداع أعاده، وهذا الطواف واجب عند الجمهور، لكن يسقط عن الحائض.

وإن أحب أن يأتي الملتزم، وهو ما بين الحجر الأسود والباب، فيضع عليه صدره ووجهه وذراعيه وكفيه، ويدعو، ويسأل الله تعالى حاجته، فعل ذلك، وله أن يفعل ذلك قبل طواف الوداع، فإن هذا الالتزام لا فرق بين أن يكون حال الوداع أو غيره، والصحابة كانوا يفعلون ذلك حين يدخلون مكة، وإن شاء قال في دعائه الدعاء المأثور عن ابن عباس: «اللهم إني عبدك، وابن عبدك، وابن أمتك، حملتني على ما سخرت لي من خلقك، وسيرتني في بلادك، حتى بلغتني بنعمتك إلى بيتك، وأعنتني على أداء نسكي، فإن كنت رضية عني فازدد عني رضا، وإلا فمن الآن فارض عني، قبل أن تنأى عن بيتك داري، فهذا أوان انصرافي إن أذنت لي، غير مستبدل بك، ولا بيتك، ولا راغب عنك، ولا عن بيتك، اللهم فأصحبني العافية في بدني، والصحة في / جسمي، والعصمة في ديني، وأحسن منقلبي، وارزقني طاعتك ما أبقيتني، واجمع لي بين خيري الدنيا والآخرة، إنك على كل شيء قدير» ولو وقف عند الباب ودعا هناك من غير التزام للبيت كان حسناً.

فإذا وُلّي لا يقف، ولا يلتفت، ولا يمشی القهقري. قال الثعلبي في «فقه اللغة»: القهقري: مشية الراجع إلى خلف، حتى قد قيل: إنه إذا رأى البيت رجع فودع، وكذلك عند سلامه على النبي ﷺ لا ينصرف، ولا يمشی القهقري، بل يخرج كما يخرج الناس من المساجد عند الصلاة.

وليس في عمل القارن زيادة على عمل المفرد، لكن عليه وعلى المتمتع هدي؛ بدنة، أو بقرة، أو شاة، أو شرك في دم، فمن لم يجد الهدى صام ثلاثة أيام قبل يوم النحر، وسبعة إذا رجع، وله أن يصوم الثلاثة من حين أحرم بالعمرة، في أظهر أقوال العلماء. وفيه ثلاث روايات عن أحمد. قيل: إنه يصومها قبل الإحرام بالعمرة. وقيل: لا يصومها إلا بعد الإحرام بالحج. وقيل: يصومها من حين الإحرام بالعمرة، وهو الأرجح. وقد قيل: إنه

يصومها بعد التحلل من العمرة، فإنه حيثئذ شرع في الحج، ولكن دخلت العمرة في الحج، كما دخل الوضوء في الغسل، قال النبي ﷺ : «دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة»<sup>(١)</sup>، وأصحاب رسول الله ﷺ كانوا متمتعين معه، وإنما / أحرموا بالحج. ٢٦/١٤٤

ويستحب أن يشرب من ماء زمزم، ويتضلع منه، ويدعو عند شربه بما شاء من الادعية الشرعية، ولا يستحب الاغتسال منها.

وأما زيارة المساجد التي بنيت بمكة غير المسجد الحرام؛ كالمسجد الذي تحت الصفا، وما في سفح أبي قبيس، ونحو ذلك من المساجد التي بنيت على آثار النبي ﷺ، وأصحابه، كمسجد المولد وغيره، فليس قصد شيء من ذلك من السنة، ولا استحبه أحد من الأئمة، وإنما المشروع إتيان المسجد الحرام خاصة، والمشاعر: عرفة، ومزدلفة، والصفا، والمروة، وكذلك قصد الجبال والبقاع التي حول مكة غير المشاعر عرفة ومزدلفة ومنى، مثل جبل حراء، والجبل الذي عند منى الذي يقال: إنه كان فيه قبة الفداء، ونحو ذلك، فإنه ليس من سنة رسول الله ﷺ زيارة شيء من ذلك، بل هو بدعة. وكذلك ما يوجد في الطرقات من المساجد المبنية على الآثار، والبقاع التي يقال: إنها من الآثار، لم يشرع النبي ﷺ زيارة شيء من ذلك بخصوصه، ولا زيارة شيء من ذلك.

ودخول الكعبة ليس بفرض، ولا سنة مؤكدة، بل دخولها حسن والنبي ﷺ لم يدخلها في الحج، ولا في العمرة، / لا عمرة الجِعْرَانَة، ولا عمرة القَضِيَّة، وإنما دخلها عام فتح مكة، ومن دخلها يستحب له أن يصلي فيها، ويكبر الله، ويدعوه، ويذكره، فإذا دخل مع الباب تقدم حتى يصير بينه وبين الحائط ثلاثة أذرع، والباب خلفه، فذلك هو المكان الذي صلى فيه النبي ﷺ، ولا يدخلها إلا حافيا، والحجر أكثره من البيت من حيث ينحنى حائطه، فمن دخله فهو كمن دخل الكعبة، وليس على داخل الكعبة ما ليس على غيره من الحجاج، بل يجوز له من المشي حافيا، وغير ذلك ما يجوز لغيره. ٢٦/١٤٥

والإكثار من الطواف بالبيت من الأعمال الصالحة، فهو أفضل من أن يخرج الرجل من الحرم، ويأتي بعمرة مكية، فإن هذا لم يكن من أعمال السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، ولا رغب فيه النبي ﷺ لأمته، بل كرهه السلف.

(١) سبق تخريجه ص ٩.

## فصل

وإذا دخل المدينة قبل الحج أو بعده، فإنه يأتي مسجد النبي ﷺ ويصلى فيه، والصلاة فيه خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام، ولا تشد الرحال إلا إليه، وإلى المسجد الحرام، / والمسجد الأقصى، هكذا ثبت في الصحيحين من حديث أبي هريرة، وأبي سعيد، وهو مروي من طرق آخر<sup>(١)</sup>.

ومسجده كان أصغر مما هو اليوم، وكذلك المسجد الحرام، لكن زاد فيهما الخلفاء الراشدون، ومن بعدهم، وحكم الزيادة حكم المزيد في جميع الأحكام.

ثم يسلم على النبي ﷺ وصاحبيه، فإنه قد قال: «ما من رجل يسلم علىّ، إلا رد الله علىّ روحى حتى أرد عليه السلام» رواه أبو داود وغيره<sup>(٢)</sup>. وكان عبد الله بن عمر يقول إذا دخل المسجد: السلام عليك يا رسول الله، السلام عليك يا أبا بكر، السلام عليك يا أبت، ثم ينصرف، وهكذا كان الصحابة يسلمون عليه، ويسلمون عليه مستقبلى الحجرة، مستدبرى القبلة، عند أكثر العلماء، كمالك، والشافعى، وأحمد. وأبو حنيفة قال: يستقبل القبلة، فمن أصحابه من قال: يستدبر الحجرة، ومنهم من قال: يجعلها عن يساره، واتفقوا على أنه لا يستلم الحجرة، ولا يقبلها، ولا يطوف بها، ولا يصلى إليها، وإذا قال فى سلامه: السلام عليك يا رسول الله، يابى الله، يا خيرة الله من خلقه، يا أكرم الخلق على ربه، يا إمام المتقين، فهذا كله من صفاته، بأبى هو وأمى ﷺ، وكذلك إذا صلى عليه مع السلام عليه، فهذا مما أمر الله به.

/ ولا يدعو هناك مستقبل الحجرة، فإن هذا كله منهى عنه باتفاق الأئمة. ومالك من أعظم الأئمة كراهية لذلك. والحكاية المروية عنه: أنه أمر المنصور أن يستقبل الحجرة وقت الدعاء، كذب على مالك. ولا يقف عند القبر للدعاء لنفسه، فإن هذا بدعة، ولم يكن أحد من الصحابة يقف عنده يدعو لنفسه، ولكن كانوا يستقبلون القبلة، ويدعون فى مسجده، فإنه ﷺ قال: «اللهم لا تجعل قبرى وثنا يعبد»<sup>(٣)</sup>، وقال: «لا تجعلوا قبرى عيداً، ولا تجعلوا بيوتكم قبوراً، وصلوا على حيثما كنتم، فإن صلاتكم تبلغنى»<sup>(٤)</sup>، وقال: «أكثرُوا على من الصلاة يوم الجمعة، وليلة الجمعة، فإن صلاتكم معروضة علىّ». فقالوا: كيف

(١) البخارى فى فضل الصلاة فى مسجد مكة والمدينة (١١٨٩، ١١٩٠) ومسلم فى الحج (١٣٩٧ / ٥١١).

(٢) أبو داود فى المناسك (٢٠٤١) عن أبى هريرة ولم تنزه التحفة لغيره.

(٣، ٤) سبق تخريجهما ص ٥٥.

تعرض صلاتنا عليك وقد أرميت؟ أى بليت. قال: «إن الله حَرَّمَ على الأرض أن تاكل أجساد الأنبياء»<sup>(١)</sup>. فأخبر أنه يسمع الصلاة والسلام من القريب، وأنه يبلغ ذلك من البعيد. وقال: «لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»، يحذر ما فعلوا. قالت عائشة: ولولا ذلك لأبرز قبره، ولكنه كره أن يتخذ مسجداً. أخرجه فى الصحيحين<sup>(٢)</sup>.

فدفتت الصحابة فى موضعه الذى مات فيه، من حجرة عائشة، وكانت هى وسائر الحجر خارج المسجد، من قبله وشرقيه، لكن لما كان فى زمن الوليد بن عبد الملك عُمِّرَ هذا المسجد وغيره، وكان نائبه على المدينة عمر بن عبد العزيز، فأمر أن تشتري الحجر، ويزاد / فى المسجد، فدخلت الحجرة فى المسجد من ذلك الزمان، وبُنيت منحرفة عن القبلة مسنمة؛ لثلاث يصى أحد إليها، فإنه قال ﷺ: «لا تجلسوا على القبور، ولا تصلوا إليها» رواه مسلم عن أبى مرثد الغنوى<sup>(٣)</sup>. والله أعلم.

٢٦/١٤٨

وزيارة القبور على وجهين: زيارة شرعية، وزيارة بدعية.

فالشرعية: المقصود بها السلام على الميت، والدعاء له، كما يقصد بالصلاة على جنازته، فزيارته بعد موته من جنس الصلاة عليه، فالسنة أن يسلم على الميت، ويدعو له سواء كان نبياً، أو غير نبى، كما كان النبى ﷺ يأمر أصحابه إذا زاروا القبور أن يقول أحدهم: «السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين، والمسلمين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون، يرحم الله المستقدمين منا ومنكم، والمستأخرين، نسأل الله لنا ولكم العافية، اللهم لا تخرمنا أجرهم، ولا تفتنا بعدهم، واغفر لنا ولهم»<sup>(٤)</sup>. وهكذا يقول إذا زار أهل البقيع، ومن به من الصحابة أو غيرهم، أو زار شهداء أحد، وغيرهم.

وليست الصلاة عند قبورهم أو قبور غيرهم مستحبة عند أحد من أئمة المسلمين، بل الصلاة فى المساجد التى ليس فيها قبر أحد من الأنبياء والصالحين وغيرهم أفضل من الصلاة فى المساجد التى فيها ذلك باتفاق أئمة / المسلمين؛ بل الصلاة فى المساجد التى على القبور إما محرمة، وإما مكروهة.

٢٦/١٤٩

والزيارة البدعية: أن يكون مقصود الزائر أن يطلب حوائجه من ذلك الميت، أو يقصد الدعاء عند قبره، أو يقصد الدعاء به، فهذا ليس من سنة النبى ﷺ، ولا استحبه أحد من

(١) أبو داود فى الصلاة (١٠٤٧) والنسائى فى الجمعة (١٣٧٤) كلاهما عن أوس بن أوس.

(٢) البخارى فى الجنائز (١٣٣٠) ومسلم فى المساجد (٥٢٩ / ١٩).

(٣) مسلم فى الجنائز (٩٨/٩٧٢).

(٤) مسلم فى الجنائز (١٠٢/٩٧٤) عن عائشة.

سلف الأمة وأئمتها، بل هو من البدع المنهى عنها باتفاق سلف الأمة وأئمتها، وقد كره مالك وغيره أن يقول القائل: زرت قبر النبي ﷺ، وهذا اللفظ لم يتقل عن النبي ﷺ، بل الأحاديث المذكورة في هذا الباب مثل قوله: «من زارني، وزار أبي إبراهيم في عام واحد، ضمنت له على الله الجنة» وقوله: «من زارني بعد مماتي، فكأنما زارني في حياتي، ومن زارني بعد مماتي، حلت عليه شفاعتي» ونحو ذلك، كلها أحاديث ضعيفة، بل موضوعة، ليست في شيء من دواوين الإسلام، التي يعتمد عليها، ولا نقلها إمام من أئمة المسلمين، لا الأئمة الأربعة، ولا غيرهم، ولكن روى بعضها البزار، والدارقطني<sup>(١)</sup>، ونحوهما بأسانيد ضعيفة، ولأن من عادة الدارقطني وأمثاله، يذكرون هذا في السنن ليعرف، وهو وغيره يبينون ضعف الضعيف من ذلك، فإذا كانت هذه الأمور التي فيها شرك وبدعة نهى عنها عند قبره، وهو أفضل الخلق، فالنهى عن ذلك عند قبر غيره أولى وأحرى.

٢٦/١٥٠ / ويستحب أن يأتي مسجد قباء، ويصلى فيه، فإن النبي ﷺ قال: «من تطهر في بيته، وأحسن الطهور، ثم أتى مسجد قباء، لا يريد إلا الصلاة فيه، كان له كأجر عمرة» رواه أحمد والنسائي وابن ماجه<sup>(٢)</sup>. وقال النبي ﷺ: «الصلاة في مسجد قباء كعمرة» قال الترمذي: حسن<sup>(٣)</sup>.

والسفر إلى المسجد الأقصى، والصلاة فيه، والدعاء، والذكر، والقراءة، والاعتكاف، مستحب في أي وقت شاء، سواء كان عام الحج، أو بعده. ولا يفعل فيه وفي مسجد النبي ﷺ إلا ما يفعل في سائر المساجد. وليس فيها شيء يتمسح به، ولا يقبل ولا يطاف به، هذا كله ليس إلا في المسجد الحرام خاصة، ولا تستحب زيارة الصخرة، بل المستحب أن يصلى في قبلي المسجد الأقصى الذي بناه عمر بن الخطاب للمسلمين.

ولا يسافر أحد ليقف بغير عرفات، ولا يسافر للوقوف بالمسجد الأقصى، ولا للوقوف عند قبر أحد، لا من الأنبياء، ولا المشايخ، ولا غيرهم، باتفاق المسلمين، بل أظهر قولی العلماء أنه لا يسافر أحد لزيارة قبر من القبور.

٢٦/١٥١ ولكن تزار القبور الزيادة الشرعية، من كان قرياً، ومن اجتاز / بها، كما أن مسجد قباء يزار من المدينة، وليس لأحد أن يسافر إليه لتهيئه ﷺ أن تشد الرحال إلا إلى المساجد الثلاثة.

(١) الدارقطني في الحج ٢٧٨/٢ عن ابن عمر وحاطب.

(٢) أحمد ٤٨٧/٣، والنسائي في المساجد (٦٩٩) وابن ماجه في إقامة الصلاة (١٤١١، ١٤١٢) جميعهم عن سهل ابن حنيف.

(٣) الترمذي في أبواب الصلاة (٣٢٤) عن أسيد بن ظهير الأنصاري، وقال: «حسن غريب».



وذلك أن الدين مبنى على أصليين: ألا يعبد إلا الله وحده لا شريك له، ولا يعبد إلا بما شرع، لا نعبده بالبدع، كما قال تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: ١١٠]. ولهذا كان عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - يقول فى دعائه: اللهم اجعل عملى كله صالحاً، واجعله لوجهك خالصاً، ولا تجعل فيه لأحد شيئاً. وقال الفضيل بن عياض فى قوله تعالى: ﴿لِيَلْبِسَكُمْ أَكْسَنَ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢]. قال: أخلصه، وأصوبه. قيل: يا أبا على، ما أخلصه وأصوبه؟ قال: إن العمل إذا كان خالصاً، ولم يكن صواباً، لم يقبل، وإذا كان صواباً ولم يكن خالصاً لم يقبل، حتى يكون خالصاً صواباً. والخالص أن يكون لله، والصواب أن يكون على السنة، وقد قال الله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١].

والمقصود بجميع العبادات أن يكون الدين كله لله وحده، فالله هو المعبود، والمسؤول الذى يخاف ويرجى، ويسأل ويعبد، فله الدين خالصاً، وله أسلم من فى السموات والأرض طوعاً وكرهاً، والقرآن مملوء من هذا، كما قال تعالى: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ. / إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصاً لَهُ الدِّينَ. أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ﴾ إلى قوله: ﴿قُلِ اللَّهُ أَعْبُدْ مُخْلِصاً لَهُ دِينِي﴾ إلى قوله: ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونَنِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾ [الزمر: ١ - ٦٤]. وقال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَاداً لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٩، ٨٠]، وقال تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ﴾ [الأنبياء: ١٠٦].

قالت طائفة من السلف: كان أقوام يدعون الملائكة، والأنبياء، والمسيح، والعزير، فانزل الله تعالى هذه الآية، وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ. لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ﴾ [الأنبياء: ٢٦] وما بعدها. ومثل هذا فى القرآن كثير؛ بل هذا مقصود القرآن، ولبه، وهو مقصود دعوة الرسل كلهم، وله خلق الخلق، كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦].

فيجب على المسلم أن يعلم أن الحج من جنس الصلاة ونحوها من العبادات، التى يعبد الله بها وحده لا شريك له، وأن الصلاة على الجنائز وزيارة قبور الأموات من جنس الدعاء لهم، والدعاء للخلق من جنس المعروف والإحسان، الذى هو من جنس الزكاة.

والعبادات التى أمر الله بها توحيد وستة، وغيرها فيها شرك/ وبدعة، كعبادات النصارى،

ومن أشبههم مثل قصد البقعة لغير العبادات التي أمر الله بها، فإنه ليس من الدين، ولهذا كان أئمة العلماء يعدون من جملة البدع المتكررة السفر لزيارة قبور الأنبياء، والصالحين، وهذا في أصح القولين غير مشروع، حتى صرح بعض من قال ذلك أن من سافر هذا السفر لا يقصر فيه الصلاة؛ لأنه سفر معصية. وكذلك من يقصد بقعة لأجل الطلب من مخلوق، هي منسوبة إليه، كالقبر، والمقام أو لأجل الاستعاذة به، ونحو ذلك، فهذا شرك وبدعة، كما تفعله النصارى ومن أشبههم من مبتدعة هذه الأمة، حيث يجعلون الحج والصلاة من جنس ما يفعلونه من الشرك والبدع، ولهذا قال صلى الله عليه وسلم لما ذكر له بعض أرواحه كنيسة بأرض الحبشة، وذكر له عن حسنهما وما فيها من التماوير، فقال: «أولئك إذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً، وصوروا فيه تلك التماوير، أولئك شرار الخلق عند الله يوم القيامة»<sup>(١)</sup>.

ولهذا نهى العلماء عما فيه عبادة لغير الله، وسؤال لمن مات من الأنبياء، أو الصالحين، مثل من يكتب رقعة ويعلقها عند قبر نبي، أو صالح، أو يسجد لقبر، أو يدعو، أو يرغب إليه. وقالوا: إنه لا يجوز بناء المساجد على القبور؛ لأن النبي ﷺ قال قبل أن يموت بخمس ليال: «إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد، فإني أنهاكم عن ذلك» رواه مسلم<sup>(٢)</sup>، وقال: «لو كنت متخذاً من أهل الأرض خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً»<sup>(٣)</sup>. وهذه الأحاديث في الصحاح. وما يفعله بعض الناس من أكل التمر في المسجد، أو تعليق الشعر في القناديل، فبدعة مكروهة.

ومن حمل شيئاً من ماء زمزم جاز، فقد كان السلف يحملونه، وأما التمر الصيحاني فلا فضيلة فيه، بل غيره من التمر، البرنى والعجوة خير منه، والأحاديث إنما جاءت عن النبي ﷺ في مثل ذلك، كما جاء في الصحيح: «من أصبح بسبع تمرات عجوة، لم يصبه ذلك اليوم سم، ولا سحر»<sup>(٤)</sup>. ولم يجئ عنه في الصيحاني شيء. وقول بعض الناس: إنه صاح بالنبي ﷺ جهل منه بل إنما سمي بذلك ليبسه، فإنه يقال: تصوح التمر، إذا يبس.

وهذا كقول بعض الجهال: إن عين الزرقاء جاءت معه من مكة، ولم يكن بالمدينة على عهد النبي ﷺ عين جارية لا الزرقاء ولا عيون حمزة ولا غيرهما، بل كل هذا مستخرج بعده.

ورفع الصوت في المساجد منهى عنه، وقد ثبت أن عمر بن الخطاب / - رضى الله عنه - ٢٦/١٥٥

(١) البخارى فى الصلاة ( ٤٢٧ ) ومسلم فى المساجد ( ٥٢٨ / ١٦ ، ١٧ ) .

(٢) سبق تخريجه ص ٥٥ .

(٣) البخارى فى فضائل الصحابة ( ٣٦٥٦ ، ٣٦٥٨ ) ومسلم فى فضائل الصحابة ( ٢٣٨٣ / ٣ - ٦ ) .

(٤) البخارى فى الاطعمة ( ٥٤٤٥ ) ومسلم فى الاشربة ( ٤٧ / ٢٠ - ١٥٥ ) كلاهما عن سعد بن ابى وقاص .

رأى رجلين يرفعان أصواتهما في المسجد فقال: لو أعلم أنكما من أهل البلد لأوجعتكما ضرباً، إن الأصوات لا ترفع في مسجده. فما يفعل بعض جهال العامة من رفع الصوت عقيب الصلاة من قولهم: السلام عليك يا رسول الله! بأصوات عالية. من أقبح المنكرات. ولم يكن أحد من السلف يفعل شيئاً من ذلك عقيب السلام بأصوات عالية، ولا منخفضة، بل مافى الصلاة من قول المصلى: السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، هو المشروع، كما أن الصلاة عليه مشروعة في كل زمان ومكان.

وقد ثبت في الصحيح أنه قال: «من صلى على مرة صلى الله عليه بها عشراً»<sup>(١)</sup>. وفي المسند: أن رجلاً قال: يا رسول الله، اجعل عليك ثلث صلاتي، قال: «إذا يكفيك الله ثلث أمرك». فقال: اجعل عليك ثلثي صلاتي، قال: «إذا يكفيك الله ثلثي أمرك». قال: اجعل صلاتي كلها عليك، قال: «إذا يكفيك الله ما أهمك من أمر دنياك وأمر آخرتك»<sup>(٢)</sup>. وفي السنن عنه أنه قال: «لا تتخذوا قبري عيداً، وصلوا على حيثما كنتم، فإن صلاتكم تبلغني»<sup>(٣)</sup>. وقد رأى عبد الله بن حسن شيخ الحسين في زمنه رجلاً يتتاب قبر النبي ﷺ، للدعاء عنده، قال: يا هذا، إن رسول الله ﷺ قال: «لا تتخذوا قبري عيداً، وصلوا على حيثما كنتم، فإن / صلاتكم تبلغني»<sup>(٤)</sup> فما أنت ورجل بالاندلس إلا سواء.

٢٦/١٥٦

ولهذا كان السلف يكثر الصلاة والسلام عليه، في كل مكان وزمان، ولم يكونوا يجتمعون عند قبره، لا لقراءة ختمة، ولا لإيقاد شمع، وإطعام وإسقاء، ولا إنشاد قصائد، ولا نحو ذلك، بل هذا من البدع، بل كانوا يفعلون في مسجده ما هو المشروع في سائر المساجد من الصلاة، والقراءة، والذكر، والدعاء، والاعتكاف، وتعليم القرآن والعلم، وتعلمه، ونحو ذلك.

وقد علموا أن النبي ﷺ له مثل أجر كل عمل صالح تعمله أمته، فإنه ﷺ قال: «من دعا إلى هدى فله من الأجر مثل أجور من اتبعه، من غير أن ينقص من أجورهم شيئاً»<sup>(٥)</sup>. وهو الذي دعا أمته إلى كل خير، فكل خير يعمله أحد من الأمة فله مثل أجره، فلم يكن ﷺ يحتاج إلى أن يهدي إليه ثواب صلاة، أو صدقة، أو قراءة من أحد، فإن له مثل أجر ما يعملونه من غير أن ينقص من أجورهم شيئاً.

وكل من كان له أطوع وأتبع كان أولى الناس به في الدنيا والآخرة، قال تعالى: ﴿قُلْ

(١) مسلم في الصلاة (٧٠/٤٠٨) عن أبي هريرة .

(٢) أحمد ١٣٦/٥ ، والترمذي في صفة القيامة (٢٤٥٧) وقال : « حسن صحيح » .

(٣) سبق تخريجهما ص ٥٥ .

(٥) مسلم في العلم ( ١٦ ) .

هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي ﴿[يوسف: ١٠٨]﴾، وقال ﷺ: «إِن آَلَ أَبِي فَلَان لَيْسُوا لِي / بِأَوْلِيَاءَ، إِنَّمَا وَلِيُّ اللَّهِ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ»<sup>(١)</sup>، وهو أولى بكل مؤمن من نفسه، وهو الواسطة بين الله وبين خلقه فى تبليغ أمره ونهيه، ووعدته، ووعدته، فالحلال ما حلله، والحرام ما حرمه، والدين ما شرعه.

والله هو المعبود المسؤول، المستعان به الذى يخاف ويرجى، ويتوكل عليه، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ [النور: ٥٢]، فجعل الطاعة لله والرسول، كما قال تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]، وجعل الخشية والتقوى لله وحده لا شريك له، فقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ﴾ [التوبة: ٥٩]، فاضاف الإيتاء إلى الله والرسول، كما قال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]، فليس لأحد أن يأخذ إلا ما أباحه الرسول، وإن كان الله آتاه ذلك من جهة القدرة، والملك، فإنه يؤتى الملك من يشاء، ويتزع الملك من يشاء، ولهذا كان ﷺ يقول فى الاعتدال من الركوع، وبعد السلام: «اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطى لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد»<sup>(٢)</sup> أى: من آتيته جدا وهو البخت والمال والملك، فإنه لا ينجيه منك إلا الإيمان والتقوى.

وأما التوكل فعلى الله وحده، والرغبة فإليه وحده، كما قال / تعالى: ﴿وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ﴾ ولم يقل: ورسوله، وقالوا: ﴿إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ﴾ ولم يقولوا هنا: ورسوله، كما قال فى الإيتاء، بل هذا نظير قوله: ﴿فَإِذَا فُرِغَتْ فَانْصَبْ. وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَارْغَبْ﴾ [الشرح: ٧]، [٨]، وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣]، وفى صحيح البخارى عن ابن عباس أنه قال: حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ، قالها إبراهيم حين ألقى فى النار، وقالها محمد ﷺ حين ﴿قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾. وقد قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: ٦٤]. أى: الله وحده حسبك، وحسب المؤمنين الذين اتبعوك.

ومن قال: إن الله والمؤمنين حسبك فقد ضل، بل قوله من جنس الكفرة، فإن الله وحده هو حسب كل مؤمن به. والحسب الكافى، كما قال تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ

(١) البخارى فى الأدب (٥٩٩٠) ومسلم فى الإيمان (٣٦٦/٢١٥) كلاهما عن عمرو بن العاص.

(٢) البخارى فى الأذان (٨٤٤) ومسلم فى الصلاة (٤٧٧ / ٢٠٥).

عَبْدَهُ ﴿ [الزمر: ٣٦].

ولله تعالى حق لا يشركه فيه مخلوق؛ كالعبادات، والإخلاص والتوكل، والخوف، والرجاء، والحج، والصلاة، والزكاة، والصيام، والصدقة. والرسول له حق؛ كالإيمان به، وطاعته، واتباع سنته وموالاته من يواليه، ومعاداة من يعاديه، وتقديمه في المحبة على الأهل والمال، والنفس، كما قال ﷺ: «والذي نفسى بيده، / لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين»<sup>(١)</sup>، بل يجب تقديم الجهاد الذي أمر به على هذا كله، كما قال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ [التوبة: ٢٤]، وقال تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ٦٢].

وبسط مافى هذا المختصر وشرحه مذكور فى غير هذا الموضع. والله سبحانه وتعالى أعلم، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم، والحمد لله رب العالمين.

/ وَقَالَ - قَدَسَ اللَّهُ رُوحَهُ : ٢٦/١٦٠

## فصل

وأما الحج، فأخذوا فيه بالسنة الثابتة عن رسول الله ﷺ فى صفته وأحكامه.

وقد ثبت بالنقل المتواتر عند الخاصة من علماء الحديث من وجوه كثيرة فى الصحيحين، وغيرهما: أنه ﷺ لما حج حجة الوداع أحرم هو والمسلمون من ذى الحليفة، فقال: «من شاء أن يهلّ بعمره فليفعل، ومن شاء أن يهلّ بحجة فليفعل، ومن شاء أن يهلّ بعمره وحجة فليفعل»<sup>(٢)</sup>. فلما قدموا وطافوا بالبيت، وبين الصفا والمروة، أمر جميع المسلمين الذين حجوا معه أن يحلوا من إحرامهم ويجعلوها عمرة، إلا من ساق الهدى فإنه لا يحل حتى يبلغ الهدى محله. فراجعهم بعضهم فى ذلك فغضب. وقال: «انظروا ما أمرتكم به فافعلوه»<sup>(٣)</sup>. وكان هو ﷺ قد ساق الهدى، فلم يحل من إحرامه.

/ ولما رأى كراهة بعضهم للإحلال، قال: «لو استقبلتُ من أمرى ما استدبرتُ لما سقت

(١) البخارى فى الإيمان ( ١٤ ، ١٥ ) ومسلم فى الإيمان ( ٤٤ / ٦٩ ، ٧٠ ) .

(٢) سبق تخريجه ص ٣٢ . (٣) مسلم فى الحج ( ١٢١٦ / ١٤٣ ) .

الهدى، ولجعلتها عمرة، ولولا أن معى الهدى لاحتلت<sup>(١)</sup>. وقال أيضاً: «إني لُبَدْتُ رأسى، وقُلَّدْتُ هديى، فلا أحل حتى أنحر»<sup>(٢)</sup>. فحل المسلمون جميعهم إلا نفر الذين ساقوا الهدى، منهم: رسول الله ﷺ، وعلى بن أبى طالب، وطلحة بن عبيد الله .

فلما كان يوم التروية أحرم المحلون بالحج، وهم ذاهبون إلى منى، فبات بهم تلك الليلة بمنى، وصلى بهم فيها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر، ثم سار بهم إلى نمرة على طريق ضب، و«نمرة» خارجة عن عرنة من يمانيتها وغربيها، ليست من الحرم، ولا من عرفة، فنصبت له القبة بنمرة، وهناك كان ينزل خلفاؤه الراشدون بعده، وبها الأسواق، وقضاء الحاجة، والأكل، ونحو ذلك.

فلما زالت الشمس ركب هو ومن ركب معه، وسار المسلمون إلى المصلى ببطن عرنة، حيث قد بنى المسجد، وليس هو من الحرم، ولا من عرفة، وإنما هو برزخ بين المشعرين: الحلال والحرام هناك، بينه وبين الموقف نحو ميل، فخطب بهم خطبة الحج على راحلته. وكان يوم الجمعة، ثم نزل فصلى بهم الظهر والعصر مقصورتين، مجموعتين، ثم سار والمسلمون معه إلى الموقف بعرفة عند الجبل المعروف بجبل الرحمة،/ واسمه «إلال» على وزن هلال. وهو الذى تسميه العامة عرفة، فلم يزل هو والمسلمون فى الذكر والدعاء إلى أن غربت الشمس.

فدفع بهم إلى مزدلفة، فصلى المغرب والعشاء بعد مغيب الشفق قبل حط الرحال حيث نزلوا بمزدلفة، وبات بها حتى طلع الفجر، فصلى بالمسلمين الفجر فى أول وقتها مُقْلَسًا<sup>(٣)</sup> بها زيادة على كل يوم، ثم وقف عند «قزح» وهو جبل مزدلفة الذى يسمى: المشعر الحرام، وإن كانت مزدلفة كلها هى المشعر الحرام المذكور فى القرآن، فلم يزل واقفاً بالمسلمين إلى أن أسفر جداً.

ثم دفع بهم حتى قدم منى، فاستفتحها برمى جمرة العقبة، ثم رجع إلى منزله بمنى فحلق رأسه، ثم نحر ثلاثاً وستين بدنة من الهدى الذى ساقه، وأمر علياً فنحر الباقي، وكان مائة بدنة، ثم أفاض إلى مكة، فطاف طواف الإفاضة، وكان قد عجل ضعفة أهل بيته من مزدلفة، قبل طلوع الفجر، فرموا الجمرة بليل، ثم أقام بالمسلمين أيام منى الثلاث يصلى بهم الصلوات الخمس مقصورة، غير مجموعة، يرمى كل يوم الجمرات الثلاث بعد زوال الشمس، يفتتح بالجمرة الأولى - وهى الصغرى، وهى الدنيا إلى منى، والقصى من مكة - ويختتم بجمرة العقبة، ويقف بين الجمرتين الأولى والثانية، وبين الثانية والثالثة وقوفاً

(١) سبق تخريجه ص ٢٣ .

(٢) سبق تخريجه ص ٤٣ .

(٣) القُلَس: ظلام آخر الليل: انظر: المصباح المنير، مادة «قلس».

طويلا بقدر سورة البقرة يذكر الله ويدعو فإن المواقف ثلاثة: عرفة، /ومزدلفة، ومنى.

ثم أفاض آخر أيام التشريق بعد رمى الجمرات، هو والمسلمون فتزل بالمُحَصَّب عند خيف بنى كنانة، فبات هو والمسلمون فيه ليلة الأربعاء.

وبعث تلك الليلة عائشة مع أخيها عبد الرحمن لتعتمر من التمتع، وهو أقرب أطراف الحرم إلى مكة من طريق أهل المدينة. وقد بنى بعده هناك مسجدا سماه الناس مسجد عائشة؛ لأنه لم يعتمر بعد الحج مع النبي ﷺ من أصحابه أحد قط إلا عائشة؛ لاجل أنها كانت قد حاضت لما قدمت. وكانت معتمرة فلم تطف قبل الوقوف بالبيت، ولا بين الصفا والمروة، وقال لها النبي ﷺ: «اقضى ما يقضى الحاج، غير ألا تطوفى بالبيت ولا بين الصفا والمروة»<sup>(١)</sup>.

ثم ودع البيت هو والمسلمون ورجعوا إلى المدينة، ولم يبق بعد أيام التشريق، ولا اعتمر أحد قط على عهده عمرة يخرج فيها من الحرم إلى الحل إلا عائشة وحدها.

فأخذ فقهاء الحديث؛ كأحمد وغيره، بستته في ذلك كله، وإن كان منهم ومن غيرهم من قد يخالف بعض ذلك بتأويل تخفى عليه / فيه السنة.

فمن ذلك أنهم استحبوا للمسلمين أن يحجوا كما أمر النبي ﷺ أصحابه، ولما انفقت جميع الروايات على أنه أمر أصحابه بأن يحلوا من إحرامهم، ويجعلوها متعة، استحبوا المتعة لمن جمع بين النسكين في سفرة واحدة، وأحرم في أشهر الحج. كما أمر به النبي ﷺ. وعلموا أن من أفرد الحج، واعتمر عقبه من الحل - وإن قالوا: إنه جائز - فإنه لم يفعله أحد على عهد رسول الله ﷺ إلا عائشة، على قول من يقول: إنها رفضت العمرة، وأحرمت بالحج، كما يقوله الكوفيون. وأما على قول أكثر الفقهاء: أنها صارت قارنة: فلا عائشة ولا غيرها فعل ذلك.

وكذلك علموا أن من لم يَسُقِ الهدى، وَقَرَنَ بين النسكين لا يفعله. وإن قال أكثرهم - كأحمد وغيره - : إنه جائز، فإنه لم يفعله أحد على عهد النبي ﷺ إلا عائشة، على قول من قال: إنها كانت قارنة.

ولم يختلف أئمة الحديث - فقهاء، وعلماء؛ كأحمد وغيره - أن النبي ﷺ نفسه لم يكن مفردا للحج، ولا كان متمتعا تمتعا حل به من إحرامه. ومن قال من أصحاب أحمد: إنه تمتع، / وحل من إحرامه فقد غلط، وكذلك من قال: إنه لم يعتمر في حجته فقد غلط.

(١) البخارى فى الحيف ( ٢٩٤ ) ومسلم فى الحج ( ١٢١١ / ١١٩ ) وليس فىهما السعى بين الصفا والمروة .

وأما من توهم من بعض الفقهاء: أنه اعتمر بعد حجته، كما يفعله المختارون للإفراد إذا جمعوا بين النسكين - فهذا لم يروه أحد، ولم يقله أحد أصلاً من العالمين بحجته ﷺ. فإنه لا خلاف بينهم: أنه ﷺ لا هو ولا أحد من أصحابه اعتمر بعد الحج إلا عائشة؛ ولهذا لا يعرف موضع الإحرام بالعمرة إلا بمسجد عائشة، حيث لم يخرج أحد من الحرم إلى الحل فيحرم بالعمرة إلا هي ولا كان ﷺ أيضاً قارئاً قرآنًا طاف فيه طوافين وسعى سعيين. فإن الروايات الصحيحة كلها تصرح بأنه إنما طاف بالبيت، وبين الصفا والمروة قبل التعريف مرة واحدة.

فمن قال من أصحاب أبي حنيفة أو مالك أو الشافعي أو أحمد شيئاً من هذه المقالات، فقد غلط.

وسبب غلظه: ألفاظ مشتركة سمعها في ألفاظ الصحابة الناقلين لحجة النبي ﷺ. فإنه قد ثبت في الصحاح عن غير واحد - منهم: عائشة، وابن عمر وغيرهما - أنه ﷺ تمتع بالعمرة إلى الحج. وثبت - أيضاً - عنهم أنه أفرد الحج. / وعامة الذين نقل عنهم أنه أفرد الحج، ثبت عنهم أنهم قالوا: إنه تمتع بالعمرة إلى الحج. وثبت عن أنس بن مالك أنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ليكن عمرة وحجاً»<sup>(١)</sup>. وعن عمر: أنه أخبر عن النبي ﷺ أنه قال: «أتاني آت من ربي - يعني بوادي العقيق - وقال: قل: عمرة في حجة»<sup>(٢)</sup>. ولم يحك أحد لفظ النبي ﷺ الذي أحرم به إلا عمر وأنس؛ فلهذا قال الإمام أحمد: لا أشك أن النبي ﷺ كان قارئاً.

وأما ألفاظ الصحابة، فإن التمتع بالعمرة إلى الحج اسم لكل من اعتمر في أشهر الحج وحج من عامه، سواء جمع بينهما بإحرام واحد أو تحلل من إحرامه. فهذا التمتع العام يدخل فيه القرآن؛ ولذلك وجب عليه الهدى عند عامة الفقهاء، إدخالاً له في عموم قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وإن كان اسم «التمتع» قد يختص بمن اعتمر، ثم أحرم بالحج بعد قضاء عمرته.

فمن قال منهم: «تمتع بالعمرة إلى الحج» لم يرد أنه حل من إحرامه، ولكن أراد: أنه جمع في حجته بين النسكين معتمراً في أشهر الحج، لكن لم يبين: هل أحرم بالعمرة قبل الطواف بالبيت وبالجليلين، / أو أحرم بالحج بعد ذلك؟ فإن كان قد أحرم قبل الطوافين، فهو قارن بلا تردد، وإن كان أهل بالحج بعد الطواف بالبيت. وبالجليلين، وهو لم يكن حل من إحرامه، فهذا يسمى متمتعاً؛ لأنه اعتمر قبل الإهلال بالحج، ويسمى قارئاً، لأنه أحرم بالحج قبل إحلاله من العمرة؛ ولهذا يسميه بعض أصحابنا: «متمتعاً»، ويسميه بعضهم:

(١، ٢) سبق تخريجهما ص ٤١، ٤٢.



«قارنا» ويسميه بعضهم بالاسمين، وهو الأصوب. وهذا فى التمتع الخاص، فاما التمتع العام فيشملة بلا تردد.

ومع هذا، فالصواب ما قطع به أحمد من أنه ﷺ أحرم بالحج قبل الطواف؛ لقوله: «ليكن عمرة وحجا»<sup>(١)</sup>. ولو كان من حين يحرم بالعمرة مع قوله سبحانه: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٦]؛ لأن العمرة دخلت فى الحج، كما قاله النبى ﷺ.

وإذا كانت عمرة التمتع جزءا من حجه، فالهدى المسوق لا ينحر حتى يقضى التفت، كما قال تعالى: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾ [الحج: ٢٩]، وذلك إشارة إلى الهدى المسوق، فإنه نذر؛ ولهذا لو عطب دون محله وجب نحره؛ لأن نحره إنما يكون عند بلوغه محله، وإنما يبلغ محله إذا بلغ صاحبه محله؛ لأنه تبع له، وإنما يبلغ صاحبه محله يوم النحر؛ إذ قبل ذلك لا يحل مطلقاً؛ لأنه يجب عليه أن يحج، بخلاف من اعتمر عمرة مفردة، فإنه حل حلاً مطلقاً.

/ وأما ما تضمنته سنة رسول الله ﷺ من المقام بمنى يوم التروية، والمبيت بها الليلة التى قبل يوم عرفة، ثم المقام بعرفة - التى بين المشعر الحرام وعرفة - إلى الزوال، والذهاب منها إلى عرفة والخطبة، والصلاتين فى أثناء الطريق بيطن عرفة - فهذا كالجمع عليه بين الفقهاء، وإن كان كثير من المصنفين لا يميزه، وأكثر الناس لا يعرفه لغلبة العادات المحدثه.

ومن سنة رسول الله ﷺ : أنه جمع بالمسلمين جميعهم بعرفة، بين الظهر والعصر، وبمزدلفة بين المغرب والعشاء، وكان معه خلق كثير من منزله دون مسافة القصر من أهل مكة وما حولها. ولم يأمر حاضرى المسجد الحرام بتفريق كل صلاة فى وقتها، ولا أن يعتزل المكبون ونحوهم فلم يصلوا معه العصر، وأن ينفردوا فيصلوها فى أثناء الوقت دون سائر المسلمين. فإن هذا مما يعلم بالاضطرار لمن تتبع الأحاديث أنه لم يكن، وهو قول مالك وطائفة من أصحاب الشافعى وأحمد، وعليه يدل كلام أحمد.

وإنما غفل قوم من أصحاب الشافعى، وأحمد عن هذا، فطردوا قياسهم فى الجمع، واعتقدوا أنه إنما جمع لأجل السفر، والجمع للسفر لا يكون إلا لمن سافر ستة عشر فرسخاً، وحاضروا مكة ليسوا عن عرفة بهذا البعد.

/ وهذا ليس بحق، فإنه لو كان جمعه لأجل السفر لجمع قبل هذا اليوم وي بعده، وقد أقام بمنى أيام التشريق ولم يجمع فيها، لا سيما ولم ينقل عنه أنه جمع فى السفر وهو نازل إلا مرة واحدة، وإنما كان يجمع فى السفر إذا جد به السير، وإنما جمع لنحو الوقوف؛ لأجل

(١) سبق تخريجه ص ٤٢ .

ألا يفصل بين الوقوف بصلاة ولا غيرها. كما قال أحمد: إنه يجوز الجمع لأجل ذلك من الشغل المانع من تفريق الصلوات.

ومن اشترط في هذا الجمع السفر من أصحاب أحمد، فهو أبعد عن أصوله من أصحاب الشافعي. فإن أحمد يجوز الجمع لأمور كثيرة غير السفر، حتى قال القاضي أبو يعلى وغيره - تفسيراً لقول أحمد: إنه يجمع لكل ما يبيح ترك الجماعة - : فالجمع ليس من خصائص السفر. وهذا بخلاف القصر، فإنه لا يشرع إلا للمسافر.

ولهذا قال أكثر الفقهاء - كالشافعي وأحمد: إن قصر الصلاة بعرفة ومزدلفة ومنى وأيام التشريق لا يجوز إلا للمسافر الذي يباح له القصر عندهم، طرداً للقياس، واعتقاداً أن القصر لم يكن إلا للسفر بخلاف الجمع، حتى أمر أحمد وغيره: أن الموسم لا يقيم أمير مكة؛ لأجل قصر الصلاة.

٢٦/١٧٠ وذهب طوائف من أهل المدينة وغيرهم - منهم مالك، وطائفة / من أصحاب الشافعي وأحمد، كأبي الخطاب في عباداته الخمس - إلى أنه يقصر المكيون وغيرهم، وأن القصر هناك لأجل النسك.

والحجة مع هؤلاء: أنه لم يثبت أن النبي ﷺ أمر من صلى خلفه بعرفة ومزدلفة ومنى من المكين أن يتموا الصلاة، كما أمرهم أن يتموا لما كان يصلى بهم بمكة أيام فتح مكة، حين قال لهم: «اتموا صلاتكم، فإننا قوم سَفَر»<sup>(١)</sup>.

فإنه لو كان المكين قد قاموا لما صلوا خلفه الظهر فأتَمُّوها أربعاً ثم لما صلوا العصر قاموا فأتَمُّوها أربعاً، ثم لما صلوا خلفه عشاء الآخرة قاموا فأتَمُّوها أربعاً، ثم كانوا مدة مقامه بمنى يتمون خلفه - لما أهمل الصحابة نقل مثل هذا.

ومما قد يغلط فيه الناس: اعتقاد بعضهم أنه يستحب صلاة العيد بمنى يوم النحر، حتى قد يصلونها بعض المتسبين إلى الفقه، أخذاً فيها بالعمومات اللفظية، أو القياسية. وهذه غفلة عن السنة ظاهرة. فإن النبي ﷺ وخلفاءه لم يصلوا بمنى عيداً قط. وإنما صلاة العيد بمنى هي جمة العقبة. فرمى جمة العقبة لأهل الموسم بمنزلة صلاة العيد لغيرهم؛ ولهذا استحَبَّ أحمد أن تكون صلاة أهل الأمصار وقت النحر بمنى؛ ولهذا خطب النبي ﷺ يوم النحر / بعد الجمرة، كما كان يخطب في غير مكة بعد صلاة العيد، ورمى الجمرة تحية منى ٢٦/١٧١ كما أن الطواف تحية المسجد الحرام.

ومثل هذا ما قاله طائفة - منهم ابن عقيل - أنه يستحب للمحرم إذا دخل المسجد الحرام

(١) سبق تخريجه ص ٧٨ .

أن يصلى تحية المسجد، كسائر المساجد. ثم يطوف طواف القدوم، أو نحوه. وأما الأئمة وجماهير الفقهاء من أصحاب أحمد وغيرهم فعلى إنكار هذا.

أما أولاً: فلأنه خلاف السنة المتواترة من فعل النبي ﷺ، وخلفائه. فإنهم لما دخلوا المسجد لم يفتحوا إلا بالطواف، ثم الصلاة عقب الطواف.

وأما ثانياً: فلأن تحية المسجد الحرام هي الطواف. كما أن تحية المساجد هي الصلاة.

وأشنع من هذا: استحباب بعض أصحاب الشافعى لمن سعى بين الصفا والمروة أن يصلى ركعتين بعد السعى على المروة، قياساً على الصلاة بعد الطواف. وقد أنكر ذلك سائر العلماء من أصحاب الشافعى وسائر الطوائف، ورأوا أن هذه بدعة ظاهرة القبح. فإن السنة مضت بأن النبي ﷺ وخلفاءه طافوا وصلوا، كما ذكر الله الطواف والصلاة. ثم سعوا ولم يصلوا عقب السعى، فاستحباب / الصلاة عقب السعى، كاستحبابها عند الجمرات، أو بالموقف بعرفات، أو جعل الفجر أربعاً قياساً على الظهر. وترك الراتب سنة، كما أن الفعل الراتب سنة، بخلاف ما كان تركه لعدم مقتض، أو فوات شرط، أو وجود مانع، وحدث بعده من المقتضيات والشروط وزوال المانع ما دلت الشريعة على فعله حينئذ؛ كجمع القرآن فى المصحف، وجمع الناس فى التراويح على إمام واحد. وتعلم العربية، وأسماء النقلة للعلم، وغير ذلك ما يحتاج إليه فى الدين، بحيث لا تتم الواجبات أو المستحبات الشرعية إلا به، وإنما تركه ﷺ لفوات شرطه أو وجود مانع.

٢٦/١٧٢

فأما ما تركه من جنس العبادات، مع أنه لو كان مشروعاً لفعله، أو أذن فيه، ولفعله الخلفاء بعده، والصحابة. فيجب القطع بأن فعله بدعة وضلالة، ويمتنع القياس فى مثله، وإن جاز القياس فى النوع الأول. وهو مثل قياس «صلاة العيدين، والاستسقاء، والكسوف» على الصلوات الخمس، فى أن يجعل لها أذاناً وإقامة، كما فعله بعض المراءونية فى العيدين. وقياس حجرته ونحوها من مقابر الأنبياء على بيت الله فى الاستسلام والتقبيل، ونحو ذلك من الأقية التى تشبه قياس الذين حكى الله عنهم أنهم قالوا: ﴿إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥].

وأخذ فقهاء الحديث - كالشافعى وأحمد وغيرهما مع فقهاء الكوفة - ما عليه جمهور الصحابة والسلف بتلبية رسول الله ﷺ، فإنه قد ثبت عنه أنه لم يزل يلبى حتىرمى جمره العقبة.

٢٦/١٧٣

وذهب طائفة من السلف من الصحابة والتابعين وأهل المدينة - كمالك - إلى أن التلبية تنقطع بالوصول إلى الموقف بعرفة؛ لأنها إجابة. فتقطع بالوصول إلى المقصد. وسنة

رسول الله ﷺ هي التي يجب اتباعها.

وأما المعنى: فإن الواصل إلى عرفة - وإن كان قد وصل إلى هذا الموقف - فإنه قد دعى بعده إلى موقف آخر، وهو مزدلفة. فإذا قضى الوقوف بمزدلفة، فقد دعى إلى الجمرة، فإذا شرع في الرمي فقد انقضى دعاؤه، ولم يبق مكان يدعى إليه محرماً؛ لأن الحلق والذبح يفعله حيث أحب من الحرم، وطواف الإفاضة يكون بعد التحلل الأول.

ولهذا قالوا - أيضاً - بما ثبت عن النبي ﷺ: إنه يلبي بالعمرة إلى أن يستلم الحجر، وإن كان ابن عمر ومن اتبعه من أهل المدينة - كمالك - قالوا: يلبي إلى أن يصل إلى الحرم، فإنه وإن وصل إليه فإنه مدعو إلى البيت.

/ نعم، يستفاد من هذا المعنى: أنه إنما يلبي حال سيره، لا حال الوقوف بعرفة ومزدلفة ٢٦/١٧٤ وحال المبيت بها. وهذا مما اختلف فيه أهل الحديث.

فأما التلبية حال السير من عرفة إلى مزدلفة، ومن مزدلفة إلى منى، فاتفق من جمع الأحاديث الصحيحة عليه.

واختلف الناس في أكل المحرم لحم الصيد الذي صاده الحلال، وذكره، على ثلاثة أقوال:

فقال طائفة من السلف: هو حرام، اتباعاً لما فهموه من قوله تعالى: ﴿وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُ حُرُمًا﴾ [المائدة: ٩٦]، ولما ثبت عن النبي ﷺ: من أنه رد لحم الصيد لما أهدي إليه.

وقال آخرون - منهم أبو حنيفة: بل هو مباح مطلقاً، عملاً بحديث أبي قتادة لما صاد الحمار الوحشي، وأهدى لحمه للنبي ﷺ، وأخبره بأنه لم يصد له، كما جاء في الأحاديث الصحيحة.

وقالت الطائفة الثالثة - التي فيها فقهاء الحديث - بل هو مباح للمحرم، إذا لم يصد له المحرم، ولا ذبحه من أجله؛ توفيقاً بين الأحاديث، كما روى جابر عن النبي ﷺ أنه قال: / «لحم صيد البر لكم حلال وأنتم حرم، ما لم تصيدوه أو يصاد لكم»<sup>(١)</sup>. قال الشافعي: ٢٦/١٧٥ هذا أحسن حديث في هذا الباب وأقيس. وهذا مذهب مالك، وأحمد، والشافعي، وغيرهم.

وإنما اختلفوا إذا صيد لمحرم بعينه، فهل يباح لغيره من المحرمين؟ على قولين، هما وجهان في مذهب أحمد، رحمه الله تعالى.

(١) أبو داود في الحج (١٨٥١) والترمذي في الحج (٨٤٦). والنسائي في المناسك (٢٨٢٧)، وضعفه الألباني.

/ وسئل - رحمه الله - عن طواف الحائض، والجنب، والمحدث.

فأجاب:

ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «الحائض تقضى المناسك كلها إلا الطواف بالبيت»<sup>(١)</sup>. وقال لعائشة - رضي الله عنها - : «اصنعى ما يصنع الحاج، غير ألا تطوفى بالبيت»<sup>(٢)</sup>. ولما قيل له عن صفة: إنها حاضت، فقال: «أحابتنا هي؟»، ف قيل له: إنها قد أفاضت، قال: «فلا إذا»<sup>(٣)</sup>. وصح عنه ﷺ أنه بعث أبا بكر عام تسع لما أمره على الموسم، ينادى: «ألا يطوف بالبيت عريان»<sup>(٤)</sup>، ولم ينقل أحد عنه أنه أمر الطائفين بالوضوء، ولا باجتناب النجاسة، كما أمر المصلين بالوضوء.

فنهيه الحائض عن الطواف بالبيت، إما أن يكون لأجل المسجد، لكونها منهيّة عن اللبث فيه، وفي الطواف لبث، أو عن الدخول إليه مطلقاً لمرور أو لبث، وإما أن يكون لكون الطواف نفسه يحرم مع الحيض، كما يحرم على الحائض الصلاة، والصيام بالنص، والإجماع، ومس المصحف عند عامة العلماء، وكذلك قراءة القرآن في أحد / قولى العلماء.

٢٦/١٧٧

والذين حرموا عليها القراءة كأحمد في المشهور عنه، وكذلك الشافعى مع أبى حنيفة، تنازعوا في إباحة قراءة القرآن لها، وللنساء قبل الغسل، وبعد انقطاع الدم، على ثلاثة أقوال:

أحدها: إباحتها للحائض والنفساء، وهو اختيار القاضى أبى يعلى، وقال: هو ظاهر كلام أحمد.

والثانى: منع الحائض والنفساء.

والثالث: إباحتها للنفساء دون الحائض. اختاره الخلال من أصحاب أحمد، فإما أن يكون لكل منهما، وإما أن يكون لمجموعهما، بحيث لو انفرد أحدهما لم يحرم، فإن كان تحريمه للأول لم يحرم عليها عند الضرورة، فإن لبثها في المسجد لضرورة جائز، كما لو خافت من يقتلها إذا لم تدخل المسجد، أو كان البرد شديداً، أو ليس لها مأوى إلا المسجد.

وقد ثبت عن النبي ﷺ في صحيح مسلم، وغيره، عن عائشة - رضي الله عنها - أنها

(١)، (٢) سبق تخريجهما ص ٦٨، ص ٩٠.

(٣) البخارى في الحج (١٧٣٣) ومسلم في الحج (٣٨٤/١٢١١) كلاهما عن عائشة.

(٤) البخارى في الحج (١٦٢٢) ومسلم في الحج (٤٣٥/١٣٤٧) عن أبى هريرة.

قالت: قال لى رسول الله ﷺ : «ناولينى الحُمْرَةَ من المسجد». فقلت: «إنى حائض» / قال: ٢٦/١٧٨ «إن حيضتك ليست فى يدك»<sup>(١)</sup>. وعن ميمونة زوج النبى ﷺ قالت: كان رسول الله ﷺ يضع رأسه فى حجر إحدانا يتلو القرآن وهى حائض، وتقوم إحدانا بخُمْرته إلى المسجد فتبسطها وهى حائض. رواه النسائى<sup>(٢)</sup>. وقد روى أبو داود من حديث عائشة عنه ﷺ أنه قال: «لا أحل المسجد لجنب، ولا حائض» رواه ابن ماجه من حديث أم سلمة<sup>(٣)</sup>. وقد تكلّم فى هذين الحديثين.

ولهذا ذهب أكثر العلماء - كالشافعى وأحمد وغيرهما - إلى الفرق بين المرور، واللبث، جمعا بين الأحاديث، ومنهم من منعها من اللبث والمرور، كأبى حنيفة، ومالك. ومنهم من لم يحرم المسجد عليها، وقد يستدلون على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَلَا جُنَا إِلَّا عَابِرِ سَبِيلٍ﴾ [النساء: ٤٣].

وأباح أحمد وغيره اللبث لمن يتوضأ؛ لما رواه هو وغيره عن عطاء بن يسار قال: رأيت رجالا من أصحاب رسول الله ﷺ يجلسون فى المسجد، وهم مجنبون، إذا توضؤوا وضوء الصلاة. وذلك - والله أعلم - أن المسجد بيت الملائكة، والملائكة لا تدخل بيتا فيه جنب، كما جاء ذلك فى السنن عن النبى ﷺ<sup>(٤)</sup>. ولهذا نهى النبى ﷺ الجنب أن ينام حتى / يتوضأ<sup>(٥)</sup>، وروى يحيى بن سعيد عن هشام بن عروة قال: أخبرنى أبى عن عائشة أنها كانت تقول: إذا أصاب أحدكم المرأة، ثم أراد أن ينام، فلا ينام حتى يتوضأ وضوءه للصلاة، فإنه لا يدرى لعل نفسه تصاب فى نومه<sup>(٦)</sup>. وفى حديث آخر: فإنه إذا مات لم تشهد الملائكة جنازته. وقد أمر النبى ﷺ الجنب بالوضوء عند الأكل، والشرب، والمعاودة، وهذا دليل أنه إذا توضأ ذهب الجنابة عن أعضاء الوضوء، فلا تبقى جنابته تامة، وإن كان قد بقى عليه بعض الحدث، كما أن المحدث الحدث الأصغر عليه حدث دون الجنابة، وإن كان حدثه فوق الحدث الأصغر، فهو دون الجنب، فلا تمتنع الملائكة عن شهوده، فلهذا ينام ويلبث فى المسجد.

(١) مسلم فى الحيض (٢٩٨/١١، ١٢).

والحُمْرَةُ: هى مقدار ما يضع الرجل عليه وجهه فى سجوده من حصير أو نسيجة خوص ونحوه من النيات. انظر: النهاية ٧٧/٢.

(٢) أبو داود فى الطهارة (٢٣٢) وابن ماجه فى الطهارة (٦٤٥) وفى الزوائد إسناده ضعيف؛ محدوج لم يوثق، وأبو الخطاب مجهول.

(٤) أبو داود فى الطهارة (٢٢٧) والنسائى فى الطهارة (٢٦١)، وضعفه الألبانى.

(٥) أبو داود فى الطهارة (٢٢١) والنسائى فى الطهارة (٢٥٩) كلاهما عن عمر بن الخطاب.

(٦) الرطأ فى الطهارة ٤٧/١، ٤٨ (٧٧). وليس فيها: «فإنه لا يدرى لعل نفسه تصاب فى نومه».

وهذا يدل على أن الجنابة تتبع بعض، فتزول عن بعض البدن دون بعض، كما عليه جمهور العلماء.

وأما الحائض فحدثها دائم، لا يمكنها طهارة تمنعها عن الدوام، فهي معذورة في مكثها، ونومها، وأكلها، وغير ذلك، فلا تمنع مما يمنع منه الجنب مع حاجتها إليه؛ ولهذا كان أظهر قولى العلماء: أنها لا تمنع من قراءة القرآن إذا احتاجت إليه، كما هو مذهب مالك، وأحد القولين في مذهب الشافعى، ويذكر رواية عن أحمد، فإنها محتاجة إليها، ولا يمكنها الطهارة، كما يمكن الجنب، وإن كان حدثها أغلظ من / حدث الجنب من جهة أنها لا تصوم، ما لم ينقطع الدم، والجنب يصوم، ومن جهة أنها ممنوعة من الصلاة طهرت أو لم تطهر، ويمنع الرجل من وطئها أيضا، فهذا يقتضى أن المقتضى للحظر فى حقها أقوى، لكن إذا احتاجت إلى الفعل استباح المحذور، مع قيام سبب الحظر؛ لأجل الضرورة. كما يباح سائر المحرمات مع الضرورة؛ من الدم، والميتة، ولحم الخنزير، وإن كان ما هو دونها فى التحريم لا يباح من غير حاجة؛ كلبس الحرير، والشرب فى آنية الذهب والفضة ونحو ذلك.

وكذلك الصلاة إلى غير القبلة مع كشف العورة، ومع النجاسة فى البدن والثوب، هى محرمة أغلظ من غيرها، وتباح بل تجب مع الحاجة وغيرها، وإن كان دونها فى التحريم كقراءة القرآن الكريم مع عدم الحاجة لا تباح.

وإذا قدر جنب استمرت به الجنابة، وهو لا يقدر على غسل، أو تيمم، فهذا كالحائض فى الرخصة، وإن كان هذا نادرا، وقد أمر النبى ﷺ الحيض أن يخرجن فى العيد، ويشهدن الخير، ودعوة المسلمين، ويكبرن بتكبير الناس<sup>(١)</sup>. وكذلك الحائض والنفساء أمرهما النبى ﷺ بالإحرام، والتلبية، وما فيهما من ذكر الله وشهودهما عرفة مع الذكر والدعاء، ورمى الجمار مع ذكر الله، وغير / ذلك، ولا يكره لها ذلك، بل يجب عليها، والجنب يكره له ذلك حتى يفتسل لأنه قادر على الطهارة بخلاف الحائض.

فهذا أصل عظيم فى هذه المسائل ونوعها، لا ينبغي أن ينظر إلى غلظ المفسدة المقتضية للحظر إلا وينظر مع ذلك إلى الحاجة الموجبة للإذن؛ بل الموجبة للاستحباب، أو الإيجاب.

وكل ما يحرم معه الصلاة يجب معه عند الحاجة إذا لم تمكن الصلاة إلا كذلك، فإن الصلاة مع تلك الأمور أخف من ترك الصلاة، فلو صلى تيمم مع قدرته على استعمال الماء، لكانت الصلاة محرمة، ومع عجزه عن استعمال الماء كانت الصلاة بالتيمم واجبة

(١) مسلم فى العيدين (١٢ / ٨٩٠) عن أم عطية.

بالوقت، وكذلك الصلاة عريانا، وإلى غير القبلة، ومع حصول النجاسة، وبدون القراءة، وصلاة الفرض قاعدا أو بدون إكمال الركوع والسجود، وأمثال ذلك مما يحرم مع القدرة، ويجب مع العجز.

وكذلك أكل الميتة والدم ولحم الخنزير، يحرم أكلها عند الغنى عنها، ويجب أكلها عند الضرورة عند الأئمة الأربعة، وجمهور العلماء. قال مسروق: من اضطر فلم يأكل حتى مات دخل النار. وذلك لأنه أعان على قتل نفسه بترك ما يقدر عليه من الأكل المباح له في هذه الحال، فصار بمنزلة من قتل نفسه، بخلاف المجاهد بالنفس، ومن / تكلم بحق عند سلطان جائر، فإن ذلك قتل مجاهدا ففى قتله مصلحة لدين الله تعالى.

وتعليل منع طواف الحائض: بأنه لأجل حرمة المسجد، رأيته يعلل به بعض الحنفية، فإن مذهب أبى حنيفة أن الطهارة واجبة له، لا فرض فيه، ولا شرط له، ولكن هذا التعليل يناسب القول بأن طواف المحدث غير محرم، وهذا مذهب منصور بن المعتمر، وحماد بن أبى سليمان رواه أحمد عنهما. قال عبد الله فى مناسكه: حدثنى أبى ، حدثنا سهل بن يوسف، أنبأنا شعبة عن حماد ومنصور قال: سألتهما عن الرجل يطوف بالبيت وهو غير متوضئ فلم يريا به بأساً. قال عبد الله: سألت أبى عن ذلك، فقال: أحب إلى أن يطوف بالبيت وهو متوضئ ؛ لأن الطواف صلاة. وأحمد عنه روايتان منصوصتان فى الطهارة: هل هى شرط فى الطواف؟ أم لا ؟ وكذلك وجوب الطهارة فى الطواف، كلامه فيها يقتضى روايتين.

وكذلك قال بعض الحنفية: إن الطهارة ليست واجبة فى الطواف، بل سنة، مع قوله: إن فى تركها دما، فمن قال: إن المحدث يجوز له أن يطوف، بخلاف الحائض والجنب، فإنه يمكنه تعليل المنع بحرمة المسجد، لا بخصوص الطواف لأن الطواف؛ يباح فيه الكلام، والأكل والشرب، فلا يكون كالصلاة، ولأن الصلاة مفتاحها الطهور، وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم، والطواف ليس كذلك. ويقول: إنما منع العراة من ذلك لأجل نظر الناس، ولحرمة المسجد أيضا.

/ ومن قال هذا، قال: المطاف أشرف المساجد، ولا يكاد يخلو من طائف، وقد قال الله تعالى: ﴿ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ [الأعراف: ٣١]، فأمر بأخذها عند دخول المسجد، وهذا بخلاف الصلاة، فإن المصلى عليه أن يستتر لنفس الصلاة، والصلاة تفعل فى جميع البقاع، فلو صلى وحده فى بيت مظلم لكان عليه أن يفعل ما أمر به من الستر للصلاة، بخلاف الطواف فإنه يشترط فيه المسجد الحرام، والاعتكاف يشترط فيه جنس المساجد.



وعلى قول هؤلاء، فلا يحرم طواف الجنب والحائض إذا اضطر إلى ذلك، كما لا يحرم عندهم الطواف على المحدث بحال؛ لأنه لا يحرم عليهما دخول المسجد حيثنذ، وهما إذا كانا مضطرين إلى ذلك أولى بالجواز من المحدث الذى يجوزون له الطواف مع الحدث من غير عذر، ألا ترى أن المحدث منع من الصلاة ومس المصحف مع قدرته على الطهارة، وذلك جائز للجنب مع التيمم، وإذا عجز عن التيمم صلى بلا غسل، ولا تيمم فى أحد قولى العلماء، وهو المشهور فى مذهب الشافعى، وأحمد، كما ثبت فى الصحيح أن الصحابة صلوا مع الجنابة قبل أن تنزل آية التيمم.

والحائض نهيت عن الصوم، فإنها ليست محتاجة إلى الصوم فى الحيض، فإنه يمكنها أن تصوم شهراً آخر غير رمضان، فإذا كان المسافر والمريض / مع إمكان صومهما جعل لهما أن يصوما شهراً آخر، فالحائض الممنوعة من ذلك أولى أن تصوم شهراً آخر، وإذا أمرت بقضاء الصوم لم تؤمر إلا بشهر واحد، فلم يجب عليها إلا ما يجب على غيرها؛ ولهذا لو استحاضت فإنها تصوم مع الاستحاضة، فإن ذلك لا يمكن الاحتراز عنه؛ إذ قد تستحيض وقت القضاء.

وأما الصلاة، فإنها تتكرر فى كل يوم وليلة خمس مرات، والحيض مما يمنع الصلاة، فلو قيل: إنها تصلى مع الحيض لأجل الحاجة، لم يكن الحيض مانعاً من الصلاة بحال، وكان يكون الصوم والطواف بالبيت أعظم حرمة من الصلاة، وليس الأمر كذلك، بل كان من حرمة الصلاة أنها لا تصلى وقت الحيض، إذا كان لها فى الصلاة أوقات الطهر غنية عن الصلاة وقت الحيض، وإذا كانت إنما منعت من الطواف لأجل المسجد فمعلوم أن إباحة ذلك للعذر أولى من إباحة مس المصحف للعذر، ولو كان لها مصحف ولم يمكنها حفظه إلا بمسه مثل أن يريد أن يأخذه لص، أو كافر، أو ينهيه أحد، أو يتبه منها، ولم يمكنها منعه إلا بمسه، لكان ذلك جائزاً لها مع أن المحدث لا يمس المصحف، ويجوز له الدخول فى المسجد.

فعلم أن حرمة المصحف أعظم من حرمة المسجد، وإذا أبيح لها مس المصحف للحاجة، فالمسجد الذى حرمة دون حرمة المصحف أولى بالإباحة.

وأما إن كان المنع من الطواف لمعنى فى نفس الطواف، كما منع من غيره، أو كان لذلك وللمسجد، كل منهما علة مستقلة. فنقول: إذا اضطرت إلى ذلك بحيث لم يمكنها الحج بدون طوافها وهى حائض لتعذر المقام عليها إلى أن تطهر، فهنا الأمر دائر بين أن تطوف مع الحيض، وبين الضرر الذى ينافى الشريعة، فإن إلزامها بالمقام إذا كان فيه خوف على نفسها ومالها، وفيه عجزها عن الرجوع إلى أهلها، وإلزامها بالمقام بمكة مع عجزها عن ذلك، وتضررها به، لا تأتى به الشريعة، فإن مذهب عامة العلماء أن من أمكنه الحج، ولم يمكنه الرجوع إلى أهله لم يجب عليه الحج، وفيه قول ضعيف أنه يجب إذا أمكنه المقام. أما مع الضرر الذى يخاف منه على النفس، أو مع العجز عن الكسب، فلا يوجب أحد عليه المقام، فهذه لا يجب عليها حج يحتاج معه إلى سكنى مكة.

وكثير من النساء إذا لم ترجع مع من حجت معه لم يمكنها بعد ذلك الرجوع، ولو قدر أنه يمكنها بعد ذلك الرجوع، فلا يجب عليها أن / يبقى وطؤها محرما مع رجوعها إلى أهلها، ولا تزال كذلك إلى أن تعود، فهذا - أيضا - من أعظم الحرج الذى لا يوجب الله مثله، إذ هو أعظم من إيجاب حجتين، والله تعالى لم يوجب إلا حجة واحدة.

ومن وجب عليه القضاء كالمفسد، فإنما ذاك لتفريطه بإفساد الحج؛ ولهذا لم يجب القضاء على المحصر فى أظهر قولى العلماء لعدم التفريط، ومن أوجب القضاء على من فاته الحج، فإنه يوجب له لأنه مفرط عنده.

وإذا قيل فى هذه المرأة: بل تتحلل كما يتحلل المحصر، فهذا لا يفيد سقوط الفرض عنها، فتحتاج مع ذلك إلى حجة ثانية، ثم هى فى الثانية تخاف ما خافته فى الأولى، مع أن المحصر لا يحل إلا مع العجز الحسى، إما بعدو، أو بمرض، أو فقر، أو حبس. فأما من جهة الشرع فلا يكون أحد محصرا، وكل من قدر على الوصول إلى ألبيت لم يكن محصرا فى الشرع، فهذه هى التقديرات التى يمكن أن تفعل: إما مقامها بمكة، وإما رجوعها محرمة، وإما تحللها، وكل ذلك مما منعه الشرع فى حق مثلها.

وإن قيل: إن الحج يسقط عن مثل هذه، كما يسقط عن من لا تحج إلا مع من يفجر بها، لكون الطواف مع الحيض يحرم كالفجور.

/ قيل: هذا مخالف لأصول الشرع؛ لأن الشرع مبناه على قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا

اسْتَطَعْتُمْ ﴿[التغابن: ١٦]، وعلى قول النبي ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»<sup>(١)</sup>. ومعلوم أن المرأة إذا لم يمكنها فعل شيء من فرائض الصلاة، أو الصيام. أو غيرهما، إلا مع الفجور، لم يكن لها أن تفعل ذلك، فإن الله تعالى لم يأمر عباده بأمر لا يمكن إلا مع الفجور، فإن الزنا لا يباح بالضرورة، كما يباح أكل الميتة عند الضرورة، ولكن إذا أكرهت عليه بأن يفعل بها، ولا تستطيع الامتناع منه، فهذه لا فعل لها، وإن كان بالإكراه ففيه قولان، هما روايتان عن أحمد:

إحدهما: أنه لا يباح بالإكراه، إلا الأقوال دون الأفعال.

والثاني: - وهو قول الأكثرين - : أن المكروهة على الزنا، وشرب الخمر، معفو عنها؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْرِهْنِ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النور: ٣٣].

وأما الرجل الزاني، ففيه قولان في مذهب أحمد، وغيره، بناء على أن الإكراه هل يمنع الانتشار، أم لا، فأبو حنيفة وأحمد في المنصوص عنه يقولان: لا يكون الرجل مكرها على الزنا.

٢٦/١٨٨

وأما إذا أمكن العبد أن يفعل بعض الواجبات دون بعض، فإنه / يؤمر بما يقدر عليه، وما عجز عنه يبقى ساقطاً، كما يؤمر بالصلاة عريانا ومع النجاسة، وإلى غير القبلة، إذا لم يطق إلا ذلك، وكما يجوز الطواف راكباً ومحمولاً للعدر بالنص واتفاق العلماء، وبدون ذلك ففيه نزاع. وكما يجوز أداء الفرض للمريض قاعداً أو راكباً، ولا يجوز ذلك في الفرض بدون العذر، مع أن الصلاة إلى غير القبلة، والصلاة عريانا، وبدون الاستنجاء، وفي الثوب النجس، حرام في الفرض والنفل، ومع هذا فلا يصلى الفرض مع هذه المحظورات خيراً من تركها، وكذلك صلاة الخوف مع العمل الكثير، ومع استدبار القبلة، مع مفارقة الإمام في أثناء الصلاة، ومع قضاء ما فاتته قبل السلام، وغير ذلك مما لا يجوز في غير العذر.

فإن قيل: الطواف مع الحيض كالصلاة مع الحيض، والصوم مع الحيض، وذلك لا يباح بحال.

قيل: الصوم مع الحيض لا يحتاج إليه بحال، فإن الواجب عليها شهر، وغير رمضان يقوم مقامه، وإذا لم يكن لها أن تؤدي الفرض مع الحيض، فالنفل بطريق الأولى؛ لأن لها مندوحة عن ذلك بالصيام في وقت الطهر، كما كان للمصلى المتطوع في أوقات النهي مندوحة عن ذلك بالتطوع في أوقات آخر، فلم تكن محتاجة إلى الصوم مع الحيض بحال، فلا تباح هذه المفسدة مع الاستغناء عنها، كما لا تباح صلاة / التطوع التي لا سبب لها في

٢٦/١٨٩

(١) البخاري في الاعتصام (٧٢٨٨) ومسلم في الحج (١٣٣٧ / ٤١٢).

أوقات النهي، بخلاف ذوات الأسباب، فإن الراجح في الدليل من قولى العلماء: أنها تجوز لحاجته إليها، فإنه إن لم يفعلها تعذر فعلها وفاتت مصلحتها، بخلاف التطوع المحض، فإنه لا يفوت. والصوم من هذا الباب ليس لها صوم إلا ويمكن فعله فى أيام الطهر؛ ولهذا جاز للمستحاضة الصوم والصلاة.

وأما الصلاة، فإنها لو أبيحت مع الحيض، لم يكن الحيض مانعاً من الصلاة بحال، فإن الحيض مما يعتاد النساء، كما قال النبى ﷺ لعائشة: «إن هذا شيء كتبه الله على بنات آدم»<sup>(١)</sup>، فلو أذن لهن النبى ﷺ أن يصلين بالحيض، صارت الصلاة مع الحيض كالصلاة مع الطهر.

ثم إن أبيع سائر العبادات لم يبق الحيض مانعاً، مع أن الجنابة والحدث الأصغر مانع، وهذا تناقض عظيم، وإن حرم ما دون الصلاة وأبيحت الصلاة، كان - أيضاً - تناقضاً، ولم تكن محتاجة إلى الصلاة زمن الحيض، فإن لها فى الصلاة زمن الطهر - وهو أغلب أوقاتها - ما يغنيها عن الصلاة أيام الحيض، ولكن رخص لها فيما تحتاج إليه من التلبية والذكر والدعاء. وقد أمرت مع ذلك بالاعتسال، كما أمر النبى ﷺ أسماء أن تغتسل عند الإحرام لما نفست بمحمد بن أبى بكر. وأمر - أيضاً - بذلك النساء مطلقاً، وأمر عائشة حين حاضت بسرّف / أن تغتسل، وتحرم بالحج، فأمرها بالاعتسال مع الحيض للإهلال بالحج، ورخص للحائض مع ذلك أن تلبى، وتقف بعرفة، وتدعو وتذكر الله ولا تغتسل، ولا تتوضأ، ولا يكره لها ذلك، كما يكره للجنب لو فعل ذلك بدون طهارة؛ لأنها محتاجة إلى ذلك، وغسلها ووضوؤها لا يؤثران فى الحدث المستمر، بخلاف غسلها عند الإحرام، فإنه غسل نظافة، كما يغتسل للجمعة.

ولهذا، هل يتيمم لمثل هذه الأغسال إذا عدم الماء؟ على قولين فى مذهب أحمد، وكذلك هل ييمم الميت إذا تعذر غسله؟ على قولين. وليس هذا كغسل الجنابة، والوضوء من الحدث. ومع هذا فلم تؤمر بالغسل عند دخول مكة، والوقوف بعرفة، فلما نهيت عن الصلاة مع الحيض دون الأذكار من غير كراهة، علم الفرق بين ما تحتاج إليه، وما لا تحتاج إليه.

فإن قيل: سائر الأذكار تباح للجنب والمحدث فلا حظر فى ذلك.

قيل: الجنب ممنوع من قراءة القرآن، ويكره له الأذان مع الجنابة والخطبة، وكذلك النوم بلا وضوء، وكذلك فعل المناسك بلا طهارة مع قدرته عليها، والمحدث - أيضاً - يستحب له الطهارة لذكر الله تعالى، كما قال النبى ﷺ: «إني كرهت أن أذكر الله إلا على

(١) سبق تخريجه ص ٩٠.

طهر»<sup>(١)</sup>. والحائض لا يستحب لها شيء من ذلك، ولا يكره الذكر بدونه عند أحد من العلماء؛ للسنة المتواترة في ذلك.

وإنما تنازعوا في قراءة القرآن، وليس في منعها من القرآن سنة أصلاً، فإن قوله: «لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئاً من القرآن»<sup>(٢)</sup> حديث ضعيف. باتفاق أهل المعرفة بالحديث، رواه إسماعيل بن عياش عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر. وأحاديثه عن أهل الحجاز يغلط فيها كثيراً، وليس لهذا أصل عن النبي ﷺ، ولا حدث به عن ابن عمر، ولا عن نافع، ولا عن موسى بن عقبة، أصحابهم المعروفون بنقل السنن عنهم.

وقد كان النساء يحضن على عهد رسول الله ﷺ، فلو كانت القراءة محرمة عليهن كالصلاة لكان هذا مما بينه النبي ﷺ لامته، وتعلمه أمهات المؤمنين، وكان ذلك مما ينقلونه إلى الناس، فلما لم ينقل أحد عن النبي ﷺ في ذلك نهياً، لم يجوز أن تجعل حراماً، مع العلم أنه لم ينه عن ذلك، وإذا لم ينه عنه مع كثرة الحيض في زمنه علم أنه ليس بمحرم.

وهذا كما استدللنا على أن المنى لو كان نجساً لكان يأمر الصحابة بإزالته من أبدانهم وثيابهم؛ لأنه لا بد أن يصيب أبدان الناس وثيابهم / في الاحتلام، فلما لم ينقل أحد عنه أنه أمر بإزالة ذلك لا بغسل، ولا فرك، مع كثرة إصابة ذلك الأبدان والثياب على عهده، وإلى يوم القيامة، علم أنه لم يأمر بذلك، ويمتنع أن تكون إزالته واجبة ولا يأمر به، مع عموم البلوى بذلك. كما أمر بالاستنجاء من الغائط والبول والحائض بإزالة دم الحيض من ثوبها.

٢٦/١٩٢

وكذلك الوضوء من لمس النساء، ومن النجاسات الخارجة من غير السبيلين، لم يأمر المسلمين بالوضوء من ذلك، مع كثرة ابتلائهم به، ولو كان واجباً لكان يجب الأمر به، وكان إذا أمر به فلا بد أن ينقله المسلمون؛ لأنه مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله. وأمره بالوضوء من مس الذكر، ومما مست النار، أمر استحباب، فهذا أولى ألا يكون إلا مستحباً. وإذا كانت سنة رسول الله ﷺ مضت بأنه يرخص للحائض فيما لا يرخص فيه للجنب، لأجل حاجتها إلى ذلك، لعدم إمكان تطهرها، وأنه إنما حرم عليها مالا تحتاج إليه، فمنعت منه كما منعت من الصوم؛ لأجل حدث الحيض، وعدم احتياجها إلى الصوم، ومنعت من الصلاة بطريق الأولى؛ لاعتياضها عن صلاة الحيض بالصلاة بالطهر، فهي التي منعت من الطواف إذا أمكنها أن تطوف مع الطهر؛ لأن الطواف يشبه الصلاة من بعض الوجوه، وليس كالصلاة من كل الوجوه.

(١) أبو داود في الطهارة (١٧) عن المهاجر بن قنفذ.

(٢) الترمذی فی الطهارة (١٣١) وابن ماجه فی الطهارة (٥٩٥) كلاهما عن ابن عمر، قال صاحب التلخيص: «في إسناده إسماعيل بن عياش وروايته عن الحجازيين ضعيفة، وهذا منها».

/ والحديث الذى رواه النسائى عن ابن عباس عن النبى ﷺ أنه قال: «الطواف بالبيت صلاة، إلا أن الله أباح فيه الكلام، فمن تكلم فيه فلا يتكلم إلا بخير» قد قيل: إنه من كلام ابن عباس. وسواء كان من كلام النبى ﷺ، أو كلام ابن عباس. ليس معناه: أنه نوع من الصلاة كصلاة الجمعة، والاستسقاء، والكسوف، فإن الله قد فرق بين الصلاة والطواف بقوله تعالى: ﴿أَنْ طَهَّرَ﴾<sup>(١)</sup> بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ [البقرة: ١٢٥]. وقد تكلم العلماء: أيما أفضل للقادم: الصلاة؟ أو الطواف؟ وأجمع العلماء على أن النبى ﷺ طاف بالبيت، وصلى خلف المقام ركعتين.

والآثار عن النبى ﷺ والصحابة والتابعين وسائر العلماء بالفرق بين مسمى الصلاة، ومسمى الطواف متواترة، فلا يجوز أن يجعل نوعا من الصلاة، والنبى ﷺ قال: «الصلاة مفتاحها الطهور، وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم»<sup>(٢)</sup>، والطواف ليس تحريمه التكبير، وتحليله التسليم، وقد تنازع السلف ومن بعدهم فى وجوب الوضوء من الحدث له، والوضوء للصلاة معلوم بالاضطرار من دين الإسلام، ومن أنكره فهو كافر، ولم ينقل شيء عن النبى ﷺ فى وجوب الوضوء له، ومنع الحائض لا يستلزم / منع المحدث. وتنازع العلماء فى الطهارة من الحيض: هل هى واجبة فيه؟ أو شرط فيه؟ على قولين فيه، ولم يتنازعا فى الطهارة للصلاة أنها شرط فيها. وأيضا، فقد قال النبى ﷺ: «لا صلاة إلا بأم القرآن»<sup>(٣)</sup>، والقراءة فيه ليست واجبة باتفاق العلماء، بل فى كراهتها قولان للعلماء.

وأیضا، فإنه قد قال: «إن الله يحدث من أمره ما شاء، وما أحدث ألا تكلموا فى الصلاة»<sup>(٤)</sup> فنهى عن الكلام فى الصلاة مطلقا. والطواف يجوز فيه من الكلام ما لا يجوز فى غيره، وبهذا يظهر الفرق بينه وبين صلاة الجنابة، فإن لها تحريما وتحليلا، ونهى فيها عن الكلام، وتصلى بإمام وصفوف، وهذا كله متفق عليه، والقراءة فيها سنة عن النبى ﷺ، وهذا أصح قولى العلماء.

وأما «سجود التلاوة»، فقد تنازع العلماء هل هو من الصلاة التى تشترط لها الطهارة مع أنه سجود، وهو أعظم أركان الصلاة الفعلية، ولا يتكلم فى حال سجوده، بل يكبر إذا سجد، وإذا رفع، ويسلم - أيضا - فى أحد قولى العلماء. هذا عند من يسلم أن السجود المجرد كسجود التلاوة تجب له الطهارة، ومن منع ذلك قال: إنه يجوز بدون الوضوء، وقال: إن السجود المجرد لا يدخل فى مسمى الصلاة، وإنما مسمى الصلاة ماله تحريم وتحليل. وهذا السجود لم يرو عن النبى ﷺ أنه أمر له بالطهارة، بل ثبت فى الصحيح أن

(١) فى المطبوعة: «وطهر» والصواب ما أثبتناه.

(٢) سبق تخريجه ص ٦٩.

(٣) البخارى فى الأذان (٧٥٦) ومسلم فى الصلاة (٣٩٤ / ٣٤ - ٣٦).

(٤) أبو داود فى الصلاة (٩٢٤) والنسائى فى الصلاة (١٢٢١).

النبي ﷺ لما قرأ سورة «النجم» سجد معه المسلمون، والمشركون، والجن، والإنس<sup>(١)</sup>. وسجد سحرة فرعون على غير طهارة، وثبت عن ابن عمر أنه سجد للتلاوة على غير وضوء، ولم يرو عن أحد من الصحابة أنه أوجب فيه الطهارة، وكذلك لم يرو أحد عن النبي ﷺ: أنه سلم فيه، وأكثر السلف على أنه لا يسلم فيه، وهو إحدى الروايتين عن أحمد، وذكر أنه لم يسمع في التسليم أثرًا. ومن قال: فيه تسليم، فقد أثبتته بالقياس الفاسد، حيث جعله صلاة، وهو موضع المنع.

و «صلاة الجنائزة» قد ذهب بعضهم إلى أنه لا يشترط لها الطهارة لكن هذا قول ضعيف، فإن لها تحريمًا وتحليلًا، فهي صلاة، وليس الطواف مثل شيء من ذلك، ولا الحائض محتاجة إلى ذلك، فإنها إذا لم تُصَلِّ فرض العين، ففرض الكفاية والنفل أولى، ودعاؤها للميت واستغفارها له يحصل المقصود بحسب الإمكان، كما أن شهودها العيد، وذكر الله تعالى مع المسلمين، يحصل المقصود بحسب الإمكان.

والطواف، وإن كان له مزية على سائر المناسك بنفسه، ولكونه في المسجد، وبأن الطواف شرع منفردا بنفسه، / وشرع في العمرة، وشرع في الحج، وأما الإحرام والسمي بين الصفا والمروة، والخلق فلا يشرع إلا في حج أو عمرة، وأما سائر المناسك من الوقوف بعرفة ومزدلفة ورمي الجمار فلا يشرع إلا في الحج، فهذا يدل على أن الله عز وجل يسره للناس، وجعل لهم التقرب به مع الإحلال والإحرام في النسكين، وفي غيرهما، فلم يوجب فيه ما أوجب في الصلاة، ولا حرم فيه ما حرمه في الصلاة. فعلم أن أمر الصلاة أعظم، فلا يجعل مثل الصلاة.

ومن قال من العلماء: إن طواف أهل الآفاق أفضل من الصلاة بالمسجد، فإنما ذلك لأن الصلاة تمكنهم في سائر الأمصار، بخلاف الطواف، فإنه لا يمكن إلا بمكة، والعمل المفضل في مكانه وزمانه يقدم على الفاضل لا لأن جنسه أفضل، كما يقدم الدعاء في آخر الصلاة على الذكر والقراءة ويقدم الذكر في الركوع والسجود على القراءة؛ لأن النبي ﷺ قال: «نهيت أن أقرأ القرآن راکعاً وساجداً»<sup>(٢)</sup>، وكما تقدم القراءة والذكر والدعاء في أوقات النهي، وكما تقدم إجابة المؤذن على الصلاة. والقراءة؛ لأن هذا يفوت وذلك لا يفوت، وكما إذا اجتمع صلاة الكسوف وغيرها، قدم ما يخاف فواته، فالطواف قدم لأنه يفوت الآفاق إذا خرج، فقدم ذلك لا لأن جنسه أفضل من جنس الصلاة بل ولا مثلها، فإن هذا لا / يقوله أحد، والحج كله لا يقاس بالصلاة التي هي عمود الدين، فكيف يقاس بها بعض

٢٦/١٩٦

٢٦/١٩٧

(٢) سلم في الصلاة (٤٨١ / ٢١٤).

(١) البخاري في التفسير (٤٨٦٢) عن ابن عباس.

أفعاله، وإنما فرض الله الحج على كل مسلم مرة في العمر، ولم يوجب شيئاً من أعماله مرتين، بل إنما فرض طوافاً واحداً، ووقوفاً واحداً.

وكذلك السعى، عن أحمد في أنص الروايتين عنه: لا يوجب على المتمتع إلا سعيًا واحدًا، إما قبل التعريف، وإما بعده بعد الطواف؛ ولهذا قال أكثر العلماء: إن العمرة لا تجب، كما هو مذهب مالك وأبي حنيفة، وهو أحد القولين في مذهب الشافعي وأحمد، وهو الأظهر في الدليل، فإن الله لم يوجب إلا حج البيت، لم يوجب العمرة، ولكن أوجب إتمام الحج والعمرة على من يشرع فيها؛ لأن العمرة هي الحج الأصغر، فيجب إتمامها كما يجب إتمام الحج التطوع، والله لم يوجب إلا معنى الحج، لم يوجب حجين أكبر وأصغر، والمسمى يحصل بالحج الأكبر، وهو المفهوم من اسم الحج عند الإطلاق، فلا يجب غير ذلك، وليس في أعمال العمرة قدر زائد على أعمال الحج، فلو وجبت لم يجب إلا عمل واحد مرتين، وهذا خلاف ما أوجه الله في الحج.

والمقصود هنا أن الحج إذا لم يجب إلا مرة واحدة، فكيف يقاس بما يجب في اليوم واللييلة خمس مرات.

٢٦/١٩٨ / وهذا مما يفرق بين طواف الحائض، وصلاة الحائض، فإنها تحتاج إلى الطواف الذي هو فرض عليها مرة في العمر، وقد تكلفت السفر الطويل، وحملت الإبل أنقلها إلى بلد لم يكن الناس بالغيه إلا بشق الأنفس. فأين حاجة هذه إلى الطواف من حاجتها إلى الصلاة التي تستغنى عنها زمن الحيض بما تفعله زمن الطهر؟! وقد تقدم أن الحائض لم تمنع من القراءة لحاجتها إليها، وحاجتها إلى هذا الطواف أعظم.

وإذا قال القائل: القرآن تقرأه مع الحدث الأصغر، والطواف تجب له الطهارة. قيل له: هذا فيه نزاع معروف عن السلف، والخلف فلا بد لك من حجة على وجوب الطهارة الصغرى في الطواف. والاحتجاج بقوله: «الطواف بالبيت صلاة» حجة ضعيفة، فإن غايته أن يشبه بالصلاة في بعض الأحكام، وليس المشبه كالمشبه به من كل وجه، وإنما أراد أنه كالصلاة في اجتناب المحظورات التي تحرم خارج الصلاة، فأما ما يبطل الصلاة، وهو الكلام والأكل والشرب والعمل الكثير فليس شيء من هذا مبطلاً للطواف، وإن كره فيه إذا لم يكن به حاجة إليه، فإنه يشغل عن مقصوده، كما يكره مثل ذلك عند القراءة والدعاء والذكر. وهذا كقول النبي ﷺ: «العبد في صلاة ما دام ينتظر الصلاة»<sup>(١)</sup>، وقوله: «إذا

(١) البخاري في الأذان (٦٤٧) عن أبي هريرة بلفظ متقارب.



خرج أحدكم إلى المسجد فلا يشبك بين أصابعه، فإنه في صلاة»<sup>(١)</sup>.

٢٦/١٩٩

/ولهذا قال: «إلا أن الله أباح لكم فيه الكلام»، ومعلوم أنه يباح فيه الأكل والشرب، وهذه محظورات الصلاة التي تبطلها: الأكل، والشرب، والعمل الكثير، ولا يبطل شيء من ذلك الطواف، بل غاية أنه يكره فيه لغير حاجة، كما يكره العبث في الصلاة، ولو قطع الطواف لصلاة مكتوبة، أو جنازة أقيمت بنى على طوافه. والصلاة لا تقطع لمثل ذلك، فليست محظورات الصلاة محظورة فيه، ولا واجبات الصلاة واجبات فيه؛ كالتحليل والتحريم، فكيف يقال: إنه مثل الصلاة فيما يجب لها ويحرم فيها؟! فمن أوجب له الطهارة الصغرى، فلا بد له من دليل شرعى، وما أعلم ما يوجب ذلك.

ثم تدبرت وتبين لى أن طهارة الحدث لا تشترط في الطواف، ولا تجب فيه بلا ريب، ولكن تستحب فيه الطهارة الصغرى، فإن الأدلة الشرعية إنما تدل على عدم وجوبها فيه، وليس في الشريعة ما يدل على وجوب الطهارة الصغرى فيه، وحيث فلا نسلم أن جنس الطواف أفضل من جنس قراءة القرآن، بل جنس القراءة أفضل منه فإنها أفضل ما في الصلاة من الأقوال، والسجود أفضل ما فيها من الأفعال، والطواف ليس فيه ذكر مفروض.

وإذا قيل: الطواف قد فرض بعضه. قيل له: قد فرضت القراءة في كل صلاة، فلا تصح صلاة إلا بقراءة، فكيف يقاس الطواف/ بالصلاة. وإذا كانت القراءة أفضل. وهى تجوز للحائض مع حاجتها إليها فى أظهر قولى العلماء، فالطواف أولى أن يجوز مع الحاجة.

٢٦/٢٠٠

وإذا قيل: أنتم تسلمون أن الطواف فى الأصل محظور على الحائض وإنما يباح للضرورة. قيل: من علل بالمسجد فلا يسلم أن نفس فعله محظور لنفسه، ومن سلم ذلك يقول: وكذلك من القرآن ما هو محظور على الحائض، وهو القراءة فى الصلاة، وكذلك فى غير الصلاة لغير حاجة يحرمها أكثر العلماء، وإنما أبيحت للحاجة، فإذا أبيحت للحاجة فالطواف أولى.

ثم مس المصحف يشترط له الطهارة الكبرى والصغرى عند جماهير العلماء، وكما دل عليه الكتاب والسنة، وهو ثابت عن سلمان وسعد وغيرهم من الصحابة، وحرمة المصحف أعظم من حرمة المساجد، ومع هذا إذا اضطر الجنب والمحدث والحائض إلى مسه مسه، فإذا اضطر إلى الطواف الذى لم يقم دليل شرعى على وجوب الطهارة فيه مطلقا كان أولى بالجواز.

فإذا قيل: الطواف منه ما هو واجب. قيل: ومس المصحف قد يجب فى بعض

(١) سبق تخريجه ص ٧٠.

الأحوال، إذا احتيج إليه لصيافته الواجبة، والقراءة الواجبة، أو الحمل الواجب، إذا لم يمكن أداء الواجب إلا بمسه.

وقوله ﷺ: «الحائض تقضى المناسك كلها إلا / الطواف بالبيت»<sup>(١)</sup> من جنس قوله: «لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ»<sup>(٢)</sup>، وقوله: «لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار»<sup>(٣)</sup>، وقوله ﷺ: «لا أحل المسجد لجنب ولا حائض»<sup>(٤)</sup>. بل اشتراط الوضوء في الصلاة، وخمارة المرأة في الصلاة، ومنع الصلاة بدون ذلك أعظم من منع الطواف مع الحيض، وإذا كان قد حرم المسجد على الجنب والحائض، ورخص للحائض أن تناوله الخمرة من المسجد، وقال لها: «إن حيضتك ليست في يدك»<sup>(٥)</sup> تبين أن الحيضة في الفرج، والفرج لا ينال المسجد، وهذه العلة تقتضي إباحته للحائض مطلقاً، لكن إذا كان قد قال: «لا أحل المسجد لجنب ولا حائض»<sup>(٦)</sup> فلا بد من الجمع بين ذلك، والإيمان بكل ما جاء من عند الله، وإذا لم يكن أحدهما ناسخاً للآخر، فهذا عام مجمل، وهذا خاص فيه إباحة المرور، وهو مستثنى من ذلك التحريم، مع أنه لا ضرورة إليه، فإباحة الطواف للضرورة لا تنافي تحريمه بذلك النص، كإباحة الصلاة للمرأة بلا خمار للضرورة، وإباحة الصلاة بلا وضوء للضرورة بالتييم؛ بل وبلا وضوء ولا تييم للضرورة، كما فعل الصحابة لما فقدوا الماء قبل نزول الآية، وكإباحة الصلاة بلا قراءة للضرورة، مع قوله: «لا صلاة إلا بأمر القرآن»<sup>(٧)</sup>. وكإباحة الصلاة والطواف مع النجاسة للضرورة مع قوله: «حتيه ثم اقرصيه ثم صلى فيه»<sup>(٨)</sup>، وإباحة الصلاة على المكان النجس للضرورة مع قوله: «جعلت لى كل أرض طيبة مسجداً وطهوراً»<sup>(٩)</sup>، بل / تحريم الدم ولحم الخنزير أعظم الأمور، وقد أبيع للضرورة.

والذى جاءت به السنة أن الطواف عبادة متوسطة بين الصلاة، وبين سائر المناسك، فهو أفضل من غيره لنهى الحائض عنه، فالصلاة أكمل منه، وذلك لأنه يشبه الصلاة أكثر من غيره، ولأنه مختص بالمسجد، فهاتين الحرمتين منعت منه الحائض، ولم تأت سنة تمنع المحدث منه، وما لم يحرم على المحدث فلا يحرم على الحائض مع الضرورة بطريق الأولى والأحرى، كقراءة القرآن، وكالاعتكاف في المسجد، ولو حرم عليها مع الحدث فلا يلزم تحريم ذلك مع الضرورة كمس المصحف وغيره. ومن جعل حكم الطواف مثل حكم الصلاة فيما يجب ويحرم، فقد خالف النص والإجماع.

وليس لأحد أن يحتج بقول أحد في مسائل النزاع، وإنما الحجة النص والإجماع، ودليل

(١) سبق تخريجه ص ٩٠.

(٢) البخارى فى الوضوء ( ١٣٥ ) ومسلم فى الطهارة ( ٢٢٥ / ٢ ) .

(٣) أبو داود فى الصلاة ( ٩٤١ ) والترمذى فى الصلاة ( ٣٧٧ ) .

(٤) - ٦ سبق تخريجها ص ٩٧ . (٧) سبق تخريجه ص ١٠٥ .

(٨) البخارى فى الوضوء ( ٢٢٧ ) ومسلم فى الطهارة ( ٢٩١ / ١١٠ )، كلاهما عن أسماء .

(٩) البخارى فى التيمم ( ٣٣٥ ) ومسلم فى المساجد ( ٥٢١ / ٣ ) .

مستنبط من ذلك تقرر مقدماته بالأدلة الشرعية لا بأقوال بعض العلماء؛ فإن أقوال العلماء يحتج لها بالأدلة الشرعية، لا يحتج بها على الأدلة الشرعية. ومن تربي على مذهب قد تعودوا واعتقد ما فيه وهو لا يحسن الأدلة الشرعية وتنازع العلماء، لا يفرق بين ما جاء عن الرسول وتلقته الأمة بالقبول بحيث يجب الإيمان به، وبين ما قاله بعض العلماء، ويتعسر أو يتعذر إقامة الحجة عليه، ومن كان لا يفرق بين هذا وهذا لم يحسن أن يتكلم في العلم بكلام العلماء، / وإنما هو من المقلدة الناقلين لأقوال غيرهم، مثل المحدث عن غيره. ٢٦/٢٠٣

والشاهد على غيره لا يكون حاكما، والناقل المجرد يكون حاكيا لا مفتيا. ولا يحتمل حال هذه المرأة إلا تلك الأمور الثلاثة، أو هذا القول، أو أن يقال: طواف الإفاضة قبل الوقوف يجزئ إذا تعذر الطواف بعده، كما يذكر ذلك قولاً في مذهب مالك، فيمن نسي طواف الإفاضة حتى عاد إلى بلده أنه يجزئه طواف القدوم، هذا مع أنه ليس لها فيه فرج، فإنها قد يمتد بها الحيض من حين تدخل مكة إلى أن يخرج الحاج.

وفيه - أيضا - تقديم الطواف قبل وقته الثابت بالكتاب والسنة والإجماع. والمناسك قبل وقتها لا تجزئ. وإذا دار الأمر بين أن تطوف طواف الإفاضة مع الحدث، وبين ألا تطوفه، كان أن تطوفه مع الحدث أولى، فإن في اشتراط الطهارة نزاعا معروفا. وكثير من العلماء كأبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين عنه يقولون: إنها في حال القدرة على الطهارة إذا طافت مع الحيض أجزأها، وعليها دم، مع قولهم: إنها تأثم بذلك، ولو طافت قبل التعريف لم يجزئها، وهذا القول مشهور معروف. فتبين لك أن الطواف مع الحيض أولى من الطواف قبل الوقت. وأصحاب هذا القول يقولون: إن الطهارة واجبة فيها لا شرط فيها، والواجبات كلها تسقط بالعجز؛ ولهذا كان قول أبي حنيفة وغيره / من العلماء: إن كل ما يجب في حال دون حال فليس بفرض، وإنما الفرض ما يجب على كل أحد في كل حال.

ولهذا قالوا: إن طواف الوداع لما أسقطه النبي ﷺ عن الحائض دل على أنه ليس بركن بل يجبره دم. وكذلك المييت بمنى لما أسقطه عن أهل السقاية دل على أنه ليس بفرض، بل هو واجب يجبره دم. وكذلك الرمي لما جور فيه للرعاة وأهل السقاية التأخير من وقت إلى وقت دل ذلك على أن فعله في ذلك الوقت ليس بفرض. وكذلك لما رخص للمضعفة أن يفيضوا من جمع<sup>(١)</sup> بليل دل على أن الوقوف بمزدلفة بعد الفجر ليس بفرض بل هو واجب يجبره الدم. فهذا حجة لهؤلاء العلماء من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وأحمد وغيرهم.

(١) أي: المزدلفة. انظر: المصباح المنير، مادة «جمع».

وقد ذكرها أصحاب أبي حنيفة كالطحاوي وغيره.

فإذا كان قولهم: إن الطهارة ليست فرضا في الطواف وشرطا فيه، بل هي واجبة تخير بدم، دل ذلك على أنها لا تجب على كل أحد في كل حال، فإنما أوجب على كل أحد في كل حال إنما هو فرض عندهم لا بد من فعله لا يجبر بدم.

وحيثئذ، فإذا كانت الطهارة واجبة في حال دون حال سقطت مع العجز، كما سقط سائر الواجبات مع العجز، كطواف الوداع، وكما يباح / للمحرم ما يحتاج إليه الناس من حاجة عامة كالسراويل، والخفين، فلا فدية عند أكثر العلماء كالشافعي، وأحمد، وسائر فقهاء الحديث، بخلاف ما يحتاج إليه في بعض الأحوال، فإنه لا يباح إلا مع الفدية، وأبو حنيفة يوجب الفدية في الجميع. وحيثئذ فهذه المحتاجة إلى الطواف أكثر ما يقال: إنه يلزمها دم، كما هو قول أبي حنيفة، وأحد القولين في مذهب أحمد. فإن الدم يلزمها بدون العذر، على قول من يجعل الطهارة واجبة، وأما مع العجز، فإذا قيل بوجوب ذلك فهذا غاية ما يقال فيها. والاقيس أنه لا دم عليها عند الضرورة. وأما أن يجعل هذا واجبا يجبره دم، ويقال: إنه لا يسقط للضرورة، فهذا خلاف أصول الشريعة.

وقد تبين بهذا أن المضطرة إلى الطواف مع الحيض لما كان في علماء المسلمين من يفتيها بالإجزاء مع الدم وإن لم تكن مضطرة. لم تكن الأمة مجمعة على أنه لا يجزئها إلا الطواف مع الطهر مطلقا، وحيثئذ فليس مع المنازع القائل بذلك لا نص ولا إجماع ولا قياس، وقد بينا أن هذا القول مستلزم لجوار ذلك عند الحاجة، وأن العلماء اختلفوا في طهارة الحدث هل هي واجبة عليها؟ وأن قول النفاة للوجوب أظهر. فلم تجمع الأمة على وجوب الطهارة مطلقا، ولا على أن شيئا من الطهارة شرط في الطواف.

وأما الذي لا أعلم فيه نزاعا أنه ليس لها أن تطوف مع الحيض إذا / كانت قادرة على الطواف مع الطهر. فما أعلم منازعا أن ذلك يحرم عليها وتأنم به، وتنازعوا في إجزائه: فمذهب أبي حنيفة يجزئها ذلك، وهو قول في مذهب أحمد، فإن أحمد نص في رواية على أن الجنب إذا طاف ناسيا أجزاء ذلك، فمن أصحابه من قصر ذلك على حال النسيان، ومنهم من قال: هذا يدل على أن الطهارة ليست فرضا، إذ لو كانت فرضا لما سقطت بالنسيان؛ لأنها من باب المأمور به لا من باب المنهى عنه كطهارة الحدث في الصلاة؛ بخلاف اجتنب النجاسة في الصلاة، فإن ظاهر مذهب أحمد أنه إذا صلى ناسيا لها أو جاهلا بها لا يعيد؛ لأن ذلك من باب المنهى عنه، فإذا فعله ناسيا أو جاهلا به لم يكن عليه إثم فيكون وجوده كعدمه.

ثم إن من أصحابه من قال: هذا يدل على أن الطهارة في الطواف ليست عنده ركنًا على هذه الرواية، بل واجبة تجبر بدم، وحكى هؤلاء في صحة طواف الحائض روايتين:

إحداهما: لا يصح، والثانية: يصح وتجبره بدم. وعن ذكر هذا أبو البركات وغيره، وكذلك صرح غير واحد منهم بأن هذا النزاع في الطهارة من الحيض والجنابة كمذهب أبي حنيفة. فعلى هذا القول تسقط بالعجز كسائر الواجبات.

٢٦/٢٠٧ / وذكر آخرون من أصحابه عنه ثلاث روايات: رواية يجزئه الطواف مع الجنابة ناسيًا ولا دم عليه. ورواية أن عليه دمًا. ورواية أنه لا يجزئه ذلك، وبعض الناس يظن أن النزاع في مذهب أحمد إنما هو في الجنب والمحدث، دون الحائض، وليس الأمر كذلك. بل صرح غير واحد من أصحابه بأن النزاع في الحائض وغيرها، وكلام أحمد يدل على ذلك وتبين أنه كان متوقفاً في طواف الحائض، وفي طواف الجنب، وكان يذكر أقوال الصحابة والتابعين وغيرهم في ذلك. فذكر أبو بكر عبد العزيز في «الشافى» عن الميموني قال: قلت لأحمد: من سعى وطاف طواف الواجب على غير طهارة، ثم واقع أهله فقال: هذه مسألة الناس فيها مختلفون، وذكر قول ابن عمر، وما يقول عطاء، وما يسهل فيه، وما يقول الحسن، وأمر عائشة، فقال النبي ﷺ حين حاضت: «افعل ما يفعل الحاج، غير ألا تطوفى بالبيت، إن هذا أمر قد كتبه الله على بنات آدم»<sup>(١)</sup>، فقد بليت به، نزل بها ليس من قبلها. قال الميموني: قلت: فمن الناس من يقول: عليه الحج، فقال: نعم كذلك أكثر علمي، ومن الناس من يذهب إلى أن عليه دمًا؟ قال أبو عبد الله: أولاً وآخرًا هي مسألة مشبهة فيها نظر، دعنى حتى أنظر فيها. ومن الناس من يقول: وإن رجع إلى بلده يرجع حتى يطوف. قلت: والنسيان. قال: والنسيان أهون حكماً بكثير؟ يريد أهون ممن يطوف على غير طهارة متعمداً.

٢٦/٢٠٨ / قال أبو بكر عبد العزيز: قد بينا أمر الطواف بالبيت في أحكام الطواف على قولين، يعنى لأحمد. أحد القولين: إذا طاف الرجل وهو غير طاهر أن الطواف يجزئ عنه إذا كان ناسيًا. والقول الآخر: أنه لا يجزئه حتى يكون طاهرًا، فإن وطئ وقد طاف غير طاهر ناسيًا فعلى قولين: مثل قوله في الطواف، فمن أجاز الطواف غير طاهر قال: تم حجه، ومن لم يجزه إلا طاهرًا رده من أى المواضع ذكر حتى يطوف. قال: وبهذا أقول.

فأبو بكر وغيره من أصحاب أحمد يقولون في إحدى الروايتين: يجزئه مع العذر، ولا دم عليه، وكلام أحمد بين في هذا. وجواب أحمد المذكور يبين أن النزاع عنده في طواف الحائض وغيره.

(١) سبق تخريجه ص ٩٠.

وقد ذكر عن ابن عمر وعطاء وغيرهما التسهيل في هذا. ومما نقل عن عطاء في ذلك أن المرأة إذا حاضت في أثناء الطواف، فإنها تتم طوافها، وهذا صريح عن عطاء أن الطهارة من الحيض ليست شرطاً، وقوله: مما اعتد به أحمد، وذكر حديث عائشة، وأن قول النبي ﷺ: «إن هذا أمر كتبه الله على بنات آدم»<sup>(١)</sup> يبين أنه أمر بليت به نزل عليها ليس من قبلها فهي معذورة في ذلك.

ولهذا تعذر إذا حاضت وهي معتكفة فلا يبطل اعتكافها، بل / تقيم في رحبة المسجد، ٢٦/٢٠٩ وإن اضطرت إلى المقام في المسجد أقامت به، وكذلك إذا حاضت في صوم الشهرين لم ينقطع التابع باتفاق العلماء. وهذا يقتضى أنها تشهد المناسك بلا كراهة، وتشهد العيد مع المسلمين بلا كراهة، وتدعو وتذكر الله، والجنب يكره له ذلك، لأنه قادر على الطهارة، وهذه عاجزة عنها فهي معذورة، كما عذرنا من جور لها القراءة، بخلاف الجنب الذى يمكنه الطهارة، فالحائض أحق بأن تعذر من الجنب الذى طاف مع الجنابة، فإن ذلك يمكنه الطهارة، وهذه تعجز عن الطهارة، وعذرنا بالعجز والضرورة أولى من عذر الجنب بالنسيان، فإن الناسى لما أمر بها في الصلاة يؤمر بها إذا ذكرها، وكذلك من نسى الطهارة للصلاة فعليه أن يتطهر ويصلى إذا ذكر، بخلاف العاجز عن الشرط؛ مثل من يعجز عن الطهارة بالماء فإنها تسقط عنه، وكذلك العاجز عن سائر أركان الصلاة؛ كالعاجز عن القراءة والقيام، وعن تكميل الركوع والسجود، وعن استقبال القبلة، فإن هذا يسقط عنه كل ما عجز عنه، ولم يوجب الله على أحد ما يعجز عنه من واجبات العبادات.

فهذه إذا لم يمكنها الطواف على الطهارة، سقط عنها ما تعجز عنه، ولا يسقط عنها الطواف الذى تقدر عليه بعجزها عما هو ركن فيه أو واجب، كما في الصلاة وغيرها، وقد قال الله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، وقال النبي ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»<sup>(٢)</sup>، وهذه لا تستطيع إلا هذا، وقد اتقت الله ما استطاعت، فليس عليها غير ذلك.

ومعلوم أن الذى طاف علي غير طهارة متعمداً آثم. وقد ذكر أحمد القولين: هل عليه دم؟ أم يرجع فيطوف؟ وذكر النزاع في ذلك، وكلامه يبين في أن توقفه في الطائف على غير طهارة يتناول الحائض والجنب مع التعمد، ويبين أن أمر الناسى أهون بكثير، والعاجز عن الطهارة أعذر من الناسى.

وقال أبو بكر عبد العزيز في «الشافى»: (باب في الطواف بالبيت غير طاهر): قال

(٢) سبق تخريجه ص ١٠٢ .

(١) سبق تخريجه ص ٩٠ .

أبو عبد الله في رواية أبي طالب: ولا يطوف بالبيت أحد إلا طاهراً، والتطوع أيسر، ولا يقف مشاهد الحج إلا طاهراً. وقال في رواية محمد بن الحكم: إذا طاف طواف الزيارة وهو ناس لظهارته حتى رجع فإنه لا شيء عليه، واختار له أن يطوف وهو طاهر، وإن وطئ فحجه ماض، ولا شيء عليه.

فهذا النص من أحمد صريح بأن الطهارة ليست شرطاً، وأنه لا شيء عليه إذا طاف ناسياً لظهارته، لا دم ولا غيره، وأنه إذا وطئ بعد ذلك فحجه ماض، ولا شيء عليه، كما أنه لما فرق بين التطوع / وغيره في الطهارة، فأمر بالطهارة فيه، وفي سائر المناسك، دل ذلك على أن الطهارة ليست شرطاً عنده، فقطع هنا بأنه لا شيء عليه مع النسيان. وقال في رواية أبي طالب أيضاً: إذا طاف بالبيت وهو غير طاهر يتوضأ ويعيد الطواف، وإذا طاف وهو جنب فإنه يغتسل ويعيد الطواف. وقال في رواية أبي داود: حدثنا سفيان عن ابن جريج عن عطاء: إذا طاف على غير وضوء فليعد طوافه. وقال أبو بكر عبد العزيز: (باب في الطواف في الثوب النجس) قال: أبو عبد الله في رواية أبي طالب: وإذا طاف رجل في ثوب نجس، فإن الحسن كان يكره أن يفعل ذلك، ولا ينبغي له أن يطوف إلا في ثوب طاهر.

٢٦/٢١١

وهذا الكلام من أحمد يبين أنه ليس الطواف عنده كالصلاة في شروطها، فإن غاية ما ذكر في الطواف في الثوب النجس أن الحسن كره ذلك، وقال: لا ينبغي له أن يطوف إلا في ثوب طاهر. ومثل هذه العبارة تقال في المستحب المؤكد، وهذا بخلاف الطهارة في الصلاة. ومذهب أبي حنيفة وغيره أنه إذا طاف وعليه نجاسة صح طوافه، ولا شيء عليه. وبالجمل، هل يشترط للطواف شروط الصلاة؟ على قولين في مذهب أحمد، وغيره: أحدهما: يشترط، كقول مالك، والشافعي، وغيرهما.

/ والثاني: لا يشترط، وهذا قول أكثر السلف، وهو مذهب أبي حنيفة، وغيره، وهذا القول هو الصواب، فإن المشترطين في الطواف كشروط الصلاة ليس معهم حجة إلا قوله ﷺ: «الطواف بالبيت صلاة»<sup>(١)</sup>، وهذا لو ثبت عن النبي ﷺ لم يكن لهم فيه حجة، كما تقدم. والأدلة الشرعية تدل على خلاف ذلك. فإن النبي ﷺ لم يوجب على الطائفين طهارة ولا اجتناب نجاسة، بل قال: «مفتاح الصلاة الطهور، وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم»<sup>(٢)</sup>، والطواف ليس كذلك، والطواف لا يجب فيه ما يجب في الصلاة، ولا يحرم فيه ما يحرم في الصلاة، فبطل أن يكون مثلها.

٢٦/٢١٢

وقد ذكروا من القياس أنها عبادة متعلقة بالبيت فكانت الطهارة وغيرها شرطاً فيها

(١، ٢) سبق تخريجهما ص ١٠٥.

كالصلاة، وهذا القياس فاسد، فإنه يقال: لا نسلم أن العلة في الأصل كونها متعلقة بالبيت، ولم يذكروا دليلاً على ذلك. والقياس الصحيح ما بين فيه أن المشترك بين الأصل والفرع هو علة الحكم أو دليل العلة.

وأيضاً، فالطهارة إنما وجبت لكونها صلاة، سواء تعلقت بالبيت أو لم تتعلق، ألا ترى أنهم لما كانوا يصلون إلى الصخرة كانت الطهارة أيضاً شرطاً فيها، ولم تكن متعلقة بالبيت، وكذلك - أيضاً - إذا صلى إلى / غير القبلة كما يصلى المتطوع في السفر، وكصلاة الخوف ركباً، فإن الطهارة شرط وليست متعلقة بالبيت.

وأيضاً، فالنظر إلى البيت عبادة متعلقة بالبيت، ولا يشترط له الطهارة ولا غيرها. ثم هناك عبادة من شرطها المسجد، ولم تكن الطهارة شرطاً فيها كالاغتلاف، وقد قال تعالى: ﴿أَنْ طَهَّرَ﴾<sup>(١)</sup> بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ [البقرة: ١٢٥]، فليس إلحاق الطائف بالراكع الساجد بأولى من إلحاقه بالعاكف، بل بالعاكف أشبه؛ لأن المسجد شرط في الطواف والعكوف، وليس شرطاً في الصلاة.

فإن قيل: الطائف لابد أن يصلى الركعتين بعد الطواف، والصلاة لا تكون إلا بطهارة. قيل: وجوب ركعتي الطواف فيه نزاع، وإذا قدر وجوبهما لم تجب فيهما الموالاة، وليس اتصالهما بالطواف بأعظم من اتصال الصلاة بالخطبة يوم الجمعة. ومعلوم أنه لو خطب محدثاً، ثم توضأ، وصلى الجمعة جاز، فلأن يجوز أن يطوف محدثاً ثم يتوضأ ويصلى الركعتين بطريق الأولى، وهذا كثير ما يتلى به الإنسان إذا نسي الطهارة في الخطبة والطواف، فإنه يجوز له أن يتطهر ويصلى، وقد نص على أنه إذا خطب وهو جنب جاز.

وإذا تبين أن الطهارة ليست شرطاً، يبقى الأمر دائراً بين أن / تكون واجبة، وبين أن تكون سنة، وهما قولان للسلف، وهما قولان في مذهب أحمد وغيره، وفي مذهب أبي حنيفة، لكن من يقول: هي سنة من أصحاب أبي حنيفة يقول: مع ذلك عليها دم. وأما أحمد فإنه يقول: لا شيء عليها، لا دم ولا غيره، كما صرح به فيمن طاف جنباً وهو ناس، فإذا طافت حائضاً مع التعمد توجه القول بوجوب الدم عليها.

وأما مع العجز فهنا غاية ما يقال: إن عليها دمًا، والأشبه أنه لا يجب الدم؛ لأن هذا واجب تؤمر به مع القدرة لا مع العجز، فإن لزوم الدم إنما يجب بترك مأمور، وهي لم تترك مأموراً في هذه الحالة، ولم تفعل محظوراً من محظورات الإحرام، وهذا ليس من محظورات الإحرام؛ فإن الطواف يفعله الحلال والحرام، فصار الحظر هنا من جنس حظر

(١) في المطبوعة: «وطهر» والصواب ما أثبتناه.



اللبث في المسجد، واعتكاف الحائض في المسجد، أو مس المصحف، أو قراءة القرآن، وهذا يجوز للحاجة بلا دم، وطواف الإفاضة إنما يجوز بعد التحلل الأول، وهي حيثنذ يباح لها المحظورات إلا الجماع.

فإن قيل: لو كان طوافها مع الحيض ممكناً أمرت بطواف القدوم وطواف الوداع، والنبي ﷺ أسقط طواف الوداع عن الحائض، وأمر عائشة لما قدمت وهي متمتعة فحاضت أن تدع أفعال / العمرة، وتحرم بالحج، فعلم أنه لا يمكنها الطواف.

٢٦/٢١٥

قيل: الطواف مع الحيض محظور لحرمة المسجد، أو للطواف، أو لهما. والمحظورات لا تباح إلا حال الضرورة، ولا ضرورة بها إلى طواف الوداع، فإن ذلك ليس من الحج؛ ولهذا لا يودع المقيم بمكة، وإنما يودع المسافر عنها، فيكون آخر عهده بالبيت. وكذلك طواف القدوم ليست مضطرة إليه، بل لو قدم الحاج وقد ضاق الوقت عليه بدأ بعرفة، ولم يطف للقدوم، فهو إن أمر بهما القادر عليهما إما أمر بإيجاب فيهما، أو في أحدهما، أو استحباب. فإن للعلماء في ذلك أقوالاً. وليس واحد منهما ركنا يجب على كل حاج بالسنة الثابتة باتفاق العلماء، بخلاف طواف الفرض فإنها مضطرة إليه؛ لأنه لا حج إلا به، وهذا كما يباح لها دخول المسجد للضرورة، ولا تدخله لصلاة، ولا اعتكاف وإن كان مندوراً، بل المعتكفة إذا حاضت خرجت من المسجد، ونصبت لها قبة في فناءه.

وهذا - أيضاً - يدل على أن منع الحائض من الطواف كمنعها من الاعتكاف فيه لحرمة المسجد، وإلا فالحيض لا يبطل اعتكافها؛ لأنها مضطرة إليه، بل إنما تمنع من المسجد، لا من الاعتكاف، فإنها ليست مضطرة إلى أن تقيم في المسجد، ولو أبيع لها ذلك مع دوام الحيض لكان في ذلك إباحة المسجد للحيض. وأما الطواف فلا يمكن إلا في المسجد / الحرام، فإنه مختص ببقعة معينة. ليس كالاعتكاف، فإن المعتكف يخرج من المسجد لما لا بد منه: كقضاء الحاجة، والاكل والشرب، وهو معتكف في حال خروجه من المسجد، ليس له في تلك الحال أن يباشر النساء، وهو كما قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وقوله: ﴿فِي الْمَسَاجِدِ﴾ يتعلق بقوله: ﴿عَاكِفُونَ﴾، لا بقوله: ﴿تَبَاشِرُوهُنَّ﴾، فإن المباشرة في المسجد لا تجوز للمعتكف ولا لغيره، بل المعتكف في المسجد ليس له أن يباشر إذا خرج منه لما لا بد منه.

٢٦/٢١٦

فلما كان هذا يشبه الاعتكاف، والحائض تخرج لما لا بد لها منه، فلم يقطع الحيض اعتكافها، وقد جمع سبحانه بين العكوف والطواف والصلاة في الأمر بتطهير بيته، بقوله:

﴿أَنْ طَهَّرَ﴾<sup>(١)</sup> بَيَّنَّ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكْعَ السُّجُودَ [البقرة: ١٢٥]، فمنعه من الحيض من تمام طهارته، والطواف كالمكوف، لا كالصلاة، فإن الصلاة تباح في جميع الأرض لا تختص بمسجد، ويجب لها ويحرم فيها ما لا يحرم في اعتكاف ولا طواف.

وحقيقة الأمر: أن الطواف عبادة من العبادات التي يفعلها الحلال والحرام، لا تختص بالإحرام، ولهذا كان طواف الفرض إنما يجب بعد التحلل الأول، فيطوف الحاج الطواف المذكور في قوله تعالى: / ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩]. فيطوف الحاج وهم حلال قد قضوا حجهم، ولم يبق عليهم محرم إلا النساء، ولهذا لو جامع أحدهم في هذه الحال لم يفسد نسكه باتفاق الأئمة، وإذا كانت عبادة من العبادات فهي عبادة مختصة بالمسجد الحرام، كما أن الاعتكاف يختص بجميع المساجد، والله تعالى قد أمر بتطهير بيته للطائفين والعاكفين والركع السجود، وليس هو نوعاً من الصلاة فإذا ترك من واجبه شيئاً، فقد يقال: ترك شيئاً، ومن ترك شيئاً من نسكه فعليه دم. وإذا ترك الواجب الذي هو صفة في الطواف للعجز فهذا محل اجتهاد، هل يلحق بمن ترك شيئاً من نسكه؟ أو يقال: هذا فيمن ترك نسكا مستقلاً، أو تركه مع القدرة بلا عذر، أو ترك ما يختص بالحج والعمرة.

وأما القول بأن هذه العاجزة عن الطواف مع الحيض ترجع محرمة أو تكون كالمحصر، أو يسقط عنها الحج، أو يسقط عنها طواف الفرض فهذه أقوال كلها مخالفة لأصول الشرع، مع أني لم أعلم إماماً من الأئمة صرح بشيء منها في هذه الصورة، وإنما كلام من قال: عليها دم، أو ترجع محرمة ونحو ذلك من السلف والأئمة كلام مطلق، يتناول من كان يفعل ذلك في عهدهم، وكان منهم يمكنها أن تحتبس حتى تطهر وتطوف، وكانوا يأمرؤا الأمراء أن يحتبسوا حتى تطهر الحيض، / ويظن؛ ولهذا ألزم مالك وغيره المكاري الذي لها أن تحتبس معها حتى تطهر وتطوف. ثم إن أصحابه قالوا: لا يجب على مكاريها في هذه الأزمان أن تحتبس معها، لما عليه في ذلك من الضرر.

فعلم أن أجوبة الأئمة بكون الطهارة من الحيض شرطاً أو واجباً؛ كان مع القدرة على أن تطوف طاهراً لا مع العجز عن ذلك، اللهم إلا أن يكون منهم من قال بالاشتراط، أو الوجوب في الحالين، فيكون النزاع مع من قال ذلك، والله تعالى أعلم وصلى الله على محمد.

(١) في المطبوعة: «وطهر» والصواب ما أثبتناه.

/ وسُئل شيخ الإسلام عن هذه الضرورة التي في الحيض المبطل بها شطر النسوة في الحج وكثرة اختلاف الأنواع فيه: منهم من تكون حائضا في ابتداء الإحرام ومنهم من تحيض أيام التشريق.

المسألة الأولى: امرأة تحيض أول الشهر، ولم يمكن أن تطوف إلا حائضا، وعند الوقوف بعرفة ترى شيئا من الصفرة والكدرة التي تراها بعد القصة البيضاء، فما الحكم في ذلك.

المسألة الثانية: فيمن تحيض في خامس إلى تاسع، ويبقى حبضها إلى سابع عشر، أو أكثر، فوقفت وهي حائض، ورمت وهي حائض وطافت للإفاضة وهي حائض ولم يمكنها عمرة.

المسألة الثالثة: امرأة وقفت ورمت الجمار، وتريد طواف الإفاضة فحاضت قبل الطواف، فلم تطف وكنمت، وكانت تريد العمرة فلم تعتمر ورجعت ولم تفعل لا طوافا ولا عمرة، ولا دما.

### فأجاب - رحمه الله :

الحمد لله رب العالمين.

أما «المسألة الأولى»: / فإن المرأة الحائض تقضى جميع المناسك. وهي حائض غير الطواف، بسنة رسول الله ﷺ الثابتة عنه، واتفاق الأئمة. فإنه ﷺ قال: «الحائض تقضى المناسك كلها إلا الطواف بالبيت»<sup>(١)</sup>، وأمر أسماء بنت أبي بكر لما نفست بذى الحليفة أن تغتسل، وتحرم، وأمر عائشة لما حاضت بسرف أن تغتسل وتحرم بالحج، ولا تطوف قبل التعريف.

فهذه التي قدمت مكة وهي حائض قبل التعريف، لا تطوف بالبيت لكن تقف بعرفة، ولو كانت حائضا، فكيف إذا كانت ترى شيئا من الصفرة والكدرة. و «الصفرة والكدرة» للفقهاء فيها ثلاثة أقوال في مذهب أحمد، وغيره: هل هي حيض مطلقا، أو ليست حيضا مطلقا. والقول الثالث - وهو الصحيح - : أنها إن كانت في العادة مع الدم الأسود والأحمر فهي حيض، وإلا فلا؛ لأن النساء كن يرسلن إلى عائشة بالدرجة فيها الكرسف، فتقول لهن: لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء. وكذلك غيرها، فكن يجعلن ما قبل القصة البيضاء حيضا. وقالت أم عطية: كنا لا نعد الصفرة والكدرة بعد الطهر شيئا.

وليس في المناسك ما تجب له الطهارة إلا الطواف، فإن الطواف بالبيت تجب له الطهارة

(١) سبق تخريجه ص ٥٨.

باتفاق العلماء. وأما الطواف بين الصفا والمروة / ففيه نزاع، والجمهور على أنه لا تجب له الطهارة، وما سوى ذلك لا تجب له الطهارة باتفاق العلماء.

ثم تنازع العلماء في الطهارة: هل هي شرط في صحة الطواف. كما هي شرط في صحة الصلاة، أم هي واجبة إذا تركها جبرها بدم، كمن ترك الإحرام من الميقات، أو ترك رمي الجمار، أو نحو ذلك؟ على قولين مشهورين هما روايتان عن أحمد.

أشهرهما عنه وهو مذهب مالك، والشافعي أن الطهارة شرط فيها، فإذا طاف جنباً أو محدثاً أو حائضاً ناسياً أو جاهلاً، ثم علم أعاد الطواف.

والثاني: أنه واجب، فإذا فعل ذلك جبره بدم؛ لكن عند أبي حنيفة: الجنب والحائض عليه بدنة، والمحدث عليه شاة.

وأما أحمد فأوجب دماً، ولم يعين بدنة، ونص في ذلك على الجنب إذا طاف ناسياً فقال في هذه الرواية: عليه دم. فمن أصحابه من جعل الروایتين في المعذور خاصة، كالتاسي. ومنهم من جعل الروایتين مطلقاً في الناسي والمتعمد، ونحوهما.

والذين جعلوا ذلك شرطاً احتجوا بأن الطواف بالبيت كالصلاة، / كما في النسائي وغيره عن ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال: «الطواف بالبيت صلاة إلا أن الله قد أباح لكم فيه الكلام، فمن تكلم فلا يتكلم إلا بخير»<sup>(١)</sup>، وهذا قد قيل: إنه موقوف على ابن عباس. وقد صح عن النبي ﷺ أنه قال: «لا يطوف بالبيت عريان»<sup>(٢)</sup>، وقد قال الله تعالى: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١]، نزلت لما كانوا يطوفون بالبيت عراة إلا الخمس، فإنهم كانوا يطوفون في ثيابهم، وغيرهم لا يطوف في ثيابه، يقولون: ثياب عصينا الله فيها، فإن وجد ثوب أحسنى طاف فيه، وإلا طاف عرياناً، فإن طاف في ثيابه ألقاها فسميت لقاء.

وكان هذا مما ابتدعه المشركون في الطواف، وابتدعوا أيضاً تحريم أشياء من المطاعم في الإحرام، فانزل الله: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ. قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾ [الأعراف: ٣١، ٣٢]، وقوله: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً﴾ كالطواف بالبيت عراة ﴿قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ اتَّقُوا اللَّهَ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٨].

فما ثبت بالنص من إيجاب الطهارة والستارة في الطواف متفق عليه، وأما ما ثبت بال لزوم من كون ذلك شرطاً فيه كالصلاة، ففيه نزاع. / ومن قال: إن ذلك ليس بشرط، قال: إن

(٢) سبق تخريجه ص ٩٦ .

(١) سبق تخريجه ص ١٠٥ .

الحج قد وجب فيه أشياء تجبر بدم، ليست شرطاً في صحة الحج، إذا تركها الحاج عمداً، أو سهواً، جبرها بدم، بخلاف الصلاة.

وأما الصلاة، فهل يجب فيها ما لا تبطل بتركه مطلقاً، أم لا؟ أم لا تبطل إذا تركه نسياناً؟ هذا فيه نزاع مشهور. فأبو حنيفة يوجب فيها ما لا تبطل بتركه مطلقاً؛ كقراءة الفاتحة، والطمأنينة، وكذلك أحمد في أحد القولين في مذهبه، إذ أوجب الجماعة، ولم يجعلها شرطاً في صحة الصلاة، وأحمد في المشهور عنه يوجب فيها ما إذا تركه سهواً جبره بسجدة السهو، وما لا يحتاج إلى جبر كاجتناب النجاسات في المشهور عنه. وكذلك مالك يوجب فيها من اجتناب النجاسة ونحوها ما إذا تركه أعاد في الوقت، ولم يعد بعده، كما هو مشهور في مذاهم.

وأما «المسألة الثانية: فإن المرأة إذا حاضت وطهرت قبل يوم النحر، سقط عنها طواف القدوم، وطافت طواف الإفاسة يوم النحر وبعده، وهى طاهر. وكذلك لو طافت طواف الإفاسة وهى طاهر ثم حاضت فلم تطهر قبل الخروج، فإنه يسقط عنها طواف الوداع؛ لسنة رسول الله ﷺ، حيث رخص للمرأة إذا طافت وهى طاهر ثم حاضت أنه يسقط عنها طواف الوداع، وحاضت امرأته صفية أم المؤمنين يوم النحر، فقال: «أحابتنا هى؟» فقالوا: إنها / قد أفاضت، قال: «فلا إذا»<sup>(١)</sup>.

٢٦/٢٢٤

وإن حاضت قبل طواف الإفاسة فعليها أن تحبس حتى تطهر وتطوف إذا أمكن ذلك، وعلى من معها أن يحتبس لأجلها إذا أمكنه ذلك. ولما كانت الطرقات آمنة فى زمن السلف، والناس يردون مكة، ويصدرون عنها فى أيام العام، كانت المرأة يمكنها أن تحتبس هى وذو محرمها، ومكاريها، حتى تطهر ثم تطوف، فكان العلماء يأمرؤن بذلك. وربما أمروا الأمير أن يحتبس لأجل الحيض، حتى يطهرن، كما قال النبى ﷺ: «أحابتنا هى؟»<sup>(٢)</sup>. وقال أبو هريرة - رضى الله عنه - : أمير، وليس بأمير: امرأة مع قوم حاضت قبل الإفاسة فيحتبسون لأجلها حتى تطهر وتطوف، أو كما قال.

وأما هذه الأوقات، فكثير من النساء أو أكثرهن لا يمكنها الاحتباس بعد الوفد، والوفد ينفر بعد التشريق بيوم أو يومين، أو ثلاثة، وتكون هى قد حاضت ليلة النحر، فلا تطهر إلى سبعة أيام، أو أكثر، وهى لا يمكنها أن تقيم بمكة حتى تطهر؛ إما لعدم النفقة، أو لعدم الرفقة التى تقيم معها، وترجع معها، ولا يمكنها المقام بمكة لعدم هذا أو هذا أو لخوف الضرر على نفسها، ومالها فى المقام، وفى الرجوع بعد الوفد. والرفقة التى معها: تارة لا يمكنهم الاحتباس لأجلها إما لعدم القدرة على المقام والرجوع وحدهم، وإما لخوف الضرر

(١، ٢) سبق تخريجهما ص ٩٦.

على أنفسهم / وأموالهم . وتارة يمكنهم ذلك لكن لا يفعلونه فتبقى هي معذورة .

فهذه «المسألة» التي عمت بها البلوى . فهذه إذا طافت وهي حائض وجبرت بدم أو بدنة أجزأها ذلك عند من يقول : الطهارة ليست شرطا ، كما تقدم في مذهب أبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين عنه ، وأولى فإن هذه معذورة ؛ لكن هل يباح لها الطواف مع العذر هذا محل النظر . وكذلك قول من يجعلها شرطا ؛ هل يسقط هذا الشرط للعجز عنه ، ويصح الطواف ؟ هذا هو الذى يحتاج الناس إلى معرفته .

فيتوجه أن يقال : إنما تفعل ما تقدر عليه من الواجبات ، ويسقط عنها ما تعجز عنه ، فتطوف . وينبغي أن تغتسل وإن كانت حائضا . كما تغتسل للإحرام ، وأولى . وتستغفر كما تستغفر المستحاضة ، وأولى وذلك لوجوه :

أحدها : أن هذه لا يمكن فيها إلا أحد أمور خمسة : إما أن يقال : تقيم حتى تطهر وتطوف ، وإن لم يكن لها نفقة ولا مكان تأوى إليه بمكة ، وإن لم يمكنها الرجوع إلى بلدها ، وإن حصل لها بالمقام بمكة من يستكرها على الفاحشة ، فيأخذ مالها إن كان معها مال .

وإما أن يقال : بل ترجع غير طائفة بالبيت وتقيم على ما بقى من إحرامها ، إلى أن يمكنها الرجوع ، وإن لم يمكنها بقيت محرمة / إلى أن تموت .

وإما أن يقال : بل تتحلل كما يتحلل المحصر ، ويبقى تمام الحج فرضا عليها تعود إليه كالمحصر عن البيت مطلقا ، لعذر ، فإنه يتحلل من إحرامه ، ولكن لم يسقط الفرض عنه بل هو باق فى ذمته باتفاق العلماء ، ولو كان قد أحرم بتطوع من حج أو عمرة ، فأحصر ، فهل عليه قضاء؟ على قولين مشهورين هما روايتان عن أحمد ، أشهرهما عنه : أنه لا قضاء عليه ، وهو قول مالك والشافعى . والثانى : عليه القضاء ، وهو قول أبى حنيفة ، وكل من الفريقين احتج بعمرة القضية ، هؤلاء قالوا : قضاها النبي ﷺ ، وأولئك قالوا : لم يقضها المحصرون معه ، فإنهم كانوا أكثر من ألف وأربعمائة ، والذين اعتمروا معه عمرة القضية فى العام القابل كانوا دون ذلك بكثير ، وقالوا : سميت عمرة القضية ؛ لأنه قاضى عليها المشركون ، لا لكونه قضاها ، وإنما كانت عمرة قائمة بنفسها .

وإما أن يقال : من تخاف أن تحيض فلا يمكنها الطواف طاهرا لا تؤمر بالحج ، لا إيجابا ولا استحبابا ، ونصف النساء أو قريب من النصف يحضن ؛ إما فى العاشر ، وإما قبله بأيام ، ويستمر حيضهن إلى ما بعد التشريق بيوم أو يومين ، أو ثلاثة ، فهؤلاء فى هذه الأمانة فى كثير من الأعوام ، أو أكثرها لا يمكنهن طواف الإفاضة مع الطهر ، / فلا يحججن ، ثم إذا قدر أن الواحدة حجت فلا بد لها من أحد الأمور الثلاثة المتقدمة ، إلا أن يسوغ لها الطواف

مع الحيض.

ومن المعلوم أن الوجه الأول لا يجوز أن تؤمر به، فإن في ذلك من الفساد في دينها وديناها ما يعلم بالاضطرار أن الله ينهى عنه، فضلاً عن أن يأمر به.

والوجه الثاني: كذلك لثلاثة أوجه:

أحدها: أن الله لم يأمر أحداً أن يبقى محرماً إلى أن يموت، فالمحصر يعدو له أن يتحلل باتفاق العلماء، والمحصر بمرض، أو فقر فيه نزاع مشهور، فمن جور له التحلل فلا كلام فيه، ومن منعه التحلل قال: إن ضرر المرض والفقر لا يزول بالتحلل، بخلاف حبس العدو فإنه يستفيد بالتحلل الرجوع إلى بلده، وأباحوا له أن يفعل ما يحتاج إليه من المحظورات، ثم إذا فاتته الحج تحلل بعمره القوات، فإذا صح المريض ذهب، والفقر حاجته في إتمام سفر الحج كحاجته في الرجوع إلى وطنه، فهذا مأخذهم في أنه لا يتحلل. قالوا: لأنه لا يستفيد بالتحلل شيئاً، فإن كان هذا المأخذ صحيحاً، وإلا كان الصحيح هو القول الأول وهو التحلل، وهذا المأخذ يقتضى اتفاق الأئمة على أنه متى كان دوام الإحرام يحصل به ضرر يزول بالتحلل فله التحلل.

٢٦/٢٢٨

/ ومعلوم أن هذه المرأة إذا دام إحرامها تبقى ممنوعة من الوطء دائماً، بل وممنوعة في أحد قوليهما من مقدمات الوطء، بل ومن النكاح، ومن الطيب، ومن الصيد عند من يقول بذلك. وشريعتنا لا تأتى بمثل ذلك.

ولو قدر أن بعض القائلين بأن المحصر بمرض أو نفقة يقول بمثل ذلك - فالمرضى المأيوس من برئه، والفقر الذى يمكنه المقام دون السفر - كان قوله مردوداً بأصول الشريعة، فإنه لا يقول فقيه: إن الله أمر المريض المعضوب المأيوس من برئه، أن يبقى محرماً حتى يموت، بل أكثر ما يقال: إنه يقيم مقامه من يحج عنه، كما قال ذلك الشافعى وأحمد في أصل الحج. فأوجباه على المعضوب إذا كان له مال يحج به غيره عنه، إذ كان مناط الوجوب عندهما هو ملك الزاد والراحلة، وعند مالك القدرة بالبدن كيفما كان، وعند أبى حنيفة مجموعهما، وعند أحمد في كل من الأمرين مناط للوجوب، فيجب على هذا وهذا، ولم يقل أحد من أئمة المسلمين: إن المعضوب عليه أن يحج أو يعتمر ببدنه، فكيف يبقى محرماً عليه إتمام الحج إلى أن يموت؟!

الثاني: أن هذه إذا أمكنها العود فعادت أصابها في المرة الثانية نظير ما أصابها في الأولى، إذا كان لا يمكنها العود إلا مع الوفد، والحيض قد يصيبها مدة مقامهم بمكة.

٢٦/٢٢٩

/ الثالث: أن هذا إيجاب سفرين كاملين على الإنسان للحج، من غير تقييد منه، ولا

عدوان، وهذا خلاف الأصول، فإن الله لم يوجب على الناس الحج إلا مرة واحدة، وإذا أوجب القضاء على المفسد فذلك بسبب جنايته على إحرامه، وإذا أوجبه على من فاته الحج فذلك بسبب تفريطه؛ لأن الوقوف له وقت محدود، يمكن في العادة ألا يتأخر عنه، فتأخره يكون لجهله بالطريق، أو بما بقي من الوقت، أو لترك السير المعتاد، وكل ذلك تفريط منه، بخلاف الحائض فإنها لم تفرط؛ ولهذا أسقط النبي ﷺ عنها طواف الوداع، وطواف القدوم كما في حديث عائشة وصفية.

وأما التقدير الثالث: وهو أن يقال: إنها تتحلل كما يتحلل المحصر، فهذا أقوى، كما قال ذلك طائفة من العلماء، فإن خوفها منعها من المقام حتى تطوف، كما لو كان بمكة عدو منعها من نفس الطواف، دون المقام على القول بذلك، لكن هذا القدر لا يسقط عنها فرض الإسلام، ولا يؤمر المسلم بحج يحصر فيه، فمن اعتقد أنه إذا حج أحصر عن البيت، لم يكن عليه الحج، بل خلو الطريق وأمنه، وسعة الوقت: شرط في لزوم السفر باتفاق المسلمين.

وإنما تنازعوا: هل هو شرط في الوجوب، بمعنى إن ملك الزاد والراحلة مع خوف الطريق، أو ضيق الوقت، هل يجب عليه؟ فيحج / عنه إذا مات؟ أو لا يجب عليه بحال؟ على قولين معروفين. فعلى قول من لم يجعل لها رخصة إلا رخصة الحصر يلزمه القول الرابع وهو: أنها لا تؤمر بالحج، بل لا يجب ولا يستحب، فعلى هذا التقدير يبقى الحج غير مشروع لكثير من النساء، أو أكثرهن في أكثر هذه الأوقات، مع إمكان أفعالها كلها لكونهن يعجزن عن بعض الفروض في الطواف.

ومعلوم أن هذا خلاف أصول الشريعة، فإن العبادات المشروعة إيجاباً أو استحباباً، إذا عجز عن بعض ما يجب فيها، لم يسقط عنه المقدور؛ لأجل المعجوز، بل قد قال النبي ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»<sup>(١)</sup>، وذلك مطابق لقول الله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، ومعلوم أن الصلاة وغيرها من العبادات التي هي أعظم من الطواف لا تسقط بالعجز عن بعض شروطها، وأركانها فكيف يسقط الحج بعجزه عن بعض شروط الطواف وأركانه؟!

ومثل هذا القول أن يقال: يسقط عنها طواف الإفاضة، فإن هذا خلاف الأصول، إذ الحج عبارة عن الوقوف والطواف، والطواف أفضل الركنتين وأجلهما؛ ولهذا يشرع في الحج، ويشرع في العمرة، ويشرع منفرداً، ويشرط له من الشروط ما لا يشترط للوقوف، فكيف يمكن أن يصح الحج بوقوف بلا طواف.

(١) سبق تخريجه ص ١٠٢.



/ ولكن أقرب من ذلك أن يقال: يجزيها طواف الإفاضة قبل الوقوف. فيقال: إنها إن أمكنها الطواف بعد التعريف، وإلا طافت قبله، لكن هذا لا نعلم أحداً من الأئمة قال به في صورة من الصور، ولا قال بإجزائه، إلا ما نقله البصريون عن مالك فيمن طاف وسعى قبل التعريف، ثم رجع إلى بلده ناسياً، أو جاهلاً، أن هذا يجزيه عن طواف الإفاضة. وقد قيل: على هذا يمكن أن يقال في الحائض مثل ذلك إذا لم يمكنها الطواف إلا قبل الوقوف، ولكن هذا لا أعرف به قائلاً.

والمسألة المنقولة عن مالك قد يقال فيها: إن الناسى والجاهل معذور، ففي تكليفه الرجوع مشقة عظيمة، فسقط الترتيب لهذا العذر، وكما يقال في الطهارة في أحد الوجهين، على إحدى الروايتين في مذهب أحمد: أنه إذا طاف محدثاً ناسياً حتى أبعد كان معذوراً، فيجبره بدم.

وأما إذا أمكنه الإتيان بأكثر الواجبات فكيف يسقط بعجزه عن بعضها، وطواف الحائض قد قيل: إنه يجزئ مطلقاً، وعليها دم.

وأما تقديم طواف الفرض على الوقوف، فلا يجزى مع العمد بلا نزاع، وترتيب قضاء الفوائت يسقط بالنسيان عند أكثر / العلماء، ولا يسقط بالعجز عن بعض شروط الصلاة ولا بضيق الوقت عند أكثرهم.

وأيضاً، فالمستحاضة ومن به سَلَسَ البول، ونحو هؤلاء، لو أمكنه أن يطوف قبل التعريف بطهارة، وبعد التعريف بهذا الحدث لم يطف إلا بعد التعريف، ولهذا لا يجوز للمرأة أن تصوم قبل شهر رمضان؛ لأجل الحيض في رمضان ولكن تصوم بعد وجوب الصوم.

وأيضاً، فإن الأصول متفقة على أنه متى دار الأمر بين الإخلال بوقت العبادة، والإخلال ببعض شروطها، وأركانها، كان الإخلال بذلك أولى كالصلاة، فإن المصلي لو أمكنه أن يصلي قبل الوقت بطهارة وستارة، مستقبل القبلة، مجتنب النجاسة، ولم يمكنه ذلك في الوقت، فإنه يفعلها في الوقت على الوجه الممكن، ولا يفعلها قبله بالكتاب والسنة والإجماع.

وكذلك - أيضاً - لا يؤخر العبادة عن الوقت، بل يفعلها فيه بحسب الإمكان، وإنما يرخص للمعذور في الجمع لأن الوقت وقتان: وقت مختص لأهل الرفاهية، ووقت مشترك لأهل الأعذار. والجامع بين الصلاتين صلاهما في الوقت المشروع، لم يفوت واحدة منهما، ولا قدمها على الوقت المجزئ باتفاق العلماء.

/ وكذلك الوقوف، لو فرضنا أنه أمكنه الوقوف قبل الوقت، أو بعده، إذا لم يمكنه في ٢٦/٢٣٣ وقته، لم يكن الوقوف في غير وقته مجزئاً باتفاق العلماء والطواف للإفاضة هو مشروع بعد التعريف، ووقته يوم النحر، وما بعده، وهل يجزئ بعد انتصاف الليل ليلة النحر؟ فيه نزاع مشهور.

إذا تبين فساد هذه الأقسام الأربعة، بقي (الخامس): وهو أنها تفعل ما تقدر عليه، ويسقط عنها ما تعجز عنه، وهذا هو الذي تدل عليه النصوص المتناولة لذلك، والأصول المتشابهة له، وليس في ذلك مخالفة الأصول، والنصوص التي تدل على وجوب الطهارة، كقوله ﷺ: «نقضى الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت»<sup>(١)</sup> إنما تدل على الوجوب مطلقاً، كقوله: «إذا أحدث أحكم فلا يصلى حتى يتوضأ»<sup>(٢)</sup>، وقوله: «لا يقبل الله صلاة أحدكم حتى يتوضأ»<sup>(٣)</sup>، وقوله: «لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار»<sup>(٤)</sup>، وقوله: «حتى، ثم اقرصه، ثم اغسله، ثم صلى فيه»<sup>(٥)</sup>، وقوله: «لا يطوف بالبيت عريان»<sup>(٦)</sup>، وأمثال ذلك من النصوص. وقد علم أن وجوب ذلك جميعه مشروط بالقدرة كما قال تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، وقال ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»<sup>(٧)</sup>، وهذا تقسيم حاصر.

٢٦/٢٣٤ إذا تبين أنه لا يمكن أن تؤمر بالمقام مع العجز والضرر على نفسها / ودينها ومالها، ولا تؤمر بدوام الإحرام، وبالعود مع العجز، وتكرير السفر، وبقاء الضرر، من غير تفريط منها، ولا يكفي التحلل، ولا يسقط به الفرض، وكذلك سائر الشروط؛ كالستارة، واجتناب النجاسة، وهى فى الصلاة أوكد - فإن غاية الطواف أن يشبه بالصلاة، وليس فى الطواف نص ينفى قبول الطواف مع عدم الطهارة، والستارة، كما فى الصلاة، ولكن فيه ما يقتضى وجوب ذلك.

ولهذا تنازع العلماء: هل ذلك شرط؟ أو واجب ليس بشرط؟ ولم يتنازعوا أن ذلك شرط فى صحة الصلاة، وأنه يستلزم أن تؤمر بترك الحج، ولا تؤمر بترك الحج بغير ما ذكرناه، وهو المطلوب.

الدليل الثانى: أن يقال: غاية ما فى الطهارة أنها شرط فى الطواف، ومعلوم أن كونها شرطاً فى الصلاة أوكد منها فى الطواف، ومعلوم أن الطهارة كالستارة، واجتناب النجاسة، بل الستارة فى الطواف أوكد من الطواف؛ لأن ستر العورة يجب فى الطواف، وخارج الطواف؛ ولأن ذلك من أفعال المشركين التى نهى الله ورسوله ﷺ عنها نهياً عاماً؛ ولأن المستحاضة ومن به سلس البول ونحوهما، يطوف ويصلّى باتفاق المسلمين، والحدث فى

(١) سبق تخريجه ص ٩٠ . (٢، ٢) سبق تخريجهما ص ١٠٩ . (٤) سبق تخريجه ص ٩٧ .

(٥) سبق تخريجه ص ١٠٩ . (٦) سبق تخريجه ص ١٠٥ . (٧) سبق تخريجه ص ١٠٢ .

حقهم من جنس الحدث في / حق غيرهم، لم يفرق بينهما إلا العذر.

وإذا كان كذلك، وشروط الصلاة تسقط بالعجز، فسقوط شروط الطواف بالعجز أولى وأخرى، والمصلّى يصلى عرياناً، ومع الحدث، والنجاسة في صورة المستحاضة، وغيرهما، ويصلى مع الجنابة وحدث الحيض مع التيمم، وبدون التيمم عند الأكثرين إذا عجز عن الماء، والتراب، لكن الحائض لا تصلى؛ لأنها ليست محتاجة إلى الصلاة مع الحيض، فإنها تسقط عنها إلى غير بدل؛ لأن الصلاة تتكرر بتكرر الأيام، فكانت صلاتها في سائر الأيام تغنيها عن القضاء؛ ولهذا أمرت بقضاء الصيام دون الصلاة؛ لأن الصوم شهر واحد في الحول، فإذا لم يمكنها أن تصوم طاهراً في رمضان، صامت في غير شهر رمضان، فلم يتعدد الواجب عليها، بل نقلت من وقت إلى وقت، ولو قدر أنها عجزت عن الصوم عجزاً مستمراً، كعجز الشيخ الكبير، والعجوز الكبيرة، والمريض المأيوس من برئه، سقط عنها إما إلى بدل، وهو الفدية بإطعام مسكين عن كل يوم عند الأكثرين، كمذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد. وإما إلى غير بدل كقول مالك.

وأما الصلاة، فلا يمكن العجز عن جميع أركانها، بل يفعل منها ما يقدر عليه، فلو قدر أنه عجز عن جميع الحركات الظاهرة برأسه ويدنه سقطت عنه في أحد قولي العلماء، كقول أبي حنيفة وأحمد في إحدى / الروايتين، وأحد القولين في مذهب مالك، وفي القول الآخر يومئ بطرفه ويستحضر الأفعال بقلبه، كقول الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين. والقول الأول أشبه بالآثر والنظر.

وأما الحج، فالتقدير أنه لا يمكنها أن تحج إلا على هذا الوجه، وإذا لم يمكنها ذلك كان هذا غاية المقدور، كما لو لم يمكنه أن يطوف إلا راكباً، أو حامل النجاسة.

فإن قيل: هنا سؤالان:

أحدهما: أنه هلا جعلت الحائض كالمعضوب، فإن كانت ترجو أن تحج، ويمكنها الطواف وإلا استأنبت؟

والثاني: أنه إذا لم يسوغ لها الشارع الصلاة زمن الحيض، كما سوغها للجنب بالتيمم، وللمستحاضة، علم أن الحيض لا تصح معه العبادة بحال.

فيقال: أما الأول فلأن المعضوب هو الذي يعجز عن الوصول إلى مكة، فأما من أمكنه الوصول إلى مكة وعجز عن بعض الواجبات فليس بمعضوب، كما لو أمكنه الوصول وعجز عن اجتناب النجاسة، مثل المستحاضة، ومن به سلك البول، ونحوهما، فإن عليه الحج بالإجماع،/ ويسقط عنه ما يعجز عنه من الطهارة، وكذلك من لم يمكنه الطواف إلا راكباً أو

محمولاً، أو من لم يمكنه رمى الجمار ونحو ذلك فإنه يستنيب فيه ويحج يديه.

وأما صلاة الحائض، فليست محتاجة إليها؛ لأن في صلاة بقية الأيام غنى عنها، ولهذا إذا استحيضت أمرت بالصلاة، مع الاستحاضة، ومع احتمال الصلاة مع الحيض، وإن كان خروج ذلك الدم وتنجيسها به يفسد الصلاة، لولا العذر. فقد فرق الشارع بين المعذور وغيره في ذلك؛ ولهذا لو أمكن المستحاضة أن تطهر وتصلّى حال انقطاع الدم وجب عليها ذلك، وإنما أباح الصلاة مع خروجه للضرورة.

فإن قيل: فقد كان الجنب والمستحاضة ونحوهما يمكن إسقاط الصلاة عنه، كما أسقطت عن الحائض، ويكون صلاة بقية الأيام مغنية، فلما أمرها الشارع بالصلاة دون الحائض، علم أن الحيض ينافي الصلاة مطلقاً، وكذلك ينافي الطواف الذى هو كالصلاة.

فيقال: الجنب ونحوه لا يدوم به موجب الطهارة، بل هو بمنزلة الحائض التى انقطع دمها، وهو متمكن من إحدى الطهارتين. وأما المستحاضة فلو أسقط عنها الصلاة للزم سقوطها أبداً، فلما كان حدثها دائماً لم تمكن الصلاة إلا معه، فسقط وجوب الطهارة عنها. فهذا دليل على أن / العبادة إذا لم يمكن فعلها إلا مع المحذور، كان ذلك أولى من تركها، والأصول كلها توافق ذلك، والجنب إذا عدم الماء والتراب صلى - أيضاً - فى أشهر قولى العلماء لعجزه عن الطهارة، فالحيض ينافى الصلاة مطلقاً لعدم الحاجة إلى الصلاة مع الحيض، استغناء بتكرار أمثالها. وأما الحج والطواف فيه فلا يتكرر وجوبه، فلن لم يصح مع العذر لزم ألا يصح مطلقاً. والأصول قد دلت على أن العبادة إذا لم تمكن إلا مع العذر كانت صحيحة مجزية معه بدون ما إذا فعلت بدون العذر، وقد تبين أنه لا عذر للحائض فى الصلاة مع الحيض، لاستغنائها بها عن ذلك بتكرار أمثالها فى غير أيام الحيض، بخلاف الطواف فإنه إذا لم يمكنها فعله إلا مع الحيض، لم تكن مستغنية عنه بنظيره، فجاز لها ذلك، كسائر ما تعجز عنه من شروط العبادات.

الدليل الثالث: أن يقال: هذا نوع من أنواع الطهارة، فسقط بالعجز كغيره من أنواع الطهارة، فإنها لو كانت مستحاضة ولم يمكنها أن تطوف إلا مع الحدث الدائم، طافت باتفاق العلماء. وفى وجوب الوضوء عليها خلاف مشهور بين العلماء وفى هذا صلاة مع الحدث، ومع حمل النجاسة، وكذلك لو عجز الجنب أو المحدث عن الماء والتراب صلى وطاف فى أظهر قولى العلماء.

الدليل الرابع: أن يقال: شرط من شرائط الطواف، فسقط / بالعجز كغيره من الشرائط، فإنه لو لم يمكنه أن يطوف إلا عرياناً لكان طوافه عرياناً أهون من صلاته عرياناً، وهذا واجب بالاتفاق، فالطواف مع العربى إذا لم يمكن إلا ذلك أولى وأحرى.

وإنما قل تكلم العلماء فى ذلك لأن هذا نادر، فلا يكاد بمكة يعجز عن ستره يطوف بها، لكن لو قدر أنه سلب ثيابه، والقافلة خارجون لا يمكنه أن يتخلف عنهم، كان الواجب عليه فعل ما يقدر عليه من الطواف مع العرى، كما تطوف المستحاضة، ومن به سلك البول مع أن النهى عن الطواف عرياناً أظهر وأشهر فى الكتاب والسنة، من طواف الحائض.

وهذا الذى ذكرته هو مقتضى الأصول المنصوصة. العامة المتناولة لهذه الصورة لفظاً ومعنى، ومقتضى الاعتبار والقياس على الأصول التى تشابهها، والمعارض لها إنما لم يجد للعلماء المتبوعين كلاماً فى هذه الحادثة المعينة، كما لم يجد لهم كلاماً فيما إذا لم يمكنه الطواف إلا عرياناً، وذلك لأن الصور التى لم تقع فى أزمته لا يجب أن تخطر بقلوبهم، ليجب أن يتكلموا فيها. ووقع هذا وهذا فى أزمته إما معدوم، وإما نادر جداً، وكلامهم فى هذا الباب مطلق عام، وذلك يفيد العموم، لو لم تختص الصورة المعينة بمعان توجب الفرق والاختصاص، وهذه الصورة قد لا يستحضرها المتكلم باللفظ العام من / الأئمة لعدم وجودها فى زمنهم والمقلدون لهم ذكروا ما وجدوه من كلامهم.

ولهذا أوجب مالك وغيره على مكاريها أن يحتبس لأجلها إذا كانت الطرقات آمنة، ولا ضرر عليه فى التخلف معها، وكانوا فى زمن الصحابة وغيرهم يحتبس الأمير؛ لأجل الحيض، والمتأخرون من أصحاب مالك أسقطوا عن المكاري الوداع، وأسقط المبيت عن أهل السقاية، والرعاية، لعجزهم. وعجزهم يوجب الاحتباس معها فى هذه الأزمان، ولا ريب أن من قال: الطهارة واجبة فى الطواف وليست شرطاً، فإنه يلزمه أن يقول: إن الطهارة فى مثل هذه الصورة ليست واجبة لعدم القدرة عليها، فإنه يقول: إذا طاف محدثاً وأبعد عن مكة لم يجب عليه العود للمشقة، فكيف يجب على هذه ما لا يمكنها إلا بمشقة أعظم من ذلك، لكن هناك من يقول: عليه دم، وهنا يتوجه ألا يجب عليها دم؛ لأن الواجب إذا تركه من غير تفريط فلا دم عليه، بخلاف ما إذا تركه ناسياً أو جاهلاً، وقد يقال: عليها دم لندور هذه الصورة، ونظير ذلك أن يمنعه العدو عن رمى الجمرة، فلا يقدر على ذلك حتى يعود إلى مكة، أو يمنعه العدو عن الوقوف بعرفة إلى الليل، أو يمنعه العدو عن طواف الوداع، بحيث لا يمكنه المقام حتى يودع.

/ وقد ثبت فى الصحيح عن النبى ﷺ أنه أسقط عن الحائض طواف الوداع<sup>(١)</sup> ومن قال: إن الطهارة فرض فى الطواف وشرط فيه، فليس كونها شرطاً فيه أعظم من كونها شرطاً فى الصلاة. ومعلوم أن شروط الصلاة تسقط بالعجز، فسقوط شروط الطواف بالعجز أولى وأحرى.

(١) سبق تخريجه ص ٩٠.

هذا هو الذى توجه عندى فى هذه المسألة، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم. ولولا ضرورة الناس واحتياجهم إليها علمًا وعملاً لما تجشمت الكلام، حيث لم أجد فيها كلامًا لغيرى، فإن الاجتهاد عند الضرورة مما أمرنا الله به، فإن يكن ما قلته صوابًا فهو حكم الله ورسوله، والحمد لله، وإن يكن ما قلته خطأ فمنى ومن الشيطان، والله ورسوله بريئان من الخطأ، وإن كان المخطئ معفوًا عنه. والله سبحانه وتعالى أعلم. والحمد لله وحده، وصلى الله على محمد وآله وسلم تسليمًا.

/ وَسُئِلَ - قدسَ الله روحه - عن امرأة حاضت قبل طواف الإفاضة، ولم تطهر ٢٦/٢٤٢ حتى ارتحل الحاج، ولم يمكنها المقام بعدهم حتى تطهر. فهل لها أن تطوف والحالة هذه للضرورة أم لا؟ وإذا جاز لها ذلك فهل يجب عليها دم أم لا؟ وهل يستحب لها الاغتسال مع ذلك؟ وإذا علمت المرأة من عاداتها أنها لا تطهر حتى يرتحل الحاج؟ ولا يمكنها المقام بعدهم. فهل يجب عليها الحج مع هذا. أم لا؟ وإن لم يجب. فهل يستحب لها أن تتقدم فتطوف أم لا؟ أفوتونا مأجورين.

**فأجاب:**

الحمد لله، العلماء لهم فى الطهارة: هل هى شرط فى صحة الطواف؟ قولان

مشهوران:

أحدهما: أنها شرط، وهو مذهب مالك، والشافعى، وأحمد فى إحدى الروايتين.

والثانى: ليست بشرط، وهو مذهب أبى حنيفة، وأحمد فى الرواية الأخرى.

/ فعند هؤلاء لو طاف جنبًا أو محدثًا أو حاملاً للنجاسة أجزاء الطواف، وعليه دم؛ لكن ٢٦/٢٤٣ اختلف أصحاب أحمد: هل هذا مطلق فى حق المعذور الذى نسي الجنابة؟ وأبو حنيفة يجعل الدم بدنة، إذا كانت حائضًا أو جنبًا: فهذه التى لم يمكنها أن تطوف إلا حائضًا أولى بالعدر، فإن الحج واجب عليها، ولم يقل أحد من العلماء: إن الحائض يسقط عنها الحج، وليس من أقوال الشريعة أن تسقط الفرائض للعجز عن بعض ما يجب فيها، كما لو عجز عن الطهارة فى الصلاة.

فلو أمكنها أن تقيم بمكة حتى تطهر وتطوف وجب ذلك بلا ريب فأما إذا لم يمكن ذلك، فإن أوجب عليها الرجوع مرة ثانية كان قد أوجب عليها سفران للحج بلا ذنب لها،

وهذا بخلاف الشريعة.

ثم هي - أيضاً - لا يمكنها أن تذهب لإمام الركب، وحيضها في الشهر كالعادة، فهذه لا يمكنها أن تطوف طاهراً البتة.

وأصول الشريعة مبنية على أن ما عجز عنه العبد من شروط العبادات يسقط عنه، كما لو عجز المصلي عن ستر العورة، واستقبال القبلة، أو تجنب النجاسة، وكما لو عجز الطائف أن يطوف بنفسه راكباً، وراجلاً، فإنه يحمل ويطاق به.

ومن قال: إنه يجزئها الطواف بلا طهارة، إن كانت غير معذورة / مع الدم، كما يقوله ٢٦/٢٤٤ من يقوله من أصحاب أبي حنيفة، وأحمد. فقولهم لذلك مع العذر أولى وأحرى وأما الاغتسال فإن فعلته فحسن، كما تغتسل الحائض، والنساء للإحرام، والله أعلم.

وَسُئِلَ عَنْ الْمَرْأَةِ إِذَا جَاءَهَا الْحَيْضُ فِي وَقْتِ الطَّوْفِ، مَا الَّذِي تَصْنَعُ؟

فأجاب:

الحمد لله ، الحائض تقضى المناسك كلها إلا الطواف بالبيت، فإنها تجتهد ألا تطوف بالبيت إلا طاهرة، فإن عجزت عن ذلك ولم يمكنها التخلف عن الركب حتى تطهر وتطوف، فإنها إذا طافت طواف الزيارة وهي حائض، أجزأها في أحد قولي العلماء، ثم قال أبو حنيفة وغيره: يجزئها لو لم يكن لها عذر لكن أوجب عليها بدنة. وأما أحمد فأوجب على من ترك الطهارة ناسياً دماً، وهي شاة.

وأما هذه العاجزة عن الطواف وهي طاهرة، فإن أخرجت دماً فهو أحوط، وإلا فلا يبين أن عليها شيئاً، فإن الله لا يكلف نفساً إلا وسعها.

وقال تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، وقال النبي / ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»<sup>(١)</sup>، وهذه لا تستطيع إلا هذا. ٢٦/٢٤٥

والصلاة أعظم من الطواف، ولو عجز المصلي عن شرائطها. من الطهارة، أو ستر العورة، أو استقبال القبلة، صلى على حسب حاله، فالطواف أولى بذلك. كما لو كانت مستحاضة ولا يمكنها أن تطوف إلا مع النجاسة، نجاسة الدم. فإنها تصلي وتطوف على هذه الحالة باتفاق المسلمين، إذا توضأت وتطهرت، وفعلت ما تقدر عليه.

(١) سبق تخريجه ص ١٠٢.

وينبغي للحائض إذا طافت أن تغتسل وتستفر، أى تستحفظ، كما تفعله عند الإحرام. وقد أسقط النبي ﷺ عن الحائض طواف الوداع<sup>(١)</sup>. وأسقط عن أهل السقاية والرعاة المبيت بمنى؛ لأجل الحاجة<sup>(٢)</sup>. ولم يوجب عليهم دمًا. فإنهم معذورون فى ذلك، بخلاف غيره. وكذلك من عجز عن الرمى بنفسه لمرض أو نحوه، فإنه يستتبع من يرمى عنه، ولا شىء عليه، وليس من ترك الواجب للعجز كمن تركه لغير ذلك، والله أعلم.

٢٦/٢٤٦ / وَسُئِلَ عَنْ امْرَأَةٍ حَجَّتْ، وَأَحْرَمَتْ لِعِمْرَةٍ وَحِجَّةٍ قَارِنَةٍ، وَدَخَلَتْ إِلَى مَكَّةَ وَطَافَتْ وَسَعَتْ، وَتَوَجَّهَتْ إِلَى مَنَى، ثُمَّ إِلَى عَرَفَةَ وَوَقَفَتْ، ثُمَّ عَادَتْ إِلَى مَنَى، وَنَحَرَ عَنْهَا مَا وَجِبَ عَلَيْهَا مِنْ دَمٍ، وَرَمَتْ الْجِمَارَ يَوْمًا وَاحِدًا، وَدَخَلَتْ إِلَى مَكَّةَ وَطَافَتْ، وَعِنْدَمَا حَضَرَتْ الْحَرَمَ حَاضَتْ، وَرَجَعَتْ إِلَى مَنَى، وَكَتَمَتْ وَهِيَ مُحَقَّقَةٌ أَنَّ حَجَّهَا قَدْ كَمَلَ، وَعَادَتْ إِلَى بَلَدِهَا وَبَعْدَ سَتَيْنِ اعْتَرَفَتْ بِمَا وَقَعَ لَهَا، قِيلَ لَهَا: يَلْزِمُكَ الْعُودُ، وَلَمْ يُمْكِنْهَا زَوْجُهَا وَالْحَالَةَ هَذِهِ.

### فأجاب:

إن كانت قد طافت طواف الإفاضة وهى حائض، والحالة هذه نأوى أجزأها الحج فى أحد قولى العلماء، وهو مذهب أبى حنيفة، وأحمد فى إحدى الروايتين، وغاية ما يجب عليها عند أبى حنيفة بدنة، وعند أحمد دم، وهى شاة.

٢٦/٢٤٧ وأما إن كانت لم تطف تحللت التحلل الأول، وجاز لها الطيب وتغطية الوجه، وغير ذلك، لكن لا يطؤها زوجها حتى تطوف طواف الإفاضة، فإن لم يمكنها العود فغاية ما يمكن أن يرخص لها فيه أنها / تكون كالمحصرة تحلل من إحرامها بهدى، ولكن الأحوط أن تبعث به إلى مكة ليذبح، مثل أن يذبح يوم النحر فإذا ذبح هناك حلت هنا، وجاز لزوجها أن يطأها والحالة هذه.

فإذا واعدت من يذبحه هناك فى يوم معين حلت إلى ذلك اليوم، ثم إذا أمكنها بعد ذلك أن تذهب إلى مكة فإنها تدخل مهلة بعمره، وتطوف هذا الطواف الباقى عليها، ثم إن شاءت حجت من هناك، وإن عجزت عن ذلك حتى تموت فلا يكلف الله نفساً إلا وسعها. وإن أمكن أن تبعث عنها بعد موتها من يفعل ذلك عنها فعل.

وإن كان وطؤها قبل هذا الطواف لم يفسد الحج بذلك، لكن يفسد ما بقى، وعليها

(١) البخارى فى الحج (١٧٥٥) ومسلم فى الحج (١٣٢٨ / ٢٨٠) كلاهما عن ابن عباس.

(٢) البخارى فى الحج (١٧٤٥) ومسلم فى الحج (٣٤٦ / ١٣١٥) عن ابن عمر.



طواف الإفاضة باتفاق الأئمة، كما ذكر، لكن عند مالك وأحمد عليها أن تحرم بعمره، كما نقل عن ابن عباس، وعند أبي حنيفة والشافعي في المشهور عنها يجزئها بلا إحرام جديد، هذا إذا كانت هناك.

فأما إن كانت رجعت إلى بلدها، ووطأها زوجها، فلا بد لها إذا رجعت أن تحرم بعمره من الميقات؛ لأنه لا يدخل أحد مكة إلا محرماً بحج أو عمرة، إما وجوباً، أو استحباباً، إلا من له حاجة متكررة ونحو ذلك.

## ٢٦/٢٤٨ / وسئل أبو العباس:

أيما أفضل لمن كان بمكة: الطواف بالبيت؟ أو الخروج إلى الحل ليعتمر منه ويعود؟ وهل يستحب لمن كان بمكة كثرة الاعتمار في رمضان أو في غيره، أو الطواف بدل ذلك؟ وكذلك كثرة الاعتمار لغير المكي: هل هو مستحب؟ وهل في اعتمار النبي ﷺ من الجعرانة. وفي عمرة الحديبية مستند لمن يعتمر من مكة، كما في أمره لعائشة أن تعتمر من التنعيم؟ وقول النبي ﷺ: «عمرة في رمضان تعدل حجة»<sup>(١)</sup>: هل هي عمرة الأُفقى<sup>(٢)</sup>؟ أو تتناول المكي الذي يخرج إلى الحل ليعتمر في رمضان؟

## فأجاب:

أما من كان بمكة من مستوطن، ومجاور، وقادم، وغيرهم، فإن طوافه بالبيت أفضل له من العمرة، وسواء خرج في ذلك إلى أدنى الحل، وهو التنعيم الذي أحدث فيه المساجد، التي تسمى «مساجد عائشة» أو أقصى الحل من أي جوانب الحرم، سواء كان من جهة «الجعرانة» أو «الحديبية»، أو غير ذلك، وهذا المتفق عليه بين سلف الأمة، وما أعلم فيه مخالفاً من أئمة الإسلام في العمرة المكية.

٢٦/٢٤٩ / وأما العمرة من الميقات: بأن يذهب إلى الميقات فيحرم منه، أو يرجع إلى بلده، ثم ينشئ السفر منه للعمرة، فهذه ليست عمرة مكية بل هذه عمرة تامة، وليس الكلام هنا فيه.

وهذه فيها نزاع: هل المقام بمكة أفضل منها؟ أم الرجوع إلى بلده أو الميقات أفضل؟ وسيأتي كلام بعض من رجح المقام بمكة للطواف على الرجوع للعمرة من الميقات.

وإنما النزاع في أنه هل يكره للمكي الخروج للاعتمار من الحل، أم لا؟ وهل يكره أن

(١) سبق تخريجه ص ٤٦.

(٢) نسبة إلى الأفق وهي الناحية، والمقصود من يأتي من خارج مكة.

يعتمر من تشرع له العمرة كالأفقي في العام أكثر من عمرة أم لا؟ وهل يستحب كثرة الاعتمار أم لا؟

فأما كون الطواف بالبيت أفضل من العمرة لمن كان بمكة، فهذا مما لا يستريب فيه من كان عالماً بسنة رسول الله ﷺ، وسنة خلفائه وآثار الصحابة، وسلف الأمة وأئمتها، وذلك أن الطواف بالبيت أفضل من العبادات والقربات التي شرعها الله تعالى في كتابه، وعلى لسان نبيه ﷺ، وهو من أعظم عبادة أهل مكة، أعنى من كان بمكة مستوطناً أو غير مستوطن، ومن عباداتهم الدائمة الرابطة التي امتازوا بها على سائر أهل الأمصار، ومازال أهل مكة على عهد رسول الله ﷺ وخلفائه وأصحابه - رضى الله عنهم - يطوفون بالبيت في كل وقت، ويكثرون ذلك.

٢٦/٢٥٠

وكذلك أمر النبي ﷺ ولادة البيت ألا يمنعوا أحداً من ذلك في عموم الأوقات، فروى جبير بن مطعم أن النبي ﷺ قال: «يا بني عبد مناف، لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت وصلى فيه أية ساعة شاء، من ليل أو نهار» رواه مسلم في صحيحه<sup>(١)</sup>. وسائر أهل السنن كأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه، وغيرهم.

وقد قال تعالى لخليله إمام الحنفية الذي أمره ببناء البيت، ودعا الناس إلى حجه: ﴿أَنْ طَهَّرَا<sup>(٢)</sup> بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ [البقرة: ١٢٥]، وفي الآية الأخرى: ﴿وَالْقَائِمِينَ﴾ [الحج: ٢٦]، فذكر ثلاثة أنواع: الطواف والعكوف، والركوع مع السجود، وقدم الأخص فالأخص، فإن الطواف لا يشرع إلا بالبيت العتيق باتفاق المسلمين. ولهذا اتفقوا على تضليل من يطوف بغير ذلك، مثل من يطوف بالصخرة، أو بحجرة النبي ﷺ، أو بالمسجد المبنية بعرفة، أو منى، أو غير ذلك، أو بقبر بعض المشائخ، أو بعض أهل البيت، كما يفعله كثير من جهال المسلمين، فإن الطواف بغير البيت العتيق لا يجوز باتفاق المسلمين، بل من اعتقد ذلك ديناً وقرية عرف أن ذلك ليس بدين باتفاق المسلمين، وأن ذلك معلوم بالضرورة من دين الإسلام، فإن أصر على اتخاذه ديناً قتل.

٢٦/٢٥١

/وأما «الاعتكاف» فهو مشروع في المساجد، دون غيرها، وأما الركوع مع السجود فهو مشروع في عموم الأرض، كما قال النبي ﷺ: «جعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً، فأیما رجل من أمتى أدركته الصلاة فعنده مسجده وطهوره»<sup>(٣)</sup>، وهذا كله متفق عليه بين المسلمين. وإن كان بعض البقاع تمنع الصلاة فيها لو صف عارض كنجاسة، أو مقبرة، أو

(١) أبو داود في المناسك (١٨٩٤) والترمذي في الحج (٨٦٨) والنسائي في الحج (٢٩٢٤) وابن ماجه في إقامة الصلاة (١٢٥٤) ولم يميزه صاحب التحفة إلى مسلم.

(٢) في المطبوعة: «وطهر» والصواب ما أثبتناه.

(٣) البخارى في التيمم (٣٣٥)، ومسلم في المساجد (٥٢١/٣).

حُشٍّ<sup>(١)</sup>، أو غير ذلك.

فالمقصود هنا: أنه - سبحانه وتعالى - قدم الاختصاص بالبقاء، فالأخص، فقدم الطواف؛ لأنه يختص بالمسجد الحرام، ثم العكوف، لأنه يكون فيه، وفي المساجد التي يصلي المسلمون فيها الصلاة المشروعة، وهي الصلوات الخمس جماعة، ثم الصلاة لأن مكانها أعم.

ومن خصائص الطواف أنه مشروع بنفسه منفرداً، أو في ضمن العمرة، وفي ضمن الحج، وليس في أعمال المناسك ما يشرع منفرداً عن حج وعمره، إلا الطواف، فإن أعمال المناسك على ثلاث درجات:

منها: ما لا يكون إلا في حج؛ وهو الوقوف بعرفة، وتوابعه من المناسك التي بمزدلفة.

ومنها: ما لا يكون إلا في حج أو عمره؛ وهو الإحرام والإحلال، / والسعى بين الجبلين، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨].

ومنها: ما يكون في الحج وفي العمرة ويكون منفرداً؛ وهو الطواف، والطواف - أيضاً - هو أكثر المناسك عملاً في الحج، فإنه يشرع للقادم طواف القدوم، ويشرع للحاج طواف الوداع، وذلك غير الطواف المفروض طواف الإفاضة الذي يكون بعد التعريف.

ويستحب - أيضاً - الطواف في أثناء المقام بمنى، ويستحب في جميع الأحوال عموماً.

وأما الاعتماد للمكي بخروجه إلى الحل، فهذا لم يفعله أحد على عهد رسول الله ﷺ قط إلا عائشة في حجة الوداع، مع أن النبي ﷺ لم يأمرها به، بل أذن فيه بعد مراجعتها إياه، كما سنذكره إن شاء الله تعالى. فأما أصحابه الذين حجوا معه حجة الوداع كلهم من أولهم إلى آخرهم، فلم يخرج أحد منهم لا قبل الحجة، ولا بعدها، لا إلى التنعيم، ولا إلى الحديبية، ولا إلى الجعرانة، ولا غير ذلك؛ لأجل العمرة. وكذلك أهل مكة المستوطنين لم يخرج أحد منهم إلى الحل لعمره، وهذا متفق عليه، معلوم لجميع العلماء الذين يعلمون سنته وشريعته.

/ وكذلك - أيضاً - أصحابه الذين كانوا مقيمين بمكة من حين فتحه مكة من شهر رمضان سنة ثمان، وإلى أن توفي لم يعتمر أحد منهم من مكة ولم يخرج أحد منهم إلى الحل، ويهل منه، ولم يعتمر النبي ﷺ وهو بمكة قط، لا من الحديبية، ولا من الجعرانة، ولا غيرهما، بل قد اعتمر أربع عمر: ثلاث منفردة، وواحدة مع حجته. وجميع عمره كان

(١) المراد الأرض كثيرة الخشيش كالسباتين، وسميت بالحش - وهو مخرج العذرة - لأنهم كانوا يقضون بها حاجتهم. انظر: القاموس، مادة «حشيش».

يكون فيها قادمًا إلى مكة، لا خارجًا منها إلى الحل.

فأما عمرة الحديبية، فإنه اعتمر من ذى الحليفة - ميقات أهل المدينة - هو وأصحابه الذين بايعوه في تلك العمرة تحت الشجرة، ثم إنهم لما صدّهم المشركون عن البيت، وقاضاهم النبي ﷺ على العمرة من العام القابل، وصالحهم الصلح المشهور، حل هو وأصحابه من العمرة بالحديبية، ولم يدخلوا مكة ذلك العام، فأنزل الله تعالى في ذلك «سورة الفتح»، وأنزل قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ الآية [البقرة: ١٩٦]، وقد ذكر الشافعي وغيره الإجماع على أن هذه الآية نزلت في ذلك العام.

ثم إنه بعد ذلك في العام القابل سنة سبع بعد أن فتح خيبر، وكان فتح خيبر عقيب انصرافه من الحديبية، ثم اعتمر هو ومن معه عمرة القُضْيَةِ، وتسمى «عمرة القضاء» وكانت عمرته هذه في ذى القعدة سنة سبع، والتي قبلها عمرة الحديبية، وكانت - أيضًا - في ذى القعدة، / وعمرة الجعرانة كانت في ذى القعدة، وكانت عمره كلها في ذى القعدة أو وسط أشهر الحج، وبين للمسلمين بذلك جواز الاعتماد في أشهر الحج. ولما اعتمر هو ومن معه عمرة القضية أحرّموا - أيضًا - من ذى الحليفة، ودخلوا مكة، وأقاموا بها ثلاثًا، وتزوج في ذلك العام ميمونة بنت الحارث.

ثم إن أهل مكة نقضوا العهد سنة ثمان، ففزاهم النبي ﷺ غزوة الفتح في نحو عشرة آلاف في شهر رمضان، ودخل مكة حلالاً على رأسه المَغْفَر<sup>(١)</sup>، وطاف بالبيت، وأقام بمكة سبع عشرة ليلة، ولم يعتمر في دخوله هذا، وبلغه أن هوازن قد جمعت له فزاهم غزوة حنين، وحاصر الطائف بعد ذلك ولم يفتحها، وقسم غنائم حنين بالجعرانة، وأنشأ حينئذ العمرة بالجعرانة، فكان قادمًا إلى مكة في تلك العمرة، لم يخرج من مكة إلى الجعرانة. وحكم كل من أنشأ الحج، أو العمرة من مكان دون المواقيت أن يحرم من ذلك المكان. كما في الصحيحين عن ابن عباس قال: وقت رسول الله ﷺ لأهل المدينة ذا الحليفة، ولأهل الشام الجُحْفَةَ، ولأهل نجد قَرْنَ المنازل ولأهل اليمن يَلَمَمَ<sup>(٢)</sup>، هن لهن ولمن أتى عليهن من غير أهلهن، ممن كان يريد الحج والعمرة، ومن كان دونهن فمهله من أهله. وكذلك أهل مكة يهلون منها<sup>(٣)</sup>.

٢٦/٢٥٥ / فإحرام النبي ﷺ من الجعرانة كان لأنه أنشأ العمرة منها، وبعد أن حصل فيها؛ لأجل الغزو والغنائم، فقد تبين أن الحديبية لم يحرم منها النبي ﷺ لا قادمًا إلى مكة، ولا خارجًا منها، بل كان محله من إحرامه بالعمرة لما صدّه المشركون. وأما الجعرانة فأحرم منها لعمرة أنشأها منها، وهذا كله متفق عليه، ومعلوم بالتواتر، لا يتنازع فيه اثنان ممن له أدنى خبرة

(١) المغفر: ررد ينسج من الدروع على قدر الرأس يلبس تحت القنطرة. انظر: اللسان مادة «غفر».

(٢) يلمم: موضع على ليلتين من مكة وهو ميقات أهل اليمن. انظر: معجم البلدان ٥/ ٤٤٠.

(٣) سبق تخريجه ص ٥٦.

بسيرة النبي ﷺ، وستة.

فمن توهم أن النبي ﷺ خرج من مكة فاعتمر من الحديبية، أو الجعرانة، فقد غلط غلطاً فاحشاً منكراً، لا يقوله إلا من كان من أبعد الناس عن معرفة سنة النبي ﷺ وسيرته وإن كان قد غلط في الاحتجاج بذلك على العمرة من مكة طوائف من أكابر أعيان العلماء، فقد ظهر أن النبي ﷺ وأصحابه جميعهم لم يعتمر أحد منهم في حياته من مكة، بعد فتح مكة، ومصيرها دار إسلام، إلا عائشة.

وكذلك - أيضاً - لم يعتمر أحد منها قبل الفتح حين كانت دار كفر، وكان بها من أصحاب النبي ﷺ بعد هجرته إلى المدينة، وقبل هجرته، فإنهم كانوا يطوفون بالبيت، ولم يخرج أحد منهم إلى الحل ليعتمر منه، إذ الطواف بالبيت مازال مشروعاً من أول مبعث النبي ﷺ، بل ولم يزل من زمن إبراهيم، بل ومن قبل إبراهيم أيضاً، فإذا كان المسلمون حين كانوا بمكة من حين بعث النبي ﷺ إلى أن توفي إذا كانوا بمكة لم يكونوا يعتمرون من مكة، بل كانوا يطوفون ويحجون من العام إلى العام، وكانوا يطوفون في كل وقت من غير اعتمار، كان هذا مما يوجب العلم، الضروري، أن المشروع لأهل مكة إنما هو الطواف، وأن ذلك هو الأفضل لهم من الخروج للعمرة؛ إذ من الممتنع أن يتفق النبي ﷺ وجميع أصحابه على عهده على المداومة على المفضل، وترك الأفضل، فلا يفعل أحد منهم الأفضل، ولا يرغبهم فيه النبي ﷺ، فهذا لا يقوله أحد من أهل الإيمان.

ومما يوضح ذلك: أن المسلمين قد تنازعوا في وجوب العمرة، لوجوب الحج، على قولين مشهورين للعلماء، وروى النزاع في ذلك عن الصحابة أيضاً، فروى وجوبها عن عمر وابن عباس، وغيرهما. وروى عدم الوجوب عن ابن مسعود. والاول: هو المشهور عن الشافعي، وأحمد. والثاني: هو أحد قوليهما، وقول أبي حنيفة، ومالك.

ومع هذا فالنقول الصريح عن أوجب العمرة من الصحابة والتابعين لم يوجبها على أهل مكة. قال أحمد بن حنبل: كان ابن عباس يرى العمرة واجبة، ويقول: يا أهل مكة ليس عليكم عمرة، إنما عمرتكم طوافكم بالبيت، وقال عطاء بن أبي رباح - أعلم التابعين بالناسك، / وإمام الناس فيها - : ليس أحد من خلق الله إلا عليه حجة وعمرة واجبتان، لا بد منهما لمن استطاع إليهما سبيلاً، إلا أهل مكة، فإن عليهم حجة، وليس عليهم عمرة من أجل طوافهم بالبيت، وهم يفعلونه فأجزأ عنهم. وقال طاوس: ليس على أهل مكة عمرة رواه ابن أبي شيبة<sup>(١)</sup>.

(١) ابن أبي شيبة في مصنفه في الحج ٨٨/٤.

وكلام هؤلاء السلف وغيرهم يقتضى أنهم كانوا لم يستحبوها لأهل مكة، فضلاً عن أن يوجبوها، كما رواه أبو بكر بن أبي شيبة. فى كتابه الكبير «المصنف»: ثنا ابن إدريس، عن ابن جريج عن عطاء قال: ليس على أهل مكة عمرة. قال ابن عباس: أنتم يا أهل مكة لا عمرة لكم، إنما عمرتكم الطواف بالبت، فمن جعل بينه وبين الحرم بطن واد فلا يدخل مكة إلا بإحرام، قال: فقلت لعطاء: أيريد ابن عباس واد من الحل؟ قال: بطن واد من الحل<sup>(١)</sup>. وقال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن ابن كيسان، سمعت ابن عباس يقول: لا يضركم يا أهل مكة ألا تعتمروا، فإن أبيتم فاجعلوا بينكم وبين الحرم بطن واد<sup>(٢)</sup>. وقال: حدثنا يحيى بن سعيد القطان، عن ابن جريج، عن خلف بن مسلم، عن سالم: قال: لو كنت من أهل مكة ما اعتمرت<sup>(٣)</sup>. وقال: حدثنا عبيد الله بن موسى، عن عثمان، عن عطاء قال: ليس على أهل مكة عمرة إنما يعتمر من زار البيت ليطوف به، وأهل مكة يطوفون متى شاؤوا<sup>(٤)</sup>. / وهذا نص أحمد فى غير موضع، على أن أهل مكة لا عمرة عليهم، مع قوله بوجوبها على غيرهم.

٢٦/٢٥٨

ولهذا كان تحقيق مذهبه، إذا أوجب العمرة أنها تجب إلا على أهل مكة، وإن كان من أصحابه من جعل هذا التفريق رواية ثالثة عنه، وأن القول بالإيجاب يعم مطلقاً. ومنهم من تأول كلامه على أنه لا عمرة عليهم مع الحجة؛ لأنه يتقدم منهم فعلها فى غير وقت الحج، فهذا خلاف نصوص أحمد الصريحة عنه بالتفريق.

ثم من هؤلاء من يقول: مثل ذلك من أصحاب الشافعى فى وجوب العمرة على أهل مكة، قول ضعيف جداً مخالف للسنة الثابتة، وإجماع الصحابة، فإنها لو كانت واجبة عليهم لأمرهم النبى ﷺ بها، ولكانوا يفعلونها، وقد علم أنه لم يكونوا أهل مكة يعتمرون على عهد رسول الله ﷺ أصلاً، بل ولا يمكن أحداً أن ينقل عن أحد أنه اعتمر من مكة على عهد رسول الله ﷺ إلا عائشة.

٢٦/٢٥٩

ولهذا كان المصنفون للسنة إذا أرادوا ذكر ما جاء من السنة فى العمرة من مكة، لم يكن معهم إلا قضية عائشة، ومن المعلوم أن ما دون هذا تتوفر الهمم والدواعى على نقله، فلو كان أهل مكة كلهم - بل / أو بعضهم - على عهد النبى ﷺ يخرجون إلى الحل فيعتمرون فيه لنقل ذلك، كما نقل خروجهم فى الحج إلى عرفات، وقد حج النبى ﷺ حجة الوداع، وخرج معه أهل مكة إلى عرفات، ولم يعتمر بعد الحجة، ولا قبلها أحد من أدنى الحل، لا أهل مكة، ولا غيرهم، إلا عائشة، ثم كان الأمر على ذلك زمن الخلفاء الراشدين. حتى

(١) ابن أبى شيبة فى مصنفه فى الحج ٨٨/٤.

(٢) (٣) ابن أبى شيبة فى مصنفه فى الحج ٨٧/٤.

(٤) ابن أبى شيبة فى مصنفه فى الحج ٨٨/٤.

قال ابن عباس، ثم عطاء وغيرهما - لما بعد عهد الناس بالنبوة -: يا أهل مكة، ليس عليكم عمرة، إنما عمرتكم الطواف بالبيت. ومن المعلوم أنه لو كان أهل مكة يعتمرون على عهد رسول الله ﷺ، ويؤمرون بذلك لم يكن مثل هذا خافياً على ابن عباس، إمام أهل مكة، وأعلم الأمة في زمنه بالمناسك وغيرها.

وكذلك عطاء بعده إمام أهل مكة، بل إمام الناس كلهم في المناسك، حتى كان يقال في أئمة التابعين الأربعة أئمة أهل الأمصار: سعيد بن المسيب إمام أهل المدينة، وعطاء بن أبي رباح إمام أهل مكة، وإبراهيم النخعي إمام أهل الكوفة، والحسن البصري إمام أهل البصرة، وأعلمهم بالحلال والحرام سعيد بن المسيب، وأعلمهم بالمناسك عطاء، وأعلمهم بالصلاة إبراهيم، وأجمعهم الحسن.

وأيضاً، فإن كل واحد من الحج والعمرة يتضمن القصد إلى بيت / الله، المحيط به حرم الله تعالى، ولهذا لم يكن بد من أن يجمع في نسكه بين الحل والحرم، حتى يكون قاصداً للحرم من الحل، فيظهر فيه معنى القصد إلى الله، والتوجه إلى بيته وحرمة، فمن كان بيته خارج الحرم، فهو قاصد من الحل إلى الحرم، إلى البيت.

وأما من كان بالحرم كأهل مكة فهم في الحج، لا بد لهم من الخروج إلى عرفات، وعرفات هي من الحل، فإذا أفاضوا من عرفات قصدوا حيثنذ البيت من الحل.

ولهذا كان الطواف المفروض لا يكون إلا بعد التعريف، وهو القصد من الحل إلى الكعبة، الذي هو حقيقة الحج، كما قال النبي ﷺ: «الحج عرفة»<sup>(١)</sup>، ولهذا كان الحج يدرك بإدراك التعريف ويفوت بفوات وقته بطلوع فجر يوم النحر بعد يوم التعريف، فحقيقة الحج ممكنة في حق أهل مكة، كما هي ممكنة في حق غيرهم، إذ ما قبل التعريف من الأعمال كطواف القدوم ليس من الأمور اللازمة. فإن النبي ﷺ أخبرته عائشة أنها قد حاضت، وكانت متمتعة أمرها النبي ﷺ أن تنقض رأسها، وتمشط، وتهل بالحج، وتدع العمرة<sup>(٢)</sup>.

فأكثر الفقهاء يقولون: جعلها قارنة، وأسقط عنها طواف القدوم / فسقطه عن المفرد للحج أولى، وهو قول أبي حنيفة.

ومنهم من يقول: جعلها رافضة للعمرة، وهذا قول مالك، والشافعي وأحمد، لكن تنازعوا في سقوطه عن غير المعذور، فعلى القولين، فهو يدل على أنها لو كانت مفردة أو قارنة كان سقوط طواف القدوم عنها إذا كانت حائضاً أولى من العمرة وطوافها.

(١) أبو داود في المناسك (١٩٤٩) وابن ماجه فيه (٣٠١٥).

(٢) سبق تخريجه ص ٩٠.

وهذا بخلاف طواف الإفاضة، فإنه لما قيل: إن صفة بنت حبي قد حاضت قال: «عَقَرَى حَلَقَى»<sup>(١)</sup>، أحابستنا هي؟. فقيل له: إنها قد أفاضت، قال: «فلا إذا»<sup>(٢)</sup>.

وهكذا كما أنه قد أمر النبي ﷺ ألا ينفر أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت، وهو طواف الوداع<sup>(٣)</sup>. ورخص للحائض أن تنفر قبل الوداع. وما سقط بالعدو علم أنه ليس من أركان الحج الذي لا بد منها، ولهذا لم يكن على أهل مكة طواف قدوم، ولا طواف وداع، لانتفاء معنى ذلك في حقهم، فإنهم ليسوا بقدامين إليها ولا مودعين لها، ما داموا فيها. فظهر أن الحج الذي أصله التعريف للطواف بعد ذلك مشروع لوجود حقيقته فيهم.

وأما العمرة، فإن جماعها الطواف بالبيت، وبين الصفا والمروة، وذلك من نفس الحرم، وهو في الحرم دائماً. والطواف بين الصفا / والمروة تابع في العمرة، ولهذا لا يفعل إلا بعد الطواف، ولا يتكرر فعله لا في حج ولا عمرة. فالمقصود الأكبر من العمرة هو الطواف وذلك يمكن أهل مكة بلا خروج من الحرم، فلا حاجة إلى الخروج منه، ولأن الطواف والعكوف هو المقصود بالقدوم إلى مكة، وأهل مكة متمكنون من ذلك، ومن كان متمكناً من المقصود بلا وسيلة لم يؤمر أن يترك المقصود، ويشغل بالوسيلة.

وأيضاً، فمن المعلوم أن مشى الماشي حول البيت طائفاً، هو العبادة المقصودة، وإن مشيه من الحل هو وسيلة إلى ذلك وطريق، فمن ترك المشى من هذا المقصود الذي هو العبادة، واشتغل بالوسيلة، فهو ضال جاهل بحقيقة الدين، وهو أشر من جاهل من كان مجاوراً للمسجد يوم الجمعة يمكنه التكبير إلى المسجد، والصلاة فيه، فذهب إلى مكان بعيد ليقتصد المسجد منه، وفوت على نفسه ما يمكنه فعله في المسجد من الصلاة المقصودة.

يبين ذلك أن الاعتمار افتعال، من عمر يعمر، والاسم فيه «العمرة»، قال تعالى: ﴿فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ﴾ [البقرة: ١٥٨]، وقال تعالى: ﴿أَجْعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [التوبة: ١٩]. وعِمَارَةُ المساجد إنما هي بالعبادة فيها، وقصدها لذلك، كما قال النبي ﷺ: «إذا رأيتم الرجل يعتاد المسجد، فاشهدوا له بالإيمان»<sup>(٤)</sup> لأن الله يقول: / ﴿إِنَّمَا يَعْمرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [التوبة: ١٨]. والمقيم بالبيت أحق بمعنى العمارة من القاصد له، ولهذا قيل: العمرة هي الزيارة لأن المعتمر لا بد أن يدخل من الحل، وذلك هو الزيارة. وأما الأولى فيقال لها:

(١) أى: عَقَرَهَا الله وأصابها بَعَثٌ فى جسدها، وظاهره الدعاء عليها، وليس بدعاء فى الحقيقة. قال الزمخشري: هما صفتان للمرأة المشؤومة أى: أنها تعقر قومها وتخلقهم. أى: تستأصلهم من شؤمها عليهم. انظر: النهاية ٢٧٣، ٢٧٢/٣.

(٢) سبق تخريجه ص ٩٦. (٣) مسلم فى الحج (١٣٢٧ / ٣٧٩ ، ٣٨٠).

(٤) أحمد ٦٨ / ٣ وابن ماجه فى المساجد (٨٠٢) وصححه السيوطى فى الجامع الصغير (٦٣٤) ، ولكن الألبانى ضعفه .



عمارة، ولفظ عمارة أحسن من لفظ عمرة، وزيادة اللفظ يكون لزيادة المعنى.

ولهذا ثبت في الصحيح أن بعض أصحاب رسول الله ﷺ قال: (لا أبالي إلا بعمل عملا بعد الإسلام إلا أن أعمر المسجد الحرام، وقال آخر: لا أبالي إلا بعمل عملا بعد الإسلام إلا أن أسقى الحجيج، فقال على: الجهاد في سبيل الله أفضل مما ذكرتم. فقال عمر: لا ترفعوا أصواتكم عند منبر رسول الله ﷺ، فإذا قضيت الجمعة إن شاء الله دخلت عليه، فسأته، فانزل الله تعالى: ﴿أَجْعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ الآية [التوبة: ١٩] (١).

وإذا كان كذلك فالمقيم في البيت طائفاً فيه، وعامراً له بالعبادة، قد أتى بما هو أكمل من معنى المعتمر، وأتى المقصود بالعمرة، فلا يستحب له ترك ذلك بخروجه عن عمارة المسجد، ليصير بعد ذلك عامراً له؛ لأنه استبدل الذي هو أدنى بالذي هو خير.

## /فَصْل/

٢٦/٢٦٤

وهو الذي ذكرناه مما يدل على أن الطواف أفضل، فهو يدل على أن الاعتبار من مكة وترك الطواف ليس بمستحب، بل المستحب هو الطواف دون الاعتبار، بل الاعتبار فيه حينئذ هو بدعة، لم يفعله السلف، ولم يؤمر بها في الكتاب والسنة، ولا قام دليل شرعي على استحبابها وما كان كذلك فهو من البدع المكروهة باتفاق العلماء.

ولهذا كان السلف والائمة ينهون عن ذلك، فروى سعيد في سننه عن طاوس - أجل أصحاب ابن عباس - قال: الذين يعتمرون من التنعيم ما أدرى أيؤجرون عليها أم يعذبون؟ قيل: فلم يعذبون؟ قال: لأنه يدع الطواف بالبيت، ويخرج إلى أربعة أميال ويجيء. وإلى أن يجيء من أربعة أميال قد طاف مائتي طواف، وكلما طاف بالبيت كان أفضل من أن يمشی في غير شيء.

قال أبو طالب: قيل لأحمد بن حنبل: ما تقول في عمرة المحرم؟ فقال: أى شيء فيها؟ العمرة عندي التي تعمد لها من منزلك. قال الله: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وقالت عائشة: إنما العمرة على قدره؛ يعنى: على قدر النصب والتفقة. وذكر حديث على وعمر: إنما إتمامها أن تحرم بها من ديرة أهلك.

٢٦/٢٦٥

قال أبو طالب: قلت لأحمد: قال طاوس: الذين يعتمرون من التنعيم لا أدرى يؤجرون؟ أو يعذبون؟ قيل له: لم يعذبون؟ قال: لأنه ترك الطواف بالبيت، ويخرج إلى

(١) مسلم في الإمامة (١٨٧٩/ ١١١) عن النعمان بن بشير.

أربعة أميال، ويخرج إلى أن يجيء من أربعة أميال قد طاف مائتي طواف، وكلما طاف بالبيت كان أفضل من أن يمشى في غير شيء. فقد أقر أحمد قول طاوس هذا الذي استشهد به أبو طالب لقوله، رواه أبو بكر في الشافى.

وذكر عبد الرزاق بإسناده عن مجاهد قال: سئل على وعمر وعائشة عن العمرة ليلة الحصة، فقال عمر: هي خير من لا شيء، وقال: هي خير من مثقال ذرة، وقالت عائشة: العمرة على قدر النفقة؟ وعن عائشة - أيضاً - قالت: لأن أصوم ثلاثة أيام، أو أتصدق على عشرة مساكين، أحب إلى من أن أعتمر العمرة التي اعتمرت من التمتع. وقال طاوس: فمن اعتمر بعد الحج ما أدرى أيعذبون عليها، أم يؤجرون؟ وقال عطاء بن السائب: اعتمرنا بعد الحج، فعاب ذلك علينا سعيد بن جبير.

وقد أجازها آخرون، لكن لم يفعلوها، وعن أم الدرداء أنه سألتها / سائل عن العمرة بعد ٢٦/٢٦٦ الحج، فأمرته بها. وسئل عطاء عن عمرة التمتع فقال: هي تامة ومجزئة. وعن القاسم بن محمد قال: عمرة المحرم تامة. وروى عبد الرزاق في مصنفه قال: أخبرني من سمع عطاء يقول: طواف سبع خير لك من سفرك إلى المدينة، قال: فأتى جدة، قال: لا، إنما أمرتم بالطواف، قال: قلت: فأخرج إلى الشجرة، فأعتمر، منها؟ قال: لا<sup>(١)</sup>.

قال. وقال بعض العلماء: مازالت قدماى منذ قدمت مكة، قال قلت: فالاختلاف أحب إليك من الجواز، قال: لا، بل الاختلاف. قال عبد الرزاق: أخبرني أبي، قال: قلت للمثنى: إني أريد أن أتى المدينة، قال: لا تفعل، سمعت عطاء سأل رجل، فقال له: طواف سبع بالبيت خير لك من سفرك إلى المدينة.

وروى أبو بكر بن أبي شيبة في «المصنف»: حدثنا وكيع، عن سفيان، عن أسلم المنقرى، قال: قلت لعطاء: أخرج إلى المدينة، أهل بعمرة من ميقات النبي ﷺ؟ قال: طوافك بالبيت أحب إلى من سفرك إلى المدينة<sup>(٢)</sup>. وقال: حدثنا وكيع، ثنا عمر بن ذر، عن مجاهد، قال: طوافك بالبيت أحب إلى من سفرك إلى المدينة<sup>(٣)</sup>، وقال: حدثنا إسماعيل ابن عبد الملك، عن عطاء قال: الطواف بالبيت أحب إلى من الخروج إلى العمرة<sup>(٤)</sup>.

(١) عبد الرزاق في مصنفه (٨٨٢٥) ولفظه: «من طاف بالبيت وصلى ركعتين، لا يقول إلا خيراً كان كمثل رقة».

(٢ - ٤) ابن أبي شيبة في مصنفه ٤ / ١١٣.

## /فصل

وأما كثرة الاعتمار في رمضان للمكي وغيره، فهنا ثلاث مسائل مرتبة:  
أحدها: الاعتمار في العام أكثر من مرة، ثم الاعتمار لغير المكي ثم كثرة الاعتمار للمكي.

فأما كثرة الاعتمار المشروع: كالذي يقدم من ديرة أهله، فيحرم من الميقات بعمره كما كان النبي ﷺ وأصحابه يفعلون، وهذه من العمرة المشهورة عندهم، فقد تنازع العلماء هل يكره أن يعتمر في السنة أكثر من عمرة واحدة، فكره ذلك طائفة: منهم الحسن، وابن سيرين، وهو مذهب مالك. وقال إبراهيم النخعي: ما كانوا يعتمرون في السنة إلا مرة واحدة؛ وذلك لأن النبي ﷺ وأصحابه لم يكونوا يعتمرون إلا عمرة واحدة، لم يعتمروا في عام مرتين، فتكره الزيادة على ما فعلوه، كالإحرام من فوق الميقات، وغير ذلك؛ ولأنه في كتاب النبي ﷺ الذي كتبه لعمر بن حزم: إن العمرة هي الحج الأصغر، وقد دل القرآن على ذلك بقوله تعالى: ﴿يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ﴾ [التوبة: ٣]، والحج لا يشرع في العام إلا مرة واحدة، فكذلك العمرة.

٢٦/٢٦٨

ورخص في ذلك آخرون. منهم من أهل مكة: عطاء، وطاوس، وعكرمة وهو مذهب الشافعي، وأحمد. وهو المروي عن الصحابة. كعلي، وابن عمر، وابن عباس، وأنس، وعائشة؛ لأن عائشة اعتمرت في شهر مرتين بأمر النبي ﷺ، عمرتها التي كانت مع الحجة، والعمرة التي اعتمرت من التنعيم بأمر النبي ﷺ ليلة الحصة، التي تلي أيام منى، وهي ليلة أربعة عشر من ذي الحجة، وهذا على قول الجمهور الذين يقولون لم ترفض عمرتها، وإنما كانت قارنة.

وأيضاً، ففي الصحيحين وغيرهما، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما، والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة»<sup>(١)</sup> وهذا مع إطلاقه وعمومه، فإنه يقتضي الفرق بين العمرة والحج، إذ لو كانت العمرة لا تفعل في السنة إلا مرة لكانت كالحج، فكان يقال: الحج إلى الحج.

وأيضاً، فإنه أقوال الصحابة. روى الشافعي عن علي بن أبي طالب أنه قال: في كل شهر مرة، وعن أنس أنه كان إذا حمم رأسه / خرج فاعتمر، وروى وكيع عن إسرائيل عن

٢٦/٢٦٩

(١) البخاري في العمرة (١٧٧٣) ومسلم في الحج (١٣٤٩ / ٤٣٧). كلاماً عن أبي هريرة.

سُوَيْدُ بْنُ أَبِي نَاجِيَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ: اعْتَمَرَ فِي الشَّهْرِ إِنْ أَطَقْتَ مَرَارًا. وَرَوَى سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ ابْنِ أَبِي حَسِينٍ عَنْ بَعْضِ وَلَدِ أَنْسَ: أَنَّ أَنْسًا كَانَ إِذَا كَانَ بِمَكَّةَ فَحَمَمَ رَأْسَهُ خَرَجَ إِلَى التَّنْعِيمِ، وَاعْتَمَرَ.

وهذه - والله أعلم - هي عمرة المحرم، فإنهم كانوا يقيمون بمكة إلى المحرم، ثم يعتمرون. وهو يقتضى أن العمرة من مكة مشروعة في الجملة، وهذا مما لا نزاع فيه، والأئمة متفقون على جواز ذلك، وهو معنى الحديث المشهور مرسلًا: عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، قَالَ: وَقْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ مَكَّةَ التَّنْعِيمِ<sup>(١)</sup>. وَقَالَ عِكْرَمَةُ: يَعْتَمَرُ إِذَا أَمَكَّنَ الْمَوْسَى مِنْ رَأْسِهِ، إِنْ شَاءَ اعْتَمَرَ فِي كُلِّ شَهْرٍ مَرَّتَيْنِ، وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ: اعْتَمَرَ فِي الشَّهْرِ مَرَارًا.

وأيضًا، فإن العمرة ليس لها وقت يفوت به كوقت الحج، فإذا كان وقتها مطلقًا في جميع العام، لم تشبه الحج في أنها لا تكون إلا مرة.

## فصل

المسألة الثانية: في الإكثار من الاعتمار، والموالاته بينها: / مثل أن يعتمر من يكون منزله قريبًا من الحرم كل يوم، أو كل يومين أو يعتمر القريب من المواقيت التي بينها وبين مكة يومان: في الشهر خمس عمر، أو ست عمر، ونحو ذلك. أو يعتمر من يرى العمرة من مكة كل يوم عمرة، أو عمرتين، فهذا مكروه باتفاق سلف الأمة، لم يفعله أحد من السلف، بل اتفقوا على كراهيته، وهو وإن كان استحبه طائفة من الفقهاء من أصحاب الشافعي، وأحمد، فليس معهم في ذلك حجة أصلاً، إلا مجرد القياس العام. وهو أن هذا تكثير للعبادات، أو التمسك بالعمومات في فضل العمرة، ونحو ذلك.

والذين رخصوا في أكثر من عمرة في الحول، أكثر ما قالوا: يعتمر إذا أمكن الموصى من رأسه، أو في شهر مرتين، ونحو ذلك.

وهذا الذي قاله الإمام أحمد. قال أحمد: إذا اعتمر فلا بد من أن يحلق، أو يقصر، وفي عشرة أيام يمكن حلق الرأس.

وهذا الذي قاله الإمام أحمد فعَلُ أَنْسَ بْنِ مَالِكٍ، الذي رواه الشافعي: أنه كان إذا حمم رأسه خرج فاعتمر. وهذا لأن تمام النسك الحلق، أو التقصير، وهو إما واجب فيه، أو مستحب. ومن حكى عن أحمد أو نحوه أنه ليس إلا مباحًا لا استحبابًا، فقد غلط. فمدة نبات الشعر أقصر مدة يمكن فيها إتمام النسك، ولا يتنقض هذا بالعمرة / عقيب الحج من أدنى

٢٦/٢٧١

(١) أبو داود في مراسيله في الحج (١٣٥).

الحل للمفرد، فإن ذلك مشروع لضرورة فعل العمرة، ومع هذا لم يكن يفعله السلف، ولا فعله أحد على عهد رسول الله ﷺ؛ بل الثابت المنقول بالتواتر في حجة النبي ﷺ حجة الوداع، أنه أمر أصحابه جميعهم إذا طافوا بالبيت، وبين الصفا والمروة، أن يحلوا من إحرامهم، ويجعلوها عمرة إلا من ساق الهدى، فإنه لا يحل إلى يوم النحر، حتى يبلغ الهدى محله، وقال: «دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة»<sup>(١)</sup>.

فكانت عمرة النبي ﷺ، وجميع أصحابه بأمره في حجة الوداع داخلة في حجهم، ليس بينهم فرق، إلا أن أكثرهم - وهم الذين لا هدى معهم - حلوا من إحرامهم، والذين معهم الهدى أقاموا على إحرامهم، وكل ذلك كانوا يسمونه تمتعاً بالعمرة إلى الحج، كما استفاضت بذلك الأحاديث الصحيحة، التي تبين أن القارن متمتع، كما أن من حل من العمرة ثم حج متمتع.

فمن اعتمر في أشهر الحج، وحج من عامه، فهو متمتع في لغة الصحابة الذين نزل القرآن بلسانهم، والقارن يكون قارناً إذا أحرم بالعمرة والحج ابتداء، ويكون قارناً إذا أحرم بالعمرة ثم أدخل عليها الحج قبل الطواف، باتفاق الأئمة الأربعة وغيرهم، وإذا لم يحل المتمتع من إحرامه لكونه قد ساق الهدى وأحرم بالحج انعقد إحرامه بالحج، ويسميه بعض الفقهاء من أصحاب أحمد / وغيرهم قارناً لعدم وجود التحلل، وبعضهم يقول: لا يسمى قارناً لأن عليه عندهم سعيًا آخر بعد طواف الفرض، بخلاف القارن.

وهذه المسألة فيها عن أحمد روايتان، فقد استحَب السعى مرة ثانية على المتمتع، وقد نص في غير موضع على أن المتمتع يكفيه السعى الأول، كما ثبت في الصحيح من حديث عائشة وغيرها: أن الصحابة الذين تمتعوا مع النبي ﷺ لم يطوفوا بالبيت، وبين الصفا والمروة، إلا مرة واحدة، طوافهم الأول<sup>(٢)</sup>؛ ولهذا لما أوجب الله تعالى فيمن تمتع بالعمرة إلى الحج ما استيسر من الهدى، كان واجباً على من أحرم بالحج بعد تحلله من العمرة التي أحرم بها في أشهر الحج، وعلى من قرن العمرة بالحج من حين إحرامه بالحج، أو في أثناء إحرامه في الحج.

ولهذا كان من ساق الهدى محرماً بعمرة المتمتع، ولم يحرم بالحج إلا بعد الطواف والسعى، قد يسميه - من يفرق بين القران، وبين التمتع الخاص - قارناً، لكونه أحرم بالحج قبل تحلله من العمرة، وقد يسمونه متمتعاً وهو أشهر، لكونه لم يحرم إلا بعد قضاء العمرة، وهو نزاع لفظي لا يختلف به الحكم بحال، إلا ما ذكرنا من وجوب السعى ثانياً، وفيمن قد

(١) سبق تخريجه ص ٩ .

(٢) سبق تخريجه ص ٢٦ .

يستحب للمتمتع أن يطوف طواف القدوم بعد رجوعه من عرفة، قبل طواف الإفاضة. وهذا وإن كان منقولاً عن أحمد / واختاره طائفة من أصحابه، فالصواب الذي عليه جماهير العلماء أنه لا يستحب؛ لأن الصحابة لم يفعلوا ذلك مع النبي ﷺ، وهذا هو القول الأخير من مذهب أحمد.

ولهذا كان من روى أن النبي ﷺ تمتع بالعمرة إلى الحج، ومن روى أنه قرن بينهما، كان كلا الحديثين صواباً، والمعنى واحد. وكذلك من روى أنه أفرد الحج، كابن عمر، وعائشة، وغيرهما؛ لأنهم أرادوا أفراد أعمال الحج؛ ولهذا كان هؤلاء الذين رويوا ذلك هم الذين رويوا أنه أفرد أعمال الحج، فلم يفصل بينهما بتحلل كما يفعل المتمتع إذا تحلل من عمرته، ولا كان في عمله زيادة على عمل المفرد؛ بخلاف المتمتع الذي تحلل من إحرامه، فإنه فصل بين عمرة تمتعه وحجه بتحلل.

ولم يعتمر النبي ﷺ بعد حجته لا هو، ولا أحد من أصحابه الذين حجوا معه، إلا عائشة. فهذا متفق عليه، بين جميع الناس، متواتر تواتراً يعرفه جميع العلماء بحجته، لا يتنازعون أنه لم يعتمر بعد حجته، لا من أدنى الحل الذي هو التنعيم، الذي بنيت به بعد ذلك المساجد التي تسميها العامة «مساجد عائشة»، ولا من غير التنعيم.

ولهذا اتفقوا على أن الأحاديث الثابتة في الصحاح وغيرها أن النبي ﷺ اعتمر أربع /  
عمر: عمرة الحديبية. وعمرة القُضَيْة، وعمرة الجِعْرانة، والعمرة التي مع حجته. فإنما معناها: أنه اعتمر عمرة متمتع، ساق الهدى. وهذا - أيضاً - قارن، فتسميته متمتعاً وقارناً سواء، إذا كان قد أهل بالعمرة والحج، وهذان متمتع وهو قارن؛ ولهذا كان من غلط من الفقهاء فقال: إنه أحرم بالحج فقط، ولم يقرن به عمرة لا قبله، ولا معه، أوقال: إنه أحرم إحراماً مطلقاً ثم عقبه الحج، فإنه ينكر أن يكون النبي ﷺ اعتمر مع حجته، ويلزمه رد هذه الأحاديث الصحيحة المينة أنه اعتمر أربع عمر، لاتفاق المسلمين على أنه لم يعتمر هو ولا أحد من أصحابه غير عائشة عقب الحج.

ولهذا كان هذا حجة قاطعة على ما لم يتنازع فيه الأئمة الأربعة، وعامة الفقهاء في أن المتمتع بالعمرة إلى الحج سقط عنه بذلك الحج والعمرة، سواء قيل بوجوبها، أو بتوكيد استحبابها دون وجوبها؛ لأن الصحابة الذين حجوا مع النبي ﷺ بأمره هكذا فعلوا، وأخبرهم النبي ﷺ أن العمرة دخلت في الحج إلى يوم القيامة. وقالوا له: أعمرتنا هذه لعامتنا هنا؟ أم للأبد؟ فقال: «بل للأبد»، دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة<sup>(١)</sup>.

(١) سبق تخريجه ص ٩.

/ قال: ومن روى من الصحابة أن النبي ﷺ أفرد الحج، أرادوا بذلك بيان أنه لم يحل من إحرامه لعمرة التمتع، كما أمر بذلك جمهور أصحابه، وهم الذين لم يكونوا ساقوا الهدى، فإن الأحاديث الثابتة المتواترة كلها متفقة على أن النبي ﷺ أمر أصحابه حين قدموا مكة فطافوا بالبيت وبين الصفا والمروة أن يحلوا من إحرامهم ويجعلوها عمرة، إلا من ساق الهدى، فإنه أمره أن يبقى على إحرامه إلى يوم النحر، حتى يبلغ الهدى محله<sup>(١)</sup>، عملا بمعنى قوله: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٦]، فهذه الجملة لم يتنازع فيها أحد من العلماء: أن حجة الوداع كانت هكذا.

ثم إن كثيرا من الصحابة روى أن النبي ﷺ تمتع بالعمرة إلى الحج، فصار يظن قوم أنهم أرادوا بذلك أنه حل من حرامه بالعمرة ثم أحرم بالحج، كما أمر بذلك أصحابه الذين لم يسوقوا الهدى، وروى - أيضا - من روى من هؤلاء الصحابة: أنه أفرد الحج؛ ليزيلوا بذلك ظن من ظن أنه حل من إحرامه، وأخبروا أنه لم يحل من إحرامه، بل فعل كما يفعل من أفرد الحج، من بقاءه على إحرامه وعمل ما يعمل المفرد. فروايات الصحابة متفقة على هذا.

وكل من روى عنه من الصحابة أنه روى الإفراد، فقد روى التمتع، وفسروا التمتع بالقران، ورووا عنه صريحا أنه قال: «ليكن / عمرة وحجاً»<sup>(٢)</sup>، وأنه قال: «أتانى آت من ربي في هذا الوادى المبارك، فقال: قل: عمرة في حجة»<sup>(٣)</sup>.

ولهذا كان الصواب أن من ساق الهدى فالقران له أفضل، ومن لم يسق الهدى، وجمع بينهما في سفر، وقدم في أشهر الحج، فالتمتع الخاص أفضل له، وإن قدم في شهر رمضان وقبله بعمرة فهذا أفضل من التمتع، وكذلك لو أفرد الحج بسفرة، والعمرة بسفرة، فهو أفضل من المتعة المجردة؛ بخلاف من أفرد العمرة بسفرة، ثم قدم في أشهر الحج متمتعا، فهذا له عمرتان وحجة، فهو أفضل، كالصحابه الذين اعتمرُوا مع النبي ﷺ عمرة القضية، ثم تمتعوا معه في حجة الوداع بالعمرة إلى الحج، فهذا أفضل الإتمام. وكذلك فعل النبي ﷺ: اعتمر أولاً، ثم قرن في حجه بين العمرة والحج لما ساق الهدى؛ لكنه لم يزد على عمل المفرد، فلم يطف للعمرة طوافاً رابعاً؛ ولهذا قيل: إنه أفرد بالحج.

ثم إن الناس كانوا في عهد أبي بكر وعمر لما رأوا في ذلك من السهولة، صاروا يقتصرون على العمرة في أشهر الحج، ويتركون سائر الأشهر. لا يعتمرون فيها من أمصارهم، فصار البيت يعرى عن العمار من أهل الأمصار في سائر الحول، فأمرهم عمر ابن الخطاب بما هو أكمل لهم بأن يعتمروا في غير أشهر الحج، فيصير البيت مقصوداً

(١) سبق تخريجه ص ٢٣ .

(٢، ٣) سبق تخريجهما ص ٤١ ، ٤٢ .

معموراً / فى أشهر الحج، وغير أشهر الحج، وهذا الذى اختاره لهم عمر هو الأفضل، ٢٦/٢٧٧ حتى عند القائلين بأن التمتع أفضل من الأفراد، والقران، كالإمام أحمد وغيره.

فإن الإمام أحمد يقول: إنه إذا اعتمر فى غير أشهر الحج كان أفضل من أن يؤخر العمرة إلى أشهر الحج، سواء قدم مكة قبل أشهر الحج واعتمر وأقام بمكة حتى يحج من عامه ذلك، أو اعتمر ثم رجع إلى مصره، أو ميقات بلده، وأحرم بالحج، وهذا ظاهر. فإن القاصد لمكة إذا قدم مثلاً فى شهر رمضان فاعتمر فيه، حصل له ما ذكره النبى ﷺ بقوله: «عمرة فى رمضان تعدل حجة»<sup>(١)</sup>. وإن قدم قبل ذلك معتمراً وأقام بمكة، فذلك كله أفضل له، فإنه يطوف بمكة ويعتكف بها تلك المدة إلى حين الإهلال بالحج، وإن رجع إلى مصره ثم قدم وأحرم بالحج فقد أفرد للعمرة سفرًا، وللحج سفرًا، وذلك أتم لهما، كما قال على فى قوله تعالى: ﴿وَاتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، إتمامهما أن تحرم بهما من دويرة أهلك. أى: تنشئ السفر لهما من دويرة أهلك.

وأما من اعتمر قبل أشهر الحج، ثم رجع إلى مصره، ثم قدم ثانيًا فى أشهر الحج فتمتع بعمرة إلى الحج، فهذا أفضل ممن اقتصر على مجرد الحج فى سفرته الثانية، إذا اعتمر معها عقيب الحج؛ لأن النبى ﷺ اعتمر مع الحج تمتع هو قران كما بينوا، ولأن من / تحصل له ٢٦/٢٧٨ عمرة مفردة، وعمرة مع حجة، أفضل ممن لا يحصل له إلا عمرة وحجة، وعمرة تمتع أفضل من عمرة مكية عقيب الحج.

فهذا الذى اختاره عمر للناس هو الاختيار عند عامة الفقهاء؛ كالإمام أحمد، ومالك، والشافعى، وغيرهم، وكذلك ذكر أصحاب أبى حنيفة عن محمد بن الحسن. ولا يعرف فى اختيار ذلك خلاف بين العلماء.

ولما كان ذلك هو الأفضل الأرجح، وكان إن لم يؤمر الناس به زهدوا فيه، وأعرضوا عما هو أنفع لهم فى دينهم، كان من اجتهاد عمر، ونظره لرعيته، أنه ألزمهم بذلك، كما يلزم الأب الشفيق ولده ما هو أصلح له، ولما فى ذلك من المنفعة لأهل مكة، وهذا كان موضع اجتهاد خالفه فيه على، وعمران بن حصين، وغيرهما من الصحابة، ولم يروا أن يؤمر الناس بذلك أمراً، بل يتركون من أحب اعتمر قبل أشهر الحج، ومن أحب اعتمر فيها، وإن كان الأول أكمل.

وقوى النزاع فى ذلك فى «خلافة عثمان» حتى ثبت فى الصحيحين: أن عثمان كان ينهى عن المتعة، فلما رآه على أهل بهما، وقال: لم أكن لأدع سنة رسول الله ﷺ لقول أحد<sup>(٢)</sup>، ونهى عثمان كان لاختيار الأفضل، لا نهى كراهة.

(١) سبق تخريجه ص ٤٦.

(٢) مسلم فى الحج (١٢٣٣ / ١٥٩).



فلما حصلت الفرقة بعد ذلك بين الامة بمقتل عثمان، ومصير الناس / شيعة: قوما يميلون إلى عثمان وشيعته، وقوما يميلون إلى علي وشيعته، صار قوم من ولاية بنى أمية ينهون عن المتعة، ويعاقبون من يتمتع، ولا يمكنون أحداً من العمرة في أشهر الحج، وكان في ذلك نوع من الجهل والظلم. فلما رأى ذلك علماء الصحابة كعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وغيرهما جعلوا ينكرون ذلك، ويأمرون الناس بالمتعة اتباعاً لسنة رسول الله ﷺ. ويخبرون الناس أن النبي ﷺ أمر بها أصحابه في «حجة الوداع» فصار بعض الناس ينظرهم بما توهمه على أبي بكر، وعمر، فيقولون لعبد الله بن عمر: إن أباك كان ينهى عنها، فيقول: إن أبي لم يرد ذلك، ولا كان يضرب الناس عليها، ونحو ذلك.

فبين لهم أن عمر قصد أمر الناس بالافضل، لا تحريم المفضول، وعمر إنما أمرهم بالاعتماد في غير أشهر الحج، فأما أن يكون عمر أو أحد من الصحابة اختار للناس أن يفردوا الحج في أشهره، ويعتصروا فيه عمرة مكية، فهذا لم يأمر به، ولم يختره أحد من الصحابة أصلاً، ولم يفعله أحد على عهد النبي ﷺ قطعاً، وأكبر ظنى أنه لم يفعله أحد من الصحابة بعد النبي ﷺ، ولم يأمر به.

وقد حمل طائفة من العلماء نهى عمر على أنه نهى عن متعة الفسخ، / وهؤلاء يقولون: الفسخ إنما كان جائزاً لمن كان مع النبي ﷺ. وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع.

وبين أن السلف والعلماء تنازعوا في الفسخ. فمذهب ابن عباس وأصحابه، وكثير من الظاهرية والشيعة: يرون أن الفسخ واجب، وأنه ليس لأحد أن يحج إلا متمتعاً. ومذهب كثير من السلف والخلف أنه وإن جاز التمتع، فليس لمن أحرم مفرداً، أو قارناً، أن يفسخ. وهذا مذهب أبي حنيفة ومالك والشافعي. ومذهب كثير من فقهاء الحديث وغيرهم؛ كأحمد بن حنبل، أن الفسخ هو الأفضل، وأنه إن حج مفرداً أو قارناً، ولم يفسخ جاز. وأما من ساق الهدى فلا يفسخ بلا نزاع والفسخ جائز ما لم يقف بعرفة، وسواء كان قد نوى عند الطواف طواف القلوم، أو غير ذلك، وسواء كان قد نوى عند الإحرام القران، أو الأفراد، أو أحرم مطلقاً.

فالافضل عند هؤلاء لكل من لم يسق الهدى أن يحل من إحرامه بعمرة تمتع، كما أمر النبي ﷺ أصحابه بذلك في حجة الوداع، وليس له أن يتحلل بعمرة إذا كان قصده أن يحج من عامه فيكون متمتعاً.

فأما الفسخ بعمرة مجردة، فلا يجوزه أحد من العلماء، ولا للذى / يجمع بين العمرة والحج في سفرة واحدة أن يحج في أشهر الحج ويعتمر عقيب ذلك من مكة، بل هم

متفقون على أن هذا ليس هو المستحب المسنون. فهذا أفضل ممن اقتصر على مجرد الحج في سفرته الثانية، أو اعتمر فيها.

ثبت أن النبي ﷺ اعتمر مع الحج عمرة تمتع، هو قرآن كما تقدم؛ ولأن من يحصل له عمرة مفردة، وعمرة مع حجة أفضل ممن لم يحصل له إلا عمرة وحجة، وعمرة تمتع أفضل من عمرة بمكة عقب الحج إلى الحج، وإن جوزه.

فكان عبد الله بن عمر إذا بين لهم معنى كلام عمر ينارعون في ذلك، فيقول لهم: فقلوا أن عمر نهى عن ذلك. أمر رسول الله ﷺ أحق أن تبعوه أم عمر؟ وكذلك كان عبد الله بن عباس إذا بين لهم سنة النبي ﷺ في تمتعه، يعارضونه بما توهموه على أبي بكر وعمر، فيقول لهم: يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء. أقول لكم: قال رسول الله ﷺ، وتقولون: قال أبو بكر وعمر. يبين لهم أنه ليس لأحد أن يعارض سنة رسول الله ﷺ بقول أحد من الناس، مع أن أولئك المعارضين كانوا يخطئون على أبي بكر وعمر، وهم سواء كانوا علموا حال أبي بكر وعمر، أم أخطؤوا عليهما، ليس لأحد أن يدفع المعلوم من سنة رسول الله ﷺ، بقول أحد من الخلق، بل كل أحد من الناس فإنه يؤخذ من قوله ويترك، إلا رسول الله ﷺ. وهذا متفق عليه بين علماء الأمة وأئمتها.

وإنما تنازع فيه أهل الجاهالة من الرافضة، وغالية النساك الذين يعتقد أحدهم في بعض أهل البيت، أو بعض المشائخ، أنه معصوم، أو كالمعصوم، وكان ابن عباس يبالغ في المتعة حتى يجعلها واجبة، ويجعل الفسخ واجبا، وهو قول أبي حنيفة وطائفة من أهل الظاهر والشيعة، ويجعل من طاف وسعى فقد حل من إحرامه، وصار متمتعاً، سواء قصد التمتع، أو لم يقصده. وصار إلى إيجاب التمتع طائفة من الشيعة وغيرهم. وهذا مناقضة لمن نهى عنها، وعاقب عليها، من بنى أمية وغيرهم.

وأما الذي عليه أئمة الفقه: فإنهم يجوزون هذا وهذا، ولكن النزاع بينهم في الفسخ، وفي استحبابه، فمن حج متمتعاً من الميقات أجزاء حجه، باتفاق العلماء، وما سوى ذلك فيه نزاع، سواء أفرده، أو قرن، أو فسخ إذا قدم في أشهر الحج، إلا القارن الذي ساق الهدى، فإن هذا يجزئه - أيضاً - حجه باتفاقهم.

وأما من قدم بعمرة قبل أشهر الحج، وأقام إلى أن يحج فهذا / - أيضاً - ما أعلم فيه نزاعاً، فالتمتع المستحب، والقرآن المستحب، والإفراد المستحب هو الذي يجزئه باتفاقهم.

ويسبب ما وقع من اشتراك الالفاظ في الرواية، واختلاف الاجتهاد في العمل، وغير ذلك، صار كثير من الفقهاء يغفلون في معرفة «صفة حجة الوداع»، فيظن طائفة من

أصحاب أحمد وغيرهم أن النبي ﷺ تمتع، بمعنى أنه حل من إحرام العمرة، ثم أحرم بالحج، وهذا غلط بلا ريب. وقد قال الإمام أحمد: لا أشك أن النبي ﷺ كان قارناً، والمتعة أحب إلى، أى لمن كان لم يسق الهدى؛ فإنه لا يختلف قوله: أن من جمع الحج والعمرة فى سفره واحدة، وقدم فى أشهر الحج، ولم يسق الهدى، أن هذا التمتع أفضل له. بل هو المسنون؛ لأن النبي ﷺ أمر أصحابه بذلك.

وأما من ساق الهدى: فهل القرآن أفضل له؟ أم التمتع؟ ذكروا عنه روايتين، والذي صرح به فى رواية المروزي أن القرآن أفضل له؛ لأن النبي ﷺ هكذا حج بلا نزاع بين أهل العلم والحديث، وهذا السائق للهدى تمتعه وقرانه لا يختلفان إلا فى تقدم الإحرام وتأخيرهما. فمتى أحرم بالحج مع العمرة، أو قرن الإحرام بالعمرة. أو بزيادة سعى عند من يقول به، وقبل طوافه وسعيه / عند من يقوله كان قارناً، وهو متمتع تمتع قران بلا نزاع. ٢٦/٢٨٤

وإن لم يحرم بالحج إلا بعد الطواف والسعى، مع بقاءه على إحرامه، فهو متمتع، وبقاؤه على إحرامه واجب عليه عند أبى حنيفة وأحمد، إذا كان قد ساق الهدى، وعند مالك والشافعى إنما يتحلل إن لم يسق الهدى، فإنه يتحلل من عمرته باتفاقهم، فإن أحرم بالحج قبل تحلله من العمرة ففيه نزاع.

ومن جوز هذا من أصحاب أحمد فإنهم يسمونه أيضاً «قارناً»، فإنه لم يتحلل من إحرامه حتى أحرم بالحج، وهل على المتمتع بعد طواف الإفاضة سعى غير السعى الذى كان عقيب طواف العمرة؟ فيه قولان فى مذهب أحمد، وغيره.

وقد نص أحمد على أن المتمتع يجزئه سعى واحد كما يجزئ القارن فى غير موضع، وعلى هذا فلا يختلفان إلا بالتقدم والتأخر، وإذا كان الأمر كذلك فمعلوم أن تقدم الإحرام بالحج أفضل من تأخيرها؛ لأنه أكمل، وهذا الذى ثبت صحيحاً صريحاً عن النبي ﷺ، حيث قال أنس: سمعته يقول: «لييك عمرة وحجاً»<sup>(١)</sup>، وكذلك فى حديث عمر الذى فى الصحيح - صحيح البخارى - عن النبي ﷺ أنه قال: «أتانى آت الليلة من ربي - وهو بالعقيق - فقال: / صل فى هذا الوادى المبارك، وقل: عمرة فى حجة»<sup>(٢)</sup>، ولم ينقل أحد عن النبي ﷺ نفسه لفظاً يخالف هذين البتة؛ بل لم ينقل أحد عن النبي ﷺ لفظاً بإحرامه إلا هذا. وكذلك قالت عائشة فى الحديث المتفق عليه: خرجنا مع رسول الله ﷺ فى حجة الوداع، فأهلكتنا بعمرة، ثم قال رسول الله ﷺ: «من كان معه هدى فليهل بالحج مع العمرة»<sup>(٣)</sup>.

٢٦/٢٨٥

(٣) سبق تخريجه ص ٢٣ .

(١، ٢) سبق تخريجهما ص ٤١ ، ٤٢ .

وأما قول النبي ﷺ: «لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لما سقت الهدى، وجعلتها عمرة»<sup>(١)</sup>، فهذا - أيضا - يبين أنه مع سوق الهدى لم يكن يجعلها عمرة، وأنه إنما كان يجعلها عمرة إذا لم يسق الهدى، وذلك لأن أصحابه الذين أمرهم بالإحلال، وهم الذين لم يسوقوا الهدى، كرهوا أن يحلوا في أشهر الحج؛ لأنهم لم يكونوا يعتادون الحل في وسط الإحرام في أشهر الحج، فكان النبي ﷺ لأجل تطيب قلوبهم يوافقهم في الفعل، فذكر أنه لو استقبل من أمره ما استدبر. أى: لو كنت الساعة مبتدئا الإحرام لم أسق الهدى، ولا حرمت بعمره أحل منها. وهذا كله من النصوص الثابتة عنه بلا نزاع.

وهو يبين أن المختار لمن قدم في أشهر الحج أحد أمرين: إما أن يسوق الهدى، أو يتمتع تمتع قرآن، أو لا يسوق الهدى ويتمتع بعمره / ويحل منها.

٢٦/٢٨٦

ثم الذى ينبغى أن يقال: إن الذى اختاره الله لنبيه هو أفضل الأمرين.

وأما قوله ﷺ: «لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لم أفعل ذلك»<sup>(٢)</sup>، فهو حكم معلق على شرط، والمعلق على شرط عدم عند عدمه، فما استقبل من أمره ما استدبر، وقد اختار الله تعالى له ما فعل، واختار له أنه لم يستقبل ما استدبر. ولا يلزم إذا كان الشيء أفضل على تقدير أن يكون أفضل مطلقا.

وهذا كقوله: «لو لم أبعث فيكم لبعث فيكم عمر»<sup>(٣)</sup>، فهو لا يدل على أن عمر أفضلهم لو لم يبعث الرسول، ولا يدل على أنه أفضل مع بعث الرسول؛ بل أبو بكر أفضل منه في هذه الحال، ولكن هذا بين أن الموافقة إذا كان في تنويع الأعمال تفرق وتشتت هو أولى من تنويعها، وتنويعها اختيار القادر المفضل للأفضل، والعاجز عن المفضل كما اختار من قدر على سوق الهدى الأفضل. ومن لم يقدر على سوقه مع السلامة عن التفرق، ومع تفرق يعقبه ائتلاف هو أفضل.

وغلط - أيضا - في «صفة حجه» طائفة من أصحاب مالك والشافعي وغيرهما؛ فظنوا أنه إنما كان مُفْرَدًا: يعنى أنه أحرم بحجة مفردة، ولم / يعتمر معها أصلا، وهذا خلاف الأحاديث الصحيحة الثابتة - أيضا - وخلاف ما تواتر في سنده.

٢٦/٢٨٧

ثم قد يغلط طوائف من متأخريهم فيظنون أنه اعتمر مع ذلك من مكة؛ ولهذا لم ينقله أحد ممن له قول معتبر، ولم يتنازعوا في أنه أمر أصحابه الذين لم يسوقوا الهدى بالتمتع

(٢٠١) سبق تخريجهما ص ٢٣.

(٣) كشف الخفاء (٢١٢٠)، وابن عدى في الكامل ٣ / ٢١٦، وقال: «وهذا عن بلال غير محفوظ وإنما يروى هذا عن عقبة بن عامر وبلال عن النبي ﷺ ومع هذا ما قلبه منته؛ لأن الرواية: «لو كان بعدى نبى لكان عمر».

بالعمرة إلى الحج، وأمره في حق أمته أولى بهم من فعله، لا سيما وقد بين أن اختصاصه بعدم الإحلال إنما كان لسوق الهدى، وهذا متواتر عنه. وفي الصحيحين أن حفصة قالت له: ما بال الناس حلوا ولم تحل أنت من عمرتك؟ فقال: «إني لبدت رأسي، وقلدت هديي، فلا أحل حتى أنحر»<sup>(١)</sup>. فهذا لا ينافي أنه أحرم بالعمرة والحج. كما روى أنس وعمر وغيرهما؛ لأن ذلك يسمى عمرة؛ لأنه وحده عمل المعتمر؛ ولأنه أمرهم بالحل، وأن يجعلوها عمرة فشبهته بهم.

وغلط - أيضا - في «صفة حجته» من غلط من أصحاب أبي حنيفة وغيرهم؛ فاعتقدوا أن النبي ﷺ كان قارنا، بمعنى أنه طاف وسعى أولا للعمرة، ثم طاف وسعى ثانيا للحج قبل التعريف، وكل من نظر في الأحاديث الثابتة المتواترة عن النبي ﷺ علم أنه لم يطف طوافين، ولا سعى سعيين، ولا أمر بذلك أصحابه الذين ساقوا الهدى، وأمرهم بالبقاء على إحرامهم، فضلا عن / الذين أمرهم بالإحلال. ٢٦/٢٨٨

وما روى أنه يأمر به على ونحوه؛ من فعل الطوافين، والسعيين فقد ضعفه غير واحد من أهل العلم بالحديث، وليس في شيء من كتب الحديث أن النبي ﷺ في حجته طاف طوافين، وسعى سعيين، وإنما يوجد ذلك في بعض كتب الرأي التي يروي أصحابها أحاديث كثيرة، وتكون ضعيفة، وهم لم يتعمدوا الكذب، لكن سمعوا تلك الأحاديث ممن لا يضبط الحديث.

وهكذا الاختيار. فإن الفقهاء وإن جوزوا الانساک الثلاثة، فقد يغلط كثير منهم في الاختيار، فأعدل الأقوال وهو أتبعها للسنّة، وأصحها في الأثر والنظر، ما ذكرناه: أن من قدم في أشهر الحج مريداً للعمرة والحج في تلك السفرة فالسنّة له التمتع بالعمرة إلى الحج، ثم إن ساق الهدى لم يحل من إحرامه، ولكن إحرامه بالحج مع العمرة أولا قبل الطواف والسعى أفضل له من أن يؤخر الإحرام بالحج إلى ما بعد الطواف والسعى، وإن لم يسق الهدى حل، وهذا أفضل له من أن يجيء بعمرة عقب الحج.

وأما من أفردهما في سفرة، واعتمر قبل أشهر الحج، وأقام إلى الحج، فهذا أفضل من التمتع، وهذا قول الخلفاء الراشدين، وهو / مذهب الإمام أحمد وغيره، وقول من يقوله من أصحاب مالك والشافعي وغيرهم، واختيار المتعة هو قول أصحاب الحديث، وهو قول فقهاء مكة من الصحابة والتابعين، وقول بني هاشم. ٢٦/٢٨٩

(١) سبق تخريجه ص ٤٣.

فاتفق على اختياره علماء سته، وأهل بلدته؛ وأهل بيته.

ومالك، وإن كان يختار الأفراد، فلا يختاره لمن يعتمر عقب الحج بل يعتمر فى غير أشهر الحج كالمحرم. والشافعى - فى أحد أقواله - يختار التمتع، وفى الآخر يختار إحراما مطلقا، وفى الآخر يختار الأفراد، ولكن لا أحفظ قوله فىمن يعتمر عقب الحج، فإنه وإن كان من أصحابه من يجعل هذا هو الأفضل، فكثير من أصحاب أحمد يظن أن مذهبه أن المتعة أفضل من الاعتمار فى أشهر الحج.

والغلط فى هذا الباب كثير على السنة؛ وعلى الأئمة، وإلا فكيف يشك من له أدنى معرفة فى السنة أن أصحابه لم يعتمر أحد منهم عقب الحج، وكيف يشك مسلم أن ما فعلوه بأمر النبى ﷺ هو الأفضل لهم، ولن كان حاله كحالهم.

وقد تبين - بما ذكرنا - أنه وإن سوغ العمرة من مكة عقب الحج لمن أفرده، فهذا لم يفعله أحد على عهد النبى ﷺ، ولا أمر به هو - ولا أحد من خلفائه، ولا أحد من أصحابه، / والتابعين وأئمتهم - أمر اختيار، وهذا كله مما يضعف أمر الاعتمار من مكة غاية الضعف. ٢٦/٢٩٠.

## فصل

وأما المسألة الثالثة: فنقول: فإذا كان قد تبين بما ذكرناه من السنة واتفاق سلف الأمة أنه لا يستحب، بل تكره الموالاة بين العمرة لمن يحرم من الميقات، فمن المعلوم أن الذى يوالى بين العمر من مكة فى شهر رمضان أو غيره أولى بالكراهة، فإنه يتفق فى ذلك محذوران.

أحدهما: كون الاعتمار من مكة، وقد اتفقوا على كراهة اختيار ذلك، بدل الطواف.

والثانى: الموالاة بين العمر، وهذا اتفقوا على عدم استحبابه؛ بل ينبغى كراهته مطلقا فيما أعلم لمن لم يعتض عنه بالطواف، وهو الأقيس، فكيف بمن قدر على أن يعتاض عنه بالطواف؟! بخلاف كثرة الطواف، فإنه مستحب مأمور به، لاسيما للقادمين. فإن جمهور العلماء على أن طوافهم بالبيت أفضل لهم من الصلاة بالمسجد الحرام، مع فضيلة الصلاة بالمسجد الحرام.

## / فصل

وأما الاعتمار في شهر رمضان: ففي الصحيحين والسنن عن عطاء سمعت ابن عباس يحدثنا قال: قال رسول الله ﷺ لامرأة من الأنصار - سماها ابن عباس فنسيت اسمها -: «ما منعك أن تحجى معنا؟»، فقالت: لم يكن لنا إلا ناضحان، فحج أبو ولدها على ناضح، وترك لنا ناضحاً ننضح عليه، قال: «فإذا جاء شهر رمضان فاعتمرى، فإن عمرة في رمضان تعدل حجة»<sup>(١)</sup>. وفي الصحيحين، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: «عمرة في رمضان تعدل حجة»<sup>(٢)</sup>. وفي الصحيحين أن النبي ﷺ قال لأم سنان - امرأة من الأنصار -: «عمرة في رمضان تقضى حجة معي»<sup>(٣)</sup>. وروى البخاري هذا الحديث من طريق جابر تعليقاً<sup>(٤)</sup>، وعن أم معقل عن النبي ﷺ قال: «عمرة في رمضان تعدل حجة» رواه ابن ماجة، والترمذي، وقال: حديث حسن<sup>(٥)</sup>.

وعن يوسف بن عبد الله بن سلام عن جدته أم معقل، قالت: لما حج رسول الله ﷺ حجة الوداع، وكان لنا جمل فجعله أبو معقل في سبيل الله، وأصابنا مرض، وهلك أبو معقل، وخرج / النبي ﷺ، فلما فرغ من حجته جتته، فقال: «يا أم معقل، ما منعك أن تحجى؟». قالت: لقد تهيأنا فهلك أبو معقل، وكان لنا جمل هو الذي نحج عليه، فأوصى به أبو معقل في سبيل الله، قال: «فهلأ خرجت عليه، فإن الحج من سبيل الله» رواه أبو داود.

٢٦/٢٩٢

وروى أحمد في المسند عن أم معقل الأسدية، أن زوجها جعل بكراً في سبيل الله، وأنها أرادت العمرة، فسألت زوجها البكر فأبى، فأتت النبي ﷺ فذكرت ذلك له، فأمره أن يعطيها، وقال رسول الله ﷺ: «الحج والعمرة في سبيل الله»<sup>(٦)</sup>.

فهذه الأحاديث تبين أنه ﷺ أراد بذلك العمرة التي كان المخاطبون يعرفونها، وهي قدوم الرجل إلى مكة معتمراً، فأما أن يخرج المكي فيعتمر من الحل فهذا أمر لم يكونوا يعرفونه،

(١) ٢، البخاري في العمرة (١٧٨٢) ومسلم في الحج (٢٢١/١٢٥٦) وأبو داود في التماسك (١٩٩٠) والترمذي في الحج (٩٣٩) وابن ماجة في التماسك (٢٩٩٤).

(٢) البخاري في جزاء الصيد (١٨٦٣) ومسلم في الحج (٢٢٢/١٢٥٦) كلاهما عن ابن عباس.

(٣) البخاري في جزاء الصيد (١٨٦٣).

(٤) الترمذي في الحج (٩٣٩) وابن ماجة في التماسك (٢٩٩٣) عن أبي معقل.

(٥) أحمد ٢٧٥/٦ وقد سبق تخريجه من أبي داود.

ولا يفعلونه، ولا يأمرؤن به، فكيف يجوز أن يكون ذلك مراداً من الحديث؟ مع أن هذه المرأة كانت بالمدينة النبوية، وعمرتها لا تكون إلا من الميقات، ليست عمرتها مكية.

وكيف يكون قد رغبتهم في عمرة مكية في رمضان؟ ثم إنهم لا يأتون مافيه هذا الأجر العظيم، مع فرط رغبتهم في الخير، وحرصهم عليه، وهلا أخبر النبي ﷺ بذلك أهل مكة المقيمين بها؛ ليعتصروا كل عام في شهر رمضان، وإنما أخبر بذلك من كان / بالمدينة، لما ذكر له مانعاً من السفر للحج، فأخبره أن الحج في سبيل الله، وأن عمرة في رمضان تعدل حجة، وهذا ظاهر؛ لأن المعتمر في رمضان إن عاد إلى بلده، فقد أتى بسفر كامل للعمرة ذهاباً وإياباً في شهر رمضان المعظم، فاجتمع له حرمة شهر رمضان، وحرمة العمرة وصار ما في ذلك من شرف الزمان والمكان، يناسب أن يعدل بما في الحج في شرف الزمان، وهو أشهر الحج وشرف المكان. وإن كان المشبه ليس كالمشبه به من جميع الوجوه، لاسيما في هذه القصة باتفاق المسلمين، وإن أقام بمكة إلى أن حج في ذلك العام فقد حصل له نسكا مكفراً أيضاً، بخلاف من تمتع في أشهر الحج، فإن هذا هو حاج محض وإن كان متمتعاً، ولهذا يكون داخلاً في الحج من حين يحرم بالعمرة.

يبين هذا أن بعض طرقه في الصحيح أنه قال للمرأة: «عمرة في رمضان تعدل حجة معي»<sup>(١)</sup>. ومعلوم أن مراده أن عمرتك في رمضان تعدل حجة معي، فإنها كانت قد أرادت الحج معه فتعذر ذلك عليها، فأخبرها بما يقوم مقام ذلك، وهكذا من كان بمنزلتها من الصحابة ولا يقول عاقل ما يظنه بعض الجهال: إن عمرة الواحد منا من الميقات أو من مكة تعدل حجة معي، فإنه من المعلوم بالاضطرار أن الحج التام أفضل من عمرة رمضان، والواحد منا لو حج الحج المفروض لم يكن كالحج معه فكيف بعمرة؟ وغاية ما يحصله الحديث: أن تكون عمرة أحدهما في / رمضان من الميقات بمنزلة حجة، وقد يقال هذا لمن كان أراد الحج فعجز عنه، فيصير بنية الحج مع عمرة رمضان كلاهما تعدل حجة، لا أحدهما مجرداً.

وكذلك الإنسان، إذا فعل ما يقدر عليه من العمل الكامل مع أنه لو قدر لفعله كله، فإنه يكون بمنزلة العامل من الأجر، كما في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا مرض العبد أو سافر كتب له من العمل ما كان يعمل، وهو صحيح مقيم»<sup>(٢)</sup>. وفي الصحيح عنه أنه قال: «من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من اتبعه من غير أن ينقص من أجورهم شيئاً»<sup>(٣)</sup>. وكذلك قال في الضلالة، وشواهد هذا الأصل كثير.

(٢) البخارى فى الجهاد (٢٩٩٦) .

(١) سبق تخريجه ص ١٥٤ .

(٣) مسلم فى العلم (٢٦٧٤ / ١٦) .



ونظير هذا قوله ﷺ في الحديث الذي رواه ابن مسعود عن النبي ﷺ أنه قال: «تابعوا بين الحج والعمرة، فإنهما ينفيان الفقر، والذنوب، كما ينفي الكبر خبث الحديد، والذهب والفضة وليس للحجة المبرورة ثواب إلا الجنة» رواه النسائي والترمذي وقال: حديث حسن صحيح<sup>(١)</sup>. فإن قوله: «تابعوا بين الحج والعمرة» لم يرد به العمرة من مكة، إذ لو أراد ذلك لكان الصحابة يقبلون أمره، سواء كان أمر إيجاب؛ أو استحباب، ولا يظن بالصحابة / والتابعين أنهم تركوا اتباع سنته، وما رغبوا فيه كلهم حتى حدث بعدهم من فعل ذلك، وإذا كانوا لا يعتمرون من مكة علم أن هذا ليس مقصود الحديث؛ ولكن المراد به العمرة التي كانوا يعرفونها، ويفعلونها، وهي عمرة القادم.

٢٦/٢٩٥

يبين هذا أن النبي ﷺ لم يأمر عائشة بالعمرة من أدنى الحل، مع أنها متابعة بين الحج والعمرة، ولو كانت المكية مرادة حين طلبت ذلك منه، أمرها أن تكتفى بما فعلته، وقال: «طوافك بالبيت، وبين الصفا والمروة يكفيك لحجك، وعمرتك»<sup>(٢)</sup>. فلما راجعته وألحت عليه أذن لها في ذلك، فلو كان مثل هذا مما أمر به لم يكن يأمرها ابتداء بترك ذلك، والاكتفاء بما دونه، وهي تطلب ما قد رغب الناس فيه كلهم. ففي الصحيحين، وسنن أبي داود، والنسائي وغيرهما عن عائشة أنها قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ في حجة الوداع، فأهللنا بعمرة، ثم قال رسول الله ﷺ: «من كان معه هدى فليهل بالحج مع العمرة، ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعا»، ثم قدمت مكة وأنا حائض، فلم أطف بالبيت، ولا بين الصفا والمروة، فشكوت إلى النبي ﷺ فقال: «انقضي رأسك، وامتشطي، وأهلي بالحج، ودعي العمرة»، ففعلت، فلما قضينا الحج أرسلني رسول الله ﷺ مع عبد الرحمن بن أبي بكر إلى التنعيم، فاعتمرت. فقال: «هذه / مكان عمرتك»، قالت: وطاف الذين أهلوا بالعمرة بالبيت، وبين الصفا والمروة، ثم حلوا، ثم طافوا طوافا آخر بعد أن رجعوا من منى لحجهم، وأما الذين كانوا جمعوا الحج والعمرة فإنما طافوا طوافا واحدا<sup>(٣)</sup>.

٢٦/٢٩٦

وفي الصحيحين والسنن - أيضا - عن عائشة قالت: لبينا بالحج حتى إذا كنا بسرف حضت، فدخل على رسول الله ﷺ وأنا أبكي، فقال: «وما يبكيك يا عائشة؟». فقلت: حضت، ليتني لم أكن حججت، فقال: «سبحان الله، إنما ذلك شيء كتبه الله على بنات آدم»، فقال: «انسكى المناسك كلها غير ألا تطوفى بالبيت»، فلما دخلنا مكة، قال رسول

(١) الترمذي في الحج (٨١٠) والنسائي في الحج (٢٦٣١).

(٢) مسلم في الحج (١٢١١ / ١٣٢ ، ١٣٣) .

(٣) البخاري في الحج (١٥٥٦) ومسلم في الحج (١٢١١ / ١١١) .

الله ﷺ: من شاء أن يجعلها عمرة فليجعلها عمرة، إلا من كان معه الهدى، وذبح رسول الله ﷺ عن نسائه البقر يوم النحر، فلما كانت ليلة البطحاء، وطهرت عائشة، قالت: يا رسول الله، أيرجع صواحبى بحج وعمرة، وأرجع أنا بالحج؟ فأمر رسول الله ﷺ عبد الرحمن بن أبي بكر، فأعمرها من التنعيم، فأثت بالعمرة<sup>(١)</sup>.

وفى الصحيحين، وسنن أبي داود، والنسائي، عن جابر قال: أقبلنا مهلين مع رسول الله ﷺ بالحج مفرداً، فأقبلت عائشة مهلة بعمرة، حتى إذا كانت بسرف عرّكت<sup>(٢)</sup>، حتى إذا / قدمنا طفناً بالكعبة، وبالصفا والمروة، فأمرنا رسول الله ﷺ أن يحل منا من لم يكن معه ٢٦/٢٩٧ هدى، قال: قلنا: حل ماذا؟ قال: «الحل كله». فواقعتا النساء، وتطينا بالطيب، ولبسنا ثيابنا، وليس بيننا وبين عرفة إلا أربع ليال، ثم أهلكنا يوم التروية، ثم دخل رسول الله ﷺ على عائشة فوجدها تبكى، فقال: «ما شأنك؟» قالت: شأنى أنى قد حضت، وقد حل الناس ولم أحلل، ولم أطف بالبيت، والناس يذهبون إلى الحج الآن! قال: «إن هذا أمر كتبه الله على بنات آدم، فاغتسلى ثم اهلى بالحج»، ففعلت ووقفت المواقف، حتى إذا طهرت طافت بالبيت، وبين الصفا والمروة، ثم قال: «قد حللت من حجتك وعمرتك جميعاً»، قالت: يا رسول الله، إنى أجد فى نفسى أنى لم أطف بالبيت حين حججت، قال: فاذهب بها يا عبد الرحمن فأعمرها من التنعيم، وذلك ليلة الحصة. وفى رواية مسلم: وكان رسول الله ﷺ سهلاً إذا هويت الشئ تابعها عليه، فأرسلها مع عبد الرحمن، فأهلت من التنعيم بعمرة<sup>(٣)</sup>.

وروى مسلم فى صحيحه عن طائوس عن عائشة: أنها أهلت بعمرة فقدمت ولم تطف بالبيت حين حاضت، فنسكت المناسك كلها، وقد أهلت بالحج، فقال لها النبى ﷺ يوم ٢٦/٢٩٨ النفر: «يكفيك/ طوافك للحجك، وعمرتك»، فأبت، فبعث بها مع عبد الرحمن إلى التنعيم، فاعتمرت بعد الحج<sup>(٤)</sup>. وروى مسلم - أيضاً - عن مجاهد عن عائشة: أنها حاضت بسرف فتطهرت بعرفة، فقال لها رسول الله ﷺ: «يجزئ عنك طوافك بالبيت وبين الصفا والمروة عن حجك وعمرتك»<sup>(٥)</sup>. فهذه قصة عائشة.

وللفقهاء فى عمرتها التى فعلتها قولان مشهوران:

أحدهما: وهو قول جمهور الفقهاء من أهل الحديث، والحجاز؛ كمالك، والشافعى، وأحمد، وغيرهم: أنها لما حاضت وهى متمتعة بالعمرة إلى الحج، فمنعها الحيض من

(١) سبق تخريجه ص ١٥٦.

(٢) أى: حاضت. انظر القاموس: مادة «عرك».

(٣) أبو داود فى المناسك (١٧٨٥) والنسائي فى الحج (٢٧٦٣).

(٤ ، ٥) سبق تخريجهما ص ١٥٦.

طواف العمرة، أمرها النبي ﷺ أن تحرم بالحج مع بقائها على الإحرام، فصارت قارنة بين العمرة والحج، إذ القارن اسم لمن أحرم بهما ابتداء، أو أحرم بالعمرة ثم أدخل عليها الحج، قبل طوافها. قالوا: والأحاديث تدل على أن القارن ليس في عمله زيادة على عمل المفرد، إلا الهدى؛ فلهذا قال لها النبي ﷺ لما أحلت: «قد حلت من حجك وعمرتك جميعا».

والقول الثاني: وهو قول أبي حنيفة، ومن وافقه: أنها لما حاضت أمرها أن ترفض العمرة، فتنتقل عنها إلى الحج، لا تفرق / بينهما بل تبقى في حج مفرد، قالوا: فلما حلت حلت من الحج فقط، وكان عليها عمرة تقضيها مكان عمرتها التي رفضتها. وعلى قول هؤلاء كانت العمرة التي فعلتها واجبة؛ لأنها قضاء عما تركتها. وعلى قول الأكثرين لم تكن واجبة بل جائزة. وحكم كل امرأة قدمت متمتعة فحاضت قبل الطواف على هذين القولين الأولين: هل تؤمر أن تحرم بالحج فتصير قارنة، أم ترفض العمرة في الحج على القولين.

٢٦/٢٩٩

وفيها قول ثالث، وهو رواية عن أحمد: أنها كانت قارنة، وعمرة القارن لا تجزئ عن عمرة الإسلام، فأمرها النبي ﷺ بعمرة الإسلام.

وفيها قول رابع، ذكره بعض المالكية، فامتنعت من طواف القدوم؛ لأجل الحيض، وأن هذه العمرة هي عمرة الإسلام. وهذا القول أضعف الأقوال من وجوه متعددة، ويلي في الضعف الذي قبله.

ومن أصول هذا النزاع: أن القارن عند الآخرين عليه أن يطوف أولا، ويسعى للعمرة، ثم يطوف ويسعى للحج، ويختص عندهم بمنعها من عمل القران، كما كان يمنعها من عمل التمتع. والاولون ليس عندهم على القارن إلا طواف واحد، وسعى واحد، كما على المفرد، فإذا كانت حائضا سقط عنها طواف القدوم، وأخرت السعى إلى أن تسعى / بعد طواف الإفاضة وليس عليها غير ذلك.

٢٦/٣٠٠

وأهل القول الثاني بلغهم ما ثبت في الصحيح، أن النبي ﷺ قال لها: «ارفضي عمرتك»<sup>(١)</sup>. واعتقدوا أن رسول الله ﷺ أمرها أن تعتمر من التنعيم، فاعتقدوا أن ذلك صار واجبا للعمرة المفروضة، وأن رفض العمرة هو تركها بالدخول في الحج المفرد.

وأما أهل القول الأول، فبلغهم من العلم ما لم يبلغ هؤلاء، فإن قصة عائشة رويت من وجوه متعددة عنها، وعن غيرها كجابر وغيره، فانظر ما قالت وما قال لها النبي ﷺ حيث قال لها: «قد حلت من حجك وعمرتك جميعا»، وقال لها: «سعيك وطوافك لحجك

(١) البخاري في العمرة (١٧٨٣).

وعمرتك<sup>(١)</sup>، وفى رواية: «يجزئ عنك طوافك بين الصفا والمروة عن حجك وعمرتك<sup>(٢)</sup>». فهذا نص فى أنها كانت فى حج وعمرة؛ لا فى حج مفرد، وفى أن الطواف الواحد أجزأ عنها، لم يحتج إلى طوافين.

وأىضا، قد ثبت فى السنن الصحيحة الصريحة أن النبى ﷺ ومن ساق الهدى من أصحابه كانوا قادمين، ولم يطوفوا بالبيت، وبين الصفا والمروة حين قدموا إلا مرة واحدة<sup>(٣)</sup>.

/ وأىضا، فإنها قالت له - لما قال لها ذلك -: إني أجد فى نفسى أنى لم أطف بالبيت حين حججت، قال: «فأذهب بها يا عبد الرحمن، فأعمرها من التمتع»، وكذلك قولها له: أيرجع صواحبى بحج وعمرة، وأرجع أنا بالحج؟! فأمر عبد الرحمن فذهب بها إلى التمتع<sup>(٤)</sup>. يدل على أنه لم يأمرها بالعمرة ابتداء، وإنما أجاب سؤالها لما كرهت أن ترجع إلا بفعل عمرة، فإن صواحبها كن فى عمرة تمتع؛ طفن أولا، وسعين، وهى لم تطف وتسع إلا بعد التعريف، فصار عملهن أزيد من عملها؛ لأنه سقط عنها بالحج الطواف الأول.

/ وَسُئِلَ - رضى الله عنه وأرضاه - عن يقف بعرفة، ولا يمكنه الذهاب إلى البيت، خوفاً من القتل، أو ذهاب المال. هل يجزئه الحج؟ أم لا؟ وفيمن يكون يبدنه أو رأسه أذى، فلبس وغطى رأسه: هل تجب عليه الفدية؟ أم لا؟ وما هى الفدية؟ ومن لم يجد إلا بعيراً حراماً هل يجزئه الحج عليه، وما هو الإفراد؟ والقران؟ والتمتع، وما الأفضل؟ ومن لم يعلم ذلك هل يصح حجه، أم لا؟

**فأجاب:**

الحمد لله رب العالمين، لا بد بعد الوقوف من طواف الإفاضة، وإن لم يطف بالبيت لم يتم حجة باتفاق الأمة، وإن أحصره عدو عن البيت، وخاف، فلم يمكنه الطواف، تحلل فيذبح هدياً، ويحل، وعليه الطواف بعد ذلك، إن كانت تلك حجة الإسلام، فيدخل مكة بعمره يعتمرها، تكون عوضاً عن ذلك.

ولا يجوز له تغطية رأسه من غير حاجة، ولا لبس القميص والجبة ونحو ذلك، إلا لحاجة. فإن خاف من شدة البرد أن يمرض لبس واقتدى أياً، واستغفر الله من ذنوبه.

(٢، ١) سبق تخريجهما ص ١٥٦ .

(٣) سبق تخريجه ص ٢٦ .

(٤) سبق تخريجه ص ١٥٦ .

/والفدية للعذر أن يذبح شاة يقسمها بين الفقراء، أو يصوم ثلاثة أيام، أو يتصدق على ستة فقراء، كل فقير بنصف صاع تمر. وإن تصدق على كل واحد برطل خبز جاز.

ولا يجوز أن يحج على بعير محرم.

والأفضل لمن ساق الهدى أن يقرن بين العمرة والحج. وإن لم يسق الهدى وأراد أن يجمع بين العمرة والحج فالتمتع أفضل، وإن حج في سفرة واعتمر في سفرة فالإفراد أفضل له.

وإذا أحرم مطلقاً، ولم يخطر بباله هذه الأمور صح حجه، إذا حج كما يحج المسلمون. والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب.

## / باب الهدى والأضحية والعقيقة

وقال - رحمه الله :

### فصل

والأضحية والعقيقة والهدى أفضل من الصدقة بشئ ذلك، فإذا كان معه مال يريد التقرب به إلى الله، كان له أن يضحي به، والأكمل من الأضحية أفضل من الصدقة، والهدى بمكة أفضل من الصدقة بها، وإن كان قد نذر أضحية في ذمته فاشتراها في الذمة، وبيعت قبل الذبح كان عليه إبدالها شاة.

وأما إذا اشترى أضحية، فتعيت قبل الذبح، ذبحها في أحد قولي العلماء، وإن تعيت عند الذبح أجزأ في الموضعين.

/ وقال رحمه الله: والأضحية من النفقة بالمعروف، فيضحي عن اليتيم من ماله، وتأخذ المرأة من مال زوجها ما تضحي به عن أهل البيت، وإن لم يأذن في ذلك، ويضحي المدين إذا لم يطالب بالوفاء، ويتدين ويضحي إذا كان له وفاء.

وَسُئِلَ عَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْأَضْحِيَّةِ: هَلْ يَسْتَدِينُ؟

فَأَجَابَ:

الحمد لله رب العالمين، إن كان له وفاء فاستدان ما يضحي به فحسن، ولا يجب عليه أن يفعل ذلك. والله أعلم.

/ وقال - رحمه الله :

### فصل

وتجوز الأضحية عن الميت، كما يجوز الحج عنه، والصدقة عنه، ويضحي عنه في

البيت، ولا يذبح عند القبر أضحية ولا غيرها. فإن فى سنن أبى داود عن النبى ﷺ أنه نهى عن العقر عند القبر<sup>(١)</sup>. حتى كره أحمد الأكل مما يذبح عند القبر؛ لأنه يشبه ما يذبح على النصب. فإن النبى ﷺ قال: «لعن الله اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»<sup>(٢)</sup> يحذر ما فعلوا. وثبت عنه فى الصحيح أنه قال: «لا تجلسوا على القبور، ولا تصلوا إليها»<sup>(٣)</sup>، وقال: «الأرض كلها مسجد إلا المقبرة، والحمام»<sup>(٤)</sup>. فنهى عن الصلاة عندها؛ لثلاث يشبه من يصلى لها. وكذلك الذبح عندها يشبه من ذبح لها.

وكان المشركون يذبحون للقبور، ويقربون لها القرابين، وكانوا فى الجاهلية إذا مات لهم عظيم ذبحوا عند قبره الخيل، والإبل، وغير ذلك، تعظيما للميت. فنهى النبى ﷺ عن ذلك كله.

/ولو نذر ذلك ناذر لم يكن له أن يوفى به. ولو شرطه واقف لكان شرطاً فاسداً. ٢٦/٣٠٧

وكذلك الصدقة عند القبر كرهها العلماء، وشرط الواقف ذلك شرط فاسد. وأنكر من ذلك أن يوضع على القبر الطعام والشراب ليأخذه الناس، فإن هذا ونحوه من عمل كفار الترك، لا من أفعال المسلمين.

وقال - رحمه الله :

## فصل

والأضحية بالحامل جائزة، فإذا خرج ولدها ميتاً فذكاته ذكاة أمه عند الشافعى، وأحمد، وغيرهما. سواء أشعر، أو لم يشعر. وإن خرج حياً ذبح، ومذهب مالك: إن أشعر حل، وإلا فلا. وعند أبى حنيفة: لا يحل حتى يذكى بعد خروجه، والله أعلم.

/وقال - رحمه الله : ٢٦/٣٠٨

## فصل

والهتاء: التى سقط بعض أسنانها، فيها قولان، هما وجهان فى مذهب أحمد. أصحهما أنها تجزئ، وأما التى ليس لها أسنان فى أعلاها فهذه تجزئ باتفاق.

(١) أبو داود فى الجنائز (٣٢٢٢) عن أنس.

(٢) سبق تخريجه ص ٨٢.

(٣) مسلم فى الجنائز (٩٧/٩٧٢) عن أبى مرثد الغنوى.

(٤) أبو داود فى الصلاة (٤٩٢) والترمذى فى الصلاة (٣١٧) وابن ماجه فى المساجد (٧٤٥) جميعهم عن أبى سعيد الخدرى.

والعفراء: أفضل من السوداء، وإذا كان السواد حول عينيها، وفمها، وفي رجليها، أشبهت أضحية النبي ﷺ.

وَسُئِلَ عما يقال على الأضحية حال ذبحها، وما صفة ذبحها، وكيف يقسمها؟

فأجاب:

الحمد لله، وأما الأضحية فإنه يستقبل بها القبلة، فيضعها على الأيسر، ويقول: بسم الله، والله أكبر، اللهم تقبل مني كما / تقبلت من إبراهيم خليلك. وإذا ذبحها قال: ﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٧٩]، ﴿قُلْ إِن صِلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ . لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢، ١٦٣].

ويتصدق بثلاثها، ويهدي ثلثها، وإن أكل أكثرها، أو أهداه أو أكله، أو طبخها، ودعا الناس إليها جاز.

ويعطى أجرة الجزار من عنده، وجلدها إن شاء انتفع به، وإن شاء تصدق به والله أعلم.

وقال - رحمه الله تعالى :

## فصل

الذبيحة - الأضحية وغيرها - تضع على شقها الأيسر، ويضع الذابح رجله اليمين على عنقها، كما ثبت في الصحيح عن رسول الله ﷺ: فيسمى، ويكبر، فيقول: «باسم الله، والله أكبر، اللهم منك ولك، اللهم تقبل مني كما تقبلت من إبراهيم خليلك»<sup>(١)</sup>.

ومن أضجعها على الشق الأيمن، وجعل رجله اليسرى على عنقها، تكلف مخالفة يديه / ليذبحها، فهو جاهل بالسنة، معذب لنفسه، وللحيوان ولكن يحل أكلها؛ فإن الإضجاع على الشق الأيسر أروح للحيوان. وأيسر في إزهاق النفس، وأعون للذبح، وهو السنة التي فعلها رسول الله ﷺ، وعليها عمل المسلمين، وعمل الأمم كلهم.

ويشرع أن يستقبل بها القبلة أيضا.

(١) مسلم في الأضاحي (١٩/١٩٦٧) عن عائشة، وليس في الحديث لفظ: «كما تقبلت من إبراهيم خليلك».



وإن ضحى بشاة واحدة عنه، وعن أهل بيته أجزاء ذلك فى أظهر قولى العلماء. وهو مذهب مالك وأحمد وغيرهما، فإن الصحابة كانوا يفعلون ذلك. وقد ثبت فى الصحيح أن النبى ﷺ ضحى بشاتين، فقال فى إحداهما: «اللهم عن محمد وآل محمد»<sup>(١)</sup>.

وسئل عن رجل اسمه أبو بكر صار جنديا، وغير اسمه، وسمى روحه اسم المالك، فهل عليه إثم؟  
فأجاب:

إذا سَمى اسمه باسم تركى لمصلحة له فى ذلك، فلا إثم / عليه، ويكون له اسمان، كما يكون له اسم من سماه به أبواه، ثم يلقبه الناس ببعض الألقاب، كفلان الدين.

وَسُئِلَ عَنِ الْأَلْقَابِ الْمُتَوَاطُّأَ عَلَيْهَا بَيْنَ النَّاسِ؟  
فَأَجَابَ:

وأما الألقاب فكانت عادة السلف الأسماء والكنى، فإذا كنوه بأبى فلان، تارة يكون الرجل بولده، كما يكون من لا ولد له، إما بالإضافة إلى اسمه، أو اسم أبيه أو ابن سمي، أو بأمر له تعلق به، كما كنى النبى ﷺ عائشة بابن أختها عبد الله، وكما يكون داود أبا سليمان، لكونه باسم داود عليه السلام، الذى اسم ولده سليمان، وكذلك كنية إبراهيم أبو إسحاق، وكما كنوا عبد الله بن عباس أبا العباس، وكما كنى النبى ﷺ أبا هريرة باسم هريرة كانت معه. وكان الأمر على ذلك فى القرون الثلاثة، فلما غلبت دولة الأعاجم لبني أمية صاروا..<sup>(٢)</sup>.

ثم بعد هذا أحدثوا الإضافة إلى الدين، وتوسعوا فى هذا، ولا ريب أن الذى يصلح مع الإمكان، هو ما كان السلف يعتادونه من / المخاطبات، والكنيات، فمن أمكنه ذلك فلا يعدل عنه إن اضطر إلى مخاطبة، لاسيما وقد نهى عن الأسماء التى فيها تركية، كما غير النبى ﷺ اسم برة، فسماها زينب؛ لثلاث تركى نفسها، والكنية عنه بهذه الأسماء المحدثه خوفا من تولد شر إذا عدل عنها فليقتصر على مقدار الحاجة، ولقبوا بذلك؛ لأنه علم محض لا تلمح فيه الصفة، بمنزلة الأعلام المنقولة، مثل أسد، وكلب، وثور.

(١) سبق تخريجه ص ١٦٣.

(٢) يابض بالأصل.

ولا ريب أن هذه المحدثات التى أحدثها الأعاجم، وصاروا يزيّدون فيها، فيقولون: عز الملة، والدين، وعز الملة والحق والدين. وأكثر ما يدخل فى ذلك من الكذب المبين، بحيث يكون المنعوت بذلك أحق بضد ذلك الوصف، والذين يقصدون هذه الأمور فخرا وخيلاء يعاقبهم الله بتقيض قصدهم، فيذلهم، ويسلط عليهم عدوهم.

والذين يتقون الله ويقومون بما أمرهم به من عبادته، وطاعته، يعزهم وينصرهم. كما قال تعالى ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ﴾ [غافر: ٥١] ، وقال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [المنافقون: ٨]. والله أعلم وصلى الله على محمد وآله وسلم.

آخر المجلد السادس والعشرين

## فهرس المجلد السادس والعشرين

### الموضوع الصفحة

- \* سئل عن العمرة ، هل هى واجبة ، وما الدليل ؟ ..... ٧
- \* سئل عن حج ولم يعتمر وتركها عامداً أو ناسياً ، فهل تسقط عنه بالحج ؟ ..... ٨
- العمرة ليست واجبة ..... ٨
- \* سئل عن امرأة حجت ولم تعتمر ، فما عليها ؟ ..... ١٠
- \* سئل عن أيهما أفضل : الإكثار من الحج أم التصديق بنفقه على الفقراء ؟ ..... ١٠
- \* سئل عن امرأة تملك أكثر من ألف درهم ، ونوت أن تهب ثيابها لبيتها ، فهل  
الأفضل هذا أو تحج بها ؟ ..... ١١
- \* سئل عن شيخ كبير لا يتحمل مشاق الحج ، هل له أن يستيب ؟ ..... ١١
- \* سئل : هل يجوز أن تحج المرأة بلا محرم ؟ ..... ١٢
- \* فصل : فى جواز حج امرأة عن أخرى وكذلك عن رجل ..... ١٢
- \* فصل : فى الحج عن الميت والمفصوب بمال ..... ١٢
- \* سئل عن امرأة حجت ، فهل لها أن تحج عن ميتة بأجرة ؟ ..... ١٤
- \* سئل عن حج عن الغير ليوفى دينه ..... ١٥
- \* سئل عن شخص عليه دين ويريد أن يحج ..... ١٦
- \* سئل عن رجل قصد الحج فمات فى الطريق ، هل يسقط عنه الفرض ؟ ..... ١٦

### باب الإحرام

- \* سئل عما حكى : هل الإحرام ركن أم لا ؟ وما ذكر بأن الإحرام عبارة عن نية الحج ..... ١٧
- لا بد للحج والعمرة من نية ..... ١٧
- النية فى العبادات تشمل قصد العبادة وقصد المعبود ..... ١٧
- أعمال القلوب لا تتم إلا بأعمال الأبدان ..... ١٩
- أقسام الناس فى النية ..... ٢٠
- \* سئل عن التمتع والقران أيهما أفضل ؟ ..... ٢٣
- من لم يسق الهدى فالتمتع أفضل له ..... ٢٣
- هل يجزئ التمتع سعى واحد ؟ ..... ٢٣

- ٢٤ - لا يستحب طواف القدوم للمتمتع
- ٢٥ - إفراد كل واحد من الحج والعمرة بسفرة أفضل من التمتع
- ٢٧ - أفضل النسك عند الشافعى ومالك
- ٢٧ - ماذا يفعل المتمتع إذا ضاق الوقت عليه ؟
- ٢٨ - لم يرد عن النبى ﷺ ولا أصحابه عمل عمرة من مكة
- ٢٩ - الطواف للمقيم بمكة أفضل من العمرة المكية
- ٣١ - الأقوال فى الفسخ
- ٣٢ - بيان القول بأن حجة المتمتع حجة مكية
- \* فصل : فى الدليل على أن النبى ﷺ أمر أصحابه فى حجة الوداع لما طافوا أن يحلوا من إحرامهم ويجعلوها عمرة
- ٣٣ - استحباب فسخ الحج إلى التمتع
- ٣٣ - الرد على من منع الفسخ أو المتعة مطلقا
- ٣٤ - معنى قوله ﷺ : « دخلت العمرة فى الحج »
- بيان عدم صحة القول : دم التمتع دم جبران ، ونسك لا جبران فيه أفضل من نسك مجبور
- ٣٦ -
- \* فصل : فى صفة حجة الوداع
- ٣٧ - هل حج النبى ﷺ متمتا أو مفردا أو قارنا ؟ أو أحرم مطلقا ؟
- ٣٨ - الفرق بين القارن والمتمتع الذى ساق الهدى
- ٣٩ - اختلاف كلام الشافعى فى حج النبى ﷺ
- ٤٣ - عدد عمر النبى ﷺ
- \* سئل عن حج النبى ﷺ : أكان مفردا أو قارنا أو متمتا ؟ وإيما أفضل ؟
- ٤٦ - بيان أى النسك أفضل ؟
- ٤٩ - متى يكون التمتع أفضل ؟
- ٥٠ - متى يكون القارن أفضل ؟
- ٥١ -
- ٥١ - إيما أفضل : الإفران مع سوق الهدى أو التمتع بلا سوق ؟
- ٥٢ - بيان معنى قوله ﷺ : « عمرة فى رمضان تعدل حجة »
- ٥٥ - حكم تقبيل الركن اليمانى وسائر جوانب البيت والركنان ومقام إبراهيم
- ٥٥ - حكم تقبيل حجرة النبى ﷺ والتمسح بها

## منسك شيخ الإسلام

- ٥٦ — الدافع إلى كتابة هذا المنسك
- ٥٦ \* فصل : فى أول ما يفعله قاصد الحج والعمرة
- ٥٧ \* فصل : فى بيان أفضل النسك
- ٥٨ — عمرة عائشة من التعميم
- ٥٨ — عدد عمر النبى ﷺ
- ٥٩ — اتفاق الصحابة فى صفة نسك النبى ﷺ
- ٥٩ — التلفظ بالنية لمن أراد النسك وكيفيته وحكمه
- ٦٠ — حكم الإحرام المطلق بلا تحديد واحد من النسك
- ٦٠ — تطيب المحرم
- ٦١ \* فصل فى استحباب الإحرام عقيب صلاة
- ٦١ — استحباب الغسل للإحرام
- ٦١ — ما يجوز لبسه للمحرم وما لا يجوز
- ٦٣ — لباس المرأة المحرمة
- ٦٣ — جوار لبس ما نهى عنه للضرورة مع الفدية
- ٦٤ \* فصل : فى التلبية بعد الإحرام وكيفيتها
- ٦٥ \* فصل فيما ينهى عنه المحرم
- ٦٦ — حرم مدينة رسول الله ﷺ
- ٦٦ — ما يجوز للمحرم قتله من الدواب
- ٦٦ \* فصل : فى أى الأعمال يبدأ إذا وصل المحرم إلى مكة ؟
- ٦٧ — صفة الطواف
- ٦٨ — ما يستلم من الأركان
- ٦٨ — ما يستحب من الذكر فى الطواف
- ٦٩ — الطواف فى الجوارب
- ٦٩ — الصلاة والطواف فى التعلين
- ٧١ — بيان أطوفة الحج
- ٧٢ \* فصل : فيما الحج يوم التروية
- ٧٢ — المبيت بمنى
- ٧٢ — قصر الصلاة وجمعها فى الحج
- ٧٤ — صعود جبل الرحمة ليس من السنة

- ٧٤ \* فصل : فى الدفع إلى المزدلفة
- ٧٥ - متى يقطع التلبية ؟
- ٧٦ \* فصل : فى حكم التلبية بعرفة ومزدلفة
- ٧٧ - ما يجزئ المتمتع والقارن من السعى والطواف
- ٧٨ \* فصل : فى المبيت بمنى ورمى الجمرات
- ٧٩ - الدعاء بالملتزم
- ٨٠ - الشرب من زمزم والاغتسال منها
- ٨٠ - حكم دخول الكعبة
- ٨١ \* فصل : فيما يفعله الحاج إذا دخل المدينة قبل الحج أو بعده
- ٨٢ - العلة فى إدخال الحجرة فى المسجد
- ٨٢ - حكم زيارة القبور
- ٨٣ - استحباب الصلاة فى مسجد قباء
- ٨٣ - استحباب السفر إلى المسجد الأقصى
- ٨٥ - جوار حمل ماء زمزم والتمر للحاج إلى بلده
- ٨٦ - حكم إهداء الثواب إلى الرسول ﷺ
- ٨٨ \* فصل : فى الأخذ بسنة النبى ﷺ فى صفة الحج وأحكامه
- ٨٨ - صفة إحرامه ﷺ
- ٨٩ - أعمال النبى ﷺ وصحبه يوم التروية وعرفة ومزدلفة ومنى
- ٩٠ - أفضل النسك
- ٩٢ - ما الحكم لو عطب الهدى قبل يوم النحر
- ٩٢ - جمع الصلاة وقصرها فى الحج
- ٩٤ \* فصل : ما تركه الرسول ﷺ من جنس العبادات بدعة
- ٩٥ - قول السلف فى أكل لحم المحرم الصيد الذى صاده الحلال
- ٩٦ \* سئل عن طواف الحائض والجنب والمحدث
- ٩٦ - حكم قراءة الحائض والنفساء للقرآن
- ٩٩ - علة منع الحائض من الطواف
- ١٠٢ - حكم المكروه على الزنا
- ١٠٣ - ما يمنع منه الجنب والمحدث من الأذكار
- ١٠٥ - معنى قول النبى ﷺ : « الطواف بالبيت صلاة ... »
- ١٠٦ - بيان القول بأن طواف أهل الآفاق أفضل من الصلاة بالمسجد

- ١٠٩ - الجمع بين حديث: « إن حيضتك ليست في يدك » وحديث: « لا أحل المسجد لحائض »
- ١١٠ - أيجزئ طواف القدوم عن طواف الإفاضة إذا تعذر ؟
- ١١٠ - دليل من قال : إن طواف الوداع ليس بركن
- ١١٥ - النزاع في وجوب ركعتي الطواف
- ١١٦ - ما الحكم لو حاضت المعتكفة بالمسجد ؟
- ١١٧ - هل يحتبس مكارى الحائض معها ؟
- ١١٨ - \* سئل عن مسائل تتعلق بالحائض وكيفية قضائها المناسك
- ١٢١ - تنازع العلماء في اشتراط الطهارة في الطواف
- ١٢٣ - ماذا على المرأة إذا حاضت وطهرت قبل يوم النحر؟
- ١٢٤ - ماذا على المرأة إذا حاضت قبل طواف الإفاضة ؟
- ١٢٦ - الفرق بين الحائض والمغصوب في الطواف
- ١٢٧ - حكم المستحاضة إذا أرادت الطواف
- ١٢٨ - ماذا يجب على من ترك الطهارة في الطواف ؟
- \* سئل عن امرأة حاضت قبل طواف الإفاضة، ولم تطهر حتى ارتحل الحاج ، ولم يمكنها
- المقام بعدهم حتى تطهر ، فماذا عليها ؟
- ١٢٩ -
- \* سئل عن المرأة إذا جاءها الحيض في وقت الطواف ، ما الذي تصنع ؟
- ١٣٠ -
- \* سئل عن امرأة حجت وأحرمت لعمرة وحجة قارئة، ثم عند طواف الإفاضة حاضت،
- ثم أتمت حجها وأخفت ذلك على زوجها ، وبعد ستين أخبرته بذلك فلم يمكنها
- زوجها من الرجوع
- ١٣١ -
- \* سئل عن أيما أفضل لمن كان بمكة : الطواف بالبيت ؟ أو الخروج إلى الحل ليعتمر
- فيه ويعود ؟
- ١٣٢ -
- أعمال المناسك على ثلاث درجات
- ١٣٤ -
- عدد عمر النبي ﷺ
- ١٣٤ -
- تنازع العلماء في وجوب العمرة لوجوب الحج
- ١٣٦ -
- نسك عائشة رضي الله عنها
- ١٣٨ -
- \* فصل : في بيان حكم الاعتمار من مكة وترك الطواف
- ١٤٠ -
- حكم الاعتمار في السنة أكثر من مرة
- ١٤٢ -
- \* فصل : في حكم الإكثار من الاعتمارات والمواولة بينها
- ١٤٣ -
- أنواع النسك وأيها أفضل ؟
- ١٤٤ -
- إلزام عمر بالاعتمار في غير أشهر الحج
- ١٤٦ -

- ١٤٧ — نهى عثمان عن التمتع وحكمه ؟ —
- ١٤٨ — الخلاف فى الفسخ وذكر صورته —
- ١٤٩ — سبب غلط بعض الفقهاء فى صفة حجة الوداع —
- ١٥٣ \* فصل : فى الموالاة بين العمر فى رمضان من مكة —
- ١٥٤ \* فصل : فى فضل الاعتمار فى شهر رمضان —
- ١٥٦ — ذكر بعض الأحاديث فى بيان صفة حجة الوداع —
- ١٥٧ — الخلاف فى نسك عائشة وعمرتها —
- \* سئل عمن يقف بعرفة ولا يمكنه النعاب إلى البيت خوفاً من القتل أو ذهاب المال ،
- ١٥٩ — هل يجزئه الحج أم لا ؟ —

### باب الهدى والأضحية والعقيقة

- \* فصل : فى أن الأضحية والعقيقة والهدى أفضل من الصدقة بثمنها — ١٦١
- الأضحية من النفقة بالمعروف — ١٦١
- هل يضحي المدين ؟ — ١٦١
- \* سئل عمن لا يقدر على الأضحية ، هل يستدين ؟ — ١٦١
- \* فصل : فى جوار الأضحية عن الميت — ١٦١
- حكم الأضحية عند المقابر — ١٦٢
- \* فصل : فى جوار الأضحية بالحامل وحكم ولدها — ١٦٢
- \* فصل : فى الهتمام والأضحية بها — ١٦٢
- \* فصل : فى صفة ذبح الأضحية وغيرها — ١٦٣
- \* سئل عن رجل اسمه أبو بكر صار جندياً ، وغير اسمه ، وسمى روحه اسم المالك ،
- فهل عليه إثم ؟ — ١٦٤
- \* سئل عن الألقاب المتواطأ عليها بين الناس — ١٦٤